شرح

كافية ابن الحاجب

تأليف

رضيّ الدّين محمّد بن الحسن الأستراباذيّ

المتوفى سنة ٦٨٦هـ

قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه

الدكتور إميل بديع يعقوب

الجزء الثاني

منشورات

محمد علي بيضون

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

الطبعة الأولى
١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١) ٠٠
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH
Beirut - Lebanon
Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

ISBN 2-7451-2505-2





http://www.al-ilmiyah.com.lb/
e-mail : baydoun@dm.net.lb

بسم الله الرحمن الرحيم

التحذير

١ ـ تعريفه

قال ابن الحاجب:

الرابع[١] التحذير، وهو معمول بتقدير «اتَّق» تحذيرًا مما بعده، أو ذكر المحذَّر منه مكررًا؛ نحو: «إيّاك والأسدَ»، و «إيّاكَ وأن تحذف»، و «الطريقَ الطريقَ».

* * *

قال الرضيّ:

سُمِّيَ اللفظ المحذَّر به من نحو: «إيّاك والأسد»، ونحو: «الأسدَ الأسدَ» تحذيرًا مع أنه ليس بتحذير، بل هو آلة التحذير.

قوله: «هو معمول بتقدير «اتق» تحذيرًا مما بعده»، مؤذن بأن لفظ التحذير هو: «إيّاك» دون المعطوف، وليس كذا، بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه؛ والصحيح أن يقال: لفظ[٢] التحذير على ضربين: إما لفظ المحذَّر مع المحذَّر منه بعده معمولاً لِـ «بَعِّدْ» مقدرًا، وإما لفظ المحذر منه مكررًا، معمولاً لِـ «بَعِّدْ» مقدرًا، نحو: «الأسدَ الأسد».

* * *

قوله: «تحذيرًا مما بعده»، مفعول له، والعامل فيه المصدر أعني «التقدير»، أي: بأن تقدر «اتق» تحذيرًا مما بعد ذلك المعمول، كـ «الأسد» الذي بعد «إيّاك»، وتقدير «اتّق»، ههنا فيه بعض السماجة من حيث المعنى، إذ يصير المعنى: اتق نفسك من الأسد، ولا يقال: اتقيت زيدًا من الأسد، أي: نحيته، ولو قال بتقدير «نحِّ» أو «بعِّد» كان أولى.

* * *

(١) أي: ممّا حُذف فيه عامل المفعول به وجوبًا حذفًا قياسيًّا.

(٢) أي: الأسلوب الذي يُستخدَم في التحذير.

قوله: «أو ذِكْر المحذَّر منه مكررًا»، فيه نظر، وذلك أن «ذِكْر» مصدر، ففي عطفه على قوله: «معمول» بُعد من حيث المعنى، إلا أن يقدر في الأول مضاف، أي: هو ذكر معمول، أو ذكر المحذر منه، وفيه نظر أيضًا، لأن مراده بالتحذير: هذا المنصوب لأنه في تقسيم المنصوبات، ألا ترى إلى قوله: الثاني المنادى[١]، الثالث ما أضمر عامله[٢]، فلا يصح: الرابع ذكر منصوب حكمه كذا.

وفي بعض النسخ: «أو ذُكر بلفظ ما لم يسمَّ فاعله»، وليس بوجه، لأن «أو» ههنا متصلة من حيث المعنى، فينبغي أن يليها مثل المذكور قبل، كما في نحو: «جاءني زيد أو عمرو». بَلَى، لو كانت منفصلة[٣] جازت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها. تقول: «أنا مقيم»، ثم يبدو لك، فتقول: «أو أمشي»، بمعنى: بل أنا أمشي، فيكون للإضراب عن الأول والإثبات للثاني، كما يجيء في حروف العطف. قال سيبويه في قوله تعالى[٤]: **﴿ولا تطع منهم آثمًا أو كفورًا﴾**[٥]، لو قال: أو لا تطع كفورًا، لانقلب المعنى، لأنها إذن إضرابية بمعنى «بل»، فتكون للإضراب عن النهي عن طاعة الآثم. فلو قلنا ههنا: «أو ذكر»، لكان إضرابًا عن قوله: «معمول بتقدير اتّق»، ولا يستقيم. فَعَلَى كل وجه في لفظه نظر.

وضابط هذا الباب أن تقول: كل محذَّر معمول لِـ «احْذَرْ» أو «بَعِّد»، أو شبههما، مذكور بعده ما هو المحذَّر منه إما بواو العطف أو بـ «مِنْ» ظاهرة أو مقدّرة، يجب إضمار عامله، وكذا كل محذَّر منه مكرَّر، معمول لِـ «بعِّدْ»، فيدخل في الأول نحو: «إياكَ والأسد»، و «إياي والشرَّ»، و «مازِ[٦] رأسَك والسيفَ»، فالمحذر إذن إمّا ظاهر أو مضمر، والظاهر لا يجيء إلا مضافًا إلى المخاطب، والمضمر لا يجيء في الأغلب إلا مخاطبًا. وقد يجيء متكلمًا، كما مرَّ، وإذا كان معطوفًا على المحذر، جاز أن يكون ضمير غائب، نحو: «إياك وإيّاه من الشر».

وقولهم: «إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيَّا الشوابِّ»[٧]، شاذ من وجهين: من جهة وقوع «إيّاه» محذرًا، وليس بمعطوف، ومن جهة إضافة «إيّا» إلى المظهر.

وسيبويه يقدر[٨] نحو: «إياي والشّرّ»، بنحو: «لأُحَذِّرْ» ونحوه، فيكون على هذا تحذُّرًا لا تحذيرًا. قال الخليل[٩] بعضهم يقال له: «إياك»؛ فيقول: «إياي»، إذا

(١) انظر فصل المنادى المتقدِّم.
(٢) انظر الفصل الذي يلي المنادى.
(٣) يريد أنّه يُراد بها الإضراب.
(٤) انظر: الكتاب ٣/ ١٨٨.
(٥) الدهر: ٢٥.
(٦) مازِ: منادى مرخَّم، والأصل: مازن.
(٧) الشوابّ: جمع شابّة.
(٨) انظر: الكتاب ١/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤.
(٩) انظر: الكتاب ١/ ٢٧٤.

قبل منك واستجاب، كأنه يقول: أحذر نفسي وأحفظ. وغير سيبويه يقدِّر في نحو: «إياي والشر»: حذِّرْ، خطابًا كما في «إياك». وقول سيبويه أولى، ليكون الفاعل والمفعول شيئًا واحدًا، كما في «إياك والشر». وقول عمرَ رضي الله عنه لجماعة: «إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب بالعصا، ولتُذكِّ لكم الأسَل والرماح»، يحتمل أمر المتكلم، أي: لأبعد نفسي عن مشاهدة حذف الأرنب، وأمر المخاطب، أي: بعِّدوني عن مشاهدة حذفه.

وأما الثاني أعني المحذَّر منه المكرر، فيكون ظاهرًا أو مضمرًا، نحو: «الأسدَ الأسدَ»، و «نفسَك نفسَك»، و «إياك إياك»، و «إيّاه إياه»، و «إياي إياي»، سواء كان الظاهر مضافًا أو لا، والمضمر متكلمًا أو مخاطبًا أو غائبًا. وأجَاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم، نحو: «احذرِ الأسدَ الأسدَ»، و «إياكَ إياك احذر»، نظرًا إلى أن تكرير المعمول للتأكيد لا يوجب حذف العامل، كقوله تعالى: ﴿دكّت الأرض دكًّا دكًّا﴾[1]. ومنعه الآخرون، وهو الأولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذرّ منه، ولا نقول: إن كل معمول مكرر موجب لحذف عامله؛ وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر، كون تكريره دالاً على مقاربة المحذر منه للمحذر، بحيث يضيق الوقت إلا عن ذكر المحذر منه على أبلغ ما يمكن، وذلك بتكريره، ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر؛ وإذا لم يكرر الاسم، جاز إظهار العامل اتفاقًا.

قال المصنف: كأن أصل «إياك والأسد»: اتَّقِكَ[2]، ثم إنهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد إذا اتصلا، جاؤوا بـ «النفس» مضافًا إلى الكاف، فقالوا: «اتق نفسك»، ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال، ثم حذفوا «النفس» لعدم الاحتياج إليه، لأن اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل، فرجع الكاف ولم يجز أن يكون متصلاً، لأن عامله مقدر كما يجيء في المضمرات، فصار منفصلاً.

وأرى أن هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنًى عنه، والأولى أن يقال هو بتقدير: إياك باعد أو نحِّ بإضمار العامل بعد المفعول. وإنما جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد لكون أحدهما منفصلاً، كما جاز «ما ضربتَ إلا إياك وما ضربتُ إلا إياي».

فإن قلت: بينهما فرق، وذلك أن المفعول في الحقيقة في: «ما ضربت إلا إياي» ليس ضمير المتكلم، بل هو المتعدِّد المقدر، أي: ما ضربت أحدًا إلا إياي، فالفاعل

---

(١) الفجر: ٢١.

(٢) فعل أمر من «اتقى» متصل به ضمير المخاطب.

والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد، بخلاف قولك: «إيايَ ضربتُ».

قلت: الضمير المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر مطلقًا، كما ذكرتُ في أول باب المنصوب على شريطة التفسير، لكونه مستقلاً مثله، وقد صرَّح السيرافي بجواز نحو: «إياي ضربتُ»، وأيضًا الظاهر من كلام العرب أن المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر، وإن منعه المصنف، في شرح المفصل[١] عند قول جار الله: «الله أحمد»، فمعنى «إياي ضربتُ»: ما ضربتُ إلا إياي، و ﴿**إياك نعبد**﴾[٢]: ما نبعد إلا إياك.

وإنما وجب الحذف في الأول والثاني لأن القصد، كما قلنا في النداء، أن يفرغ المتكلم سريعًا من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره من ذلك المحذور، وذلك لأنه لا يستعمل هذه الألفاظ إلا إذا شارف المكروه أن يرهق، وهو المعطوف في «إياك والأسد»، والمكرر.

وإنما وجب حذف العامل في نحو: «إياك والأسد»، لأنه في معنى المكرر الذي ذكرنا أنه يجب حذف عامله، لأن معنى: «إياك»: بَعِّدْ نفسك من الأسد، وفحوى هذا الكلام: احذر الاسد، ومعنى: «الأسد الأسد»: أي بعِّد الأسد عن نفسك، وهو أيضًا بمعنى: احذر الأسد، لأن تبعيد الأسد عن نفسك بأن تتباعد عنه، فكأنك قلت: الأسدَ الأسدَ.

فإن قلت: المعطوف في حكم المعطوف عليه، و «إياك» محذِّر و «الأسد» محذَّر منه، وهما متخالفان فكيف جاز العطف؟

فالجواب: أنه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه إلا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه إلى عامله، وجهة انتساب «إياك» إلى عامله كونه مفعولاً به، أي مبعدًا، وكذا الأسد مُبعد، إذ المعنى: إياك بعِّد وبعِّد الأسد.

* * *

٢ ـ دخول «مِنْ» في التحذير

قال ابن الحاجب:

وتقول: «إياك من الأسد» و «من أن تحذف»، و «إياك أن تحذف» بتقدير «من»، ولا تقول: «إياك الأسدَ» لامتناع تقدير «مِنْ».

* * *

(١) لابن الحاجب شرح على متن المفصّل لجار الله الزمخشري.

(٢) الفاتحة: ٥.

قال الرضيّ:

إذا جاء المحذَّر منه بعد المحذِّر، فإمّا أن يكون مع «أَنْ»، أو لا معها[١].

فالذي بغير «أن» نحو: «إياك والأسد»، يجوز فيه وجهان: كونه مع الواو، ومع «من»، وقد عرفت معنى العطف، وأما «من» فهو متعلق بالفعل المقدر، أي: بعِّد نفسك من الأسد.

والذي مع «أنْ» يجوز فيه هذان الوجهان، نحو: «إياك أن تحذف»، و «إياك من أن تحذف»، ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار، لأن «أن» حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها بتأويل اسم، فلما طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد، أجازوا فيه التخفيف قياسًا بحذف حرف الجر الذي هو مع المجرور كشيء واحد، وكذا «أنَّ» المصدرية، وبعد حذف الحرف صار «أن» مع صلتها في محل النصب عند سيبويه، نحو: «اللَّهَ لأفعلنَّ»، وقال الخليل والكسائي: هي باقية على ما كانت عليه من الجر.

والأول أولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرًا، ونحو: «اللَّهِ لأفعلن» نادر.

وحذف حرف الجر مع غير «أنْ» و «أنَّ» سماع، نحو: «استغفرت الله ذنبًا»، أي: من ذنب، و «بغاه الخير»، أي: بَغَى له.

وقال الأخفش الصغير، يجوز حذف حرف الجر قياسًا إذا تعيَّن وإن كان مع غير «أنْ» و «أنَّ»؛ فلهذا لم يجز حذف الجار من «إياك من الأسد»، إذ ليس بقياس، ولم يسمع.

فإن قيل: فاحذف العاطف، قلت: حذفه أيضًا لا يجوز، وهو أشدّ من حذف حرف الجر، لأنه قياس مع «أنْ» و «أنَّ»، شاذّ كثير في غيرهما، وأما حذف العاطف فلم يثبت إلا نادرًا، كما قال أبو علي في قوله تعالى: ﴿**ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت**﴾[٢] أي: وقلت، وأما قول الشاعر [من الطويل]:

١٦٠ ـ فإيّاكَ إيّاكَ المِراءَ فإنَّهُ ... إلى الشَّرِّ دعَّاءٌ وللشَّرِّ جالبُ

---

(١) كلمة «معها» حشو يمكن الاستغناء عنها.

(٢) التوبة: ٩٢.

١٦٠ ـ **التخريج**: البيت للفضل بن عبد الرحمن في إنباه الرواة ٤/ ٧٦؛ وخزانة الأدب ٣/ ٦٣؛ ومعجم الشعراء ص ٣١٠؛ وله أو للعرزميّ في حماسة البحتري ص ٢٥٣؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٦٨٦؛ والخصائص ٣/ ١٠٢؛ ورصف المباني ص ١٣٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠٩؛ =

فإما لضرورة الشعر، وإمّا لأنَّ «إيّاك إيّاك» من باب: «الأسدَ الأسدَ»، أي: المحذَّر منه مكرر، و «المِراءَ» منصوب بـ «احْذَرْ».

وهذا قول سيبويه[1]، وإما لأن «المِراء» مصدر بمعنى: أن تمارِي، فحُمِل في جواز حذف حرف الجر على ما يقدر به. ومع هذا لا يجوز قياس سائر المصادر عليه، وهذا قول ابن أبي إسحاق، ولا يمتنع أن يُدَّعى أن الواو التي في المحذَّر بمعنى «مَعَ».

* * *

= وشرح التصريح ٢/ ١٢٨؛ وشرح المفصل ٢/ ٢٥؛ والكتاب ١/ ٢٧٩؛ وكتاب اللامات ص ٧٠؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٤١ (أيا)؛ ومغني اللبيب ص ٦٧٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١١٣، ٣٠٨؛ والمقتضب ٣/ ٢١٣.

اللغة: المراء: الجدال والمنازعة. جالب: مسبّب.

المعنى: ينصح الشاعر بعدم المراء لأنّه مسبّب للشرّ.

الإعراب: **«فإيّاك»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «إياك»: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به لفعل التحذير المحذوف. **«إيّاك»**: توكيد لفظي للسابق. **«المراء»**: مفعول به ثانٍ تقديره «جنّب نفسك المراء»، أو اسم منصوب على نزع الخافض تقديره: «باعد نفسك عن المراء». **«فإنه»**: الفاء: استئنافية، **«إنه»**: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: ضمير في محلّ نصب اسم **«إنّ»**. **«إلى الشرّ»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «دعّاء». **«دعّاء»**: خبر «إن» مرفوع. **«وللشرّ»**: الواو: حرف عطف، «للشرّ»: جار ومجرور متعلّقان بـ «جالب». **«جالب»**: معطوف على «دعّاء» مرفوع.

جملة «... إياك»: بحسب ما قبلها. وجملة «إنّه دعّاء»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «إيّاك إيّاك المراء» حيث حذف الشاعر حرف العطف إذ الأصل فيه «... إيّاك والمراءَ» ويرى الشارح أن سبب هذا الحذف الضرورة الشعرية، أو كون «إيّاك إيّاك» من المحذّر منه المكرّر و «المراء»: منصوب بفعل مقدّر.

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٧٩.

الإغراء

وقد ترك المصنف بابًا آخر مما يجب إضمار فعله قياسًا، وهو باب الإغراء، وضابطه: كل مُغرى به مكرر، أو معطوف عليه بالواو مع معطوفه، فالمكرر نحو قوله [من الطويل]:

١٦١ ـ أخاكَ أخاكَ إنَّ مَنْ لا أخا لَهُ كساعٍ إلى الهيجا بغَيْرِ سِلاحِ

والذي مع العطف نحو: «شأنَك والحجَّ»، و «نفسَك وما يعنيها»، والعامل

---

١٦١ ـ **التخريج**: البيت لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٢٩؛ والأغاني ٢٠/ ١٧١، ١٧١؛ وخزانة الأدب ٣/ ٦٥، ٦٧؛ والدرر ٣/ ١١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٢٧؛ وشرح التصريح ٢/ ١٩٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٠٥؛ ولمسكين أو لابن هرمة في فصل المقال ص ٢٦٩؛ ولقيس بن عاصم في حماسة البحتري ص ٢٤٥؛ ولقيس بن عاصم أو لمسكين الدارمي في الحماسة البصرية ٢/ ٦٠؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٧٩؛ وتخليص الشواهد ص ٦٢؛ والخصائص ٢/ ٤٨٠؛ والدرر ٦/ ٤٤؛ وشرح قطر الندى ص ١٣٤؛ والكتاب ١/ ٢٥٦.

اللغة: ساعٍ: قاصد. الهيجا: الحرب.

المعنى: يجب على الإنسان أن يلزم أخاه في جميع الأمور، لأنّ المرء الذي يتخلّى عن أخيه يكون كالإنسان الذي يذهب إلى الحرب بغير سلاح.

الإعراب: **«أخاك»**: مفعول به منصوب على الإغراء تقديره: «الزم أخاك»، وهو مضاف، **والكاف**: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«أخاك»**: توكيد للأولى. **«إنّ»**: حرف مشبّه بالفعل. **«من»**: اسم موصول في محل نصب اسم «إنّ». **«لا»**: نافية للجنس. **«أخا»**: اسم «لا» منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستّة. **«له»**: اللام: حرف مقحم بين المضاف والمضاف إليه، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. والتقدير: إنّ الذي لا أخاه موجود. **«كساع»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «لا». **«إلى الهيجا»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «ساع». **«بغير»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «ساع». وهو مضاف. **«سلاح»**: مضاف إليه.

جملة (. . . أخاك أخاك) الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة. وجملة (إنّ من لا أخا له) الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها تعليليّة، أو استئنافية. وجملة (لا أخا له) الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول الاسميّ.

الشاهد فيه قوله: «أخاك أخاك» حيث نصب الشاعر الاسم «أخاك» الأول على الإغراء ثم كرّره توكيدًا للأول.

فيهما «الزمْ»، ونحوه. وعلة وجوب حذفه ما تقدم في التحذير، والخلاف في وجوب حذفه في المكرر هنا مثاله هناك.

وإن لم يتكرر وخلا من العطف، فلا خلاف في عدم وجوب الحذف كما هناك، وكذا يجوز أن تكون الواو ههنا بمعنى «مَعَ».

* * *

المفعول فيه

١ ـ تعريفه

قال ابن الحاجب:

المفعول فيه هو ما فُعِل فيه فعلٌ مذكور من زمانٍ أو مكان.

* * *

قال الرضيّ:

يعني بقوله: «فعل مذكور» الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف، وذلك لأنك إذا قلت: «ضربت أمس»، فقد فعلتَ لفظ «ضربت» اليوم، أي: تكلمت به اليوم، والضرب الذي هو مضمونه فعلته أمس، فـ «أمس»: ما فُعِل فيه الضرب، لا «ضربت».

واحترز بقوله: «مذكور» عن نحو قولك: «يومُ الجمعة يوم مبارك»، فإنه لا بدَّ أن يُفعل في يوم الجمعة فعل، لكنك لم تذكر ذلك الفعل في لفظك، فلم يكن في اصطلاحهم مفعولاً فيه؛ ونحو: «يوم الجمعة» في قولك: «خرجت في يوم الجمعة» داخل في هذا الحد، ولهذا قال بعدُ: «وشرط نصبه تقديره بـ «في»»، وأما إذا ظهر فلا بدَّ من جرّه، وهذا خلاف اصطلاح القوم، فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير «في»؛ فالأَولَى أن يقال: هو المقدَّر بـ «في» من زمان أو مكان فُعِل فيه فعل مذكور.

* * *

٢ ـ شرط نصبه وما يصلح لذلك من الزمان والمكان

قال ابن الحاجب:

وشرط نصبه تقدير «في»، وظروف الزمان كلها تقبل ذلك، وظرف المكان إنْ كان مبهمًا قبل، وإلاّ فلا، وفسّر المبهم بالجهات الست، وحُمل عليه: «عند»، و «لَدَى»، وشبهها، لإبهامها، ولفظ «مكان» لكثرته، وما بعد «دخلت»، مثل: «دخلت الدار» على الأصح.

* * *

قال الرضيّ:

ظروف الزمان كلها، أي: مبهمها وموقتها يقبل ذلك، أي: يقبل النصب بتقدير «في»؛ والمبهم من الزمان هو الذي لا حدَّ له يحصره، معرفة كان أو نكرة، كـ «حين»، و «زمان»، و «الحين»، و «الزمان». والموقت منه: ما له نهاية تحصره سواء كان معرفة أو نكرة، كـ «يوم»، و «ليلة»، و «شهر»، و «يوم الجمعة»، و «ليلة القدر»، و «شهر رمضان».

* * *

قوله: «وظرف المكان إن كان مبهمًا»، اختلف في تفسير المبهم من المكان، فقيل هو النكرة، وليس بشيء، لأن نحو: «جلست خلفك وأمامك» منتصب بلا خلاف، على الظرفية. وقيل: هو غير المحصور، كما قلنا في الزمان، وهو الأَولى، فتخرج منه المقادير الممسوحة كـ «فَرْسَخ» و «وميل»، ولا خلاف في انتصابها على الظرفية. فقال هؤلاء: ينتصب من المكان على الظرفية نوعان: المبهم والمعدود. ويدخل في المبهم: الجهات الست، و «عند»، و «لَدَى»، و «وسط»، و «بين»، و «إزاء»، و «حذاء»، و «حِذَة»، و «تِلقاء»، وما هو بمعناه، ويستثنى من المبهم «جانب»، وما بمعناها من: «جهة»، و «وجه»، و «كنف»، و «ذرى»، فإنه لا يقال: «زيد جانبَ عمرو، وكنفه»، بل: في جانبه أو: إلى جانبه، وكذا «خارج الدار»، فلا يقال: «زيد خارجَ الدار»، كما قال سيبويه، بل: من خارجها، كما لا يقال: «زيد داخلَ الدار وجوفَ البيت»، بل: في داخلها وفي جوفه.

وتكلَّف المصنف لإدخال المعدود في لفظ المبهم بأن قال: المبهم ما ثبت له اسمه بسبب أمر غير داخل في مسمَّاه، فالمكان الممسوح كالفرسخ، داخل فيه، فإن المكان لم يصر فرسخًا بالنظر إلى ذاته، بل بسبب القياس المساحيّ الذي هو أمر خارج عن مسمَّاه.

وقال[1]: الموقَّت: ما كان له اسمه بسبب أمر داخل في مسمَّاه كأعلام المواضع، فإنها أعلام لها اعتبار عين تلك الأماكن، وكذا مثل: «بلد»، و «سوق»، و «دار»، فإنها أسماء لتلك المواضع بسبب أشياء داخلة فيها، كالدور في البلد، والدكاكين في السوق، والبيت في الدار.

وأما نحو «خلف»، و «قدّام»، و «يمين»، و «شمال»، و «بين»،

(١) أي: ابن الحاجب.

و «حِذاء»، فإن هذه الأشياء تطلق على هذه الأماكن باعتبار ما تضاف إليه.

وينبغي أن يُستثنى من المبهم في قوله أيضًا: نحو «جانب» وما بمعناه، وكذا «جوف البيت» و «خارج الدار»، و «داخلها»، وكذا بعض ما في أوله ميم زائدة من اسم مكان، لأنه إنما يثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه، والحدث شيء خارج عن مسمَّى المكان، مع أنه لا ينتصب كل ما هو من هذا الجنس، فلا يقال: «نمت مضربَ زيد»، و «قمت مصرعَه»، بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل، وذلك بأن يقال: اسم المكان إما أن يُشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان، أو لا، والثاني لا ينتصب على الظرفية إلا بالفعل الذي ينتصب به على الظرفية المختصّ من المكان، كـ «دخلت»، و «نزلت» و «سكنت»، وهو كـ «المضرب» و «المقتل» و «المأكل» و «المشرب» ونحوها.

والأول ينصبه على الظرفية الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان، نحو: «المجلس»، و «المقعد»، و «المأوى»، و «المسدّ»، و «المقتل»، و «المبيت»، فتقول[1]: «قاتلت موضع القتال»، و «نصرت مكان النصر». وكذا تقول[2]: «قمت مقامه»، و «جلست مجلسه»، و «أويت مأواه»، و «سددت مسدَّه»، وينصبه أيضًا كل ما فيه معنى الاستقرار، وإن لم يشتق مما اشتق منه، نحو: «جلست موضع القيام»، و «تحركت مكان السكون»، و «قعدت موضعك، ومكان زيد»، و «جلست منزل فلان وقعدت مركزه»، قال تعالى: ﴿**واقعدوا لهم كلّ مرصد**﴾[3]، وكذا: «نمت مبيته»، و «أقمتُ مشتاه».

وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه، فلا يقال: «كتبت الكتاب مكانك»، و «رميت بالسهم موضعَ بكر»، و «قتلته مكانَ المقرأة»، و «شتمتك منزلَ فلان». وقال الأكثرون من المتقدمين: المبهم من المكان هو الجهات الست، والموقت ما سواها. وهذا القول هو الذي ذكره المصنف في الكافية، ثم قالوا: حُمِل «عند»، و «لَدَى»، و «بين»، و «وسط الدار»، من الموقت على الجهات الست، فانتصبت انتصابها لمشابهتها للجهات في الإبهام.

قال المصنف: وكذا حُمل لفظ «مكان» على الجهات، لا لإبهامه، فإن قولك: «جلستُ مكانَ زيد»، لا إبهام هنا في لفظ «مكان»، بل لكثرة استعماله، فحذف «في» منه تخفيفًا.

---

(١) فيما يلي تمثيل لاسم المكان الذي يكون مشتقًا من حدث بمعنى الاستقرار.

(٢) فيما يلي تمثيل لاسم المكان الذي لا يكون مشتقًا من حدث بمعنى الاستقرار.

(٣) التوبة: ٥.

ولا ينبغي للمصنف هذا الإطلاق، فإنّ لفظ «مكان» لا ينتصب إلا بما فيه معنى الاستقرار، فلا يقال: «كتبت المصحف مكان ضرب زيد»، كما قدمنا.

وينبغي على قول هؤلاء الأكثرين أن تحمل المقادير الممسوحة على الجهات الست، لمشابهتها لها في الانتقال، فإن تعيين ابتداء الفرسخ مثلاً لا يختص موضعًا دون موضع، بل يتحوَّل ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قدامًا، واليمين شمالاً.

هذا، واعلم أنه إنما نصب الفعل جميعَ أنواع الزمان، لأن بعض الأزمنة، أعني الأزمنة الثلاثة، مدلوله، فطرد النصب في مدلوله وفي غيره، وأما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالاً على شيء منه، بل دلالته عليه عقلية لا لفظية، لأن كل فعل لا بدَّ له من مكان؛ نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل، أي: الأزمنة الثلاثة، وهو غير المحصور منه والمعدود. ووجه المشابهة: التغير والتبدل في نوعي المكان، كما في الأزمنة الثلاثة.

وأما انتصاب نحو: «قعدت مقعده»، و «جلست مكانه»، و «نمت مبيته» فلكونه متضمّنًا لمصدر معناه الاستقرار في ظرف، فمضمونه مشعر بكونه ظرفًا لحدث بمعنى الاستقرار، كما أن نفسه ظرف المضمون، بخلاف نحو: «المضرب» و «المقتل»، فلا جرم، لم ينصبه على الظرفية إلا ما فيه معنى الاستقرار.

وأما قول المصنف في الشرح(١): لما كان ظرف الزمان المعيَّن مدلولَ الفعل، تعدّى إليه الفعل؛ فهو مغالطة، منشؤها الاشتراك في لفظ المعيَّن، وذلك أن الفعل يدل على المعيَّن، لكن من الأزمنة الثلاثة، لا على الوقت المعيَّن المراد به هـهنا وهو المحصور، كـ «اليوم»، و «الشهر» و «الليلة»، و «السنة». وكذا قوله: الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدَّى إليه، غلط أو مغالطة، وذلك لأن الفعل لا يدل على المكان المبهم أصلاً، لأن المقصود من دلالة اللفظ على الشيء: الدلالة الوضعية لا العقلية، ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية، ومع هذا، فهو يدل عقلاً على مطلق المكان لا على مبهم المكان بالتفسير الذي فسَّره.

* * *

قوله: «ولفظ «مكان»، وكذا لفظ «الموضع» و «المقام» ونحوه بالشرط المذكور في الكل، وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار.

* * *

(١) أي: في شرحه على «الكافية».

وقوله: «وما بعد دخلت»»، اعلم أن «دخلت» و «سكنت» و «نزلت»، تنصب على الظرفية كلَّ مكان دَخَلت عليه، مبهمًا كان أو لا، نحو: «دخلت الدار»، و «نزلت الخان»، و «سكنت الغرفة»، وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة، فحذف حرف الجر، أعني «في» معها في غير المبهم أيضًا، وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه. وقال الجرمي: «دخلت»: متعدٍّ، فما بعده مفعول به لا مفعول فيه؛ والأصح أنه لازم، ألا ترى أن غير الأمكنة بعد «دخلت» يلزمها «في»، نحو: «دخلت في الأمر»، و «دخلت في مذهب فلان». وكثيرًا ما تستعمل «في» مع الأمكنة أيضًا بعده، نحو: «دخلت في البلد»، وكذا نحو قوله تعالى: ﴿**وسكنتم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم**﴾(١)، وقولك: «نزلت في الخان».

وكون مصدر «دخلت» على «الدُّخول»، و «الفُعول» في مصادر اللازم أغلب، وكونه ضد «خرجت»، وهو لازم اتفاقًا، يرجحان كونه لازمًا، فمن ثمَّ قال: على الأصح.

وأما نحو: «ذهبت الشام»، فانتصاب «الشام» على الظرفية اتفاقًا، لأن «ذهبت» لازم، وهو شاذ، وكذا قوله [من الكامل]:

١٦٢ ـ فَلأَبْغِيَنَّكُمُ قَنًا وعُوارضًا وَلأُقْبِلَنَّ الخَيْلَ لابَةَ ضَرْغَدِ

---

(١) إبراهيم: ٤٥.

١٦٢ ـ **التخريج**: البيت لعامر بن الطفيل في ديوانه ص ٥٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ٧٤، ٧٦، ٧٨، ٧٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٤٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٧؛ ولسان العرب ٣/ ٢٦٤ (ضرغد)، ٧/ ١٨٤ (عرض)، ١١/ ٥٤٠ (قبل)؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٨٠.

اللغة: لأبغينكم: لأطلبنكم. قنا وعوارض: جبلان من بلاد بني فزارة. اللابة: الأرض ذات الحجارة السود. ضرغد: من مياه بني مرّة، وقيل: اسم جبل.

المعنى: سأطلبكم في كلّ مكان، في قنا، وفي عوارض، وسأجعل الخيل تقبل على مياه بني مرة ذات الحجارة السود.

الإعراب: «**فلأبغينكم**»: الفاء: استئنافية، واللام: لام الابتداء، و «أبغينكم»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والنون: حرف توكيد، و «كم»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (أنا). «**قنًا**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**وعوارضًا**»: «الواو»: للعطف، «عوارضًا»: معطوف على (قنًا) منصوب بالفتحة. «**ولأقبلنّ**»: الواو: للعطف، واللام: لام الابتداء، «**أقبلن**»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والنون: حرف توكيد، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (أنا). «**الخيل**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**لابة**»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «**ضرغد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «فلأبغينكم»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «ولأقبلن»: معطوفة عليها لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «قنًا وعوارضًا» حيث نصبهما على إسقاط حرف الجرّ ضرورةً، لأنهما مكانان مختصّان لا ينتصبان انتصاب الظرف. وهما بمنزلة «ذهبتُ الشام في الشذوذ».

أي: في قنا وفي عوارض، وهما موضعان؛ ومثله قوله [من الكامل]:

١٦٣ ـ لَدْنٌ بهزِّ الكفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثَّعْلَبُ

ويكثر حذف «في» وإن كان شاذًّا من كل اسم مكان يدل على معنى القرب أو البعد، حتى يكاد يلحق بالقياس، نحو: «هو مِنّي مزجَرَ الكلب»، و «مناطَ الثريا»، و «مقعد الخائن»، و «منزلة الشغاف»(١).

***

ولا بأس أن نذكر بعض ما أهمله المصنف من أحكام الظروف، فنقول: ظرف الزمان على ضربين: ما يصلح جوابًا لِـ «كَمْ»، وهو ما يكون معدودًا، سواء كان معرفة أو نكرة، فإذا كان كذا(٢)، استغرقه الفعل الناصب له إن أمكن(٣) كما إذا قيل لك: «كم سِرت»؟ فقلت: «شهرًا»، استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره، إلا أن تقصد المبالغة والتجوّز، وكذا إذا قلت: «شهر رمضان». فإن لم يمكن استغراق الجميع، استغرق منه ما أمكن، كما تقول: «شهرًا» في جواب:

١٦٣ ـ **التخريج**: البيت لساعدة بن جؤية الهذلي في تخليص الشواهد ص ٥٠٣؛ وخزانة الأدب ٣/ ٨٣، ٨٦؛ والدرر ٣/ ٨٦؛ وشرح أشعار الهذليين ص ١١٢٠؛ وشرح التصريح ١/ ٣١٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٥٥؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٨٥؛ والكتاب ١/ ٣٦، ٢١٤؛ ولسان العرب ٧/ ٤٢٨ (وسط)، ١١/ ٤٤٦ (عسل)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥٤٤؛ ونوادر أبي زيد ص ١٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٨٠؛ وجمهرة اللغة ص ٨٤٢؛ والخصائص ٣/ ٣١٩؛ وشرح الأشموني ١/ ١٩٧؛ ومغني اللبيب ص ١١؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٠.

اللغة: اللدن: اللين. يعسل: يتحرّك. المتن: الظهر.

المعنى: يقول واصفًا رمحه بأنّه يهتزّ بيده للينه، كما يهتزّ ظهر الثعلب السائر على الطريق.

الإعراب: **«لدن»**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هو». **«بهزّ»**: جار ومجرور متعلقان بـ «لدن»، وهو مضاف. **«الكف»**: مضاف إليه مجرور. **«يعسل»**: فعل مضارع مرفوع. **«متنه»**: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«فيه»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «يعسل». **«كما»**: الكاف: اسم بمعنى «مثل» في محل نصب مفعول مطلق نائب عن المصدر، و «ما»: مصدرية. **«عسل»**: فعل ماضٍ. **«الطريق»**: اسم منصوب بنزع الخافض تقديره: «في الطريق»، وقيل: مفعول به. **«الثعلب»**: فاعل مرفوع. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل جر بالإضافة.

جملة «هو لدن»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يعسل متنه»: في محلّ نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «عسل الطريق» حيث حذف حرف الجرّ «في» المقدّر، ثم نصب الاسم الذي كان مجرورًا به «الطريق»، والأصل: «كما عسل في الطريق».

(١) راجع هذه الأمثلة وأشباهها في باب المبتدأ والخبر المتقدِّم.

(٢) أي: فإذا كان معدودًا.

(٣) وذلك إذا لم يختصّ الفعل ببعض أوقات الزمان دون بعضها الآخر، كالسَّير، والأكل، والضرب، بخلاف الصوم المختصّ بالنهار، والسُّرى المختصّ بالليل.

«كم صمت»؟ أو «كم سَرَيت»؟ فالأول يعمّ جميع أيامه، والثاني جميع لياليه.

والذي يصلح جوابًا لِـ «متى»، هو الزمان المختص معدودًا كان، كالعشر الأول من رمضان أو لا، ومحدودًا كان، كيوم الجمعة أو لا، كالزمن الماضي، ومعرفةً كان، كيوم الجمعة أو لا، كأول يوم من رمضان، ويومًا قدم فيه زيد، ولا يجوز أن يجاب عنه بمعدود غير مختص، كـ «يوم»، و «ثلاثة أيام»، وكذا لو قلت: «ثلاثة أيام من رمضان»، لأنه غير مختص، ولو قلت: «الثلاثة الأُول من رمضان»، جاز، لاختصاصها.

ويجوز في جواب «متى» التعميم والتبعيض إن صلح الفعل لهما، كـ «يوم الجمعة»، في جواب: «متى سِرت»؟ وإن وجب التعميم فهو له، كـ «يوم الجمعة» في جواب: «متى صمت»؟ وكذا إن لم يكن صالحًا إلا للتبعيض فهو له، نحو: «يوم الجمعة» في جواب: «متى خرجت من البلد»؟ فما لا يصلح إلا جواب «متى»: المختص غير المعدود، كـ «يوم الجمعة». وما لا يصلح إلا جواب «كم»: المعدود غير المختص، كـ «ثلاثة أيام»، و «شهر»، و «سنة». وما يصلح جوابًا لهما: المختص، كالعشر الأُول من رمضان؛ قال سيبويه: «الدهر»، و «الليل»، و «النهار» مقرونة باللام لا تصلح إلا جوابًا لِـ «كم» يعني: «الليل» معطوفًا عليه «النهار»، كقوله تعالى: ﴿**يسبّحون الليل والنهار**﴾[1]، أي: الدهر، فأما إذا قلت: «يسير عليه النهار»، أو: «سير عليه الليل» مشيرًا إلى نهار وليل معينين، فيقعان جوابًا لِـ «متى».

وقال سيبويه: أسماء الشهور كالمحرم وصفر، إلى آخرها، إذا لم يضف إليها اسم الشهر[2]، فهي كـ «الدهر»، و «الليل»، و «النهار»، و «الأبد»، أي: تكون جوابًا لِـ «كم» لا غير، قال: لأنهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الأيام، كأنك قلت: «سير عليه الثلاثون يومًا» إذا قلت: «سِير عليه صفر»، فيستغرقها السير؛ ولو أضفت إليها «شهرًا»، صارت كـ «يوم الجمعة»، وصلحت جوابًا لِـ «متى» أيضًا. هذا كلامه، فإن كان مستندًا إلى رواية عن العرب، فبها ونعمت، وإلا فأي فرق بينهما من حيث المعنى؟

قوله[3]: «كأنه قيل سير عليه الثلاثون يومًا»، قلنا: ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بمانع من وقوعه جوابًا لِـ «متى»، كالعشر الأُول من رمضان، على ما ذكرنا.

---

(١) الأنبياء: ٢٠.

(٢) أي: اللفظ «شهر». (٣) أي: قول سيبويه.

ولنذكر حكم الظروف في التصرف وضده، وفي الانصراف وضده(١)، فنقول: المراد بغير المتصرف من الظروف: ما لم يستعمل إلا منصوبًا بتقدير «في» أو مجرورًا بـ «مِنْ»، وقد ينجر «متى» بـ «إلى»، و «حتى» أيضًا، وينجر «أين» بـ «إلى» أيضًا مع عدم تصرفهما. و «مِن» الداخلة على الظروف غير المتصرفة أكثرها بمعنى «في»، نحو: «جئت من قبلك ومن بعدك»، و﴿**من بيننا وبينك حجاب**﴾(٢)، وأما نحو: «جئت من عندك»، و﴿**فهب لي من لدنك**﴾(٣) فلابتداء الغاية.

والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى «في» أو انجراره بـ «من». فمن الأول أكثر الظروف المبنية لزومًا، كـ «إذْ» و «إذا» على تفصيل يأتي في الظروف المبنية، و كـ «صباحَ مساءَ»، و «يومَ يوم»، كما يجيء في المركبات. وقد يجيء «حيث» و «إذ»، متصرّفين، نحو: ﴿**الله أعلم حيث يجعل رسالاته**﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿**بعد إذ أنزلت**﴾(٥).

ومن المعربة غير المتصرفة: «بُعيدات بين»، و «ذات مرة»، و «ذات يوم»، و «ذات ليلة»، و «ذات غداة»، و «ذات العشاء»، و «ذات الزمين»، و «ذات العويم»، و «ذا صباح»، و «ذا مساء»، و «ذا صبوح»، و «ذا غبوق»، فهذه الأربعة بغير تاء، وإنما سمع في غير هذه الأوقات ولا يقاس عليه «ذات شهر»، ولا «ذات سنة». وهذه كلها تلزم الظرفية في غير لغة خثعم. وهم يصرِّفونها. قال شاعرهم [من الوافر]:

١٦٤ - عَزَمْتُ على إقامَةِ ذي صباحٍ ... لأَمْرٍ ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ

(١) أي: في الصرف والمنع من الصرف.
(٢) فصلت: ٥.
(٣) مريم: ٥.
(٤) الأنعام: ١٢٤، وقد أوردها الشارح برواية «رسالاته» وهي قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم.
انظر: البحر المحيط ٤/ ٢١٧؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٦٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٣١٦.
(٥) القصص: ٨٧.

١٦٤ - **التخريج**: البيت لأنس بن مدركة في الحيوان ٣/ ٨١؛ وخزانة الأدب ٣/ ٨٧، ٨٩؛ والدرر ١/ ٣١٢، ٣/ ٨٥؛ وشرح المفصل ٣/ ١٢؛ ولأنس بن نهيك في لسان العرب ٢/ ٥٠٣ (صبح)؛ ولرجل من خثعم في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٨٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢٥٨؛ والجنى الداني ص ٣٣٤، ٣٤٠؛ وخزانة الأدب ٦/ ١١٩؛ والخصائص ٣/ ٣٢؛ والكتاب ١/ ٢٢٧؛ والمقتضب ٤/ ٣٤٥؛ والمقرب ١/ ١٥٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩٧.
اللغة: عزمْتُ: قَرَّرْتُ.
المعنى: قررت أن أقيم إلى وقت الصباح، لأني وجدت الرأي والحزم قد أوجبا ذلك، والحقيقة أن المرء لا يسوَّده قومه إلا لما فيه من الخصال الحميدة والجميلة. =

وأمّا «ذات اليمين» و «ذات الشمال» فكثيرتا التصرّف، كما يجيء في باب الظروف المبنية؛ ومعنى الظروف المركبة المذكورة يجيء في المركبات؛ ومعنى «ذات مرة» وأخواته يجيء في باب الإضافة.

وقولهم: «لقيته بُعيداتِ بَيْن»، أي: فراق، يقال ذلك إذا كان الرجل ممسكًا عن إتيان صاحبه، ثم يأتيه، ثم يمسك عنه نحو ذلك، ثم يأتيه، ومعنى التصغير تقريب زمن اللقاء، أعني بعد الفراق.

وكون هذه الظروف غير متصرفة موقوف على السماع.

ومن المعربات غير المتصرفة: ما عُيِّن من: «غدوة»، و «بكرة»، و «ضُحى»، و «ضحوة»، و «بكر»، و «سَحَر»، و «سُحير»، و «عشية»، و «عتمة»، و «مساء»، و «صباح»، و «نهار»، و «ليل». وأعني بالتعيين أن تريد غدوة يومك، وضحاه، وضحوته، وبكرته، وسحره، وعشيته، وعتمة ليلتك، ومساءها.

تقول: «سِيرَ عليه ليلاً ونهارًا»، إذا أردت نهارك وليلك.

و «بكرة» و «غدوة» يكونان أيضًا عَلمين، ولا تريد بهما غدوة يومك وبكرته كما سيجيء حكمهما، فتكونان إذن متصرفتين.

والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبنيّ على كونها معينة من دون العلمية، وذلك أنهم جعلوا الزمان المعين من دون علمية ولا آلة تعريف كهذه الظروف المعيَّنة، لازمًا لطريقة واحدة أعني الظرفية، تنبيهًا على مخالفته لسائر المعارف. وذلك لأن كل نكرة صارت معرفة، فلا بد فيها إما من العلمية، وإما من اللام أو الإضافة. وهذه كانت نكرات، فتعينت بمجرد عناية المتكلم[1]، لا بآلة، ولا بعلمية. والدليل على أنها ليست أعلامًا أنّ «عتمة» و «عشيّة» و «ضحوة» من

= **الإعراب**: «**عزمْتُ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء فاعل محله الرفع. «**على إقامة**»: جار ومجرور متعلقان بـ «عزمت». «**ذي**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة في لغة خثعم. «**صباح**»: مضاف إليه. «**لأمرِ**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يسوَّد». «**ما**»: زائدة للتوكيد. «**يسوَّدُ**»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع. «**مَنْ**»: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع نائب فاعل. «**يسودُ**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر، تقديره: «هو»

جملة «عَزَمت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يُسَوَّدُ من»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يسودُ»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها.

الشاهد فيه: أنَّ الشاعر جَرَّ «ذي صباح» على لغة خثعم، وهو ظَرْف لا يتمكن. والظروف التي لا تتمكن لا تقع في مواقع الجر والرفع ولا يجوز مثل هذا إلا في لغة هؤلاء القوم، أو في الضرورة.

(١) أي: قصده.

هذه الظروف متصرفة على الأشهر مع تعينها؛ ولو كانت أعلامًا لم تتصرف. فتعريف هذه الأسماء إذن بكونها معدولة عن اللام. فهي معدولة عن اللام وليست متضمنة لها، كما تضمنت «أمس» في لغة أهل الحجاز، أعني البناء، إذ لو تضمنتها لبنيتْ بناءَ «أمس». والدليل على كونها معدولة عن اللام أنَّ من قاعدتهم الممهدة أنَّ لفظ الجنس لا يطلق على واحد معيَّن منه، إذا لم يكن مضافًا، إلاّ معرفًا بلام العهد، سواء كان علمًا أو لا، كـ «البيت»، و «النجم»، و «الصعق»، وقوله تعالى: ﴿**فعصى فرعون الرسول**﴾[1]. بَلَى، وجُد «سَحَر» من جملة هذه الأسماء المعينة ممنوعًا من الصرف، فاضطررنا إلى تقدير العلمية فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السببين.

وقال بعضهم: إنه عند تعيينه، متضمن للاَّم، فهو عنده مبني كـ «أمس» عند الحجازيين، وعلى كلا القولين فهو مخالف لأخواته المذكورة من: «ضحًى»، و «بكرةً»، و «مساءً»، و «صباحًا»، و «نهارًا»، و «ليلاً»، معينة، فإنها منوّنة اتفاقًا، إلا ما زعم الجوهري: أن «ضحًى» معيّنًا لا يتصرف كـ «سحر»[2]، ولا أدري ما صحته.

أما «غدوة» و «بكرة»، فهما، وإن كانتا معيَّنتين مع العلمية، إلا أن تلك العلمية هي الجنسية، كما في «أسامة». ونذكر في باب العلم أن علم الجنس في معنى النكرة، على أن الخليل، كما يجيء بُعَيد، حكى: «آتيك اليوم غدوةً وبكرةً» منوَّنتين[3]. وألحق عبد القاهر، «عتمة» و «ضحوة» معيَّنتين بـ «سحر» في منع الصرف لا عن سماع، والأولى منعه، إذ لم يُسمعا إلا منوَّنتين، فكل ما ثبت ترك تنوينه من هذه المعينة، فهو إما لتضمن اللام فَيُبنى، كـ «سَحَر» عند بعضهم، وإما للعلمية المقدرة كـ «سحر» عند الجمهور القائلين بمنع صرفه.

أما «غدوة» و «بكرة»، فقد زعم الخليل أنه إذا قصد بهما التعيين، جاز تنوينهما كما في «ضحوة»، نحو «أتيتك اليوم غدوةً وبكرةً»، وكذا قال أبو الخطاب إنه سمع ممن يوثق به: «آتيك بكرةً»، وهو يريد الإتيان في يومه أو غده[4]، لكن الأغلب المشهور فيهما ترك التنوين مع التعيين، كما كانتا كذلك عَلَمين للجنس، كما يجيء، فيقدر العلمية فيهما كما في «سَحَر».

فالمقصود مما تقدم أن عدم تصرف هذه المعيَّنة مبنيّ على تعيينها من دون

---

(١) المزمل: ١٦.

(٢) الصحاح ٦/٢٤٠٦ (ضحا).

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٢٩٤.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٢٩٤.

علمية ولا آلة تعريف، وتعينها، كذلك مستند إلى السماع، فلا يقاس عليها في مثل هذا التعيين، نحو: «شهر»، و «سنة»، و «ساعة»، و «غُديَّة»[١]، وغيرها، فلا يثبت إذن عدم تصرفها.

فالظروف الثلاثة عشر المذكورة، إذا كانت معيَّنة، وجب عدم تصرفها، وإذا لم تكن معيَّنة كانت متصرفة، نحو: «صِيد عليه غدوة»، فإذا تصرفت وأردت تعيينها، فلا بدَّ فيها من اللام أو الإضافة، تقول: «رأيته عند السحر الأعلى»، ولا تقول: عند سَحَر الأعلى.

وأما الكلام في انصراف الظروف وعدم انصرافها، فنقول: «غدوة» و «بكرة» غير منصرفتين اتفاقًا، وإن لم تكونا معينتين لكونهما من أعلام الأجناس كـ «أسامة»، تقول في التعيين: «أتيت اليوم غدوةَ أو بكرة»، وفي غير التعيين: «لقيته العامَ الأول أو يومًا من الأيام غدوةَ أو بكرةَ»، فتمنع الصرف في الحالين، فهو في غير التعيين، كما تقول: «لقيت أسامةَ»[٢]، وإن كنت لقيت واحدًا من الجنس غير معيَّن.

وقد يجيء الكلام على أعلام الأجناس في باب الأعلام؛ وأنَّ علميتها لفظية لا معنى تحتها.

وإذا لم يقصد تعيينهما، جاز أيضًا تنوينهما اتفاقًا، قال الله تعالى: ﴿**ولقد صبَّحهم بكرةً**﴾[٣]، وإذا قلت: كل غدوةٍ وبكرةٍ، أو: ربَّ غدوةٍ وبكرةٍ، فهما منونتان لا غير، لأن «كلًّا» و «ربَّ» من خواص النكرات.

والأغلب الأكثر في أعلام الأجناس أن تكون موضوعة أعلامًا، لا منقولة، من النكرات نحو «أسامة»[٤]، و «ثُعالة»[٥]، و «جيْأَل»[٦]، فهي مرتجلة في أعلام الأجناس كـ «سعاد» و «زينب» في أعلام الأشخاص.

فـ «غدوة» علم مرتجل، و «غداة» هي الجنس، كقولك: «هذه غداة باردة»، و «نحن في غداة طيبة».

---

(١) تصغير «غدوة».
(٢) بعدم صرف «أسامة».
(٣) القمر: ٣٨.
(٤) علم جنس للأسد. (لسان العرب ١٢/١٨ (أسم)).
(٥) علم جنس للثعلب. (لسان العرب ١١/ ٨٤ (ثعل)).
(٦) علم جنس للضبع. (لسان العرب ١١/٩٦ (جأل)).

وقد جاء «غدوة» جنسًا في القرآن في قراءة من قرأ: ﴿بالغُدْوَة والعشيّ﴾[(١)].

قال سيبويه: والأصل في هذين الاسمين «غدوة»؛ و «بكرة» محمولة عليها، لاجتماعهما في المعنى وفي البنية، كما أن «يَذَر» محمول على «يَدَع» في حذف الواو، وإنما قال هذا لأن «بكرة» وضعت نكرة، وأعلام الأجناس مرتجلة كما مرّ.

وحكى أبو علي عن أبي زيد: «لقيته فينةً بعد فينةٍ»، و «لقيته الفينةَ بعد الفينةِ»، أي الحينَ بعد الحين، فهي علم الجنس، كما تقول: «لقيته في نَدَري أو في النَدَري» أي: في الندرة.

وذكر سيبويه أن بعض العرب يَدَع التنوين في «عشية» كما في «غدوة»[(٢)]، يعني أنه يجعلها أيضًا علم جنس، وردَّهُ المبرّد، وقال: «عشية» منوَّنة على كل حال. قال السيرافي حكاية سيبويه لا تُردّ.

و «سَحَر» غير منصرف، لا لكونه علم الجنس، بل إذا أردت به سَحر يومك كما ذكرنا.

ومن الظروف المكانية ما هو عام التصرّف، كـ «فوق»، و «تحت»، و «عند»، و «لدَى»، و «مَعَ»، و «بينَ بين»، بلا إضافة، و «حَوالَ»، و «حوالَي»، و «حول»، و «حولَى»، و «أحوال»، والتثنية للتكرير، كما في قوله تعالى: ﴿ثم ارجع البصر كرّتين﴾[(٣)]؛ وكذا «هنا» وأخواته، و «بدل»، و «مكان» بمعناه؛ ولفظتا «يمين» و «شمال» كثيرتا التصرف، وكذا «ذات اليمين» و «ذات الشمال»، وما بقي من الجهات متوسط التصرف، وكذا لفظ «بَين» إذ لم يركَّب.

وأما «حيث»، و «وسْط» ساكن السين، و «دون»، بمعنى «قدام» فنادرة التصرف. قال الفرزدق [من الطويل]:

١٦٥ ـ [أَتَتْهُ بِمَجْلومٍ كَأَنَّ جَبينَهُ] صَلاءَةُ وَرْسٍ وَسْطُها قد تَفَلَّقا

---

(١) الكهف: ٢٨، وهذه قراءة ابن عامر، ونصر بن عاصم، ومالك بن دينار، وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٦/ ١١٩؛ وتفسير الطبري ١٥/ ١٥٤؛ والكشاف ٢/ ٤٨١؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٥٨؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ٣٦١.

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٢٩٤.

(٣) الملك: ٤.

١٦٥ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في خزانة الأدب ٣/ ٩٢، ٩٦؛ والخصائص ٢/ ٣٦٩؛ والدرر ٣/ ٨٨؛ ولسان العرب ٧/ ٤٢٦ (وسط)، ١٢/ ١٠٣ (جلم)؛ ونوادر أبي زيد ص ١٦٣؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٢٠١.

اللغة: الهاء في «أتته» عائد إلى حمار الغضا المذكور في بيت سابق، وقد كَنّى به الشاعر عن زوج أم=

و «وَسَط» بتحريك السين متصرف؛ وقد يدخل «دون» التي بمعنى «قدّام» معنيان آخران، هي في أحدهما متصرفة، وذلك معنى «أسفل»، نحو: «أنت دون زيد»، إذا كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة تحتها، فيوصل إلى المخاطب قبل الوصول إلى زيد، ويُتصرَّف فيها بهذا المعنى، نحو: «هذا شيء دونٌ» أي: خسيس.

ومعناها الآخر: «غير»، ولا يتصرف فيها بهذا المعنى، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أأتَّخذ من دونه آلهة﴾(١)، كأن المعنى: أئذا وصلت إلى الآلهة أكتفي بهم، ولا أطلب الله الذي هو خلفهم ووراءهم، فهم كأنهم قدّامه في المكان، تعالى الله عنه.

ومما يلزمها الظرفية عند سيبويه: صفة زمان أقيمت مقامه، نحو قوله [من الطويل]:

١٦٦ ـ ألا قالَتِ الخَنْساءُ يومَ لقيتُها أراكَ حديثًا ناعِمَ البالِ أفرَعا

= غيلان والدة جرير التي يتحدث عنها في أبيات منها هذا الشاهد. المَجْلُوم: المحلوق، وقد أراد بذلك فَرْجَها. جبينه: ناحية الجبهة. الصلاءة، والصلاية: حجر أَمْلسُ يُسْحَق عليه الشيء. الوَرْسُ: نبت أصفر يُصبَغُ به. تفلّق: تشقّق.

المعنى: يريد أن أمّ غيلان هذه تقبل على زوجها بِفَرْج هذه صفاته.

الإعراب: «**أتته**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والتاء للتأنيث لا محل لها، والفاعل مستتر تقديره: هي، والهاء مفعول به محله النصب. «**بمجلوم**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أتته». «**كأنّ**»: حرف مشبه بالفعل. «**جَبينَه**»: اسم «كأنَّ» منصوب. والهاء مضاف إليه محله الجر. «**صلاية**»: خبر «كأنّ» مرفوع بالضمة. «**وَرسٍ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**وَسْطُها**»: مبتدأ مرفوع بالضمة. و «ها»: مضاف إليه محله الجر. «**قد**»: حرف تحقيق. «**تفلّقا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والألف للإطلاق. والفاعل مستتر تقديره: هو.

جملة «أتته»: ابتدائية لا محلِ لها. وجملة «كأنَّ جبينه صلاءة ورس»: صفة لـ «مَجْلُوم» محلها الجر. وجملة «وَسْطُها قد تَفَلّق»: صفة لـ «صلاءةُ» محلها الرفع. وجملة «تفلّق»: خبرٌ للمبتدأ «وَسْطُ» محلها الرفع.

الشاهد فيه قوله: «وَسْطُها قد تَفَلّق» حيث جاء «وَسْط» الساكن العين مرفوعًا على الابتداء مما يدل على جَوَاز تصرّفه وعدم التزامه النصب على الظرفية.

(١) يس: ٢٣.

١٦٦ ـ **التخريج**: البيت لمتمم بن نويرة في ديوانه ص ١١٣؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٠١، ١٠٢؛ وشرح اختيارات المفضل ص ١١٨١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٢١.

اللغة: الحديث: نقيض القديم، وهو هنا ظرف كما سنرى. الأَفْرَعُ: الكثير شعر الرأس. وناعم: لَيِّن. والبال: القلب.

المعنى: قالت لي هذه المرأة: أعرفك عن قريبِ عهدٍ ناعمَ الحال كثير شعر الرأس لم يتسلّط عليك صَلَع، فكيف تغيّرتَ مع قرب الأمَد. =

أي: زمانًا حديثًا؛ وجوَّز في لفظتي: «مليئًا» و «قريبًا» خاصة التصرف، نحو قولك: «سِيرَ على الفرس مليء من الدهر وقريب»، و «مليئًا وقريبًا»؛ وأما غير سيبويه فإنهم اختاروا في الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها، وإنما اختير نصبها أو وجب، يكون أدلَّ على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب.

وأما عدم تصرف سائر ما ذكرته فسماعي.

واعلم أنه يكثر جعل المصدر حينًا لسعة الكلام، نحو: «انتظرني جزرَ جزورين»، و «سيرَ عليه ترويحتين»، أي: مثل زمان جزر جزورين ومثل زمان ترويحتين، قال تعالى: ﴿**وإدبار النجوم**﴾[(١)] أي: وقت إدبارها.

وكل ذلك على حذف المضاف؛ وعند أبي عليّ أن المصدر يقام مقام الزمان من غير إضمار مضاف، وذلك لما بينهما من التجانس، بكونهما مدلولي الفعل، ولذلك يَنصب الفعل مبهميهما وموقتيهما بخلاف المكان؛ وأما قولهم: «كان ذلك مقدَم الحاجّ»، فليس من ذلك، لأن «مفعلاً» يكون اسم الزمان.

ويقل مقام الحين مقام المصدر، كقوله تعالى: ﴿**وذكّرهم بأيّام الله**﴾[(٢)]، أي: بوقائعه، وقد يقوم المصدر المضاف إليه مقام المضاف الذي هو مكان، نحو: «مشيت غَلوة سهم[(٣)]، ورمية نشّابة»، أي: مسافة غلوةِ سهم، وفي الحديث: «أقطع النبي ﷺ زبيرًا حَضْر فرسه»[(٤)].

= **الإعراب**: **«ألا»**: حرف استفتاح وتنبيه. **«قالَتْ»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء للتأنيث لا محل لها. **«الخنساء»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«يومَ»**: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل «قالت». **«لقيتُها»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء فاعل محله الرفع، و «ها»: مفعول به محله النصب. **«أراك»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، والفاعل مستتر تقديره: أنا، والكاف مفعول به محله النصب. **«ناعم»**: حال منصوبة بالفتحة. **«البالِ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«أفْرع»**: حال ثانية. **«حديثًا»**: مفعول فيه نائب عن ظرف الزمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «أراك».

جملة «قالت الخنساء»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لقيتها»: في محل جر بالإضافة. وجملة «أراك»: مقول القول محلها النصب.

الشاهد فيه قوله: «أراك حديثًا» حيث نصب «حديثًا» على الظرفية الزمانية، وهي صفة قائمة مقام الموصوف، والتقدير: «زمنًا حديثًا» وما كان كذلك يلزم الظرفية عند سيبويه كأنه ظَرْف غير متصرف.

(١) الطور: ٤٩.

(٢) إبراهيم: ٥.

(٣) أي: مقدار ما يصل إليه السهم.

(٤) ورد الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ٣٩٨ (حضر). وحضر الفرس: عدوه. والمعنى المقصود: المسافة التي يقطعها الفرس عند أقصى جريه.

وقد يقوم المضاف إليه الذي هو اسم عين مقام مضافه الذي هو مصدر قائم مقام مضافه الذي هو حين، نحو: «لا آتيك السَّمَر والقمر»[(١)]، أي: مدة طلوع القمر، ومنه قوله [من الكامل]:

١٦٧ ـ باكَرْتُ حاجَتَها الدجاجَ بسُحْرَةٍ [لأُعَلَّ منها حينَ هَبَّ نيامُها]

أي: وقت صياحه؛ هذا إذا كان «باكرت» بمعنى «بكّرت»، لا غالبت بالبكور.

قال النحاة: قد يتوسَّع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولاً به، فحينئذ يسوغ أَن يضمر مستغنيًا عن لفظ «في»، كقولك: «يوم الجمعة صمته»؛ وأن يضاف إليه المصدر والصفة المشتقة منه، نحو قوله تعالى: ﴿بل مكر الليل والنهار﴾[(٢)] وقوله [من الرجز]:

---

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في فصل المقال ص ٥١٠؛ وكتاب الأمثال ص ٣٨١؛ ولسان العرب ٣/ ٣٧٧ (سمر)؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٢٢٨.

١٦٧ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٣١٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٠٤، ١٠٥؛ والمعاني الكبير ١/ ٤٥٣.

اللغة: باكَرْت: بمعنى بكرت إلى الشيء، أي: بادرت إليه. والضمير في «حاجتها» المراد منه الخمر، ومعناه باكرت حاجتي في الخمر، فأضاف الحاجة إلى ضمير الخمر اتساعًا. الدَّجاج: أي وقت صياح الدجاج. السُّحرة: أول السحر. لأُعَلَّ: لأشرب منها مرة بعد أخرى. هَبَّ من نومه: استيقظ.

المعنى: يريد أنّه تعاطى شرب هذه الخمرة مرة بعد مرة قبل صَدْح الديك عندما استيقظ النيام في الصباح الباكر، وفي ذلك ما فيه من الحرص على تعاطيه هذه الخمرة.

«باكَرْتُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء فاعل محله الرفع. «حاجتها»: مفعول به للفعل «باكر» إذا لم يحمِل على المغالبة، أي قصدت حاجتها وقت صياح الدجاج. **«الدجاج»**: مفعول فيه نائب عن ظرف الزمان منصوب بالفتحة. أما إذا حُمِل «باكرتُ» على المغالبة فـ **«حاجتها»**: منصوب بنزع الخافض والدجاج مفعول به منصوب، والتقدير: باكرت إلى حاجتها الدجاجَ، أي غلبته في البكور، وعلى التوجيه الأول حمل الرضي هذا البيت، وعلى ذلك استشهد به هنا. **«بسحرة»**: جار ومجرور متعلقان بـ «باكرتُ». **«لأُعَلَّ»**: اللام حرف جر وتعليل، **«أُعلَّ»**: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بـ «أن» مضمرة، ونائب الفاعل مستتر وجوبًا تقديره «أنا». **«منها»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أُعَلَّ»، والمصدر المؤول من «أن» المضمرة والفعل «أعل» مجرور باللام، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «باكَرْتُ». **«حين»**: مفعُول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «أُعَلَّ». **«هَبَّ»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«نيامها»**: فاعل مرفوع بالضمة و «ها»: في محل جر بالإضافة. جملة «باكَرْتُ»: صفة لـ «صبوح» المجرور بالحرف في بيت سابق فمحل الجملة الجر. وجملة «أُعَلَّ»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «هَبَّ نيامها»: في محل جر بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: «باكرت حاجتها الدجاج» حيث حمل الرضي «الدَّجاجَ» على النصب على الظرفية الزمانية على نية التقدير وحذف المضاف. والتقدير: وَقْتَ صياحِ الدجاج.

(٢) سبأ: ٣٣.

١٦٨ ـ يا سارِقَ الليلةِ أهلَ الدار

وقد اتفقوا على أن معناه متوسَّعًا فيه وغير متوسع فيه سواء؛ ثم فرَّعوا على هذا الأصل، فقال بعضهم: لا يتوسّع في ظرف المتعدي إلى اثنين حتى يلحق بالمتعدي إلى ثلاثة، فلا يقال: «يومَ الجمعة أعطيته زيدًا درهمًا». قال: لأن المتعدي إلى ثلاثة محصور، فلا يزاد عليه، وجوَّزه الأكثرون.

وأما التوسع في ظرف المتعدي إلى ثلاثة، فلم يجوِّزه إلا الأخفش. قالوا[١]: لأنه يخرج إلى غير أصل، إذ ليس مَعَنا متعدٌّ إلى أكثر من ثلاثة.

وجوَّزوا في الأفعال الناقصة[٢]، نحو: «يومَ الجمعة ليس زيد قائمًا». هذا ما قالوا؛ والذي أرى أن جميع الظروف متوسع فيها، فقولك: «خرجت يومَ الجمعة» كان في الأصل: «خرجت في يوم الجمعة»؛ كانَ «يومُ الجمعة» مع الجارّ مفعولاً به بسبب حرف الجر، ثم صار مفعولاً به من غير واسطة حرف في اللفظ؛ والمعنى على ما كان عليه.

وكذا المفعول له، وهو أيضًا مفعول به، تعدى إليه الفعل بنفسه بعدما تعدى إليه بحرف الجر.

فهما مثل «ذنبًا» في قولك: «استغفرت الله ذنبًا»[٣]، إلا أن حذف حرفي الجَر، أي: «في» واللام، صار قياسًا في البابين[٤]، كما كان حذف حرف الجر

---

١٦٨ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٣/ ١٠٨.

اللغة والمعنى: يا سارقًا في الليلة المعينة أهلَ الدار.

الإعراب: **«يا»**: حرف نداء. **«سارقَ»**: منادى مضاف منصوب بالفتحة. **«الليلة»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«أهلَ»**: منصوب بنزع الخافض. والتقدير: يا سارقًا الليلة لأهل الدار متاعًا، وقيل: إنَّ أهل الدار مفعول به لـ «سارق». **«الدار»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «يا سارق الليلة» ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «يا سارق الليلةِ» حيث أُضيفَ الوصف «سارق» إلى ظرفه في الحقيقة، وهو الليلة، فالأصل: يا سارقًا في الليلة أهل الدار، وفي ذلك كله ضَرْب من التوسُّع كما يقول الرضي.

(١) أي: الذين لم يُجوِّزوه.

(٢) أي: جوّزوا مثل هذا التركيب في الأفعال الناقصة.

(٣) كذا في النسخة المطبوعة، وهو برواية «أَستغفر الله ذنبًا» في خزانة الأدب ٣/ ١١١؛ وقال البغدادي: هوجزء من البيت [من البسيط]:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ ... ربَّ العِبادِ إليهِ الوجهُ والعَمَلُ

وهذا البيت بلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٢٤؛ وأوضح المسالك ٢/ ٢٨٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢٠؛ وشرح شذور الذهب ص ٤٧٩؛ والكتاب ١/ ٣٧؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٢٦.

(٤) أي: في بابي المفعول فيه والمفعول لأجله.

قياسًا مع «أنَّ» و «أنْ»، وليس بقياس في غير المواضع الثلاثة، فلا تقول في «مررت بزيد»، و «قمت إلى عمرو»: «مررت زيدًا» و «قمت عمرًا». وإنما كان قياسًا في بابي المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعيَّنة لكل منهما، لقوة دلالتهما على الحرفين المقدرين؛ فعلى ما قررنا: المفعول فيه والمفعول له نوعان من أنواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين.

وأما قول المصنف في نحو: «يوم الجمعة صمته»: إن الضمير لا يجوز أن يكون مفعولاً فيه، إذ هو لا يكون إلا ظرف الزمان أو المكان؛ فمنقوض بنحو: «خرجت هذا اليوم»، فلفظة «هذا» ههنا ظرف اتفاقًا، بدلالة صفته. وقوله: إن الزمان في نحو: «مكر الليل»، و «سارق الليلة» ليس بمفعول فيه وإلا انتصب والمضاف إليه المصدر والصفة لا يكون إلا فاعلاً أو مفعولاً به.

قلنا[1]: على ما أصَّلنا إن جميع المفعول فيه هو مفعول به: لا نسلم أنه يجب نصبه، فإنّ المفعول به ينجر بالإضافة، نحو: «ضارب زيد»، فكذا في «سارق الليلة»، وإنما لم يقع المفعول له ضميرًا، ولا اسم إشارة كالمفعول فيه، لقلة استعماله، فأرادوا أن يكون لفظ المصدر مصرَّحًا به ليدلّ على كونه مفعولاً له.

فنقول: إضافة الصفة إلى ظرفها كإضافتها إلى المفعول به تكون غير مختصة بالشرائط المذكورة في بابِ الإضافة، وقد تكون بمعنى اللام، كـ: **﴿مالك يوم الدين﴾**[2]، كما يجيء، وإضافة المصدر إلى ظرفه كإضافته مختصة[3] إلى المفعول به بمعنى اللام، فهي مختصة إلا أنه كالمضاف إلى المفعول به الذي كان منتصبًا بنزع الخافض، كقوله [من الكامل]:

باكرتُ حاجتَها الدجاجَ بسحرةٍ[4]

أي: حاجتي إليها، فهي في الحقيقة بمعنى اللام، لأن اللام للاختصاص، ويختص الشيء بغيره بأدنى ملابسة، نحو «كوكب الخرقاء»[5]، و «قتيل

---

(١) في الردّ على ابن الحاجب.

(٢) الفاتحة: ٤.

(٣) أي: كإضافته إضافة مختصّة.

(٤) تقدم بالرقم ١٦٨.

(٥) هذا القول قطعة من بيت، وهو [من الطويل]:

إذا كوكبُ الخَرقاءِ لاحَ بِسُحْرَةٍ ... سُهيلٌ، أذاعتْ غَزْلَها في القرائبِ

وقد اعتبره البغدادي شاهدًا. وهذا البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٩٣؛ وخزانة الأدب ٣/ ١١٢، ٩/ ١٢٨؛ وشرح المفصَّل ٣/ ٨؛ ولسان العرب ١/ ٦٣٩ (غرب)؛ والمحتسب ٢/ ٢٢٨؛ =

الطفّ»[١]، وليس بمعنى «في» كما ذهب إليه المصنف على ما يجيء في باب الإضافة.

* * *

٣ ـ حذف عامل المفعول فيه

قال ابن الحاجب:

وينتصب بعامل مضمر، وعلى شريطة التفسير.

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أنّ انتصابه بعامل مضمر، إما أن يكون بعامل جائز الإظهار، أو بممتنعه، كما في المفعول به، إذ هو هو، كما ذكرنا، فالأول نحو: «يومَ الجمعة» في جواب من قال «متى سرت»؟ أي: سرت يومَ الجمعة.

وقد جاء بلا قرينة ظاهرة، كقولهم: «حينئذ الآن»، أي: كان ذلك حينئذ، واسمع الآن.

والثاني كما في المنصوب على شريطة التفسير، حسب ما ذكرنا في المفعول به مفصَّلاً، فما يختار رفعه نحو: «يومُ الجمعة سرت فيه»، وما يختار نصبه نحو: «أيومَ الجمعة سرتَ فيه»؟ و «ما يوم الجمعة سرت فيه»، و «سار زيد ويوم الجمعة سرت فيه»، و «إذا يومَ الجمعة سرتُ فيه»، و «يوم الجمعة سِرْ فيه»، أو «لا تَسِرْ فيه».

ومثال لبس المفسِّر بالصفة: «كل يوم صُمت فيه في الصيف».

وما يستوي فيه الأمران: «زيد سار ويومَ الجمعة سرت فيه»؛ وما يجب نصبة «إنْ يومَ الجمعة سرت فيه»، و «هلاَّ يومَ الجمعة سرت فيه».

* * *

= والمقاصد النحوية ٣/ ٣٥٩؛ والمقرب ١/ ٢١٣.

والخرقاء: المرأة التي لا تُحسن تدبِيرِ أمورها، فتكسل طوال يومها، ثمّ تجتهد في العمل عند طلوع الكوكب.

(١) الطفّ: مكان بالكوفة يمتدّ إلى شاطىء الفرات. وقتيل الطف: الإمام الحسين، ويلقّب أيضًا بـ «شهيد كربلاء».

المفعول له

١ ـ تعريفه

قال ابن الحاجب:

المفعول له هو ما فُعل لأجله فعل مذكور، مثل: «ضربته تأديبًا»، و «قعدتُ عن الحرب جبنًا»، خلافًا للزجّاج، فإنه عنده مصدر.

***

قال الرضيّ:

قوله: «فعل مذكور»، أي: مضمون الفعل وشبهه، وهو المصدر لما ذكرنا في المفعول فيه. قوله «مذكور» احتراز عن قولك وقد شاهدت ضربًا لأجل التأديب: «أعجبني التأديب»، فإن التأديب فُعِل له الضرب إلا أنك لم تذكر الضرب في قولك عاملاً فيه.

فالحق أن نقول في المفعول له: هو ما فُعِل لأجله مضمون عامله، وكذا في المفعول فيه: هو ما فُعِل فيه مضمون عامله من زمان أو مكان، لئلا ينتقض الحدّان بنحو قولك: «ضربت وقد أعجبني التأديب»، و «سرت ويومُ الجمعة زمان سيرك»[١].

وذكر المصنف مثالين للمفعول له، ليبيِّن أنه قد لا يتقدم وجودًا على ما جُعِل علةً له، كما في: «ضربته تأديبًا»، وقد يتقدم وجوده عليه كما في: «قعدت جبنًا»، فالمفعول له هو الحامل على الفعل، سواء تقدم وجوده على وجود الفعل، كما في: «قعدت جبنًا»، أو تأخر عنه، كما في: «جئتكَ إصلاحًا لحالك»، وذلك لأن الغرض المتأخر وجوده، يكون علة غائيّة حاملة على الفعل، وهي إحدى العلل الأربع، كما هو مذكور في مظانه، فهي متقدمة من حيث التصوّر، وإن كانت متأخرة من حيث الوجود.

---

(١) وذلك لأنّ في كلٍّ من المثالين فعلاً مذكورًا فُعِل لأجله (كما في المثال الأوّل)، أو في الزمان أو المكان (كما في المثال الثاني)، فيتحقّق التعريف الذي ذكره ابن الحاجب، ولكن ليس في المثال الأول مفعول له، ولا في الثاني مفعول فيه، لأنه ليس في المثال الأول عامل في المفعول له، ولا في الثاني عامل في المفعول فيه.

فالمفِعول له هو العلة الحاملة لعامله، وليس بمعلول له كما ظن بعضهم نظرًا إلى ظاهر نحو قولهم: «ضربته تأديبًا» وأن الضرب علة للتأديب.

وإنما قلنا ذلك لأنه لا يطرد في نحو: «قعدت جُبنًا»، وجعل المفعول له علة لمضمون عامله يطرد، لأن التأديب علة حاملة على الضرب، ولفظ «المفعول له» يؤذن بكونه علة، لأن اللام في قوله «له» للتعليل، وهي تدخل على العلة لا على المعلل، نحو: «فعلت هذا لهذه العلة».

***

قوله: «خلافًا للزجّاج»، مذهبه أنَّ ما يُسمِّيه النحاة مفعولاً له، هو المفعول المطلق لبيان النوع، وذلك لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له، تفصيلاً وبيانًا له، كما في: «ضربته تأديبًا»، فإنّ معناه: أدَّبته بالضرب، والتأديب مُجمل، والضرب بيان له، فكأنك قلت: أدبته بالضرب تأديبًا، ويصح أن يقال: الضرب هو التأديب، فصار مثل: «ضربت ضربًا» في كون مضمون العامل هو المعمول.

ولا يطرد له هذا في جميع أنواع المفعول له، فإنّ القعود ليس بيانًا للجبن، ولا يقال: «قعوده جبن» إلا مجازًا، وكذا قولك: «جئتك إصلاحًا لحالك»، بالإعطاء أو النصح أو نحوه، فإنّ المجيء ليس بيانًا للإصلاح، بل بيانه الإعطاء أو النصح، كما صرحت به.

ولعله يقدر في مثله: «قعودَ جُبن» و «مجيء إصلاح» على حذف المضاف، وهو تكلّف.

قال المصنف ردًّا على الزجّاج: معنى «ضربته تأديبًا»: ضربته للتأديب اتفاقًا، وقولك: «للتأديب»، ليس بمفعول مطلق، فكذا «تأديبًا» الذي بمعناه.

وفي الرد نظر، وذلك أن «ضربَ تأديب» أيضًا يفيد معنى «التأديب» مع أن الأول مفعول مطلق اتفاقًا دون الثاني؛ وأيُّ منع في أن يتفق في المعنى المقصود المختلفان في الإعراب، ألا ترى أن معنى «جئت راكبًا»: جئت وقت ركوبي، والأول حال، والثاني مفعول فيه.

والجرمي يقول: إنّ ما يسمَّى مفعولاً له منتصب نصب المصادر التي تكون حالاً، فيلزم تنكيره؛ ويقدر نحو قوله تعالى: ﴿حذرَ الموت﴾[1]: محاذرين الموت، لتكون الإضافة لفظية.

---

(١) البقرة: ١٩.

ولا يطرد له ذلك في نحو قوله [من الرجز]:

[يـــركـــبُ كـــلَّ عـــاقـــرٍ جُـــمْـــهـــورِ]

١٦٩ ـ مـخـافَـةً، وَزَعَـلَ الـمـحْـبُـورِ والـهـولَ مِـنْ تَـهَـوُّلِ الـهُـبُـورِ

إلا أن يجعلهما مصدرين للحالين المقدَّرين قبلهما، أي: زعِلاً زعَل المحبور ومهولاً الهولَ، على ما هو مذهب الفارسي في: «فعلت جهدك ووحدك»، على ما يجيء في باب الحال.

ومذهب البصريين أولى من الباقين لسلامته من الحذف والتقدير اللازمين لغيره.

* * *

٢ ـ شرط نصبه

قال ابن الحاجب:

وشرط نصبه تقدير اللام، وإنما يجوز حذفها إذا كان فعلاً لفاعل الفعل المعلَّل ومقارنًا له.

* * *

قال الرضيّ:

يعني أن تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له، لا شرط كون الاسم مفعولاً

---

١٦٩ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ١١٤، ١١٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٧؛ وشرح المفصل ٢/ ٥٤؛ ولعبد الله بن رؤبة أو العجاج في شرح شواهد الإيضاح ص ١٨٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٨٧، ١٨٩.

اللغة: العاقر: الرمل الذي لا نبتَ فيه. والجمهور: المتراكب المجتمع. والزعل: النشاط. والمحبور: المسرور. والهول: الفزع. والتهوُّل: أن يعظم الشيء في نفسك حتى يهولك. والهُبور: جمع هبر: وهو ما اطمأنَّ من الأرض، وحوله مرتفع.

المعنى: شبَّه بعيره بثور وحشي لا يسير إلا في الرمل المتراكب المجتمع الذي لا نبات فيه مخافة الرماة، ولحيويته، واتّقاده في مختلف الظروف.

الإعراب: «**يركب**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله مستتر جوازًا تقديره (هو). «**كلّ**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**عاقر**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**جمهور**»: صفة لـ (عاقر) مجرورة بالكسرة. «**مخافة**»: مفعول لأجله منصوب بالفتحة. «**وزعل**»: الواو: حرف عطف، و «زعل»: معطوف على «مخافة». «**المحبور**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**والهول**»: الواو: حرف عطف، و «**الهول**»: معطوف على (مخافة). «**من تهوّل**»: جار ومجرور متعلقان بـ «الهَول». «**الهبور**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «يركب»: ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه: نصب «مخافة» وما عطف عليه على المفعول لأجله والجرمي يرى أنّ «زعلَ المحبور» و «الهولَ» حالان فيلزم تنكيرهما.

له، فنحو: «للسَّمن»، و «لإكرامك الزائر»، في قولك: «جئتك للسمن ولإكرامك الزائر»، عنده[١]، مفعول له على ما يدل عليه حدُّه، وهذا كما قال في المفعول فيه: إن شرط نصبه تقدير «في».

وما ذهب إليه في الموضعين، وإن كان صحيحًا من حيث اللغة، لأن السَّمن فُعِل له المجيء، لكنه خلاف اصطلاح القوم، فإنهم لا يسمُّون المفعول له إلا المنصوب الجامع للشرائط، فحدُّه الصحيح هو: المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شاركه في الفاعل والزمان.

ومعنى تشاركهما في الفاعل أن يقوما بشيء واحد كقيام الضرب والتأديب في: «ضربته تأديبًا»، بالمتكلم؛ وتشاركهما في الزمان بأن يقع الحدث في بعض زمان المصدر، كـ «جئتكَ طَمعًا» و «قعدتُ عن الحرب جبنًا»، أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر، نحو: «حبستُك خوفًا من فرارك»، أو بالعكس، نحو: «جئتكَ إصلاحًا لحالك»، و «شهدت الحرب إيقاعًا للهدنة بين الفريقين».

فإذا كان الحدث المعلَّل تفصيلاً وتفسيرًا للمصدر المجمل، كما في «ضربته تأديبًا»، و «أعطيته مكافأة»[٢]، فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في زمان، بل هما في الحقيقة حدث واحد، لأن المعنى: «أدبته بالضرب»، و «كافأته بالإعطاء». فالضرب هو التأديب والإعطاء هو المكافأة، والعلة ههنا في الحقيقة، ليس هذا المصدر المنصوب، لأن الشيء لا يكون علة نفسه، بل هي أثره، أي: ضربته لتأدُّبه. لكن لو صرحت بما هو العلة أعني التأدُّب، لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان، إذ ربَّما لا يحصل هذا الأثر، فكيف يشارك الضرب في الزمان، كما قال ابن دريد[من الرجز]:

١٧٠ ـ والشيخُ إن قوَّمْتَهُ مِنْ زَيْغِهِ لم يُقمِ التثقيفُ منه ما الْتَوَى

---

(١) أي: عند ابن الحاجب.

(٢) «مكافأة»: مفعول له، وليس مفعولاً به.

١٧٠ ـ **التخريج**: الرجز لابن دريد في ديوانه ص ١٣٠.

اللغة: قوَّمته: عَدَّلته. الزيغ: الميلُ. التثقيف: تعديل المعوج. التوىٰ: تَعَوَّجَ.

المعنى: إن إصلاح الخطأ الذي عاش عليه الرجل المسنّ لا يجدي معه نفعًا لأن هذا الخطأ قد تأصّل في نفسه.

الإعراب: «**والشيخ**»: الواو: بحسب ما قبلها. «الشيخ»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**إن**»: حرف شرط جازم. «**قوّمته**»: فعل ماضٍ مبني على السكون في محل جزم بـ «إن»، والتاء فاعل محله الرفع، والهاء مفعول به محله النصب. «**من زيغه**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «قوّمت»، والهاء مضاف إليه محلها الجر. «**لم**»: حرف نفي وقلب وجزم. «**يقم**»: فعل مضارع مجزوم بـ «لم» وعلامة جزمه=

وإنما نصبت هذا المصدر لتضمّنه العلة الحقيقية، ومشاركته للحدث في الفاعل والزمان، إذ هو كما بيّنّا.

وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل، وهو الذي يَقوى في ظني وإن كان الأغلب هو الأول، والدليل على جواز عدم التشارك قول أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه في نهج البلاغة[١]: «فأعطاه الله النَّظِرَة[٢] استحقاقًا للسخطة، واستتمامًا للبليَّة»؛ والمستحق للسخطة إبليس، والمعطي للنظرة هو الله تعالى. ولا يجوز أن يكون «استحقاقًا» حالاً من المفعول، لأن «استتمامًا» إذن يكون حالاً من الفاعل، وكذا «إنجازًا للعدة»[٣]، ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول.

وكذا قول العجاج [من الرجز]:

يَـرْكَـبُ كُـلَّ عـاقِـرٍ جُـمْـهُـورِ مَـخـافَـةً وَزَعَـلَ الـمَـحْـبُـورِ
والـهَـوْلَ مِـنْ تَـهَـوُّرِ الـهُـبُـورِ[٤]

فإنّ الهول بمعنى الإفزاع لا الفزع، والثور ليس بمفزع بل هو فَزِع.

وكذا أجاز أبو عليّ عدم المقارنة في الزمان، وذلك أنه قال في التذكرة[٥] على القراءة الشاذة: ﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾[٦]؛ بنصب «صدقهم»؛ إن معناه: لصدقهم في الدنيا.

* * *

= السكون، وحرّك بالكسر لالتقاء الساكنين. **«التثقيف»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«منه»**: جار ومجرور متعلقان بحال من الاسم الموصول «ما». و **«ما»**: مفعول به محله النصب. **«التوى»**: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، وفاعله مستتر تقديره: هو.

جملة «الشيخ إن قومته لم يقم التثقيف»: بحسب الواو. وجملة «إن قومته... لم يقم التثقيف»: خبر للمتبدأ «الشيخ» محلها الرفع. وجملة «قومته»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «لم يقم»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها. وجملة «التوى»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها.

والتمثيل: معناه، إذ يجوز أن يقال: ضربته تقويمًا فما استقام، وهذا يؤيد المعنى الذي أشار إليه الرضي مستأنسًا له بما في بيت ابن دُرَيْد.

(١) ص ٢١.

(٢) النَّظِرة: الإمهال والتأخير.

(٣) قوله: «وإنجازًا للعدّة» هو تتمّة لقول الإمام عليّ السابق.

(٤) تقدّم بالرقم ١٦٩.

(٥) هو أحد مؤلّفات أبي علي الفارسيّ.

(٦) المائدة: ١١٩. وانظر هذه القراءة في البحر المحيط ٤/ ٦٣.

قوله: «وإنّما يجوز حذفها»، أي: حذف اللام.

قوله: «إذا كان فعلاً لفاعل الفِعل المعلَّل»، أي: إذا كان المفعول له فعلاً لفاعل الفعل الناصب له، وهو الفعل المعلَّل بالمفعول له، أي: إذا اشتركا في الفاعل على ما ذكرنا.

واقتصر المصنف على شرطين مما شُرط في المفعول له، فلم يشترط كونه مصدرًا، لدخوله في قوله: «فعلاً لفاعل الفعل المعلَّل»، ولم يشترط كونه بتقدير اللام، وجوابَ «لِمَهْ»، وألاّ يكون من غير لفظ الفعل[1] لأنه قد عُلِم ذلك من الحدّ.

وشرط بعضهم كونه من أفعال القلب[2]، قال: لأنه الحامل على إيجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه، وأفعال الجوارح كالضرب والقتل تتلاشى ولا تبقى حتى تكون حاملة على الفعل، وأما أفعال الباطن كالعلم والخوف والإرادة فإنها تبقى.

والجواب أنه إن أراد وجوب تقدم الحامل وجودًا فممنوع، وإن أراد وجوبَ تقدمه، إمّا وجودًا أو تصوُّرًا فمسلم، ولا ينفعه، وينتقض ما قال بجواز نحو: «جئتك إصلاحًا لأمرك»، و «ضربته تأديبًا» اتفاقًا.

فإن قال: هو بتقدير حذف مضاف، أي: إرادة إصلاح وإرادة تأديب؛ قلنا: فجوِّز أيضًا: «جئتك اليومَ إكرامًا لك غدًا»، بتقدير المضاف المذكور، بل جوِّز: «جئتك سمنًا ولبنًا».

فظهر أن المفعول له هو الظاهر، لا المقدر المضاف؛ فنقول: المفعول له على ضربين: إما أن يتقدم وجوده على مضمون عامله، نحو: «قعدت جُبنًا»، فهو من أفعال القلوب، كما قالوا، وإما أن يتقدم على الفعل تصوّرًا أي: يكون غرضًا، ولا يلزم كونه فعل القلب، نحو: «ضربته تقويمًا»، و «جئتُه إصلاحًا».

قال المصنف: وإنما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لأن علة الأفعال كثيرًا ما تجيء جامعة للشرطين، فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العليَّة، والغرض أن يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية؛ وحصول الشرطين دليل عليها.

---

(١) قوله: «وألاّ يكون من غير لفظ الفعل» كذا في النسخة المطبوعة، والصواب: «وألاّ يكون من لفظ الفعل»، بحذف كلمة «غير».

(٢) أفعال القلوب هي التي منشؤها الحواسّ الباطنة كالتعظيم والإجلال والتحقير والخشية والشفقة والعلم والجهل والرغبة والرهبة ونحوها. ويقابلها أفعال الجوارح كالقراءة والكتابة والجلوس والمشي ونحوها.

ويُعزى إلى الرياشي وجوب تنكير المفعول له لمشابهته للحال والتمييز.

وبيت العجاج[١] قاضٍ عليه، وكذا قول حاتم [من الطويل]:

١٧١ ـ وأَغْـفِـرُ عَـوْراءَ الـكـريـم ادِّخـارَهُ وأُعْـرِضُ عَـنْ شَـتْـمِ الـلَّـئـيـمِ تَـكَـرُّمـا

وكذا قوله تعالى: ﴿حذَرَ الموت﴾[٢].

وقال الجزولي: إذا انجرَّ باللام وجب تعريفه، فلا يقال: «جئتكَ لإكرام لك»، ومنعه الأندلسي، وقال: لا أرى منه مانعًا.

وقال ابن جعفر: إنه في حال تنكيره يشبه الحال والتمييز في كون البيان بنكرة فوجب انتصابه مثلهما، والظاهر جواز ذلك، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿فبظلم من الذين هادوا حرّمنا﴾[٣]، والباء للسببية هنا كاللام.

قال المالكي:[٤] إذا حصل الشرائط، فَجَرُّ المقترن بلام التعريف أكثر من نصبه، والمجرد بالعكس، ويستوي الأمران في المضاف. هذا قوله، والأولى أن يحال ذلك على السماع، ولا يعلَّل.

* * *

---

(١) انظر الشاهد رقم ١٦٩.

١٧١ ـ **التخريج**: البيت لحاتم الطائي في ديوانه ص ٢٢٤؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٢٣، ١٢٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٢؛ وشرح المفصل ٢/ ٥٤؛ والكتاب ١/ ٣٦٨؛ ولسان العرب ٤/ ٦١٥ (عور)؛ واللمع ص ١٤١؛ والمقاصد النحويَّة ٣/ ٧٥؛ ونوادر أبي زيد ص ١١٠؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٨٧؛ وخزانة الأدب ٣/ ١١٥؛ والكتاب ٣/ ١٢٦؛ ولسان العرب ٧/ ٢٤ (خصص)؛ والمقتضب ٢/ ٣٤٨.

اللغة: العوراء: الكلمة القبيحة. الادّخار: جعل الشي ذخيرة. أعرض: ابتعد.

المعنى: إذا جهل عليّ الكريم غفرت له، واحتملته، وإذا شتمني اللئيم ابتعدت عن شتمه إكرامًا لنفسي.

الإعراب: **«وأغفر»**: الواو: بحسب ما قبلها، **«أغفر»**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا». **«عوراء»**: مفعول به منصوب، وهو مضاف. **«الكريم»**: مضاف إليه مجرور. **«ادّخاره»**: مفعول لأجله منصوب، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«وأعرض»**: الواو: حرف عطف، «أعرض»: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا». **«عن شتم»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «أعرض»، وهو مضاف. **«اللئيم»**: مضاف إليه مجرور. **«تكرّمًا»**: مفعول لأجله منصوب.

جملة «أغفر»: بحسب ما قبلها. وجملة «أعرض»: معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه قوله: «ادّخاره» حيث وقع مفعولاً لأجله مع كونه معرّفًا بالإضافة، وفي هذا ردّ على الرياشي الذي يرى وجوب تنكير المفعول لأجله.

(٢) البقرة: ١٩. (٣) النساء: ١٦٠.

(٤) يريد: ابن مالك.

المفعول معه

١ ـ تعريفه

قال ابن الحاجب:

المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظًا، أو معنًى.

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «لمصاحبة معمول فعل»، احتراز عن نحو «ضيعته» في: «كلُّ رجل وضيعتُه»، فإنها مصاحبة لِـ «كلّ رجل»[1]، لأن الواو بمعنى «مَعَ»، ويعني بالمصاحبة كونه مشاركًا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد، فـ «زيد» في «سرت وزيدًا» مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد، أي: وقع سيرهما معًا، وفي قولك: «سرت أنا وزيد»، بالعطف، يشاركه بالعطف في السير، لكن لا يلزم كون السَّيْرَيْنِ في وقت واحد.

وشرط بعضهم أن يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلاً، كما في: «سرت وزيدًا»، نظرًا إلى أن «عَمرًا» في قولك: «ضربت زيدًا وعَمرًا»، معطوف اتفاقًا، لا مفعول معه.

وينتقض ما قاله بنحو: «حَسْبُك وزيدًا درهم»، فإنّ الكاف مفعول في المعنى، إذ المعنى: يكفيك؛ وأمّا تعيُّن «عَمرًا» في المثال المذكور للعطف، فلأن أصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف. وإنما يُعدل ما بعدها عن العطف إلى النصب، نصًّا على المعنى المراد من المصاحبة، لأن العطف في: «جاءني زيد وعمرو»، يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء، ويحتمل حصول مجيء أحدهما قبل الآخر، والنصب نصّ في المصاحبة، وفي قولك: «ضربت زيدًا وعَمْرًا»، لا

---

(١) أي: وليس معمولاً لفعل، لأنّه مبتدأ. وانظر آخر هذا الفصل.

يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة، لكون النصب في العطف الذي هو الأصل أظهر.

***

٢ ـ أحكامه

قال ابن الحاجب:

فإن كان الفعل لفظًا، وجاز العطف، فالوجهان مثل: «جئت أنا وزيدٌ، وزيدًا». وإن لم يجز العطف تَعيَّن النصب، نحو: «جئت وزيدًا»؛ وإن كان معنًى وجاز العطف تعيَّنَ، نحو: «ما لزيد وعمرو»، وإلاّ تعيَّن النصب، نحو: «ما لَكَ وزيدًا»، و «ما شأنُك وعَمْرًا»، لأن المعنى: ما تصنع.

***

قال الرضيّ:

اعلم أن مذهب جمهور النحاة أن العامل في المفعول معه: الفعل أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى «مَعَ». وإنما وضعوا الواو موضع «مَعَ» في بعض المواضع لكونه أخصر لفظًا. وأصل هذه الواو: واو العطف الذي فيه معنى الجمع، كما يجيء في بابه، فناسب معنى المعيَّة أن قالوا: لا يتقدم المفعول معه على ما عَمِل في صاحبه اتفاقًا، فلا يقال: «والخشبةَ استوى الماء»، كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها.

وجوَّز أبو الفتح تقدمه على المعمول المصاحب، تمسّكًا بقوله [من الطويل]:

١٧٢ ـ جَمَعْتَ وفُحْشًا غِيبَةً ونَميمَةً ثلاثَ خِلالٍ لَسْتَ عنها بِمُرْعَوِي

---

١٧٢ ـ **التخريج**: البيت ليزيد بن الحكم في خزانة الأدب ٣/ ١٣٠، ١٣٤؛ والدرر ٣/ ١٥٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٣٧؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ١٤١؛ والخصائص ٢/ ٣٨٣؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٢٤؛ وشرح التصريح ١/ ٣٤٤، ٢/ ١٣٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٠.

اللغة: المرعوي: المرتدُّ عن غيّه وضلاله.

المعنى: يريد أن مخاطَبه جمع في شخصه كل هذه الصفات السيئة، وهو مقيم عليها متمسك بها.

الإعراب: **«جَمَعْتَ»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء فاعل محله الرفع. **«وفحشًا»**: الواو: واو المعية. «فحشًا»: مفعول معه منصوب. **«غيبةً»**: مفعول به. **«ونميمةً»**: الواو: حرف عطف، «نميمة»: معطوف على «غيبة». **«ثلاث»**: بدل من «فحشًا غيبةً ونميمةً» منصوب. **«خلال»**: مضاف إليه مجرور. **«لسْتَ»**: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والتاء اسمه محله الرفع. **«عنها»**: جار=

والأولى المنع، رعاية لأصل الواو، والشعر ضرورة.

وقال الكوفيون: هو منصوب على الخلاف، فيكون العامل معنويًا كما قلنا في الظرف الواقع خبر المبتدأ.

والأَولى إحالة العمل على العامل اللفظي ما لم يُضطر إلى المعنوي.

وقال الزجّاج: هو منصوب بإضمار فعل بعد الواو، كأنك قلت: «جاء البرد ولابسَ الطيالسة»[١]، أو صاحبها؛ وكذا في غيره. والإضمار خلاف الأصل.

وقال عبد القاهر: هو منصوب بنفس الواو. والأَولى رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة، ولو نصبت بمعنى «مَعَ» مطلقًا، لنصبت في: «كلّ رجل وضيعتُه»؛ وقال الأخفش: نصبه نصب الظروف، وذلك أن الواو لما أقيمت مقام المنصوب بالظرفية[٢]، والواو في الأصل حرف، فلا تحتمل النصب، أُعطي النصب ما بعدها عاريَّةً، كما أُعطي ما بعد «إلاَّ» إذا كانت بمعنى «غير» إعراب نفس «غير».

ولو كان كما قاله، لجاز النصب في كل واو[٣] بمعنى «مع» مطردًا، نحو: «كلّ رجل وضيعته».

* * *

قوله: «فإن كان الفعل لفظًا وجاز العطف فالوجهان»، هذا أولى مما قال عبد القاهر في نحو: «قام زيد وعمرو»، إنه لا يجوز فيه إلا العطف، ولعلَّه قال ذلك لأنه[٤] مخالفة للأصل الذي هو العطف لا لداعٍ.

وهو ممنوع، لأنَّ ههنا داعيًا، وهو النصب على المصاحبة.

* * *

= ومجرور متعلقان باسم الفاعل «مُزْعِو». «**بمرعوي**»: الباء: حرف جر زائد، «مرعوي»: اسم مجرور لفظًا بكسرة مقدرة، منصوب محلاً على أنه خبر «ليس».

جملة «جمعت»: ابتدائية لا محل لها، وجملة «لَسْت عنها بمرعوي»: صفة ثانية لـ «خلال» محلها الجر.

الشاهد فيه: أن أبا الفتح بن جني أجاز تقدم المفعول معه على المعمول المصاحب متمسكًا بهذا البيت، والأصل: جمعت غيبةً وفحشًا. قال الرضي والأولى المنع رعاية لأصل الواو، والشعر ضرورة.

(١) الطيالسة: جمع طيلسان.

(٢) هو لفظ «مَعَ».

(٣) أي: في كلّ ما يقع بعده واو...

(٤) أي: لأنّ النصب الذي لم يُجوِّزه عبد القاهر الجرجاني.

وقوله: «جئت أنا وزيدٌ، وزيدًا» مثل «قام زيد وعمرو»، بل كان ينبغي أن يكون العطف في: «جئت أنا وزيد»، عند عبد القاهر أوجب، وذلك أن توكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الأغلب للعطف.

وهل يشترط في نصب الاسم على أنه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه؟ قال الأخفش: نعم، فلا يجوز: «جلس زيد والسارية»، إذ لا يُسند الجلوس إلى السارية. وكذا لا يجوز «ضحك زيد وطلوعَ الشمس». وإنما ذلك عنده مراعاة لأصل الواو في العطف، وأجازه غيره استدلالاً بقولهم: «ما زلت أسير والنيل»، ولا يقال: «سار الماء»، بل: جرى.

وله[1] أن يقول: إن ذلك لاستعارة السير لجري النيل، لما اقترن بما يصح منه السير، كقوله تعالى: **﴿ولله يسجد من في السموات والأرض طوعًا وكرهًا وظلالهم بالغد والآصال﴾**[2] وقريب منه قوله تعالى: **﴿فمنهم من يمشي على بطنه، ومنهم من يمشي على رِجلين﴾**[3]؛ أو على حذف «جَرَى» من المعطوف، كقوله [من الرجز]:

١٧٣ ـ عَلَفْتُها تبْنًا وماءً باردا

---

(١) أي: للأخفش الذي يشترط في نصب الاسم على أنّه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه.

(٢) الرعد: ١٥.

(٣) النور: ٤٥.

١٧٣ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٨، ٧/ ٢٣٣؛ وأمالي المرتضى ٢/ ٢٥٩؛ والإنصاف ٢/ ٦١٢؛ وأوضح المسالك ٢/ ٢٤٥؛ والخصائص ٢/ ٤٣١؛ والدرر ٦/ ٧٩؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٢٦؛ وشرح التصريح ١/ ٣٤٦؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٤٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٥٨، ٢/ ٩٢٩؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٠٥؛ ولسان العرب ٢/ ٢٨٧ (زجج)، ٣/ ٣٦٨ (قلد)؛ ٩/ ٢٥٥ (علف)؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٣٢؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ١٠١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٠.

اللغة: علف: أطعم. التبن: ما قطع من السنابل وسوقها بعد الدرس.

المعنى: يقول: إنّه علف دابته تبنًا، وسقاها ماء باردًا.

الإعراب: «**علفتها**»: فعل ماضٍ، **والتاء**: فاعل، «**وها**»: في محلّ نصب مفعول به أوّل. «**تبنًا**»: مفعول به ثانٍ. «**وماء**»: الواو: حرف عطف. «**ماء**»: مفعول به لفعل محذوف تقديره: «سقيتها ماء». «**باردًا**»: نعت «ماء».

جملة (علفتها) الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية.

الشاهد فيه قوله: «وماءً» حيث لا يصحّ أن يكون مفعولاً للفعل «علفتها»، لأنّه لا يصحّ أن يشترك مع لفظة «التبن» بعامل واحد، وهو قوله: «علفتها»، لأنّ الماء لا يُعلف، وإنّما يُسقى، فلا بدّ من تقدير عامل، والتقدير: «سقيتها». وقيل: «الماء» مفعول معه. وقيل إنّه معطوف على «تبنًا» لأنّ الشاعر ضمّن الفعل «علفتها» معنى الفعل «أنلتها»، أو «قدّمت لها».

أي: وسقيتها ماءً.

وقيل: لا يجوز العطف في: «استوى الماء والخشبة» أيضًا، لأن «استوى» ههنا ليس بمعنى «استقام»، بل بمعنى «ارتفع»، كما في قوله تعالى: ﴿ذو مِرّةٍ فاستوى﴾(١). وله أن يُجوِّز العطف في هذا المثال أيضًا، ويقول: «اسْتَوَى» ههنا بمعنى «تساوى»، لا بمعنى «استقام»، ولا بمعنى «ارتَفَعَ». والمعنى: تساوى الماء والخشبة في العلوّ، أي: وصل الماء إلى الخشبة. فليست الخشبة أرفع من الماء، والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء، وقت زيادته.

ولا يجوز النصب في قولك: «أنت أعلم ومالك»، لأنك لا تقصد به مصاحبة المخاطب في العلم لماله؛ والتقدير الأصلي فيه: أنت أعلم بحال مالك فأنت ومالك، ثم خفف بحذف معمول «أعلم»، وحذف المبتدأ المعطوف عليه «مالك»، لقيام القرينة على كلا المحذوفين.

ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء الأول من المركب المضاف إليه، نحو: «ثالث عشر»، في «ثالث عشر ثلاثة عشر» على ما يأتي في باب العدد. وقولنا: «فأنت ومالك» مثل: «كلّ رجل وضيعته»، أي: فأنت ومالك مقترنان، والمعنى: أنا لا أدخل بينك وبين مالك، ولا أشير عليك بما يتعلق بإصلاحه، فأنت أعلم بما يصلحه.

ومثله قولهم: «أنت أعلم وربك»(٢)، وهذا يستعمل في التهديد، أي: أنت أعلم بربك، فلعلّ اجتراءَك عليه لما علمت من ترك مكافأته للمجرمين، تعالى عنه، فـ «أنت وربك»، أي: أنتما مقترنان، فأنا لا أدخل بينكما، ولا أدعوه عليك، فإنه حسبك؛ وهذا المعنى أبلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف.

وقال عبد القاهر: المعنى: أنت أعلم وربك مجازيك، فهو عنده على حذف خبر المبتدأ من الجملة الثانية.

وليس ما ذهب إليه بذاك، وكذا قول العبديّ، إن تقديره: أنت أعلم من غيرك، وربك أعلم منكما، وهذا أبعد مما تقدم، من حيث المعنى المفهوم من: «أنت أعلم وربك».

قوله: «وإن لم يجز العطف تعيَّن النصب نحو: جئت وزيدًا»؛ جمهور النحاة على أن النصب مختار ههنا، لا أنه واجب، وذلك مبني على أن العطف على

---

(١) النجم: ٦.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٠٥.

الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه، قبيح لا ممتنع كما يجيء في باب العطف.

* * *

قوله: «وإن كان معنًى»، أي: إن كان الفعلُ معنًى، والفعل المعنويّ على ضربين، لأنه إما أن يكون في اللفظ مشعرٌ به قوي، أو لا.

فالأول نحو: «مَا لَكَ»؟ لأن الجارّ والمجرور متعلق بالفعل أو بما في معناه، و «ما شأنك»؟ لأن قولك: «شأنك» بمعنى: فعلك وصنعتك، فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل؛ و «حسبك» و «قدْك»، و «كفيك» لكونها بمعنى: «كفاك»، ونحو: «ويلاً لك»، و «ويلَك»، و «ويلٌ لك»، لأن الويل بمعنى الهلاك، وفي المصدر معنى الفعل، وكذا قولهم: «رأسَك والحائِط»، و «امرءًا ونفسه»، و «شأنَكَ والحجّ»، إن جعلنا الواو بمعنى «مَعَ»، فإنّ المنصوب قبلها دالّ على الفعل المقدر.

وهذا القسم على ضربين: إما أن يجوز العطف فيه بلا تكلّف أو لا، فالأول نحو: «ما زيد وعمرو»، و «ما شأن زيد وعمرو». قال المصنف: العطف واجب فيه، إذ هو الأصل، فلا يصار إلى غيره لغير ضرورة.

وليس بشيء، لأن النص على المصاحبة هو الداعي إلى النصب. وقد يكون الداعي إلى النصب ضروريًا، ولو سلّمنا أنه ليس بضروريّ، قلنا: لِم لا يجوز مخالفة الأصل لداعٍ؟ وإن لم يكن ضروريًا.

وقال غيره: العطف هو المختار مع جواز النصب. والأَولى أن يقال: إن قصد النص على المصاحبة وجب النصب، وإلاّ فلا.

والثاني نحو: «ما لك وزيدًا»، و «ما شأنك...» بجعل الضمير مكان الظاهر المجرور، قال الكوفيون يجوز في السَّعة العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجارّ، والبصريون يجوِّزونه للضرورة، وأما في السَّعة فيجوِّزونه بتكلف، وذلك بإضمار حرف الجر مع أنه لا يعمل مقدَّرًا لضعفه[1].

فقال المصنف ههنا: إنه يتعيَّن النصب نظرًا إلى لزوم التكلف في العطف، وقال الأندلسي: يجوز العطف على ضعف إن لم يقصد النص على المصاحبة،

---

(١) انظر المسألة الخامسة والستين من مسائل الخلاف بين البصريين واالكوفيين في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٤٦٣ ـ ٤٧٤.

وهو أولى، لوروده في القرآن، كقوله تعالى: ﴿تساءلون به والأرحام﴾[(١)]؛ بالجر في قراءة حمزة.

وفي النصب[(٢)] في مثل هذا، أعني: «ما شأنك»، أو «ما لَكَ وزيدًا»، و «ما شأن زيد وعَمْرًا»، أربعة أوجه: الأكثرون على أنه بالفعل المدلول عليه بـ «ما شأنك» و «ما لَكَ»، أي: ما تصنع، وذلك لأن «ما» طالبة للفعل، لكونها استفهامية، وبعدها الجارّ، أو المصدر، وفيهما معنى الفعل، فتظافرا على الدلالة على الفعل، ومن ثَمَّ امتنع في الاختيار: «هذا لك وأباك»، لفوات «ما» الاستفهامية.

* * *

وقال سيبويه: تقدير: ما شأنك وشأن ملابستك زيدًا، وما لَكَ ولملابستك زيدًا، وما شأن زيد وملابسته عمرًا؛ فهو مفعول المصدر المقدر[(٣)]. قال السيرافي[(٤)]: هذا تقدير معنويّ، لا يخرج ذلك عن معنى: ما صنعت وما تصنع، لأن هذا ملابسة أيضًا. يعني[(٥)] أن سيبويه لا يريد بتقدير «ملابستك»: أن الاسم منصوب بهذ المصدر المقدر، لأنّ المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته، ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وإبقاء البعض الآخر، كما يجيء في باب المصدر؛ وإنما قدَّره سيبويه بهذا لتبيين المعنى فقط، لا لأن اللفظ مقدر بما ذكر.

قال الأندلسي: بل أراد أن المصدر المقدر هو العامل. وإنما جاز ذلك ههنا لقوة الدلالة عليه، لأن «ما لَكَ»، و «ما شأنك» إذا جاء بعدهما نحو «وزيد» دلّ على أن الإنكار إنما هو لملابسة المجرور لذلك الاسم، ولا سيَّما أن الواو بمعنى «مَعَ» تؤذن بمعنى الملابسة.

وقال الأندلسي: يجوز أن يكون النصب بـ «كان» مقدَّرة، كما في: «ما أنت وزَيدًا»، أي: ما كان شأنك، وما كان لك.

---

(١) النساء: ١. وهي قراءة حمزة وإبراهيم النخعي وقتادة والأعمش.
انظر: البحر المحيط ٣/١٥٧؛ وتفسير الطبري ٧/٥١٧؛ والكشاف ١/٢٤١؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٢٤٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/١٠٤.

(٢) أي: في بيان عامل النصب.

(٣) انظر: الكتاب ١/٣٠٧ ـ ٣٠٩.

(٤) في تفسير كلام سيبويه.

(٥) أي: السيرافي.

وقال السيرافي وابن خروف: الاسم منصوب بـ «لابَسَ» كأنك قلت: ما لَكَ لابَسْتَ زيدًا، والواو دالّ على معنى «لابَسَ»، وإنما ارتكبا هذا تفاديًا مما لزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدر. ويلزمهما نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بها، إذ لا يصح الجمع بين الواو، وذلك الفعل المقدر، فيؤدي مذهبهما في هذا[١] إلى مذهب عبد القاهر في الجميع[٢].

والقسم الثاني: أعني الذي لا يكون في لفظه، مشعر بالعامل قوي، نحو: «ما أنتَ وزيدًا»، و «كيف أنت وقصعة من ثريد»، و [من الطويل]:

١٧٤ ـ [وأنتَ امْرؤ مِنّ أهْلِ نَجْدٍ وأَرْضُنا تـهـام] ومـا الـنَّـجْـدِيُّ والـمـتـغـوِّرُ

فههنا العطف أولى بلا خلاف وإن قصدت المصاحبة؛ لعدم الناصب وضعف الدالّ عليه وهو «ما» الاستفهامية و «كيف»، وذلك لكثرة دخولهما في غير الفعلية.

قال سيبويه[٣]: إذا نصبتَ ما بعد الواو ههنا، مع قلته وضعفه، قدرت «كان» بعد «ما» الاستفهامية، و «يكون» بعد: «كيف»؛ وذلك لكثرة وقوعهما ههنا، والشيء إذا كثر وقوعه في موضع، جاز حذفه تخفيفًا وصار كأنه منطوق به.

وردَّ المبرّد تقدير سيبويه، وقال: لا معنى لتخصيصه «ما» بالماضي و «كيفَ»

---

(١) أي: في هذا القسم من أقسام المفعول معه.

(٢) أي: في جميع الباب.

١٧٤ ـ **التخريج**: البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ٨٩؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٤٤؛ ولسان العرب ٥/ ٣٤ (غور)؛ وللبيد (وهذا تحريف «جميل») ابن معمر في المقاصد النحوية ٤/٤٠٨؛ ولجميل أو لعمر في شرح شواهد المغني ١/ ٤٩٩؛ وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٠٠.

اللغة: الغورُ وتهامة ما انخفض من بلاد العرب، ونَجْد ما ارتفع منها. و «تهامٍ» نسبة إلى «تِهامة» بكسر التاء، وفتح التاء في النسب على الشذوذ.

المعنى: يحكي جميل بلسان بثينة التي تحذره بني عمها فتقول: إنهم يرتابون بك إذا وجدوك عندهم، لأنك غريب عنهم، فيجب أن تتجنّب وتعرض.

الإعراب: **«وأنت»**: الواو: حسب ما قبلها و «أنت»: مبتدأ محله الرفع. **«امرؤ»**: خبر مرفوع بالضمة. **«من أهل»**: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ (امرؤ). **«نجدٍ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«وأرضنا»**: الواو: حالية و **«أرضنا»**: مبتدأ مرفوع بالضم، و «نا»: مضاف إليه محله الجر. **«تهام»**: خبر مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة. **«وما»**: الواو: استئنافية و «ما»: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. **«النجدي»**: خبر مرفوع بالضمة. **«والمتغوِّرُ»**: الواو: حرف عطف، و «المتغوِّر»: معطوف على (النجدي) مرفوع بالضم.

جملة «أنت امرؤ»: بحسب الواو التي قبلها. وجملة «أرضنا تهام»: حالية محلها النصب. وجملة «ما النجدي»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه: رفع (المتغوّر) عطفًا على (النجدي) مع ما في الواو من معنى المعيّة، وعَدم تقدم فعل.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤.

بالمستقبل. قال السيرافي: لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص، وإنما أراد التمثيل على الوجه الممكن، والتمثيل ليس حدًّا لا يُتجاوز.

وقولُ الراعي [من الكامل]:

١٧٥ ـ أَزْمانَ قومي والجماعَةَ كالذي   مَنَعَ الرِّحالَةَ أَنْ تَميلَ مَميلا

أي: أزمان كان قومي والجماعة.

وقول بعضهم: «أنا وإيّاه في لحاف واحد»، أي: كنت وإيّاه في لحاف، أبعد من نحو: «ما أنت وزيدًا»؟ و «كيف أنت وقصعة»؟ بالنصب، وذلك لإشعار «ما»، و «كيف»، بالفعل، بما فيهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع «كان» بعدهما. ولا يجوز أن يكون العامل في قوله: «وإيّاه» قوله: «في لحاف»، لما ذكرنا أن المفعول معه لا يتقدم على العامل فيه اتفاقًا.

وأما نحو: «كل رجل وضيعته»، و «أنت ورأيك»، فالرفع فيه واجب، وإن قصد المصاحبة، لعدم فعل ومعناه.

وأجاز الصَّيمريّ نصبه بالخبر المقدر، وأنكره ابن بابشاذ. ويجب على مجيز النصب إضمار الخبر قبل الواو، أي: كل رجل مقرون وضيعته، فإن أظهرت الخبر على هذا الوجه، فلا كلام في جواز نصبه.

---

١٧٥ ـ **التخريج**: البيت للراعي النميري في ديوانه ص ٢٣٤؛ والأزهية ص ٧١؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٤٥، ١٤٨؛ والدرر ٢/ ٨٩؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٥؛ والكتاب ١/ ٣٠٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٩٩؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٢٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٠٥؛ والمقرب ١/ ١٦٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٢، ٢/ ١٥٦.

اللغة: الرحالة: سرج من جلود لا خشب فيه يتّخذ للجري السريع. المميل: الانحراف.

المعنى: أيّام كان قومي والجماعة ثابتين على موقفهم القاضي بطاعة الخليفة، لا يعصون، ولا يشاركون في فتنة.

الإعراب: **«أزمان»**: ظرف زمان منصوب متعلّق بفعل ورد سابقًا. **«قومي»**: اسم «كان» المحذوفة، أو فاعل لـ «كان» التامة، وهو مضاف، والياء في محلّ جرّ بالإضافة. **«والجماعة»**: الواو للمعيّة، «الجماعة»: مفعول معه منصوب. **«كالذي»**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر «كان»، أو بمحذوف حال من «قومي». **«منع»**: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». **«الرحالة»**: مفعول به منصوب. **«أن»**: حرف نصب ومصدري. **«تميل»**: فعل مضارع منصوب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هي». والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل جر بحرف جر محذوف. **«مميلا»**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة.

جملة «كان قومي...»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «منع»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تميل»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «أزمان قومي والجماعة» حيث نصب «الجماعة» على المعية، بتقدير: «أزمان كان قومي والجماعة».

هذا كله بناء على أصلهم، وأنا لا أرى منعًا من تقدم المفعول معه على عامله إذا تأخر عن المصاحب، فإن ذلك مع واو العطف الذي هو الأصل جائز، نحو: «زيدًا وعَمرًا لقيت»، فنقول: العامل في «الجماعة»[1] و: «إيّاه»[2]: «كالذي» و «في لحاف».

وإنما امتنع النصب في الأصح في «ضيعته» لكون الخبر المقدر أضعف من الظاهر.

وإذا وقع بعد المفعول معه حال مما قبله، أو خبر عنه، نحو: «كنت وزيدًا قائمًا»، و «سرت وزيدًا راكبًا»، فحكمه في مطابقة ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول معه، وقد يجوز أن يُعطى حكمَ ما بعد المعطوف، فيقال: «كنت وزيدًا منطلقين»، و «سرت وزيدًا راكبين»، نظرًا إلى المعنى، وإلى أصل الواو، أي: العطف.

ومنع ذلك ابن كيسان.

وفي كون المفعول معه قياسًا خلاف. ذهب الأخفش وأبو علي إلى كونه قياسًا، وقال بعضهم هو سماعيّ لا يتجاوز ما سُمع منه.

وقوله: ﴿**فاجمعوا أمركم وشركاءكم**﴾[3]، لا يجوز أن يعطف «شركاءكم» فيه على ما قبله، إلا بتقدير فعل، لأن الإجماع لا يتعدى إلى الأعيان، لا يقال: «أجمعت زيدًا»، فيكون التقدير: أَجمِعوا أمركم، واجمَعوا شركاءكم.

والأَولى جعله مفعولاً معه، أي: أجمِعوا أمركم مع شركائكم، للسلامة من الإضمار.

* * *

---

(١) انظر الشاهد رقم ١٧٥.

(٢) الذي في المثال: «أنا وإيّاه في لحاف واحد».

(٣) يونس: ٧١.

الحال

١ ـ تعريف الحال

قال ابن الحاجب:

الحال ما يُبيِّن هيئة الفاعل أو المفعول به لفظًا أو معنًى، نحو: «ضربت زيدًا قائمًا»، و «زيد في الدار قائمًا»، و «هذا زيد قائمًا».

* * *

قال الرضيّ:

قال المصنف[١]: «لا يدخل فيه النعت في نحو: «جاءني رجل عالمٌ»، لأن المراد في الحدود: أن يكون لفظ المحدود دالاً على ما ذُكر في الحدّ، وقولك: «عالم»، في «جاءني رجل عالم»، وإن بيَّن هيئة الفاعل، لكن لا دلالة في لفظ «عالم»، على أنه بيان لهيئة فاعل، إذ لفظ «عالم»، ههنا، مثلها في قولك: «زيد رجلٌ عالم»، مع أنها مبيِّنة لهيئة خبر المبتدأ، لا هيئة الفاعل، بل إنما عُلِم كون «عالم» في «جاءني رجل عالم» بيانًا لهيئة الفاعل من تقدم قولك: «جاءني رجل»، بخلاف الحال، فإن «راكبًا» في قولك: «جاءني زيد راكبًا»، و «رأيت زيدًا راكبًا». لفظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل، أو المفعول، حتى لو قلت: «رجل قائمًا أخوك»، لم يجز، لعدم الفاعلية، أو المفعولية في «رجل»[٢].

أقول: لقائل أن يمنع أن المحدود يلزم أن يدلّ على كل ما يُذكر في حدِّه، بل يكفي أن يكون فيه ما يذكر في حدِّه؛ وبعد التسليم، فليس في هذا الحدّ تحقيق معنى الحال، وبيان ماهيَّته، لأنه ربّما يُتوهَّم أنه موضوع لبيان هيئة الفاعل أو المفعول مطلقًا، لا في حالة الفعل، فَيُظَنّ في: «جاءني زيد

---

(١) قول المصنِّف (ابن الحاجب) التالي موجود في شرحه للكافية، والرضيّ ينقل عن هذا الشرح أحيانًا، ويناقشُ ابنَ الحاجب فيه.

(٢) انتهى هنا قول ابن الحاجب في شرحه للكافية.

راكبًا»، أن «راكبًا» هيئة لهذا الفاعل مطلقًا لا في حال المجيء، فيكون غلطًا.

ويخرج عن هذا الحدّ الحال التي هي جملة، بعد عامل ليس معه ذو حال، كقوله [من الطويل]:

١٧٦ ـ يقولُ وقَدْ ترَّ الوظيفُ وساقُها ألستَ ترى أن قَدْ أتيتَ بمؤيدِ

وقوله [من الطويل]:

١٧٧ ـ وقد أَغْتَدي والطيرُ في وُكُناتِها بمُنْجَرِدٍ قيدِ الأوابدِ هَيْكَلِ

---

١٧٦ ـ **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٣٨؛ وجمهرة اللغة ص ٧٨، ٢٣٤؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٥١؛ ولسان العرب ٣/ ٧٦ (أيد)، ٤/ ٩٠ (ترر)؛ والمنصف ١/ ٢٦٩؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣/ ٢٦٣.

اللغة: الوظيف: ما بين الرسغ واليد، وما بين الرسُغ والذراع. ترَّ الوظيفُ (برفع الوظيف والساق): انقطعا، ورُويا بالنصب على أنَّ «ترَّ» متعدٍ. المؤيَدِ: الأمر العظيم والشديد.

المعنى: يذكر طرفة أنَّ الشيخ المذكور سابقًا يلومه على عقر هذه الناقة الضخمة قائلاً له: ألا ترى أنك قد ارتكبت جللاً بعقرك هذه الناقة.

الإعراب: «**يقول**»: فعل مضارع مرفوع بضمة ظاهرة، والفاعل مستتر تقديره: هو يعود إلى الشيخ المذكور في البيت السابق. «**وقد**»: الواو: حالية، «قد»: حرف تحقيق. «**ترّ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، فاعله مستتر تقديره هو، يعود على العَضْب المذكور سابقًا، وذلك على رواية نَصْب «الوظيف» و «ساقها» على المفعولية، أمّا على رواية الرفع فالفعل لازم، و «**الوظيف**»: فاعل. و «**ساقُها**»: معطوف عليه. «**أَلَسْتَ**»: الهمزة حرف استفهام، «لَسْتَ»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون والتاء اسمه محلُّها الرفع. «**ترى**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدَّرة على الألف للتعذر، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: «أنت». «**أنْ**»: مخففة من «أنَّ» واسمها ضمير الشأن. «**قَدْ**»: حرف تحقيق. «**أَتَيْتَ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محلّها الرفع. «**بمؤيدِ**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أَتَيْتَ».

جملة «يقول»: حال من «شيخ كالوبيل» محلها النصب. وجملة «ترّ الوظيف» حاليّة محلّها للنصب وجملة «ألست ترى»: مقول القول محلها النصب. وجملة «أتيت»: خبر «**أنْ**» محلها الرفع.

الشاهد فيه قوله: «وقد تَرَّ الوظيف» حيث خرج الحال في هذا التركيب عن حَدِّ الرضي للحال الذي اعتبر فيه، أي في الحال، تبيِّن الهيئة، ولم يخرج هذا التركيب على تعريف الذين لم يعتبروا في تعريف الحال تبيين الهيئة. وتوضيح موطن الشاهد في هذا البيت أن «تَرَّ الوظيف» جملة حالية، وعامل الحال الفعل «يقول»، ولا صاحب لها، وأما فاعل «يقول» فليس صاحب الحال لأنها لا تبين هيئته.

١٧٧ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٩؛ وإصلاح المنطق ص ٣٧٧؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٥٦، ٢٤٣؛ وشرح المفصل ٢/ ٦٦، ٦٨، ٣/ ٥١؛ ولسان العرب ٣/ ٣٧٢ (قيد)، ١١/ ٧٠٠ (هكل)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤١٠، ٣/ ٤١؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٥٠؛ والخصائص ٢/ ٢٢٠؛ ورصف المباني ص ٣٩٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٨٧؛ والمحتسب ١/ ١٦٨، ٢/ ٢٤٣.

ويخرج أيضًا الحال عن المضاف إليه، إذا لم يكن المضاف عاملاً في الحال، وإن كان ذلك قليلاً، كقوله تعالى: ﴿قل بَل مِلّةَ إبراهيم حنيفًا﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿أنّ دابرَ هؤلاء مقطوعٌ مصبحين﴾(٢)، وقول الشاعر [من المتقارب]:

١٧٨ ـ كـأنَّ حَـوامِـيَـهُ مُـدبـرًا ... خُـضِـبْـن، وإن لـم تـكُـنْ تُـخـضَـبِ

وقوله [من الكامل]:

= **اللغة**: الغدوة: الرواح صباحًا. الوكنة: عش الطير. منجرد: قصير الشعر. قيد الأوابد: ممسك بالوحوش السائمة. هيكل: ضخم الجثة.

المعنى: غالبًا ما أنهض قبل الطيور صباحًا، على فرسي الضخم للصيد، فيلحق بالطريدة ولا يترك منها حتى الوحوش الشاردة.

الإعراب: **«وقد»**: الواو: حسب ما قبلها، **«قد»**: حرف تكثير. **«أغتدي»**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل: ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا. **«والطير»**: الواو: حالية، «الطير»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. **«في وكناتها»**: «في»: حرف جر، «وكناتها»: اسم مجرور وهو مضاف و «ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف. **«بمنجرد»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل أغتدي. **«قيد»**: صفة مجرورة بالكسرة الظاهرة. **«الأوابد»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **«هيكل»**: صفة مجرورة بالكسرة الظاهرة.

جملة «وقد أغتدي»: بحسب الواو. وجملة «والطير في وكناتها»: في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: (الطير في وكناتها) إذ جاءت الجملة حالاً لفاعل مستتر دون رابط، وهذا مستهجن.

(١) البقرة: ١٣٥.

(٢) الحجر: ٦٦.

١٧٨ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٢٠؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٦١، ١٦٤؛ والشعر والشعراء ص ١٣٥؛ والمعاني الكبير ١/ ١٦٦.

اللغة: الحوامي: جمع حامية، وهي ما فوق الحافر، وقيل: هي ما عن يمين الحافر وشماله، ولكل حافر حاميتان.

المعنى: يصف حوامي هذا الفرس بالصلابة والقوة، ويشبهها بالشيء المخضب، أي: أنها قريبة إلى السواد أو الخضرة، وكلما كانت كذلك كانت أشدَّ صلابةً.

الإعراب: **«كأنّ»**: حرف مشبه بالفعل. **«حواميَه»**: اسم «كأن» منصوب بالفتحة، والهاء: مضاف إليه محلها الجر. **«مُدبرًا»**: حال منصوبة. **«خُضِبْن»**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: نائب فاعل محلها الرفع. **«وإن»**: الواو حالية، **«إن»**: وصلية زائدة للتعميم. **«لم»**: حرف نفي وقلب وجزم. **«تكن»**: فعل مضارع مبني للمجهول تام فاعله مستتر تقديره: «هي». **«تُخضَبِ»**: بدل من «تكن» مجزوم مثله، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للقافية.

جملة «كأنّ حواميه... خُضِبْن»: ابتدائية لا محل لها، وجملة «خُضِبْنَ»: خبر «كأنّ» محلها الرفع، وجملة «تكن»: حالية محلها النصب.

الشاهد فيه قوله: «كأن حواميَه مُدبرًا» حيث جاءت «مدبرًا» حال من المضاف إليه، وهو الضمير في «حَوَاميه».

١٧٩ - عَوذٌ وبُهْثَةُ حاشِدون عليهم حَلَقُ الحديدِ مضاعفًا يتلهَّبُ

وأمّا قوله تعالى: ﴿النار مثواكم﴾[١]، أي: موضع مثواكم، أي: ثوائكم، ﴿خالدين﴾[٢] وقولك: «أعجبني ضرب زيد قائمًا»، و «هو ضارب زيدٍ مجرّدًا»؛ فالمنصوب فيها حال من الفاعل أو المفعول، فلا يَرد اعتراضًا.

ولَه أن يقول[٣]: إن الحال عما أضيف إليه غير العامل في الحال، لا يجيء إلا إذا كان المضاف فاعلاً، أو مفعولاً يصحُّ حذفه وقيام المضاف إليه مقامه. كما أنك لو قلت: «بل نتبع إبراهيم»، مقام: «بل نتبعِ ملة إبراهيم»، جاز، فكأنه حال من المفعول؛ وإذا كان المضاف فاعلاً أو مفعولاً، وهو جزء المضاف إليه، فكأن الحال عن المضاف إليه هو الحال عن المضاف، كما في قوله تعالى: ﴿أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحِين﴾[٤]، فقوله: «مُصبحين»، حال عما دلَّ عليه ضمير «مقطوع»، وذلك لأنه[٥] نائب عن: «دابر هؤلاء»، فهو حال عن «هؤلاء»، المضاف إليه، لأن دابر الشيء: أصله، فكأنه قال: يُقطع دابرُ هؤلاء مصبحين، فكأنه حال عن مفعول ما لم يسمَّ فاعله؛ وكذا قوله: «كأن حواميه مدبرًا»، أي:

---

١٧٩ - التخريج: البيت لزيد الفوارس في خزانة الأدب ٣/ ١٧٣، ١٧٥؛ والدرر ٤/ ٧؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٥١٨؛ وخزانة الأدب ٧/ ٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٠.

اللغة: عُوذٌ وبهثة: قبيلتان. حَشَدَ القومَ: جمعهم، وحَشَدَ القومُ: اجتمعوا. يتلهَّبُ: يشتعلُ. حَلَقَ الحديد هنا: كناية عن الدرع، وحلق الحديد المضاعف هو الدرع المنسوجة حلقتين حلقتين.

المعنى: يريد أن عوذًا وبهثة كانوا على أهبة الاستعداد لقتال خصومهم.

الإعراب: «**عوذٌ**»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**وبهثةُ**»: الواو: حرف عطف، «بهثة»: معطوفة على «عوذٌ» مرفوعة مثله. «**حاشدون**»: خبر مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم، والنون عِوَض عن التنوين في الاسم المفرد. «**عليهم**»: حرف جر، وضمير في محلّ جرٍّ به، والجار والمجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف. «**حَلَقُ**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «**الحديد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**مضاعفًا**»: حال منصوبة. «**يَتَلَهَّبُ**»: فعل مُضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر تقديره: «هو» جملة «عوذ وبهثة حاشدون»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «عليهم حَلَقُ الحديد»: خبر ثان للمبتدأ «عُوذٌ» محلها الرفع، أو حال من فاعل «حاشدون» محلها النصب. وجملة «يَتَلَهَّبُ»: حال ثانية من الحديد محلها النصب.

الشاهد فيه قوله: «عليهم حَلَقُ الحديد مضاعفًا» حيث جاءت الحال «مُضَاعفًا» من المضاف إليه، وهو الحديد.

(١) الأنعام: ١٢٨.

(٢) الأنعام: ١٢٨.

(٣) أي: لابن الحاجب أن يردّ ما أورده الرضيّ من نقد لتعريف الحال.

(٤) الحجر: ٦٦.

(٥) أي: الضمير في «مقطوع».

تشبه حواميه مدبرًا، أو أشبِّه حَوَاميه مدبرًا، فكأنه حال عن الفاعل أو المفعول؛ وكذا قوله: «عليهم حلق الحديد مضاعفًا».

فالأولى أن نقول[١]: الحال على ضربين: منتقلة ومؤكِّدة. ولكلّ منهما حدّ، لاختلاف ماهيَّتيهما؛ فحدّ المنتقلة: جزء كلام يتقيَّد بوقت حصول مضمونه تعلقُ الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل أو المفعول، أو بما يجري مجراهما. فبقولنا: «جزء كلام» تخرج الجملة الثانية في نحو: «ركب زيد وركب مع ركوبه غلامُه»، إذا لم نجعلها حالاً[٢]؛ ويخرج بقولنا: «حصول مضمونه»: المصدرُ في نحو: «رجع القهقرى»، لأن الرجوع يتقيَّد بنفسه، لا بوقت حصول مضمونه. ويخرج النعت بقولنا: «يَتقيَّد تعلق الحدث بالفاعل أو المفعول»، فإنه[٣] لا يتقيَّد بوقت حصول مضمونه ذلك التعلق. وقولنا: «أو بما يجري مجراهما» يُدخل حال الفاعل والمفعول المعنويَّين، نحو: ﴿وهذا بَعْلي شيخًا﴾[٤]، و [من البسيط]:

١٨٠ ـ كأنَّهُ خارجًا من جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَـفُّـودُ شَـرْبٍ نَـسـوهُ عِـنْـدَ مُـفْـتَـأَدِ

---

(١) أي: أن نقول في تعريف الحال، والتعريف التالي هو للرضيّ.
(٢) أي: إذا جعلناها معطوفة على ما قبلها: أمّا إذا جعلناها حالاً، فهي داخلة في الحدّ.
(٣) أي: النعت.
(٤) هود: ٧٢.

١٨٠ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٩؛ والأشباه والنظائر ٦/ ٢٤٣؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٨٥، ١٨٧؛ والخصائص ٢/ ٢٧٥؛ ولسان العرب ٣/ ٣٢٨ (فأد)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢١١، ٢٩٥.

اللغة: الهاء في «كأنّه» عائدة إلى القرن، والهاء في «صفحته» عائدة إلى ضمران، وهو الكلب الذي هجم على الثور الوحشي الذي يصفه الشاعر والذي شَبَّه ناقته به. السَّفُّودُ: حديدة يشوى بها اللحم. الشَّرْب: جمع شارب. المفتأد: اسم المكان الذي يشوى فيه اللحم.

المعنى: يشبه الشاعر قرن الثور الوحشي وهو خارج من صفحة الكلب ضمران بالحديدة التي يُشوَى بها اللحم، والتي نَسِيها الشرب في المكان الذي كانوا يشوون فيه.

الإعراب: «**كأنّه**»: حرف مشبه بالفعل، والهاء: اسمه محلها النصب. «**خارجًا**»: حال منصوبة بالفتحة. «**من جنب**»: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل «خارجًا». «**صفحته**»: مضاف إليه، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**سَفُّود**»: خبر «كأن» مرفوع بالضمة. «**شَرْبٍ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**نَسوْه**»: فعل ماضٍ مبني على الضم المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وواو الجماعة: فاعل، والهاء: مفعول به محله النصب. «**عِنْدَ**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بالفعل «نَسوْه». «**مُفْتأدِ**»: مضاف إليه مجرور.

جملة «كأنّه... سفود شرب»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «نَسوه»: صفة لـ «سَفّود» محلها الرفع، أو حال منه محلها النصب.

الشاهد فيه قوله: «كأنه خارجًا» حيث جاء «خارجًا» حالاً من الفاعل المعنوي، وهو الهاء في «كأنّه».

علىٰ ما يجيء، والحالَ عن المضاف إليه، الذي لا يكون في المعنى فاعلاً أو مفعولاً للمضاف، على ما مرَّ؛ ويدخل في الحدِّ الحال في نحو قوله:

يقول وقد ترَّ الوظيفُ وساقُها[١]

وفي قوله:

وقد أَغْتَدي والطيرُ في وكناتها[٢]

وحدّ المؤكِّدة: اسم غير حدث، يجيء مقرِّرًا لمضمون جملة، كما يجيء شرحها. فقولنا: «غير حدث»، احتراز عن المنصوب في نحو: «رجع رجوعًا».

ثم اعلم أن الحال قد يكون عن الفاعل وحدَه، كـ «جاء زيد راكبًا»، وعن المفعول وحدَه، نحو: «ضربتُ زيدًا مجرَّدًا عن ثيابه»، فإذا قلت: «لقيتُ زيدًا راكبًا»، فإن كان هناك قرينة حالية أو مقالية تُبيِّن صاحبَ الحال، جاز أن تجعلها لما قامت له، من الفاعل أو المفعول؛ وإن لم تكن، وكان الحال عن الفاعل، وجب تقديمه إلى جنب صاحبه[٣]، لإزالة اللبس، نحو: «لقيتُ رَاكبًا زيدًا»، فإن لم تقدمه، فهو عن المفعول.

وأمَّا إذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معًا، فإن كانا متَّفقين، فالأولى: الجمع[٤] بينهما، فإنه أخصر، نحو: «لقيت زيدًا راكبَيْن»، ولا منع من التفريق، نحو: «لقيت راكبًا زيدًا راكبًا»، و «لقيت زيدًا راكبًا راكبًا».

وإن كانا مختلفين، فإن كان هناك قرينة يُعرف بها صاحب كل واحد منهما، جاز وقوعهما كيفما كانا، نحو: «لقيتُ هندًا مصعدًا منحدرةً»، وإن لم تكن، فالأولى جعل كل حال بجنب صاحبه، نحو: «لقيتُ منحدرًا زيدًا مصعدًا»، ويجوز، على ضعف: جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل، نحو: «لقيت زيدًا مُصعِدًا مُنحدِرًا»، و «المصعِد»: زيد، وذلك لأنه لما كان مرتبة المفعول أقدم[٥] من مرتبة الحال، أخِّرت الحالين، وقدِّمتَ حال المفعول على حال الفاعل، لمَّا لم يكن كل واحد بجنب صاحبه.

ويجوز عطف أحد حالي الفاعل والمفعول على الآخَر، كقولك: «لقيتُ زيدًا راكبًا وماشيًا»؛ قال [من الوافر]:

---

(١) تقدَّم بالرقم ١٧٦.
(٢) تقدَّم بالرقم ١٧٧.
(٣) أي: الفاعل.
(٤) أي: ذكرهما بلفظ واحد من غير تفريق.
(٥) أي: أسبق، أو: أحقّ بالتقدُّم.

١٨١ ـ وأنَّا سوف تدركنا المنايا مُقَدَّرةً لنا، ومُقَدَّرينا

وجوَّز الجمهور، وهو الحقّ، أن يجيء لشيء واحد أحوال متخالفة، متضادةً كانت، نحو: «اشتريت الرمَّان حلوًا حامضًا»، أو غير متضادة، كقوله تعالى: ﴿أخرج منها مذؤومًا مدحورًا﴾(١) كما تجيئان(٢) في خبر المبتدأ.

ومنع بعضهم ذلك في الحال، متضادَّة كانت أو لا؛ قياسًا على الزمان والمكان، فجعل نحو: «مدحورًا» حالا(٣) من ضمير «مذؤومًا»، واستنكر مثله(٤) في المتضادة فمنعها مطلقًا.

ولا وجه للقياس(٥)، وذلك لأن وقوع الفعل في زمانين أو مكانين مختلفين محال، نحو: «جلستُ خلفَك أمامَك»، و «ضربت اليومَ أمس». بَلَى، لو عطفت أحدهما على الآخر، جاز، لدلالته على تكرار الفعل، نحو: «جلست خلفك وأمامَك»، وكذا يجوز إن لم يتباين المكانان أو الزمانان، نحو: «جلست خلفك أمس وقت الظهر، وأمامك وسط الدار»؛ وأما تقيُّد الحدث بقيدين مختلفين، كما في قوله تعالى: ﴿مذؤومًا مدحورًا﴾(٦)، أو بمتضادَّين في محلَّين غير ممتزجين، كما في: «اشتريته أبيضَ أسودَ»، أو ممتزجين، كما في: «اشتريته حلوًا حامضًا»، فلا بأس به.

---

١٨١ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن كلثوم في ديوانه ص ٦٦؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٧٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٦١.

اللغة: المنايا: جمع منية، وهي الموت.

المعنى: يريد أن الموت سَيُلِمُّ بنا في حال كوننا مُقَدَّرين لأوقاته، وكونه مُقَدَّرًا لنا.

الإعراب: **الواو**: بحسب ما قبلها. **«إنَّا»**: حرف مشبه بالفعل، و «نا»: اسم «إن» محله النصب. **«سوف»**: حرف تسويف لا محل له من الإعراب. **«تُدْرِكُنا»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و«نا»: مفعول به محله النصب. **«المنايا»**: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر. **«مُقَدَّرةً»**: حال منصوبة بالفتحة. **«لنا»**: جار ومجرور متعلقان باسم المفعول «مقدرةً». **«ومُقَدرينا»**: الواو: حرف عطف، «مقدرينا»: معطوف على «مقدرة» منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والألف للإطلاق.

جملة «أنَّا تدركنا»: بحسب الواو. وجملة «تدركنا»: خبر «إن» محلها الرفع.

الشاهد فيه قوله: «مُقَدَّرة لنا ومقدرينا» حيث عطف أحد حالي الفاعل والمفعول على الآخر، فـ «مقدرةً» حال من الفاعل «المنايا» وقد عطف على هذه الحالِ الحالَ التي من المفعول وهي «مقدرين» التي هي حال من المفعول في «تدركنا».

(١) الأعراف: ١٨.

(٢) أي: الصورتان المذكورتان في الحال.

(٣) ويسمِّيها النحاة: الحال المتداخلة.

(٤) أي: استنكر مجيء المتضادة في الخبر، كما واستنكر مجيئها في الحال.

(٥) أي: القياس على الظرف.

(٦) الأعراف: ١٨.

واعلم أن تكرير الحال بعد «إمّا» واجب، لوجوب تكرير «إمّا»، نحو: «اضربْ زيدًا إمّا قائمًا، وإمّا قاعدًا»؛ وكذا بعد «لا»، لأنها تكرَّر في الأغلب كما يجيء في اسم «لا» التبرئة[1]، نحو: «جاءني زيد لا راكبًا ولا ماشيًا»، ويندر إفرادها، نحو: «جاءني زيد لا راكبًا».

* * *

قوله: «لفظًا، أو معنى»[2]، حال من: الفاعل أو المفعول[3]، أي: ملفوظًا أو معنويًا، وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين؛ أمّا المفعول المعنوي، فنحو: «شيخًا» في قوله تعالى: **﴿وهذا بعلي شيخًا﴾**[4]، فإن «بَعلي» خبر المبتدأ، وهو في المعنى مفعول لمدلول «هذا»، أي: أُنبِّه على بَعلي، وأشير إليه شيخًا.

وأمّا الفاعل المعنوي، فكما في قوله:

كأنه خارجًا من جنب صفحته[5]

إذ المعنى: يشبه خارجًا، سفودَ شرب، ولا تفسره بأشبهه خارجًا، لأن المشابهة هي المقيَّدة بحال الخروج، لا التشبيه.

وقال المصنف في مثال الحال عن الفاعل المعنويّ: «زيد في الدار قائمًا»؛ وفيه نظر، لأن «قائمًا» حال من الضمير في الظرف، وهو فاعل لفظيٌّ، لأن المستكنّ كالملفوظ به، فهو كقولك: «زيد خرج راكبًا»، ولا كلام في كون «راكبًا» حال عن الفاعل اللفظيّ، وليس يجوز كون الحالين في المثالين عن «زيد» إلا عند مَن جوَّز تخالف عاملَي الحال وصاحبها.

٢ ـ العامل في الحال

قال ابن الحاجب:

وعاملها: الفعل، أو شِبهه، أو معناه.

* * *

قال الرضيّ:

يعني بـ «شبه الفعل»: ما يعمل عَمَل الفعل، وهو من تركيبه، كاسم الفاعل

(١) أي: «لا» النافية للجنس. وسُمِّيت «لا» التبرئة لأنَّها تُبرِّىء اسمها عن الاتّصاف بجنس الخبر.
(٢) أي: قول المصنِّف في الكافية.
(٣) أي: من قول المصنِّف في الكافية: «الحال ما يُبَيِّنُ هيئة الفاعل أو المفعول به لفظًا أو معنًى».
(٤) هود: ٧٢.
(٥) تقدّم بالرقم ١٨٠.

واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر. ويَعني بـ «معنى الفعل»: ما يُستنبط منه معنى الفعل، كالظرف، والجارّ والمجرور، وحرف التنبيه، نحو: «ها أنا زيد قائمًا»، عند مَن جوّز[١] هاء التنبيه مِن دون اسم الإشارة، كما يجيء في حروف التنبيه؛ واسم الإشارة، نحو: «ذا زيد راكبًا»، وحرفِ النداء، نحو: «يا ربَّنا منعمًا».

وأمَّا حرفا التمني والترجّي، نحو: «ليتَكَ قائمًا في الدار»، و «لعلّك جالسًا عندنا»، فالظاهر أنهما ليسا بعاملين، لأن التمنّي والترجّي ليسا بمقيَّدين بالحالين، بل العامل هو الخبر المؤخَّر، على ما هو مذهب الأخفش، كما يجيء، لكون مضمونه هو المقيَّد.

وحرفِ التشبيه[٢]، نحو: كأنه خارجًا.... البيت[٣]، و «زيدٌ كعمرو راكبًا»؛ وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه، نحو: «زيدٌ عمرو مُقبلاً»؛ والمنسوب نحو: «أنا قرشيّ مفتخرًا»، واسم الفِعل، نحوَ: «عليكَ زيدًا راكبًا».

وأمَّا نحو: «ما شأنُك واقفًا»؟ فلأن الشأن بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه؛ ولم يعمل في الحال معنى حروف النفي والاستفهام، قال أبو علي: لأنها لا تشبه الفعل لفظًا؛ وينتقض ما قاله باسم الإشارة، وحرف التنبيه، فإنهما لا يشبهان الفعل لفظًا مع عملهما في الحال، وكذا كاف التشبيه؛ ونحو: «إنَّ» و «أنَّ» تشبهانه لفظًا ومعنًى، ولا تعملان في الحال.

فالأَولى: إحالة ذلك إلى استعمالهم، وأنْ لا نعلِّله.

***

٣ ـ تنكير الحال وتعريف صاحبها

قال ابن الحاجب:

وشرطها أن تكون نكرة، وصاحبها معرفة غالبًا، و: «أرسلها العراك»[٤] و: «مررت به وحدَه»، متأوَّل.

***

(١) أي: من جوّز استعمال...

(٢) قوله: «وحرف التشبيه» معطوف على قوله «وحروف التنبيه»، أي: على ما تقدّم من الأشياء التي تفيد معنى الفعل. وكلامهُ على التمنّي والترجّي كان استطرادًا.

(٣) انظر الشاهد الرقم ١٨٠.

(٤) جزء من الشاهد الرقم ١٨٢ التالي.

قال الرضيّ:

إنما كان شرطها أن تكون نكرة، لأن النكرة أصل، والمقصود بالحال: تقييد الحدث المذكور، على ما ذكرنا، فقط، ولا معنى للتعريف هناك، فلو عُرِّفت، وقع التعريف ضائعًا.

وإنما كان الغالب في صاحبها التعريف، لأنه إذا كان نكرة، كان ذِكر ما يميِّزها ويخصِّصها من بين أمثالها، أعني وصفها: أَوْلى من ذكْر ما يقيِّد الحدث المنسوب إليها، أعني حالها؛ لأنَّ الأَولى أن يبيَّن الشيء أولاً، ثم يُبيَّن الحدث المنسوب إليه، ثم يُبيَّن قيد ذلك الحدث؛ فعلى هذا أُوِّلت المعرفة حالاً[١]، لأن التعريف عَبَث ضائع؛ ولم تؤوَّل النكرة ذا حال[٢]، لأن غايته أنه على خلاف الأَولى، فقوله: «غالبًا» يرجع إلى تعريف صاحب الحال، لأن تنكيرها واجب لا غالب.

قوله: «وأرسلها العراك»، هذا مثال لتعريف صاحب الحال في الظاهر؛ ونقول: الحال المعرفة ظاهرًا إمَّا مصدر، وإمَّا غير مصدر، والمصدر إمَّا معرَّف باللام، نحو: «أرسلَها العراك»، أو معرَّف بالإضافة، نحو: «افْعَلْه جهدك وطاقتك، ووحدَك»، و «رَجع عودَه على بدئه»، وفيه قولان:

قال سيبويه[٣]: إنها معارف موضوعة موضع النكرات، أي: معتركة ومجتهدًا ومطيقًا، ومنفردًا، وعائدًا؛ والطاقة بمعنى الوُسع، وكذا: الطوق، اسم وضع موضع الإطاقة؛ و «وحدك»، في الأصل: وحدتك، فحذفت التاء، لقيام المضاف إليه مقامها، كما في قوله تعالى: ﴿**وإقام الصلاة**﴾[٤]، والوحدة: الانفراد؛ ويجوز أن يكون الوحد، [والحدة] والوحدة، مصدر: وَحَد يَحِد، يقال: وَحْدًا وحِدةً، كوعَد يعِدُ وَعْدًا وعِدَة.

والجُهد، ههنا، بضم الجيم: المشقة، والجَهْد بفتح الجيم وضمّها: بمعنى الاجتهاد، وقال الفرّاء: هو بفتح الجيم: المشقة، وبضمها: الطاقة.

وقولهم: «على بدئه»[٥] متعلِّق بـ «عودَه»، أو بـ «رجعَ»، والحال مؤكِّدة، و«البدء» مصدر بمعنى الابتداء، جُعِل بمعنى المفعول، أي: عائدًا على ما ابتدأه،

---

(١) أي: إذا وقعت الحال معرفةً أُوِّلت بنكرة.
(٢) أي: حين تقع النكرة صاحب حال.
(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٧٢.
(٤) الأنبياء: ٧٣؛ والنور: ٣٧.
(٥) أي: في قولهم: «رجعَ عوده على بدئه».

ويجوز أن يكون «عوده» مفعولاً مطلقًا لِـ «رجَع»، أي: رجَع على بدئه عودَه المعهود، كأنه عُهد منه أنه لا يستقرّ على ما ينتقل إليه، بل يرجع إلى ما كان عليه قبلُ، فيكون كقوله تعالى: ﴿وفعلتَ فَعْلَتَكَ﴾[1]، فلا يكون من هذا الباب.

وقال أبو عليّ: إنّ هذه المصادر منصوبة على أنها مفعولات مطلقة للحال المقدرة قبلها، أي: «أرسلها معتركة العراكَ»، و«افعلْه مجتهدًا جهدك، ومطيقًا طاقتك، ومنفردًا وحدَك»، أي: انفرادك، و«رجع عائدًا عودَه»، وكلها مضافة إلى الفاعل، فلهذا حذف الفاعل وجوبًا، كما مرَّ في باب المفعول المطلق. فهذه المصادر، وإن قامت مقام الأحوال: منتصبة على المصدرية، كما ينتصب على الظرفية ما قام مقامَ خبر المبتدأ من الظروف، نحو: «زيد قدَّامَك»، ولا يعرب إعرابَ ما قام مقامه.

وقوله: «أرسلها العراك»، صدرُ بيت للَبيد، ويُروى: «فأوردها العراك»، قال [من الوافر]:

١٨٢ ـ فَأَرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدها ... ولم يُشفِق على نَغَص الدِّخالِ

يصف الحمار والأُتن[2]، والدِّخال في الورد: أن يشرب البعير، ثم يُردُّ من العَطَن[3] إلى الحوض، ويُدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن

---

(١) الشعراء: ١٩.

١٨٢ ـ **التخريج**: البيت للبيد في ديوانه ص ٨٦؛ وأساس البلاغة (نغص)؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٩٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٠؛ وشرح التصريح ١/ ٣٧٣؛ وشرح المفصّل ٢/ ٦٢؛ والكتاب ١/ ٣٧٢؛ ولسان العرب ٧/ ٩٩ (نغص)، ١٠/ ٤٦٥ (عرك)، ١١/ ٢٤٣ (دخل)؛ والمعاني الكبير ص ٤٤٦؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢١٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٨٥؛ والإنصاف ٢/ ٨٢٢؛ وجواهر الأدب ص ٣١٨؛ ولسان العرب ١٠/ ٤٩٤ (ملك)؛ والمقتضب ٣/ ٢٣٧.

اللغة: العراك: الازدحام على الماء. لم يذدها: لم يحبسها. لم يشفق على نغص الدخال: لم يخف أمرًا ينغّص عليها دخالها، والدخال: أن يشرب بعضها ثم يرجع فيزاحم الذي على الماء.

الإعراب: **«فأرسلها»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «أرسلها»: فعل ماضٍ، و**«ها»**: ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: **هو**. **«العراك»**: حال. **«ولم»**: الواو: حرف عطف، «لم»: حرف جزم. **«يذدها»**: فعل مضارع مجزوم، و«ها»: ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. **«ولم»**: الواو: حرف عطف، «لم»: حرف جزم. **«يشفق»**: فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». **«على نغص»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «يشفق»، وهو مضاف. **«الدخال»**: مضاف إليه.

جملة «أرسلها»: بحسب ما قبلها. وجملة «لم يذدها»: معطوفة على سابقتها. وجملة «لم يشفق»: معطوفة على الجملة الأولى.

الشاهد فيه قوله: «العراك» حيث وقع الحال معرفة مؤوّلاً بنكرة، تقديره: «أرسلها معتركة».

(٢) الأُتُن: جمع أتان، وهي أنثى الحمار الوحشيّ.

(٣) العطن: مبرك الإبل.

شرب، ويقال: «شُربٌ دِخال»، ويقال: نَغَص البعير، إذا لم يتمَّ شربه، فمعنى «نَغِصَ الدخال»: عَدَم تمام الشرب، أي: أوردها مرة واحدة[١]، ولم يَخفْ على أنه لا يتم شرب بعضها للماء بالمزاحمة.

أمَّا قولهم: «جاؤوا قضَّهم بقضيضهم»، فالأَولى أن نقول: إنّ المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل، أي: قاضُهم بقضيضهم، أي: مع قضيضهم، أي: كاسرهم مع مكسورهم، لأن مع الازدحام والاجتماع كاسرًا ومكسورًا.

والأصل فيه أن يكون «قضُّهم» مبتدأ، و «بقضيضهم» خبرًا، مثل قولهم: «كلَّمتُه فاه إلى فيَّ»، أي: فوه إلى فيّ، وهو ههنا أظهر، لأنهم استعملوه على الأصل، فقالوا: كلمته فوه إلى فيَّ؛ ثم انمحى عن الجملتين، أعني: «قضّهم بقضيضهم»، و «فوه إلى فيّ»، معنى الجملة والكلام، لمَّا فُهم منهما معنى المفرد، لأن معنى: «فوه إلى فيَّ»، صار: مشافِهًا، ومعنى: «قضُّهم بقضيضهم»: كافَّة[٢]، فلما قامت الجملة مقام المفرد، وأدَّت مؤدَّاه، أُعرِبَ ما قَبِلَ الإعراب منها، وهو الجزء الأول، إعرابَ المفرد الذي قامت مقامه، كَما قلنا في باب المفعول المطلق[٣]، في: «فاهَا لفيك»، سواء[٤].

وكذا ينبغي أن نقول في: «يدًا بيد»، أي: ذو يد بذي يد، على حذف المضاف، أي: النقد بالنقد، وكذا قولهم: «بعتُ الشاءَ شاةً بدرهم»، أي: شاةٌ بدرهم، أي: كل شاة بدرهم، كقولهم: «رجلٌ خير من امرأة»، أي: كل رجل، كقوله تعالى: ﴿**علمتْ نفسٌ ما قدَّمت**﴾[٥]، أي: كل نفس.

وكذا قولهم: «بعت الشاءَ شاةً ودرهمًا»، والواو بمعنى «مَعَ» كما في: «كل رجل وضيعته»، أي: شاةٌ ودرهمٌ مقرونان، أي: كل شاة، فنُصِب ههنا الجزآن لقبولهما الإعراب.

وقال الخليل: يجوز أن تأتي به على الأصل، نحو: «بعت الشاءَ شاةٌ بدرهم، وشاةٌ ودرهم».

* * *

(١) أي: أوردها كلها دفعةً واحدة.

(٢) أي: جميعًا.

(٣) جاء في باب المفعول المطلق أنّ الجملة قد تقوم مقام المفرد، فيُعرب الجزء الأوّل منها بإعراب ما قامت مقامه، كقولهم: «فاها لفيك».

(٤) أي: هما سواء.

(٥) الانفطار: ٥.

ثم ألزِم[١] ما كان مبتدأً التنكيرَ، لقيامه مقام الحال، و «فاه إلى فيَّ»، شاذ، ووجهه أنه لم يجز حذف المضاف إليه منه ليتنكّر، لئلاّ يبقى المعرب على حرف واحد.

وقد جاء: «فمًا لفم»، قال المتنبّي [من البسيط]:

١٨٣ ـ قَبَّلْتها ودموعي مَزْجُ أَدْمُعِها وَقَبَّلَتْني على خَوفٍ فمًا لِفَمِ

فحذفَ المضاف إليه، وأبدل من الواو ميمًا، لئلاّ يبقى المعرب على حرف واحد.

وهذا شيء قد عرض استطرادًا، ولنَعُد إلى ما كنّا فيه من ذكر حال: «قضهم بقضيضهم»، فنقول:

قد يستعمل «قضّهم» تابعًا لما قبله من الإعراب، نحو قولهم: «جاءني القوم قضُّهم بقضيضهم»، و «رأيتُ القوم قضَّهم بقضيضهم»، و «مررتُ بالقوم قضِّهم بقضيضهم»، إمَّا على التأكيد، على أن يكون أصله جملة، فيعطى جزؤها الأول إعراب «جميعهم»[٢]. لصيرورتها بمعناه، على ما ذكرنا في الحال؛ أو على البدل، أي: جاؤوا قاضُّهم مع مقضوضهم.

ومذهب الكوفيين أن انتصاب «وحده» على الظرفية، أي: لا مع غيره، فهو، في المعنى، ضدّ «معًا» في قولك: «جاؤوا معًا»، وكما أن في «معًا» خلافًا: هل هو منتصب على الحال، أي مجتمعين، أو على الظرف، أي في زمان واحد؟ فكذا اختلف في «وَحدَه» في نحو: «جاء وحدَه»، أهو حال، أي منفردًا، أم ظرف، أي: لا مع غيره؟

---

(١) يعود الشارح هنا إلى شرح بقيّة الأمثلة.

١٨٣ ـ **التخريج**: البيت للمتنبي في ديوانه ٤/ ١٥٣.

الإعراب: «**قَبَّلْتُها**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع، و «ها»: مفعول به محله النصب. «**ودموعي**»: الواو: حالية، «دموعي»: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم لاشتغال المحل بحركة الكسر المناسبة، والياء: مضاف إليه محله الجر. «**مَزْجُ**»: خبر للمبتدأ «دموعي» مرفوع بالضمة. «**أدمعِها**»: مضاف إليه، وكذلك «ها»: محلها الجر على الإضافة. «**وقَبَّلَتْني**»: الواو: حرف عطف، «قَبَّلَتني»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وتاء التأنيث: لا محل لها، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: مفعول به محلّه النصب، والفاعل مستتر تقديره: هي. «**فمًا**»: حال منصوبة بالفتحة. «**لِفَمِ**»: جار ومجرور متعلقان بصفة من «فمًا» أي: فمًا مقابلاً أو ملاصقًا لفم.

جملة «قَبّلتُها»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «دموعي مزج أدمعها»: حالية محلها النصب. وجملة «قَبَّلَتني»: معطوفة على جملة «قَبّلْتُها».

والتمثيل في قوله: «فمًا لفم» حيث جاءت «فمًا» حالاً من فاعل «قَبَّلَتني» المستتر.

(٢) أي: فكأنّه قال: «جاء القومُ جميعُهم».

وجاءَ «وحدَه» مجرورًا في مواضع متعددة: «قريع وحدِه»، و «نسيج وحدِه»، أي: انفرادِه، وهو[1] في الأصل: ثوب لا ينسج على منواله مثله، فاستعير للشخص المنقطع النظير.

ويقال: «فلان جُحَيشُ وحدِه»، و «عُيَير وحده»، و «رُجيل وَحْده»[2]، في المستبد برأيه. وقيل: «جاء على وحدِه»، أي: انفراده و «على» بمعنى «مَعَ».

فـ «وَحْدَه»، لازم الإفراد والتذكير، والإضافة إلى المضمر، ولازم النصب، إلاّ في المواضع المذكورة.

* * *

والمعرَّف ظاهرًا من غير المصادر، إمَّا باللام، نحو قولهم: «مررت بهم الجمَّاءَ الغفيرَ»، و «الجمَّاء» من «الجمّ»، وهو الكثير، يقال: «امرأة جمَّاء المرافق»، أي: كثيرة اللحم على المرافق، و «الغفير»، من «الغَفْر»، وهو الستر بمعنى: الغافر، أي: الساترين بكثرتهم وجه الأرض، حذفت التاء[3] حَمْلاً لِلْفَعِيل بمعنى الفاعِل على الفَعيل بمعنى المفعول[4]، كقوله تعالى: ﴿**إن رحمة الله قريبٌ من المحسنين**﴾[5]، وهو صفة «الجمَّاء»، أي: الجماعة الكثيرة الساترة، واللام في الاسمين زائدة، كما في قوله [من الكامل]:

وَلَقَدْ أمُرُّ على اللئيم يَسُبُّني ... فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يعنيني[6]

ويقال أيضًا: «مررتُ بهم جمَّاءَ غفيرًا».

ومنه قولهم: «ادخلوا الأول فالأول»، قال النبيّ ﷺ: «يذهب الصالحون أسلافًا: الأَوّلَ فالأَوّل»[7]؛ أي: مترتبين، واللام زائدة، كما في: «الجماء الغفير»؛ وقد يتبع ما قبله على البدل، نحو: «دخل القومُ: الأولُ فالأَوَّل».

وإمَّا بالإضافة[8]، نحو: «جاء الرجال ثلاثتهم، أو أربعتهم، أو خمستهم»، إلى العشرة، وهذه الأسماء الثمانية[9]، إذا أضيفت إلى ضمير ما تقدم، منصوبة

---

(١) أي: قولهم: «نسيج وحده»، وهذا القول يُستخدم للمدح.

(٢) هذه التعابير الثلاثة تُستخدم للذمّ. (٣) أي: حُذفت التاء من كلمة «الغفير».

(٤) وذلك لأنَّ «فَعيلاً» بمعنى المفعول يُستخدم للمذكَّر والمؤنَّث، فتقول: «رجل جَريح» و «امرأة جريح» ويجوز التأنيث: «امرأة جريحة».

(٥) الأعراف: ٥٦. (٦) تقدم بالرقم ٥٦.

(٧) كنز العمال ٣١١٩١، ٣٨٤٨٠؛ وسنن الدارمي ٢/ ٣٠١؛ وانظر: موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ١١/ ٣١٩.

(٨) هذا هو النوع الثاني من المعرَّف غير المصدر.

(٩) أي: ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة.

عند أهل الحجاز على الحال، لوقوعها موقع النكرة، أي: مجتمعين في المجيء، وبنو تميم يتبعونها ما قبلها في الإعراب، على أنها توكيد له.

وربَّما عوملَ بالمعاملتين العددُ المركب، نحو: «جاءني الرجال خمسةَ عشرِهم»[١]، وقد يعرب هذا المركب عند الأخفش، كما يجيء في باب العدد.

وقد ذكرنا قولهم: «كلمته فاه إلى فيَّ»، وقال الكوفيون: هو مفعول به، أي: جاعلاً فاه إلى فيّ، وقال الأخفش: هو منصوب بتقدير «مِن»، أي: مِن فِيه إلى فيَّ، ولا يقاس على قولهم: «فاهُ إلى فيّ»، فلا يقال: «ماشيتُه يدَه إلى يدي»[٢]، ونحوه، خلافًا لهشام[٣]؛ وأمَّا قول بعض أصحاب أمير المؤمنين رضي الله عنه في صِفّين [من المتقارب]:

١٨٤ ـ فما بالُنا أَمْسِ أُسدَ العَرينِ ... وما بالُنا اليومَ شاءَ النَّجفْ

فعلى حذف المضاف، أي: مثلَ أُسْد العرين، ومثل شاء النجف؛ ويجوز أن يؤوَّلا بـ «شجعانًا»، و «ضِعافًا»، كما قال سيبويه[٤]، في: «جهدك» ونحوه.

* * *

---

(١) بنصب «خمسة» على الحال، أورفعها على البدل.

(٢) أي: لا يقال بنصب «يده» قياسًا على ما تقدَّم.

(٣) هو هشام بن معاوية الضَّرير، أحد نحاة الكوفة المتقدِّمين.

١٨٤ ـ **التخريج**: البيت لأحد أصحاب عليّ بن أبي طالب في خزانة الأدب ٣/ ٢٠١؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣/ ٢٢١.

اللغة: البال هنا: الحال، أو الشأن. العَرين، والعرينة: مأوىٰ الأسد. الشاء: جمع شاة. النَّجفُ: الحَلْب الجيد الذي لا يبقي شيئًا من الحليب في ضرع الشاة.

المعنى: يعجب الشاعر من ضَعْفِهم وجبنهم اليوم، وقد كانوا بالأمس أقوياء شجعانًا.

الإعراب: **«فما»**: الفاء: استئنافية، «ما»: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع خبر. **«بالُنا»**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة، و «نا»: مضاف إليه محله الجر. **«أمسِ»**: مفعول فيه ظرف زمان مبني على الكسر في محل نصب متعلّق بحال من «نا» في «بالنا»، أو بـ «أُسْد»: لما فيها من معنى الشجاعة. **«أُسْدَ»**: حال منصوبة بالفتحة. **«العرين»**: مضاف إليه مجرور. **«وما»**: الواو: حرف عطف، «ما بالنا»: تعرب مثل السابقة. **«اليوم»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بـ «شاء النجَّف» لما فيها من معنى الجبن، أو بحال الضمير في «بالنا». **«شاءَ»**: حال منصوبة بالفتحة. **«النجف»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكِّن للقافية.

جملة «ما بالنا»: استئنافية لا محلَ لها، وعطف عليها جملة «ما بالنا» الثانية.

الشاهد فيه قوله: «ما بالنا... أُسدَ العرين وما بالنا اليوم شاء النجف» حيث جاء «أسدَ العرين» و «شاءَ النجف» حالين إما على حذف المضاف «مثل»، وإما على تأويلهما بوصف، أي: شجعانًا، وضعافًا.

(٤) انظر الكتاب ١/ ٣٧٣.

٤ ـ الحال من النكرة

قال ابن الحاجب:

فإن كان صاحبها نكرة، وجب تقديمها.

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أنه يجوز تنكير ذي الحال، إذا اختص بوصف، كما جاء في الحديث: «سابَقَ رسول الله ﷺ بين الخيل، فأتى فرسٌ له سابقًا»(١)، وكذا تقول: «مررت برجل ظريف قائمًا»؛ أو بالإضافة(٢)؛ نحو: «نظرتُ إلى جارية رجل مختالةً»، أو سبقه نفي أو شبهه، نحو قوله [من الطويل]:

١٨٥ ـ فما حَلَّ سعْدِيٌّ غريبًا ببَلْدَةٍ ... فيـنـسـبَ إلا الـزبـرقـانُ لـه أبُ

و «قلَّما جاءني رجل راكبًا»، أو نهي أو استفهام، وذلك لأنه يصير المنكَّر مع سبق هذه الأشياء مستغرقًا، فلا يبقى فيه إبهام، كما ذكرنا في باب المبتدأ؛ أو كان الوصف به على خلاف الأصل، نحو قولهم: «جاءني رجال مثنى وثُلاث»، لأن

---

(١) انظر: موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ٥/ ١٩.

(٢) معطوف على قوله: «إذا اختصّ بوصف».

١٨٥ ـ **التخريج**: البيت للعين المنقري في خزانة الأدب ٣/ ٢٠٧، ٨/ ٥٤١، ٥٤٣؛ والردّ على النحاة ص ١٢٤؛ والكتاب ٣/ ٣٢.

اللغة: واضحة.

المعنى: يمدحُ الشاعر الزبرقان بن بدر بالكرم وإغاثة المحتاجين، فيقول هذا الرجل يتشرف بالانتساب إليه كل الغرباء والمحتاجين من بني سعد لأنه سيد قومٍ وكريم شهم معطاء. فهو بمنزلة الأب لمن ينتسب إليه.

الإعراب: «**فما**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «ما»: نافية مهملة. «**حَلَّ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**سعدي**»: فاعل. «**غريبًا**»: حال منصوبة. «**ببلدة**»: جار ومجرور متعلقان بـ«حَلَّ». «**فَيُنْسَبَ**»: الفاء: عاطفة وسببية. «**يُنْسَبَ**»: فعل مضارع منصوب مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر تقديره: هو. «**إلا**»: حرف استثناء، وحصر. «**الزبرقان**»: روي بالرفع، وعلى ذلك هو مبتدأ؛ وروي بالنصب، وعلى ذلك هو منصوب بنزع الخافض، والتقدير: فينسبَ إلا إلى الزبرقان... «**له**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم، للمبتدأ «**أب**»، وذلك على رواية «الزبرقان» بالرفع، فجملة «وله أبُ» خبر للمبتدأ «الزبرقان»، وأما على رواية نصب «الزبرقان» فـ «أبُ» خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هو له أب» و «له» جار ومجرور متعلقان بحال من «أب».

جملة «حلّ سَعْديٌّ»: بحسب الفاء. وجملة «يُنسَبَ»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها، والمصدر المؤول من «أن» المقدرة بعد الفاء، والفعل «يُنسبَ» معطوف على مصدر منتزع مما تقدم، والتقدير: لا يكون اغتراب فانتساب. وجملة «الزبرقانُ له أب»: برفع «الزبرقان» حال من نائب الفاعل في «يُنْسَبَ».

الشاهد فيه: مجيء الحال من النكرة المسبوقة بنفي، و «غريبًا» روي بالنصب حالاً من «سعديّ».

المقصود تقسيمهم على هذين العددين في حال المجيء. والوصف لا يفيد هذه الفائدة؛ أو كانت[١] معرفةٌ مشاركةٌ لتلك النكرة في الحال، نحو: «جاءني رجلٌ وزيدٌ راكبيْن»؛ أو تقدَّمَه الحال، نحو: «جاءني راكبًا رجل»، لأنه يُؤمَنُ ـ إذن ـ التباس الحال بالوصف، إذ الوصف لا يتقدم على الموصوف، وأمَّا إذا تأخَّر، نحو: «جاءني رجل راكبًا»، فقد يشتبه في حال انتصاب ذي الحال، بالوصف، نحو: «رأيت رجلاً راكبًا»، فطُرِد المنع رفعًا وجرًّا؛ وأمَّا استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله [من الوافر]:

١٨٦ ـ لميَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قديمُ   عفاه كلُّ أسْحَمَ مُسْتَديمُ

فلا يستقيم، عند مَن شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها، إلاّ على مذهب الأخفش، مِن تجويز ارتفاع «زيد» في نحو: «في الدار زيد» على أنه فاعل؛ وأمَّا عند سيبويه، فيلزم كون الضمير في: «لميّة» ذا الحال[٢].

ومَن جوَّز اختلاف العامل في الحال وصاحبها، وهو الحق، إذ لا مانع، جوَّز كون «لميَّة»، عاملاً في الحال، وكون «طلل» ذا حال، مع ارتفاعه بالابتداء.

فإن قيل: هلاَّ جاز أن يكون معنى الابتداء، على مذهب سيبويه، أي أن «طلل» مرتفع بالابتداء، هو العامل في الحال أيضًا، فيتحد عامل الحال وصاحبها.

---

(١) أي: حصلت.

١٨٦ ـ **التخريج**: البيت لكثير عزة في ملحق ديوانه ص ٥٣٦؛ وشرح التصريح ١/ ٣٧٥؛ وشرح المفصل ٢/ ٦٢، ٦٤؛ وله أو لذي الرمة في خزانة الأدب ٣/ ٢٠٩؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٠٠.

اللغة: الطَّلَلُ: ما شخص من آثار الديار. الأسحم: الأسود، والمراد به السحاب الممتلئ مطرًا.

المعنى: يريد أن ديار محبوبته هذه مقفرة من أهلها، فليس فيها سوى الأطلال البالية التي مسحتها أمطار هذا السحاب الأسود الدائم المطر.

الإعراب: «**لمية**»: جار ومجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، والجار والمجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف. «**موحشًا**»: حال منصوبة بالفتحة. «**طَلَلٌ**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «**قديم**»: صفة طلل مرفوعة بالضمّة. «**عفاه**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به. «**كلُّ**»: فاعل مرفوع. «**أسحم**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. «**مستديمُ**»: صفة لـ «كل» مرفوعة بالضمة.

جملة «لمية طلل»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «عفاه»: صفة لـ «طَلَلٌ» محلها الرفع.

الشاهد فيه قوله: «لمية موحشًا طلل» حيث تقدمت الصفة «موحش» على الموصوف «طلل» فصارت حالاً مع أنَّ صاحب الحال نكرة.

(٢) وذلك بناءً على مذهبه من وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبها.

قلت: ليس المعنى على أن الابتداء بلفظ «طلل» للإسناد إليه، مقيَّد بكونه موحشًا، فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيَّدًا به؟

واعلم أنه يجوز حذف ذي الحال مع قيام الدليل، نحو: «الذي ضربت مجرَّدًا: زيد»؛ أي: ضربته[١].

٥ ـ تقدّم الحال على عاملها وعلى صاحبها

قال ابن الحاجب:

ولا يتقدَّم على العامل المعنوي، بخلاف الظرف، ولا على المجرور في الأصحّ.

* * *

قال الرضيّ:

قد عرفت قبلُ، العاملَ المعنوي، وأنَّ الظرف منه، وكذا الجار والمجرور، فعلى ما قال المصنف، ينبغي ألاَّ يتقدَّم الحال على الظرف وشبهه؛ وفي هذا خلاف؛ فسيبويه لا يجيزه أصلاً، نظرًا إلى ضعف الظرف، وأجازه الأخفش بشرط تقدّم المبتدأ على الحال، نحو: «زيد قائمًا في الدار»، وذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف، حتى جاز أن يعمل عنده بلا اعتماد، في الظاهر[٢]، في نحو: «في الدار زيد»، كما تقدّم في المبتدأ؛ فأمّا مع تأخر المبتدأ، فإنه وافق سيبويه في المنع، فلا يجوز: «قائمًا زيدٌ في الدار»، ولا: «قائمًا في الدار زيدٌ» اتفاقًا. وذلك لتقدّم الحال على عامله الذي فيه ضعفٌ ما، عند الأخفش أيضًا، لأنه ليس من تركيب الفعل[٣]؛ وعلى صاحبه، وعلى ما صاحبه نائب عنه، أي المبتدأ.

أمّا في نحو: «زيد قائمًا في الدار»، فإن جوَّزنا كون «زيد» صاحب الحال، بناء على جواز اختلاف عامِلي الحال وصاحبه، فالحال متأخّر عن صاحبه، وإن لم نجوِّز ذلك، وقلنا إن الضمير في الظرف هو صاحب الحال، بناءً على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه، فالحال متأخر عمَّا صاحبه نائب عنه، أي: زيد.

أمّا نحو: «زيد في الدار قائمًا»، و «في الدار قائمًا زيد»، و «في الدار زيد قائمًا»، فجائز اتفاقًا.

---

(١) لأنَّ حَذْف عائد الموصول في نحو هذا المثال قياسيّ.
(٢) قوله: «في الظاهر» متعلّق بقوله «أن يعمل».
(٣) أي: ليس من لفظه أو مادته.

وأمّا إذا كان الحال أيضًا ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا، فقد صرّح ابن بَرهان، بجواز تقدّمه على عامله الذي هو ظرف أو جار ومجرور، وذلك لتوسُّعهم في الظروف، حتى جاز أن تقع موقعًا لا يقع غيرها فيه، نحو: ﴿إن إلينا إيابَهُم﴾[١]. قالوا: ومِن ذلك: «البُرُّ، الكُرُّ بستين»[٢]، أي: الكرُّ منه بستين، و «منه»، حال، والعامل فيه: «بستين».

والعامل المعنويّ إذا كان غير ظرف، فلا خلاف في أنه لا يتقدّم الحال عليه، وهو[٣] كل جامد ضمِّن معنى المشتق، كـ «ليتَ»، و «لعلَّ»، ونحو: «ما شأنك»؟ وحرف النداء، وأسماء الإشارة، وحرف التشبيه، والتنبيه، والمنسوب نحو: «تميميّ»، ونحو: «مثلك»، و «غيرك»، وأسماء الأفعال. كل ذلك لضعف مشابهة الفعل، لعدم موافقتها له في التركيب، وإذا ضعف نفس الفعل لعدم التصرف، حتى لا يتقدَّم عليه معموله، كما في فعل التعجب فلا يقال: «راكبًا ما أحسن زيدًا»! فما ظنك بمثل هذه الجوامد؟

وكذا الصفة المشبهة، لا يتقدَّم معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل، وظاهر لفظ جار الله[٤] في المفصَّل، يؤذن بجواز تقديم الحال عليها[٥].

وأضعفُ في العمل، من الصفة المشبهة؛ أفعل التفضيل، ألا ترى أنه لا يطرد رفعه للظاهر مثلها، بل يحتاج إلى الشروط، كما يجيء في بابه.

وأمّا نحو قولهم: «هذا بُسرًا أطيبُ منه رُطَبًا»[٦]، و «زيد قائمًا خيرٌ منه قاعدًا»، وكذا نحو: «عَمرو قاعدًا مثلهُ قائمًا»، فَسَيجيء الكلام عليه عن قريب.

وأجاز الزجّاجيّ أن تقول: «درهمُك موزونًا: درهمُ عبد الله»، والعامل في الحال معنى التشبيه في قولك: «درهم عبد الله»، لأن معناه: يشبه درهمَ عبد الله، فيكون[٧] حالاً من ضمير «درهمك» في الخبر، أو من: «درهم عبد الله».

والأَولى المنع، لضعف العامل، قال[٨]: فإن أظهرت الكاف وقلت:

---

(١) الغاشية: ٢٥.

(٢) البُرّ: حبّ القمح. والكُرّ: ستة أوقار حمار، وهو عند أهل العراق ستون قفيزًا (لسان العرب ٥/ ١٣٧ (كرر)).

(٣) أي: العامل المعنويّ غير الظرف.

(٤) هو محمود بن عمر الزمخشري.

(٥) انظر: المفصَّل ص ٧٩ ـ ٨٠.

(٦) البسر: التمر قبل أن يُرطب لغضاضته. (لسان العرب ٤/ ٥٨ (بسر)).

(٧) أي: لفظ «موزونًا».

(٨) أي: الزجّاجيّ.

«كدرهم عبد الله»، لم يجز أن يكون حالاً من: «درهم عبد الله»، لأن حال المجرور لا يتقدم عليه، ويجوز أن يكون حالاً من ضمير: «درهمك»، في خبر المبتدأ؛ والأَولى المنع مع إظهار الكاف، أيضًا.

وكذا إذا كان الحال جملة مصدَّرة بالواو؛ لم يتقدم على عامله، فلا يقال: «والشمس طالعة جئتكَ»، مراعاةً لأصل الواو، وهو العطف.

ولا يتقدَّم الحال على عامله أيضًا إذا كان العامل مَصْدَرًا، لتقديره بـ «أن» الموصولة، وما في حيِّز الصلة لا يتقدَّم على الموصول؛ وكذا إذا كان العامل صلة للألف واللام، أو لحرف مصدريّ، كـ «ما» و «أنَّ»؛ لأن تقدّمَ الحال إذن على هذه الموصولات؛ لا يجوز، وتقدمها على صِلاتها متأخرةً عن الموصولات أيضًا غير جائز، لما يجيء في الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف المصدريّ واللام الموصول[1]، وبين صِلتيهما، فلا تقول: «أعجبني مجرَّدة الضارب هندًا»، ولا: «مجردة أن ضرب زيدٌ هندًا»، ولا: «ما مجردة ضرب زيد هندًا»؛ وأمَّا في سائر الموصولات، نحو: «الذي راكبًا جاء زيدٌ»، فإنه يجوز الفصل اتفاقًا.

وإذا كان العامل مُصَدَّرًا بلام الابتداء، أو لام القسم، جاز تقديم الحال عليه، بأن تؤخِّره عن اللامين، نحو: «إن زيدًا لراكبًا سائر»، و «والله لراكبًا أسير»، كقوله تعالى: ﴿**لإلى الله تحشرون**﴾[2]، وتقديمه على اللامين لا يجوز، لأن لهما صدر الكلام.

وأمَّا الفعل المتصرِّف، واسم الفاعل، واسم المفعول، إذا خلت عن الموانع المذكورة، فيجوز تقديم أحوالها عليها، نحو: «راكبًا جاء زيد»، و «زيد راكبًا ماشٍ»، و «مجرَّدًا مضروب».

* * *

قوله[3]: «بخلاف الظرف»، يعني أن الحال، وإن كان مشابهًا للظرف من حيث المعنى، لأن «راكبًا» في: «جئتكَ راكبًا»، بمعنى وقت الركوب؛ إلا أن الظرف يتقدَّم على عامله المعنويّ الذي هو الظرف أو الجار خاصة، سواء كان بعد المبتدأ، نحو: «زيد يومَ الجمعة عندك»، أو قبله، كقوله تعالى: ﴿**كلَّ يوم هو في شأن**﴾[4]، وقولهم: «كلَّ يوم لك ثوب»، والحال لا يتقدَّم عليه عند سيبويه مطلقًا، ويتقدم عند الأخفش بشرط تأخّره عن المبتدأ كما مرَّ، وذلك لتوسّعهم في الظرف بخلاف الحال.

---

(١) أي: «أل» التي هي اسم موصول.
(٢) آل عمران: ١٥٨.
(٣) أي: قول ابن الحاجب.
(٤) الرحمن: ٢٩

وكان على المصنّف أن يقيّد، فيقول: «بخلاف الظرف»، فإنه يتقدّم على الظرف والجار، لأنه لا يتقدم على معنويّ غيرهما، من التشبيه والتنبيه وغير ذلك، اتفاقًا.

واعلم أنه إذا تكرر ظرف واحد، يصلح لأن يكون خبرًا لما هو مبتدأ في الحال أو في الأصل، وتوسَّطهما ما يجوز ارتفاعه، على أنه خبر عن ذلك المبتدأ، وانتصابه على الحال، كقوله تعالى: ﴿**وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها**﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿**فكان عاقبتهما أنهما في النار خالدين فيها**﴾[2]. فالكوفيون يوجبون انتصابَه على الحال، كما في الآيتين، لأنك لو رفعتَه خبرًا وعلَّقت الظرفين به، لم يكن للثاني فائدة.

وأمَّا عند البصريين، فالحاليَّة راجحة على الخَبَرية، لا واجبة، لأن الاسم إذن يكون خبرًا بعد خبر، والظرف الثاني متعلِّق بالخبر، أو يكون الظرف الأول متعلقًا بالخبر الذي بعده، والثاني تأكيد للأول، والتأكيد غير عزيز في كلامهم.

وإذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر؛ وقد تقدم أن معنى المستقر أن يكون متعلقًا بمقدَّر؛ فخبريَّة الاسم الذي يلي المبتدأ الذي يلي الظرف واجبة عند البصريين، نحو: «فيك زيدٌ راغبٌ»، ليكون الظرف متعلقًا بذلك الخبر.

وأجاز الفرَّاء والكسائي نصب ذلك الاسم، نحو: «فيكَ زيد راغبًا»، على تقدير: فيك رغبة زيد راغبًا، والحال دال على المضاف المحذوف، أي: هو يرغب فيك خاصة في حال رغبته في شيء، أي: إن رغب في شيء فهو يرغب فيك.

قوله: «ولا على المجرور في الأصح»، الذي تقدم، كان أحكام تقدم الحال على عامله، وتأخره عنه؛ وهذا حكم تقدم الحال على صاحبها.

واعلم أن الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها، إذا كان صاحبها ظاهرًا؛ مرفوعًا كان، أو منصوبًا، أو مجرورًا، إلا في صورة واحدة، وهي: إذا كان ذو الحال مرفوعًا والحال مؤخر عن العامل، فيجوِّزون: «جاء راكبًا زيد»، ولا يجوِّزون: «راكبًا جاء زيد»؛ وبعضهم يجوِّز أيضًا تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المظهر، إذا كان الحال فعلاً، نحو: «ضربتُ، وقد جرِّدَ، زيدًا».

وأمَّا إذا كان ذو الحال ضميرًا، فجوَّزوا تقديم الحال عليه، مرفوعًا كان، أو منصوبًا، أو مجرورًا، قالوا: وذلك لأن ذا الحال إذا كان مظهرًا وقدّمت الحال عليه، أدَّى إلى الإضمار قبل الذكر، لأن في الحال ضميرًا يعود على ذي الحال

(١) هود: ١٠٨. (٢) الحشر: ١٧.

المتأخّر؛ وأمّا إذا كان ضميرًا، فالضميران يشتركان في عودهما على مفسِّر لهما، وأمّا جواز تلك الصورة الواحدة، أعني نحو: «جاء راكبًا زيد»، فلشدّة طلب الفعل للفاعل، فكأن الفاعل وَلي الفعل، والحال وَلي الفاعل، فلا يكون إضمارًا قبل الذكر.

وأمّا البصرية فأجازوا تقديم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب، سواء كان مظهرًا أو مضمرًا، لأن النيّة في الحال التأخير عن صاحبه، فلا يكون إضمارًا قبل الذكر، كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدأ، نحو: «في داره زيد»، وفي الفاعل والمفعول، نحو: ﴿فأوجَسَ في نفسه خيفة موسى﴾[1].

وأمّا إذا كان ذو الحال مجرورًا، فإن انْجَرَّ بالإضافة إليه، لم يتقدم الحال عليه اتفاقًا، سواء كانت الإضافة محضة، كما في قوله تعالى: ﴿اتَّبع ملّة إبراهيم حنيفًا﴾[2]، أو لا، نحو: «جاءتني مجرَّدًا ضاربةُ زيد»، وذلك لأن الحال تابع وفرع لذي الحال، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف، فلا يتقدم تابعه أيضًا.

وإن انجرَّ ذو الحال بحرف الجر، فسيبويه وأكثر البصرية يمنعون أيضًا.

ونقل عن ابن كَيسان، وأبي عليّ، وابن برهان؛ الجواز، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿وما أرْسَلْناكَ إلاّ كافَّةً للناس﴾[3].

ولعلَّ الفرق بين حرف الجر والإضافة أنَّ حرف الجر معدٍّ للفعل كالهمزة، والتضعيف، فكأنه من تمام الفعل، وبعض حروفه، فإذا قلت: «ذهبتُ راكبة بهند»، فكأنك قلت: «أَذْهبتُ راكبةً هندًا»، وقال الشاعر [من الطويل]:

١٨٧ ـ لَئِنْ كان بَرْدُ الماءِ هَيمانَ صادِيًا إلـيَّ حـبـيـبًـا، إنَّـهـا لَـحـبـيـبُ

---

(١) طه: ٦٧

(٢) النحل: ١٢٣.

(٣) سبأ: ٢٨.

١٨٧ ـ **التخريج**: البيت للمجنون في ديوانه ص ٤٩؛ وسمط اللآلي ص ٤٠٠؛ ولعروة بن حزام في خزانة الأدب ٣/ ٢١٢، ٢١٨؛ والشعر والشعراء ص ٦٢٧؛ ولكثير عزّة في ديوانه ص ٥٢٢؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٥٦؛ ولقيس بن ذريح في ديوانه ص ٦٢؛ ولكثير أو للمجنون في سمط اللآلي ص ٤٠٠؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٣٣٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٢٨.

اللغة: الهيمان: الشديد العطش، وكذلك الصادي، وجاز له أن يأتي بكلمتين لهما المعنى نفسه للتوكيد واختلاف اللفظ.

المعنى: بقدر ما هو الماء محبوب عندي عندما أكون شديد العطش، فهي محبوبة لديّ أكثر.

الإعراب: **«لئن»**: اللام: موطئة للقسم، إن: شرطية جازمة. **«كان»**: فعل ماض ناقص. **«برد»**: اسم كان مرفوع بالضمة، وهو مضاف. **«الماء»**: مضاف إليه مجرور. **«هيمان»**: حال منصوبة بالفتحة. =

وقال آخر [من الطويل]:

١٨٨ ـ إذا المَرْءُ أعْيَتْهُ المروءَةُ ناشئًا فَمَطْلَبُها كَهْلاً عليهِ شديدُ

وبعضهم يجعل «كافّة» حالاً من الكاف، والتاء للمبالغة، وهو تعسُّف.

وأمّا العامل في الحال في نحو: ﴿ملّة إبراهيم حنيفًا﴾[1]، أعني إذا كان الحال عن مجرور بمضاف غير عامل في الحال كما عمل في نحو: «ضَرْبُ زيدٍ راكبًا»[2]؛ فعند مَن جوَّز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها، فلا إشكال فيه، وأمّا مَن منعه فقال بعضهم: العامل فيه معنى الإضافة لأن الإضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل، لأن المعنى: ملةً ثبتت لإبراهيم حنيفًا، وهو ضعيف،

= **«صاديًا»**: حال ثان منصوب، أو صفة لهيمان منصوبة. **«إليّ»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «حبيبًا».
«حبيبا»: خبر «كان» منصوب. **«إنها»**: **«إن»**: حرف مشبه بالفعل. و «ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسمها. **«الحبيب»**: اللام: مزحلقة للتوكيد. «حبيب»: خبر «إن» مرفوع بالضمة.
جملة (لئن كان): ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة (كان برد...): في محل جزم فعل الشرط.
وجملة (إنها لحبيب): جواب القسم لا محل لها من الإعراب، وقد أغنت عن جواب الشرط.
الشاهد فيه قوله: «هيمان صاديًا إليّ حبيبًا» حيث تقدّمت الحال على صاحبها، وهو الضمير المجرور بـ «إلي»، والمتقدّم على متعلّقه.

١٨٨ ـ التخريج: البيت للمخبل السعدي في ملحق ديوانه ٣٢٤؛ وله أو لرجل من بني قريع في خزانة الأدب ٣/ ٢١٩، ٢٢١؛ ولرجل من بني قريع في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٤٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٤٩.
اللغة: أعيته: أعجزته. المروءة: أدب النفس. الناشىء: الصغير والحدث. الكهل: الذي جاوز الثلاثين من عمره.
الإعراب: **«إذا»**: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط، متعلق بجوابه. **«المرء»**: (بالرفع) فاعل لفعل محذوف يفسّره ما بعده، تقديره: «إذا عيي المرء أعيته»؛ و «بالنصب» مفعول به لفعل محذوف تقديره: «إذا أعيت المروءة المرء أعيته». **«أعيته»**: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، والهاء: ضمير متّصل في محلّ نصب مفعول به. **«المروءة»**: فاعل مرفوعٌ بالضمّة. **«ناشئًا»**: حال منصوبة. **«فمطلبها»**: الفاء: رابطة جواب الشرط، و «مطلبها»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«كهلاً»**: حال منصوبة. **«عليه»**: جار ومجرور متعلقان بـ «شديد». **«شديد»**: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة.
جملة «إذا المرء...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أعيت المرء»: في محلّ جر بالإضافة. وجملة «أعيته»: تفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «مطلبها كهلاً...»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.
الشاهد فيه قوله: «كهلاً» حيث وردت حالاً من الضمير المجرور في «عليه»، وقد تقدّمت على صاحبها، وهذا جائز.

(١) النحل: ١٢٣.
(٢) المصدر «ضرب» مضاف إلى «زيد» و «زيد» إمّا فاعل لهذا المصدر أو مفعول به له، وهو صاحب الحال.

لأننا بيّنّا في حدّ العامل أنّ معنى الفعل قد انطمس في مثله[١].

وقال بعضهم: لما كان لا يضاف ممّا ليس بعامل في الحال إلى ذي الحال، إلا جزؤه نحو: «انظر إلى يد زيد ماشيًا»، أو ما يقوم مقام المضاف إليه لو حذف، كقوله تعالى: ﴿**ملّة إبراهيم حنيفًا**﴾[٢]، كما تقدم في أول الباب، جاز أن يعمل عامل المضاف في الحال، مع أنه لم يعمل في المضاف إليه، لأن المضاف إليه في التقديرين المذكورين، كأنه المضاف.

ولِكون حال المضاف إليه، كحال المضاف، إذا كان المضاف جزء المضاف إليه، جاز، وإن كان على قلّة، تقديم حال المضاف إليه على المضاف في نحو: «تتحركُ ماشيًا يَدُ زيد»، مع أننا ذكرنا، قبلُ، أن حال المضاف إليه لا يتقدم على المضاف.

وقد يجب تقديم الحال على صاحبها إذا كان صاحبها بعد «إلاّ» أو معناها، نحو: «ما جاءني راكبًا إلا زيد»، و «إنّما جاءني راكبًا زيد»، لمثل ما مرَّ من باب الفاعل[٣]، أعني، لتغيُّر الحصر وانعكاسه لو أُخِّرتْ عن صاحبها.

ويجب[٤]، أيضًا، إذا أضيف ذو الحال إلى ضمير عائد على مُلابس الحال، نحو: «لَقِيَني شاتِمَ زيدٍ أخوه».

***

٦ ـ حكم الحال في الاشتقاق

قال ابن الحاجب:

وكل ما دلّ على هيئة صحّ أن يقع حالاً، نحو: «هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطبًا».

***

قال الرضيّ:

هذا ردٌّ على النحاة، فإنّ جمهورهم اشترطوا اشتقاق الحال، وإن كان جامدًا، تكلّفوا ردَّه بالتأويل إلى المشتق. قالوا: لأنها في المعنى صفة؛ والصفة مشتقة أو في معنى المشتق، فقالوا في نحو: «هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطبًا»؛ أي: هذا مُبْسرًا أطيب منه مُرطبًا، أي: كائنًا بسرًا وكائنًا رطبًا؛ و ﴿**هذه ناقة الله لكم آيةً**﴾[٥]

---

(١) انظر فصل «العامِل» في الجزء الأول من هذا الكتاب.

(٢) النحل: ١٢٣.

(٣) انظر فصل «الفاعِل» في الجزء الأول من هذا الكتاب، فقرة «الترتيب بين الفاعل والمفعول».

(٤) أي: تقديم الحال.

(٥) هود: ٦٤.

أي: دالَّة؛ قال المصنِّف، وهو الحق: لا حاجة إلى هذا التكلّف، لأن الحال هو المبيِّن للهيئة، كما ذُكِر في حدِّه، ولك ما قام بهذه الفائدة، فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يُتكلَّف تأويله بالمشتق.

وكذا رَدَّ عليهم اشتراطَهم اشتقاق الصفة، كما يجيء في بابها، ومع هذا، فلا شك أن الأغلب في الحال والوصف: الاشتقاق.

فمِن الأحوال التي جاءت غير مشتقة قياسًا: الحال الموطئة، وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة، فكأنَّ الاسم الجامد وطَّأ الطريق لما هو حال في الحقيقة، لمجيئه قبلها موصوفًا بها، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿**إنّا أنزلناهُ قرآنًا عربيًّا**﴾[1]، وقولك: «جاءني زيدٌ رجلاً بهيًّا».

ومنها ما يُقصد به التشبيه، كقول بعض أصحاب أمير المؤمنين، علي رضي الله عنه، في بعض أيام صفين [من المتقارب]:

فـمـا بـالُـنـا أمـسِ أُسْـدَ الـعـريـن ... ومـا بـالُـنـا الـيـومَ شـاءَ الـنـجـفْ[2]

وقول المتنبِّي [من الوافر]:

١٨٩ ـ بَدَتْ قَمَرًا ومالَتْ خُوط بانٍ ... وفـاحَـتْ عَـنْـبَـرًا ورَنَـتْ غـزالا

وفي تأويل مثله وجهان: أحدهما أن تقدِّر مضافًا قبله، أي: أمثالَ أسد العرين، ومثل قمر. والثاني أن يؤوَّل المنصوب بما يصحّ أن يكون هيئة كما تقدم، أي: ما بالنا أمس شجعانًا، واليومَ ضِعافًا، وبدت منيرة، ونحو ذلك، وذلك لأنهم

---

(١) يوسف: ٢.

(٢) تقدم بالرقم ١٨٤.

١٨٩ ـ **التخريج**: البيت للمتنبي في ديوانه ٣/ ٣٤٠؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٢٢، ٢٢٣.

اللغة: خُوطُ البان: الغصن الناعم. والعنبر: ضرب من الطيب. رَنَت: من الرنوّ، وهو إدامة النظر بسكون الطرف. فاح المسك: انتشر. بدت: ظهرت.

المعنى: يصف المتنبي حبيبته بتلك الصفات.

الإعراب: «**بَدَتْ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والفاعل مستتر تقديره: هي. «**قمرًا**»: حال منصوبة. «**ومالَتْ**»: الواو: حرف عطف. «مَالَتْ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والفاعل مستتر تقديره: هي. «**خُوطَ**»: حال منصوبة بالفتحة. «**بانٍ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**وفاحت**»: مثل «ومالت». «**عنبرًا**»: حال منصوبة بالفتحة. «**ورنت**»: الواو: حرف عطف، و«رنت»: مثل «بَدَتْ». «**غزالاً**»: حال منصوبة.

جملة «بدت»: ابتدائية لا محل لها، وعطف عليها الجمل التالية «مالَتْ»، و«فاحَتْ»، و«رَنَتْ».

والتمثيل به في أن: «قمرًا» و«خُوْطَ بان» و«عنبرًا» و«غزالاً» أسماء منصوبة على الحالية مع جمودها لأنها أسماء مؤوَّلة بمشتقات.

يجعلون الشيء المشتهر في معنًى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى، نحو قولهم: «لكلِّ فرعونٍ موسًى»، بصرفهما، أي: لكل جبَّار قهَّار.

ومنها الحال في نحو: «بعتُ الشاءَ شاةً ودرهمًا»، وضابطه أن تقصد التقسيط، فتجعل لكلّ جزء من أجزاء مجزَّأة، قسطًا، وتنصب ذلك القسط على الحال، وتأتي بعده بذلك الجزء، إمَّا مع واو العطف، كقولنا: «شاة ودرهمًا»، أو بحرف الجر، نحو: «بعتُ البُرَّ قفيزين بدرهم»، و «أخذت زكاة ماله درهمًا عن كل أربعين»، و «قامرته درهمًا في درهم»، أي: جعلت في مقابلة كل درهم منه درهمًا مني، أو بغير ذلك، نحو: «وضعت عندكم الدنانير دينارًا لَدَى كل واحد».

وكلّ واحدة من هذه الأحوال كانت جزءًا أوّل من الجملة الابتدائية، على ما مرَّ قبل[1].

ومنها الحال في نحو: «بوَّبته بابًا بابًا»، و «جاؤوني رجلاً رجلاً، وواحدًا واحدًا، ورجلين رجلين، ورجالاً رجالاً»؛ أي: مفصَّلاً هذا التفصيل المعيَّن، وضابطه: أن تأتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكرَّرًا؛ وكذا إن أُتي لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفًا عليه بالفاء، أو بـ «ثُمَّ»، نحو: «دخلوا رجلاً فرجلاً»، و «مضوا كبكبة ثم كبكبة»، أي: مترتّبين هذا الترتيب المعيَّن.

ومنها حال هو أصل لصاحبه، نحو: «يعجبني الخاتمُ فضةً، والثوبُ خزًّا»، أو فرع له، نحو: «يعجبني الفضةُ خاتمًا، والحديد سيفًا»، أو نوع له، نحو: «يعجبني الحلي خاتمًا، والعلم نحوًا».

ومنها الحال في نحو: «هذا بسرًا أطيب منه، أو من غيره رطبًا»؛ وضابطه أن يفضَّل الشيء على نفسه، أو غيره، باعتبار طورَين، وكذا إذا شبَّهت شيئًا بنفسه أو بغيره، ولا يجوز أن يكون أفعل التفضيل، ولا آلة التشبيه لضعفهما في العمل، فلا يتقدم معمولهما عليهما.

ويُشكل ذلك عليه بمثل قولك: «زيدٌ راجلاً أحسنُ منه راكبًا»، فإنّه جائز اتفاقًا مع خلوّ المبتدأ من معنى الفعل، وبمثل قولك: «تمرُ تحلى بسرًا أطيبُ منه رطبًا»، و «الأشراسيّ[2] بُسْرًا أطيب منه رطبًا»؛ والعامل في مثل هذه الصور: «أفعَل» بلا خلاف؛ ولا يصلح اسم الإشارة في: «هذا بسرًا...» للعمل، وذلك لأن العامل في الحال متقيّد به، فلو كان «هذا» عاملاً في: «بسرًا» لتقيَّدت الإشارة

---

(١) انظر شرح قولهم: «كلّمته فاه إلى فيّ» في هذا الفصل.

(٢) الأشراسيّ: ضَرْب من التمر.

بالبسريَّة، فوجب ألاَّ يقال هذا الكلام إلا في حال البسريَّة، كما أنّ الإشارة في: ﴿وهذا بعلي شيخًا﴾[١]، تقيَّدت ولم تقع إلا في حال شيخوخته، والمجيء في: «جاءني زيد راكبًا»، لم يكن إلاّ في حال الركوب، ونحن نعلم ضرورة أنه يصح أن يقال: «هذا بُسْرًا أطيب منه رطبًا»، في غير حال البسريَّة.

واستدلّ المصنِّف على امتناع عمل اسم الإشارة في أوَّل الحالين، بأنّ المبتدأ إذا تقيّد بحال، لم يتقيّد الخبر بالحال، ألا ترى أن اسم الإشارة لمَّا تقيد بالحال في: «هذا زيد قائمًا»، لم يتقيَّد الخبر بذلك الحال، وفي نحو: «هذا بسرًا أطيب منه رطبًا»، تقيَّد الخبر بالحال اتفاقًا، فلا يتقيَّد المبتدأ بالحال.

وهذا الدليل في غاية من الضعف لا تُوصَف؛ أمَّا أوَّلاً، فلأنه لا يلزم من امتناع تقيد المبتدأ والخبر معًا بالحال في مثال معيَّن امتناع تقيدهما في جميع الأمثلة، فلعلَّ في ذلك المثال الخاص مانعًا من تقيُّدهما معًا، ليس في غيره؛ وأما ثانيًا، فلأن المدَّعى في المثال المذكور المتنازع فيه: أن المبتدأ مقيَّد بحال، والخبر بحال أخرى، وهو لم يُبيِّن في نحو: «هذا زيد قائمًا» إلا استحالة تقيدهما معًا بحال واحدة، فلو سُلِّم، أيضًا، اطراد استحالة تقيد المبتدأ والخبر في كل موضع بحال واحدة، لم يلزم منه استحالة تقيد كل واحد منهما بحال أخرى[٢]، فالحق إذن أن يقال: العامل في الحال الأول، أيضًا، أفعل التفضيل، وآلة التشبيه، مع ضعفهما في العمل، كما تقدم.

ولنقدم على بيان تعليله مقدمة، فنقول: ما يدل على حَدَثين فصاعدًا يصلح كل منهما للعمل، على ضربين:

أحدهما: ما يدلّ على حَدَثين يقعان معًا، ويتعلق كل واحد منهما بمُحدِث الآخر، نحو: «تضارَب زيدٌ وعمرو»، و «ضارَبَ زيدٌ عمرًا»، فإنَّ ضرْبَ كل واحد منهما تعلَّق بالآخر، أو يقعان معًا، ويتعلق كلاهما بشيء واحد، نحو: «تنازعنا الحديثَ».

ومثل هذه العوامل لا يتميَّز منصوب أحد جزأيها عن منصوب الآخر، مفعولاً به[٣]، وقد يتميَّز حالاهما، نحو: «تشاتم زيد قائمًا، وعمرو قاعدًا»، أو ظرفاهما، نحو: «تشاتمَ زيد في الدار وعمرو في الصُفَّة»؛ ويجوز أن يكونا حالين ولا يختلف

---

(١) هود: ٧٢.

(٢) أي: غير حال صاحبه.

(٣) أي: لا يتميَّز في حال وقوعه مفعولاً به.

زماناهما، لأن الغَرضَ وقوع الحَدَثين معًا؛ ويتميَّز مستثناهما أيضًا، نحو: «اختلف أهل البصرة إلاّ سيبويه، وأهل الكوفة إلا الكسائي في كذا».

وثانيهما: ما يدل على حدثين، يجوز تعلق كل منهما بغير محدث الآخر وبغير ما تعلق به الآخر، ووقوعُه في وقت آخر، ومكان آخر، وعلى حال أخرى، وذلك: أفعل التفضيل، نحو: «زيدٌ أضربُ من عمرو»، ويجوز اختلاف مضروبيهما وكونهما غيرهما، نحو: «زيدٌ لِعمرو أضرب من بكر لخالد»، قال الله تعالى: ﴿**هم للكفر يومئذٍ أقربُ منهم للإيمان**﴾(١)، وكذا يجوز اختلاف زمانيهما، نحو: «زيد يومَ الجمعة أضرب من عمرو يوم السبت»، وكذا المكانان، نحو: «زيد عندك أحسن منه عندي»، وكذا الحالان، نحو: «زيد قائمًا أحسنُ منه قاعدًا».

وكذا آلة التشبيه، تدل على حدثين، فيجوز اختلاف زمانيهما، نحو: «زيد يومَ الجمعة كعمرو يوم السبت»، واختلاف حاليهما، نحو: «زيد قائمًا مثله قاعدًا».

أمَّا أفعل التفضيل فإنّه يدلّ على حدثين معيَّنين، أعني حدث الفاضل والمفضول، بصيغته، لأن معنى «زيد أحسن من عمرو»: أنَّ لِزيد الفاضل حُسنًا، ولعمرو المفضول حُسنًا؛ وأمَّا آلة التمثيل، فلا تدلّ بصيغتها على حدثين معيَّنين، بل تدل بمعناها على حَدَثين مطلقين، لأن معنى «زيد كعمرو» أن هناك حالة يشتركان فيها، فلهما حالتان متماثلتان، وأمّا أن تلك الحالة ما هي، فغير مصرَّح به في اللفظ، فمعنى قولك: «زيد يومَ الجمعة مثله يوم السبت»، أي: زيد تشبه حالتُهُ ودأبُه يومَ الجمعة، حالتَه ودأبَه يوم السبت، فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والدأب، إذ يعبَّر بهما عن كلِّ حَدَث لازم كالحسن والجمال، أو غير لازم كالضرب والقتل، ألا ترى إلى تعلُّق الجارّ والظرف في قوله [من الطويل]:

١٩٠ ـ كَدأبِكَ مِنْ أمِّ الحويرثِ قَبْلَها ... وجارتِها أمِّ الربابِ بِمَأْسَلِ

---

(١) آل عمران: ١٦٧.

١٩٠ ـ **التخريج**: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٩؛ وجمهرة اللغة ص ٦٨٨؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٢٣؛ والمنصف ١/ ١٥٠.

اللغة: الدَّأب هنا: العادة. ومأسل: مَوْضع بعينه.

المعنى: يخاطب امرؤ القيس نفسه قائلاً: إن عادتك في حُبّ هذه الحبيبة كعادتك في حب أم الحويرث، وأم الرباب، تمتُّعًا وسرورًا.

الإعراب: «**كدأبك**»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: دأبك من هذه الحبيبة كدأبك من أم الحويرث، و «دأب»: مضاف إليه مجرور، والكاف: مضاف إليه محله الجر. «**من أم**»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر «دأبك». «**الحويرث**»: مضاف إليها. «**قَبْلَها**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالمصدر «دأبك». «**وجارتها**»: الواو: حرف =

بـ «دأبك»، لما كان بمعنى: تمتعك، فكنَّى ولم يصرِّح.

وقد تقوم مع آلة التشبيه قرينة تدل على الحدث المعيَّن، فيتعلق بها جارَّان كما تعلَّق الجارّ في بيت امرىء القيس بـ «دأبك»، لمَّا كنّى به عن التمتُّع؛ وذلك نحو قوله ﷺ: «أنت مِنِّي بمنزلة هارون من موسى»[١]، أي: قريب مني قرب هارون من موسى؛ قال [من الكامل]:

١٩١ - ولقَدْ نَزَلْتِ فلا تظنّي غيرَهُ مِنّي بمنزلةِ المحَبِّ المكرَمِ

وتقول: «هو مني بمنزلة الثريا من المتناوِل»، أي: بعيد مني بعدَها منه.

إذا تقرَّر هذا قلنا: لمَّا لَم يتميز كل واحد من الحدثين من الآخر في أفعل التفضيل وآلة التشبيه، وبابَي «فاعَلَ» و«تفاعَلَ»، وغيرهما ممَّا يدل على حَدَثين حتى يجعل منصوب كلّ واحد بجنبه: أُلزم أن يكون منصوب[٢] كلّ حدث بجنب صاحبه المصرح به، فقيل: «يَفضل زيد راكبًا على عمرو راجلاً»، و «تشاتمَ زيد

= عطف، «جارتها»: معطوف على «أم الحويرث» مجرور مثله، «ها» مضاف إليه محله الجر. «أمّ»: بدل من «جارتها». «الرباب»: مضاف إليه مجرور. «بمأسل»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر «دأبك».

جملة «دأبك كدأبك من أم الحويرث»: ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه: أن الدأب كُنّي به عن التمتع، فجاز التعليق به، وهو خلاف ما ذهب إليه البغدادي، فقد كَنَّى الشاعر بالدأب عن الشقاء والحرمان كما يقول البغدادي والزوزني.

(١) كنز العمال ١٤٢٤٢، ٣٢٨٨١، ٣٦٤٧٠؛ وإتحاف السادة المتّقين ٢/ ٢٢٧؛ ومسند أحمد بن حنبل ١/ ١٧٩، ٣/ ٣٢؛ وانظر: موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ٢/ ٥٤٤.

١٩١ - التخريج: البيت لعنترة في ديوانه ص ١٩١؛ وأدب الكاتب ص ٦١٣؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٤٠٥؛ والاشتقاق ص ٣٨؛ والأغاني ٩/ ٢١٢؛ وجمهرة اللغة ص ٥٩١؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٢٧، ٩/ ١٣٦؛ والخصائص ٢/ ٢١٦؛ والدرر ٢/ ٢٥٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨٠؛ ولسان العرب ١/ ٢٨٩ (حبب)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣١٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٧٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٦٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٢٥؛ والمقرب ١/ ١١٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٥٢.

المعنى: إنّكِ قد نزلت من قلبي منزلة من يحبّ ويكرم، فتيقّني هذا ولا تظنّي غيره على الإطلاق.

الإعراب: «ولقد»: الواو: بحسب ما قبلها، واللام: موطئة للقسم، «قد»: حرف تحقيق. «نزلت»: فعل ماض. والتاء: فاعل. «فلا»: الفاء: حرف عطف أو استئناف، «لا»: ناهية. «تظنّي»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنّه من الأفعال الخمسة، والياء: فاعل. «غيره»: مفعول به أوّل، وهو مضاف، والهاء: في محل جرّ بالإضافة. «منّي»: جار ومجرور متعلقان بـ «نزلت». «بمنزلة»: جار ومجرور متعلّقان بـ «نزلت»، وهو مضاف. «المحبّ»: مضاف إليه مجرور. «المكرم»: نعت «المحب» مجرور.

جملة (لقد نزلت...) الفعليّة: لا محلّ لها من الإعرابي لأنها جواب القسم. وجملة (لا تظنّي...) الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة.

الشاهد فيه قوله: «نزلتِ.. مني بمنزلة» حيث جاز تعلّق الجار والمجرور «مني» بالفعل «نزلت» لوجود قرينة دلّت على معنى القرب.

(٢) المقصود «المعمول» ليشمل الظرف والجار والمجرور.

قائمًا، وعمرو قاعدًا»، و «رامَى زيد في الدار عمرًا في السوق»، وكذا في أفعل التفضيل، وآلة التمثيل، نحو: «زيد مني كعمرو منك»، و «بكر للضيف أكرم منه للجار»، و «عمرو قائمًا أحسن منه قاعدًا»، و «بكر قاعدًا مثله قائمًا»، و «زيدٌ يومَ الجمعة أحسنُ أو مثلهُ يومَ السبت»؛ جَعَلت متعلَّق حدث المفضَّل والممثل بجنبهما، ومتعلّق حدث المفضل عليه والممثل به بجنبهما؛ دفعًا للالتباس، وحرصًا على البيان، فلهذا تقدّم معمولاهما عليهما مع ضعفهما؛ وأمّا الضمير المستكن في «أَفْعَل»، وفي آلة التشبيه، فإنّه، وإن كان مفضلاً وممثلاً، لكنه لمَّا لم يظهر كالعدم.

ومع هذا كله، فلا أرى بأسًا بأن يقال ههنا، وإن لم يُسمع: «زيد أحسن قائمًا منه قاعدًا»، كما قال عليٌّ، رضي الله عنه في الجارّ: «والله لابْنُ أبي طالب، آنس بالموت من الطفل بثدي أمه»[١].

وهذا كما تقول: «ضَرَب زيد قائمًا، عمرًا قاعدًا»، لعدم الالتباس؛ وبأن[٢] يقال، على ضعف: «زيد أحسنُ من عمرو قاعدًا قائمًا»، و «قاعدًا» حال من المجرور، و «قائمًا» حال من الضمير المرفوع، كما مرَّ أوّل الباب[٣] في نحو: «ضربت زيدًا قائمًا قاعدًا».

قال المالكي[٤]: ومن الأحوال القياسية غير المشتقة: المصدر الآتي بعد اسم مراد به الكمال، نحو: «أنت الرجل علمًا»، أي: أنتَ الكامل في الرجولية عالمًا، ومثله: «هو زهيرٌ شعرًا» وكونه حالاً رأي الخليل؛ وقال أحمد بن يحيى: هو مصدر[٥]، أي: أنت العالم علمًا، والذي أرى أن المصدر في مثله تمييز، لأنه فاعل في المعنى، أي: أنت الكامل عِلمًا، أي: علمُه؛ وهو الكامل شعرًا، أي: شِعره، والدليل عليه أنك تقول: «هو قارون كنزًا، والخليل عروضًا، وسيبويه نحوًا»، وهذه ليست بأحوال ولا مصادر[٦].

ثم اعلمْ أنه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالاً، بل يُقتصر على ما سُمع منها، نحو: «قتلتُه صبرًا»، و «لقيتُه فجأةً وعيانًا»، و «كلمته مشافهة»، و«أتيته ركضًا، أو عَدْوًا، أو مشيًا».

---

(١) نهج البلاغة ص ٣٩.
(٢) أي: ولا أرى بأسًا بأن يقال...
(٣) وذلك عند كلامه على مجيء حالين من الفاعل والمفعول.
(٤) أي: ابن مالك.
(٥) أي: مفعول مطلق.
(٦) أي: مفاعيل مطلقة.

والمبرّد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالاً، إذا كان من أنواع ناصبه، نحو: «أتانا رجْلةً وسرعـةً وبطأً»، ونحو ذلك؛ وأمّا ما ليس من تقسيماته وأنواعه، فلا خلاف أنه ليس بقياس، فلا يقال: «جاء ضحكًا أو بكاءً»، ونحو ذلك لعدم السماع، ثم إنه قد ذهب الأخفش والمبرّد إلى أن انتصاب مثل هذه المصادر على المصدريَّة[١]، لا الحالية، والعاملِ محذوف، أي: أتيته أركض ركضًا، كما هو مذهب أبي عليّ في: «أرسلها العراكَ».

ولو كان كما قالا[٢]، لجاز تعريفها. وغيرهما[٣] على أن انتصابها على الحال، لا على حذف المضاف[٤]، فمعنى «مشيًا»: ماشيًا، وقع المصدر صفة، كما أن الصفة وقعت مصدرًا في نحو: «قمْ قائِمًا»، على أحد المذهبين، وعلى الثاني: هو حال مؤكِّدة؛ كما يجيء.

ولا يمتنع أن يقال: إن جميع ذلك على حذف المضاف، أي: «أتيته ذا ركض»، إلا أنه لا مبالغة فيه، كما مرَّ في خبر المبتدأ[٥].

ومما جاء فيه الحال غير مشتق سماعًا، قولهم: «كلمته فاه إلى فيّ»، وهشام[٦] يقيس عليه كما مرَّ، ومنه: «بعته يدًا بيد»، و «أرسلها العراك»، وسائر ما ذكرته عند ذكر مجيء الحال معرفة.

وأمّا نحو: «جاء البُرُّ قفِيزين، أو صاعَين»، فالأَولى أن المنصوب خبر «جاء»، لا حال، كما يجيء في الأفعال الناقصة.

* * *

٧ ـ الجملة الحاليّة

قال ابن الحاجب:

ويكون جملة خبريَّة، فالاسميَّة بالواو والضمير، أو بالواو، أو بالضمير على ضعف، والمضارع المثبت بالضمير وحده، وما سواهما بالواو والضمير، أو بأحدهما، ولا بدَّ في الماضي المثبت من «قد» ظاهرة أو مقدرة.

* * *

(١) أي: على المفعول المطلق.

(٢) أي: كما قال الأخفش والمبرّد في انتصاب هذه المصادر على المصدريَّة.

(٣) أي: غير الأخفش والمبرّد. (٤) أي: من غير تقدير مضاف.

(٥) راجع باب المبتدأ والخبر في الجزء الأول من هذا الكتاب.

(٦) هو هشام بن معاوية الضرير.

قال الرضيّ:

أما جواز كون الحال جملة، فلأنّ مضمون الحال، قيد لعاملها، ويصحّ أن يكون القيد مضمون الجملة، كما يكون مضمون المفرد.

وأمّا وجوب كونها خبرية فلأن مقصود المجيء بالحال، تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال، فمعنى قولك: «جاءني زيد راكبًا»: أن المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت الركوب الذي هو مضمون الحال؛ ومِن ثَمَّ قيل: إن الحال يشبه الظرف في المعنى.

والإنشائية إمّا طلبية أو إيقاعية، بالاستقراء؛ وأنت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها[1]، فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون؟ وأمّا الإيقاعية، نحو: «بِعتُ»، و «طلّقت»، فإنّ المتكلم بها لا ينظر، أيضًا، إلى وقت يحصل فيه مضمونها، بل مقصوده إيقاع مضمونها وهو منافٍ لقصد وقت الوقوع، بَلَى، يُعرف بالعقل، لا من دلالة اللفظ، أنَّ وقتَ التلفظ بلفظ الإيقاع: وقتُ وقوع مضمونه.

* * *

قوله: «فالاسمية بالواو والضمير»، إنما ربطوا الجملة الحالية بالواو، دون الجملة التي هي خبر المبتدأ، فإنه اكتفُي فيها بالضمير؛ لأن الحال يجيء فضلة بعد تمام الكلام. فاحتيج في الأكثر إلى فضل ربط، فصُدِّرت الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط، أعني الواو التي أصلها الجمع، لتؤذن من أول الأمر بأنّ الجملة لم تبق على الاستقلال.

وأمّا خبر المبتدأ، والصلة، والصفة، فإنها لا تجيء بالواو، لأنَّ بالخبر يتم الكلام، وبالصلة يتم جزء الكلام، والصفة لتبعيّتها للموصوف لفظًا، وكونها لمعنًى فيه معنًى: كأنها من تمامه، فاكتفُي في ثلاثتها بالضمير، بَلَى، قد تُصدَّر الصفة والخبر بالواو، إذا حصل لهما أدنى انفصال، وذلك بوقوعهما بعد «إلاّ»، نحو: «ما حسبتك إلا وأنت بخيل»، و «ما جاءني رجل إلا وهو فقير»؛ وأمّا الصلة، فلا يعرض لها مثل هذه الحال، فلا تُرى، أبدًا، مصدَّرة بالواو.

* * *

(١) «يعني معناها المصدريّ الذي يدلّ عليه بجوهرها، فإن ذلك هو مضمونها الأصليّ؛ وأمّا الطلب فهو مدلول الصيغة العارضة، وهو في حكم الإيقاع من الإنشاءات الإيقاعية». (عن هامش المطبوعة).

قوله: «أو بالواو، أو بالضمير»، اجتماع الواو والضمير في الاسمية، وانفراد الواو: متقاربان في الكثرة، لكن اجتماعهما أولى، احتياطًا في الربط.

وأمَّا انفراد الضمير، فقال الأندلسي(١): إن كان المبتدأ(٢) ضمير صاحب الحال، وجب الواو أيضًا، نحو: «جاءني زيد وهو راكب»؛ ولعلَّ ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد، سواء، إذ المعنى: «جاءني زيد راكبًا»، فصُدِّرت بالواو إيذانًا من أول الأمر بكون الحال جملة، وإن أدَّت معنى المفرد.

وإن لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال، نُظِر: فإن كان الضمير فيما صدِّر به الجملة، سواء كان مبتدأ، نحو: «جاءني زيد يدُه على رأسه»، و «كلّمته فوه إلى فيَّ»؛ أو خبرًا، نحو قوله [من الطويل]:

١٩٢ ـ [إذا أنكَرَتْني بَلْدَةٌ أو نَكِرْتُها] خَرَجْتُ مَعَ البازي عليَّ سوادُ

فلا يحكم بضعفه مجرَّدًا من الواو، وذلك لكون الرابط في أول الجملة وإن لم يكن مصدَّرًا؛ بل نقول: هو أقل من اجتماع الواو والضمير، وانفراد الواو.

وإن كان الضمير في آخر الجملة، كقوله [من الكامل]:

١٩٣ ـ نَصَفَ النهارُ: الماءُ غامِرُهُ [ورفيقُهُ بالغَيْبِ لا يَدْري]

---

(١) هو القاسم بن أحمد الأندلسيّ.

(٢) أي: المبتدأ الذي في الجملة الواقعة حالاً.

١٩٢ ـ **التخريج**: البيت لبشار بن برد في ديوانه ٣/ ٤٩؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٢٨، ٢٢٩.

اللغة: أنكرته، ونكرته: خلاف عرفته. البازي: ضرب من الطيور، وهو أكثر الطيور بكورًا. سواد: أي سَوَاد من الليل.

المعنى: يقول: إذا لم يعرف قدري أهل بلدة، أو لم أعرفهم، خرجتُ منهم مبتكرًا مصاحبًا البازي.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محلّ نصب متعلق بالفعل «خرجْتُ». «**أنكرَتْني**»: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محلّ لها، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: مفعول به محلّه النصب. «**بَلْدةٌ**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**أو**»: حرف عطف. «**نَكِرتُها**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محلّه الرفع، و «ها»: مفعول به محلّه النصب. «**خَرَجْتُ**»: مثل «نكِرْتُ». «**مَعَ**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بالفعل «خرجت». «**البازي**»: مضاف إليه مجرور بكسرة، «**عَليّ**»: حرف جر، وياء المتكلم: ضمير محلّه الجر بـ «على» والجار والمجرور متعلقان بالخبر المقدم. «**سَوَادُ**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة.

جملة «إذا أنكرتني بلدة... خرجت»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «أنكرتني»: مضاف إليها محلّها الجر، وعطف عليها جملة «نكرتُها». وجملة «خرجْتُ»: جَوَاب شرط غير جازم لا محلّ لها. وجملة «عليَّ سوادُ»: حالية محلّها النصب.

الشاهد فيه قوله: «عليَّ سوادُ» فقد جاءت الحال جملة اسمية غير متصدرة بضمير صاحب الحال، لذا جاز عدم اقترانها بالواو من غير ضعف.

١٩٣ ـ **التخريج**: البيت للمسيب بن علس في أدب الكاتب ص ٣٥٩؛ وإصلاح المنطق ص ٣٤١، =

فلا شك في ضعفه وقلّته.

وقال جار الله[١]، بناءً على أن انفراد الضمير في الاسميَّة ضعيف مطلقًا على ما ذهب إليه المصنّف: إن قولهم: «جاءني زيد عليه جبَّة وشي»، بمعنى: مستقرةً عليه جبَّةُ وشي[٢]؛ يريد أنه ليس بجملة، بل هو مفرد تقديرًا، فلذا خلا من الواو، وذلك لأن الظرف إذا اعتمد على المبتدأ جاز أن يرفع الظاهر، كما مرَّ في باب المبتدأ.

فإن أراد[٣] أنه وجب أن يكون في تقدير المفرد، ففيه نظر، لقوله [من الطويل]:

١٩٤ ـ فَأَلْحَقَهُ بالهاديات ودُونَهُ ... جواحِرُها في صَرَّةٍ لم تَزَيَّلِ

= ٢٥٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٨؛ ولسان العرب ٩/ ٣٣١ (نصف)؛ وللأعشى في جمهرة اللغة ص ١٢٦٢؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦؛ والدرر ٤/ ١٧؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٨٣؛ وجمهرة اللغة ص ٨٩٣؛ ورصف المباني ص ٤١٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٤٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٦٠؛ وشرح المفصل ٢/ ٦٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٦.

المعنى: انتصف النهار وصاحبه لا يعلم ما حل به تحت الماء.

الإعراب: **«نصف»**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. **«النهار»**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **«الماء»**: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، **«غامره»**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل في محلّ جر بالإضافة. **«ورفيقه»**: الواو: حالية. **«رفيق»**: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف **والهاء**: مضاف إليه في محل جرّ. **«بالغيب»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل يدري. **«لا»**: نافية. **«يدري»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو.

جملة «نصف النهار»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «الماء غامره»: في محلّ نصب حال. وجملة «ورفيقه لا يدري»: في محل نصب حال. وجملة «لا يدري»: في محلّ رفع خبر.

الشاهد فيه قوله: (الماء غامره) حيث جاء ضمير صاحب الحال في آخر الجملة الحاليّة، وهذا ضعيف وقليل.

(١) أي: الزمخشريّ.

(٢) انظر: المفصل ص ٨٢.

(٣) أي: الزمخشري.

١٩٤ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٢٢؛ وإصلاح المنطق ص ٣٢٠؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٤١، ٢٤٣؛ ولسان العرب ٤/ ١١٨ (حجر)، ٤٥٠، ٤٥١ (صرر).

اللغة: الهاء في «ألحقه» عائدة إلى الفرس الذي يصفه امرؤ القيس. الهاديات: أوائل الوحوش، وهو جمع مفرده: الهادي. جواحر الوحوش: متأخراتها، وهو جمع جاحرة، يقال: جَحَر فلان إذا تأخّر. الصَّرة: قد تكون بمعنى الضجة والصيحة، أو الجماعة، أو الغبار. تَزيّلُ: أصله: تتزيَّلُ، أي: تتفرَّق.

المعنى: وصف بهذا البيت شدة عدو فرسه، فقال: إنَّ هذا الفرس لما ألحقه الغلام بأوائل الوحوش =

وقوله [من الطويل]:

١٩٥ ـ وإنّ امْرَأً أسْرى إليكِ ودونَهُ مِنَ الأرضِ موماةٌ وبيداءُ سَمْلَقُ

ولو كان مفردًا لم تجز الواو، وأيضًا، تقول: «لَقيتُه وإنّ عليه جبَّةَ وشيٍ»، ولو لم يكن جملة لم تدخل عليها «إنَّ».

= بقيتْ أواخرها خالصةً له لم تتفرّق.

الإعراب: **«فألحقه»**: الفاء: بحسب ما قبلها. **«ألْحَقَه»**: فعل ماض مبني على الفتح، والهاء: مفعول به محلّه النصب، والفاعل مستتر تقديره: هو يعود إلى الغلام. **«بالهاديات»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «ألحق». **«ودونه»**: الواو حالية، **«دونه»**: مفعول فيه ظَرْف مكان منصوب بالفتحة متعلق بخبر مقدم محذوف، والهاء: مضاف إليه محلّه الجر. **«جَوَاحرها»**: مبتدأ مؤخر مرفوع، و «ها»: مضاف إليه محلّه الجر. **«في صَرَّة»**: جار ومجرور متعلقان بحال من «جواحرها». **«لم»**: حرف نفي وقلْب وجزم. **«تزيَّل»**: فعل مضارع مجزوم بـ «لم» وعلامة جزمه السكون، وحُرِّك بالكسر للقافية، وأصله «تَتَزَيَّل» وفاعلِه مستتر تقديره: «هو».

جملة «ألحقه»: بحسب الفاء. وجملة «دونه جَواحِرُها»: حالية محلّها النصب. وجملة «لم تزيّلِ»: صفة لـ «صَرَّةٍ» محلّها الجر.

الشاهد فيه قوله: «ألحقه: بالهاديات ودونه جَوَاحرُها» حيث جاءت الحال جملة، وهي «دونَه جواحرها»، والحال هو مجموع الجملة لا الظرف وحده خلافًا لما قد يفهم من كلام الزمخشري الذي يَرُدُّ عليه الرضي بهذا البيت مستدلاً على أنّه لو كان الحال مفردًا متمثلاً بالظرف وحده لما دخلت واو الحال، لأن الحال المفردة لا تدخل عليها واو الحال.

١٩٥ ـ التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٧٣؛ وتخليص الشواهد ص ١٨٨؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٥٢، ٥/ ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢١٦؛ وكتاب الصناعتين ص ١٤٣؛ ولسان العرب ١٠/ ٥١ (حقق).

اللغة: أسرى: سار ليلاً. الموماة: الأرض التي لا ماء فيها. البَيْداء: القَفْر. السَّمْلَق: الأرض المستوية.

المعنى: إنّ الذي سار إليكِ الليالي الطوال، وبينه وبينك الصحاري والقِفار...

الإعراب: **«وإن»**: الواو: حسب ما قبلها. «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل. **«امرأً»**: اسم «إنّ» منصوب بالفتحة. **«أسرى»**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدَّرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو. **«إليكِ»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «أسرى». **«ودونه»**: الواو حاليّة. «دون»: ظرف مكان منصوب متعلّق بخبر محذوف تقديره: موجود، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«من الأرض»**: جار ومجرور متعلّقان بالخبر المحذوف. **«موماة»**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. **«وبيداء»**: الواو: حرف عطف، و «بيداء»: اسم معطوف مرفوع بالضمة. **«سملق»**: نعت مرفوع بالضمة. وخبر «إنَّ» «لَمحقوقة» في بيت بعده، وهو:

لَمحقوقةٌ أنْ تستجيبي لصوتِهِ وأنْ تَعْلمي أنّ المُعانَ مُوفَّقُ

جملة «إن امرأً... لمحقوقة»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أسرى»: في محلّ نصب نعت «امرىء». وجملة «دونه من الأرض موماة»: في محلّ نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «ودونه من الأرض موماة» حيث جاءت الجملة من المبتدأ والخبر حالاً، لا الظرف وحده.

وإن أراد أنه لا يمتنع أن يقدَّر بمفرد، فمسلَّم.

وحكم الجملة المصدَّرة بـ «ليس»، وإن كانت فعليّة، حكم الاسمية، في أن اجتماع الواو والضمير، أو انفراد الواو، أكثر من انفراد الضمير، وذلك لأن «ليس» لمجرد النفي على الأصحّ، ولا تدل على الزمان، فهي كحرف نفي داخل على الاسميّة، فالاسميّة معها كأنها باقية على اسميتها، بخلاف «لا يكون»، و «ما كان»، ونحوهما.

وقد تخلو[1] من الرابطين عند ظهور الملابسة، نحو قولك: «خرجت زيد على الباب»، وهو قليل.

* * *

قوله: «والمضارع المثبت بالضمير وحده»، وذلك لأن المضارع على وزن اسم الفاعل لفظًا، وبتقديره معنًى، فـ «جاءني زيد يركب»، بمعنى: جاءني زيد راكبًا، ولا سيَّما وهو يصلح للحال وضعًا، وبين الحالين تناسب، وإن كانا في الحقيقة مختلفين، كما يجيء وقد سُمع: «قمت وأَصكُّ عينَه»، وذلك إمَّا لأنها جملة وإن شابهت المفرد، وإمَّا لأنها بتقدير: وأنا أصكّ، فتكون اسمية تقديرًا.

ويشترط في المضارع الواقع حالاً خلّوه من حرف الاستقبال، كـ «السين» و«لَن»، ونحوهما؛ وذلك أن الحال الذي نحن في بابه، والحال الذي يدل عليه المضارع، وإن تباينا حقيقة، لأنَّ في قولك: «اضرب زيدًا غدًا يركب»: لفظ «يركب»، حال بأحد المعنيين، غير حال بالآخر، لأنه ليس في زمان التكلم؛ لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة، أي: المصدَّرة بالمضارع عن عَلَم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر، وإن لم يكن التناقض ههنا حقيقيًّا، ولمثله التزموا «قد» إمَّا ظاهرة أو مقدرة في الماضي إذا كان حالاً، مع أن حاليَّته بالنظر إلى عامله، ولفظة «قد» تُقرِّب الماضي من حال التكلم فقط، وذلك لأنه كان يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحاليَّة، فقالوا: «جاءَ زيد العامَ الأوَّلَ وقد ركب»، فالمجيء بلفظ «قد» ههنا، لظاهر الحاليَّة، كما أن التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك.

* * *

قوله: «وما سواهما»، أي: وما سوى الاسميّة، والمضارع المثبت، وهو[2] ثلاثة أقسام: المضارع المنفيّ، والماضي المثبت، والماضي المنفيّ. يجوز في كل

(١) أي: الجملة الاسميّة الواقعة حالاً.

(٢) أي: ما سوى الاسميّة والمضارع المُثبت.

واحدة منها، على ما ذكر، ثلاثة أوجه: اجتماع الواو والضمير، والاكتفاء بأحدهما، صارت تسعة، وهذه أمثلتها:

«جاءني زيد وما ركب غلامُه»، و «ما ركب عمرو»[١]، «ما ركب غلامه»[٢].

«جاءني زيد ولا يركب غلامه»، و «لا يركب عمرو»[٣]، «لا يركب غلامه»[٤].

«جاءني زيد وقد ركب غلامه»، و «قد ركب عمرو»[٥]، «قد ركب غلامه»[٦]؛ هذا ما قاله المصنف.

وقال الأندلسي: المضارع المنفي بـ «لم»، لا بدَّ فيه من الواو، كانَ مع الضمير، أو لا؛ ولعلَّ ذلك لأن نحو: «لم يضرب»: ماضٍ معنًى، كـ «ضَرَب»، فكما أنّ «ضرب» لمناقضته للحال ظاهرًا، احتاج إلى «قد» المقرِّبة له من الحال، لفظًا أو تقديرًا، كذلك «لم يضرب»، يحتاج إلى الواو التي هي علامة الحالية، لمَّا لم يصلح معه «قد»، لأن[٧] «قد» لتحقيق الحصول، و «لم» للنفي.

وإذا انتفى المضارع بلفظ «ما» لم تدخله الواو، لأن المضارع المجرَّد[٨] يصلح للحال، فكيف لا[٩]، إذا انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو «ما»، فعلى هذا ينبغي أن يلزمه الضمير.

وإذا انتفى المضارع بـ «لا»، لزمه الضمير، كما يلزم المضارع المثبت، على ما ذهب إليه النحاة، والأغلب تجرّده عن الواو كالمثبت، لأن معنى «جاءني زيد لا يركب»، أي: غير راكب، فهو واقع موقع المفرد، ودخول «لا» لا يغيِّر الكلام في الأغلب عما كان عليه، لكثرة استعمالها، فلهذا جاز: «إن تزرْني لا أزرْك»، أو: «فلا أزورُك»، كما تقول: «إن تزرني أزرك»، أو: «فأزورُك»، وكذا تقول: «كنت بلا مال»؛ لكن مصاحبة المضارع المصدَّر بـ «لا»، للواو، أكثر من مصاحبة المضارع المجرَّد لها، إذ ليس الحال في الحقيقة، في نحو: «لا يركب»، مشابهًا للمفرد لفظًا ومعنًى، كما شابهه في نحو: «يركب»، لأنّ الحال في الأول: انتفاء الصفة، فـ «لا» مع الجملة، هو الحال؛ ولا ينتفي المضارع حالاً بـ «لَنْ»، لما ذكرنا قبل[١٠].

* * *

(١) أي: «جاءني زيد وما ركب عمرو».
(٢) أي: «جاءني زيد ما ركب غلامه».
(٣) أي: «جاءني زيد ولا يركب عمرو».
(٤) أي: «جاءني زيد لا يركب غلامه».
(٥) أي: «جاءني زيد وقد ركب عمرو».
(٦) أي: «جاءني زيد قد ركب غلامه».
(٧) تعليل لمنع دخول «قَدْ» على المضارع المنفيّ.
(٨) أي: المُجَرَّد من «ما».
(٩) أي: فكيف لا يصلح إذا كان معه «ما».
(١٠) وهو وجوب تجريده من علامة الاستقبال.

قوله: «ولا بدَّ في الماضي المثبت من «قَدْ»، ظاهرة أو مقدَّرة»، قد تقدّم علّة ذلك، والأخفش، والكوفيون غير الفرّاء، لم يوجبوا «قد» في الماضي المثبت ظاهرة أو مقدَّرة، استدلالاً بنحو قوله [من الطويل]:

١٩٦ ـ وإنّي لَتَعْرُوني لِذِكْراكِ هِزَّةٌ ... كما انْتَفَضَ العصفورُ بلَّله القَطْرُ

وقوله تعالى: ﴿أو جاؤوكم حصِرت صدورهم﴾(١)، وغيرهم أوجبوه، لما مضى، والأول قريب. وقيل: إن الماضي في نحو قولهم: «اضربه قامَ أو قَعَدَ»: حال، ويجب تجرّده عن «قد» ظاهرة أو مقدَّرة؛ والأولى أنه شرط لا حال، أي: إن قام أو قعد، كما يجيء في حروف العطف، ولو كان حالاً لسُمِع معه «قَدْ» أو الواو، كما في غيره من الماضي الواقع حالاً.

وإذا كان الماضي بعد «إلاَّ»، فاكتفاؤه بالضمير من دون الواو و «قَدْ» أكثر،

---

١٩٦ ـ **التخريج**: البيت لأبي صخر الهذليّ في الأغاني ٥/ ١٦٩، ١٧٠؛ والإنصاف ١/ ٢٥٣؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٠؛ والدرر ٣/ ٧٩؛ وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٥٧؛ وشرح التصريح ١/ ٣٣٦؛ ولسان العرب ٢/ ١٥٥ (رمث)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٢٧؛ وشرح الأشموني ١/ ٢١٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٦١؛ وشرح قطر الندى ص ٢٢٨؛ وشرح المفصل ٢/ ٦٧؛ والمقرب ١/ ١٦٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩٤.

اللغة: تعروني: تصيبني. الهزّة: الاضطراب. انتفض: تحرّك. القطر: المطر.

المعنى: إنّه يصاب بهزّة عنيفة إذا ما تذكّر حبيبته، وينتفض كالطير الذي بلّله المطر. وهذا كناية عن شدّة حبه وولعه بها.

الإعراب: **«وإنّي»**: الواو: حسب ما قبلها، **«إنّي»**: حرف مشبّه بالفعل، **والياء**: ضمير في محلّ نصب اسم «إنّ». **«لتعروني»**: اللام: المزحلقة. **«تعروني»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الواو للثقل، والنون: للوقاية، **والياء**: ضمير في محلّ نصب مفعول به. **«لذكراك»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «تعرو»، وهو مضاف، **والكاف**: ضمير في محلّ جر بالإضافة، من إضافة المصدر إلى مفعوله، والفاعل محذوف تقديره: «الذكر إيّاك». **«هزّة»**: فاعل «تعرو» مرفوع. **«كما»**: **الكاف**: حرف جر، ما: حرف مصدريّ. **«انتفض»**: فعل ماضٍ. **«العصفور»**: فاعل مرفوع. والمصدر المؤوّل من «ما وما بعدها» في محلّ جر بحرف الجرّ. والجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ «هزة» تقديره: «هزة كائنة كانتفاض العصفور». **بلّله»**: فعل ماضٍ، **والهاء**: ضمير في محلّ نصب مفعول به. **«القطر»**: فاعل مرفوع.

جملة (إنّي لتعروني) الاسميّة: معطوفة على جملة سابقة. وجملة (تعروني) الفعليّة: في محلّ رفع خبر «إنّ». وجملة (بلّله القطر) الفعليّة: في محلّ نصب حال، تقديرها: «كما انتفض العصفور وقد بلّله القطر». غير أنّ الشاعر اضطرّ إلى الحذف لإقامة الوزن.

الشاهد فيه قوله: «انتفض العصفور بلّله القطر» حيث لم يأت بالواو الحالية ولا بـ «قد» قبل الماضي المثبت «بلّله».

(١) النساء: ٩٠.

نحو: «ما لقيته إلاَّ أكرمني»، لأنَّ دخول «إلاَّ» في الأغلب الأكثر على الأسماء، فهو بتأويل: إلاَّ مكرمًا لي، فصار كالمضارع المثبت، وقد يجيء مع الواو و «قد»، نحو قولك: «ما لقيته إلا وقد أكرمني»، ومع الواو وحدَها، نحو: «ما لقيته إلا وأكرمني»؛ لأنّ الواو مع «إلاَّ» تدخل في حيِّز المبتدأ فكيف الحال؟ كما تقدم؛ ومثاله: «ما رجل إلا وله نفس أمَّارة». ولم يسمع فيه «قد» من دون الواو، نحو: «ما لقيته إلا قد أكرمني».

وفي غير هذا الموضع[1] يُنظر: فإن كان مع الماضي المثبت ضمير، فثبوت «قد» معه أكثر من تركها، وقد جاء ذلك أيضًا نحو قوله تعالى: **﴿أو جاؤوكم حصِرت صدورهم﴾**[2]، قالوا: إنّ «قد» فيه مقدّرة؛ واجتماع الواو و «قَدْ» حينئذ أكثر من انفراد أحدهما، وانفراد «قد» أكثر من انفراد الواو؛ فنحو: «جاءني زيد وقد خرج أبوه» أكثر، ثمّ: «قد خرج أبوه»، ثم: «وخرج أبوه»، فإنْ لم يكن معه ضمير، فالواو مع «قد» لا بدَّ منهما، كقوله [من الطويل]:

يَقولُ وقَدْ تَرَّ الوظيفُ وساقُها ... ألستَ ترى أن قد أتيتَ بمؤيدِ[3]

ولا يقال: «جاءني زيد قد خرج عمرو»، ولا «جاءني زيد وخرج عمرو»[4].

وأجاز الأندلسيّ على ضعف دخول «قد» في الماضي المنفي بـ «ما»، نحو: «ما قد ضَرَب أبوه»، وليس بوجه، لعدم السماع والقياس، أيضًا لكون «قد» لتحقّق الوقوع، و «ما» لنفيه.

* * *

٨ ـ حذف عامل الحال

قال ابن الحاجب:

ويجوز حذف العامل، كقولك للمسافر: «راشدًا مهديًا» ويجب في المؤكدة، نحو: «زيد أبوك عطوفًا»، أي: أحقه، «وشرطها أن تكون مقرِّرة لمضمون جملة اسمية».

* * *

(١) أي: في غير الموضع الذي يكون الفعل الماضي فيه بعد «إلاّ».

(٢) النساء: ٩٠.

(٣) تقدَّم بالرقم ١٧٦.

(٤) أي: لا يجوز القول: «جاءني زيد وخرج عمرو» على جعل الجملة «خرج عمرو» حاليّة، أمّا على اعتبارها جملة معطوفة على التي قبلها فجائز.

قال الرضيّ:

اعلم أنّ عامل الحال قد يحذف جوازًا، ووجوبًا أيضًا، في مواضع قياسيّة، ولا بدّ من قرينة مع الحذف، جائزًا كان أو واجبًا، فقرينة ما حذف جائزًا: حضورُ معناه، كقولك للمسافر: «راشدًا مهديًّا»، أي: سِرْ راشدًا. أو تَقَدُّمُ ذِكره، إمّا في الاستفهام، كقولك: «قائمًا» في جواب من قال: «كيف خلّفت زيدًا»؟ أو في غير الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿**أيحْسَبُ الإنسانُ أن لن نجمع عظامه بَلَى قادرين**﴾[1]، أي: بَلَى نجمعها قادرين.

ومن المواضع التي يحذف فيها قياسًا على الوجوب: أن تبيِّن الحال ازدياد ثَمن أو غيره شيئًا فشيئًا، مقرونة بالفاء أو «ثُمّ»، تقول في الثمن: «بعته بدرهم فصاعدًا»، أو: ثمّ زائدًا، أي: ذهب الثمن صاعدًا أو زائدًا، أي: آخذًا في الازدياد، يقال هذا في ذي أجزاء بيعَ بعضها بدرهم والبواقي بأكثر. وتقول في غير الثمَن: «قرأت كل يوم جزءًا من القرآن فصاعدًا»، أو: «ثم زائدًا»، أي: ذهبت القراءة زائدة، أي: كانت كل يوم في الزيادة.

ومنها ما وقع الحال فيه نائبًا عن خبَر، نحو: «ضربي زيدًا قائمًا»، وقد تقدم[2].

ومنها أسماء جامدة، متضمّنة توبيخًا على ما لا ينبغي من التقلّب في الحال[3]، مع همزة الاستفهام وبدونها أيضًا، كقولهم: «أتميميًّا مرّة، وقيسيًّا أخرى»، وقوله [من الطويل]:

١٩٧ ـ أفي السِّلْمِ أَعْيارًا جَفاءً وغِلْظَةً ... وفي الحَرْبِ أشباهَ النساءِ العوارِكِ

---

(١) القيامة: ٣ ـ ٤.

(٢) راجع باب المبتدأ والخبر في الجزء الأوّل من هذا الكتاب، فقرة وجوب حذف الخبر.

(٣) أي: في الحال التي يكون عليها الإنسان.

١٩٧ ـ **التخريج**: البيت لهند بنت عتبة في خزانة الأدب ٣/ ٢٦٣؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٤٢؛ وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٨٢؛ ولسان العرب ٤/ ٦١٤ (عور)، ٦٢٠ (عير)؛ والمقتضب ٣/ ٢٦٥؛ والمقرب ١/ ٢٥٨.

اللغة: الأعيار: جمع عَيْر، وهو الحمار أهليًا كان أم وحشيًا. والجِفَاء: الغلظة والفظاظة. والعَوَارك: جمع عارك، وهي الحائض.

المعنى: إنكم أجلاف وبليدون كالحمير في السلم، وجبناء ضِعاف كالنساء الحوائض في الحرب.

الإعراب: «**أ**»: حرف استفهام لا محلّ له. **في السلم**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (تتحولون) المقدَّر، والعامل في «أعيارًا». «**أعيارًا**»: حال من فاعل (تتحولون) المقدر. «**جَفاء**»: تمييز منصوب بالفتحة. «**وغلظة**»: الواو: حرف عطف، و «غلظة»: معطوف على (جفاء). «**وفي الحرب**»: الواو: حرف عطف، «في الحرب»: جار ومجرور متعلقان بـ (تتحولون) المقدر المحذوف. =

أي: أتتحوَّل تميميًّا؟ و «أتنتقلون أعيارًا وأشباه النساء»؟ وكذا قوله [من البسيط]:

١٩٨ ـ أفي الولائِم أولادًا لواحِدَةٍ وفي العِيادَةِ أولادًا لِعَلاَّتِ؟

وتقول في غير الهمزة: تميميًّا قد علم الله مرة وقيسيًّا أخرى، بلا همزة.

هذا الذي ذكرنا: مذهب السيرافي والزمخشري، أعني كون هذه الأسماء منصوبة على الحال؛ ومذهب سيبويه، وهو الحقّ، انتصابها على المصدرية[(١)]. قال المصنف[(٢)]. إنه ليس المراد: أنك تتحول في حال كونك تميميًّا، وأنكم تنتقلون في حال كونكم أعيارًا، بل المعنى: تتحوَّل هذا التحوَّل المخصوص.

ومنها، عند السيرافي، صفات تَضَمَّنت توبيخًا على ما لا ينبغي في الحال، مع الهمزة وبدونها، نحو قولهم: «أقائمًا وقد قعد الناس»؟ و «أقاعدًا وقد سار الركب»؟ و«قائمًا قد علم الله وقد قعد الناس»؟ تقديره: أتقوم قائمًا، فهو عند السيرافي حال مؤكِّدة؛ وأمَّا عند سيبويه، والمبرّد، والزمخشري، فالصفة قائمة مقام المصدر، أي: أتقوم قيامًا؛ ويجوز رفع هذين القسمين على أنهما خبران للمبتدأ، فتقول: «أتميميّ مرة. . .» و «قائم قد علم الله. . .»، أي: أأنت تميميّ، وهو قائم قد علم الله. . .

= **«أشباه»**: حال من فاعل «تتحولون». **«النساء»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«العوارك»**: صفة لـ (النساء) مجرورة بالكسرة.

جملة «أتتحولون في السلم أعيارًا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «تتحولون في الحرب أشباه النساء»: معطوفة على الجملة السابقة.

الشاهد فيه: نصب «أعيارًا» على الحالية بإضمار فعل وضعت هي موضعه بدلاً من اللفظ به.

١٩٨ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٨٢؛ ولسان العرب ١١/ ٤٧٠ (علل)؛ والمقتضب ٣/ ٢٦٥؛ والمقرب ١/ ٢٥٨.

اللغة: العَلاَّت جمع مفرده (عَلّة)، وأولاد العَلّة: الذين أمهاتهم شتى، وأبوهم واحد، وهذا مثل في الاختلاف، وأبناء لواحدة مثل للاتحاد والاجتماع.

المعنى: أتصيرون بمنزلة أبناء الأم الواحدة لدى الولائم، وتصيرون كأبناء الأمهات المتعددات لدى زيارتكم مريضًا.

الإعراب: **«أ»**: حرف استفهام لا محلّ له. **«في الولائم»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل العامل النصب في (أولادًا). **«أولادًا»**: حال من فاعل (تثبتون) المقدر، والتقدير: أتثبتون أولادًا لواحدة في الولائم. **«لواحدة»**: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ (أولاد). **«وفي العيادة»**: الواو: حرف عطف، و«في العيادة»: جار ومجرور متعلقان بفعل «تثبتون» المقدر. **«أولادًا»**: حال من فاعل (تثبتون) المقدر. **«لعلاَّت»**: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ (أولادًا).

الشاهد فيه: نصب (أولادًا) على الحالية بإضمار فعل وضعت هي موضعه بدل اللفظ به.

(١) أي: على المفعول المطلق، وذلك بتأويل ما قبلها بفعل.

(٢) أي: ابن الحاجب تعليلاً لمذهب سيبويه.

والعلّة في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرنا، مما هو حال، كثرة استعماله.

* * *

قوله: «ويجب في المؤكدة»، أي: يجب حذف العامل في المؤكّدة، هذا على مذهب من قال: إنّ المؤكدة لا تجيء إلا بعد الاسمية، والظاهر أنها تجيء بعد الفعلية أيضًا، كقوله تعالى: ﴿**ولا تعثوا في الأرض مفسدين**﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿**ثم ولّيتم مدبرين**﴾(٢)، وقولهم: «تعالَ جائيًا»، و «قُمْ قائمًا»، قال تعالى: ﴿**والشمسَ والقمرَ والنجومَ مسخَّراتٍ**﴾(٣)، على قراءة النصب في الأربعة(٤).

وقال تعالى: ﴿**كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثًا**﴾(٥)، وتخالف العامل والحال، إذن، أكثر من توافقهما؛ وللأول(٦) أن يرتكب أن هذه الصفات المنصوبة كلها قائمة مقام المصدر، على ما هو مذهب سيبويه في نحو: «أقاعدًا وقد سار الركب»؟

وأمّا المؤكدة فليست بقيد يتقيّد به عاملها كالمنتقلة، وإذا جاءت بعد الاسمية، وجب أن يكون جزآها معرفتين جامدين؛ وتجيء إمّا لتقرير مضمون الخبر وتأكيده، وإمّا للاستدلال على مضمونه.

ومضمون الخبر إمّا فخر، كقوله [من البسيط]:

١٩٩ ـ أنا ابنُ دارةَ مشهورًا بها نَسَبي وهَلْ بدارَةَ يا للناس مِنْ عارِ؟

---

(١) هود: ٨٥.
(٢) التوبة: ٢٥.
(٣) الأعراف: ٥٤.
(٤) وهذه قراءة الجمهور.
(٥) النحل: ٩٢.
(٦) يعني من يرى أنّ المؤكّدة لا تجيء بعد الجملة الاسمية.

١٩٩ ـ التخريج: البيت لسالم بن دارة في خزانة الأدب ١/ ٤٦٨، ٢/ ١٤٥، ٣/ ١٦٥، ٢٦٦؛ والخصائص ٢/ ٢٦٨، ٣١٧، ٣٤٠، ٣/ ٦٠؛ والدرر ٤/ ١١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٤٧؛ وشرح المفصّل ٢/ ٦٤؛ والكتاب ٢/ ٧٩؛ والمقاصد النحويّة، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٥٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٣٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٥.

المعنى: يفخر الشاعر بنسبه إلى «دارة»، وهي أمّه التي يعتزّ القوم بالانتساب إليها لأنّها شريفة، ويتساءل: هل يكون معابًا من انتمى إليها؟

الإعراب: «**أنا**»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «**ابن**»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**دارة**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف للعلميّة والتأنيث. «**مشهورًا**»: حال منصوبة. «**بها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «مشهورًا». «**نسبي**»: نائب فاعل لـ «مشهورًا» مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، **والياء**: في محلّ جرّ بالإضافة. «**وهل**»: **الواو**: =

وكقولك: «أنا حاتم جوادًا»، و «أنا عمرو[١] شجاعًا»، إذْ لا يقول مثله إلاَّ مَن اشتهر بالخصلة التي دلَّت عليها الحال، كاشتهار حاتم بالجود، وعمرو بالشجاعة.

وإمَّا تعظيم لغيرك، نحو: «أنتَ الرجل كاملاً»؛ أو تصاغر لنفسك[٢]، نحو: «أنا عبد الله آكلاً كما يأكل العبد»، أو تصغير للغير، نحو: «هو المسكين مرحومًا»، أو تهديد، نحو: «أنا الحجّاج سفّاكًا للدماء»، أو غير ذلك، نحو: «زيد أبوك عطوفًا»، و ﴿هذه ناقة الله لكم آيةً﴾[٣]، و: ﴿هو الحقّ مصدّقًا﴾[٤]؛ فقولك: «آكلاً»، و «مرحومًا»، و «مصدّقًا»، للاستدلال على مضمون الخبر، وقوله: «مشهورًا بها نسبي»[٥]، وقولك: «كاملاً»، و «سفاكًا للدماء»، و «آية»، و«معروفًا»[٦] لتقرير مضمون الخبر وتأكيده. وقولك: «عطوفًا» لكليهما؛ وإنما سمِّي الكل حالاً مؤكّدة، وإن لم يكن القسم الأول أي الذي هو للاستدلال على مضمون الخبر مؤكّدًا، إذ ليس[٧] في كونه حقًّا، معنى التصديق، حتى يؤكد بـ «مصدّقًا»، وكذلك ليس في كونه مسكينًا معنى المرحومية؛ لأن مضمون الحال لازم في الأغلب لمضمون الجملة[٨]، فإنّ التصديق لازم لحقية القرآن، فصار كأنه هو، وكذا المرحوميَّة في الأغلب لازم للمسكنة.

واختلف في العامل في المؤكّدة التي بعد الاسمية، فقال سيبويه[٩]: العامل مقدّر بعد الجملة، تقديره: زيد أبوك أَحُقُّه عطوفًا، يقال: «حققت الأمر»، أي: تحققته وعرفته، أي: أتحققه وأُثبته عطوفًا؛ وفيه نظر، إذ لا معنى لقولك: «تيقَّنت الأبَ وعرفته في حال كونه عطوفًا»، وإن أراد[١٠] أن المعنى: أعلمه عطوفًا، فهو مفعول ثانٍ لا حال.

= حرف استئناف، **هل**: حرف استفهام. «**بدارة**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم تقديره «موجود». «**يا**»: حرف نداء للاستغاثة. «**للناس**»: **اللام**: حرف جر زائد. «**الناس**»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنّه مفعول به لفعل الاستغاثة المحذوف تقديره: «أدعوا». «**من**»: حرف جر زائد. «**عار**»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنه مبتدأ مؤخّر.

جملة (أنا ابن دارة) الاسمية: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (هل بدارة...) الاسميّة: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة (يا للناس) الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها اعتراضية.

الشاهد فيه قوله: «مشهورًا» فإنّها حال مؤكّدة لمضمون الجملة قبلها. ويروى «معروفًا» مكان «مشهورًا».

(١) هو عمرو بن معد يكرب المشهور بالشجاعة.

(٢) قوله: «أو تصاغر لنفسك» مقابل قوله: «إمّا فخر»، والمقصود به التواضع.

(٣) هود: ٦٤. (٤) فاطر: ٣١.

(٥) انظر الشاهد الرقم ١٩٩.

(٦) إشارة إلى رواية البيت الشاهد: «أنا ابن دارة معروفًا بها نسبي...»

(٧) بيان لكون الحال غير مؤكّدة. (٨) بيان لوجه التسمية.

(٩) انظر: الكتاب ١/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤. (١٠) أي: سيبويه.

وقال الزجّاج: العامل هو الخبر، لكونه مؤوَّلاً بمسمًّى، نحو: «أنا حاتم سخيًّا»؛ وليس بشيء، لأنه لم يكن سخيًّا وقت تسميته بحاتم، ولا يقصد القائل بهذا اللفظ: هذا المعنى. وأيضًا، لا يطرد ذلك في نحو: **﴿هذه ناقة الله لكم آيةً﴾**(١)، و **﴿هو الحقّ مصدّقًا﴾**(٢) وغير ذلك مما ليس الخبر فيه عَلَمًا.

وقال ابن خروف: العامل المبتدأ، لتضمّنه معنى التنبيه، نحو: «أنا عمرو شجاعًا»، وهو بعيد، لأن عَمَل المضمر والعَلَم في نحو: «أنا زيد»، و «زيد أبوك»، ممَّا لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم.

والأَولى عندي ما ذهب إليه ابن مالك، وهو أن العامل معنى الجملة، كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه، أو لغيره(٣)، كأنه قال: «يعطف عليك أبوك عطوفًا»، و«يُرحم مرحومًا»، و «حَقَّ ذلك مصدّقًا»؛ وذلك لأن الجملة، وإن كان جزآها جامدين جمودًا محضًا، فلا شكَّ أنه يحصل من إسناد أحد جزأيها إلى الآخر معنًى من معاني الفعل، ألا ترى أن معنى «أنا زيد»: أنا كائنٌ زيدًا؛ فعلى هذا، لا تتقدم المؤكدة على جزأي الجملة، ولا على أحدهما، لضعفها في العمل، وذلك لخفاء معنى الفعل فيها.

هذا، ويجوز حذف الحال مع القرينة، كقولك: «لقيته» في جواب مَن قال: «أما لقيت زيدًا راكبًا»؟ ولا يجوز الحذف إذا نابت عن غيرها كما في: «ضربي زيدًا قائمًا»؛ وإذا توقف المراد على ذكرها، كما تقول في الحصر: «لا تأتني إلا راكبًا».

وقد يلزم بعض الأسماء الحالية، نحو: كافَّة، وقاطِبة، ولا تضافان؛ وتقع «كافة» في كلام مَن لا يوثَق بعربيَّته، مضافة غير حال، وقد خُطِّئوا فيه(٤).

---

(١) هود: ٦٤. (٢) فاطر: ٣١.

(٣) انظر فصل المفعول المطلق في الجزء الأول من هذا الكتاب، فقرة المصدر المؤكد لنفسه وحذف عامله.

(٤) لعلّه يُشير إلى قول الزمخشري في مقدّمة كتابه «المفصّل»: «... لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافّة الأبواب».
والواقع أنّ بعض اللغويّين خطّأوا استخدام «كافة» مضافةً أو مقرونةً بـ «أل»، ولكنّ بعضَهم الآخر سوَّغ استخدامها، وقد استخدمها عمر بن الخطاب في قوله: «قد جعلتُ لآلِ بني كاكلة على كافّة المسلمين لكلّ عام مئتي مثقال ذهبًا إبريزًا»
انظر كتابنا: «معجم الخطأ والصواب في اللغة» ص ٢٣١ ـ ٢٣٧.

التمييز

١ـ تعريفه

قال ابن الحاجب:

التمييز ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدَّرة.

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «ما يرفع الإبهام» جنس يدخل فيه التمييز وغيره، كالحال، والصفة، وشبههما، وقال: «عن ذات» احترازًا عن الحال، فإنّه يرفع الإبهام ولكن لا عن الذات. قلت: سلمنا أن الحال تخرج عنه، لأنها ترفع الإبهام عن هيئة الذات لا عَن نفسها؛ وكذا «القهقرَى»، في قولك: «رجع زيد القهقرى»، يرفع الإبهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع، لأن ماهيَّة الرجوع معلومة غير مبهمة، وهي الانتقال إلى ما ابتدأت منه الذهاب، لكن الصفة في نحو: «جاءني رجل طويل، أو ظريف»، تدخل فيه، لأن «رجل» ذات مبهمة بالوضع، صالحة لكلّ فرد من أفراد الرجال، فبذكر أحد أوصافه، تميَّز عمَّا يخالفه، كما تميَّز بـ«طويل» عن «قصير»، فـ «طويل»، إذن، يرفع الإبهام المستقر، أي: الثابت وضعًا، على ما فسَّره المصنف[1]، عن الذات المذكورة؛ وكذا يدخل فيه عطف البيان، نحو: «جاءني العالم زيد»، وكذا البدل من الضمير الغائب في نحو: «مررت به زيدٍ»، لأنه رَفع الإبهامَ عن المقصود بالضمير، كما في «نِعْم رجلاً»، و«ربّه رجلاً»، سواء[2].

ويدخل فيه، أيضًا، المضاف إليه في نحو: «خاتَم فضّة»، كما يدخل فيه إذا انتصب، لأن معنى النصب والجر فيه سواء؛ وكذا يدخل فيه المجرور في نحو: «مائة رجل» و «ثلاثة رجال».

---

(١) سيأتي هذا التفسير.

(٢) أي: هما سواء.

وله[١] أن يعتذر بأن المجرور بالعدد، داخل في الحدّ، وهو تمييز، والتمييز نفسه قد ينجرّ، إذا كان جره أخفَّ من نصبه، كما في هذا، كما اعتذر في حدّ المفعول عن الاعتراض بنحو: «ضُرِب ضربٌ شديد» بأنه مفعول مطلق، لكنه لم ينتصب لغرض قيامه مقام الفاعل، وكذا في: «ضُرب زيد»، و «سِيرَ يومُ الجمعة وفرسخان».

* * *

قوله: «الإبهام المستقر»، قال:[٢] احترزت بـ «المستقر»، عن الإبهام في اللفظ المشترك، فإن صفة المشترك ترفع الإبهام عن المشترك في نحو: «أبصرت عينًا جارية»، لكن الإبهام فيه ليس بوضع الواضع، فإن الذي يثبت منه[٣] بوضع الواضع، إنما يكون بأن يضع الواضع لفظًا لمعنى مبهم صالح لكل نوع، كالعدد، والوزن، والكيل؛ لا أن يضع لفظًا لمعنى معيَّن، ثم اتفق، إمَّا مِن ذلك الواضع، أو مِن غيره، أن يضع ذلك اللفظ، لِمعيَّنٍ آخر، فيعرض له الإبهام عند المستعمِل، لأجل الاشتراك العارض؛ فمثل هذا الإبهام غير مستقرّ في أصل الوضع، بل عَرَض بسبب الاشتراك العارض.

قلت: معنى المستقر في اللغة، هو الثابت، وربَّ عارض ثابتٌ لازم، والإبهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك، ومع القرينة ينتفي الإبهام في المشترك وفي العدد وسائر المقادير، فلا فرق بينهما، أيضًا، من جهة الإبهام، ولا يدل لفظ «المستقرّ» على أنه وضعيّ كما فسَّر، والحدّ لا يتم بالعناية[٤]، والألفاظ المجملة في الحدّ ممَّا يُخِلُّ به.

* * *

قوله: «عن ذات مذكورة أو مقدَّرة»، ليشمل النوعين: التمييز عن المفرد، والتمييز عن النسبة.

* * *

٢ ـ تمييز المفرد

قال ابن الحاجب:

فالأول عن مفرد، مقدارٍ غالبًا، إمَّا في عدد، نحو: «عشرين درهمًا»،

---

(١) أي: لابن الحاجب أن يعتذر عن دخول العدد في الحدّ.

(٢) أي: ابن الحاجب، وقوله في شرحه على الكافية.

(٣) أي: من أنواع الإبهام.

(٤) أي: ببيان المراد من اللفظ، ويسمِّيه اللغويّون «تحرير المُراد». ويقولون: «تحرير المراد لا يدفع الإيراد».

وسيأتي، وإمّا في غيره، نحو: «رطل زيتًا» و «مَنَوان سمنًا»، و «على التمرة مثلها زُبْدًا»؛ فيفرد، إن كان جنسًا، إلا أن يقصد الأنواع، ويجمع في غيره، ثم إن كان بتنوين أو بنون التثنية، جازت الإضافة، وإلا فلا، وعن غير مقدار، نحو: «خاتم حديدًا»، والخفض أكثر.

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «فالأول» يعني الذي يرفع الإبهام عن ذات مذكورة.

قوله: «عن مفرد»، لفظة «عَن» في مثله تفيد أن ما بعدها مصدَر لما قبلها وسبب له، كما يقال: «فعلت هذا عن أمرك وعن تقدّمك»[١]، أي: إنّ أمرك سبب لحصوله، فالتمييز صادر عن المفرد، أي: المفرد، لإبهامه، سبب له، أو عن نسبة في جملة أو شبهها، أي: النسبة سبب له، لأنك تنسب شيئًا إلى شيءٍ في الظاهر، والمنسوب إليه في الحقيقة غيره، فتلك النسبة، إذن، سبب لذلك التمييز.

وكذا قوله بعد: إن كان اسمًا يصح جعله لما انتصب عنه، أي للاسم الذي صَدَر انتصاب التمييز عنه، كـ «زيد»، في: «طابَ زيدٌ نفسًا»، لأنه لولا أنك أسندت «طاب» إليه، لم يكن ينتصب «نفسًا» بل كان يرتفع، إذ هو في الأصل فاعل، أي: طاب نفس زيد، فـ «زيد» هو سببٌ لانتصاب «نفسًا». وكذا معنى قولهم: ينتصب عن تمام الاسم، أو عن تمام الكلام، أي: إن تمامها سببٌ لانتصاب التمييز، تشبيهًا بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الكلام بالفاعل؛ ويجوز أن يقال: إن «عَن» في هذه المواضع بمعنى «بعد»، كما قيل في قوله تعالى: **﴿لتركبنَّ طبقًا عن طبق﴾**[٢]؛ والأَول أولى.

* * *

قوله: «عن مفرد، مقدار غالبًا»، نقول: التمييز على ضربين: رافع الإبهام عن ذات مذكورة، ورافعه عن ذات مقدرة.

والأَوّل لا يكون إلا عن مفرد، وذلك المفرد على ضربين: إمّا مقدار، وهو الغالب، أو غير مقدار. والمقدار: ما يقدَّر به الشيء، أي: يُعرف به قدره ويُبيَّن؛ والمقادير إمّا مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الأشياء كالأعداد، وما يعرف به قدر المكيل، كالقفيز والإردبّ والكُرّ، وما يعرف به قدر الموزون،

---

(١) أي: إنك تقدّمت إليَّ بطلب فعله..
(٢) الانشقاق: ١٩.

كصنجات[١] الوزن، كالطسُّوج والدانق والدينار والمَنّ والرطل، ونحو ذلك، وما يعرف به قدر المذروع[٢] والممسوح، كالذراع، وقدر راحة، وقدر شبر، ونحو ذلك؛ أو مقاييس غير مشهورة، ولا موضوعة للتقدير، كقوله تعالى: ﴿**ملء الأرض ذهبًا**﴾[٣]، وقولك: «عندي مثل زيد رجلاً».

وأمّا: «غيرك إنسانًا»، و «سواك رجلاً»، فمحمول على «مثلك» بالضدّيّة؛ وقولك: «بطولِك رجلاً»، و «بعرضك أرضًا»، و «بِغلَظِه خَشَبًا»، ونحو ذلك: من المقاييس أيضًا. فهذه المقادير، إذا نصَبتَ عنها التمييز، أردت بها المقدَّرات لا المقادير، لأن قولك: «عندي عشرون درهمًا، وذراعٌ ثوبًا، ورطل زيتًا»، المراد بـ«عشرون»، فيه هو الدراهم، لا مجرد العدد، وبـ «ذراع»: المذروع، لا ما يذرَع به، وبـ «رطل»: الموزون، لا ما يُوزن به، وكذلك في غيرهما.

وغير المقدار: كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص، يليه أصله، ويكون بحيث يصح إطلاق الأصل عليه، نحو: «خاتم حديدًا»، و «بابٌ ساجًا»، و «ثوب خزًّا»، والخفض في هذا، أكثر منه في المقادير، وذلك لأن المقدار مبهم محتاج إلى مميِّز ونصب التمييز نصٌّ على كونه مميِّزًا، وهو الأصل في التمييز، بخلاف الجرّ، فإنّه علَم الإضافة، فهو في غير المقدار أَولى، لأن إبهامه ليس كإبهام المقدار، مع أن الخفة مع الجر أكثر، لسقوط التنوين والنونين بالإضافة.

وإن لم تتغيَّر تسمية البعض بالتبعيض، نحو: «قطعة ذهب»، و «قليل فضة»، لم يجز انتصاب الثاني على التمييز؛ وقد خالفوا القاعدة المذكورة، فالتزموا الجرَّ في العدد من الثلاثة إلى العشرة، وفي المائة، والألف، وما يتضاعف منهما، لكثرة استعمال العدد، فآثروا التخفيف بالإضافة، مع أنه قد جاء في الشذوذ على الأصل: «خمسةٌ أثوابًا»[٤]، و «مائتين عامًا»[٥].

---

(١) الصنجات: جمع صنجة، وهي ثقل من حديد أو نحوه يُجعل أساسًا للوزن.

(٢) المذروع: المَقيس بالطول أو نحوه.

(٣) آل عمران: ٩١.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ١٦١ ـ ١٦٢.

(٥) ومنه قول الربيع بن ضبع الفزاريّ [من الوافر]:

إذا عاشَ الفتى مائتينِ عامًا ... فقد ذهبَ اللذاذةُ والفتاءُ

(أمالي المرتضى ١/ ٢٥٤؛ وخزانة الأدب ٧/ ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٥؛ والكتاب ١/ ٢٠٨، ٢/ ١٦٢؛ ولسان العرب ١٥/ ١٤٥ (فتا)).

وإنما تركوا الجرَّ في العدد المركب، نحو: «أحدَ عَشَرَ»، لأن المضاف إليه مع المضاف كاسم واحد لفظًا، فلو أُضيف العدد المركب إلى مميِّزه، والمميز، من حيث المعنى، هو المبهم المحتاج إلى التمييز، لكان جعلاً لثلاثة أسماء كاسم واحد، لفظًا ومعنى.

وأمَّا نحو: «ثلاثة عشرِك»[١]، فمخالفة المضاف معنًى للمضاف إليه سهَّلت الإضافة، وكذا تركوا الجرّ، في الأغلب، في العدد الذي في آخره نون الجمع، كـ «عشرون»، وأخواته، مع أنه كثير الاستعمال أيضًا، وذلك لأن النون فيها[٢] ليست بنون الجمع حقيقة، كما ذكرنا في صدر الكتاب[٣]، بل مشابهة لها، فلم تحذف في الإضافة حذف نون الجمع لمباينتها إياها، ولم تثبت معها، لمشابهتها لنون الجمع، فتعذَّرت الإضافة لتعذُّر إثبات النون معها، وحذفها.

وقد جاء نحو: «عشرو درهم» قليلاً، وأكثر منه إضافته إلى صاحبه، نحو: «عشروكَ»، قال [من المتقارب]:

٢٠٠ - [وما أنْتَ وَيْكَ ورَسْمُ الديار] وسِتُّوكَ قَدْ كَرَبَتْ تَكْمُلُ

إجراءً له مجرى: «أحد عشرِك».

* * *

(١) أي: بإضافة العدد المركَّب إلى صاحبه، وهو ضمير المخاطب هنا.

(٢) أي: في العدد «عشرين» وأخواته العقود.

(٣) انظر الجزء الأول من هذا الكتاب آخر فقرة «كِلا وكلتا وتفصيل الكلام عليهما».

٢٠٠ - **التخريج**: البيت للكميت بن زيد في ديوانه ٢/ ٢٩؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٦٧، ٢٦٨؛ والدرر ٤/ ٤٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٨١٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٥٤.

اللغة: ما أنت: استفهام توبيخي. ويك: كلمة تفجُّع وتعجب، وأصله ويلك. كَرب: دنا.

المعنى: يوبِّخ الشاعر نفسه، فينكر عليها بكاءها أطلال الأحبة، وقد قارب عمره الستين.

الإعراب: **«وما»**: الواو: استئنافية، «ما»: اسم استفهام مبني على السكون في محلّ رفع خبر مقدم. **«أنت»**: ضمير رفع منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **«ويك»**: مفعول مطلق منصوب، والكاف: مضاف إليه محلّه الجر. **«وَرَسْمُ»**: الواو: حرف عطف. «رَسْمُ»: معطوف على «أنت». **«الديارِ»**: مضاف إليه مجرور. **«وستوك»**: الواو: حالية، «ستوك»: مبتدأ مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والكاف: مضاف إليه محلّه الجر. **«قد»**: حرف تحقيق. **«كربَتْ»**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محلّ لها، واسم «كرب» مستتر تقديره: هي. **«تكمل»**: مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر تقديره: هي.

جملة «ما أنت»: استئنافية. وجملة «ويك» وعامله المحذوف: اعتراضية لا محلّ لها. وجملة «ستوك كربت تكمل»: حالية محلّها النصب. وجملة «كربت تكمل»: خبر للمبتدأ «ستوك» محلُّها الرفع. وجملة «تكمل»: خبر للفعل الناقص «كرب» محلّها النصب.

الشاهد فيه: أن العدد الذي في آخره نون يضاف إلى صاحبه أكثر من إضافته إلى تمييزه، وهذا واضح في قوله: «ستوك».

قوله: «وإمَّا في غيره»، أي: في غير العدد، وليس مراده بقوله: «رطلٌ زيتًا»، و «مَنَوان سمنًا»، و «مثلُها زُبدًا» بيان أنواع المقادير، بل بيان ما يتمُّ به الاسم المفرد، لأنه يتم بأربعة أشياء: إمَّا بنون الجمع، كـ «عشرين»، وقد ذكرناه قُبَيلُ؛ وإمَّا بالتنوين وهو إمَّا ظاهر كما في: «رطلٌ زيتًا»، وإمَّا مقدَّر كما في: «خمسة عشر»، وفي «كم»؛ وإمَّا بنون التثنية كما في: «مَنَوان سمنًا»؛ وإمَّا بالإضافة، كما في «مثلها زبدًا».

والمبهم المحتاج إلى التمييز في: «ملؤها»، و «مثله» هو المضاف، لا المضاف إليه، لأنك لو جئت بالظاهر بدل المضمر، وقلت: «ملء الإناء»، و «مثل زيد»، لاحتاج الكلام أيضًا إلى التمييز، لإبهام «المثل» و «الملء»، أي: قدر ما يُملأ به الشيء، فـ «رجلاً» تفسير «مثل»، و «زُبدًا» تفسير «ملء».

ومعنى «تمام الاسم»: أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها، والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع، ومع الإضافة لأن المضاف لا يضاف ثانية؛ فإذا تمَّ الاسم بهذه الأشياء، شابه الفعل إذا تمَّ بالفاعل، وصار به كلامًا تامًّا، فيشابه التمييزُ الآتي بعده[١]: المفعولَ، لوقوعه بعد تمام الاسم، كما أن المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام، فيصير ذلك الاسم التام قبله[٢] عاملاً، لمشابهته الفعل التام بفاعله.

وهذه الأشياء التي تمَّ بها الاسم، إنما قامت مقام الفاعل الذي به يتمُّ الكلام لكونها في آخر الاسم، كما كان الفاعل عقب الفعل، ألا ترى أن لام التعريف[٣]، وإن كان يتمُّ بها الاسم فلا يضاف معها، لا ينتصب التمييز عنه[٤]، فلا يقال: «الراقود خلاً».

وقد يكون الاسم نفسه تامًّا، لا بشيء آخر، أعني لا تجوز إضافته، فينتصب عنه التمييز، وذلك في شيئين:

أحدهما: الضمير، وهو الأكثر، وذلك في الأغلب، فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب، نحو: «يا لَهُ رجلاً»! و «يا لَها قصة»! و «يا لَكَ ليلاً»! و «ويلمِّها خطة»! و «ما أحسنها فعلة»! و «للَّهِ درُّهُ رجلاً جاءني»! و «ويْحَه رجلاً

---

(١) أي: الآتي بعد الاسم المشبّه للفعل في التمام بأحد الأشياء المذكورة.
(٢) أي: قبل التمييز.
(٣) أي: «أل».
(٤) أي: عن المعرّف بـ «أل».

لقيته»! وكذا: «ويله»! وكذا: «نِعْم رجلاً»! و «بئْسَ عبدًا»! و: ﴿ساءَ مثلا﴾[١].

ومن هذا الباب، أي: الذي فيه التفخيم: «ربَّه رجلاً لقيته»، إذ هو جواب في التقدير، لمَن قال: «مَا لقيتَ رجلاً»، فكأنه قيل: «لقيت رجلاً وأيَّ رجل»، ردًا عليه.

ولا ريب في أن التمييز في «نِعْم»، وما بعده: عن المفرد، وهو الضمير، وأمّا فيما قبله، أعني مِن: «يَا لَه»، إلى: «ويله»، فيُنظر: فإن كان الضمير فيها مبهمًا لا يعرف المقصود منه، فالتمييز عن المفرد أيضًا، كقوله[٢]، كرَّم الله وجهه في نهج البلاغة: «يا لَه مرامًا ما أبعده»؛ وقول امرىء القيس [من الطويل]:

٢٠١ ـ فيا لَكَ مِنْ ليلٍ كَأنَّ نجومَهُ بكلِّ مُغارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بيَذْبُلِ

وقول ذي الرمة [من البسيط]:

٢٠٢ ـ وَيْلُمِّها رَوحَةً والريحُ مُعْصِفَةٌ والغيثُ مُرْتَجِزٌ والليلُ مُقْتَرِبُ

---

(١) الأعراف: ١٧٧.

(٢) أي: كقول الإمام عليّ بن أبي طالب، وقوله هذا في نهج البلاغة ص ٢٦٦.

٢٠١ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤١٢، ٣/ ٣٦٩؛ والدرر ٤/ ١٦٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٠٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٦٩؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٢٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٢.

اللغة: المغار: الشديد الفتل. يذبل: اسم جبل.

المعنى: أعجب من طولك أيّها الليل، حتى لكأن نجومك مشدودة إلى جبل (يذبل) بكل أنواع الحبال المفتولة الشديدة، فهي لا تقدر على الأفول.

الإعراب: «**فيا**»: الفاء: للاستئناف، «يا»: حرف تنبيه ونداء. «**لك**»: جار ومجرور متعلّقان بفعل النداء المحذوف (فأدعو لك). «**من ليل**»: «من» حرف جرّ زائد، «ليل»: مجرور لفظًا، منصوب محلاً على أنه تمييز، وقيل: إنَّ (من) أصلية تعلق ومجرورها بحال من الكاف في (لك). «**كأن**»: حرف مشبّه بالفعل. «**نجومه**»: اسم (كأن) منصوب بالفتحة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**بكل**»: جار ومجرور متعلقان بـ (شدت). «**مغار**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**الفتل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**شدت**»: فعل ماضٍ للمجهول، مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره (هي). «**بيذبل**»: جار ومجرور متعلّقان بـ(شدّت).

جملة «فيا لك»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «كأن نجومه»: في محلّ جرّ صفة لـ (ليل). وجملة «شدّت»: في محلّ رفع خبر (كأن).

الشاهد فيه قوله: «فيا لك» حيث اعتبر «ليل» بعدها تمييزًا عن مفرد للمخاطب المبهم «لك».

٢٠٢ ـ التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٢٩؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٧٣، ٢٧٤.

اللغة: ويلمها رَوْحَةً، أي: وَيْلٌ لأمِّ هذه الروحة. و «ويلٌ» مصدر يفيد تعجُّبًا. الروحة: مصدر مَرَّة من الرَّواح، وهو المسير آخر النهار. الريح المعصفة: الريح الشديدة. الغيث هنا: الغيم. مرتجز: مُصَوِّت، والمراد هنا صوت الرعد والمطر.

=

وإن عُرف المقصود من الضمير، برجوعه إلى سابق معيَّن، كقولك: «جاءني زيد، فيا له رجلاً»! و «ويلمِّه فارسًا»! و «يا ويحه رجلاً»! و «لقيتُ زيدًا فللَّه درُّه رجلاً»! أو بالخطاب لشخص معيَّن، نحو: «قلت لزيد: يا لك من شجاع، ولله درُّك من رجل»! ونحو ذلك، فليس التمييز فيه عن المفرد، لأنه لا إبهام، إذن، في الضمير؛ بل عن النسبة الحاصلة بالإضافة[1]، كما يكون كذلك إذا كان المضاف إليه فيها ظاهرًا، نحو: «يا لزيدٍ رجلاً»، وكقول الشاعر [من الطويل]:

٢٠٣ ـ وَيْلُمِّ أيّام الشبابِ معيشَةً مع الكُثرِ يعطاه الفتى المتلِفُ النَّدِي

= **المعنى**: يعجب الشاعر متخوفًا من المسير في هذه الظروف السيئة.
الإعراب: «**وَيْلمِّها**»: «ويلٌ»: مبتدأ مرفوع بالضمة خبره مُتَعَلَّقُ الجار والمجرور الذي بعده، والأصل: ويلٌ لأمّها. فحذف تنوين «ويلٌ» وأدغمت لامه في اللام الخافضة ثم حذفت إحدى اللامين بعد حذف همزة «أمِّ» تخفيفًا، فحركت اللام بحركة الضم التي كانت لها قبل حذف تنوينها، وقبل إدغام لامها في اللام الخافضة، وقيل في «ويلمها» غير ذلك. «**روحةً**»: تمييز منصوب. «**والريح**»: الواو: حالية. «الريح»: مبتدأ. «**معصفةٌ**»: خبره. «**والغيث**»: الواو: عاطفة، أو حالية، «الغيث»: مبتدأ. «**مرتجز**»: خبره. «**والليل**»: الواو: عاطفة، أو حالية، «الليل»: مبتدأ. «**مقترب**»: خبره.
جملة «ويلمها»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «الريح معصفة»: حالية محلّها النصب، وعطف عليها «الغيث مرتجز» و «الليل مقترب». وإذا جعلنا الواو السابقة لكل من هاتين الجملتين عاطفة تكونان معطوفتين على الجملة الحالية «الريح معصفةٌ».
الشاهد فيه قوله: «ويلمِّها روحةً» حيث جاء التمييز عن المفرد لأن الضمير المميَّز وهو «ها» في «ويلمها» مبهمٌ لا يُعْرَف المقصود منه.

(١) قوله: «بالإضافة» راجع إلى جميع الأمثلة السابقة، ومنها المجرور بحرف الجرّ، والجرّ بالحرف من باب الإضافة عند الرضيّ كما سيأتي في باب الإضافة.

٢٠٣ ـ **التخريج**: البيت لعلقمة بن عبدة في ديوانه ص ١٢١؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٧٩، ٢٨١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٠٢؛ ولخالد بن علقمة الدارمي في لسان العرب ١١/ ٥٦٤ (قلل).
اللغة: الكُثرُ: المال الكثير. المتلِفُ: المفرّق لماله. النديّ: السخيُّ.
المعنى: ما أَلَذَّ أن يعيش المرء شابًا كثير المال متلافًا.
الإعراب: «**ويلُمِّ**»: فصلنا في إعرابها في البيت السابق. «**أيام**»: مضاف إليه مجرور. «**الشباب**»: مضاف إليه مجرور. «**معيشةً**»: تمييز منصوب بالفتحة. «**مع**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بصفة لـ «معيشة» أو بـ «معيشة» نفسها. «**الكثر**»: مضاف إليه. «**يُعْطاه**»: مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر. والهاء: مفعول به محلّه النصب. «**الفتى**»: نائب فاعل مرفوع بالضمة. «**المتلفُ**»: صفة له، وكذلك «**النديُّ**».
جملة «ويلُمِّ أيام الشباب»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «يُعْطاه الفتي»: حال من «الكُثرِ» محلّها النصب.
الشاهد فيه: أن «مَعيشةً» تمييز عن النسبة الحاصلة بإضافة «أمِّ» إلى «أيام الشباب».

و «للَّهِ درُّ زيدٍ رجلاً»! قال [من البسيط]:

٢٠٤ ـ لِلَّهِ دَرُّ أنو شِرْوانَ مِنْ رَجُلٍ ... ما كانَ أَعْرَفَهُ بالدُّونِ والسِّفَلِ

و «ويلُ زيدٍ رجلاً»! ومثله قولهم: «قال الله عزَّ من قائل»، و «لقيتُ زيدًا قاتله الله شاعرًا، أو من شاعر». التمييز في جميع هذا، ظاهره ومضمره، كما[1] في قولهم: «كفى بزيدٍ رجلاً»، و «حَسْبُكَ به ناصرًا»، و «حَسْبُكَ بزيد شجاعًا»، أعني أن التمييز عن النسبة، والتمييز نفس المنسوب إليه، لا متعلقه، فمعنى «لله درّ زيد رجلاً»: لله درّ رجل هو زيد، و «ويلمِّ أيام الشباب معيشة»: ويلمِّ معيشةٍ هي أيام الشباب؛ كما أن معنى «كفى بزيد رجلاً»: كفى رجلٌ هو زيد.

وأمَّا قولهم: «طاب زيدٌ عِلمًا ودارًا»، فالتمييز فيه متعلَّق المنسوب إليه، لا نفسه، لأن المعنى: طاب علم زيد، ودارُ زيد، وقد يجيء لهذا مزيد شرح في التمييز عن النسبة.

وثانيهما:[2] اسم الإشارة، كقوله تعالى: ﴿**ماذا أراد الله بهذا مثلاً**﴾[3] فيمَن قال: إنه تمييز[4]، لا حال، وكذا قولك: «حبَّذا زيدٌ رجلاً»!

والعامل في التمييز في القسمين هو الضمير، واسم الإشارة، لتمامهما ومشابهتهما للفعل التام بفاعله؛ فلا تظنَّنَّ أن الناصب للتمييز في «نِعْم رجلاً»،

---

٢٠٤ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٣/ ٢٨٥.

اللغة: أنو شِرْوَان: أشهر ملوك الفرس. الدونُ: الرديء. والسِّفَل: جمع سِفْلة، وسِفْلة الناس: غَوْغاؤهم، وأرذلهم.

المعنى: يذمُّ الشاعرُ الملك الفارسي أَنُو شِرْوان بأنه شديد المعرفة بالناس الرديئين، ولو لم يكن مثلَهم لما كان شديد المعرفة بهم.

الإعراب: «**لله**»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. «**درُّ**»: مبتدأ مؤخر مرفوع. «**أَنو شِرْوان**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. «**من رجل**»: جار ومجرور متعلقان بحال من «أَنُو شروان»، أو «من» زائدة عند مَنْ يجيز زيادتها في الواجب، و «رجلٍ» مجرور لفظًا منصوب محلاً على التمييز. «**ما**»: نكرة تامة تعجبية بمعنى «شيءٍ» مبنية على السكون في محلّ رفع خبر مبتدأ. «**كان**»: زائدة. «**أَعْرَفَه**»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء التعجُّب مبني على الفتح، وفاعله مستتر تقديره هو، والهاء: مفعول به محلّه النَّصب. «**بالدون**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أَعْرَفَه». «**والسِّفل**»: الواو: حرف عطف، «السفلِ»: اسم معطوف على «الدونِ» مجرور مثله.

جملة «لله درُّ أَنُو شِرْوان»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «ما أعرفه»: استئنافية لا محلّ لها.

الشاهد فيه: أنَّ قوله «من رجلٍ» تمييز عن النسبة الحاصلة بإضافة «دَرُّ» إلى «أَنُو شِرْوان».

(١) قوله: «كما» خبر لـ «التمييز».

(٢) أي: ثاني النوعين اللذين يكون فيهما الاسم تامًّا بنفسه.

(٣) البقرة: ٢٦.

(٤) أي: أعرب كلمة «مثلاً» التي في الآية تمييزًا.

و«بئسَ رجلاً»، و «ساءَ مثلاً»، و «حَبَّذا رجلاً» هو الفعل، بل هو الضمير، كما في «رُبَّهُ رجلاً».

* * *

قوله: «فيفرد إن كان جنسًا، إلا أن يقصد الأنواع ويجمع في غيره»، ليس بتقسيم حَسَن؛ والحقّ أن يقال: إن التمييز عن الذات المذكورة إمَّا أن يكون عن عَدَد، أو غيره، والأوَّل إمَّا أن يكون جنسًا أو لا، والجنس إمَّا أن يقصد به الأنواع أو لا، وعلى كلا الوجهين يجب إفراد التمييز؛ والأول يجب خلوّه عن تاء الوحدة، نحو: «عشرون ضربًا أو تمرًا»، والثاني يجب كونه مع تاء الوحدة، نحو: «عشرون ضربةً أو تمرة»، فالأوَّل لبيان عدد الأنواع، والثاني لبيان عدد الآحاد؛ ولا يجوز أن تقصِد الأمرين أي البيانَين، فتقول: «عشرون ضَرْبَين» أي أن كل عشرة نوع، أو تقول: «عشرون ضُرُوبًا» بمعنى اختلاف أنواع آحاده، لأن الأعداد لا يثنّى مميزها المنصوب ولا يجمع، كما يجيء في بابها.

وإن كان عن عَدَد ليس بجنس، وجب إفراده، نحو: «عشرون رجلاً أو درهمًا».

والذي عن غير العدد، إن كان جنسًا وقَصدتَ الأنواعَ، فثنِّ إن أردت المثنّى، واجمعْ إن قصدت الجمع، وإلاَّ فأفردْ، نحو: «عندي مثلُه تمرًا أو تَمْرَين أو تُمورًا»؛ وإن كان جنسًا ولم تقصد الأنواع، فالإفراد واجب، نحو: «مثله تمرًا».

وإن لم يكن جنسًا، طابقتَ به ما تقصد، مفردًا كان، أو مثنى، أو مجموعًا، كقولك: «مثلُه رجلاً أو رجلين أو رجالاً».

فقوله: «ويجمع في غيره»، ليس بصحيح.

ويعني بالجنس ههنا: ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه، على القليل والكثير، فـ «تَمْر»، و «ضَرْب»: جنس، بخلاف: «رجل»، و «فرس».

* * *

قوله: «ثم إن كان بالتنوين أو نون التثنية جازت الإضافة»، إنما جازت، إيثارًا للتخفيف، وذلك نحو: «رطل زيتٍ»، و «مَنَوا سمنٍ»؛ وكان عليه أن يقيِّد التنوين بالظاهر، فإن ما فيه تنوين مقدّر، وهو في بابين: كم الاستفهامية، والجزء الثاني من «أحد عشر» وأخواته: لا يضاف في الأغلب إلى التمييز، كما يجيء في بابيهما.

* * *

قوله: «وإلاّ فلا»، وذلك إذا كان مع نون الجمع والإضافة، أمَّا نون الجمع فلما ذكرنا من أنها ليست بنون الجمع حقيقة بل هي مشبهة لها.

وأمَّا قولهم في «حَسَنون وجهًا»: «حَسَنو وجهٍ»، فليس من هذا الصنف، لأن التمييز فيه عن نسبة، وكلامنا في التمييز عن المفرد، وكذا قولهم: «ممتلىء ماءً»، و «ممتلئان ماءً»، و «ملآن ماءً»، و ﴿أنا أكثر منك مالا﴾[١]، ليس مما انتصب فيه التمييز عن التنوين الظاهر أو المقدَّر وعن نون التثنية، كما ظنَّ بعضهم، بل التمييز فيه عن النسبة، كما في: «امتلأ الإناء ماءً»، فهو إذن عن شبه تمام الكلام.

وأمَّا الإضافة، فإنَّما امتنعت الإضافة معها، لأن الإضافة مع وجود المضاف إليه محال، إذ لا يضاف اسم إلى اسمين بلا حرف عطف، فإن أضفت مع حذف المضاف إليه، كما تقول في: «عندي مثل زيد رجلاً»: «مثل رجل»، فَسدَ المعنى، لأنك تريد: عندي رجل، ولا تريد: عندي شيء مثل رجل، وكذا لو قلت فيه: «عندي ملؤه عَسَلاً»: «ملء عسل»، لأن الملء هو قدر ما يملأ، ولا معنى لقولك: «قدر ما يملأ العسل».

قوله: «وعن غير مقدار»، قد ذكرنا، لِمَ كان الجرّ فيه أكثر.

* * *

٣ ـ تمييز النسبة

قال ابن الحاجب:

والثاني عن نسبة في جملة، أو ما ضاهاها، نحو: «طابَ زيد نفسًا»، و«زيد طَيِّب أبًا وأبوَّة، ودارًا، وعِلمًا»؛ أو في إضافة، مثل «يعجبني طِيبُه أبًا وأبوة، ودارًا وعلمًا»، و «للَّهِ درُّه فارسًا».

* * *

قال الرضيّ:

يعني بالثاني: ما يرفع الإبهام عن ذات مقدَّرة.

قوله: «عن نسبة في جملة»، أي: نسبة حاصلة في جملة أو شبه جملة، وشبه الجملة: إمَّا اسم الفاعل مع مرفوعه، نحو: «زيد متفقّىء شحمًا»، و «البيت مشتعل نارًا»؛ أو اسم المفعول معه[٢]، نحو: «الأرض مفجَّرةٌ عينًا»، أو أفعل التفضيل معه[٣]، نحو: ﴿أنا أكثر منك مالا﴾[٤]، و: ﴿خيرٌ مُستقرًا﴾[٥] أو الصفة المشبهة معه[٦]، نحو: «زيد طيِّب أبًا»، أو المصدر، نحو: «أعجَبَني طيبه أبًا»، وكذا كل ما فيه

---

(١) الكهف: ٣٤.
(٢) أي: مع مرفوعه.
(٣) أي: مع مرفوعه.
(٤) الكهف: ٣٤.
(٥) الفرقان: ٢٤.
(٦) أي: مع مرفوعها.

معنى الفعل، نحو: «حَسْبُكَ بزيد رجلاً»، و «ويلمّ زيد رجلاً»، و «يا لزيدٍ فارسًا»!

* * *

قوله: «أو في إضافة»، عطف على قوله: «في جملة»، أي: نسبة في إضافة، نحو: «أعجبني طيبه نفسًا»، وقد ذكرنا أنه داخل في شبه الجملة، أعني: ما ضاهاها؛ وأمّا قوله: «لله دره فارسًا»، فقد ذكرنا أنه يكون عن نسبة إن كان الضمير معلومًا، أو كان «دَرُّ» مضافًا إلى ظاهر، وأمّا إن كان «درّ» مضافًا إلى ضمير مجهول، فالتمييز عن مفرد.

والحق، أن التمييز في نحو: «للَّهِ دَرُّ زيد فارسًا»، و «ويلمّ لذّات الشباب معيشة»(١)، عن نسبة في شبه جملة، أيضًا، لأن فيه معنى الفعل، أي: عجبًا من زيد فارسًا، وعجبًا من لذات الشباب معيشة.

* * *

قوله: «أبًا، وأبوّة، ودارًا، وعِلمًا»، تفصيل للتمييز الكائن عن نسبة، وذلك أن يقال: إمّا أن يكون(٢) نفسَ ما انتصب عنه لا غير، نحو: «كفى زيد رجلاً»، و«لله درّ زيدٍ رجلاً»! فـ «رجل»، هو «زيد» لا غير، ونعني بما انتصب عنه التمييز: الاسم الذي أقيم مقام التمييز، حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة، كـ «زيد» في: «طاب زيد نفسًا»، فإنّ الأصل: طاب نفس زيد، و كـ «الأرض» في قوله تعالى: ﴿وفجَّرْنا الأرضَ عيونًا﴾(٣)، فإن أصله: فجرنا عيون الأرض، وكذا «كفى زيد رجلاً»، كان في الأصل: كفى رجل هو زيد.

وإمّا أن يصلح أن يكون نفسَه. ومتعلَّقَه، نحو: «طاب زيد أبًا»، يجوز أن تريد بـ «أبًا»، نفس زيد(٤)، وأن تريد به: أباه.

وإمّا ألاَّ يصلح أن يكون نفسَه، بل يكون صفةَ نفسه لا غير، نحو: «طاب زيدٌ علمًا»، وإمّا أن يصلح أن يكون صفةَ نفسه وصفةَ متعلقه، نحو: «طابَ زيدٌ أبوّة»، يجوز أن يكون المعنى: طاب أبوّته لغيره، أو طاب أبوّة أبيه؛ وإمّا ألاَّ يصلح أن يكون نفسَه، ولا صفةَ نفسه، بل يكون متعلَّقًا له لا غير، نحو: «طاب زيدٌ دارًا».

والقسمة الحاصرة ههنا أن تقول: إمّا أن يصلح أن يكون نفس ما انتصب عنه أو لا، والأول إمّا أن يصلح أن يكون نفس متعلقه أيضًا، كـ «طابَ زيد أبًا»، أو لا يصلح، نحو: «كَفَى زيد رجلاً».

---

(١) راجع الشاهد الرقم ٢٠٣.
(٢) أي: التمييز.
(٣) القمر: ١٢.
(٤) أي: إنه أبٌ لغيره.

والثاني: إمَّا أن يصلح أن يكون صفة نفسه أو لا. والأول إمَّا أن يصلح أن يكون صفة متعلّقه أيضًا، كـ «طابَ زيد أبوّة»، أو لا، نحو: «طابَ زيد علمًا»، والثاني نحو: «طابَ زيد دارًا».

وإذا قصدنا أن نصرّح بالذات المقدرة ههنا، قلنا في «كفى زيدٌ رجلاً»: كفى شيءُ زيدٌ رجلاً، وفي «طاب زيد نفسًا»: طاب شيءُ زيدٍ نفسًا أو علمًا أو دارًا، فالذات المقدرة هي الشيء المنسوب إليه «كفى» و «طاب»، فإذا أظهرته، صار «زيد» في «كَفَى زيد رجلاً» بدلاً منه، وفي «طابَ زيدٌ نفسًا» مضافًا إليه «شيء»، و «رجلاً» تمييز لِـ «شيء» المقدَّر، وكذا «نفسًا»، و «دارًا»، و «علمًا»، فإن قصدنا أن نردَّ التمييز في هذه الأمثلة كلها إلى أصله حين كان منسوبًا إليه الفعل أو شبهه، ونردَّ الاسم الذي انتصب عنه التمييز إلى مركزه الأصليّ، جعلنا ما انتصب عنه التمييز، إن كان التمييز نفسَه: بدلاً من التمييز، أو عطف بيان له، فنقول: «كفى رجلٌ زيد»، و «طابَ أبٌ زيد»؛ وإن كان التمييز متعلقًا لما انتصب عنه، إمَّا وصفًا له أو غير وصف، أضفنا التمييز إلى ما انتصب عنه، نحو: «طاب أبوَّةُ زيدٍ، وأبو زيد، وعلمُ زيد، ودارُ زيد، ونفسُ زيد»؛ جعلنا النفس كالمتعلّق له حتى صحَّ إضافتها إليه.

* * *

٤ ـ مطابقة التمييز لما هو له

قال ابن الحاجب:

ثم إن كان اسمًا يصحّ جعله لما انتصب عنه، جاز أن يكون له ولمتعلّقه، وإلاّ فهو لمتعلقه، فيطابق فيهما ما قُصد، إلاّ أن يكون جنسًا، إلاّ أن يقصد الأنواع؛ وإن كان صفَة، كانت له وطِبقَه، واحتملت الحال.

* * *

قال الرضيّ:

يعني أن التمييز عن النسبة إمَّا أن يكون اسمًا أو صفة، والاسم إمَّا أن يصلح جعله لما انتصب عنه؛ يعني إن صحَّ أن يكون نفسه، كـ «أبًا»، أو صفة نفسه كـ «أبوّة»، جاز أن يكون له ولمتعلقه، يعني: جاز أن يكون ما صحَّ أن يكون نفسه، نفسَ متعلقه أيضًا، كـ «أبًا» في: «طاب زيد أبًا»، فإنه يصح أن يكون «زيدًا»، وأن يكون «أبا زيد»، وكذا جاز أن يكون ما صحَّ أن يكون صفة نفسه، صفةً لمتعلقه أيضًا، كـ «أبوّة» في: «طابَ زيد أبوَّة»، فإنّه يصحّ أن يراد بها أبوّة زيد نفسه لأولاده، وأن يراد أبوَّة أبيه له.

وما كان ينبغي له[1] هذا الإطلاق، فإن «رجلاً» في: «كفى زيد رجلاً» صحَّ أن يكون لما انتصب عنه ولا يجوز أن يكون لمتعلقه، وكذا «علمًا» صحَّ أن يكون صفة لما انتصب عنه، ولم يصح أن يكون صفة لمتعلقه.

* * *

قوله: «فيطابق فيهما»، يعني بالمطابقة: الإفراد، إن قصد المفرد، والتثنية إن قصد التثنية، والجمع إن قصد الجمع.

قوله: «فيهما»، أي: في التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه، والتمييز الذي جعلته لمتعلقه. وقوله: «ما قُصِد»، أي: المفرد والمثنى والمجموع.

تقول فيما جعلته لما انتصب عنه: «طاب زيد أبًا، والزيدان أبوين، والزيدون آباءً»، طابقت بالتمييز ما قصدت إليه، وهو ما انتصب عنه، أي: زيد، فثنَّيته إنْ ثنيت زيدًا، وجمعته إن جمعته.

وإذا جعلته لمتعلَّقه، فإن قصدت أباه وحدَه، أفردتَ «أبًا»، لأن المقصود به مفرد، وإن قصدت أبَوي زيد، ثنيت «أبًا»، فقلت: «طاب زيد أبوين»، لأن المقصود به مثنى، وإن قصدت آباءَه، جمعته، فقلت: «طاب زيد آباءً»، لأن المقصود به مجموع.

وقد يلتبس الأمر في نحو: «طاب زيد أبًا»، و «طاب الزيدان أبوين»، و«طاب الزيدون آباءً»، هل التمييز لما انتصب عنه أو لمتعلّقه، فليرجع إلى القرائن، إن كانت.

فأمَّا إن اختلف التمييز وما انتصب عنه، إفرادًا وتثنية وجمعًا، ولم يكن التمييز جنسًا، نحو: «طابَ زيد أبوين أو آباءً»، و «طاب الزيدان أبًا أو آباءً»، و«طابَ الزيدون أبًا أو أبوين»، فلا لَبس في أن التمييز ليس لما انتصب عنه، بل هو لمتعلّقه، وإلاَّ طابق ما انتصب عنه.

وأمَّا إن اختلفا، وكان التمييز جنسًا، نحو: «طاب الزيدان، أو الزيدون أبوَّة»، فاللبس حاصل، إذ يصح أن يكون لما انتصب عنه، ولمتعلقه، ولم يطابقه لكونه جنسًا.

وكذا تطابق به ما تقصده فيما لا يصلح إلاَّ لمتعلقه، نحو: «طابَ زيد دارًا ودارَين ودُورًا»؛ هذا ما قاله المصنّف.

---

(١) أي: لابن الحاجب.

والأَولى أن يقال فيما ليس بجنس، سواء جعلته لما انتصب عنه، أو لمتعلقه: إنه إن لم يُلبس، فالأولى الإفراد وعدم المطابقة، نحو: «هم حَسَنون وجهًا وطيِّبون عرضًا»، ويجوز: «وجوهًا وأعراضًا»، قال الله تعالى: ﴿**فإن طِبنَ لكم عن شيء منه نفسًا**﴾(١)، وقال علي رضي الله عنه: «فطيبوا عن أنفسِكم نفسًا»(٢).

وأمَّا إذا ألبس، فالمطابقة لا غير، فلا يجوز: «زيد طيب أبًا»، وأنت تريد آباءَ أو أبوين، وكذا لا تقول: «طاب زيد دارًا» وأنت تريد دارَين، قال الله تعالى: ﴿**وفجَّرنا الأرض عيونًا**﴾(٣)، وأما قول الحطيئة [من البسيط]:

٢٠٥ ـ سِيري أُمَامُ فإنّ الأكثرينَ حَصًى ... والأكـرمـيـن إذا مـا يُـنـسَـبـون أبـا

فإنّما وحَّد الأب فيه، لأنهم كانوا أبناءَ أبٍ واحد.

ويجوز جمع المثنى إذا لم يُلبِس، نحو: «قرَّ زيد عيونًا»، قال أبو طالب يخاطب النبي ﷺ [من الكامل]:

٢٠٦ ـ فاصْدَعْ بأمْرِكَ ما عَلَيْكَ غضاضة ... وابْـشـرْ بـذاكَ وقَـرَّ مِـنْـهُ عـيـونـا

* * *

---

(١) النساء: ٤. (٢) نهج البلاغة ص ٧٧.

(٣) القمر: ١٢.

٢٠٥ ـ **التخريج**: البيت للحطيئة في ديوانه ص ١٦؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٨٦؛ والدرر ٥/ ٢٧٨؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ٩٧.

اللغة: أمامُ: مرخَّمُ «أمامَة»، وهي زوجة الشاعر. الحصى: العدد.

المعنى: يريد الحطيئة أَنَّ ممدوحيه ـ وهم بنو أنف الناقة ـ هم أكرم الناس نَسَبًا، وأكثرهم عَدَدًا.

الإعراب: «**سيري**»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعَال الخمسة، وياء المؤنثة المخاطبة: فاعل محلّه الرفع. «**أمامُ**»: منادى مرخم على لغة من لا ينتظر مبني على الضم في محلّ نصب لأنه مفرد علم. «**فإنَّ**»: الفاء: استئنافية، «إنّ»: حرف مشبه بالفعل. «**الأكثرين**»: اسم «إن» منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «**حصًى**»: تمييز منصوب بالفتحة المقدّرة للتعذّر على الألف. «**والأكرمين**»: الواو: حرف عطف، «الأكرمين»: مثل «الأكثرين» لأنه معطوف عليه. «**إذا**»: مفعول فيه ظرف زمان مبني على السكون في محلّ نصب متعلق باسم التفضيل «الأكرمين». «**ما**»: زائدة. «**يُنْسَبون**»: فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعَال الخمسة، والواو: نائب فاعل محلّه الرفع. «**أبًا**»: تمييز منصوب. جملة «سيري»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «أمامة»: اعتراضية لا محلّ لها، اعترضت بين جملتين استئنافيتين. وجملة «إن الأكثرين» مع الخبر المذكور في بيت لاحق: جملة استئنافية لا محلّ لها. وجملة «يُنسَبون»: مضاف إليها محلّها الجر.

الشاهد فيه: أنَّه كان الظاهر أن يقول: الأكرمين آباءَ بالجمع، وأَنما وحَّد الأب، لأنهم كانوا أبناء أب واحد.

٢٠٦ ـ **التخريج**: البيت لأبي طالب في ديوانه ص ٦٨؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٩٥، ٢٩٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٨٧.

=

قوله: «إلا أن يكون جنسًا»، قد ذكرنا مرادهم بالجنس ههنا، تقول: «طابَ زيدٌ أبوَّةً»، سواء أردت أبوة نفسه، أو أبوَّة أبيه فقط، أو أبوَّة أبويه، أو أبوَّة آبائه؛ وكذا تقول: «طابَ الزيدان أو الزيدون أبوَّة» وتريد الأبوّات المذكورة، وكذا تقول: «طاب زيد علمًا»، مع كثرة علومه، إلا أن تقصد الأنواع، فتقول: «طاب زيد علومًا أو عِلمين»، على حسب ما تقصد، قال الله تعالى: ﴿بالأخسرين أعمالاً﴾(١).

* * *

قوله: «وإن كان صفة»، قسيم قوله: إن كان اسمًا، يعني أن الصفة لم تجىء صالحة لما انتصب عنه ولمتعلَّقه كما جاء الاسم، بل لم تجىء إلاَّ لما انتصب عنه فقط، فيجب إذن أن تطابقه، إذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنسًا، وذلك نحو: «لله درُّك، أو درّ زيد فارسًا»، و «كَفَى زيدٌ شجاعًا».

* * *

قوله: «واحتملت الحال»، قال الأكثرون: هي تمييز، وقال بعضهم: هي حال، أي: ما أعجبه في حال فروسيَّته، ورجَّح المصنف الأوَّل، قال: لأن

= **اللغة**: فَاصْدَع بأمرك: اجْهَرْ بالحق الذي أُمِرْتَ بنشرِه. الغضاضة: الذلة والمنقصة. وابشَر بذاك، أي: بعدم وصول المشركين إليك. قَرَّ عيونًا: من أقرَّ الله عينه، ومعناه لا أبكاها الله، فتسخن بالدمع.

المعنى: يؤيد أبو طالب ابن أخيه محمدًا «ص»، ويطمئنه فيقول له: اجهر بالدعوة إلى الحق الذي أُمِرْتَ بنشره، فلن يصل إليك المشركون.

الإعراب: **«فاصدع»**: الفاء: استئنافية، «اصدع»: فعل أمر مبني على السكون، فاعله مستتر وجوبًا تقديره: «أنت». **«بأمرك»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «اصدع»، والكاف: مضاف إليه محلّه الجر. **«ما»** نافية. **«عليك»**: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف. **«غضاضَةٌ»**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. **«وابشَرْ»**: الواو: حرف عطف، **«ابْشرْ»**: مثل «اصدع». **«بذاك»**: الباء: حرف جر، و **«ذا»**: اسم إشارة مبني على السكون في محلّ جر بحرف الجر، والكاف حرف خطاب لا محلّ له والجار والمجرور متعلقان بالفعل «ابْشَرْ». **«وقَرَّ»**: الواو: حرف عطف، «قَرَّ»: فعل أمر مبني على السكون، وحرك بالفتح للتخلص من التقاء الساكنين، والفاعل مستتر تقديره: أنت. **«منه»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «قَرَّ». **«عيونًا»**: تمييز منصوب بالفتحة.

جملة «اصدع»: استئنافية لا محلّ لها، وعطف عليها الجملتين «ابْشَر»، و «قَرَّ». أما جملة «ما عليك غضاضة»: فاعتراضية لا محلّ لها.

الشاهد فيه: أنَّه يجوز جمع المثنىٰ في التمييز إذا لم يلبس ذلك، فكان يجب أن يقول الشاعر: وقرَّ منه عينين، ولكنه جمع ولم يثنِ لأمن اللبس، لأن الإنسان لا يكون له إلا عينان.

(١) الكهف: ١٠٣.

المعنى: مدحه مطلقًا بالفروسيَّة، فإذا جُعِل حالاً، اختصَّ المدح وتقيَّد بحال فروسيَّته؛ وأنا لا أرى بينهما فرقًا، لأن معنى التمييز عنده: «ما أحسن فروسيَّته»، فلا يمدحه في غير حال الفروسيَّة إلا بها. وهذا المعنى هو المستفاد من: «ما أحسنه في حال فروسيته»، وتصريحهم بـ «مِنْ» في: «للَّهِ دَرُّكَ من فارس»! دليل على أنه تمييز؛ وكذا قولهم: «عزَّ من قائل»[1]، والتمييز عن المفرد، وكذا إن كان عن نسبة، وكان التمييز نفس ما انتصب عنه بدليل تصريحهم بها في نحو: «يا لَكَ من ليل»[2]! و «عزَّ من قائلٍ»، و «قاتَلَه الله من شاعر»! و «مررتُ برجلٍ هدَّكَ من رجل، وحسبِك من رجل»! أي: هدك هو، وحسبك هو، فالضمير هو ما انتصب عنه التمييز في هذه المواضع.

وقد تكلَّف بعضهم تقدير «مِن» في جميع التمييز عن النسبة، نحو: «طابَ زيد دارًا وعلمًا». وليس بوجه.

وأمَّا معنى قولهم: «للَّهِ درُّك»، فالدرّ في الأصل: ما يدِرُّ، أي: ما ينزل من الضرع من اللبن، ومِن الغيم من المطر، وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه، وإنما نسب فعله[3] إليه تعالى، قصدًا للتعجب منه لأن الله تعالى منشىء العجائب، فكلّ شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه إليه تعالى، ويضيفونه إليه تعالى، نحو قولهم: «للَّهِ أنت»، و «للَّهِ أبوك»، فمعنى «للَّهِ دَرُّه»: ما أعجب فعله.

***

٥ ـ تقدّم التمييز على عامله

قال ابن الحاجب:

ولا يتقدّم التمييز، والأصحّ أنه لا يتقدّم على الفعل، خلافًا للمازني والمبرّد.

***

قال الرضيّ:

أي: لا يتقدَّم التمييز على عامله، إذا كان عن تمام الاسم اتفاقًا، وكذا لا يفصل بين عامله وبينه، وقولُه [من المتقارب]:

٢٠٧ ـ [على أَنَّني بعدَ ما قَدْ مَضَى] ثــلاثــونَ لِـلْـهَـجْـرِ حَـولاً كَـمِـيـلاَ

ضرورة.

---

(١) أي: في نحو: «قال الله عزّ مِن قائل».

(٢) راجع الشاهد الرقم ٢٠١.

(٣) أي: فعل الممدوح.

٢٠٧ ـ **التخريج**: البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٣٦؛ وتهذيب اللغة ١٠/ ٢٦٦؛ وأساس=

وإنّما لم يتقدَّم، لأن عامله اسم جامد، ضعيف العمل، مشابه للفعل مشابهة ضعيفة، كما ذكرنا، وهي كونه تامًّا، كما أن الفعل يتمّ بفاعله.

أمَّا إذا كان عن النسبة، فإنْ كان عن الصفة المشبهة، أو أفعل التفضيل، أو المصدر، أو ما فيه معنى الفعل مما ليس من الأسماء المتصلة به، نحو: «للَّهِ درُّه فارسًا»، أو: «درُّ زيد فارسًا»! و «ويلمِّ زيد شجاعًا»! و «ويحَ زيد رجلاً»، فلا يتقدَّم على عامله، لضعف الصفة والأفعُل[1]، وما فيه معنى الفعل، وكون المصدر بتقدير الحرف الموصول؛ وليس العامل في نحو: «نِعْمَ رجلاً زيد»، و «حَبَّذا رجلاً عمرو»! هو الفعل غير المتصرف، بل الضمير واسم الإشارة كما تقدَّم، فلا يتفرَّع عليه أنه لا يتقدَّم على الفعل غير المتصرف، كما قال بعضهم.

وأمَّا إن كان العامل الفعل الصريح، نحو: «طابَ زيد أبًا»، أو اسم الفاعل أو اسم المفعول، فجوَّزه المازني والكسائي والمبرّد، نظرًا إلى قوة العامل، ومنعه الباقون؛ قيل: لأنه في الأصل فاعل الفعل المذكور، كما في «طابَ زيد أبًا»، أو فاعل الفعل المذكور إذا جعلته لازمًا، نحو: ﴿وفجَّرنا الأرض عيونًا﴾[2]، أي: تفجَّرت عيونها، أو فاعل ذلك الفعل إذا جعلته متعدِّيًا، نحو: «امتلأَ الإناء ماءً»،

= البلاغة (كمل)؛ وكتاب العين ٥/ ٣٧٩؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١١/ ٥٩٨ (كمل)؛ وتاج العروس (كمل).

اللغة: الحول: العام. الكميل: الكامل.

المعنى: يؤكد الشاعر تعلُّقَه بحبيبته على الهجران، فهو ما يزال يذكرها كلما حَنَّت ناقة إلى فصيلها، وكلما ناحت حمامة داعية فَرخها، مع أنه مضى على هجران الحبيبة لحبيبها ثلاثون عامًا.

الإعراب: «**على**»: حرف جر، «**أنني**»: حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: اسم «أنَّ» محلّه النصب، والمصدر المؤول من «أنَّ» ومعموليها مجرور بـ «على»، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف، والتقدير: الأمر أو الحقيقة كائنة على ذلك. «**بَعْدَ**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «يذكرنيك» المذكور في بيت لاحق. «**ما**»: مصدرية، «**قد**»: حرف تحقيق. «**مَضَىٰ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر «**ثلاثون**»: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «**للهجر**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «مضىٰ». «**حولاً**»: تمييز منصوب. «**كميلاً**»: صفة لـ «حولاً» منصوبة مثله.

والمصدر المؤول من «ما» والفعل «مضى» مضاف إليه محلّه الجر.

الشاهد فيه: أنَّه فَصَل بشبه الجملة «للهجر» بين التمييز «حولاً» وبين المميَّز «ثلاثون». وهذا الفصل للضرورة.

(١) أي: أفعل التفضيل.

(٢) القمر: ١٢.

أي: ملأه الماء؛ والفاعل لا يتقدَّم على الفعل، فكذا ما هو بمعنى الفاعل.

وليست العلة بمُرْضِية، إذ ربّما يخرج الشيء عن أصله، ولا يراعي ذلك الأصل، كمفعول ما لم يُسمَّ فاعله، كانَ له، لما كان منصوبًا، أن يتقدم على الفعل، فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونهُ بعد الفعل، فأيُّ مانع أن يكون للفاعل أيضًا، إذا صار على صورة المفعول: حكم المفعول من جواز التقديم؟

وقيل: إنّ الأصل في التمييزات[1] أن تكون موصوفات بما انتصبت عنه، سواء كانت عن مفرد، أو عن نسبة، وكأنَّ الأصل: «عندي خلٌّ راقود»، و «رجل مثله»، و«سمنٌ منوان»، وكذا كان الأصل في «طاب زيد نفسًا»: لزيد نفس طابت.

وإنما خولف بها[2] لغرض الإبهام أوَّلاً، ليكون أوقع في النفس، لأنه تتشوق النفس إلى معرفة ما أبهم عليها، وأيضًا، إذا فسَّرته بعد الإبهام فقد ذكرته إجمالاً وتفصيلاً، وتقديمه ممَّا يخلُّ بهذا المعنى، فلما كان تقديمه يتضمَّن إبطال الغرض من جعله تمييزًا، لم يستقم.

* * *

٦ ـ تنكير التمييز

وأصل التمييز: التنكير، لمثل ما قلنا في الحال وهو أن المقصود رفع الإبهام، وهو يحصل بالنكرة، وهي أصل، فلو عُرِّف، وقع التعريف ضائعًا. وأجاز الكوفيون كونه معرفةً، نحو: ﴿سفِه نفسَه﴾[3] و «غبن رأيَه»، و «بطِر عيشَه»[4]، و «ألِم بطنَه»، و «وَفِق أمرَه»، و «رشِد أمرَه»، و «زيد الحسن الوجهَ».

وعند البصريين، معنى «سفِه نفسَه»: سفهها أو سفِه في نفسه، و «ألم بطنه» متضمِّن معنى «شكا»، و «وفق أمرَه»، و «رشد أمرَه»، و «بطر عيشَه»، بمعنى: في أمره وفي عيشه؛ و «الحسن الوجه»، مشبَّه بـ «الضارب الرجلَ» كما يجيء في باب الإضافة.

* * *

٧ ـ نصب الاسم بعد أفعل التفضيل وجرّه

واعلم أنه لو قيل: إن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى شيء، فالذي يجري عليه

(١) أي: أنواع التمييز المختلفة. (٢) أي: بالصورة الأصليّة لها.

(٣) البقرة: ١٣٠.

(٤) كقوله تعالى: ﴿وكم أهلكنا من قرية بطِرت معيشَتَها﴾ [القصص: ٥٨].

أفعل التفضيل بعض المضاف إليه، نحو: «هذا الثوبُ أحسنُ ثوبٍ»؛ وإن نُصِب ما بعده على التمييز، فالمنصوب سبب لمن جرى عليه أَفْعَل، ومتعلقه نحو: «زيدٌ أحسنُ منكَ ثوبًا»، ففي قولك: «زيد أفْرَه عبد»: زيد هو العبد، وفي قولك: «زيد أفره منك عبدًا»: زيد هو مولَى العبد.

أقول[١]: ليس هذا بمطرد، ألا ترى أنك تقول: «هو أشجع الناس رجلاً»، وهما خير الناس اثنين، على ما أورده سيبويه، أي: هو أشجع رجل في الناس، وهما خير اثنين في الناس، والمنصوب على التمييز، هو مَن جرى عليه أفعل، لا سببه، والدليل على أنه تمييز قولك: «هو أشجعُ الناس من رجل»، و «هما خير الناس من اثنين»، كما تقول: «حَسْبُك بزيد رجلاً ومن رجل»، قال الله تعالى: ﴿**فالله خيرٌ حافظًا**﴾[٢]، انتصب «حافظًا» على التمييز، أي: خيرٌ من حافظ، فهو والجر سواء، نحو: «خير حافظٍ وخيرٌ حافظًا»، فهو حافظ في الوجهين؛ وقول الأعشى [من المتقارب]:

٢٠٨ ـ تقولُ ابنتي حين جدَّ الرحيلُ   أَبْـرَحْـتَ ربًّـا وأَبْـرَحْـتَ جـارا

أبرحتَ: أي: جئت بالبرح، أو: صِرت ذا برح، والبرح: الشِدة، فمعنى «أبرَحْتَ»: صرت ذا شدة وكمال، أي: بلغت وكملت ربًّا، فهو نحو:

---

(١) قوله: «أقول» جواب قوله: «واعلم أنه لو قيل...».

(٢) يوسف: ٦٤.

٢٠٨ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ٩٩؛ وجمهرة اللغة ص ٥٦، ٢٧٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٠٢، ٣٠٥، ٣٠٦؛ وسمط اللآلي ص ٣٨٨؛ وشرح التصريح ١/ ٣٩٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٦٣؛ والكتاب ٢/ ١٧٥؛ ولسان العرب ٢/ ٤١١ (برح)؛ ونوادر أبي زيد ص ٥٥؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٦٧، ٤٠٤؛ والفاخر ص ٢٨٠.

اللغة: جدّ الرحيل: تحقق. أبرح: عظم. الربّ: هنا الملك الذي يقصده.

المعنى: تقول ابنة الشاعر لأبيها الذي ارتحل عنها إلى ممدوحه: ما أعظم هذا الملك الذي تقصده، فإنه سينسيك المشقّة والعذاب بكثير رفده وعطائه.

الإعراب: **«تقول»**: فعل مضارع مرفوع. **«ابنتي»**: فاعل «تقول» مرفوع بالضمة المقدّرة منع من ظهورها اشتغال المحلّ بالحركة المناسبة للياء، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«حين»**: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «تقول»، وهو مضاف. **«جدّ»**: فعل ماضٍ. **«الرحيل»**: فاعل مرفوع. **«أبرحت»**: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. **«ربًا»**: تمييز منصوب. **«وأبرحت جارًا»**: معطوفة على «أبرحت ربًّا» وتعرب إعرابها.

جملة «تقول ابنتي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «جدّ الرحيل»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «أبرحت ربًا»: في محل نصب مفعول به «مقول القول»، وعطف عليها جملة «أبرحت جارًا».

الشاهد فيه قوله: «ربًا... جارًا» فإنّهما تمييزان، ويجوز جرّهما بـ «من» لأنهما وإن كانا في المعنى فاعلين، لكنّهما غير محوّلين عن الفاعل صناعة.

«كَفى زيد رجلاً»، أي: أبرح جارٌ هو أنت، وكذا قوله [من الكامل]:

٢٠٩ - [بانَتْ لِتُحْزِنَنا عَفاره] يا جارتا ما أَنْتِ جارَه

لأن «ما» الاستفهامية تفيد التفخيم، كما في قوله تعالى: ﴿**القارعة ما القارعة**﴾[١]، أي: كملتِ جارة، فمعنى «ما أنت»: كملت.

فالمنصوب في عبارات النحاة في نحو قولهم: «شَرٌّ أهرَّ ذا ناب»[٢]: إن «شرّ» مبتدأ لفظًا، فاعل معنى، المنصوب[٣] في مثله تمييز عن النسبة تقديرًا، أي: كائن مبتدأ لفظًا بمعنى: كائن لفظه مبتدأ، وكائن معناه فاعلاً؛ ومثله كثير في كلامهم.

---

٢٠٩ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٠٣؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٠٨، ٣١٠، ٥/ ٤٨٦، ٤٨٨، ٧/ ٢٥٠، ٩/ ٢٤٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٩٣؛ ولسان العرب ٤/ ٦٣ (بشر)، ٤/ ١٥٤ (جور)، ٤/ ٥٨٩ (عفر)؛ والمقاصد النحويَّة ٣/ ٦٣٨؛ والمقرب ١/ ١٦٥؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤٥٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٥٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٤٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٣٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٧١.

اللغة والمعنى: بانت: بعدت. تحزننا: تورثنا الحزن. عفارة: اسم امرأة.

يقول: بعدت عفارة لتورثنا الحزن والأسى، فيا جارتي لست كسائر الجارات.

الإعراب: **«بانت»**: فعل ماضٍ، **والتاء**: للتأنيث. **«لتحزننا»**: **اللام**: للتعليل، **«تحزننا»**: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة، **«نا»**: ضمير في محل نصب مفعول به، والمصدر المؤول من «أن» المضمرة والفعل بعدها في محل جر بحرف الجر. **«عفارة»**: فاعل مرفوع بالضمّة، وسكن لضرورة الشعر. **«يا»**: حرف نداء. **«جارتا»**: منادى منصوب بالفتح المقدّر على ما قبل ياء المتكلم، وقد قُلبت الكسرة فتحة والياء ألفًا لأنّ أصلها «يا جارتي»، وهو مضاف. **والياء**: في محلّ جرّ بالإضافة. **«ما»**: اسم استفهام في محلّ رفع خبر مقدّم. **«أنت»**: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ مؤخّر. **«جارة»**: تمييز منصوب وقد سكن للضرورة الشعريّة. ويجوز اعتبار «ما» من أخوات «ليس»، و «أنت» اسمها، و «جارة» خبرها.

جملة (بانت...) الفعلية: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة. وجملة (يا جارتا) الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة. وجملة (ما أنت جارة) الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة.

الشاهد فيه قوله: «جارة» حيث وقع تمييزًا، لأن «ما» الاستفهامية تفيد التفخيم، أي: كَمُلْتِ جارةً.

(١) القارعة: ١ - ٢.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في خزانة الأدب ٤/ ٤٦٩، ٩/ ٢٦٢؛ وزهر الأكم ٣/ ٢٢٩؛ ولسان العرب ٥/ ٢٦١ (هرر)؛ والمستقصى ٢/ ١٣٠؛ ومجمع الأمثال ١/ ٣٧٠.

وذو الناب: الكلب. وأهرّ الكلب: جعله يهرّ، أي: يُصوّت دون أن ينبح. يُضرب عند ظهور أمارات الشرّ.

(٣) **قوله**: **«المنصوب»** توكيد لفظيّ لقوله: **«فالمنصوب»**.

المستثنى

١ ـ قسما المستثنى وتعريف كلّ قسم

قال ابن الحاجب:

المستثنى متصل ومنقطع، فالمتصل هو المخرَج من متعدِّد لفظًا أو تقديرًا، بـ «إلاّ» وأخواتها؛ والمنقطع: المذكور بعدها غير مخرج.

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أنه قَسَّمَ المستثنى قسمين، وحدَّ كل واحد منهما بحدٍّ منفرد من حيث المعنى، قال[١]: وذلك لأن ماهيتيهما مختلفتان، ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حدٍّ واحد، وذلك لأن الحدَّ مُبيِّن للماهية، بذكْر جميع أجزائها مطابقة وتضمُّنًا، والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع أجزائها حتى يجتمعا في حدٍّ واحد؛ والدليل على اختلاف حقيقتيهما أن أحدهما مُخرَج، والآخر غير مخرَج. بَلَى، يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ، لأن مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ، فيقال المستثنى هو المذكور بعد «إلاَّ» وأخواتها. هذا آخر كلامه.

ولقائل أن يمنع اختلافهما في الماهية؛ قوله[٢]: «لأن أحدهما مخرج من متعدد والآخر غير مخرج»، قلنا: لا نسلِّم أن كون المتصل مخرجًا من أجزاء ماهيته، بل حقيقة المستثنى، متصلاً كان أو منقطعًا، هو المذكور بعد «إلاّ» وأخواتها مخالفًا لما قبلها نفيًا وإثباتًا.

ثم نقول: كون المتصل داخلاً في متعدد لفظًا أو تقديرًا: من شرطه لا من تمام ماهيته، فعلى هذا: المنقطع داخل في هذا الحد، كما في: «جاءني القوم إلا حمارًا»، لمخالفة «الحمار» «القومَ» في المجيء.

* * *

(١) أي: ابن الحاجب في شرحه لهذا التعريف في كتابه «شرح الكافية».

(٢) أي: ما يمنع اختلاف الماهيَّتين.

قوله: «من متعدِّد»، أي: من شيء ذي عدد. قوله: «لفظًا أو تقديرًا»، تفصيل للمتعدّد، فإنّه قد يكون ملفوظًا به، نحو: «جاءني القوم إلا زيدًا»، وقد يكون مقدَّرًا، نحو: «ما جاءني إلاّ زيد»، أي: «ما جاءني أحد إلاّ زيد».

قوله: «بإلاً وأخواتها»، ليخرج نحو: «جاءني القوم لاَ زيدٌ»، و «ما جاءني القوم لكن زيد»، و «جاءني القوم ولم يجيءْ زيد».

فالمستثنى الذي لم يكن داخلاً في المتعدّد الأوّل قبل الاستثناء: منقطع سواء كان من جنس المتعدد، كقولك: «جاءني القوم إلا زيدًا»، مشيرًا إلى جماعة خالية من زيد؛ أو لم يكن، نحو: «جاءني القوم إلا حمارًا». فقد تبيَّن أن المتصل ليس هو المستثنى من الجنس، كما ظنَّ بعضهم.

ثم إن الاستثناء مشكل باعتبار معقوليته[1]، لأنّ «زيدًا» في قولك: «جاءني القوم إلا زيدًا»، لو قلنا أنه غير داخل في القوم، فهو خلاف الإجماع، لأنهم أطبقوا على أن الاستثناء المتصل مخرج، ولا إخراج إلا بعد الدخول، فإن جاز الشك في مثله[2]، لم يصحّ في نحو قوله: «له عليَّ دينار إلا دانقًا»، للعلم بأن «دانقًا» مخرج من الدينار، والباقي بعده هو المقرُّ به. وإن قلنا إنه داخل في القوم، و «إلاّ» لإخراجه منهم بعد الدخول، كان المعنى: جاء زيد مع القوم، ولم يجيء زيد، وهذا تناقض ظاهر ينبغي أن يُجنَّب كلام العقلاء عن مثله. وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير، كقوله تعالى: **﴿فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عامًا﴾**[3]، فيكون المعنى: لبث الخمسين في جملة الألف، ولم يلبث تلك الخمسين؛ تعالى الله عن مثله علوًّا كبيرًا.

فقال[4] بعضهم: نختار أنه غير داخل، بل «القوم» في قولك: «جاء القوم»، عام مخصوص، أي: إن المتكلّم أراد بـ «القوم» جماعة ليس فيهم زيد، وقوله: «إلا زيدًا» قرينة تدل السامع على مراد المتكلم، وإنه أراد بـ «القوم» غير زيد.

وليس بشيء، لإجماع أهل اللغة على أن الاستثناء مخرج، ولا إخراج إلا مع الدخول، وأيضًا يتعذّر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو: «له عليّ عشرة إلا واحدًا»، لأن «واحدًا» داخل في العشرة بقصده، ثم أخرج، وإلا كان مريدًا بلفظ العشرة: تسعة، وهو محال.

---

(١) أي: باعتبار كيفيّة تصوُّر العقل له.

(٢) أي: في مثل: «جاءني القومُ إلاّ زيدًا».

(٣) العنكبوت: ١٤.

(٤) هنا يبدأ الرضيّ بتفصيل آراء النحاة حول إشكاليّة الاستثناء باعتبار معقوليّته.

وقال القاضي عبد الجبار أيضًا: هو غير داخل، لكنه قال: المستثنى، والمستثنى منه، وآلة الاستثناء، بمنزلة اسم واحد، فقولك: «له عليّ عشرة إلا واحدًا»، بمعنى: له عليّ تسعة، لا فرق بينهما من وجه، فلا دخول هناك، ولا إخراج.

وهذا، أيضًا، غير مستقيم، لقطعنا بأن «عشرة» في كلامك هذا، دالة على المعنى الموضوعة هي له مفردةً، بلا استثناء، وهو الخمستان، و «إلاّ» مفيدة للاستثناء، و «واحدًا» هو المخرج، و «تسعة» لا تدلّ على شيء من هذه المعاني الثلاثة. وأيضًا إجماعهم على أن الاستثناء مخرج يُبطله.

هذا، ويلزم مثل ما فرُّوا منه في بدل البعض، وبدل الاشتمال، كقوله تعالى: **﴿ولله على الناس حجّ البيت من استطاع إليه سبيلا﴾**[1]، لأن «الناس» جنس يعمّ المستطيعين وغيرهم، فيكون كأنه قال: ولله على جميع الناس: مستطيعهم وغير مستطيعهم، بل لله على مستطيعهم وحده.

وقال آخرون، وهو الصحيح المندفع عنه الإشكالات كلها: ما فرُّوا منه، وما لزمهم أن المستثنى داخل في المستثنى منه، والباقي بعدَ بدل البعض داخل في المبدل منه، والتناقض بمجيء زيد وانتفاء مجيئه في: «جاءني القوم إلا زيدًا»: غير لازم، وإنما يلزم ذلك، لو كان المجيء منسوبًا إلى القوم فقط[2]، وليس كذلك، بل هو منسوب إلى القوم مع قولك: «إلا زيدًا»، كما أن نسبة الفعل في نحو: «جاءني غلام زيد»، و «رأيت غلامًا ظريفًا»: إلى الجزأين، لكنه جرت العادة بأنه إذا كان الفعل منسوبًا إلى شيء ذي جزأين أو أجزاء، قابلٍ كل واحد منهما للإعراب، أُعرب الجزءُ الأول منهما بما يستحقه المفرد إذا وقع منسوبًا إليه في مثل ذلك الموقع، وما بقي من أجزاء المنسوب إليه، يُجرّ إن استحقّ الجرّ، كالمضاف إليه، ويُتبع إن استحق التبعيَّة، كما في التوابع الخمسة، وإن لم يستحق شيئًا من ذلك، نُصب، كالمستثنى تشبيهًا بالمفعول، في مجيئه بعد المرفوع، وإن كان جزء العمدة في بعض المواضع، نحو: «ما جاءني القومُ إلاّ زيدًا»، لأن المجموع هو المسند إليه.

فَزُبدة الكلام أنّ دخول المستثنى في جنس المستثنى منه ثم إخراجه بـ «إلاّ» وأخواتها، إنّما كان قبل إسناد الفعل أو شبهه إليه، فلا يلزم التناقض في نحو: «جاءني القوم إلا زيدًا»، لأنه بمنزلة قولك: «القوم المخرَج منهم زيد جاؤوني»،

---

(١) آل عمران: ٩٧.

(٢) أي: منظورًا فيه إلى عمومه وشموله لِـ «زيد».

ولا في نحو: «له عليّ عشرة إلا درهمًا»، لأنه بمنزلة قولك: «العشرة المخرج منها واحد لَه عليَّ». وذلك لأن المنسوب إليه الفعل، وإن تأخر عنه لفظًا، لكنه لا بدَّ له من التقدّم وجودًا على النسبة التي يدلّ عليها الفعل، إذ المنسوب إليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة؛ ففي الاستثناء، لما كان المنسوب إليه هو المستثنى منه، فلا بدَّ إذن من حصول الدخول والإخراج قبل النسبة، فلا تناقض.

* * *

٢ ـ أحكام المستثنى

قال ابن الحاجب:

وهو منصوب، إذا كان بعد «إلاَّ»، غير الصفة، في كلام موجب، أو مقدَّمًا على المستثنى منه، أو منقطعًا في الأكثر، أو كان بعد «خلا» و «عدا»، في الأكثر، و «ما خلا»، و «ما عدا»، و «ليس»، و «لا يكون».

* * *

قال الرضيّ:

شرع[١] يبيِّن إعراب المستثنى، فبدأ بما يجب نصبه، إذ هو في باب المنصوبات، وهو[٢] في مواضع:

الأول: ما اجتمع فيه شرطان: وقوعه بعد «إلاَّ»، وكون الاستثناء في كلام موجَب، ولم يحتج إلى قوله: «غير الصفة»[٣]، لأنه في نصب المستثنى، وما كان بعد «إلا» التي للوصف: ليس بمستثنى.

وإنما اشترط كون الاستثناء في كلام موجَب، لأن غير الموجب لا يجب نصب مستثناه، كما يجيء.

واختلف في عامل النصب في المستثنى، فقال البصريون: العامل فيه الفعل المتقدّم، أو معنى الفعل، بتوسُّط «إلاّ»، لأنه شيء يتعلَّق بالفعل معنًى، إذ هو جزء مما نسب إليه الفعل، وقد جاء بعد تمام الكلام فشابَهَ المفعول.

وقال المبرّد، والزجّاج: العامل فيه «إلاَّ»، لقيام معنى الاستثناء بها، والعامل ما به يتقوَّم المعنى المقتضى، ولكونها نائبة عن «أستثني»، كما أن حرف النداء نائب عن «أنادي».

---

(١) أي: ابن الحاجب.
(٢) أي: ما يجب نصبه.
(٣) أي: لم يكن بحاجة إلى ذكْر هذا القيد.

وقال الكسائي: هو منصوب، إذا انتصب، بـ «أنَّ» مقدَّرة بعد «إلاَّ»، محذوفة الخبر، فتقدير «قامَ القومُ إلاَّ زيدًا»: قام القوم إلاَّ أنَّ زيدًا لم يقم.

وليس بشيء، إذ يبقى الإشكال عليه بحاله في انتصاب «أنَّ» مع اسمها وخبرها، لأنها في تقدير المفرد.

وأمَّا الاعتراض[1] بأنه يعمل الحرف الموصول مقدَّرًا، والموصول لا يقدَّر، فلا يَرِد عليه، لأن الكوفيين يجوِّزون تقدير الاسم الموصول، كما يجيء، وأمَّا تقدير الحرف الموصول، فله أسوة بالبصريِّين في تقديرهم «أن» الناصبة للفعل، لكون الحروف التي قبلها كالنائب عنها، فـ «إلاَّ»، عنده، تكون كالنائب عن «أن» المقدَّرة.

وقال الفرّاء: «إلاَّ» مركبة من: «إنَّ» و «لا» العاطفة، حذفت النون الثانية من «إنّ»، وأدغمت الأُولى في لام «لا»، فإذا انتصب الاسم بعدها، فبـ «إنّ»، وإذا أتبع ما قبلها في الإعراب، فبـ «لا» العاطفة. فكأن أصل «قام القوم إلا زيدًا»: قام القوم، إنَّ زيدًا لا قام، أي: لم يقم، فـ «لا»، لنفي حكم ما قبل «إلاَّ» ونقضه، نفيًا كان ذلك الحكم، أو إثباتًا، فهو كقولك: «كأنَّ زيدًا أسدٌ»، الأصل عند بعضهم: إن زيدًا كالأسد، فقدَّموا الكاف وركبوها مع «أنَّ».

وفيما قال نظر من وجوه: لأنّ «لا» على المعنى الذي أورَدْناه[2]، غير عاطفة[3]، ومع التسليم، فإن «لا» العاطفة لا تأتي إلاّ بعد الإثبات، نحو: «جاءني زيد لا عمرو»، وأنت تقول: «ما جاءني القوم إلاّ زيد»، ولأن فيما قال عزلاً لِـ «إنَّ» مرَّةً، ولِـ «لا» أخرى عن مقتَضيَيْهما[4]. وذلك لأنه ينصب بها مرة، ويُتبع ما بعدها لما قبلها أخرى، ولا يجتمع الحكمان معًا في موضع، ولأن المعطوف عليه قليلاً ما يحذف، والمتعدد الذي هو المعطوف عليه، عنده، مطرد الحذف، نحو: «ما قام إلاّ زيدٌ».

وقال بعضهم: هو منصوب بـ «أستَثني»، كما أن المنادى منصوب بـ «أنادي»، و «إلاَّ» وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدَّرين، فالمستثنى على هذا القول: مفعول به، وقد اعتُرض عليه بأنه يلزم منه جواز الرفع بتقدير: امتَنَع. ولا يلزم ذلك[5]، لأننا نعلل ما ثبت ووَرَد من كلام العرب، ولو وَرَد الرفع لكنَّا

(١) أي: الاعتراض على الكِسائيّ.
(٢) أي: في شرح مذهب الفرّاء.
(٣) وذلك لأنّها لم تُسبق باسم معطوف.
(٤) أي: عزلاً لكلٍّ من الحرفين عمّا يقتضيه العمل.
(٥) أي: لا يلزم هذا الاعتراض.

نقدر «امتنع» ونحوه؛ ولو وَرَد الرفع في نحو: «أنت والأسدُ»، لكُنّا نقدِّر: ابعَد أنت والأسدُ ونحوه.

وقال المصنِّف في شرح المفصل[١]: العامل فيه: المستثنى منه بواسطة «إلاّ»، قال: لأنه ربَّما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل، نحو: «القوم إلا زيدًا إخوتك»؛ وهذا لا يَرد إلا على مذهب البصريين. ولهم أن يقولوا: إن في «إخوتك» معنى الفعل، وإن كان من أخوَّة النسب، أي: ينتسبون إليك بالأخوَّة، وكذا في أمثاله، فجاز أن يعمل العامل الضعيف فيما تقدَّم عليه، لتَقوِّيه بـ «إلاّ»، ولا يلزم مثله في المفعول معه، فإنّه لا يتقدم على عامله وإن كان فعلاً صريحًا، لأن أصل الواو للعطف، فروعي ذلك الأصل.

ولو لَم يكن في الجملة، أيضًا، معنى الفعل، لجاز أن ينتصب المستثنى، إذ الجملة ليست بأنقص مشابهةً للفعل التامّ كلامًا بفاعله، من المفرد التي يتمّ بالنون والتنوين فينصب التمييز، ولا سيَّما مع تقوِّيها بآلة الاستثناء؛ وإلى مثله يشير كلام سيبويه في مواضع[٢]؛ فنقول: عمل فيه ما قبله كعمل «العشرين» في «الدرهم».

هذا كله في المستثنى المتصل.

وأمَّا المنقطع، فمذهب سيبويه، أنه، أيضًا، ينتصب بما قبل «إلاّ»، من الكلام، كما انتصب المتصل به، وذلك قوله في الكتاب: «فحُمِل على معنى «لكن» وعمِل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم»[٣]. وما بعد «إلا»، عنده، مفرد، سواء كان متصلاً أو منقطعًا؛ فهي، وإن لم تكن حرف عطف، إلا أنها كـ «لكن» العاطفة للمفرد على المفرد، في وقوع المفرد بعدها، فلهذا وجَبَ فتح «أن» الواقعة بعدها في نحو قولك: «زيد غنيّ إلا أنه شقيّ». والمتأخرون، لمَّا رأوها بمعنى «لكنّ»، قالوا: إنها الناصبة بنفسها نصبَ «لكنّ» للأسماء، وخبرها محذوف، نحو قولك: «جاءني القوم إلا حمارًا»، أي: لكن حمارًا لم يجيء، قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرًا، نحو قوله تعالى: ﴿**إلاَّ قومَ يونس لمّا آمنوا كشفنا عنهم**﴾[٤].

وقال الكوفيون: «إلاَّ» في الاستثناء المنقطع بمعنى «سوى»، وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتّصل.

---

(١) لابن الحاجب شرح على المفصَّل سمّاه «الإيضاح».
(٢) انظر مثلاً: الكتاب ١/ ٣٣٠.
(٣) الكتاب ١/ ٣١٩.
(٤) يونس: ٩٨.

وتأويل البصريين أولى، لأن المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيًا وإثباتًا، كما في «لكن»، وفي «سوى» لا يلزم ذلك، لأنك تقول: «لي عليك ديناران، سوى الدينار الفلانيّ»، وذلك إذا كان صفة[1]؛ وأيضًا معنى «لكن» الاستدراك، والمراد بالاستدراك فيها رفع توهّم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها، مع أنه ليس بداخل فيه، وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه.

وإنما وجَب النصب في المستثنى من الموجب، لأن التفريغ لا يجوز فيه، كما يجيء، والإبدال أيضًا لا يجوز في نحو: «جاء القومُ إلا زيدًا»، لأنك لو أبدلت، كان المبدل منه في حكم الساقط، فيؤدّي إلى التفريغ في الإيجاب فلم يبقَ إلا النصب.

* * *

قوله: «أو مقدَّمًا على المستثنى منه»، يعني إذا كان بعد «إلاَّ»، وتقدَّم على المستثنى منه، وجب النصب، لأنه إن كان في الموجَب، فقد تقدَّم وجوب النصب، وإن كان في غير الموجَب، فقد بطل البدل، لأن البدل لا يتقدَّم على المبدل منه، لأنه من التوابع، فلم يبقَ إلا النصب على الاستثناء؛ على أنه قد حَكَى يونس أنَّ بعض العرب يقول: «ما لي إلا إبوك أحد»، فجعل المستثنى منه المؤخَّر بدلاً مَن المستثنى، كما قيل: «ما مررت بمثله أحدٍ»، و «أحد» بدل من «مثله»، ويجوز أن تقول: «ما لي إلا أبوك صديقًا»، على أن «أبوك» مبتدأ، و «لي» خبره، و «صديقًا» حال؛ وتقول: «مَن لي إلاّ أبوك صديقًا»، فـ «مَنْ»، مبتدأ، و «لي» خبره، و «أبوك» بدل من «مَن»، كأنك قلت: «أَلي أحد إلا أبوك»، و «صديقًا» حال. وتقول: «ما لي إلا زيدًا صديقٌ وعمرًا، وعمرو»، فتنصب «عَمْرًا» على العطف على «زيدًا»، وترفعه على أنه مبتدأ محذوف الخبر، أي: وعمرو كذلك.

واعلم أنه إذا تقدَّم المستثنى على المستثنى منه، وجَب أن يتأخَّر عما نُسِب إلى المستثنى منه، نحو: «ما جاءني إلاّ زيدًا أحد»، وإن تقدم على المنسوب، وجب تأخيره عن المستثنى منه، نحو: «القومَ إلا زيدًا ضربت»، ولا يجوز، عند البصريين، تقدمه عليهما معًا في الاختيار، نحو قولك: «إلاّ زيدًا قام القوم»، وقوله [من الرجز]:

٢١٠ ـ وبَلْدَةٍ ليسَ بها طوريُّ ... ولا خَلاَ الجنَّ بها إنْسيُّ

---

(١) أي: إذا كانت كلمة «سوى» صفة.

٢١٠ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٤٩٨؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣١١، ٣١٢، ٣١٤، ٣٣٨؛ والدرر ٣/ ١٦٥؛ وسمط اللآلي ص ٥٥٦؛ ولسان العرب ٦/ ١٤ (أنس)؛ وبلا نسبة في جمهرة =

شاذّ عندهم للضرورة، وقيل: تقديره: ليس بها طوريّ، ولا بها إنسيّ، خلا الجن، فأضمر الحكم، والمستثنى منه، و «بها أنسيّ» الظاهر تفسير له.

فإذا قام المستثنى مع آلة الاستثناء مقام المستثنى منه، وذلك في الاستثناء المفرغ، التزم عندهم تأخير المستثنى عن عامله، فلا يجوز «إلا زيدًا لم أضرب»، و «زيدٌ إلا راكبًا لم يأتني».

وجوَّز الكوفيون في السَّعة تقدم المستثنى على المستثنى منه، والحكم معًا، نحو: «إلاَّ زيدًا ضربَني القومُ»، وكذا جوَّزوا تقديم المستثنى في المفرغ على الحكم، نحو: «إلاَّ زيدًا لم أضرب»(١).

والأَولَى مذهب البصريين، لعدم سماع مثل هذا، ويمنعه القياس أيضًا، وذلك لأن المستثنى أُخرِج من المستثنى منه في الحقيقة أولاً، ثمَّ نسِب الحكم إلى المجموع، وهو في الظاهر مخرج من الحكم أيضًا، لأن الظاهر أنك أخرجت زيدًا من المجيء في قولك: «جاءني القوم إلا زيدًا»، وإن لم يكن في الحقيقة مخرجًا منه، ومرتبة المخرج أن يكون بعد المخرَج منه، فكان حقه أن يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معًا، لكنه جوِّز، لكثرة استعماله، تقدّمه على أحدهما، نحو: «جاءني إلا زيدًا القوم»، و «القوم إلا زيدًا إخوتك»، ولم يجز تقدّمه عليهما معًا.

وفي المفرغ الذي ليس فيه إلا الحكم، لم يجز تقدّمه عليه.

واعلم، أيضًا أنه لا يلزم أن يكون العامل في المستثنى هو العامل في

= اللغة ص ١١٤٥؛ والدرر ٣/ ١٧٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٣ (طآ)؛ والمنصف ٣/ ٦٢؛ ونوادر أبي زيد ص ٢٢٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٦، ٢٣٢.

اللغة: ليس بها طوري: أي ليس بها أحد، أو ليس بها غريب.

المعنى: هذه بلدة ليس فيها أحد سوى الجنّ.

الإعراب: **«وبلدة»**: الواو: واو ربّ، «بلدة»: اسم مجرور بالكسرة لفظًا مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، والخبر مقدّر: «دخلتها» مثلاً. **«ليس»**: فعل ماضٍ ناقص. **«بها»**: جار ومجرور متعلّقان بخبر (ليس) المحذوف. **«طوري»**: اسم (ليس) مرفوع بالضمّة. **«ولا»**: الواو: للعطف، «لا»: نافية لا عمل لها. **«خلا»**: فعل ماض مبني على الفتحة المقدرة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا على خلاف الأصل. **«الجن»**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **«بها»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدم للمبتدأ (إنسي). **«إنسي»**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة، والتقدير (لا إنسي موجود بها خلا الجنّ).

جملة «ليس بها طوريّ»: في محلّ جرٍّ صفة لـ (بلدة). وجملة «لا إنسي موجود»: معطوفة عليها في محلّ جرٍّ.

الشاهد فيه قوله: «ولا خلا الجنّ بها إنسيّ» حيث قدم المستثنى على المنسوب والمنسوب إليه وهذا شاذّ. والأصل: ولا بها إنسيٌّ خلا الجنّ.

(١) انظر المسألة السادسة والثلاثين في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف. ص ٢٧٣ ـ ٢٧٧.

المستثنى منه، بل قد يختلفان، كما في قولك: «القوم إلا زيدًا إخوتُك»، وهذا عند مَن جعل العامل في المبتدأ الابتداء، لا الخبر.

* * *

قوله: «أو منقطعًا في الأكثر» أي: منقطعًا بعد «إلاّ»، نحو: «ما في الدار أحد إلا حمارًا»؛ أهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقًا، لأنَّ بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب.

وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين: أحدهما ما يكون قبله اسم متعدّد أو غير متعدّد يصحّ حذفه، نحو: «ما جاءني القوم إلاّ حمارًا»، و «ما جاءني زيدٌ إلا عَمْرًا»، فههنا يجوِّزون البدل، ثم إنّ ذلك الاسم الذي يجوز حذفه، إمَّا أن يكون مما يصحّ دخول المستثنى فيه مجازًا، أو لا، فالأول نحو قولك: «ما في الدار أحدٌ إلا حمارًا»، يصحّ أن يجعل الحمار إنسان الدار، كما قال أبو ذؤيب [من الطويل]:

٢١١ ـ فإنْ تُمسِ في دارٍ برَهْوَة ثاويًا أَنيسُك أصداءُ القبورِ تَصيحُ

ومثله: «ما لي عتاب إلا السيف»؛ فلسيبويه في مثل هذا وجهان إذا أبدلت[1]: أحدُهما جَعْلُ المنقطع كالمتصل، لصحة دخول المبدل في المبدل منه،

---

٢١١ ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/ ١٥٠؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣١٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٩٦؛ والكتاب ٢/ ٣٢٠؛ ولسان العرب ١٤/ ٣٤٤ (رها)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣.

اللغة: رهوة: موضع، وقيل هي جوبة يسيل إليها ماء المطر. الثاوي: المقيم. أصداء: جمع صَدًى وهو ذكر البوم، وقيل هو طائر يخرج من رأس القتيل يصيح حتى يؤخذ بثأره.

المعنى: فإذا ما حل المساء، وصرت مقيمًا في قبر بموضع رهوة، لا يؤانسك سوى أصوات البوم التي تسكن المقابر...

الإعراب: **«فإن»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. **«تمس»**: فعل مضارع ناقص مجزوم بحذف حرف العلّة، واسمها ضمير مستتر تقديره أنت. **«في دار»**: جار ومجرور متعلّقان بخبر «تمسي». **«برهوة»**: جار ومجرور ممنوع من الصرف، متعلقان بمحذوف صفة لـ «دار». **«ثاويًا»**: خبر تمسي منصوب بالفتحة. **«أنيسك»**: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والكاف ضمير متصل في محل جرّ مضاف إليه. **«أصداء»**: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف. **«القبور»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«تصيح»**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هي).

جملة «إن تمس...»: بحسب الفاء، وجواب الشرط في بيت تالٍ. وجملة «أنيسك أصداء القبور»: في محل نصب حال. وجملة «تصيح»: في محل نصب صفة لـ «أصداء الطيور».

الشاهد فيه: جعل الأصداء أنيس المرثي اتساعًا ومجازًا لأنها تقوم باستقرارها في المكان، وعمارتها له مقام الأناسي.

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٣٢٠.

(٢) النساء: ١٥٧.

والثاني أن الأصل في نحو: «لا أحد فيها إلا حمارًا» أن يقال: «ما فيها إلا حمارٌ»، أي: ما فيها شيء إلا حمار، لكنه خصّص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد، ما ظنَّ استبعاد المخاطب شمول المتعدد المقدر له، كأنك تظن أن المخاطب يستبعد خلوَّها من الآدميّ، فقلت: «لا أحد فيها»، تأكيدًا لنفي كون الآدميّ بها، فلما ذكرت ذلك المستبعَد، أبقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الأصل من الإعراب، تنبيهًا على الأصل، وجعلته بدلاً من ذلك المذكور، فعلى هذا، لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان في الوجه الأول.

وذهب المازنيّ إلى أنه من باب تغليب العاقل على غيره، كما تقول: «الزيدان والحمار جاؤوا»؛ وهذا لا يطّرد له في جميع الباب، نحو قوله تعالى: **﴿ما لَهم به مِن علم إلاَّ اتِّباع الظنِّ﴾**(1)، وقولهم: «ليس له سلطان إلا التكلّف»، ونحو ذلك.

والثاني: أي الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازًا، ليس فيه إلا الوجه الثاني من قوليْ سيبويه، وذلك نحو: «ما جاءني زيد إلا عمرو»، و «ما أعانه إخوانكم إلا إخوانه»، قال [من مجزوء الكامل]:

٢١٢ ـ والحرب لا يَبْقَى لجا حِمِها التخيُّلُ والمِراحُ

---

٢١٢ ـ **التخريج**: البيتان للحارث بن عباد في خزانة الأدب ١/ ٤٧٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٧٨؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٥٦٢؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣١٧؛ ولسان العرب ١٢/ ٨٥ (جحم) البيت الأول (فقط).

اللغة: جاحِم الحرب: معظمها وأشدها. التخيُّل: من الخيلاء والتكبر. المراحُ: من المرح واللعب. النجدات: الشدائد. الوَقاح: الصلب الحافر، وإذا صلب حافره صلب سائره.

المعنى: لا يصمد في لجة الحرب العبثُ واللهو والكبرياء، بل يصمد فيها الفتى الشجاع في الشدائد والفرس القوي الصلب.

الإعراب: **«والحرب»**: الواو: بحسب ما قبلها، «الحرب»: مبتدأ مرفوع بالضمة. **«لا»**: نافية. **«يبقى»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. **«لجاحمها»**: جار ومجرور متعلقان بـ «يبقى»، و «ها»: مضاف إليه محلها الجر. **«التخيُّل»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«والمراحُ»**: الواو: حرف عطف، «المراح»: معطوف على (التخيُّل). **«إلا»**: حرف استثناء. **«الفتى»**: بدل من (التخيُّل) مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. **«الصَّبارُ»**: صفة لـ (الفتى) مرفوعة بالضمة. **«في النجدات»**: جار ومجرور متعلقان بـ «الصَّبار». **«والفرسُ»**: الواو: حرف عطف، «الفرسُ»: معطوف على (الفتى) مرفوع بالضمة. **«الوَقاحُ»**: صفة لـ (الفرس) مرفوعة بالضمة.

جملة «الحرب لا يبقى لجاحمها التخيُّل»: بحسب الواو. وجملة «لا يبقى لجاحمها التخيل»: خبر للمبتدأ (الحرب) محلها الرفع.

الشاهد فيه: إبدال (الفتى) وما بعده من «التخيُّل والمِراح» على الاتساع والمجاز، وذلك لأنَّ المستثنى ليس من جنس المستثنى منه.

إلا الـفـتـى الـصَّـبـارُ فـي الـ ـنَّـجـداتِ والـفَـرَسُ الـوقـاحُ

وقال [من الطويل]:

٢١٣ ـ عشيَّةَ لا تُغْني الرماحُ مكانَها ولا النَّبْلُ إلا المشْرفيُّ المصمَّمُ

والثاني من القسمين: ما لا يكون قبله اسم يصحّ حذفه، فبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين في إيجاب نصبه، كقوله تعالى: **﴿لا عاصمَ اليوم من أمر الله إلاَّ مَن رَحِم﴾**[1]، أي: مَن رحمه الله تعالى، وقال بعضهم: لا عاصم، أي: لا معصوم، فالاستثناء متَّصل.

وقال السيرافي: المراد بـ«مَنْ رحِم»: الراحم، أي: الله تعالى، لا المرحوم، فيكون أيضًا متصلاً؛ وأمَّا قوله تعالى: **﴿فلولا كان من القرون من قبلكم أولوا بقيّة ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلا﴾**[2]، وقوله تعالى: **﴿فلولا كانت قرية آمنت فنَفَعَها إيمانها إلا قومَ يونس﴾**[3]، فلا يجوز الإبدال في الآيتين، لأن التحضيض كالأمر والشرط، ولا يجوز: «ليقم القومُ إلا زيدٌ»، و «إنْ قام أحدٌ إلا زيدٌ».

وكان الزجّاج يجيز البدل في **﴿قوم يونس﴾**، لأن معنى **﴿لولا كانت قرية آمنت﴾**: ما آمنت قرية، لأن اللوم على ما فات دلالة على انتفائه؛ ومنه قولهم: «لا تكوننَّ من فلان إلا سلامًا بسلام»، أي: متاركةً ووداعًا[4]، من قوله تعالى: **﴿وإذا**

---

٢١٣ ـ التخريج: البيت لضرار بن الأزور في تذكرة النحاة ص ٣٣٠؛ وخزانة الأدب ٣/٣١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٢٨؛ والمقاصد النحويَّة ٣/١٠٩؛ وللحصين بن الحمام في شرح اختيارات المفضّل ١/٣٢٩ (وفيه «المصمما» مكان «المصممُ»)؛ وبلا نسبة في الكتاب ٢/٣٢٥.

اللغة: تغني: تقوم مقام. النبل: السهام. المشرفيّ: السيف المنسوب إلى مشارف، وهي قرى من أرض العرب قريبة من الريف، في العراق، واليمن، والشام. المصمّم: القاطع والذي يمضي في العظم.

المعنى: يصف الشاعر شدّة الحرب والتقاء الفريقين، والمجالدة بالسيوف التي حلّت مكان التراشق بالسهام والنبال.

الإعراب: **«عشيّة»**: بدل من «عشيّة» في البيت السابق. **«لا»**: حرف نفي. **«تغني»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة. **«الرماح»**: فاعل مرفوع بالضمّة. **«مكانها»**: ظرف مكان، متعلّق بـ «تغني»، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«ولا»**: الواو: حرف عطف، و **«لا»**: زائدة لتوكيد النفي. **«النبل»**: معطوف على «الرماح» مرفوع بالضمّة. **«إلاّ»**: حرف استثناء. **«المشرفيّ»**: بدل من «الرماح» مرفوع. **«المصمّم»**: نعت «المشرفيّ» مرفوع بالضمّة.

جملة: «لا تغني...» في محلّ جرّ بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: «إلاّ المشرفيّ المصمّم» حيث أبدل «المشرفيّ»، من «الرماح» مع أنّه ليس من نوعه، وذلك على لغة بني تميم، بينما أهل الحجاز يوجبون النصب على الاستثناء.

(١) هود: ٤٣. (٢) هود: ١١٦.

(٣) يونس: ٩٨. (٤) مصدر وادع مُوادعة.

خاطبهم الجاهلون قالوا سلامًا﴾[(١)]، ومعنى: «بسلام» أي: مع سلام، أي: متاركة متتابعة، ويجوز أن تكون الباء للبدل، أي: تسلم عليه وتردُّ سلامًا بدل سلامه، ولا تخالطه بأكثر من هذا، ومنه قولهم: «ما ضرَّ إلا ما نفع»، و «ما زاد إلا ما نقص»، و «ما» فيهما مصدرية.

وأبو سعيد[(٢)]، ومَبرمان يقدِّران الخبر، أي: ولكن النقصان أمره[(٣)]، ولكن النفع أمره.

ومذهب سيبويه: أن ما بعد «إلاَّ» في المنقطع مفرد، كما مرَّ، وأما نحو قوله [من الطويل]:

٢١٤ ـ ولا عَيْبَ فيهم غَيْرَ أَنَّ سُيوفَهُمْ بِهِنَّ فُلولٌ مِنْ قِراعِ الكتائبِ

وقوله [من الطويل]:

٢١٥ ـ فتًى كَمُلَتْ أَخْلاقُهُ غيرَ أَنَّهُ جَوادٌ فما يُبْقي من المالِ باقيا

---

(١) الفرقان: ٦٣. (٢) أي: السيرافي.

(٣) أي: شأنه وصفته.

٢١٤ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٤٤؛ والأزهية ص ١٨٠؛ وإصلاح المنطق ص ٢٤؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٢٧، ٣٣١، ٣٣٤؛ والدرر ٣/ ١٧٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٤٩؛ والكتاب ٢/ ٣٢٦؛ ومعاهد التنصيص ٣/ ١٠٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٣٢؛ وبلا نسبة في الصاحبي في فقه اللغة ص ٢٦٧؛ ولسان العرب ٨/ ٥٦٥ (قرع)، ١١/ ٥٣٠ (فلل).

اللغة: الفلول: الكسور في حدّ السيف، القراع: المضاربة. الكتائب: جمع كتيبة وهي الفرقة من الجيش.

المعنى: لن تجد عيبًا لهؤلاء الرجال، لكن سيوفهم قد تكسر حدّها وصارت بحاجة إلى شحذ، لكثرة ما قاتلوا بها جيوشًا إثر جيوش، وهذا مديح بما يشبه الذم.

الإعراب: **«ولا»**: الواو: للاستئناف، «لا»: نافية تعمل عمل (إنّ). **«عيب»**: اسم (لا) منصوب بالفتحة. **«فيهم»**: جار ومجرور متعلقان بخبر (لا) المحذوف، بتقدير (لا عيب موجود فيهم). **«غير»**: اسم منصوب على الاستثناء المنقطع. **«أنّ»**: حرف مشبّه بالفعل. **«سيوفهم»**: اسم (أنّ) منصوب بالفتحة، و «هم»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **«بهن»**: جار ومجرور متعلقان بخبر (فلول) المقدّم المحذوف، بتقدير (موجودة بهن فلول) والمصدر المؤول من (أن) ومعموليها مضاف إليه محلّه الجر. **«فلول»**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة. **«من قراع»**: جار ومجرور متعلّقان بخبر المبتدأ (فلول). **«الكتائب»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «ولا عيب فيهم»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «موجودة بهنّ فلول»: في محلّ رفع خبر (أنّ).

الشاهد فيه قوله: «غير أنّ» حيث اعتبر أن جعل الاستثناء متّصلاً مبالغة في المدح.

٢١٥ ـ التخريج: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٧٣؛ والأزهية ص ١٨١؛ وأمالي المرتضى ١/ ٢٦٨؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٣٤، ٣٣٦؛ والدرر ٣/ ١٨٢؛ وديوان المعاني ١/ ٣٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٦١٤؛ والشعر والشعراء ١/ ٢٩٩، ولسان العرب ص ١٠٦٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ =

فظاهر فيه أولُ وجهَي سيبويه المذكورين، وذلك أن الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة في المدح، أي: إن كان لا بدَّ من العيب، ففيهم عيب واحد، فحسب، وهو فلول سيوفهم من القِراع؛ وفي أخلاقه نقص واحد، وهو جوده الكامل الممزِّق لمالِه؛ يَعُدُّون ما في ظاهره أدنى شائبة من النقص وإن كان في التحقيق غاية في الكمال: من جملة[1] العيوب، غلوًّا في الثناء، كما قال بديع الزمان: «عَيبُه أنه لا عيبَ فيه، فنَفَى عينَ الكمال عن معاليه»[2].

* * *

قوله: «أو كان بعد خلا وعدا في الأكثر»، قال السيرافي: لم أرَ أحدًا ذكر الجرّ بعد «عدا» إلا الأخفش، فإنّه قرنها في بعض ما ذكر بـ «خلا»، في جواز الجرِّ بها، وقال، أي السيرافي: ما أعلم خلافًا في جواز الجر بـ «خلا»، إلاّ أن النصب بها أكثر، كما ذكر سيبويه[3]، وأمَّا «خلا»، فهو في الأصل لازم يتعدَّى إلى المفعول بـ «مِنْ»، نحو: «خَلَتِ الدار مِن الأنيس». وقد يضمَّن معنى «جَاوَزَ»، فيتعدَّى بنفسه، كقولهم: «افعلْ هذا وخلاك ذمّ». وألزموها[4] هذا التضمين في باب الاستثناء، ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بـ «إلاَّ» التي هي أمّ الباب.

= ٦١٤؛ والشعر والشعراء ١/ ٢٩٩؛ ولسان العرب ٢/ ٦٣١ (وصح)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ١٩٣؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٦٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٣٤

اللغة: واضحة.

المعنى: هو فتى كامل الأوصاف، بل إنَّه جوادٌ لا يُبقي على شيء مما لديه من المال.

الإعراب: **«فتى»**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو). **«كمُلت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و التاء: للتأنيث. **«أخلاقه»**: فاعل مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه محلّه الجر. **«غير»**: اسم منصوب على الاستثناء. **«أنه»**: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: اسم (أنَّ) محلها النصب. **«جوادٌ»**: خبر (أنّ) مرفوع بالضمة، والمصدر المؤول من (أنَّ)، واسمها، وخبرها مضاف إليه مجرور، والتقدير: غير جوده. **«فما»**: الفاء: حرف استئناف، و «ما»: نافية. **«يُبقي»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، وفاعله مستتر جوازًا تقديره هو. **«من المال»**: جار ومجرور متعلقان بحال من (باقيا). **«باقيًا»**: مفعول به منصوب بالفتحة.

جملة «هو فتى»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «كملت أخلاقه»: صفة لـ «فتى» محلها الرفع. وجملة «يُبقي»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه: نصب (غير) على الاستثناء المنقطع، مبالغة في المدح.

(١) قوله: «من جملة» متعلّق بالفعل «يعدّون».

(٢) عين الكمال: عين الحاسِد التي تتَّجه إلى الشيء الكامل، والمعنى أنّ من يقول عن إنسان إنّه لا عيب فيه غير الشجاعة مثلاً، يردّ بهذا الاستثناء عين الحاسِد.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٣٤٨ ـ ٣٥٠.

(٤) أي: ألزموا «خلا».

ولهذا الغَرَض، التزموا إضمار فاعله وفاعل «عدا»، ولم يظهر معهما «قد» مع أنهما في محلّ النصب على الحال[١]، ولهذا أوجبوا إضمار اسميْ «ليس» و «لا يكون»، وأمّا «عدا» فمتعدٍّ في غير الاستثناء أيضًا.

وفاعل «خلا»، و «عدا»، عند النحاة، «بعضهم»[٢]، وفيه نظر، لأن المقصود في «جاءني القوم خلا زيدًا وعدا زيدًا»: أنّ زيدًا لم يكن معهم أصلاً، ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم إيّاه وخلوّ بعضهم منه، مجاوزة الكلّ وخلوّ الكلّ؛ فالأولى أن نضمر فيهما ضميرًا راجعًا إلى مصدر الفعل المتقدّم، أي: جاءني القوم خَلاَ مجيئهم زيدًا، كقوله تعالى: ﴿**اعدلوا هو أقرب للتقوى**﴾[٣]، فيكون مفسّر الضمير سياق القول.

والنصب في قولهم: «ما النساءَ وذكرَهنَّ» بـ «عَدَا» مضمرة، وقال بعضهم «ما» مؤوَّل بـ «إلاّ»، ولم يثبت.

* * *

قوله: «وما خلا وما عدا» إنما لزم النصب بعدهما، لأن «ما» مصدرية، وهي تدخل على الفعلية غالبًا، كما يجيء في قسم الحروف، وفي الاسمية قليلاً، وليس بعدها اسمية[٤]، فتتعيَّن الفعلية، فتتعيَّن كونهما فعلين، فوجب النصب، والمضاف محذوف، أي: وقت ما خلا مجيئهم زيدًا، أي: وقت خلوّ مجيئهم زيدًا، وذلك أن الحين[٥] كثيرًا ما يحذف مع «ما» المصدرية، نحو: «ما ذرَّ شارق»[٦].

وجوّز الجَرمي الجرَّ بعد «ما خلا»، و «ما عدا»، ولم يثبت، على[٧] أن «ما» زائدة.

* * *

قوله: «وليس، ولا يكون»، هما أيضًا في محل النصب على الحال إذا ضُمّنا معنى الاستثناء، ولا يستعمل موضع «لا يكون» غيره، نحو: «ما كان»، و «لم يكن»، ونحو ذلك، وفاعلهما واجب الإضمار، وهو ضمير راجع إلى «بعض»[٨] مضافًا إلى

---

(١) لأنّ الجمل التي فعلُها فعل ماضٍ شرطها الاقتران بـ «قَدْ» كي تصلح أن تقع في موضع الحال.

(٢) أي: كلمة «بعض» مضافة إلى ضمير المستثنى منه.

(٣) المائدة: ٨.

(٤) أي: في مثل «ما خلا عَمْرًا».

(٥) أي: اللفظ الدالّ على الزمان.

(٦) أي: ما طلعت شمس.

(٧) هذا توجيه لما ذهب إليه الجرميّ.

(٨) أي: كلمة «بعض».

ضمير المستثنى منه، أي: ليس بعضهم زيدًا، وذلك لمثل ما قلنا في وجوب إضمار فاعل «خلا»، و «عدا»، إلاّ أنّ الإضمار ههنا، كما في قوله تعالى: **﴿إنّا أنزلناه في ليلة القدر﴾**(١)، وقوله تعالى: **﴿حتّى توارت بالحجاب﴾**(٢) بخلاف ذلك.

وأجاز الخليل أن يوصف بـ «ليس» و «لا يكون» منكرٌ، أو معرَّف باللام الجنسية، نحو: «ما جاءني الرجال ليسوا ولا يكونون زيدًا»، وسُمِع من العرب: «ما أتتني امرأة لا تكون فلانة وليست فلانة»، فيلحقهما، إذن، ما يلحق الأفعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تأنيث، تقول: «ما رأيت رجالاً لا يكونون زيدًا وليسوا زيدًا»، ولم يجيء مثل ذلك في «خلا» و «عدا».

ولم تستعمل هذه الأفعال في الاستثناء المفرَّغ، على أنه قال الأحوص [من الطويل]:

٢١٦ ـ فما ترَكَ الصَّنعُ الذي قَدْ صَنَعْتَه ... ولا الغيظُ منِّي ليسَ جلْدًا وأعظُما

أي: إلا جلدًا... ولا تستعمل هذه الكلمة إلا في الاستثناء المتصل، بخلاف «غير»، فإنها تستعمل في المنقطع، أيضًا، كقوله [من الطويل]:

٢١٧ ـ وكلُّ أبيٍّ باسِلٌ غيرَ أنَّني ... إذا عَرَضَتْ أُولَى الطرائِدِ أَبْسَلُ

* * *

---

(١) القدر: ١.

(٢) ص: ٣٢.

٢١٦ ـ **التخريج**: البيت للأحوص في ديوانه ص ١٩٧؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٣٧.

اللغة: واضحة.

المعنى: يخاطب الأحوص بهذا البيت عمر بن عبد العزيز الذي قَرَّب ـ لَمّا وَلي ـ زيدَ بن أسلم، وجَفا الأحوص، فيقول له: لم يُبق صنيعك هذا مني شيئًا إلا الجلد والعظم.

الإعراب: **«فما»**: الفاء: استئنافية. «ما»: نافية مهملة. «تركَ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«الصنع»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«الذي»**: صفة لـ «الصنع» مبني على السكون في محل رفع. **«قد»**: حرف تحقيق. **«صَنَعْتَه»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع، والهاء: مفعول به محله النَّصب. **«ولا»**: الواو: حرف عطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. **«الغيظُ»**: معطوف على «الصُّنعُ» مرفوع مثله. **«مني»**: جار ومجرور متعلقان بحال من «جلدًا». **«ليس»**: حرف استثناء بمعنى «إلا» عند من يقول بحرفية «ليس». **«جِلدًا»**: مفعول به للفعل «ترك». **«وأعظما»**: الواو حرف عطف، «أعظما»: معطوف على «جلدًا» منصوب مثله، ومن لا يقول بحرفية «ليس» فـ «جلدًا» خبرها، واسمها مقدَّر، وهي واسمها وخبرها جملة استئنافية لا محل لها.

جملة «ترك الصنع»: استئنافية لا محل لها. وجملة «صنعته»: صلة الموصول لا محل لها.

الشاهد فيه: أنَّ الشاعر استعمل «ليس» في الاستثناء المفرَّغ.

٢١٧ ـ التخريج: البيت للشنفرى في ديوانه ص ٥٩؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٤٠؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١١٨؛ ونوادر القالي ص ٢٠٣.

٣ ـ ترجُّح الإبدال، وجواز النصب في الاستثناء

قال ابن الحاجب:

ويجوز فيه النصب، ويُختار البدل، فيما بعد «إلاّ» في كلام غير موجب ذُكر فيه المستثنى منه، نحو: «ما فعلوه إلاّ قليلٌ وإلا قليلاً».

***

قال الرضيّ:

اعلمْ أنَّ لاختيار البدل شروطًا: أحدها أن يكون بعد «إلاّ»، ومتصلاً[١]، ومؤخَّرًا[٢] عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام أو نهي أو نفي صريح أو مؤوَّل به غير مردود به كلام تضمَّن الاستثناء؛ وألاّ يتراخى المستثنى عن المستثنى منه[٣].

فقولنا: «المشتمل عليه استفهام أو نهي أو نفي» يدخل فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء بـ «إلاّ»، على اسم صالح لأن يبدل منه، معمول للابتداء أو أحد نواسخه، نحو قولك: «ما أحد ضربته إلا زيدًا»، يجوز لك الإبدال من هاء «ضربته»، لأن المعنى: «ما ضربت أحدًا إلا زيدًا»، فقد اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى؛ وكذلك إذا كان الضمير في صفة المبتدأ، نحو: «ما أحد لقيته كريمٌ إلا زيدًا».

ومثال دخول النواسخ: «ما ظننت أحدًا يقول ذلك إلا زيد»، بالرفع بدلاً من ضمير «يقول»، لأن المعنى: ما يقول ذلك في ظنّي إلا زيد.

= **اللغة**: وكلّ: أي كل واحد من هذه الوحوش. الأبيُّ: الصَعْبُ الممتنع. الباسل: الجريء الشجاع. عَرَضَتْ: ظهرت. الطرائد: جمع طريدة، وهي ما طردت من صيدٍ وغيره.

المعنى: يريد الشنفرى أنّه أقوى وأشجع من الوحوش في ملاحقة الطرائد، والفرائس.

الإعراب: **«وكلٌّ»**: الواو: بحسب ما قبلها، «كلٌّ»: مبتدأ مرفوع بالضمة. **«أبيٌّ»**: خبر للمبتدأ «كل» مرفوع بالضمة. **«باسل»**: خبر ثانٍ. **«غير»**: اسم منصوب على الاستثناء، وعلامة نصبه الفتحة. **«أنني»**: حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: اسم «أنّ» محله النصب، والمصدر المؤول من «أنَّ» ومعموليها مضاف إليه مجرور. **«إذا»**: ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بـ «أبسل». **«عَرَضَتْ»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل له. **«أولى»**: فاعل مرفوع بضمة مُقَدَّرة على الألف للتعذّر. **«الطرائِدِ»**: مضاف إليه مجرور. **«أَبْسَلُ»**: خبر «أنَّ» مرفوع بالضمة.

جملة «كلٌّ أبيٌّ»: بحسب الواو. وجملة «عَرَضت»: مضاف إليها محلها الجر.

الشاهد فيه: أنَّ «غيرًا» تستعمل في الاستثناء المنقطع وقد استثنى الشاعر بسالته من الوحوش، وإبائها.

(١) أي: وثاني الشروط أن يكون المستثنى متصلاً.

(٢) أي: وثالث الشروط أن يكون المستثنى مؤخَّرًا.

(٣) أي: ورابع الشروط ألاّ يتراخى المستثنى عن المستثنى منه.

والإبدال من صاحب الضمير أولَى، لأنه الأصل، ولا يحتاج إلى تأويل، لكونه في غير الموجب.

ولو لم يرجع الضمير إلى المبتدأ في الأصل أو في الحال، لم يجز الإبدال منه على ما قيل، فلا تقول: «ما ضربت أحدًا يقول ذلك إلا زيد» بالرفع بدلاً من ضمير «يقول»، لأن القول ليس بمنفيّ، بل المنفيّ الضرب.

قال سيبويه[١]: إذا قلت: «ما رأيت أحدًا يقول ذلك إلا زيدًا»، و «رأيت» بمعنى «أبصرت»، وجب نصب المستثنى، لأنه ليس من نواسخ الابتداء.

هذا قوله، وأنا لا أرى بأسًا، في غير نواسخ الابتداء، أيضًا، في الإبدال من ضمير راجع إلى ما يصلح للإبدال منه، إذا شمِل النفي عاملَ ذلك الضمير، نحو: «ما كلمتُ أحدًا يُنصفني إلا زيد»، لأن المعنى: ما أنصفني أحد كلَّمته إلا زيد، ومنه قول عدي بن زيد [من الكامل]:

٢١٨ - في لَيْلَةٍ لا نَرَى بها أَحَدًا يَحْكي علينا إلاّ كَواكِبُها

و «نرى» من رؤية العين، وفي جَعله من رؤية القلب، كما ذهب إليه سيبويه، نظر، لكونه مخالفًا لظاهر معنى البيت، فالإنصاف[٢] والحكاية[٣] منفيّان معنًى.

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٣١٢ ـ ٣١٤.

٢١٨ ـ **التخريج**: البيت لعدي بن زيد في ملحق ديوانه ص ١٩٤؛ والدرر ٣/ ١٦٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٧٦، ١٧٧؛ والكتاب ٢/ ٣١٢؛ ولعدي بن زيد أو لبعض الأنصار في شرح شواهد المغني ص ٤١٧؛ ولأحيحة بن الجلاح في الأغاني ١٥/ ٣١؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥٣؛ وبلا نسبة في الكتاب ٢/ ٢١٨؛ والمقتضب ٤/ ٤٠٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٥.

المعنى: سهرنا في ليلة أنس حلوة، لم يكن فيها رقيب ينمُّ علينا، نام الجميع، وغفلوا عنّا عدا كواكب ونجوم السماء.

الإعراب: **«في ليلة»**: جار ومجرور بدل من (إذا) في بيت سابق. **«لا نرى»**: «لا»: نافية، «نرى»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (نحن). **«بها»**: جار ومجرور متعلّقان بـ (نرى). **«أحدًا»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«يحكي»**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو). **«علينا»**: جار ومجرور متعلّقان بـ (يحكي). **«إلا»**: حرف يفيد الحصر. **«كواكبها»**: بدل من فاعل (يحكي) مرفوع بالضمة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه.

جملة «لا نرى»: في محلّ جرّ صفة لـ (ليلة). وجملة «يحكي»: في محلّ نصب صفة لـ (أحدًا).

الشاهد فيه قوله: «إلا كواكبها» حيث أبدل «كواكب» من ضمير الفاعل في «يحكي»، لأن المعنى «لم يحكِ أحدٌ علينا إلا كواكبها».

(٢) قوله: «الإنصاف» مصدر الفعل «يُنصفني» في المثال المتقدِّم «ما كلَّمتُ أحدًا يُنصفني إلاّ زيد».

(٣) قوله: «الحكاية» من الفعل «يحكي» الوارد في الشاهد السابق.

بَلَى، لو قلت: «لا أُوذِي أحدًا يوحِّد الله تعالى إلا زيدًا»، لم يجز الإبدال من ضمير «يوحِّد»، لأن التوحيد ليس بمنفيّ، بل الأذى[1] فقط.

وكذا يجوز الإبدال من المضاف، والمضاف إليه المتعدّد، إذا كان المضاف معمولاً لغير الموجَب، نحو: «ما جاءني أخو أحدٍ إلا زيد»، وفي حكمه: ما في وصف معمول غير الموجب، نحو: «ما أتاني غلام لأحد إلا زيد».

* * *

قولنا: «أو مؤوَّل به»، يُدخل نحو: «قلَّما رجل يقول ذلك إلا زيد»، وفي: «قلَّ رجل»، و «قلَّما رجل»، و «أقَلُّ رجل» معنى النفي.

قال أبو علي: «قلَّما» يكون بمعنى النفي الصِّرف، نحو: «قلَّما سرت حتى أدخلَها» بالنصب لا غير، ولو كان للإثبات لجاز الرفع، كما يجيء في نواصب الفعل، قال: ويجيء بمعنى إثبات الشيء القليل، كقوله [من الرمل]:

٢١٩ ـ قلَّما عرَّسَ حَتَّى هِجْتُهُ بالتباشيرِ مِنَ الصُّبْحِ الأُوَلْ

والأغلب الأوَّل.

ولكون «أقلّ رجل» مؤوَّلاً بالنفي، لا يدخله نواسخ الابتداء، كما لا تدخل على «ما» النافية، ومن ثمَّ كان وصف المضاف إليه «أقلّ» في الأشهر، فعلاً أو ظرفًا، لأن أصل النفي دخوله على الفعل، فلو قلت: «أقلّ رجل ذي جُمَّة»؛ لم يحسُن، على ما قال الأخفش، قال أبو علي: ووصفه بنحو «صالح»، أيضًا، لا

---

(١) كان الأنسب أن يقول: «الإيذاء»، لأنّه من الفعل «أوذي» المتقدّم في المثال المتقدّم.

٢١٩ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٨٢؛ وخزانة الأدب ٣/٣٦٣، ٣٦٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٢٢، ١٨٢١؛ ولسان العرب ٤/ ٦٢ (بشر)، ٦/ ١٣٦ (عرس).

اللغة: التعريس: النزول آخر الليل للنوم أو الراحة. هجتُه: أيقظته. بالتباشير: أي بظهور التباشير، والتباشير: أوائل الصبح، وهو جمع بَشير، ولا يستعمل إلا جمعًا. الأُول: الأولى.

المعنى: عَبّر الشاعر عن مواصلته السير ليلاً، فهو لم يترك رفيقه ينام طويلاً على حاجته إلى النوم، فقد أيقظه مع أوائل الصبح.

الإعراب: «**قَلّما**»: «ما» كافة، و «قَلَّ»: فعل مكفوف عن طلب الفاعل. «**عَرّس**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله مستتر تقديره هو. «**حتّى**»: حرف غاية وابتداء. «**هجْتُه**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع، والهاء: مفعول به محله النصب. «**بالتباشير**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «هجْتُه». «**من الصبح**»: جار ومجرور متعلقان بحال من «التباشير». «**الأولِ**»: صفةَ لـ «التباشير» مجرورة مثلها، وسكّنت لضرورة القافية.

جملة «عرّس»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «هجته»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «قَلّما عَرّس» فقد استدل به على أنَّ «قَلّما» قد يجيء بمعنى إثبات الشيء على قلة.

يجوز في القياس، قال: ومَن جوَّز، فلإعطائه معنى الفعل، ألا ترى أن سيبويه[١] أجاز حكاية نحو: «لبيبة عاقلة» إذا سمِّي به، كالجملة[٢].

وفاعل «قلَّ» و «قلَّما» لا يكون إلا نكرة، وكذا ما أضيف إليه «أقلّ» لكونه كالمجرور بـ «رُبَّ». قال أبو علي: «أقلّ»: مبتدأ حذف خبره وجوبًا، استغناء بوصف المضاف إليه، كما حُذف خبر ما بعد «لولا».

وفيما قال نظر، لأنه لا معنى لقولك: «أقلّ رجل يقول ذلك إلا زيد موجود»، كما لا معنى لقولك: «أقائم الزيدان موجود».

قال[٣]: أو نقول: هو مبتدأ لا خبر له، لأن فيه معنى الفعل، كما في: «أقائم الزيدان».

وقال بعضهم: نحو «يقول ذلك» في: «أقلّ رجل يقول ذلك إلا زيد»: خبر المبتدأ، و «إلاّ زيد» بدل من ضمير «يقول»، وكذا في: «أقلّ رجلين يقولان ذلك إلا الزيدان»، و «أقلُّ رجال يقولون ذلك إلا الزيدون»، قال[٤]: وإنما ثُنِّي ضمير «يقولان»، وجُمع ضمير «يقولون» لأن أفعل التفضيل، كما يجيء في بابه، إذا أضيف إلى نكرة، فإن كانت مفردة فهو مفرد، وإن كانت مثناة، أو مجموعة، فهو مثنى أو مجموع، بخلاف ما إذا أضيف إلى المعرفة، نحو: «أفْضَلُ الرجلين»، و«أفضل الرجال».

والحقُّ من هذه المذاهب ثاني قولي أبي علي. لأنك تقول: «أقلُّ مَن يقول ذلك إلا زيد»، و «قَلَّ مَن يقول ذلك إلا زيد»، و «مَن» نكرة لا بدَّ لها من وصف، و «أقلُّ رجل يقول»، بمعنى: أقلُّ مَن يقول، فالجملة، إذن، وصف للنكرة، كما كانت وصفًا لِـ «مَنْ».

ولا يجوز إبدال «زيد» من لفظ المضاف إليه في «أقلّ رجل»، لأن «أقلّ» يكون، إذن، في التقدير مضافًا إلى ذلك البدل الذي هو مُثبت[٥]، وهو لا يضاف إلا إلى ما نُفي الحكم عنه.

ولا يجوز، أيضًا، إبداله من لفظ «أقلّ»، إذ لو أبدلت منه طرحته من التفسير، فيبقى قولك: «يقول ذلك إلا زيد»، ولا يصحّ، فالمرفوع بعد «إلاّ» في

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٣٢٩.
(٢) أي: كما تحكي الجملة.
(٣) أي: الفارسيّ.
(٤) الضمير في «قال» يعود إلى «بعضهم» في أوّل الفقرة.
(٥) وذلك لأن النفي أُبطل بـ «إلاّ».

هذا المقام، معرفةً كان أو نكرة، بدلٌ من المضاف إليه «أقلّ» على المعنى المؤوَّل به الكلام، إذ التقدير: «ما رجل يقول ذلك إلاّ زيد»، أي: ما يقول ذلك إلا زيد.

وينبغي أن يكون تأويل النفي ظاهرًا، ومن ثَمَّ رُدَّ على الزجّاج في تجويز الرفع في «قوم يونس» في قوله تعالى: ﴿**فلولا كانت قرية آمنت**﴾(١) الآية، فجعل التحضيض كالنفي.

وقد تجري لفظة «أبى» وما تصرَّف منها مجرى النفي، قال تعالى: ﴿**فأَبَى أكثر الناس إلا كفورًا**﴾(٢) و ﴿**ويأبى الله إلا أن يتمّ نوره**﴾(٣)، والمفرغ لا يجيء في الموجَب إلا نادرًا، فعلى هذا يجوز نحو: «أبَى القوم أن يأتوني إلا زيدٌ»، إذ حيث يجوز المفرَّغ يجوز الإبدال.

وتأويل النفي في غير الألفاظ المذكورة نادر، كما جاء في الشواذ: ﴿**فشربوا منه إلا قليل منهم**﴾(٤)، أي: لم يطيعوه إلا قليل منهم؛ ولا يجوز: «مات الناس إلا زيد»، أي: لم يعِش الناس إلا زيد، وكذا لا يجوز في الأمر والشرط الإبدال والتفريغ، نحو: «ليقمِ القوم إلا زيدٌ»، و «إنْ قام أحد إلا زيدٌ قمت».

وكان الزجّاج يجيز البدل في قوله تعالى: ﴿**فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس**﴾(٥) لتأويله التحضيض بالنفي، لأن المعنى: ما آمنت قرية، إذ اللوم على ما فات دلالة على انتفائه، وقد ردَّه النحاة.

وأمّا قوله تعالى: ﴿**فلولا كان من القرون من قبلكم أولوا بقيّة ينهَون عن الفساد في الأرض إلا قليلا**﴾(٦)، فبالنصب لا غير.

وقولنا(٧): «غير مردود به كلام تضمَّن الاستثناء»، احتراز عن نحو: «ما قامَ القومُ إلاّ زيدًا»، ردًّا على مَن قال: «قام القوم إلا زيدًا»، إذ النصب ههنا أولى، لقصد التطابق بين الكلامَين.

وقولنا: «وألاّ يتراخى المستثنى عن المستثنى منه»، احتراز عن نحو: «ما

---

(١) يونس: ٩٨. (٢) الإسراء: ٨٩.
(٣) التوبة: ٣٢.
(٤) البقرة: ٢٤٩. وقراءة «قليل» بالرفع هي قراءة الأعمش، وعبد الله بن مسعود، وأبيّ. انظر البحر المحيط ٢/٢٦٦؛ وتفسير الرازي ٢/٢٩٨؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/١٩٣.
(٥) يونس: ٩٨. (٦) هود: ١١٦.
(٧) هنا عاد الشارح إلى تفسير ما ذكره من الشروط لترجيح الإبدال.

جاءَني أحدٌ حينَ كنت جالسًا ههنا، إلا زيدًا»، فإنّ الإبدال ليس بأولى ههنا من النصب، إذ كونه مختارًا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه، ومع تراخي ما بينهما، لا يتبيَّن ذلك.

فإذا تقرَّر هذا، فاعلمْ أن هذا الإتباع، إبدال عند البصريَّة، لأن عبرته[١] بجواز حذف المتبوع، وهو ههنا جائز.

وقال الكسائي، والفرّاء: «إلاَّ» حرف عطف بهذه الشروط، ولا خلاف بينهما في معنى «إلاّ» وأنه للاستثناء، وإنما جَعلاهُ عطفًا، لأن البدل والمبدل منه في كلام واحد، والمستثنى من حيث المعنى في كلام، والمستثنى منه في آخر، لأن معنى «ما قام القوم إلاّ زيد»: ما قام القوم، وقام زيد، والجواب: إنهما في اللفظ كلام، والإبدال معاملة لفظية.

قال بعضهم: لو كان بدلَ البعض، وجَب الضمير، وليس من بدل الكل، ولا الاشتمال، فهو شبيه بالغلط، وبدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام.

والجواب: إنه بدل البعض، ولم يحتج إلى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لإفادته أنَّ المستثنى بعض المستثنى منه.

قال ثعلب: كيف يكون بدلاً، والأول مخالف للثاني في النفي والإيجاب؟ والجواب: إنه لا منع منه مع الحرف المقتضي لذلك، كما جاز في الصفة، نحو: «مررتُ برجل لا ظريف ولا كريم»، جعلتَ حرف النفي مع الاسم الذي بعده، صفة لِـ «رجل»، والإعراب على الاسم، كذلك يُجعل في نحو: «ما جاء القوم إلا زيد» قولُنا[٢]: «إلا زيد» بدلاً، والإعراب على الاسم، ولو كان عطفًا، لم يكن معنى الكلام مع حذف المتبوع، كمعناه مع ثبوته، إذ ذلك من أحكام البدل لا مِن أحكام العطف.

والفرّاء يمنع النصب على الاستثناء، إذا كان المستثنى منه منكرًا، فيوجب البدل[٣]، في نحو: «ما جاءني أحد إلا زيد»، ويجيز النصب والإبدال في: «ما جاءني القوم إلا زيد، وإلاّ زيدًا»، ولعلَّه قاس ذلك على الموجَب، فإنّه لا ينتصب المستثنى فيه إلاّ والمستثنى منه معرَّف باللام، فلا يجوز: «جاءني قوم إلا زيدًا»، لأن دخول «زيد» في «قوم» المنكر غير قطعيّ حتى يخرج بالاستثناء.

---

(١) أي: وجه معرفته.

(٢) قوله: «قولُنا» نائب فاعل للفعل «يُجعل» للمتقدِّم.

(٣) تقدَّم قبل قليل أنَّ الكسائيّ والفرّاء يجعلانه عطفًا.

وليس بشيء، لأن امتناع ذلك في الموجب لعدم القطع بالدخول، وفي غير الموجب: المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر، ولهذا إذا علِم في الموجب دخول المستثنى في المستثنى منه المنكر، جاز الاستثناء اتفاقًا، نحو: «لَهُ عليَّ عشرة إلا واحدًا».

وذهب بعض القدماء إلى أنه يجب النصب على الاستثناء، ولا يجوز الإبدال، إذا صلح الكلام للإيجاب بحذف حرف النفي، نحو: «ما جاءني القوم إلا زيد»، فإنّه يجوز: «جاءني القوم إلاّ زيدًا»، فكما لا يجوز الإبدال في الموجب، لا يجيزه[١] في غير الموجب قياسًا عليه؛ وهو باطل بقوله تعالى: **﴿ولم يكن لهم شهداءُ إلا أنفسهم﴾**[٢] بالإبدال، وبقوله تعالى: **﴿ما فعلوه إلاّ قليلٌ منهم﴾**[٣]، فإنّ الفعل يصلح للإيجاب مع أن البدل هو المختار، وأمَّا إذا لم يصلح الفعل للإيجاب، نحو: «ما جاءني أحد إلا زيد»، و «ما جاءني رجل إلا عمرو»، فإنّه يُجيز البدل والنصب، إذ لا يجوز: «جاءني أحد إلا زيدًا» حتى يقاس عليه غير الموجَب في وجوب النصب.

ومَن جعل للفرّاء ولهذا القائل قياس غير الموجب على الموجب، ومِن أين لهما ذلك؟

هذا، ولمّا تقرّر أنّ الإتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة، وكان أكثر القراء على النصب في قوله تعالى: **﴿ولا يلتفت منكم أحدٌ إلاّ امرأتَك﴾**[٤]، تكلَّفَ جار الله[٥]، لئلا تكون قراءة الأكثر محمولة على وجه غير مختار، فقال: «امرأتك» بالرفع، بدل من «أحد»، وبالنصب مستثنى من قوله تعالى: **﴿فأسرِ بأهلك﴾**[٦] لا مِن قوله: **﴿ولا يلتفت منكم أحد﴾**، فاعترض عليه المصنف[٧] بلزوم تناقض القراءتين، إذن، ولا يجوز تناقض القراءات، لأنها كلها قرآن، ولا تناقض في القرآن، قال: وبيان التناقض أن الاستثناء من «أَسْرِ» يقتضي كونها غيرَ مُسرًى بها، والاستثناء من «لا يلتفت منكم أحد»، يقتضي كونها مُسرًى بها.

والجواب أنّ الإسراء، وإن كان مطلقًا في الظاهر، إلا أنه في المعنى مقيَّد

---

(١) الضمير في «يجيزه» يعود إلى «بعض القدماء».
(٢) النور: ٦. (٣) النساء: ٦٦.
(٤) هود: ٨١. (٥) أي: الزمخشري.
(٦) هود: ٨١.
(٧) أي: ابن الحاجب في شرحه على المفصَّل.

بعدم الالتفات، إذ المراد: أسرِ بأهلك إسراءً لا التفات فيه إلا امرأتك، فإنَّك تسري بها إسراءً مع الالتفات، فاستثنِ على هذا، إن شئت من «أسر»، أو مِن «لا يلتفت»، ولا تناقض، وهذا كما تقول: «امشِ ولا تتبخترْ»، أي: امشِ مشيًا لا تبختر فيه.

وإذا كان المستثنى بعد المستثنى منه، قبل صفته[1]، نحو: «ما جاءني رجل إلا عمرو خيرٌ من زيد»، فعند سيبويه[2] اتباعه أولى من النصب، لأن المبدل منه وهو الموصوف متقدّم، وحُكي أن سيبويه يختار النصب على الاستثناء، والمازني يختار ذلك على الإبدال نظرًا إلى أن الصفة كجزء الموصوف، فكأنه لم يتقدَّم عليه جميع المستثنى منه، وأيضًا فإنّ الإبدال من شيء علامة الاستغناء عنه، ووصفه بعد ذلك علامة الاعتداد به، والاعتداد بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد.

* * *

٤ ـ حكم المستثنى في الاستثناء المُفَرَّغ

قال ابن الحاجب:

ويُعرف على حسب العوامل، إذا كان المستثنى منه غير مذكور، وهو في غير الموجَب، ليفيد، مثل: «ما ضَربني إلاّ زيد»، إلا أن يستقيم المعنى، نحو: «قرأتُ إلاّ يوم كذا»، ومِن ثمَّ لم يجز: «ما زال زيدٌ إلاّ عالمًا».

* * *

قال الرضيّ:

هذا الذي يسميّه النحاة: الاستثناء المفرَّغ، والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل «إلاّ»، لأنه لم يشتغل بمستثنى منه، فعمِل في المستثنى.

واعلم أن المنسوب إليه الفعل أو شبهه، كما تكرر ذكره، هو المستثنى منه مع المستثنى، وإنّما أُعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب، دون المستثنى لأنه الجزء الأول، والمستثنى بعده صار في حيِّز الفضلات، فأُعرب بالنصب، ثم إنْ أمكن إتباع المستثنى للمستثنى منه في الإعراب فهو أولى، كما في: «ما قام القوم إلاّ زيد»، إيذانًا بكونه من تمام المنسوب إليه، وعبرة[3] إمكان إتباعه إياه، بتجويز حذف المستثنى منه، وقيام المستثنى مقامه على البدل، وذلك في غير الموجَب،

---

(١) أي: صفة المستثنى منه.

(٢) انظر: الكتاب ٢/٣٣٦ وما بعدها.

(٣) أي: طريقة اعتبار ذلك، وكيفيّة معرفته.

وإن لم يجز حذفه، كما في الموجَب، لم يجز إتباع المستثنى إيَّاه، بل وجب نصبه، لكونه في حيِّز الفضلات كما ذكرنا.

وأمَّا علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب، وجوازه في غير الموجَب، فلأن المستثنى المتصل الذي كلامنا فيه، يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة، إلا المبرِّد، وعند أكثر الأصوليين، أمَّا المبرّد وبعض الأصوليين، فإنهم يكتفون، لصحة الاستثناء، بصحة دخوله تحته، حتى أجاز بعضهم «جاءني رجل إلا زيدًا»؛ والأوَّل هو الوجه، لأن الاستثناء إخراج اتفاقًا، وهو لا يكون إلا بعد تحقق الدخول.

ثم إنّ المخرج منه، إنّما يصحّ حذفه إذا قام عليه دليل، والدليل المستمر دلالته على المخرج منه هو المستثنى، لأنه يُعرف به أنَّ المقدّر متعدّد من جنسه، يعمُّه وغيرَه، وذلك المتعدّد المقدر لا يمكن أن يكون بعضًا من الجنس غير معيَّن، لأنه لا يتحقَّق، إذن، دخول المستثنى فيه، ولا أن يكون بعضًا معيَّنًا يدخل فيه المستثنى قطعًا لعدم قيام قرينة، في الأغلب، على مثل ذلك البعض، فلم يبقَ إلا جميع الجنس، ليتحقَّق دخول المستثنى فيه، وتقدير جميع الجنس جائز في غير الموجب، نحو: «ما قامَ إلاّ زيد»، لأنَّ اشتراك جميع أفراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها، أو عليها، ومخالفة واحد إياها في ذلك، مما يكثر ويغلب، وأمَّا اشتراكها في وقوع الفعل منها أو عليها ومخالفة واحد إياها في ذلك، فممَّا يقلّ، نحو: «كلُّ حيوان يحرك فكّه الأسفل في الأكل إلا التمساح»، و «يعلم الله تعالى إلاّ قِدم العالم أو حدوث ذاته»، و «يستطيع تعالى إلا المستحيلات»، و «قرأت إلا يومَ كذا»، و «ضربته إلا بالسوط»، قال تعالى: **﴿ومَن يُولِّهم يومئذ دُبرَه إلاّ متحرِّفًا لقتال﴾**[1].

ويمكن أن يقوم في بعض المواضع على بعض معيَّن من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل[2]، كما إذا قيل لك: «ما لقيتَ صنَّاع البلد»، فتقول: «لقَيتُ إلاَّ فلانًا»؛ لكن الأغلب عدم التفريغ في الموجب، ويجوز التفريغ في موجَب مؤوَّل بالنفي، كما في قوله تعالى: **﴿فأبَى أكثر الناس إلا كُفورًا﴾**[3].

فإذا تقرر هذا، قلنا: إنَّ المستثنى منه لمَّا حُذف لقيام القرينة، والمنسوب إليه كان هو المستثنى منه، مع المستثنى وآلة الاستثناء، وكان المستثنى منه، كما تقدم،

(١) الأنفال: ١٦.
(٢) قوله: «دليل» فاعل للفعل «يقوم».
(٣) الإسراء: ٨٩.

أولى بأن يُعرب بما يقتضيه العامل، لكونه جزءًا أوّل، صار المستثنى متعيِّنًا لقبول ما اقتضاه العامل من الإعراب، إذ لم يبق من أجزاء المنسوب إليه القابلة للإعراب غيره.

فعلى هذا، سقط الاعتراض بأنه كيف يسند الفعل المنفي في: «ما قام إلا زيد» إلى الفاعل المراد وقوع الفعل منه؛ لأنه ليس تمامَ المسند إليه في الحقيقة، في نحو: «ما قام إلا زيد»، كما لم يكن القوم تمامَ المسند إليه في: «ما قام القوم إلاّ زيدًا»، بل كل واحد منهما جزء المسند إليه حقيقة، وإن كان كالمسند إليه لفظًا.

والاستثناء المفرغ يجيء في جميع معمولات الفعل، وفي المبتدأ والخبر، أمّا الفاعل والملحق به[١]، فنحو: «ما ضَرَب إلا زيد»، و «ما ضُرِب إلا زيد»، و«ليس منطلقًا إلا زيد»، والمفاعيل، نحو: «ما ضربت إلا زيدًا»، و «ما مررت إلا بزيد»، و ﴿**إن نظنُّ إلا ظنًّا**﴾[٢] و «ما رأيته إلا يومَ الجمعة، وإلاّ قدَّامَك»، و «ما ضربته إلا تأديبًا»؛ وأمّا المفعول مَعَه، فلا يجيء بعد «إلاّ»، لا يقال: «لا تمشِ إلا وزيدًا»، ولعلَّ ذلك لأن ما بعد «إلاّ» كأنه منفصل من حيث المعنى عما قبله، لمخالفته له نفيًا وإثباتًا، فـ «إلاّ» مؤذنة من حيث المعنى بنوع من الانفصال، وكذا الواو، فاستُهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل، ولهذا لم يقع من التوابع بعد «إلاّ» عطفُ النسق، فلا يقال: «ما قام زيد إلا وعَمْرو»، كما تقع الصفة، وأمّا وقوع واو الحال بعدها، نحو: «ما جاءَ زيدٌ إلا وغلامُه راكب»، فلعدم ظهور عمل الفعل لفظًا فيما بعد الواو، بل هو مقدَّر.

ويقع بعد «إلاّ» من الملحقات بالمفعول: الحال، نحو: «ما جاء زيدٌ إلا راكبًا»، والتمييز، نحو: «ما امتلأَ الإناءُ إلاّ ماءً».

ونحو قوله تعالى: ﴿**وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم**﴾[٣]، الواو فيه للحال، لأنّ صاحب الحال عامّ، وقيل: الجملة صفة للنكرة، وأتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بـ «إلاّ»، فحصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين: بكونها جملة، و بـ «إلا»، فجيء بالواو رابطة.

ونحو ذلك قولهم في خبر «ليس» و «ما»: «ليس أحد إلا وهو خير منك»، و«ما رجل إلا وأنت خيرٌ منه»، وكذلك في قولك: «ما كان أحد إلا وأنت خير

---

(١) يريد نائب الفاعل.
(٢) الجاثية: ٣٢.
(٣) الحجر: ٤.

منه»، وكذا المفعول الثاني في باب «علمت»، نحو: «ما وجدت زيدًا إلا وهو فاضل».

وربَّما جاء الواو في خبر «كان» بغير «إلاّ»، كقول علي رضي الله عنه: «قد كنت وما أهدَّد بالحرب»[١]، تشبيهًا بالحاليَّة.

وأمَّا التفريغ في المبتدأ والخبر وفروعهما، فنحو: «ما زيد إلاّ قائم»، و «ما قائمٌ إلاّ زيد»، و «لا غلامَ رجل إلا ظريف»، و «لم يكن زيد إلا عالمًا»، و «ما ظننتكَ إلاّ بخيلاً»، و «لم أعلم أن فيها إلاّ زيدًا»، فـ «زيدًا»: اسم «أنّ»، ولو قلت: «لم أعلم أنَّ إلا زيدًا فيها»، و «زيدٌ إلا راكبًا لم يأتني»، لم يجز، لما تقدَّم، من أنّ «إلاّ» لا تتقدَّم في المفرغ على الحكم، وفي غير المفرغ لا تتقدّم على الحكم والمستثنى منه معًا، فيجوز: «كيفَ إلا زيدًا إخوتك»، و «أينَ إلاّ زيدًا إخوتُك»، لأنّ العامل، أي الحكم: «أين»، و «كيفَ»، والمستثنى منه إمَّا الضمير فيهما، وإمَّا «إخوتك».

وكذا تقول: «مَن إلاّ زيدًا إخوتك»؟ و «مَن» مستثنى منه، وتقول: «هل عندك إلاّ زيدًا أحد»، و «ما عندك إلا زيد أحد»؛ ولا يجوز: «ما إلا زيدًا عندك أحد»، ولا: «هل إلا زيد عندك أحد»، لتقدّم الاستثناء عليهما.

وفي المفعول المطلق إذا كان للتأكيد، ووقع بعد «إلاّ»، إشكال، كقوله تعالى: ﴿**إن نظنّ إلاّ ظنًا**﴾[٢]، وذلك أن المستثنى المفرَّغ، يجب أن يستثنى من متعدد مقدَّر، معربٍ بإعراب المستثنى، مستغرقٍ لذلك الجنس كما تقدم، حتى يدخل فيه المستثنى بيقين، ثم يُخرج بالاستثناء، وليس مصدر «نظنّ» محتملاً مع الظن غيرَه حتى يخرج الظن من بينه.

وحلُّه أن يقال: إنّه محتمل من حيث توهّم المخاطب، إذ ربَّما تقول: «ضربت»، مثلاً، وقد فعلت غيرَ الضرب مما يجري مجراه، كالتهديد والشروع في مقدِّمات الضرب، فتقول: «ضربت ضربًا» لرفع ذلك التوهم، كما أنك إذا قلت: «جاءني زيد»، جاز أن يُتوهمَّ أنه جاءك مَن يجري مجراه، فقلت: «جاءني زيد زيد»، لرفع هذا التوهّم، فلمّا كان قولك: «ضربت» محتملاً للضرب وغيره من حيث التوهّم، صار المستثنى منه في: «ما ضربت إلاّ ضربًا»، كالمتعدّد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهّم، فكأنك قلت: «ما فعلت شيئًا إلاّ الضرب»، قال [من المتقارب]:

---

(١) نهج ابلاغة ص ٢٠٠. (٢) الجاثية: ٣٢.

٢٢٠ ـ [أَحَلَّ لَهُ الشَّيبُ أثقالَه] وما اغترَّهُ الشَّيبُ إلاّ اغترارا

قال ابن يعيش(١): هذا الكلام محمول على التقديم والتأخير، أي: إنْ نحن إلا نظن ظنًّا، وما اغترّه إلا الشيب اغترارًا؛ وهو تكلّف.

وأمَّا الاستثناء في التوابع، ففي البدل نحو: «ما جاءني أحد إلاّ زيد»، لكنه غير مفرَّغ، وكلامنا في المفرَّغ، ولا منع من كون سائر أنواع البدل مفرغة، نحو: «ما سُلِب زيدٌ إلاّ ثوبه»، في بدل الاشتمال، و «ما ضُرب زيد إلا رأسه» في بدل البعض، أي: ما سُلب زيد شيء منه إلا ثوبه، ولا ضُرب زيد عضو منه إلا رأسه؛ وعطف النسق لم يجيء فيه لما تقدَّم، وكذا عطف البيان والتأكيد، وذلك لأنّ عطف البيان لو جاء، لكان مستثنى من مقدَّر متعدّد، هو أيضًا عطف بيان، وكونه متعدِّدًا مخالف لكونه عطف بيان، لأنه إمَّا عَلَم، أو مختصٌّ مثله، وكذا التأكيد، لأنه لم توضع ألفاظ عامة شاملة لألفاظ التوكيد، نحو: «عينه»، و «نفسه»، و«كلّه» و «كلاهما»؛ ولغيرها حتى نقدرها ونخرج ألفاظ التوكيد منها.

والوصف، نحو: «ما جاءني أحد إلا ظريف»، و «ما لقيتُ أحدًا إلاَّ أنت خيرٌ منه»، وفيه وفي خبر المبتدأ نحو: «ما زيد إلا قائم»، وفي الحال نحو: «ما جاءني زيد إلا راكبًا»: إشكال، لأن المعنى يكون، إذن، ما جاءني أحد متصف بصفة إلا بصفة الظرافة، وما زيد متصف إلا بصفة القيام، وما جاءني زيد على حال من الأحوال إلا على حال الركوب، وهذا محال، لأنه لا بدَّ للمتصف بصفة الظرافة من الاتصاف بغيرها، ولو لم يكن إلاّ التحيُّز ونحوه، وكذا في الخبر والحال.

---

٢٢٠ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ٩٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٧٤؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٩٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٠٤؛ وشرح المفصّل ٧/ ١٠٧.

اللغة: أحلّ: أنزل. أثقاله: متاعبه. اغتره: خدعه.

المعنى: لقد فاجأته الشيخوخة بأعبائها وهمومها، كما داهمه الشيب على حين غرة منه ولم يكن قد فكر فيه من قبل.

الإعراب: «**أحل**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة. «**له**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (أحل). «**الشيب**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**أثقاله**»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و الهاء: ضمير متصل في محلّ جر بالإضافة. «**وما اغتره**»: الواو: استئنافية، و «ما»: نافية، و «اغتر»، فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **الشيب**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **إلا اغترارًا**: «إلا»: حرف حصر، و «اغترارًا»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة.

جملة «أحل الشيب»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «وما اغتره الشيب»: استئنافية لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «ما اغتره الشيب إلا اغترارًا» حيث جاء «اغترارًا» مفعولاً مطلقًا مؤكِّدًا للفعل قبله.

(١) انظر: شرح المفصّل ٧/ ١٠٧.

وذكر المصنّف في حلّه وجهين: أحدهما: أنّ القصد بالحصر المبالغة في إثبات الوصف المذكور حتى كأنَّ ما دونه في حكم العدم؛ وثانيهما: أنه نفي لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضادّ للوصف المثبت، لأنه معلوم أن جميع الصفات يستحيل انتفاؤها.

وقال المالكيّ[1] في الصفة: إنّها صفة بدل محذوف، أي: «ما جاءني أحد إلا رجلٌ ظريف»، ويمكن أن يقال مثله في الحال وخبر المبتدأ، ولكن فيه نظر، لأنه يلزمه أن يجوز النصب على الاستثناء، كما لو ظهر موصوفه، فتقول: «ما جاءني أحدٌ إلاّ طويلاً» على الاستثناء، ولم يُسمع.

والفرّاء يجيز النصب على الاستثناء في المفرَّغ نظرًا إلى المقدَّر، استدلالاً بقوله [من الطويل]:

٢٢١ ـ يطالِبُني عَمِّي ثمانينَ ناقةً ... وما ليَ يا عَفراءُ إلاّ ثمانيا

ويجوز أن يريد: إلا ثمانيةَ جِمال، فرخَّم في غير النداء ضرورة.

وما أجازه مردود، لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الإعراب، ولا

---

(١) المالكيّ: ابن مالك.

٢٢١ ـ **التخريج**: البيت لعروة بن حزام في ديوانه ص ٤٤ (ضمن قصيدة نونيّة)؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٧٥، ٣٧٩؛ ونوادر القالي ص ١٦٠.

المعنى: يريد عروة بن حزام العذري أنَّ عمه يطالبه بثمانين ناقة مهرًا لعفراء، مع أنَّه أي عروة لا يملك إِلا ثمانيَ.

الإعراب: **«يطالبُني»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: مفعول به. **«عمِّي»**: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم لاشتغال المحل بالكسرة المناسبة للياء، والياء: مضاف إليه محله الجر. **«ثمانين»**: منصوب بنزع الخافض، وعلامة نصبه الياء، لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والنون عِوَض عن التنوين في الاسم المفرد. **«ناقة»**: تمييز منصوب بالفتحة. **«وما»**: الواو: حالية، «ما»: نافية. **«لي»**: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف. **«يا»**: حرف نداء. **«عفراءُ»**: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب. **«إلا»**: حرف استثناء. **«ثمانيا»**: منصوب على الاستثناء المفرغ كما يقول الفرّاء، وهذا غير جائز عند غيره، والرواية كما قال البغدادي في «الخزانة» جاءت برفع «ثمان» على قياس الاستثناء المفرّغ، وعمل ما قبل «إلا» فيما بعدها.

جملة «يطالبني عمي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «مالي إلا ثمانٍ»: حالية محلها النصب. وجملة «يا عفراء»: اعتراضية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «ما لي إِلا ثمانيا» بنصب «ثمانيا» في الاستثناء المفرّغ وهذا جائز عند الفرّاء فقط، والرواية الصحيحة على قياس جمهور النحاة في عدم جواز النصب مع الاستثناء المفرّغ. وقد أشرنا إِلى ذلك في الإعراب.

سيَّما في الفاعل، إذ لا يجوز حذفه إلا مع قائم مقامه، وهو يجيز «ما قام إلا زيدًا».

* * *

قوله: «وهو في غير الموجَب ليفيد»، يعني بـ «غير الموجَب»: النهي والاستفهام والنفي الصريح أو المؤوَّل، كما ذكرنا.

قوله: «ليفيد»، قد تقدم أنك لو قلت: «قامَ إلاّ زيد»، لكان المعنى: قام جميع الناس إلاّ زيدًا، وهو بعيد، وقرينة تخصيص جماعة من الناس من بينهم «زيد» منتفية في الأغلب، فامتنع الاستثناء المفرغ في الموجب.

* * *

قوله: «إلا أن يستقيم المعنى»، أي: يستقيم في الإيجاب معنى الاستثناء المفرغ الذي يفيد عموم المستثنى منه، نحو: «قرأتُ إلا يومَ كذا»، إذ لا يَبعُد أن تقرأ في جميع الأيام إلا اليومَ المعين، وأغلبه أن يكون من الفضلات، كالظرف، والجار والمجرور، والحال، كما تقدم.

* * *

قوله: «ومن ثمَّ»، أي: ومِن جهة أن المفرَّغ إنما يجيء في غير الموجب، امتنع: «ما زال زيد إلا عالمًا»، لأن «ما زال» موجَب، إذ النفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب الدائم، كما يجيء في الأفعال الناقصة، فيكون المعنى: دام زيد على جميع الصفات إلا على صفة العِلم، وهو محال.

ولقائل أن يقول: احمِل الصفات المثبتة على ما يمكن أن يحمل مثله عليها، مما لا يتناقض، واستثنِ من جملتها العِلم، كما قيل في: «ما زيد إلاّ عالم»، في الصفات المنفيَّة، أو احمِل ذلك على المبالغَة في نفي صفة العلم، كأنك قلت: أمكن أن يجتمع فيه جميع الصفات إلا صفة العلم، كما حملت هناك على المبالغة في إثبات الوصف.

قال المصنف: ووجه آخر ههنا في منع نحو: «ما زال زيد إلاّ عالمًا»، وذلك أنَّ «ما زال» لإثبات خبره، و «إلاّ» للنفي بعد ذلك الإثبات، فيكون خبره مثبتًا منفيًا؛ ولقائل أن يقول: «ما زال» لإثبات خبره، إن لم يَعرِض ما يقلبه إلى النفي، لا مطلقًا، كما أن «ليس» لنفي خبره، إلاّ إذا عَرَض ما يقتضي إثباته، نحو: «ليس زيد إلاّ فاضلاً».

* * *

٥ ـ الإبدال على الموضع

قال ابن الحاجب:

وإذا تعذَّر البدل على اللفظ، أبدل على الموضع، مثل: «ما جاءني من أحدٍ إلا زيدٌ»، و «لا أحدَ فيها إلا عمرو»، و «ما زيد شيئًا إلا شيء»، لأنّ «مِنْ» لا تزاد بعد الإثبات و «ما» «ولا» لا تقدَّران عاملتين بعد الإثبات، لأنهما عمِلتا للنفي، وقد انتقض النفي بـ «إلاّ»، بخلاف: «ليس زيد شيئًا إلا شيئًا»، لأنها عملت للفعلية، فلا أثر لنقض معنى النفي لبقاء الأمر العاملة هي لأجله، ومِن ثمَّ جاز: «ليس زيد إلا قائمًا» وامتنع: «ما زيدٌ إلا قائمًا».

* * *

قال الرضيّ:

اعلمْ أنه يتعذَّر البدل على اللفظ في أربعة مواضع: في المجرور بـ «مِن» الاستغراقية. والمجرور بالباء الزائدة لتأكيد غير الموجَب، نحو: «ما زيد»[١]، أو «ليس زيد»[٢]، أو «هل زيد بشيء»، وفي اسم «لا» التبرئة[٣]، إذا كان منصوبًا، أو مفتوحًا[٤]، نحو: «لا رجل»، و «لا غلامَ رجل»، وفي الخبر المنصوب بـ «ما» الحجازية.

وإنّما تعذّر الإبدال من لفظ المجرور بـ «من» المذكورة، لأنها وُضعت لتفيد أن عدم الإيجاب شامل لجميع أفراد المجرور بها، سواء باشرت المجرور، كما في «ما جاءني من رجل»، أو كان[٥] تابعًا لمباشرها، نحو: «ما جاءني من رجل ولا امرأة»، و «إلاّ» الآتية بعد غير الموجب ناقضة لعدم الإيجاب، ومع بطلان عدم الإيجاب، كيف يشمل أفراد ما بعدها.

وكذا تعذَّر الإبدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة، لأنَّها وُضعت لتدل على تأكيد عدم إيجاب مضمون المجرور بها، سواء كان مجرورها مباشرًا لها، نحو: «ما زيد بقائم»، أي: قيامه غير ثابت قطعًا، أو تابعًا لمباشرها[٦]، نحو: «ما زيد بقائم ولا قاعد»؛ و «إلا» الآتية بعدها مُبطِلة لعدم الإيجاب، ومع بطلانه كيف يبقى مؤكَّدًا؟

---

(١) أي: ما زيد بشيء. (٢) أي: ليس زيد بشيء.

(٣) أي: «لا» النافية للجنس، وسُمِّيت «لا» التبرئة، لأنَّها تبرِّىء الخبر من جنس اسمها.

(٤) أي: مبنيًا. (٥) أي: المجرور بها.

(٦) مباشرها: المجرور بها.

وكذا يتعذَّر الإبدال من اسم «لا»، وخبر «ما» المذكورتين، لأن عَمَل الحرفين إنّما كان لأجل نفيهما، كما ذكرنا قبل، و «إلاّ» تبطل النفي الذي عمِلا لَه، فكيف يعملان مع عدم سبب العمل؟

ولا يجوز، على مذهب الأخفش، أيضًا، الإبدال من لفظ المجرور بـ «من» المذكورة، وإن كان مذهبه تجويز زيادة «مِن» في الموجَب، نحو: «قد كان مِن مَطَر»، و ﴿يغفر لكم من ذنوبكم﴾[1]، لأن كلامنا في «مِن» الاستغراقية، ولا يمكنه أن يرتكب جواز زيادتها في الموجب، والتي يجوز زيادتها في الموجب ليست هذه.

وكذا الباء المزيدة في نحو: «أَلْقَى بيدِهِ»، و «كَفَى بالله»، و «بحسْبِك»، غير هذه التي نحن فيها، أي التي لتأكيد غير الإيجاب.

وقد أجاز الكوفيون إعمال «مِن» والباء المذكورتين، أي المختصَّتين بغير الإيجاب فيما بعد «إلاّ» إذا كان منكَّرًا، نحو: «ما جاءني من أحد إلا رجلٍ فاضلٍ»، و «ما زيد بشيءٍ إلا شيءٍ حقير»، وأما إذا كان معرفة فلا.

ولعلهم نظروا إلى أن عدم الإيجاب، وإن زال بـ «إلاّ»، إلاّ أن «مِن» الاستغراقية لمّا لزمت المنكّر وضعًا، والباء المذكورة أصلها أن تدخل على النكرة لأن موضعها الخبر، وأصله التنكير، فجاز أن تعملا في المنكر، لمشابهته ما ينبغي أن تدخلا فيه، وإن كان في حيِّز الإيجاب، وسهَّل ذلك عدم مباشرة الحرفين للمجرورَين.

والأَولى المنع من ذلك، لأنّ العلة المذكورة قبل، في امتناع جرِّهما لما بعد «إلا»، تعمُّ المعرَّف والمنكَّر، وما ذكروه كان يمكن أن يُعتذر به، لو ثبت في النقل جرّ المنكر بعد «إلا» بهما.

وقال أبو علي: إنما لم يجز جرّ البدل في: «ما جاءني من أحدٍ إلا زيد»، ونصبه في: «لا رجلَ إلا زيد»، لامتناع دخول «مِن» الاستغراقية على المعرفة، وعمل «لا» التبرئة فيها.

ولا يطرد هذا التعليل في نحو: «ما جاءني من أحد إلا رجل صالح»، ولا يجوز جرّه اتفاقًا من البصريين، ولا في نحو: «لا رجل في الدار إلا رجل فاضل»، فإنه لا يجوز إبداله على اللفظ إجماعًا.

---

(١) نوح: ٣.

ولنا أن نقول: إنما لم يجز الإبدال على لفظ اسم «لا»، وخبر «ما»، المذكورتين، لأنّ إعمالهما فيما بعد «إلاَّ»، يقتضي بقاء نفيهما بعدها، إذ لا يعملان إلا للنفي، ومجيء «إلا» يقتضي زوال نفيهما بعدها، فيلزم التناقض.

فإن قيل: يلزم مثله في «ليس»، ويجوز اتفاقًا: «ليس زيد شيئًا إلا شيئًا لا يُعبأ به»، لأن معنى «ليس» و «ما» سواء إجماعًا منهم.

قلت: سلَّمنا تساوي مَعْنَيَيهما، ولا يلزم التناقض، لأنّ إعمال «ليس» فيما بعد «إلاَّ» لا يقتضي بقاء نفيها بعدها، إذ عملها ليس للنفي، بل لكونها فعلاً، وفعليّتها لا تزول بـ «إلاّ»، كما يزول نفيها.

فإن قيل: فقد أثبتَّ لها معنيين: أحدهما يزول بـ «إلاّ»، وهو النفي، والآخر لا يزول به، وهو الفعلية، و «ما» مثلها في المعنى، اتفاقًا، فيلزم أن يكون في «ما» أيضًا معنى الفعليَّة.

قلت: كان معنى «ليس» في الأصل: «ما كان»، وإنما حكمنا بذلك، للحوق علامات الأفعال إياها، نحو: «ليستْ» و «لستُ»، ثم سُلبت الدلالة على الزمان الماضي، فبقيت مفيدة لنفي كون مضمون خبرها مطلقًا، أو في الحال، كما يجيء. ومعنى نفي كون مضمون الخبر، وهو معنى «ليس»، ونفي مضمون الخبر وهو معنى «ما»، شيء واحد في الحقيقة والمغزى، وإن كان في نفي الكون معنى الفعلية؛ وليس في إيجاد معنى النفي في لفظ آخر ذلك[1]، وهو معنى «ما»، فمن ثمَّ قيل إنهما بمعنى واحد في الحقيقة والمغزى، وربَّ شيئين معناهما الوضعيّ مختلف، ومؤدَّاهما شيء واحد.

فإذا ثبت هذا، قلنا: إن «إلاَّ» نقضت معنى النفي في «ليس» وبقي معنى الكون، وهو الناصب للخبر، دون النفي بحاله، كما كان في «ما كان زيد منطلقًا».

وأمَّا أن «ليس»، أيضًا تفيد إيجاد معنى نفي الكون في لفظ آخر، وهو الجملة بعدها، فينبغي أن تكون حرفًا ولا يكون فيها معنى الفعلية.

فالجواب أن ذلك فيها عارض، وكان أصلها أن تكون بمعنى «ما ثبت»، و«ما حصل»، فتفيد معنى في نفسها كسائر الأفعال التامة، فإفادتها للكون المنفيّ في غيرها، وإفادة لفظ كان للكون المثبت في غيرها عارضة، كتجرّد «عَسَى» و «بئس» عن الزمان، كما سبق في أول الكتاب.

---

(١) ذلك: أي: معنى الفعليّة.

فإن قلت: فإذا لم يجز الجرّ، ولا النصب فيما بعد «إلاّ»، في نحو: «ما زيد بشيء إلا شيء لا يُعبأ به»، ولم يجز النصب في نحو: «ما زيد شيئًا إلا شيء لا يُعبأ به»، فما وجه الرفع؟

قلت: المبتدأ والخبر يترافعان، كما سبق في حدّ الإعراب، إلا أن النواسخ إذا دخلت على المبتدأ والخبر، غلبتهما[1]، لكن يبقى عملهما تقديرًا، إذا كان العامل حرفًا، لضعفه، فمن ثَمَّ، إذا كان العامل حرفًا لا يغيِّر معنًى، جاز اعتبار ذلك المقدَّر، بلا ضرورة، نحو: «إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرو»؛ وإن غيَّر المعنى، فلا يعتبر ذلك المقدَّر، إلا إذا اضطُرَّ إليه، كما نحن فيه، فإنه لم يبقَ طريق إلاّ اعتبار ذلك المقدر، وسهَّل ذلك الاعتبار ضعف «ما» الحجازية في العمل، لعدم لزومها أحد القبيلين، كسائر العوامل، ولذا لم يُعملها بنو تميم، وهو القياس؛ ولضعفها في العمل، تُلغى بتقدم الخبر، وبتوسط «إنْ» بينها وبين المعمول، لكن إذا وُجدت مندوحة، لم نحمل على هذا الإعراب المحلّي، فلا يقال: «ما زيد رجلاً ظريفٌ»، ولا «ما هو رجلاً وامرأةٌ» بالرفع، لأن الحمل على الإعراب المحليّ القويّ، إذا وُجد إعراب ظاهر، مرجوح غير كثير، كما في: «أعجبني ضرب زيدٍ وعمرًا»، حتى قال بعضهم لا يجوز، فكيف بالمحليِّ الضعيف؟ فأمَّا إذا اضطر إلى الحمل عليه، كما في نحو: «ما زيد بشيءٍ إلا شيءٌ»، وفي نحو: «ما زيد بقائم أو قائمًا بلْ قاعدٌ، أو لكن قاعد»، كما مَرَّ في خبر «ما»، فالواجب الحمل عليه، إجابةً لداعي الضرورة.

هذا، وفي رفع ما بعد «إلاّ»، في نحو: «لا أحد فيها إلا زيد» وجهان: الإبدال من محلّ «لا أحد»، والإبدال من الضمير المستكن في قولك: «فيها»، كما قلنا في نحو: «ما رأيت أحدًا يقول ذلك إلا زيد» بالرفع، ولا يمتنع النصب على الاستثناء، لكنه ههنا أقلّ من النصب في نحو: «ما جاءني أحدٌ إلا زيدًا»، لأن النصب على الاستثناء مطلقًا أقلّ من النصب في نحو: «ما جاءني أحدٌ إلا زيدًا»، لأن النصب على الاستثناء مطلقًا أقلّ من البدل، على ما تقدم، وهو، مع قلّته، ملتبس بما لا يجوز من البدل على اللفظ في نحو: «لا رجلَ فيها إلاّ زيد»، ولا يلتبس بالبدل غير الجائز في نحو: «ما جاءني أحد إلاّ زيدًا»؛ وأمَّا في «ما رأيتُ أحدًا إلاّ زيدًا»، فإنّه يلتبس ببدل جائز؛ فعلى هذا لا يكاد يجيء النصب في نحو: «لا أحد فيها إلاّ زيدًا»، إلاّ في القليل، قال الشاعر [من البسيط]:

٢٢٢ ـ مَهامِهًا وخروقًا لا أنيسَ بها ... إلاّ الضَّوابحَ والأَصْداءَ والبُوما

---

(١) أي: صار العمل لها.

٢٢٢ ـ التخريج: البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٦٠؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٨٢. =

وقال [من الطويل]:

٢٢٣ - [أمرتُكُمْ أمْري بمنقطع اللِّوى] ولا أمـرَ لـلـمَـعْـصـيِّ إلا مُـضَـيَّـعـا

وقال الخليل: مضيَّعًا، حال، وجاز تنكير ذي الحال لكونه عامًّا، كأنه قال: للمعصيّ أمرٌ مضيَّعًا.

وأما نحو قولك: «لا إله إلا الله»، و «لا فتى إلا علي»(١)، و «لا سيفَ إلا

= **اللغة**: المهامِهُ: جمع مفرده مَهْمَه، وهو القَفْر. الأنيس: مَن يؤْنَسُ به وإليه. الضوابح: جمع ضابح، وهو الثعلب. والضُّباحُ: صوته. الأصداء: جمع صدًى، وهو ذكر البوم. الخروق: جَمع خَرْق، وهو الفلاة التي تتخرّق فيها الرياح.

المعنى: يريد أنَّه تجاوز على ناقته أرضًا مقفرة ليس فيها إلا الحيوانات والطيور والرياح.

الإعراب: **«مهامهًا»**: بدل من «أرضًا» المنصوب على المفعولية، والمذكور في البيت السابق. **«وخروقًا»**: الواو: حرف عطف، «خروقًا»: اسم معطوف على «مهامه» منصوب مثله. **«لا»**: نافية للجنس. **«أنيس»**: اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب. **«بها»**: جار ومجرور متعلقان بخبر «لا». **«إلا»**: حرف استثناء. **«الضوابح»**: مستثنى بـ «إلا» منصوب بالفتحة. **«والأصداء»**: الواو: حرف عطف، «الأصداء»: معطوف على «الضوابح». **«والبومَ»**: مثل «والأصداء» سوى أن الألف في «البوما» للإطلاق.

جملة «لا أنيس بها»: صفة لـ «مهامهه» محلها النصب.

الشاهد فيه قوله: «لا أنيس بها إلا الضوابحَ» بنصب ما بعد «إلا» في نحو لا أحد فيها إلا زيدًا، والنصب في هذا النحو قليل، والرفع أكثر على ما وَضّحه الرضي، وفيه كما يرى البغدادي أن الاستثناء في المثال متصل، وفي الشاهد منقطع، لأن الضوابح وما عطف عليها ليس من جنس الأنيس.

٢٢٣ - التخريج: البيت للكلحبة العريني في خزانة الأدب ١/ ٣٨٨، ٣٩٢، ٣/ ٣٨٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٥٦؛ وشرح اختيارات المفضل ص ١٤٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٣؛ وللأسود ابن يعفر أو لكلحبة في المقاصد النحوية ٣/ ٤٤٢.

اللغة: اللِّوى: مستدق الرمل.

المعنى: لقد أخلصت في نصحي وإرشادي لكم في ذلك المكان، ولكن لا رأي لمن لا يُطاع.

الإعراب: **«أمرتُكم»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء فاعل محله الرفع و «كم»: مفعول به محلُه النصب. **«أمري»**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وحرك بالكسرة لمناسبة ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محلّه الجر. **«بمنقطع»**: جار ومجرور متعلقان بـ (أمرتُ). **«اللوى»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«ولا»**: الواو: حرف استئناف، «لا»: نافية للجنس. **«أَمْرَ»**: اسم لا منصوب. **«للمعصيّ»**: جار ومجرور متعلقان بخبر (لا). **«إلاّ»**: حرف استثناء، أو حصر. **«مضيعًا»**: حال على جعل (إلا) حاصرةً، ومنصوب على الاستثناء على جعل (إلاّ) حرف استثناء.

جملة «أمرتكم»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لا أمر مع الخبر المحذوف»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه: نصب (مضيَّعًا) بعد «إلاّ» وهذا من القليل، وقد قدّر حالاً من نكرة وفيه ضعف، لأن الأصل في الحال أن تكون للمعرفة، ويجوز نصبه على الاستثناء، والتقدير: إلا أمرًا مضيعًا، وفيه قبح لوضع الصفة موضع الموصوف.

(١) المقصود عليّ بن أبي طالب.

ذو الفقار»[١]، فالنصب على الاستثناء فيه، أضعف منه في نحو: «لا أحد فيها إلا زيدًا»، لأن العامل فيه، وهو خبر «لا»، محذوف إما قبل الاستثناء وإمّا بعده، وفي نحو: «لا أحد فيها إلا زيدًا»، ظاهر، وهو خبر «لا».

وممّا يقرب مما مرَّ، من جهة الحمل على المعنى، قولهم، وإن كان ضعيفًا خبيثًا، على ما قال سيبويه[٢]: «إنْ أحدًا لا يقول ذلك إلا زيد»، فتبدل «زيدًا» من الضمير في «يقول»، فترفعه، أو من «أحدًا» فتنصبه، وإنما ضعف، لأن لفظ «أحد» لا يستعمل في الموجَب، وإنما نفيت بعد أن أوجبت، وإنما اغتفر ذلك مع ضعفه، حملاً على المعنى، لأن المعنى: لا يقول ذلك أحد إلا زيدًا، كما جاز أن تقول: «علمت زيدٌ أبو مَن هو»، برفع «زيد»، لمّا كان المعنى: علمت أبو مَن زيد، على ما يجيء في أفعال القلوب، فلما أجريته مجرى الواقع في حيِّز المنفيّ، جاز أن يكون «إلا زيدًا» بدلاً من لفظ «أحدًا»، كما جاز أن يكون نصبًا على الاستثناء، وإنما جاز ذلك لاختصاص «أحد» بغير الموجب، فكأنه واقع في حيِّز غير الموجب؛ فلا يجوز أن تقول قياسًا عليه: «أما القوم فما رأيتهم إلا زيد» بالرفع بدلاً من «القوم»، وإن كان «القوم»، في المعنى، في حيز النفي أيضًا، إذ المعنى: «ما رأيت القوم إلاّ زيدًا».

* * *

٦ ـ أحكام أخرى للاستثناء

ولا بأس بأن نذكر بعض ما أهمله المصنف من أحكام الاستثناء وهي أنواع:

أحدها: أنَّ ما بعد «إلاَّ» لا يعمل فيما قبلها مطلقًا، لمثل ما قلناه في فاء السببية وواو العطف وأخواتهما، في المنصوب على شريطة التفسير، ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى إلا أن يكون مستثنى منه، أو تابعًا للمستثنى على ما مرَّ في باب الفاعل.

وثانيها: أنه لا يستثنى بأداة واحدة شيئان بلا عطف، خلافًا لقوم، فلا يقال: «ما ضرب أحدٌ أحدًا إلا زيدٌ عمرًا»، على أن كلا الاسمين مستثنى بـ «إلاّ» المذكورة، بل يقال ذلك على أن الاسم الثاني معمول لمضمر[٣]، أي: ضَرَب عمرًا؛ وقد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل.

---

(١) ذو الفقار: اسم سيف غنمه المسلمون في إحدى المعارك، فصار إلى النبي (ﷺ)، ثمّ إلى الإمام عليّ من بعده.

(٢) انظر: الكتاب ٢/٣١٨.

(٣) أي: لاسم مقدّر.

وثالثها: أنه لا يمتنع استثناء النصف، خلافًا لبعض البصريَّة، يقال: «له عليَّ عشرة إلاّ خمسة»، وكذا لا يمتنع استثناء الأكثر، نحو: «له عليّ عشرة إلا سبعة، أو ثمانية»، وفاقًا للكوفيين.

ولعل المانعين في الصورتين، توهَّموا أن المتكلِّم متجوز في ذكر المستثنى منه، إذ يذكر لفظ الكل ويريد به البعض، ثم يعود إلى التحقيق[١]، فيُخرج ما يتوهَّم المخاطب دخوله في لفظ ذلك الكلّ، كما يسمِّي التسعة مثلاً: عشرة، ثم يرجع إلى التحقيق فيخرج الواحد، إزالة لوهم السامع، ولا يجوز أن يطلق لفظ الكل إلا على ما يقرب من الكلية والتمام بأن يكون الناقص منه أقلَّ من النصف، وبعيد أن يطلق اسم الكل على نصفه، وأبعدُ منه أن يطلق على أقلّ من نصفه؛ وهذا الذي توهَّموه مثل القول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء، وقد أبطلناه، فليُرجع إليه[٢]. ثم نقول: الغَرض من ذكر المستثنى منه، والمستثنى: بيان حكمين بأخصر لفظ، كقولك: «جاءني القوم إلا زيدًا»، لو قلت: «جاءني غير زيد» لم يكن نصًا على أنه لم يَجئك غير زيد، ولو قلت: «لم يجئني زيد»، لم يدلّ على أنه جاءك غيره، وأفدت بـ «جاءني القوم إلا زيدًا» الفائدتين، وكذا في قولهم: «لم يجئني القوم إلا زيدًا»، على العكس، وكذا تقول في العدد، لو قال شخص: «لي عليك عشرة»، فقلت: «لك عليّ عشرة إلاّ درهمين»، كان نصًا في أنه ليس عليك زائد على الثمانية، ولو قلت مكانه: «لك عليّ ثمانية» لم يكن نصًا فيه.

فإذا كان في الاستثناء هذا الغَرَض، وهو متصوَّر في استثناء النصف والأكثر، فلا منع منهما؛ ونقول، مع هذا كله: إنك لو قلت ابتداءً بلا داعٍ إلى تعيين العشرة: «لكَ عليَّ عشرة إلا خمسة، أو إلاّ ستة» لاستُهجِن بلا ريبٍ، أمّا لو كان جواب مَن قال: «لي عليك عشرة»، أو حصل هناك داع آخر إلى تخصيص العشرة، لم يُستهجَن وإن بقي واحد نحو قولك: «عليَّ عشرة إلاّ تسعة».

ورابعها: إنه إذا اجتمع شيئان فصاعدًا، يصلحان لأن يستثنى منهما، فإمّا أن يتغايرا معنًى أو لا؛ فإن تغايرا وأمكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بُعد، اشتركا فيه، نحو: «ما برَّ أبٌ وابنٌ إلا زيدًا»، أي: زيد أب بارٌ، وابن بارّ، وإن لم يمكن الاشتراك، نحو: «ما فَضَل ابن أبًا إلا زيدًا»، أو كان بعيدًا، نحو: «ما ضرب أحدٌ أحدًا إلاّ زيدًا»، فإنّ الأغلب مغايرة الفاعل للمفعول، نظرتَ: فإن تعيَّن دخول

(١) أي: إلى ذكر الحقيقة.
(٢) عندما عرّف المستثنى.

المستثنى في أحدهما، دون الآخر فهو استثناء منه، وَلِيه أو لا، نحو: «ما فَدَى وصيٌّ نبيًّا إلاّ عليًّا»[(١)].

وإن احتمل دخوله في كلّ واحد منهما، فإن تأخر عنهما المستثنى، فهو من الأخير، نحو: «ما فضل ابن أبًا إلا زيدًا»، وكذا: «ما فضل أبا ابن إلاّ زيدًا»، لأن اختصاصه بالأقرب أولى لمَّا تعذَّر رجوعه إليهما معًا، وإن تقدَّمهما معًا، فإن كان أحدهما مرفوعًا لفظًا أو معنًى، فالاستثناء منه، لأنَّ مرتبته بعد الفعل، فكأن الاستثناء ولِيَه بعده، وذلك نحو: «ما فَضَل إلاّ زيدًا أبًا ابنٌ، أو مِن ابن»، وإن لم يكن أحدهما مرفوعًا، فالأَوَّل أَولى به لقربه، نحو: «ما فضَّلتُ إلاّ زيدًا أحدًا على أحد»، ويقدَّر للأخير عامل على ما تقدَّم في باب الفاعل، وإن توسَّطهما، فالمتقدّم أحقّ به، لأنّ أصل المستثنى تأخّره عن المستثنى منه، وذلك نحو: «ما فَضَل أبًا إلاّ زيدًا ابن»؛ ويقدَّر أيضًا للأخير عامل.

وإن لم يتغايرا معنًى، اشتركا فيه وإن اختلف العاملان فيهما، نحو: «ما ضَرَبَ أحد وما قتل إلا خالدًا»، لأن فاعل «قتل» ضمير «أحد»، ومثله قوله تعالى: ﴿**فاجلدوهم ثمانين جلدةً ولا تقبلوا لهم شهادة أبدًا**﴾[(٢)]، كما يجيء.

وخامسها: أنك إذا كرَّرت «إلاَّ»، فإمَّا أن تكرِّرها للتأكيد، أو لا، فإنْ كررتها للتأكيد، فإمَّا أن يكون ما بعدها عطف النسق، ولا بدَّ من حرف العطف قبل «إلاَّ»[(٣)]، نحو: «ما جاءني إلاّ زيد وإلاّ عمرو»، وإمَّا أن يكون بدلاً، وهو إمَّا بدل الكل، نحو: «ما جاءني إلا زيد إلا أخوك»، إذا كان الأخ زيدًا؛ أو بدل البعض، نحو: «ما ضربتُ إلاّ زيدًا إلا رأسه»؛ أو بدل الاشتمال، نحو: «ما أعجبني إلا زيد إلا علمه»؛ أو بدل الغلط، نحو: «ما جاءني إلا زيد إلا عمرو»؛ وإمَّا أن يكون عطف بيان[(٤)]، نحو: «ما أتاني إلا أخوك إلا زيد»، إذا كان زيد هو الأخ.

وإن كررتها لغير التأكيد، فإمَّا أن يمكن استثناء كل تال من متلوّه، أو لا. فإن أمكن، فإمَّا أن يكون في العدد أو في غيره، فالذي في غير العدد نحو: «جاءني المكيُّون إلا قريشًا إلا هاشمًا إلا عقيلاً» في الموجَب، فلا يجوز في كل وتر إلا

---

(١) في هذا المثل إشارة إلى ما كان من الإمام عليّ ليلة الهجرة حيث نام في فراش النبي ﷺ.
(٢) النور: ٤.
(٣) أي: إلاّ الثانية.
(٤) لا يرى الرضيّ فرقًا بين عطف البيان وبدل الكلّ من الكلّ، وهو، هنا يجري على اصطلاح النحاة في إثبات النوعين.

النصب على الاستثناء، لأنه عن موجَب، والقياس أن يجوز في كل شفع الإبدال والنصب على الاستثناء، لأنه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور.

ونعني بالوتر: الأول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر، وعلى هذا؛ وبالشفع: الثاني والرابع والسادس، ونحوها، فكل وتر منفيٌّ خارج، وكل شفع مثبتٌ داخل، فيكون في مسألتنا قد جاءك من المكيِّين غيرُ قريش مع جميع بني هاشم إلاّ عقيلاً.

وتقول في غير الموجَب: «ما جاءني المكيُّون إلا قريش إلا هاشمًا إلا عقيلاً»، فالقياس أن يجوز لك في كل وتر: النصب على الاستثناء والبدل، لأنه غير موجَب والمستثنى منه مذكور، ولا يجوز في الشفع إلا النصب على الاستثناء، لأنه عن موجَب. فكل وتر مثبتٌ داخلٌ، وكل شفع منفيٌّ خارجٌ، فيكون في مسألتنا قد جاءك من المكيِّين مع عقيل جميعُ قريش إلا هاشمًا.

والذي في العدد، نحو: «له عليّ عشرة، إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة إلا ستة إلا خمسة إلا أربعة إلا ثلاثة إلا اثنين إلا واحدًا» في الموجَب، فكل وتر منفيٌّ خارج، وكل شفع موجَبٌ داخل، كما كان في غير العدد، فيلزمك بالإقرار خمسة، لأنا إذا أخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد. أدخلنا معه ثمانية صارت تسعة. أخرجنا منها سبعة بقي اثنان. أدخلنا معها ستة صارت ثمانية. أخرجنا منها خمسة بقي ثلاثة. أدخلنا معها أربعة صارت سبعة. أخرجنا منها ثلاثة بقي أربعة. أدخلنا معها اثنين صارت ستة. أخرجنا منها واحدًا بقي خمسة. والإعراب في الشفع والوتر، كما مضى في موجب غير العدد.

وتقول في غير الموجب من العدد: «ما له عليّ عشرة إلا تسعة، إلا ثمانية . . . إلى آخرها»، فالقياس أن يكون كل وتر داخلاً وكل شفع خارجًا، فتكون التسعة مثبتة داخلة، تسقط منها الثمانية يبقى واحد، تضم إليها سبعة، تصير ثمانية. تسقط منها ستة يبقى اثنان، تضم إليها خمسة تصير سبعة. تسقط منها أربعة يبقى ثلاثة. تضم إليها ثلاثة تصير ستة. تسقط منها اثنين يبقى أربعة. تضم إليها واحدًا تصير خمسة. فيلزمه خمسة؛ والإعراب في الشفع والوتر، كما في غير العدد الذي هو في غير الموجب.

هذا هو القياس، إلا أن الفقهاء قالوا: إذا قلت؛ «ما له عليَّ عشرة إلا تسعةً بالنصب»، لم تكن مُقِرًا بشيء، لأن المعنى: ما له عليّ عشرة مستثنى منها تسعة، أي: ما له عليّ واحد، وإذا قلت: «إلاّ تسعةٌ» بالرفع على البدل، يلزمك تسعة، لأن المعنى: ما له عليّ إلا تسعة.

وفي الفرق نظر، لأن البدل والنصب على الاستثناء، كلاهما استثناء ولا فرق بينهما اتفاقًا في نحو: «ما جاءني القوم إلا زيد، أو زيدًا».

وإن بنوا ذلك على مذهب أبي حنيفة، رحمه الله، على وَهَنه(١)، وهو أن الاستثناء من المنفيّ لا يكون موجبًا، تمسكًا بنحو: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»(٢)، وأنه لا يلزم أن يثبت مع الفاتحة صلاة، لجواز اختلال سائر شروطها، كان عليهم ألاّ يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء إذ كلاهما استثناء؛ وعلى الجملة، فلا أدري صحة ما قالوا.

وإن لم يمكن استثناء تالٍ من متلوّه(٣)، فإن كان في العدد، نحو: «له عليّ عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة»(٤)، فمذهب الفرّاء ههنا، أيضًا، أن الوتر أي الثلاثة منفيّ خارج، والشفع أي الأربعة، موجَب داخل، فيكون معنى «عشرة إلا ثلاثة»: سبعة بإخراج ثلاثة من عشرة، وقولك بعد ذلك: «إلا أربعة»، تدخل به الأربعة، وتزيدها على السبعة فتكون أحد عشر.

وفيه نظر، لأن الاستثناء بعد المنفي إنما يكون موجَبًا إذا كان من ذلك المنفي، وقولك: «إلاّ أربعة» لا يمكن أن يكون من الثلاثة، فهو إمّا من العشرة، كما أن «إلا ثلاثة» منها، أو مِن السبعة الباقية بعد الاستثناء الأوّل، وكلتاهما مثبتتان، فتكون الأربعة على التقديرين منفية، فيكون الإقرار بثلاثة على الوجهين.

ومذهب غيره أن الاستثناءَين من المستثنى الأول، فيكون الإقرار بثلاثة، كما بيّنّا.

وإن كان المستثنى الأول أكثر من المستثنى منه، أو مساويًا له، بطل الاستثناء قولاً واحدًا، نحو: «له عليّ خمسة إلا ستة»، وكذا إذا قلت: «له عليّ عشرة إلاّ خمسة إلا ستة»، فالاستثناء الثاني لغْو عند غير الفرّاء، لأنه لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة، وعند الفرّاء، لا يَلْغو(٥)، ويلزمه أحد عشر.

وإن كان في غير العدد، فإمّا أن يكون المستثنى منه واحدًا، أو لا؛ فإنْ كان واحدًا، ولم يكن الاستثناء مفرَّغًا، فإن تقدّمت المكرَّرات على المستثنى منه، فالجميع منصوب على الاستثناء، نحو: «ما جاءني إلا زيدًا، إلا عمرًا، إلا خالدًا أحدٌ»، إذ لا يمكن إبدال أحدها من المستثنى منه.

---

(١) هذا القول من أقوال النبيّ، وقد ورد بروايات مختلفة. انظر: موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ٧/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨.

(٢) وهنه: ضعفه.

(٣) مقابل قوله في التكرار لغير التوكيد: «فإن أمكن»، أي: إن أمكن استثناء كلّ تالٍ من متلوّه.

(٤) المقصود أنّه لا يمكن أن تكون الأربعة داخلة في الثلاثة.

(٥) أي: لا يُعتبر لغوًا.

وإن تأخرت عن المستثنى منه، فلأحد المستثنيات ـ سواء كان الذي وَلِيَ المستثنى منه أو غيره ـ النصبُ على الاستثناء، أو الإبدال، والباقي واجب النصب بعد الإبدال، لأن المبدل منه مرة لا يُبدل منه أخرى، إذ صار بالإبدال منه أوّلاً كالساقط، ومثاله: «ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، أو إلاَّ زيدًا، إلا عمرًا إلا بكرًا إلا خالدًا».

وإن توسَّطها المستثنى منه، فلِما تقدَّم عليه النصب على الاستثناء، وواحدٌ من المتأخّرات جائز الإبدال، والنصب على الاستثناء، وباقيها واجب النصب بعد الإبدال، نحو: «ما جاءني إلاّ زيدًا إلا عَمْرًا أحدٌ إلاّ بَكْرٌ، أو إلا بكرًا إلاّ خالدًا».

وإن كان الاستثناء مُفَرَّغًا شُغِل العامل ببعضها، أيّها كان، ونُصِب ما سواه على الاستثناء، لامتناع شغل العامل بأكثر من واحد، وامتناع الإبدال أيضًا[١]، فلم يبق إلا النصب على الاستثناء، نحو: «ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمرًا إلا بكرًا إلا خالدًا».

ونقل عن الأخفش تجويز إضمار حرف العطف في مثله، فيعطفه على ما اشتغل به الفعل، وليس إضمار حرف العطف بالشيء المشهور.

واعلم أنّ في جميع هذه الأقسام، من المفرغ وغيره، مستثنياتها مخرجة من متعدّد واحد، ظاهر في غير المفرَّغ، مقدَّر في المفرَّغ، ففي قولك: «ما جاءني أحد إلا زيدًا إلا عمرًا إلا خالدًا»، «زيد» مخرج من «أحد»، و «عمرو» مخرج مما بقي من أحد بعد إخراج زيد، أي: ما جاءني غير زيد إلاّ عَمْرًا؛ وخالد مخرج مما بقي من أحد بعد إخراج زيد وعمرو، أي: ما جاءني غير زيد وعمرو إلاّ خالدًا، فالكل مستثنى منَ المنفيّ الأول، فيكون الكلّ مثبتًا.

وكذا في المفرَّغ، نحو: «ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمرًا إلا خالدًا»: عمرو مخرج من المتعدد المقدر بعد خروج زيد، وخالد مخرج منه بعد خروج زيد وعمرو؛ وكذا لو كان الأول موجَبًا، نحو: «جاءني القوم إلا زيدًا إلا عمرًا إلا خالدًا»، ويجوز التفريغ والإبدال ههنا؛ أي: جاءني غير زيد من جملة القوم إلاّ عَمْرًا، وجاءني غير زيد وعمرو من جملتهم إلاّ خالدًا، وكل المستثنيات ههنا منفيّة.

وإن كان المستثنى منه أكثر من واحد، فإن كان في غير الموجَب، لم يجز في ثاني المستثنيين إلا النصب على الاستثناء، نحو: «ما أكل أحدٌ إلاّ الخبزَ إلاّ زيدًا»، لأن النفي قد انتقض بـ «إلاّ» الأولى، فهو استثناء من موجَب، والمعنى: كلّ أحد أكل الخبز فقط إلاّ زيدًا فإنه لم يأكله فقط، بل أكل معه شيئًا آخر، أيضًا؛

---

(١) لعدم وجود مبدَل منه.

فإن لم يذكر ما استثنى منه المستثنى الأول كما ذكرنا، اشتغل العامل به كما رأيت، وإن ذكرته، جاز في المستثنى الأول الإبدال والنصب على الاستثناء، نحو: «ما أكل أحد شيئًا إلا الخبز إلا زيدًا».

وإن كان الكلام موجَبًا، فلا بدَّ من ذكر المستثنى منهما، لأن الموجَب لا يفرغ، على ما تقدم، تقول: «أكل القوم جميعَ الطعام إلا الخبز إلا زيدًا»، والنصب واجب في أوَّل المستثنيين، لأنه عن موجَب، وأمَّا ثانيهما فالقياس جواز إبداله، ونصبه واجب في أوَّل المستثنيين، لأنه عن موجَب، وأمَّا ثانيهما فالقياس جواز إبداله، ونصبه على الاستثناء، لأنه في المعنى عن غير موجب بسبب نقض «إلاّ» لمعنى الإيجاب، والمعنى: ما أكل القوم الخبزَ إلا زيدٌ وإلا زيدًا، وإن كان «القوم» في اللفظ في حيّز الإيجاب.

وسادسها: أن الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو، إذا تعقَّبها الاستثناء الصالح للجميع، كقوله تعالى: ﴿**فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدًا**﴾[1] الآية. فما يقتضيه مذهب محقّقي البصرة، وهو أن الجملة بكمالها عاملة في المستثنى عمَلَ «عشرون» في «الدرهم»، أو أن العامل معنى الفعل فيها: أن الجملة الأخيرة[2] أولى بالعمل فيه، فيكون من باب تنازع العاملين فصاعدًا لمعمول واحد، ولو كان العامل جميعُها، لزم حصول أثر واحد من مؤثِّرين مستقلين أو أكثر، وهذا مما لا يجيزونه، حملاً للعوامل على المؤثرات الحقيقية، وأمَّا إن كانت الجملة الأخيرة مستأنفة، والواو للابتداء، فلا كلام في انفرادها به، كقولك: «أكرم بني تميم والنحاة هم البصريون إلاّ فلانًا».

* * *

٧ ـ حكم المستثنى بعد «غير» و «سوى» و «سواء»، و «حاشا»، وإعراب «غير»

قال ابن الحاجب:

ومخفوض بعد «غير»، و «سوى»، و «سواء»، وبعد «حاشا» في الأكثر وإعراب «غير» كإعراب المستثنى بـ «إلاّ» على التفصيل.

* * *

(١) النور: ٤؛ والاستثناء في الآية التالية لها: ﴿**إلاّ الذين تابوا من بعد ذلك**﴾ [النور: ٥].

(٢) قوله: «أن الجملة الأخيرة» خبر قوله: «فما يقتضيه مذهب محققي البصرة».

قال الرضيّ:

قوله: «ومخفوض»، عطف على قوله: «وهو منصوب»، في أول باب الاستثناء؛ وإنما وجب خفضه بعد هذه الأسماء لكونه مضافًا إليه.

وفي «سوى» أربع لغات، كما في حجة القراءة[1]: فتح السين وكسرها مع القصر[2]، وهما المشهورتان، وكسر الأول مع المدّ[3]، وضمّه مع القصر[4].

قوله: «وبعد حاشا في الأكثر»، التزم سيبويه حرفية «حاشا»، لقولهم: «حاشايَ»، من دون نون الوقاية، ولو كان فعلاً لم يجز ذلك، وامتناع وقوعه صلة بِـ «ما» المصدرية مطردًا، كـ «خلا» و «عدا» يمنع فعليته.

على أنه روى الأخفش قول الشاعر [من الوافر]:

٢٢٤ ـ رأيتُ الناسَ ما حاشا قُرَيشًا فإنّا نحنُ أَفْضَلُهُمْ فَعالا

وما حكى المازني من قول بعضهم: «اللهمّ اغفرْ لي ولمن سمع دعائي حاشا الشيطان وابن الأصبغ»[5]، بفتح «الشيطان»[6]، أي: جانب الغفران الشيطان: شاذٌّ[7] عند سيبويه، وزعم الفرّاء أنّه فعل لا فاعل له، والجرّ بعده بتقدير لام متعلّقة به محذوفة لكثرة الاستعمال؛ وهو بعيد لارتكاب محذورين: إثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود، وجرّ بحرف جر مقدَّر وهو نادر؛ وعند المبرّد يكون تارة

---

(١) هو كتاب في توجيه القراءات لأبي علي الفارسيّ.

(٢) أي: سَوَى، وسِوَى. (٣) أي: سِواء.

(٤) أي: سُوَى.

٢٢٤ ـ **التخريج**: البيت للأخطل في خزانة الأدب ٣/ ٣٨٧؛ والدرر ٣/ ١٨٠؛ وشرح التصريح ١/ ٣٦٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦٨؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٣٦؛ وليس في ديوانه. وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٦٥؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٣٩؛ ومغني اللبيب ١/ ١٢١؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٣٣.

الإعراب: **«رأيت»**: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «الناس»: مفعول به منصوب. **«ما»**: مصدريّة. **«حاشا»**: فعلٌ ماضٍ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا على خلاف الأصل تقديره هو. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل نصب حال. **«قريشًا»**: مفعول به منصوب. **«فإنّا»**: الفاء حرف تعليل أو زائدة، «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل، و «نا» ضمير متصل في محلّ نصب اسم «إنّ». **«نحن»**: ضمير منفصل، توكيد للضمير «نا». **«أفضلهم»**: خبر «إنّ» مرفوع، وهو مضاف، و «هم» ضمير في محلّ جر بالإضافة. **«فعالا»**: تمييز منصوب.

جملة «رأيت»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إنّا نحن أفضلهم»: تعليلية لا محلّ لها من الإعراب. ويجوز أن تكون في محل نصب مفعول به ثانٍ لـ «رأى» باعتبار الفاء زائدة.

الشاهد فيه قوله: «ما حاشا قريشًا» حيث دخلت «ما» المصدرية على «حاشا» وهذا قليل.

(٥) وفي رواية: «وأبا الأصبغ». (٦) أي: بنصبه على أنه مفعول «حاشا».

(٧) قوله: «شاذٌّ» خبر قوله: «وما حكى المازنيّ».

فعلاً، وتارة حرف جر، وإذا وليته اللام، نحو: «حاشا لزيدٍ»، تعيَّنَ، عنده، فعليته.

هذا ما قيل، والأَولى أنه مع اللام: اسم، لمجيئه معها منونًا كقراءة أبي السمال: ﴿حاشًا لله﴾(١). فنقول: إنه مصدر بمعنى: تنزيهًا لله، كما قالوا في «سبحان الله»، وهو بمعنى «حاشا»: سبحانًا، قال [من البسيط]:

٢٢٥ ـ سُبْحانَهُ ثمَّ سُبْحانًا نَعُوذُ بِهِ وقَبْلَنا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ

فيجوز، على هذا، أن نرتكب كون «حاشا» في جميع المواضع مصدرًا بمعنى: تبرئةً وتنزيهًا، وأمَّا حذف التنوين في: «حاشا لك»، فلاستنكارهم للتنوين فيما غلب عليه تجريده منه لأجل الإضافة، وهذا كما قال بعضهم في قوله [من السريع]:

٢٢٦ ـ [أقولُ لمّا جاءَني فَخْرُهُ] سُبْحانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاخِرِ

---

(١) يوسف: ٥١.

٢٢٥ ـ **التخريج**: البيت لورقة بن نوفل في الأغاني ٣/ ١١٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٨٨، ٧/ ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٤٣؛ والدرر ٣/ ٦٩؛ ولأميَّة بن أبي الصلت في ديوانه ص ٣٠؛ ولسان العرب ٢/ ٤٧١ (سبح)، ٣/ ١٣٢ (جمد)، ١٣٨ (جود)؛ ومعجم ما استعجم ص ٣٩١؛ ولزيد بن عمرو بن نفيل في شرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٤؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ١/ ٣٧، ١٢٠، ٤/ ٣٦؛ والمقتضب ٣/ ٢١٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩٠.

اللغة: سبحانك: تنزيهًا لك. الجوديُّ، والجمُدُ: جبلان.

المعنى: إننا نسبِّحُه التسبيح تلو التسبيح، كما تُسبحه دائمًا سائر الأشياء جَمادات وحيوانات.

الإعراب: «**سبحانه**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والهاء: مضاف إليه محله الجرّ. «**ثم**»: حرف عطف. «**سبحانًا**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. «**نعوذ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: نحن. «**به**»: جار ومجرور متعلقان بـ«نعوذ». «**وقبلنا**»: الواو: حرف استئناف، «قبلنا»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، وهو مضاف و النون: مضاف إليه محلُّه الجر، والظرف (قبلنا) متعلق بالفعل (سَبَّح). «**سبَّح**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**الجودي**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**والجُمُدُ**»: الواو: حرف عطف، «الجُمُدُ»: معطوف على (الجوديُّ).

جملة «سبحانه» مع ناصبه المحذوف: ابتدائية لا محل لها. وجملة «سبحانًا مع عامله المحذوف»: معطوفة على جملة «سبحانه». وجملة «نعوذ»: في محلّ نصب نعت «سبحانًا»... وجملة «سَبَّح الجودي»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه: أن «سبحان الله» بمعنى «سبحانًا».

٢٢٦ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٩٣؛ وأساس البلاغة (سبح)؛ والأشباه والنظائر ٢/ ١٠٩؛ وجمهرة اللغة ص ٢٧٨؛ وخزانة الأدب ١/ ١٨٥، ٧/ ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٨؛ والخصائص ٢/ ٤٣٥؛ والدرر ٣/ ٧٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٥٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٥؛ وشرح المفصل ١/ ٣٧، ١٢٠؛ والكتاب ١/ ٣٢٤؛ ولسان العرب ٢/ ٤٧١ (سبح)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣/ ٣٨٨، ٦/ ٢٨٦؛ والخصائص ٢/ ١٩٧، ٣/ ٢٣؛ والدرر ٥/ ٤٢؛ ومجالس ثعلب ١/ =

إنَّ ترك تنوينه لا يدلُّ على علميَّته، لأنَّه لأجل إبقائه على صورة المضاف لمَّا غلب استعماله مضافًا، كما يجيء في بيان «سوى». ويجوز أن نقول إن «حاشا» الجارة حرف، وهي في نحو: «حاشا لله»، اسم بُني لمشابهته لفظًا ومعنى لِـ «حاشا» الحرفية.

واسْتَدَلَّ المبرّد على فعليته بتصريفه، نحو: «حاشيت زيدًا أحاشيه»، قال النابغة [من البسيط]:

٢٢٧ ـ [ولا أَرى فاعِلاً في الناسِ يِشْبِهُهُ] ولا أُحاشي من الأقوام مِنْ أَحَدِ

وليس بقاطع، لأنه يجوز أن يكون مشتقًّا من لفظ «حاشا» حرفًا أو اسمًا، كقولهم: «لولَيْت» أي: قلت: «لولا»، و «لالَيْتُ»، أي: قلتُ: «لا، لا»؛

= ٢٦١؛ والمقتضب ٣/ ٢١٨؛ والمقرب ١/ ١٤٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩٠، ٢/ ٥٢.

المعنى: نزّهته عن الفخر عندما بلغني أنّه يفخر على الآخرين.

الإعراب: «**أقول**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا. «**لما**»: ظرف زمان في محلّ نصب مفعول فيه متعلّق بالفعل (أقول). «**جاءني**»: فعل ماضٍ، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**فخره**»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل في محل جرّ مضاف إليه. «**سبحان**»: مفعول مطلق لفعل محذوف منصوب بالفتحة. «**من علقمة**»: جار ومجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، والجار والمجرور متعلقان بالمصدر «سبحان». «**الفاخر**»: صفة (علقمة) مجرورة بالكسرة.

جملة «أقول»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «جاءني»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «سبحان» مع فعلها المحذوف: في محل نصب مفعول به (مقول القول).

الشاهد فيه قوله: «سبحان من علقمة» حيث ترك تنوينه لغلبة استعماله مضافًا.

٢٢٧ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٠؛ وأسرار العربية ص ٢٠٨؛ والجنى الداني ص ٥٥٩، ٥٦٣؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٠٣، ٤٠٥؛ والدرر ٣/ ١٨١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦٨؛ وشرح المفصل ٢/ ٨٥، ٨/ ٤٨؛ ولسان العرب ١٤/ ١١٨، ١٨٢ (حشا)؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٤٢٧؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٤٠؛ وشرح المفصل ٨/ ٤٩؛ ومغني اللبيب ١/ ١٢١؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٣٣.

المعنى: لا أعتقد أن أحدًا من الناس يشبه النعمان بن المنذر في أفعاله الحميدة، ولا أستثني أحدًا.

الإعراب: «**ولا**»: الواو بحسب ما قبلها، «لا»: نافية لا عمل لها. «**أرى**»: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (أنا). «**فاعلاً**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**في الناس**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أرى». «**يشبهه**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو)، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**ولا**»: «الواو»: للعطف، «لا»: نافية لا عمل لها. «**أحاشي**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (أنا). «**من الأقوام**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (أحاشي). «**من**»: حرف جر زائد. «**أحد**»: اسم مجرور لفظًا، منصوب محلاً على أنّه مفعول به لـ (أحاشي).

جملة «لا أرى فاعلاً»: بحسب ما قبلها (في محلّ نصب حال من النعمان في البيت السابق). وجملة =

و «سبّحت»، أي: قلت: «سبحان الله»، و «لبَّيْتُ»، أي: قلت: «لبَّيكَ»، وهذا هو الظاهر؛ لأن المشتق الذي هذا حاله، بمعنى قول تلك اللفظة التي اشتق منها، فالتسبيح: قول: سبحان الله، والتسليم: قول: سلام عليك، والبسملة: قول: بسم الله، وكذا غيره؛ ومعنى «حاشيت زيدًا»: قلت: «حاشا زيد»، واستدلاله على فعليته بالتصرف فيه، والحذف نحو: ﴿حاش لله﴾[1] ليس بقويّ، لأن الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه، نحو: «سَوْ أفعل»، في: «سوفَ أفعل».

وكثُر فيها: «حاشَ»، وقلَّ: «حَشَا»، لأن الحذف في الأطراف أكثر، وإذا استعمل «حاشا» في الاستثناء وفي غيره، فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوءٍ ذُكِر في غيره أو فيه، فلا يستثنى به إلا في هذا المعنى؛ وربَّما أرادوا تنزيه شخص مِن سوء، فيبتدئون بتنزيه الله سبحانه وتعالى من السوء، ثم يبرِّئون مَن أرادوا تبرئته، على معنى أن الله تعالى منزَّه عن ألاَّ يطهِّر ذلك الشخص مما يصِمه، فيكون آكد وأبلغ، قال الله تعالى: ﴿قلنَ حاشَ لله ما علمنا عليه من سوء﴾[2].

وقد جاء في كلامهم «إلاَّ» قبل «ما خلا» و «ما عدا» لا قبل غيرهما، فيكون تكريرًا معنويًّا لكلمة الاستثناء.

وجوَّز الكسائي دخول «إلاَّ» على «حاشا» الجارّة.

* * *

٨ ـ استعمال «غير»

قال ابن الحاجب:

و «غير» صفةٌ حُملت على «إلاَّ» في الاستثناء، كما حملت هي عليها في الصفة، إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور، لتعذّر الاستثناء، مثل: ﴿لو كان فيهما آلهة إلاّ الله لفسدتا﴾[3].

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «غير» مبتدأ، و «صفة» خبره.

= «يشبهه»: في محلّ نصب صفة لـ «فاعلاً». وجملة «ما أحاشي»: معطوفة على جملة «ولا أرى».
الشاهد فيه قوله: «أحاشي» حيث جاء بالفعل المضارع من «حاشا» التي تستعمل في الاستثناء، فدلّ على أنه فعل متصرّف.

(١) يوسف: ٥١.
(٢) يوسف: ٥١.
(٣) الأنبياء: ٢٢.

اعلمْ أنَّ أصل «غير»: الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها، إمَّا بالذات، نحو: «مررتُ برجل غير زيد»، وإمَّا بالصفات، نحو: «دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به»، والأصل هو الأوّل، والثاني مجاز؛ فإن الوجه الذي تبيَّن فيه أثر الغضب كأنَّه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذات؛ وماهية المستثنى، كما ذكرنا في حدّه: هو المغاير لما قبل أداة الاستثناء نفيًا وإثباتًا، فلما اجتمع ما بعد «غير» وما بعد أداة الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلها، حُملت أمُّ أدوات الاستثناء، أي: «إلاَّ»، في بعض المواضع على «غير» في الصفة، وحملت «غير» على «إلاَّ» في الاستثناء في بعض المواضع، ومعنى الحمل: أنه صار ما بعد «إلاّ» مغايرًا لما قبلها ذاتًا أو صفة كما بعد «غير». ولا تعتبر مغايرته له نفيًا وإثباتًا؛ كما كان في أصلها؛ وصار ما بعد «غير» مغايرًا لما قبلها نفيًا وإثباتًا، كما بعد «إلاّ»، ولا تعتبر مغايرته له ذاتًا، أو صفة، كما كانت في الأصل؛ إلا أنَّ حَمْل «غير» على «إلاَّ» أكثر من العكس، لأن «غيرًا» اسم، والتصرف في الأسماء أكثر منه في الحروف، فوقع «غير» في جميع مواقع «إلاَّ»، في المفرغ وغيره، والمنقطع وغيره، مؤخرًا عن المستثنى ومقدمًا عليه، وبالجملة، في جميع محالِّه، إلا أنه لا يدخل على الجملة كـ «إلاّ»، لتعذُّر الإضافة إليها؛ ولم يحمل «إلاّ» على «غير» إلا بالشرائط التي نذكرها.

فإذا دخل «إلاّ» على «غير»[1]، و «إلاَّ»، في الأصل حرف، لا يتحمَّل الإعراب، رُوعي أصلها، فجعل إعرابها الذي كانت تستحقه لولا المانع المذكور على ما بعدها عاريَّة، وإذا دخل «غير» على «إلاَّ»، وأصل «غير» من حيث كونه اسمًا جواز تحمل الإعراب، وما بعده، الذي صار مستثنى بتطفل «غير» على «إلا» مشغول بالجر لكونه مضافًا إليه في الأصل، جُعِل إعرابه الذي كان يستحقه لولا المانع المذكور، أي: اشتغاله بالجر، على نفس «غير» عاريَّة.

فعلى هذا التقدير، لا حاجة إلى أن يُعتذَر لانتصاب «غير» في الاستثناء بما قال بعضهم، لمَّا رأى انتصابه من دون واسطة، كما كان في المستثنى بـ «إلاّ»؛ وهو[2] أنه إنما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهته الظروف المبهمة بإبهامه.

وإنما لم يُحتج إلى هذا العذر المذكور، لِمَا بيَّنَّا أن حركة «غير» لِمَا بعدها على الحقيقة، وهي عليها عاريَّة، فكأنَّ «غير» هي الواسطة لانتصاب ما بعدها في الحقيقة، والدليل على أن الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله، نحو:

---

(١) أي: إذا استعملتْ استعمالها.
(٢) أي: ما قاله بعضهم في تعليل انتصاب «غير»، ولا حاجة إلى الاعتذار به.

«ما جاءني غير زيد وعمْرو»، بالرفع عطفًا على محل «زيد»، لأن المعنى: «ما جاءني إلاّ زيدٌ».

قال الفرّاء: يجوز أن يُبنى «غير» في الاستثناء مطلقًا، سواء أضيف إلى معربٍ أو مبنيّ؛ لكونه بمعنى الحرف، يعني «إلاّ».

ومَنَعه البصريون، لأن ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به، وأمَّا إذا أضيف إلى «أنْ»، فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح كما في قوله [من البسيط]:

٢٢٨ ـ لم يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غيرَ أن نطقَتْ حَمَامَةٌ في غصونٍ ذاتِ أَوْقالِ

كما يجيء في باب الإضافة، ويجوز أن يكون نحو قوله [من الخفيف]:

٢٢٩ ـ غيرَ أنّي قَدْ أَسْتَعينُ على الهَمْـ ـمِ إذا خَفَّ بالثويِّ النَّجاءُ

---

٢٢٨ ـ **التخريج**: البيت لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص ٨٥؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٦؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٠٦؛ والدرر ٣/ ١٥٠؛ ولأبي قيس بن رفاعة في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٨؛ وشرح المفصل ٣/ ٨٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٦٥، ٢١٤، ٥/ ٢٩٦؛ وخزانة الأدب ٦/ ٥٣٢، ٥٥٢، ٥٥٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٧؛ وشرح التصريح ١/ ١٥؛ وشرح المفصل ٣/ ٨١، ٨/ ١٣٥؛ والكتاب ٢/ ٣٢٩؛ ولسان العرب ١٠/ ٣٥٤ (نطق)، ١١/ ٧٣٤ (وقل)؛ ومغني اللبيب ١/ ١٥٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٩.

اللغة: الشرب: جماعة الشاربين. الأوقال: جمع الوَقْل وهو شجر المقل.

المعنى: لم يمنع الشاربين من ورود الماء سوى حمامة صوّتت على غصون الشجر، فأهاجت الحنين والذكريات.

الإعراب: **«لم»**: حرف جزم ونفي وقلب. **«يمنع»**: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحُرّك بالكسر منعًا لالتقاء ساكنين. **«الشرب»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«منها»**: جار ومجرور متعلّقان بـ (يمنع). **«غير»**: اسم مبني على الفتح في محلّ رفع فاعل. **«أن»**: حرف مصدري. **«نطقت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيث الساكنة. **«حمامة»**: فاعل مرفوع بالضمّة. والمصدر المؤول من (أن) وما بعدها في محل جر بالإضافة. **«في غصون»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لـ (حمامة). **«ذات»**: صفة (غصون) مجرورة بالكسرة. **«أوقال»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. جملة «لم يمنع...»: ابتدائية لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «غير» حيث جاء بها مبنيّة على الفتح في محلّ رفع فاعل.

٢٢٩ ـ **التخريج**: البيت للحارث بن حلزة في ديوانه ص ٢١؛ والحيوان ٤/ ٣٨٨، ٤١٧؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤١٥؛ وشرح القصائد السبع ص ٤٤٠؛ وشرح القصائد العشر ص ٣٧٣؛ وشرح المعلقات السبع ص ٢١٨؛ وشرح المعلقات العشر ص ١٢٠.

اللغة: خَفَّ فلان للمضي: هَمَّ لذلك، وتحرَّك. الثويُّ: المقيم. النجاءُ: المضيُّ.

المعنى: يريد أنّه يستعين على التخلص من الهم بناقة يصفها فيما سيأتي من أبيات بعد الشاهد.

الإعراب: **«غير»**: اسم مبني على الفتح للاستثناء. **«أني»**: حرف مشبه بالفعل، وياء المتكلم: اسم «أنَّ» محلها النصب. **«قَدْ»**: حرف تحقيق وإن كانت مع المضارع لأن السياق يوحي بمعنى التحقيق والتقرير لا التوقع والتقليل. **«أستعينُ»**: فعل مُضارع مرفوع بالضمة، فاعله مستتر وجوبًا تقديره=

من هذا الباب، أي: مبنيًا على الفتح، لإضافته إلى «أنَّ»، كما في قوله تعالى: ﴿مِثْلَ ما أنكم تنطِقون﴾[(١)]، ويجوز أن يكون منصوبًا لكونه استثناءً منقطعًا.

وقولهم: «بَيد» مثل «غير»، ولا تجيء إلاّ في المنقطع مضافة إلى «أنَّ» وصِلَتها، قال النبي ﷺ: «أنا أفصح العرب، بيدَ أني من قريش»[(٢)]، ويجوز أن يُقال ببنائها لإضافتها إلى «أنَّ» وأن يقال هي منصوبة لكونها في الاستثناء المنقطع.

* * *

قوله: «كما حُمِلت هي عليها في الصفة» أي: كما حُمِلت «إلاَّ» على «غير» في الصفة. قوله: «لجمع»، أي: ما يدل على الجمعية، جمعًا كان كـ «رجال»، أو لا، كـ «قوم» و «رهط»، وإنما شرط هذا الشرط ليوافق حالُها صفةً حالَها أداةَ استثناء، وذلك لأنه لا بدَّ لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدّد، لفظًا كان أو تقديرًا، فلا تقول في الصفة: «جاءني رجلٌ إلاَّ زيد»، ولا يجوز تقدير الموصوف قبل «إلاَّ»، وصفًا، كما جاز في «غير». وذلك ليكون أظهر في كونها صفة؛ وشرط كون الجمع منكرًا، لأنه إذا كان معرَّفًا، نحو: «جاءني الرجال، أو القوم إلا زيد»، احتمل أن يراد به استغراق الجنس، فيصحّ الاستثناء، واحتمل أن يُشارَ به إلى جماعة يعرف المخاطب أن فيهم زيدًا، فلا يتعذَّر أيضًا الاستثناء الذي هو الأصل في «إلاَّ»، فالسامع يحمل «إلاَّ» على أصلها من الاستثناء، فاختير كونه منكرًا غير محصور، لئلاّ يتحقق دخول ما بعد «إلاَّ» فيه، فيضطرّ السامع على حمل «إلاَّ» على غير الاستثناء.

واشترط أن يكون المنكور غير محصور، والمحصور شيئان: إمَّا الجنس المستغرق، نحو: «ما جاءني رجل أو رجال»، وإمَّا بعض منه معلوم العدد، نحو:

= «أنا». «**على الهم**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أستعين». «**إذا**»: اسم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية متعلق بالفعل «أستعين». «**خَفَّ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، «**بالثوي**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «خَفَّ». «**النجاءُ**»: فاعل مرفوع بالضمة، والمصدر المؤول من «أنَّ» ومعموليها مضاف إليه محلها الجر.

جملة «قَدْ أستعين»: خبر «أنَّ» محلها الرفع. وجملة «خَفَّ بالثوي النجاء»: مضاف إليها محلها الجر.

الشاهد فيه أن: «غيرًا» يجوز أن تكون مبنيةً على الفتح لإضافتها إلى «أنَّ» المشددة، ويجوز أن تكون منصوبةً لكونها استثناءً منقطعًا.

(١) الذاريات: ٢٣.

(٢) ورد الحديث في كشف الخفاء ١/ ٢٣٢، ٢/ ٨٥٠؛ والشفا ١/ ١٧٨؛ والمغني عن حمل الأسفار ٢/ ٣٦٤؛ والأسرار المرفوعة ص ١١٧؛ ومغني اللبيب ١/ ١١٤. وقال ابن هشام: «بيد» هنا بمعنى: منْ أَجل، وذكرَ أنَّ ابن مالك قال: إنها هنا بمعنى «غير».

«له عليَّ عشرة دراهم أو عشرون»، لأنه(١) إن كان محصورًا على أحد الوجهين، وجب دخول ما بعد «إلاّ» فيه، فلا يتعذر الاستثناء فلا يُعدل عنه، وذلك نحو: «كلّ رجل إلا زيدًا جاءني»، و «له عليّ عشرة إلا درهمًا». وربَّما كان المنكر محصورًا وتجوز الصفة(٢)، لعدم دخوله قطعًا، فيه، كقولك: «عندي عشرة رجال إلا زيدٍ»، ففيه الصفة لا غير، وكذا في المحصور الآخر، نحو: «ما جاءني رجلان إلا زيدٍ»، و «ما جاءني رجال إلا عَمْرٍو»، فإنّ معنى «ما جاءني رجلان»: ما جاءني اثنان من هذا الجنس، و «زيد» ليس اثنين منه، فلا يدخل فيه، وكذلك معنى «ما جاءني رجال»: ما جاءني جماعة من هذا الجنس، و «عمرو» ليس جماعة، فلا يدخل؛ فليس في مثله إذن إلا الصفة، أو الاستثناء المنقطع.

هذا كله مبنيّ على أن المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه، كما هو مذهب جمهور النحاة، وأمّا على مذهب المبرّد، فيجوز الاستثناء مع هذه الشروط أيضًا، لأنه يكتفي لصحة الاستثناء بصحة الدخول.

وقال الأندلسيّ والمالكيّ: لا بدَّ لِـ «إلاّ»، إذا كانت صفة، من متبوع ظاهر كما ذكر المصنف، جمعٍ أو شبهه، منكر أو معرَّف باللام الجنسية، قال [من الطويل]:

٢٣٠ ـ أُنيختْ فألقتْ بَلْدةً فوقَ بَلْدةٍ قليلٍ بها الأصواتُ إلاّ بُغامُها

---

(١) هذا علّة اشتراط كونه غير محصور.

(٢) أي: جعل «إلاّ» صفةً.

٢٣٠ ـ التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٠٤؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤١٨، ٤٢٠؛ والدرر ٣/ ١٦٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٢؛ والكتاب ٢/ ٣٣٢؛ ولسان العرب ٣/ ٩٥ (بلد)، ١٢/ ٥١ (بغم)؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٣٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢١٨، ٣٩٤، ٢/ ٧٢٩؛ ومغني اللبيب ١/ ٧٢؛ والمقتضب ٤/ ٤٠٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٩.

اللغة: أنيخت: طُلب إليها أن تبرك. البغام: صوت الظبية، وهنا أراد به صوت الناقة. البلدة (الأولى): الصدر، و (الثانية): الأرض.

المعنى: طُلب إليها النزول، فألقت صدرها على الأرض التي لا يسمع فيها من الأصوات غير صوتها.

الإعراب: «**أنيخت**»: فعل ماضٍ للمجهول، والتاء: ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل. «**فألقت**»: الفاء حرف استئناف، «ألقت»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هي). «**بلدة**»: مفعول به منصوب. «**فوق**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب، وهو مضاف. «**بلدة**»: مضاف إليه مجرور. «**قليل**»: صفة لبلدة مجرورة. «**بها**»: جار ومجرور متعلّقان بقليل. «**الأصوات**»: فاعل الصفة المشبهة باسم الفاعل (قليل) مرفوع. «**إلاّ**»: حرف استثناء. **بغامها**: بدل من «الأصوات» مرفوع، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة.

جملة «أنيخت»: في محل رفع صفة لـ «سفينةُ بَرٍّ» في بيت سابق من القصيدة. وجملة «ألقت»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

ويجوز في البيت أن تكون «إلاَّ» للاستثناء، وما بعدها بدل من «الأصوات»، لأن في «قليل» معنى النفي، كما ذكرنا.

ومذهب سيبويه(١) جواز وقوع «إلاَّ» صفة مع صحّة الاستثناء، قال: يجوز في قولك: «ما أتاني أحد إلا زيد»، أن تكون «إلا زيد» بدلاً، وصفة، وعليه أكثر المتأخرين، تمسكًا بقوله [من الوافر]:

٢٣١ ـ وكُلُّ أَخٍ مُفارِقُهُ أَخُوهُ ... لَعَمْرُ أَبيكَ إلاّ الفَرْقَدانِ

وقوله عليه الصلاة والسلام: «الناس كلهم هالكون إلا العالمون، والعالمون كلهم هالكون إلا العاملون، والعاملون كلهم هالكون إلا المخلصون، والمخلصون على خطر عظيم»(٢).

= الشاهد فيه قوله: «إلا بغامها» حيث يجوز في «إلاّ» أن تكون وصفية، صفة للأصوات، ونقل إعرابها بالرفع لما بعدها. ويجوز أن تكون «إلا» للاستثناء كما تقدّم.

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٣٣٤.

٢٣١ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ١٧٨؛ والكتاب ٢/ ٣٣٤؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٣٢ (ألا)؛ والممتع في التصريف ١/ ٥١؛ ولحضرمي بن عامر في تذكرة النحاة ص ٩٠؛ وحماسة البحتري ص ١٥١؛ والحماسة البصرية ٢/ ٤١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٦؛ والمؤتلف والمختلف ص ٨٥؛ ولعمرو أو لحضرمي في خزانة الأدب ٣/ ٤٢١؛ والدرر ٣/ ١٧٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢١٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ١٨٠؛ وأمالي المرتضى ٢/ ٨٨؛ والجنى الداني ص ٥١٩؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٢١، ٣٢٢؛ ورصف المباني ص ٩٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٣٤؛ وشرح المفصل ٢/ ٨٩؛ والعقد الفريد ٣/ ١٠٧، ١٣٣؛ وفصل المقال ص ٢٥٧؛ ومغني اللبيب ١/ ٧٢؛ والمقتضب ٤/ ٤٠٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٩.

اللغة: الفرقدان: نجمان يهتدى بهما.

المعنى: أقسم بعمر أبيك أن لا بدّ للأخ أن يفارق أخاه يومًا، وكذلك الفرقدان سيتفارقان يومًا.

الإعراب: **«وكل»**: الواو: بحسب ما قبلها، «كل»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«أخ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«مفارقه»**: خبر مقدّم مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة **«أخوه»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«لعمر»**: اللام: للتوكيد، «عمر»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وخبره محذوف وجوبًا تقديره: (قسمي). **«أبيك»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستّة، والكاف: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«إلا»**: اسم بمعنى «غير» مبنيّ في محل رفع صفة لـ «كلّ». **«الفرقدان»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة على لغة من يلزم المثنى الألف رفعًا ونصبًا وجرًا. وللبيت تخريجات كثيرة أخرى. انظر: خزانة الأدب ٣/ ٤٢١ ـ ٤٢٦.

جملة «وكل أخ مفارقه أخوه»: بحسب ما قبلها. وجملة «لعمر...»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «مفارقه أخوه»: في محل رفع خبر لـ «كلّ».

الشاهد فيه قوله: «إلا الفرقدان» حيث جاءت «إلا» صفةً لـ «كلّ» مع صحّة جعلها أداةً للاستثناء.

(٢) ورد الحديث في إتحاف السادة المتقين ٨/ ٤٩٥.

وقال الكسائي: تقدير البيت: إلا أن يكون الفرقدان؛ وهو مردود، لأن الحرف الموصول لا يحذف إلا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع.

وقال المصنف: في البيت شذوذان: وصف «كلّ» دون المضاف إليه، والمشهور وصف المضاف إليه، إذ هو المقصود، و «كلّ» لإفادة الشمول فقط، وهذا الوصف ضرورة للشاعر، إذ لو جاز له وصف المضاف إليه، وهو أن يقول: «إلاّ الفرقدين»، لم يجعل إلا صفة، بل كان يجعله استثناء؛ والشذوذ الثاني: الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف، وهو قليل.

وقوله تعالى: ﴿**لو كان فيهما آلهة إلا اللَّهُ لفَسَدتا**﴾[1]، قال سيبويه: لا يجوز ههنا إلا الوصف، لأنك لو قلت: لو كان فيهما آلهة إلا اللَّهَ لفسدتا، لم يجز، يعني أن البدل لا يجوز إلاّ في غير الموجب؛ وليس الشرط، وإن لم يكن موجبًا صرفًا، من غير الموجَب الذي يجوز معه الإبدال.

قال المصنف: ولا يجري النفي المعنوي كاللفظيّ إلاّ في «قلَّما»، و «قلَّ رجل»، و «أَبَى» ومتصرَّفاته، كما مضى، قال: وأيضًا البدل لا يجوز، إلا حيث يجوز الاستثناء، ولا يجوز الاستثناء ههنا، لأن «الله» غير واجب الدخول في «آلهة» المنكَّر، لأنه غير عام ولا محصور.

ولو وقع، أيضًا، الجمع المنكر في سياق النفي، وقصد به الاستغراق، لم يجز استثناء المفرد منه، كما تقدم، من أنه لا يقال: «ما جاءني رجال إلا زيدًا»، على أنه استثناء متصل.

وأجاز المبرّد رفع «الله» على البدل، لأنَّ في «لَو» معنى النفي، إذ هوَ لامتناع الشيء لامتناع غيره، فكأنَّه قيل: ما فيهما آلهة إلا اللَّهُ؛ وهذا كما أجرى الزجّاج التحضيض في قوله تعالى: ﴿**فلولا كانت قرية**﴾[2] الآية، مجرى النفي، فأجاز البدل في «قوم يونس».

والأولى منع إجراء الشرط والتحضيض في جواز الإبدال والتفريغ معهما مجرى النفي، إذ لم يثبت.

وأمَّا عدم وجوب دخول «الله» في «آلهة»، فلا يضرّ المبرّد، لأنه يكتفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم.

* * *

(١) الأنبياء: ٢٢.

(٢) يونس: ٩٨.

قوله: «وهو في غيره ضعيف»، يعني جعلُ «إلاّ» صفة في غير الموضع الجامع للشروط المذكورة، كما في قوله [من الوافر]:

وكُلُّ أخٍ مفارِقُهُ أخوهُ لَعَمْرُ أبيكَ إلا الفرقدانِ[1]

ضعيفٌ[2]. هذا عند المصنف، ولا يضعف عند سيبويه وأتباعه كما تقدم.

* * *

٩ - «سِوى» و «سَواء»

قال ابن الحاجب:

وإعراب «سِوى» و «سواء» النصب على الظرف، على الأصح.

* * *

قال الرضيّ:

إنما انتصب «سوى»، لأنه في الأصل صفة ظرف مكان، وهو «مكانًا»، قال الله تعالى: ﴿**مكانًا سوى**﴾[3]؛ أي: مستويًا، ثم حذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف، أي: معنى الاستواء الذي كان في «سوى»، فصار «سوى» بمعنى: «مكانًا» فقط، ثم استعمل «سوى» استعمال لفظ مكان، لَمَّا قام مقامه في إفادة معنى البدل، تقول: «أنت لي مكان عمرو»، أي: بدله، لأنّ البدل سادّ مسدَّ المبدل منه وكائنٌ مكانه، ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء، لأنك إذا قلت: «جاءني القوم بدلَ زيد»، أفاد أن زيدًا لم يأت، فجرِّد عن معنى البدلية أيضًا، لمطلق معنى الاستثناء.

فـ «سوى» في الأصل: مكان مستوٍ، ثم صار بمعنى: مكان، ثم بمعنى: بدل، ثم بمعنى الاستثناء، ولا يجوز في «سوى» القطع عن المضاف إليه كما يجوز في «غير» على ما يجيء، والتزم بعضهم وجوبَ إضافته إلى المعارف، فلا يُجيز: «جاءني القوم سوى رجل منهم طويل»، وهو الظاهر من كلامهم؛ وعند البصريين، هو لازم النصب على الظرفية، لأنه، في الأصل، صفة ظرف، والأَولى في صفات الظروف إذا حذفت موصوفاتها النصبُ، فنصبه على كونه ظرفًا في الأصل، وإلاّ فليس الآن فيه معنى الظرفية؛ والدليل على ظرفيته في الأصل وقوعُهُ صلة، بخلاف «غير»، نحو: «جاءني الذي سوى زيد».

---

(١) تقدَّم بالرقم ٢٣١.

(٢) قوله: «ضعيف» خبر قوله: «جعل إلاّ».

(٣) طه: ٥٨.

وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية، والتصرف فيها رفعًا ونصبًا وجرًّا، كـ «غير»، وذلك لخروجها عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء، قال [من الهزج]:

٢٣٢ ـ ولَمْ يَبْقَ سوى العدوا ... نِ دنَّاهُمْ كما دانوا

وقال [من الطويل]:

٢٣٣ ـ تجانَفُ عَنْ جَوِّ اليمامَةِ ناقتي ... وما قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِها لسوائِكا

ومثله عند البصريين شاذ، لا يجيء إلا في ضرورة الشعر.

---

٢٣٢ ـ **التخريج**: البيت للفند الزماني (شهل بن شيبان) في أمالي القالي ١/ ٢٦٠؛ وحماسة البحتري ص ٦؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٣١؛ والدرر ٣/ ٩٢؛ وسمط اللآلي ص ٩٤٠؛ وشرح التصريح ١/ ٣٦٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٥؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٢٢؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٣٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٣١٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٢.

اللغة: العدوان: الظلم. دنّاهم: جازيناهم.

الإعراب: «**ولم**»: الواو بحسب ما قبلها، و «لم»: حرف جزم. «**يبق**»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلّة. «**سوى**»: فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة، وهو مضاف. «**العدوان**»: مضاف إليه مجرور. «**دنّاهم**»: فعل ماضٍ، و «نا»: ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل، و «هم»: ضمير متّصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**كما**»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل نصب مفعول مطلق نائب عن المصدر، وهو مضاف، و «ما»: مصدريّة. «**دانوا**»: فعل ماضٍ، والواو: ضمير في محلّ رفع فاعل، والألف فارقة. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محلّ جر بالإضافة.

جملة: «لم يبق...»: بحسب ما قبلها. وجملة «دنّاهم»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب «لمّا» المذكورة في بيت سابق.

الشاهد فيه قوله: «ولم يبق سوى العدوان» حيث وقعت «سوى» فاعلاً لـ «يبق»، وهذا جائز عند الكوفيين، أمّا عند البصريين فيقع شاذًا لا يجيء إلاّ في الشعر.

٢٣٣ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٣٩؛ والأشباه والنظائر ٥/ ١٦٤، ١٧٢؛ والأضداد ص ٤٤، ١٩٨؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٣٥، ٤٣٨، ٤٤١؛ والدرر ٣/ ٩٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٣٧؛ والكتاب ١/ ٣٢، ٤٠٨؛ ولسان العرب ٩/ ٣٣ (جنف)، ١٤/ ٤٠٨، ٤١٢، ٤١٣ (سوا)؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٢/ ٨٤؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٥٤؛ والمحتسب ٢/ ١٥٠؛ والمقتضب ٤/ ٣٤٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٢.

اللغة: التجانف: الانحراف. الجو: ما انخفض من الأرض، والهواء.

المعنى: تنحرف ناقتي عن أرض اليمامة، وهي لا تنوي الاتجاه لغيرك.

الإعراب: «**تجانف**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. «**عن جو**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (تجانف). «**اليمامة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ناقتي**»: فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**وما**»: الواو: استئنافية، «ما»: نافية لا عمل لها. «**قصدت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هي). «**من أهلها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (قصدت)، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ =

وزعم الأخفش أن «سواء» إذا أخرجوه عن الظرفية، أيضًا، نصبوه استنكارًا لرفعه، فيقولون: «جاءني سواءَك وفي الدار سواءَك»؛ ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى: ﴿**ومنا دون ذلك**﴾(١) و ﴿**لقد تقطّع بينكم**﴾(٢)؛ وتقول: «لي فوق السداسيّ ودون السباعيّ»(٣).

* * *

١٠ ـ حذف المستثنى

واعلم أن المستثنى قد يحذف مِن «إلاّ» و «غير» الكائنين بعد «ليس» فقط، كما يُحذف ما أضيف إليه «غير» الكائن بعد «لا»، تقول: «جاءني زيد ليس إلاًّ، وليس غيرُ»، بالضم، تشبيهًا لِـ «غير» بالغايات حين حذف المضاف إليه، كما يجيء في الظروف المبنيّة، و «غير» خبر «ليس»، أي: ليس الجائي غيره، وقال الأخفش: يجوز أن يكون اسمه وقد حذف المضاف إليه، وأبقي المضاف على حاله، كقوله [من الرجز]:

٢٣٤ ـ خالط من سَلمى خياشيمَ وَفَا

وهو ضعيف من وجهين: أحدهما أن حذف خبر «ليس» قليل، والثاني أن حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على حاله قليل.

وقد يقال: «ليس غيرَ»، بالنصب، على إبقاء المضاف على حاله بعد حذف المضاف إليه؛ وقد يُنوّن «غير» على ما حكاه الأخفش في الحالين، نحو: «ليس غيرٌ»، و «ليس غيرًا»، كما يُنوّن «كل» و «بعض» عوضًا عن المضاف إليه.

= بالإضافة. «**لسوائكا**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (قصدت)، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر بالإضافة، والألف للإطلاق.
جملة «تجانف»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «ما قصدت»: استئنافية لا محلّ لها.
الشاهد فيه قوله: «لسوائكا» حيث جاء بـ «سواء» مجرورة بحرف الجر «اللام»، مما يدلّ على أنها تستعمل ظرفًا وغير ظرف.

(١) الجنّ: ١١.
(٢) الأنعام: ٩٤.
(٣) الثوب السداسيّ: ما كان طوله ستُ أذرع. والسباعيّ: ما كان طوله سبع أذرع.

٢٣٤ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ٢/ ٢٢٥؛ وإصلاح المنطق ص ٨٤؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٤٢، ٤٤٤؛ والدرر ١/ ١١٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٠٤؛ والمقاصد النحوية ١/ ١٥٢؛ والمقتضب ١/ ٢٤٠؛ والممتع في التصريف ص ٤٠٨؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٤٣٧، ٦/ ٥١٠، ٧/ ٢٤٤، ٢٤٦.
اللغة: الخياشيم: جمع خَيْشُوم، وهو أقصى الأنف.

=

وحكى الأخفش: «ليس غيرُهُ» و «ليس غيرَه»، وهذا ممَّا يقوِّي مِن مذهبه من كون «ليس غير» بالضم: على حذف الخبر.

ويجوز أن يقال: حَسُن حذف خبر «ليس» ههنا وإن كان قليلاً في غير هذا الموضع، لكثرة استعماله في الاستثناء؛ والنصب على إضمار اسم «ليس»، أي: ليس الجائي غيرَه، وإذا أضيف «غير» ظاهرًا[1]، جاز عند الأخفش أن يأتي بعد «لم يكن»، نحو: «جاءني زيد لم يكن غيرُه وغيرَه» بالرفع والنصب، على التفسيرين المذكورَين، قال: وتقول: «جئتني ليس غيرُك وغيرَك»، و «لم يكن غيرُك وغيرَك».

* * *

١١ ـ لا سيَّما

وأمَّا «لا سيَّما»، فليس من كلمات الاستثناء حقيقة، بل المذكور بعده مُنبهٌ على أَوْلويَّته بالحكم المتقدم، وإنما عُدَّ من كلماته، لأن ما بعده مخرج عمَّا قبله من حيث أَولويَّته بالحكم.

فإن جُرَّ ما بعده، فبإضافة «سيّ» إليه، و «ما» زائدة، ويحتمل أن تكون نكرة غير موصوفة، والاسم بعدها بدل منها.

وإن رُفع، وهو أقلّ من الجرّ، فخبر مبتدأ محذوف، و «ما» بمعنى «الذي»، أو نكرة موصوفة بجملة اسمية، وإنما كان أقلّ، لأن حذف أحد جزأي الاسمية التي هي صلة كقراءة من قرأ: ﴿**تمامًا على الذي أحسنُ**﴾[2]، أو صفة، قليل[3].

= **المعنى**: يريد أنَّ طعم خياشيم سلمى، وطعم فمها مثل طعم الخمرة التي يَصِفُها فيما بعد.

الإعراب: «**خالطَ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**من سلمى**»: جار ومجرور متعلقان بحال من «خياشيم». و «**خياشيم**»: مفعول به. «**وفا**»: الواو حرف عطف. «فا»: معطوف على «خياشيم» منصوب، وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الخمسة، والتقدير عند الأخفش: «وفاها» فحذف المضاف إليه، وهذا موطن الشاهد. وفاعل «خالط» هو «صهباء» المذكورة في بيت لاحق.

الشاهد فيه قوله: «فا» إذ الأصل: «فاها» فحذف المضاف إليه كما يقول الأخفش، وفي البيت توجيهات أخرى ذكرها البغدادي في «الخزانة».

(١) أي: إضافة ظاهرة.

(٢) الأنعام: ١٥٤، وقراءة «أحسنُ» بالرفع هي قراءة الحسن، والأعمش، ويحيى بن يعمر، وابن أبي إسحاق.
انظر البحر المحيط ٤/ ٢٥٥؛ وتفسير الطبري ١٢/ ٢٣٦؛ والكشاف ٢/ ٤٩؛ والمحتسب ١/ ٢٣٤؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٣٣٥.

(٣) قوله: «قليل» خبر «أنّ» في قوله: «لأن حذف أحد جزأي الاسميّة. . .».

وليس نصب الاسم بعد «لا سيَّما» بقياس، لكن رُوي بيت امرىء القيس [من الطويل]:

٢٣٥ ـ [ألاَ رُبَّ يوم صالحٍ لكَ منهما] ولا سِيَّما يومًا بدارةِ جُلْجُلِ

بنصب «يومًا»، فتكلَّفوا لنصبه وجوهًا، قال بعضهم: «ما» نكرة غير موصوفة، ونُصب «يومًا» بإضمار فعل، أي: أعني يومًا.

قال الأندلسيّ: لا ينتصب بعد «لا سيَّما» إلا النكرة، ولا وجه لنصب المعرفة، وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه قياسًا على أنه تمييز، لأن «ما» بتقدير التنوين، كما في «كم رجلاً»، إذ لو كان بإضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة.

قال الأخفش في قولهم: «إن فلانًا كريم ولا سيَّما إن أتيته قاعدًا»: «ما» ههنا زائدة عوضًا عن المضاف إليه، أي: ولا مثله إن أتيته قاعدًا.

واعلم أن الواو التي تدخل على «لا سيَّما» في بعض المواضع، كقوله:

* ولا سيَّما يومٌ بدارةِ جُلْجُلِ *

اعتراضية، كما في قوله [من الطويل]:

٢٣٦ ـ [فإنْ تَرْفُقي يا هندُ فالرِّفْقُ أَيْمَنُ وإنْ تَخْرَقي يا هِنْدُ فالخُرقُ أَشْأَمُ]

---

٢٣٥ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٠؛ والجنى الداني ص ٣٣٤، ٤٤٣؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٤٤، ٤٥١؛ والدرر ٣/ ١٨٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤١٢، ٢/ ٥٥٨؛ وشرح المفصل ٢/ ٨٦؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٥٥؛ ولسان العرب ١٤/ ٤١١ (سوا)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٩٣؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٤١؛ وهمع الهوامع ١/ ٣٣٤.

اللغة: منهما: يقصد عنيزة وصاحبتها في الهودج. دارة جلجل: موضع فيه غدير ماء.

المعنى: هناك أيام كثيرة تصلح للعيش مع هاتين الحلوتين، وخصوصًا إذا كان المكان جميلاً كدارة جلجل، حيث طاب لنا اليوم فيه.

الإعراب: **«ألا ربّ»**: «ألا»: حرف استفتاح، «رب»: حرف جرٍّ شبيه بالزائد. **«يوم»**: اسم مجرور لفظًا، مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ. **«صالح»**: صفة (يوم) مجرورة (على اللفظ) بالكسرة. **«لك»**: جار ومجرور متعلقان بخبر (يوم). **«منهما»**: جار ومجرور متعلقان بخبر (يوم) أيضًا. **«ولا سيما»**: «الواو»: اعتراضية، «لا»: نافية للجنس، «سي»: اسمها منصوب بالفتحة؛ وخبرها محذوف، «ما»: نكرة غير موصوفة. **«يومًا»**: مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعني. وقيل: تمييز، و «ما» نكرة تامّة مخفوضة بالإضافة. وقيل: منصوب على الاستثناء، وقيل: منصوب على الظرف، وهو صلة لِـ «ما». **«بدارة»**: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ (يوم). **«جلجل»**: مضاف إليه مجرور.

جملة «ألا ربّ يوم لك منهن»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «ولا سيّما»: اعتراضية لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «ولا سيّما يومًا» حيث نصب الاسم بعد «لا سيّما» على غير القياس.

٢٣٦ ـ **التخريج**: البيتان بلا نسبة في خزانة الأدب ٣/ ٤٥٩، ٤٦١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٦٨؛ وشرح المفصل ١/ ١٢.

فَـأَنْـتِ طَـلاقٌ، والـطَـلاقُ عَـزيـمَـةٌ ثَـلاثًـا ومَـنْ يَـخْـرَقْ أَعَـقُّ وَأَظْـلَـمُ

إذ هي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة.

و «السِّيّ»، بمعنى المثل، فمعنى «جاءني القومُ ولا سيما زيدٌ»، أي: ولا مثل زيدٍ موجود بين القوم الذين جاؤوني، أي: هو كان أخصَّ بي، وأشدَّ إخلاصًا في المجيء، وخبر «لا» محذوف.

وتُصُرِّف في هذه اللفظة تصرُّفات كثيرة، لكثرة استعمالها، فقيل: «سِيَّما»،

= **اللغة**: ترفقي: تتلطّفي. أيمن: خيّر، مبارك. تخرقي: تقطّعي، وتجتازي. أشأم: منحوس، مشؤوم. طلاق: أراد طالق. أعق: أكثر عقوقًا، والعقوق هو المعصية أو عدم الطاعة.

المعنى: يا هند، إن تتلطّفي بي وتعامليني حسنًا فهذا هو الخير الذي أطلبه، وإن شئت مخالفتي وتقطيع مودّتي فهو الشرّ الذي لا أريده، وعندئذ سأعزم على طلاقك ثلاث مرات، طلاقًا لا عودة عنه، والبادىء أظلم.

الإعراب: **«فإن»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. **«ترفقي»**: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«يا هند»**: «يا»: حرف نداء. «هند»: منادى مفرد علم مبني على الضم في محلّ نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف. **«فالرفق»**: الفاء: واقعة في جواب الشرط، «الرفق»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«أيمن»**: خبر مرفوع بالضمّة. **«وإن»**: الواو: للعطف، «إن»: حرف شرط جازم. **«تخرقي»**: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والياء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«يا هند»**: تقدّم إعرابها قبل قليل. **«فالخرق»**: الفاء: واقعة في جواب الشرط، «الخرق»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«أشأم»**: خبر مرفوع بالضمّة. **«فأنت»**: الفاء فاء الفصاحة لإفصاحها عن شرط محذوف تقديره (وإن لم ترفقي فأنت...)، «أنت»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **«طلاق»**: خبر مرفوع بالضمّة. **«والطلاق»**: الواو: اعتراضية، «الطلاق»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«عزيمة»**: خبر مرفوع بالضمّة. **«ثلاثًا»**: حال منصوبة أو مفعول مطلق منصوب. **«ومن»**: الواو: استئنافية، «من»: اسم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ. **«يخرق»**: فعل مضارع مجزوم بالسكون، والفاعل: ضمير مستتر تقديره هو. **«أعق»**: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمّة، بتقدير (فهو أعقّ). **«وأظلم»**: الواو: للعطف، «أظلم»: معطوف على (أعق) مرفوع مثله بالضمة.

جملة «إن ترفقي فالرفق أيمن»: بحسب ما قبلها. وجملة الشرط لا محل لها. وجملة «فالرفق أيمن»: جواب الشرط الجازم مقترنة بالفاء محلها الجزم. وجملة «إن تخرقي.. فالخرق أشأم»: معطوفة على (إن ترفقي فالرفق أيمن). وجملة «تخرقي»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «الخرق أشأم»: جواب شرط جازم مقترنة بالفاء محلها الجزم. وجملة «يا هند»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «أنت طلاق»: جواب شرط جازم مقدر محلها الجزم. وجملة «الطلاق عزيمة»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «من يخرق أعقُّ وأظلم»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يخرق»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «فهو أعقُّ»: جواب شرط جازم مقترنة بالفاء محلها الجزم. ومجموع جملتي فعل الشرط والجواب في محل رفع خبر.

الشاهد فيهما قوله: «والطلاق عزيمة» حيث جاءت الواو اعتراضيّة.

بحذف «لا»، و «لا سيَما» بتخفيف الياء، مع وجود «لا» وحذفها.

وقد يحذف ما بعد «لا سيَّما» على جعله[١] بمعنى: خصوصًا، فيكون[٢] منصوب المحلّ، على أنه مفعول مطلق، وذلك كما مرَّ في باب الاختصاص من نقل نحو: «أيها الرجل» من باب النداء إلى باب الاختصاص، لجامع بينهما معنويّ، فصار في نحو: «أنا أفعلُ كذا أيّها الرجل» منصوبَ المحل على الحال، مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في النداء من ضمّ «أيّ»، ورفع «الرجل»؛ كذلك، «لا سيَّما» ههنا، يكون باقيًا على نصبه الذي كان له في الأصل حين كان اسمَ «لا» التبرئة، مع كونه منصوب المحلّ على المصدر لقيامه مقام «خصوصًا».

فإذا قلت: «أُحبُّ زيدًا ولا سيَّما راكبًا، أو على الفرس»، فهو بمعنى: وخصوصًا راكبًا، وكذلك في نحو: «أحبُّه ولا سيَّما وهو راكب»، وكذا: «أحبُّه ولا سيَّما إنْ ركب»، أي: وخصوصًا إن ركب، فجواب الشرط مدلول «خصوصًا»، أي: إن ركب أخصُّه بزيادة المحبة.

ويجوز أن يجعل بمعنى المصدر اللازم، أي: اختصاصًا، فيكون معنى «وخصوصًا راكبًا»، أي: ويختصّ بفضل محبَّتي راكبًا، وعلى هذا ينبغي أن نؤوِّل ما ذكره الأخفش أعني قوله: إنّ فلانًا كريم ولا سيَّما إن أتيته قاعدًا، أي: يختص بزيادة الكرم اختصاصًا في حال قعوده؛ ويجوز مجيء الواو قبل «لا سيَّما» إذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها، إلا أنّ مجيئها أكثر، وهي اعتراضية، كما ذكرنا، ويجوز أن تكون عطفًا، والأوَّل أولى وأعذب[٣].

وقد يقال: «لا سَوَاءَ ما»، مقام: «لا سيَّما».

* * *

١٢ ـ الجملة الفعلية بعد «إلاّ»

واعلم أن أصل «إلاَّ»، أن تدخل على الاسم، وقد يليها في المفرَّغ فعل مضارع، إمَّا خبرٌ لمبتدأ، كقولك: «ما الناس إلا يَعبُرون»، و «ما زيد إلاّ يقوم»؛ أو حال، نحو: «ما جاءني زيد إلا يضحك»؛ أو صفة، نحو: «ما جاءني منهم

---

(١) أي: جعل «لا سيَّما».
(٢) أي: لا سيَّما.
(٣) وفي نسخة «وأعرب»، أي: أقرب إلى الإعراب.

رجل إلاَّ يقوم ويقعد»؛ ويجوز أن يكون هذا حالاً لعموم ذي الحال.

وإنما شُرط التفريغ، لتكون «إلاَّ» ملغاة عن العمل على قول[1]، أو عن التوصل بها إلى العمل على قول آخر، فيسهل دفعها عما تقتضيه من الاسم، لانكسار شوكتها بالإلغاء، وشُرط كونه مضارعًا لمشابهته للاسم؛ وأمَّا الماضي، فجوَّزوا أن يليها في المفرغ بأحد قيدين، وذلك إمَّا باقترانه بـ «قَدْ»، نحو: «ما الناس إلا قد عَبَروا»، وذلك لتقريبها له من الحال[2]، المشبه للاسم؛ وإمَّا تقدم ماضٍ منفيّ، نحو قولهم: «ما أنعمت عليه إلا شَكَر»، و «ما أتيته إلا أتاني»، وعنه عليهِ الصلاة والسلام: «ما أيسَ الشيطان من بني آدم إلا أتاهم من قِبل النساء»[3]، وذلك إذا قصِد لزوم تعقّب مضمون ما بعد «إلاّ»، لمضمون ما قبلها.

وإنما جاز أن يليها الماضي مع هذا القصد، لأنَّ هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء، في الأغلب، نحو: «إن جئتني أكرمتك». وإنما قلت: «في الأغلب» لأنه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقّبًا لمضمون الشرط، بل يكون مقارنًا له في الزمان، نحو: «إن كان هناك نار كان احتراق»، و «إن كان هناك احتراق فهناك نار»، و «إن كان الإنسان ناطقًا فالحمار ناهق»، لكن التعقّب المذكور هو الأغلب.

فلما كان تعقب مضمون ما بعد «إلاّ» لمضمون ما قبلها هو المراد، وكان معنى حرف النفي مع «إلاّ» يفيد معنى الشرط والجزاء، أعني لزوم الثاني للأول، جاز أن يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفي و «إلاَّ»، فيصاغ ما قبل «إلاّ» وما بعدها صوغَ الشرط والجزاء، وذلك إمَّا بكونهما ماضيين، نحو: «ما زرتني إلاّ أكرمتك»، أو مضارعين نحو: «ما أزورُه إلا يزورُني»، ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء، أعني كونهما ماضيين أو مضارعين، فجاز كون الماضي الذي بعد «إلاّ» ههنا مجرَّدًا عن «قد» والواو، مع أنه حال، كما ذكرنا في باب الحال؛ وذلك لكونه متضمّنًا معنى الجزاء، فيكون ما بعد «إلاّ»، على هذا المعنى إمّا ماضيًا مجرَّدًا[4]، أو مضارعًا مجرَّدًا[5]، كما رأيت، وجاز أيضًا أن يُنظر إلى كون مثل هذا الفعل حالاً في الحقيقة، وإن كان فيه معنى الجزاء، فيؤتَى به ماضيًا أو مضارعًا مع الواو، نحو: «ما زرتُه إلا وأكرمني»، و «لا أزورُه إلا ويكرمُني». وإنَّما اطرد الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال غير مقترن مضمونه بمضمون عامله كما هو

(١) أي: على القول بأنّها هي العاملة.

(٢) أي: لتقريبها الفعل الماضي من المضارع الذي يدلُّ على الحال.

(٣) لم أقع على هذا الحديث في مصادري.

(٤) أي: مجرّدًا من «قَدْ» والواو. (٥) أي: مجرّدًا من الواو.

الغالب في الحال، نحو: «جاءني زيد راكبًا»؛ ولفظه أيضًا منفصل عن العامل بـ «إلاّ»، فجاز أن يُستظهَر مطردًا، في ربط مثل هذه الحال بعاملها لفظًا، بحرف الربط أي الواو، فمن ثمَّ اطرد نحو: «ما أزوره إلا ويكرمني»، وندر: «قمتُ وأصكّ عينه»، كما مرَّ في باب الحال.

ويجيء في الماضي مع الواو «قد» أيضًا، نحو: «ما زرته إلا وقد زارني»، ولا يجوز الاقتصار على «قد»، فلا يقال: «ما زرته إلا قد زارني»، لأنّك إن نظرت إلى معنى الجزاء الذي يستفاد من مثل هذه الحال، فالجزاء لا يتجرَّد عن الفاء إذا كان مع «قد»، كما يجيء في بابه، وإن نظرت إلى الحال الذي هو أصله، فليس فيه حرف الربط المذكور.

وإنما قلنا: إن الأغلب في الحال مقارنة مضمونه لمضمون عامله، لأنه قد يجيء بخلاف ذلك، كقولهم: «خَرَجَ الأميرُ مَعَهُ صَقْرٌ صائدًا به غدًا»، أي: عازمًا على الصيد[١]؛ وكذلك معنى الخبر[٢]، أي: ما أيس الشيطان من بني آدم من جهة غير النساء، إلا عازمًا على إتيانهم من قِبَلهنّ؛ جعلوا المعزوم عليه؛ المجزوم به، كالواقع الحاصل.

* * *

١٣ ـ استعمال «لَمَّا» في الاستثناء

وقد تدخل «إلاّ» و «لمَّا» بمعناها على الماضي، إذا تقدمهما قَسَم السؤال، نحو: «نشدتك بالله إلاّ فعلت»، وقول عمر رضي الله عنه في كتابه إلى أبي موسى[٣]: «عزمت عليك لمَّا ضربت كاتبك سوطًا»، كتبه إليه لمَّا لَحَن كاتبه في كتابه إلى عمر، وكتب: «مِن أبو موسى»[٤].

وقولهم: «نشدتك الله»، من قولهم: نشدته كذا فنشده، أي: ذكرته فتذكر[٥]، فـ «نشد» المتعدِّي إلى واحد مطاوع للأول المتعدِّي إلى اثنين. والمعنى: ذكَّرتك الله بأن أقسمت عليه به، وقلت لك: بالله لتفعلنَّ، أو يكون «نشدت» بمعنى «طلبت»، أي: نشدتُ لك الله، كقوله تعالى: ﴿**أبغيكم إلهًا**﴾[٦]،

---

(١) وهذه الحال يسمّيها النحاة الحال المنتظرة أو المقدّرة.
(٢) أي: الحديث النبويّ المتقدِّم.
(٣) أي: إلى أبي موسى الأشعريّ.
(٤) لُحْن كاتب أبي موسى في هذا القول، وهو جائز على الحكاية.
(٥) الأصحّ أن يقول: ذكّرتُه إيّاه فتذكَّره.

أي: أبغي لكم، أي: طلبت لك الله من بين جميع ما يُقسِم به الناس، لأقسم به تعالى عليك؛ ومعنى «إلاّ فعلت»: «إلاّ فعلك»، و «إلاّ» لنقض معنى النفي الذي تضمّنه القسم، لأنك إذا حلّفت غيرك بالله قسمَ الطلب، فقد ضيّقت عليه الأمر في فعل مطلوبك، فكأنك قلت: لـ«ما أطلب»، منك إلا فعلَك، فـ «فعلت»، بمعنى المصدر، مفعولٌ به لـ «ما أطلب»، الذي دلَّ عليه «نشدتك الله»، وإنَّما جعلته فعلاً ماضيًا لقصد المبالغة في الطلب حتى كأن المخاطَب فَعَل ما تطلبه، وصار ماضيًا ثم أنت تخبر عنه، فهو مثل قوله تعالى: ﴿**وسِيقَ الذين**﴾[1]، و﴿**ونادى أصحاب النار**﴾[2]، وقولهم: «رحمك الله»؛ ومعنى «عزمت عليك»، أي: أوجبت عليك، وهو من قسَم الملوك.

و «لمّا» في الاستثناء، لا تجيء إلاّ بعد النفي ظاهرًا أو مقدّرًا كما رأيت، ولا تجيء إلا في المفرَّغ، نحو قوله تعالى: ﴿**وإنْ كلٌّ لمّا جميعٌ لدينا محضَرون**﴾[3].

* * *

(١) الأعراف: ١٤٠.
(٢) الزمر: ٧١، ٧٣.
(٣) الأعراف: ٥٠.
(٤) يس: ٣٢.

خبر «كان» وأخواتها

١ ـ تعريفه

قال ابن الحاجب:

خَبر «كان وأخواتها» هو المسند بعد دخولها، مثل: «كان زيد قائمًا»، وأمره على نحو خبر المبتدأ، ويتقدَّم معرفة.

***

قال الرضيّ:

لمَّا قال: «هو المسند» دخل فيه خبر المبتدأ، وجميع ما كان في الأصل كذلك، فقوله: «بعد دخولها»، يخرجها كلها، وقد ذكرنا أنه يدخل في حدِّه، نحو: «قائم» في قولك: «كان زيد أبوه قائم»، مع أنه ليس بخبر «كان».

قوله: «وأمره على نحو خبر المبتدأ»، أي: فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة، ومفردًا وجملة، ومتقدّمًا على المسند إليه ومتأخّرًا عنه، وما يجب من تقدّمه على الاسم إذا كان ظرفًا والاسم نكرة، نحو: «كان في الدار رجل»، واشتماله على الضمير إذا كان جملة أو مشتقًّا أو ظرفًا، وغير ذلك من الأحكام المذكورة في باب المبتدأ.

وقد يختصّ خبر «كان» ببعض من الأحكام، نذكر بعضها ههنا، وبعضها في الأفعال الناقصة.

فمِمَّا قيل إنه من خصائصه ما ذهب إليه ابن درستويه، وهو أنّه لا يجوز أن يقع الماضي خبر «كان»، فلا يقال: «كان زيد قام»، ولعلّ ذلك لدلالة «كان» على الماضي، فيقع المضيّ في خبرها لغوًا، فينبغي أن يقال: «كان زيد قائمًا أو يقوم»؛ وكذا ينبغي أن يمنع نحو: «يكون زيد يقوم» لمثل تلك العلة، سواء.

وجمهورهم على أنه غير مستحسن، ولا يحكمون بمطلق المنع، قالوا: فإن وقع(١)، فلا بدَّ من «قد» ظاهرة أو مقدَّرة لتفيد التقريب من الحال، إذ لم يستفد من

---

(١) أي: إن وقع خبر «كان» ماضيًا.

مجرَّد «كان»، وكذا قالوا في: «أصبح»، و «أَمْسى»، و «أَضْحى»، و «ظلَّ»، و «باتَ»؛ وكذا ينبغي أن يمنعوا[١] نحو: «يصبح زيد يقول»، وكذا البواقي.

والأَوْلَى، كما ذهب إليه ابن مالك: تجويز وقوع خبرها ماضيًا بلا «قد»، فلا نقدّرها في قوله تعالى: **﴿ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل﴾**[٢]، و: **﴿وإن كان قميصه قُدَّ من دُبُر﴾**[٣]؛ وفي قول الشاعر [من الطويل]:

٢٣٧ ـ وكانَ طَوَى كَشْحًا على مُسْتَكِنَّةٍ [فَلا هُوَ أَبْداها ولَمْ يَتَقَدَّمِ]

ولا في قوله [من البسيط]:

٢٣٨ ـ أَضْحَتْ خَلاءً وأَضْحى أَهْلُها احتملوا أَخْنَى عليها الذي أَخْنَى على لُبَدِ

---

(١) المناسب القول: وكذا ينبغي ألاّ يستحسنوا.

(٢) الأحزاب: ١٥.

(٣) يوسف: ٢٧.

٢٣٧ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٢؛ والأزهيَّة ص ١٥٨؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣، ٧/ ١٣؛ ولسان العرب ١٥/ ١٩ (طوى)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٥٦.

اللغة: الضمير في «طوى» يعود إلى حصين بن ضمضم، وكذلك الضمير في «كان». الكشح: الخاصرة. يقال: طوى كشحه على فعلة إذا أضمرها في نفسه. المستكنة: المستترة، أي: أضمر على غدرة مستترة، وهي هنا قَتْلُ ورد بن حابس. فلا هو أبداها، أي أنه لم يظهرها. ولم يتقدَّم: أي لم يتقدَّم بها.

المعنى: يريد زهير أن حصين بن ضمضم هذا لم ينصع لما تمّ بين عبس وذبيان من الصلح وفضّ حرب داحس والغبراء، فقد أضمر الغدر المتمثل برغبته في الثأر لأخيه هَرِم بن ضمضم من ورد بن حابس الذي كان قد قتل هرمًا أخا الشاعر من قبل.

الإعراب: **«وكان»**: الواو: بحسب ما قبلها، «كان»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسمه مستتر تقديره: هو. **«طوى»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، وفاعله مستتر تقديره: هو. **«كشحا»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«على مستكنة»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «طوى». **«فلا»**: الفاء: «عاطفة». «لا»: نافية مهملة. **«هو»**: مبتدأ محله الرفع. **«أبداها»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. و «ها» مفعول به محله النصب، والفاعل مستتر تقديرة: هو. **«ولم»**: الواو: حرف عطف. «لم»: حرف نفي وقلب وجزم. **«يتقدَّم»**: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وحُرِّك بالكسر للقافية.

جملة «كان طوى» بحسب الواو. جملة «طَوَى»: خبر «كان» محلها النصب، وعطف عليها جملة «هو أبداها»، وجملة «لم يتقدم». أما جملة «أبداها»: فخبر للمبتدأ «هو» محلها الرفع.

الشاهد فيه قوله: «كان طوى» حيث جاء خبر «كان» ماضيًا مجرَّدًا عن تقدير «قد». وكلا الأمرين جائز: اقتران الماضي في هذه الحال بـ «قد» وعدم اقترانه بها.

٢٣٨ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٦؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٥٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ٥؛ والدرر ٢/ ٥٧؛ ولسان العرب ٣/ ٣٨٦ (لبد)، ١٤/ ٢٤٥ (خنا)؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١١١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢١٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١١٤.

اللغة: أضْحَت خلاء: أي أصبحت مقفرة خالية من الإنس. احتملوا: ارتحلوا. أخنى عليها: أتى=

إذ لا منع(١) من قيام شيئين يفيدان معنًى واحدًا.

ومنع ابن مالك، وهو الحق، من مضيّ خبر «صار» و «ليس»و «ما دام»، وكل ما كان ماضيًا من «ما زال»، و «لا زال» ومرادفاتها(٢).

أمّا «صار» فلكونها ظاهرة في الانتقال، في الزمن الماضي، إلى حالة مستمرة، وهي مضمون خبرها، نحو: «كنتُ فقيرًا فصرت غنيًّا»، وإن جاز مع القرينة ألاّ يستمرّ به الحال المنتقل إليها، كقول المريض: «كنتُ مريضًا ثم صرت متماثلاً، ثم نكست».

وكذلك «ما زال» وأخواتها(٣) موضوعة لاستمرار مضمون أخبارها في الماضي إلا أن تمنع قرينة، وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد، نحو: «هذا أسد»، أو الصفة، نحو: «زيد قائم، أو غنيّ، أو مضروب»، أو الفعل المضارع، نحو: «زيد يُقدِم في الحروب، ويسخو بموجوده»، أي: هذه عادته، لأنه وإن كان في الأصل فعلاً دالاً على أحد الأزمنة، إلا أنه، لمضارعته اسمَ الفاعل لفظًا ومعنى، يستعمل غيرَ مفيد للزمان استعماله، فلذلك إذا قلت: «كنتُ رأيت زيدًا»،

= عليها وأفسدها. لبد: اسم نسر، زعموا أنّه آخر نسور لقمان السبعة، وقد عاش طويلاً.

المعنى: إنّ ديار ميّة قد أمست خرابًا وخالية من أهلها، وقد عبث بها الدهر وأتى عليها كما أتى على لبد.

الإعراب: «**أضحَت**»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: للتأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «**خلاء**»: خبر «أضحى» منصوب بالفتحة. «**وأضحى**»: الواو: حرف عطف، «أضحى»: فعل ماضٍ ناقص. «**أهلها**»: اسم «أضحى» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**احتملوا**»: فعل ماضٍ مبنيّ على الضمّ، والواو: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «**أخنى**»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر. «**عليها**»: «على»: حرف جرّ، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلقان بـ «أخنى». «**الذي**»: اسم موصول مبنيّ في محل رفع فاعل. «**أخنى**»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة المقدّرة للتعذّر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو. «**على**»: حرف جرّ. «**لبد**»: اسم مجرور بالكسرة. والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «أخنى».

جملة: «أضحتْ خلاء...»: ابتدائيّة لا محل له من الإعراب. وجملة «أضحى أهلها احتملوا»: معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «احتملوا» في محلّ نصب خبر «أضحى». وجملة «أخنى عليها»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أخنى على لبد»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه: مجيء خبر «أضحى» فعلاً ماضيًا دون «قَدْ».

(١) قوله: «إذ لا منع» تعليل لقوله: «والأولى تجويز وقوع خبرها ماضيًا بلا «قَدْ»».

(٢) أي: «فتىء»، «برح» اللذان يُشترط دخول النفي عليهما ليعملا عمل «كان».

(٣) أي: «ما فتىء» و «ما برح»...

لا يدلّ على الاستمرار، وإذا قلت: «كنت أراه»، فظاهره الاستمرار؛ فناسبت الثلاثة، أي الجامد، والصفة، والمضارع، لصلاحيتها للاستمرار، أن تقع أخبارًا لِـ «صار»، و «ما زال» وأخواتها، بخلاف الماضي، فإنه لا يستعمل في الاستمرار استعمال هذه الثلاثة، فلم يقع خبرًا لهذه الأفعال.

وأمّا «ما دام» فلم يقع خبرها ماضيًا، لأن «ما» المفيدة للمدة[1]، نحو: «ما ذَرَّ شارق»[2]، تقلب الماضي في الأغلب إلى معنى الاستقبال، كما يجيء في قِسم الأفعال، فلهذا تقول: «اجلس ما دام زيد جالسًا»، وقد تجيء بمعنى الماضي، كقوله تعالى: ﴿**ما دمت حيًا**﴾[3].

وأمّا «ليس»، فهي للنفي مطلقًا، كما هو مذهب سيبويه، على ما نُبيِّن في الأفعال الناقصة، والمستعمل للإطلاق من دون تعرض للزمان، إمّا جامد، أو صفة، أو مضارع لمشابهته اسمَ الفاعل بخلاف الماضي.

وأجاز الأندلسيّ وقوع أخبارها جميعها ماضية، والأَولى ما تقدم لعدم السماع.

* * *

قوله: «ويتقدّم معرفة»، هذا بخلاف خبر المبتدأ، لأنه لم يجز تقدّمه على المبتدأ إذا كانا معرفتين ولا قرينة للإلباس، أمّا ههنا فلا لبس وإن كانا معرفتين، أو متساويين، لأن تخالف إعرابهما رافع للَّبس، ويكفي ظهور إعراب أحدهما، نحو: «كان زيدٌ هذا».

وينبغي ههنا، أيضًا، إذا انتفي الإعراب ولا قرينة، ألاّ يجوز التقديم، نحو: «كان الفتى هذا».

* * *

٢ ـ حذف «كان»

قال ابن الحاجب:

وقد يحذف عامله في مثل: «الناس مجزيُّون بأعمالهم، إن خيرًا فخير»، ويجوز في مثله أربعة أوجه؛ ويجب الحذف في مثل: «أمّا أنت منطلقًا انطلقتُ»، أي: لأن كنت.

* * *

---

(١) أي: للزمان، ولذلك يسمّونها «ما» المصدريّة الظرفيّة.

(٢) أي: ما طلعت شمس.

(٣) مريم: ٣١.

قال الرضيّ:

قوله: «عامله»، أي: عامل خبر «كان» وأخواتها؛ وما كان ينبغي له هذا الإطلاق، لأنه لا يحذف من هذه الأفعال إلاّ «كان».

واعلمْ أنه يجوز حذف «كان» مع اسمها بعد: «إنْ» و «لَوْ»، إن كان اسمها ضميرَ ما عُلم من حاضر أو غائب، نحو: «اطلبوا العلم ولو بالصين»[1]؛ أي: ولو كان العلم بالصين، و «ادفعِ الشرَّ ولو إصبَعًا»، أي: ولو كان الدفع إصبعًا، أي: قليلاً؛ وقوله [من البسيط]:

٢٣٩ ـ قَدْ قيلَ ذلك إنْ حَقًّا وإن كَذِبًا   فـمـا اعـتـذارُكَ مِـنْ قـولٍ إذا قـيـلا

أي: إن كان حقًّا، وتقول: «لأَرْتَحِلَنَّ إنْ فارسًا وإن راجلاً، ولو فارسًا ولو راجلاً»، أي: إن كنت، ولو كنت.

وأمّا في مثل التركيب الذي في المتن، أعني أن يكون بعد «إن» اسم، وجزاؤها بالفاء، وبعد الفاء اسم مفرد، نحو: «المرء مقتول بما قَتَل به، إن سيفًا فسيف، وإن خِنجرًا فخِنجر»، فنقول: ننظر فيه، فإن جاز مع «كان» المحذوفة بعد «إن»: تقدير «فيه» أو «مَعَه» أو نحو ذلك، كما في قوله: «الناس مجزيون

---

(١) هذا القول قاله النبيّ (ﷺ). انظر: كنز العمال الرقم ٢٨٦٩٧، والرقم ٢٨٦٩٨؛ ولسان الميزان ١/ ٢٦١١، ٦/ ١٠٩٠؛ والمغني عن حمل الأسفار ١/ ٩؛ وتاريخ بغداد ٩/ ٣٦٤.

٢٣٩ ـ التخريج: البيت للنعمان بن المنذر في الأغاني ١٥/ ٢٩٥؛ وأمالي المرتضى ١/ ١٩٣؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٠، ٩/ ٥٥٢؛ والدرر ٢/ ٨٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٥٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٨٨؛ والكتاب ١/ ٢٦٠؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٦٦؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١١٨؛ وشرح المفصل ٢/ ٩٧؛ ومغني اللبيب ١/ ٦١.

الإعراب: **«قد»**: حرف تحقيق. **«قيل»**: فعل ماضٍ للمجهول. **«ذلك»**: اسم إشارة مبنيّ في محلّ رفع نائب فاعل، واللام: حرف للبعد، والكاف: حرف للخطاب. **«إن»**: حرف شرط جازم. **«حقًّا»**: خبر «كان» المحذوفة مع اسمها. **«وإن كذبًا»** الواو: حرف عطف، والبقية تعرب إعراب «إن حَقًّا». **«فما»**: الفاء: رابطة لجواب الشرط. **«ما»**: اسم استفهام في محلّ رفع خبر مقدم. **«اعتذارك»**: مبتدأ مؤخر مرفوع، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«من قول»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «اعتذارك». **«إذا»**: ظرف متعلّق بالخبر. **«قيلا»**: فعل ماضٍ للمجهول، والألف: للإطلاق، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره: هو.

جملة «قد قيل» ابتدائية: لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «إن كان حقًّا فما اعتذارك»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فما اعتذارك»: في محل جزم جواب الشرط. وجملة «إن كذبًا» الشرطية معطوفة على الجملة الشرطية السابقة فهي مثلها، وجوابها مثل جواب السابقة أيضًا. وجملة «قيلا»: في محلّ جرّ بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: «إن حَقًّا وإن كذبًا» حيث حذفت «كان» مع اسمها بعد «إن» الشرطيّة، وبقي الخبر، وذلك شائع.

بأعمالهم. . .»[١]؛ فإنّه يصحّ أن يقال: إن كان معه، أو في عمله[٢]؛ جاز في الأول مع النصب الرفع أيضًا.

ولكن على ضعف معنويّ، إذ معنى: «إن كانَ معه»، أو «في يده سيف»، و «إن كان في عمله خير»: معنًى غير مقصود، لأن مراد المتكلم: إن كان نفس عمله خيرًا، وإن كان ما قَتل به سيفًا، لا: أن له أعمالاً وفي تلك الأعمال خير، ولا أن في يده، أو في صحبته وقت القتل سيفًا.

هذا الذي قلنا ضعف من حيث المعنى، وأمّا من حيث اللفظ، فضعيف أيضًا، لأن حذف «كان» مع خبره، الذي هو في صورة المفعول الفضلة، حذف شيء كثير، ولا سيّما إذا كان ضميرًا متّصلاً.

فإن قلت: فقدِّر للرفع: «كان» التامة.

قلتُ: يضعف لقلّة استعمالها، ولا يحذف إلا كثيرُ الاستعمال للتخفيف، ولكون الشهرة دالّة على المحذوف.

وإن لم يحسن تقدير مثل ذلك، تعيَّن نصب الأوَّل، نحو: «أسيرُ كما تسير، إن راكبًا فراكب، وإن راجلاً فراجل»، أي: إن كنت راكبًا فأنا راكب.

وربمّا جُرَّ ما بعد «إن» أو «إن لا» مع ما بعد فائهما، إن صحّ رجوع ضمير «كان» المقدَّر إلى مصدر ما عُدّي بحرف الجر، نحو: «المرء مقتول بما قَتل به: إن سيفٍ فسيفٍ»، أي: إن كان قتله بسيف فقتله أيضًا بسيف.

وحكي عن يونس: «مررت برجل صالح، إن لا صالحٍ فطالحٍ»، أي: إن لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح، و «مررتُ برجل: إن زيدٍ وإن عمرٍو»، وذلك لقوّة الدلالة على الجارّ بتقدّم ذكره.

فتبيّن بما ذكرنا أن النصب في الأوَّل، إمّا مختار أو واجب، وأمّا الاسم الذي بعد الفاء فرفعه أولى، لأن رفعه بإضمار مبتدأ بعد الفاء، وهو شائع كثير، وأمّا نصبه فإمّا بتقدير «كان» بعد الفاء، أي: فيكون ما يُقتل به سيفًا، أو بتقدير فِعل لائق؛ نحو: «فيجزَى خيرًا»؛ وحذف المبتدأ أولى، لأنه مفرد، من حذف الجملة، وأيضًا حذف المبتدأ أكثر من حذف «كان»، وغير ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور.

وقيل[٣]: لأنَّ مجيء الفاء مع الجملة الاسميّة أكثر منه مع الفعليّة، ويجوز أن يقال: إن مجيء الفاء في الفعلية، إنما يقلّ إذا كان الفعل ظاهرًا،

---

(١) هذا القول من أقوال النبي ﷺ، وتمامه: «الناس مجزيّون بأعمالهم إن خيرًا فخير». (الأسرار والمرافعة ٣٦٨).

(٢) المناسب أن يقول: إن كان معهم أو في عملهم.

(٣) في أرجحيّة رفع الثاني.

وأمّا إذا كان مقدّرًا، فلا بدَّ من الفاء، نحو: «إنْ ضرَبْتني فزيدًا ضربْته».

فإذا ثبت أن نصب الأول ورفع الثاني أصل، فعكسه يكون أقبح الوجوه لمخالفة الأصل في الموضعين؛ ورفعهما ونصبهما متوسطان، لمخالفة الأصل في موضع واحد.

* * *

قوله: «ويجب الحذف»، أي: يجب حذف «كان» بعد «أنْ» معوَّضًا منها «ما»، نحو قوله [من البسيط]:

٣٤٠ ـ أبَا خُراشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ قَومِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

---

٣٤٠ ـ **التخريج**: البيت لعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٢٨؛ والأشباه والنظائر ٢/ ١١٣؛ والاشتقاق ص ٣١٣؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٣، ١٤، ١٧، ٢٠٠، ٥/ ٤٤٥، ٦/ ٥٣٢، ١١/ ٦٢؛ والدرر ٢/ ٩١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٧٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١١٦، ١٧٩؛ وشرح قطر الندى ص ١٤٠؛ ولجرير في ديوانه ١/ ٣٤٩؛ والخصائص ٢/ ٣٨١؛ وشرح المفصل ٢/ ٩٩، ٨/ ١٣٢؛ والشعر والشعراء ١/ ٣٤١؛ والكتاب ١/ ٢٩٣؛ ولسان العرب ٦/ ٢٩٤ (خرش)، ٨/ ٢١٧ (ضبع)؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٥٥؛ وبلا نسبة في الأزهيّة ص ١٤٧؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤١١، ٤٤٢؛ والإنصاف ١/ ٧١؛ وأوضح المسالك ١/ ٢٦٥؛ وتخليص الشواهد ٢٦٠؛ والجنى الداني ص ٥٢٨؛ وجواهر الأدب ص١٩٨، ٤١٦، ٤٢١؛ ورصف المباني ص ٩٩، ١٠١؛ وشرح الأشموني ١/ ١١٩؛ وشرح ابن عقيل ص ١٤٩؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٧ (أما)؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٥؛ والمنصف ٣/ ١١٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٣.

اللغة: أبو خراشة: كنية الشاعر خفاف بن ندبة. النفر: جماعة من الناس، وهنا تعني الكثرة. الضبع: حيوان معروف، وهنا تعني السنوات المجدبة.

المعنى: يا أبا خراشة لا تفخر عليّ بكثرة عدد رجالك، فإنّما قومي لم تكن قلّتهم بسبب الجوع والحرمان، ولم تؤثّر فيهم السنوات المجدبة، ولكن بسبب الجهاد والحرب. وهذا هو عزّهم ومجدهم.

الإعراب: «**أبا**»: منادى منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «**خراشة**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف. «**أمّا**»: مركّبة من «أن» المصدريّة و «ما» الزائدة، أتي بها للتعويض عن «كان» المحذوفة. والمصدر المؤول من «أن» و «كان» المحذوفة وما بعدها في محل جر بحرف جر محذوف. «**أنت**»: اسم «كان» المحذوفة. «**ذا**»: خبر «كان» المحذوفة منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «**نفر**»: مضاف إليه مجرور. «**فإنّ**»: الفاء: للتعليل. «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل. «**قومي**»: اسم «إنّ» منصوب، وهو مضاف، والياء: مضاف إليه. «**لم**»: حرف نفي وجزم وقلب. «**تأكلهم**»: فعل مضارع مجزوم، و «هم»: ضمير في محلّ نصب مفعول به. «**الضبع**»: فاعل مرفوع.

جملة «أبا خراشة..» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «إنّ قومي..» الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافية، أو تعليليّة. وجملة «لم تأكلهم الضبع» الفعليّة: في محلّ رفع خبر «إنّ».

الشاهد فيه قوله: «أمّا أنت ذا نفرٍ»، والأصل: «لأن كنت ذا نفرٍ»، فحذف «كان»، وعوّض عنها «ما» الزائدة، وأبقى اسمها، وهو قوله: «أنت»، وخبرها، وهو قوله: «ذا نفر».

أي: لأن كنت، فحذف حرف الجرّ جوازًا على القياس المذكور في المفعول له، ثم حذفت «كان» وأبدل منها «ما»، فوجب الحذف لئلاً يجمع بين العِوض والمعوَّض منه ـ وأجاز المبرّد ظهور «كان» على أنَّ «ما» زائدة لا عِوض، ولا يستند ذلك إلى سماع ـ ثمّ أدغم[1] النون الساكنة في الميم وجوبًا، فبقي الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به، فجُعل منفصلاً، فصار: «أمَّا أنت»؛ وتقول أيضًا: «أمَّا زيدٌ قائمًا قمت».

وقال الكوفيون: «أن» المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية، ويجوّزون مجيء «أن» المفتوحة شرطية، قالوا[2]: القراءتان في قوله تعالى: **﴿أن تضِلَّ إحداهما﴾**[3]، أي: فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد، أي: بمعنى الشرط، و «ما» عندهم عِوض من الفعل المحذوف.

ولا أرى قولهم بعيدًا من الصواب، لمساعدة اللفظ والمعنى إياه، أمَّا المعنى فلأن معنى قوله: «أمَّا أنت ذا نَفَر»... البيت[4]: إن كنت ذا عَدد، فَلَستُ بفَرد، وأمَّا اللفظ، فلمجيء الفاء في هذا البيت، وفي قوله [من البسيط]:

٢٤١ ـ إمَّا أَقَمْتَ وأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلاً ... فَاللَّهُ يَكْلأُ ما تَأْتي وما تَذَرُ

---

(١) قوله: «ثمّ أدغم» مرتبط بقوله: «ثمّ حذفت «كان...»». واعترض بين القولين بذكر رأي المبرّد والردّ عليه.

(٢) في الاستدلال على مجيء «أن» شرطيّة.

(٣) البقرة: ٢٨٢.

(٤) راجع الشاهد الرقم ٢٤٠.

٢٤١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤١٠، ٤١١؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٩، ٢٠، ٢١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١١٨؛ وشرح المفصل ٢/ ٩٨؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٧ (أما)؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٦.

اللغة: يكلأ: يحفظ. تذره: تتركه.

المعنى: سواء كنت مقيمًا، أم كنت راحلاً، فإن الله ـ جلّ وعزّ ـ يحفظ لك ما تقدّمه وما تتركه.

الإعراب: **«إمّا»**: حرف تفصيل لا محلّ له. **«أقمت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«وأمّا»**: الواو: حرف عطف، **«أمّا»**: حرف تفصيل وشرط لا محلّ له. **«أنت»**: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ، وخبره محذوف. **«مرتحلاً»**: حال منصوبة بالفتحة. **«فالله»**: الفاء: رابطة لجواب «أما»، «الله»: لفظ الجلالة مبتدأ مرفوع. **«يكلأ»**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو. **«ما»**: اسم موصول في محلّ نصب مفعول به. **«تأتي»**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت. **«وما»**: الواو: حرف عطف، «ما»: معطوفة على «ما» السابقة. **«تذر»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت.

جملة **«إمّا قمت»**: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أما أنت..»: معطوفة على سابقتها لا =

مع عطف «أمّا أنت» بفتح الهمزة على «إمّا أقمت» بكسرها؛ وهي حرف شرط بلا خلاف.

والبصريّون يقولون: «أمّا أنت منطلقًا أنطلق معك» بالرفع، والكوفيون جوّزوا جزمه بـ «أن» المفتوحة الشرطيّة، وجوّزوا الرفع مع كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوفًا حذفًا لازمًا.

ولما كان معنى الشرط ههنا ظاهرًا، قال سيبويه: دخل في «أن» معنى «إذ»، فـ«أمّا» بمعنى «إذ ما»، و «إذْ ما» شرطيّة بلا خلاف.

ولا بدَّ عند البصريين من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور، أعني في: «أمّا أنت ذا نفر»، الذي هو بمعنى: لأن كنت... ولا يصلح أن يكون[1] ذلك: لم تأكلهم، لأن معمول خبر «إنَّ» لا يتقدّم عليها، وأما نحو: «أمّا يومَ الجمعة فإنَّ زيدًا قائم»، فسيجيء الكلام عليه في حروف الشرط. وأيضًا ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء إلا مَع «أمّا» الشرطية، إمّا ظاهرة، كما في قوله تعالى: ﴿**وأمّا بنعمة ربّك فحدِّث**﴾[2]، وإمّا مقدَّرة كما في قوله: ﴿**وربَّك فكبِّر**﴾[3]، كما يجيء في حروف الشرط، فيقدر[4] البصريون: أمّا أنت ذا نفر، تتكبَّر وتفتخر[5].

وينبغي، على هذا، أن يكون قوله: «فالله يكلأ»[6] جواب «إما أقمت»، والعامل في: «أمّا أنت مرتحلاً» محذوف، أي: يكلؤك الله لأجل ارتحالك، وكلّه تكلف؛ والأولى أن نقول:

إنَّ «إن» الشرطية كثيرة الاستعمال مع «كان» الناقصة، فإن حُذف شرطها جوازًا، لم يغيَّر حرف الشرط عن صورته، نحو: «إن سيفًا فسيف»، و «إنْ حقًّا وإن كذبًا»؛ وكذا إن حذف شرطها وجوبًا مع مفسِّر، كما في: «إن زيدٌ كان منطلقًا»؛ وإن حذف شرطها وجوبًا بلا مفسِّر، وجب تغيير صورتها من كسر الهمزة إلى فتحها، لأن بقاءَها على وضعها الأصليّ مع قطعها وجوبًا عن مقتضاها الأصلي

= محلّ لها من الإعراب. وجملة «الله يكلأ»: في جزم جواب الشرط. وجملة «يكلأ»: في محلّ رفع خبر المبتدأ «الله». وجملة «تأتي»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، وكذلك جملة «تذر».

الشاهد فيه قوله: «إمّا أقمت وأمّا... فالله...» حيث جاءت الفاء في جواب «أمّا» المفتوحة الهمزة مع عطفها على «إمّا» المكسورة، وهذا يؤكد أنّ «أن» أداة شرط كما زعم الكوفيون.

(١) أي: الفعل المقدَّر الذي يتعلّق به حرف الجرّ.

(٢) الضحى: ١١. (٣) المدثر: ٣.

(٤) سبق القول إنّه لا بدَّ عند البصريّين من تقدير فعل يعمل في الجارّ والمجرور.

(٥) راجع الشاهد الرقم ٢٤٠. (٦) راجع الشاهد الرقم ٢٤١.

بلا مفسر هو كالعوض: مستكره. فإذا غُيِّرت عن حالها الوضعي، سهُل حذف شرطها على سبيل الوجوب، لأنها تصير كأنها ليست في الظاهر حرف الشرط، ولا بدَّ، إذن، من «ما» لتكون كالكافَّة لها عن مقتضاها، أعني الشرط؛ ثم لا يخلو حالها عند ذلك من أن تحذف منها «كان» مع اسمها وخبرها، أو تحذفها وحدها.

فإنْ كان الأوَّل، وجب في جزائها الفاء لتؤذن بها أنَّ «أمَّا» في الأصل حرف شرط، لأن الفاء عَلَم السببيَّة، فجيء بها لمَّا تغيَّرت صورة حرف السببية أعني «إنْ»؛ وسقط على سبيل الوجوب جميع أجزاء السبب، أعني: «كان» مع اسمها وخبرها، وذلك نحو: «أمَّا زيد فمنطلق»، أي: أمَّا يكن في الدنيا شيء، فزيد منطلق، أي: إن يكن شيء موجودًا، يوجَد انطلاق زيد، أي: هو منطلق لا محالة، فلا بدَّ، إذن، من إقامة جزء من الجزاء مقام الشرط، لأنه لم يبق منه شيء، كما يجيء في حروف الشرط.

وإن كان الثاني، فالفاء غير لازمة، بل يجوز حذفها والإتيان بها، نحو: «أمَّا زيد منطلقًا، انطلقت»، و «أمَّا أنت ذا نفر فإن قومي...».

وأمَّا فتح همزة «إن» الشرطية، من دون حذف الشرط، كما أثبته الكوفيون فليس بمشهور.

* * *

وقد تحذف «كان» بعد «إمَّا» المكسورة قليلاً؛ وقال سيبويه[1]: لم يجز حذف الفعل مع «إمَّا» المكسورة؛ وقال أبو علي: لأن «ما» التي بعدها أشبهت اللام في تأكيد الفعل، فمن ثَمَّ جاز في: ﴿**وإمَّا تخافنَّ**﴾[2]، و [من الطويل]:

٢٤٢ ـ [إذا ماتَ منهمْ مَيِّتٌ سَرقَ ابْنُهُ] ومـن عِـضَـةٍ مـا يَـنْـبُـتَـنَّ شـكـيـرُهـا

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٩٤. (٢) الأنفال: ٥٨.

٢٤٢ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٢٢، ٦/ ٢٨١، ١١/ ٢٢١، ٤٠٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٠٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦٤٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦١؛ والكتاب ٣/ ٥١٧؛ ولسان العرب ٤/ ٤٢٦ (شكر)، ١٣/ ٥١٦، ٥١٨ (عضه)؛ ومغني اللبيب ٢/ ٣٤٠.

اللغة: العضة: نوع من الشجر. الشكير: ما ينبت في أصول الشجر.

المعنى: إذا مات منهم أحد عقبه ابنه، ولا عجب في ذلك لأنّ العضة لا تنبت إلاّ الشكير.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. «**مات**»: فعل ماضٍ. «**منهم**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «مات». «**ميت**»: فاعل «مات» مرفوع. «**سرق**»: فعل ماضٍ. «**ابنه**»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جر بالإضافة. «**ومن عضة**»: الواو: حرف استئناف، والجار والمجرور متعلّقان بـ «ينبتنّ». «**ما**»: زائدة للتوكيد. «**ينبتنّ**»: فعل مضارع مبنيّ=

النون[١]، كما جازت مع اللام في نحو: «لَتَفْعَلَنَّ»، كما يجيء في نون التوكيد، فلَمْ يحسُن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكِّده.

وقد جاءت «كان» الناقصة محذوفة بعد «لَدُنْ»، وأخواته[٢]، نحو: «رأيتك لَدُن قائمًا»، أي: لدن كنت قائمًا، قال [من الرجز]:

٢٤٣ - من لَدُ شولاً فإلى إتلائِها

أي: من لَدُ كانت شولاً. والإتلاء: أن تلد الناقة، فتصير ذات تِلْوٍ[٣].

* * *

= على الفتح، والنون للتوكيد. «شكيرها»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

جملة «إذا مات. . .» الشرطية: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «مات ميت»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «سرق ابنه»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ينبتن شكيرها»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «ما ينبتنّ» حيث أكّد الفعل بالنون الثقيلة بعد وقوعه بعد «ما» الزائدة.

تنبيه: من أمثال العرب «في عضةٍ ما ينبتنّ شكيرُها» (خزانة الأدب ٤/ ٢٢؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٧٤)، وهو يُضرب في تشبيه الولد بأبيه.

(١) قوله: «النون» فاعل للفعل «جاز» المتقدم، ويعني به نون التوكيد.

(٢) أي: لغاته.

٢٤٣ - **التخريج:** الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٦١، ٨/ ٢٤٨؛ وتخليص الشواهد ص٢٦٠؛ وخزانة الأدب٤/ ٢٤، ٩/ ٣١٨؛ والدرر ٢/ ٨٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٦؛ وشرح الأشموني ١/ ١١٩؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٦؛ وشرح ابن عقيل ص ١٤٩؛ وشرح المفصل ٤/ ١٠١، ٨/ ٣٥؛ والكتاب ١/ ٢٦٤؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٨٤ (لدن)؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٢٢؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٢.

اللغة: لد: أي لدن بمعنى «عند». الشول: هو مصدر «شال»، وشالت الناقة بذنبها: رفعته. إتلائها: مصدر «أتلى» وأتلت الناقة: تبعها ولدها.

المعنى: من وقت أن كانت قد رفعت ذنبها للضراب إلى أن ولدت وتبعها ولدها.

الإعراب: «**من لد**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف تقديره «ربّيتها من لد» مثلاً. «**شولاً**»: خبر «كان» المحذوفة مع اسمها، تقديره: «من لد أن كانت الناقة شولاً». «**فإلى إتلائها**»: الفاء: حرف عطف، «إلى إتلائها»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف معطوف بالفاء على متعلّق الجار والمجرور الأول، والتقدير: فاستمرّ إلى إتلائها؛ وهو مضاف، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة.

جملة «ربيتها» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كانت. . . شولاً»: في محل جر بالإضافة. وجملة «فاستمر إلى إتلائها»: معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب فهي مثلها.

الشاهد فيه قوله: «من لد شولاً» حيث حذف «كان» واسمها، وأبقى خبرها «شولاً». وقيل: «شولاً» مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: «من لد شالت الناقة شولاً».

(٣) التلْو: ولد الناقة، سُمّي بذلك لأنّه يتلو (أي: يتبع) أمّه.

اسم «إنَّ» وأخواتها

قال ابن الحاجب:

اسم «إنَّ» وأخواتها هو المسند إليه بعد دخولها، مثل «إنَّ زيدًا قائم».

* * *

قال الرضيّ:

ينتقض بمثل: «أخوه» في قولك: «إن زيدًا قائم أخوه»[1].

* * *

---

(١) «أخوه»: فاعل «قائم» وليس اسمًا لِـ «إنَّ» مع كونه مسندًا إليه وواقعًا بعدها.

المنصوب
بـ «لا» التي لنفي الجنس

١ ـ تعريفه

قال ابن الحاجب:

المنصوب بـ «لا» التي لنفي الجنس هو المسند إليه بعد دخولها، يليها نكرةً مضافًا أو مشبهًا به، مثل: «لا غلامَ رجلٍ لكَ»، و «لا عشرين درهمًا لكَ»؛ فإنْ كان مفردًا، فهو مبنيّ على ما ينصب به وإن كان معرفة، أو مفصولاً بينه وبين «لا»، وجب الرفع والتكرير؛ ونحو: «قضيةٌ ولا أبا حسن لها» متأوّل.

***

قال الرضيّ:

لم يقل: اسم «لا» التي لنفي الجنس، كما قال: اسم «إنّ» وأخواتها، لأن كلامه في المنصوبات، وجميع ما هو اسم «لا» المذكورة ليس منصوبًا[1]، بل بعضه مبنيّ، نحو: «لا رجلَ»، فلمّا قَصد المنصوب، احتاج إلى التمييز بالتقييدات المذكورة، لأن اسم «لا» لا يكون منصوبًا إلاّ باجتماعها، وهي ثلاثة: كونه نكرة، وكونه مضافًا، أو مشبَّهًا به، وأن يَليها. فلو اختلّ واحد منها، لم ينتصب، كما يجيء. ولو قصد إلى اسم «لا» من حيث كونه اسمها، لكان يكفيه أن يقول، كما هي عادته: هو المسند إليه بعد دخولها.

***

قوله: «يليها، ونكرة، ومضافًا»: أحوال مترادفة، والعامل فيها «المسند»، وذو الحال الضمير المجرور في «إليه».

***

قوله: «لا غلام رجل لك» مضاف، وقوله: «لا عشرين درهمًا لك» مضارع له، وقد بيّنّا المضارع للمضاف في باب المنادى.

***

---

(١) المناسب القول: وليس جميع ما هو اسم «لا» المذكورة منصوبًا، بل بعضه مبنيّ.

قوله: «فإن كان مفردًا»، أي: فإن كان اسم «لا» مفردًا، ولم يجرِ ذكْر اسم «لا» تصريحًا، لكن سياق الكلام يدلّ عليه؛ ولا يعود الضمير إلى قوله: «المنصوب بلا»، لأن المنصوب بـ «لا»، لا يكون مفردًا.

* * *

قوله: «على ما ينصب به»، هذا أولى، كما مرَّ في المنادى؛ من قولهم: «مبنيّ على الفتح»، فدخل فيه نحو: «لا غلامَين لك»[1]، و «لا مسلمِين لك»[2]؛ ويعني بـ «المفرد»: ما ليس بمضاف ولا مضارع له، فدخلَ فيه المثنى والمجموع.

والفتحة في «لا رجل» عند الزجّاج والسيرافي إعرابية، خلافًا للمبرّد والأخفش وغيرهما، وإنما وقع الاختلاف بينهم لإجمال قول سيبويه، وذلك أنه قال[3]: و «لا» تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ثم قال: وإنما ترك التنوين في معمولها لأنها جُعلت هي وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كـ «خمسة عَشَر»؛ فأوّل المبرّد قولَه: «تنصبه بغير تنوين»، بأنها نصبته أولاً، لكنه بُني بعد ذلك، فحُذف منه التنوين للبناء، كما حُذف في «خمسةَ عَشَرَ»، للبناء، اتفاقًا. وقال الزجّاج: بل مراده أنه معرب، لكنه مع كونه معربًا، مركب مع عامله لا ينفصل عنه، كما لا ينفصل «عَشَر» من «خمسة»، فحذف التنوين مع كونه معربًا لتثاقله بالتركيب مع عامله.

قال أبو سعيد[4]: إنّما ركِّب مع عامله، لإفادة «لا» التبرئة، للاستغراق كما أفادته «مِن» الاستغراقية في: «هل من رجل في الدار»؟ لأن «لا رجل في الدار» جواب: «هل من رجل»؟ فركّبوا «لا» مع النكرة، كما أن «من» مركبة معها، تطبيقًا للجواب بالسؤال، ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب، مع كونها معربة.

والأولى ما ذهب إليه المبرِّد وأصحابه، لأنّ حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنوَّن، لغير الإضافة والبناء: غير معهود، وأيضًا: التركيب بين «لا» والمنفيّ ليس بأشدَّ منه بين المضاف والمضاف إليه، والجار والمجرور؛ ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين.

وقال سيبويه: إنّما حذف التنوين من المنفيّ، لأنّ «لا» لا تعمل إلاّ في النكرة، و «لا» ومعمولها في موضع ابتداء، فلمّا خولف بها عن حال أخواتها،

(١) «غلامَين»: اسم «لا» مبنيّ على الياء لأنه مثنى.
(٢) «مسلمِين»: اسم «لا» مبنيّ على الياء لأنّه جمع مذكّر سالم.
(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٢٧٤. (٤) أي: السيرافيّ.

خولف بلفظها: يَعني أن اختصاصها بالتنكير، وكون ما بعدها مبتدأ: سبب بناءِ معمولها، على مذهب مَن قال ببنائه، أو سبب حذف تنوين معمولها عند مَن قال بإعرابه، لأنها بمجموع الشيئين خالفت سائر العوامل، كـ «إنّ» وأخواتها، فخولف بمعمولها سائر المعمولات.

وهذا ضعيف، أعني بناء المعمول، أو حذف التنوين منه لمخالفة العامل أخواته؛ والحق أن نقول: إنّه مبنيّ لتضمّنه لِـ «مِن» الاستغراقية، وذلك لأن قولك: «لا رجلَ» نصٌّ في نفي الجنس، بمنزلة: «لا مِن رجل»، بخلاف: «لا رجلٌ في الدار ولا امرأة»، فإنّه وإن كانت النكرة في سياق النفي تفيد العموم، لكن لا نصًّا بل هو الظاهر؛ كما أنَّ «ما جاءني من رجلٍ» نصٌّ في الاستغراق، بخلاف «ما جاءني رجل»، إذ يجوز أن يقال: «لا رجلٌ في الدار، بل رجلان»، و «ما جاءني رجل، بل رجلان»، ولا يجوز: «لا رجلَ في الدار، بالفتح، بل رجلان»، و «ما جاءني من رجل بل رجلان» للزوم التناقض، فلمّا أرادوا التنصيص على الاستغراق، ضمّنوا النكرة معنى «مِن» فبنوها؛ وإنَّما بُنيت على ما تُنصب به، ليكون البناء على حركة استحقتها النكرة في الأصل قبل البناء.

ولم يُبن المضاف، ولا المضارع له، لأن الإضافة تُرجِّح جانب الاسميَّة، فيصير الاسم بها إلى ما يستحقّه في الأصل، أعني الإعراب، ولا يكون مضافٌ مبنيًّا إلا نادرًا، نحو: «خمسة عشرك»، ونحوه.

ومَن قال: المنفيّ معرب حُذف تنوينه، دلالةً على كونه مركبًا مع «لا»، قال: لم يركب المضاف، والمضارع له، لأنه لا يركب أكثر من كلمتين.

وأمَّا نحو: «لا رجلَ ظريف»، فسيجيء حكمه.

ونحو: «لا مسلمَين» و «لا مسلِمين»، مبنيّ خلافًا للمبرّد، فإن قال به[١] لأن النون كالتنوين الذي هو دليل الإعراب، فمنقوض بنحو: «يا زيدان»، و«يا زيدون»، وهما مبنيّان مع وجود النون، إذ لو كانا معربَين، لقيل: «يا زيدَين»، و «يا زيدِين»، والنون ليست كالتنوين في الدلالة على التمكُّن كما مرَّ في أول الكتاب. ونُقِل عنه[٢] أنه قال: لأن المثنى والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه، والمعطوفُ عليه مضارعٌ للمضاف فيجب النصب. ورُدَّ بأن المعطوف في باب «لا» مبنيّ، نحو: «لا رجلَ وامرأةَ». وله أن يقول: أردت عطف

(١) أي: إن قال المبرّد بالإعراب.

(٢) أي: عن المبرِّد في تعليل القول بالإعراب.

النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد، كما ذكرنا في النداء في نحو: «ثلاثة وثلاثين»، ولا شك أن المثنى والمجموع مثل هذا المنسوق، لكنه ينتقض بـ«يا زيدان» و «يا زيدون». وقيل: إنّما قال ذلك، لأنه ليس شيء من المركّبات يثنّى فيه الجزء الثاني ويُجمع. والجواب: أنه لم يقم دليل قاطع على أن «لا» مركّب مع المنفيّ، كما يجيء بيانه. ولو سلّمنا، فليس بناؤه للتركيب كما مرَّ بيانه، وإن سلمنا، فنحن نقول: «حضرموتان»، و «حضرموتون» في المسمّى بـ «حضرموت»، كما يجيء في باب المثنى.

وأمّا جمع سلامة المؤنث، فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين، قياسًا لا سماعًا، نظرًا إلى أنَّ التنوين للمقابلة، لا للتمكُّن، بدليل قوله تعالى: ﴿من عرفاتٍ﴾[1].

وهو منقوض[2] بنحو: «يا مسلماتِ» مجرّدًا عن التنوين، اتفاقًا.

والجمهور يكسرونه بلا تنوين، لأنها[3] وإن لم تكن للتمكّن، فهي مشبهة لتنوين التمكّن، فيكون على هذين القولين داخلاً في عموم قوله: «يبنى على ما ينصب به».

والمازني يفتحه بلا تنوين، نحو قوله [من البسيط]:

٢٤٤ ـ إنَّ الشَّبابَ الذي مَجْدٌ عواقِبُهُ   فيهِ نَلَذُّ ولا لَذَّاتَ للشِّيبِ

---

(١) البقرة: ١٩٨.

(٢) أي: القول ببناء جمع المؤنث على الكسر مع التنوين.

(٣) أي: لأنّ التنوين، والرضيّ يعيد هنا الضمير مؤنّثًا باعتبار التنوين «كلمة».

٢٤٤ ـ **التخريج**: البيت لسلامة بن جندل في ديوانه ص ٩١؛ وتخليص الشواهد ص ٤٠٠؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٧؛ والدرر ٢/ ٢٢٤؛ وشرح التصريح ١/ ٢٣٨؛ والشعر والشعراء ص ٢٧٨؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٢٦؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٩؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٠١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٦.

اللغة: العاقبة: النهاية. ومجد عواقبه: أي محمودة نهايته. الشيب: ج أشيب، وهو الذي ابيضّ شعره.

المعنى: إنّ المجد واللذات للشباب، بعكس المشيب الذي لا يحمل إلا العجز والهرم.

الإعراب: «**إن**»: حرف مشبّه بالفعل. «**الشباب**»: اسم «إنّ» منصوب. «**الذي**»: اسم موصول في محلّ نصب نعت «الشباب». «**مجد**»: خبر مقدّم مرفوع. «**عواقبه**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جر بالإضافة. «**فيه**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «**نلذ**». «**نلذ**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل... نحن. «**ولا**»: الواو: حرف استئناف، «**لا**»: النافية للجنس. «**لذات**»: اسم «لا» مبني في محلّ نصب. «**للشيب**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «لا». =

حذرًا[١] من مخالفته في الحركة لسائر المبنيّ بعد «لا» التبرئة، مما كان معربًا بالحركة قبل دخولها، وهذا أولى ممّا قبله، طردًا للباب على نسق واحد.

واعلم أن الجارَّ، إذا دخل على «لا» التبرئة، منعَ من بناء المنفيّ بعدها، نحو قولك: «كنت بلا مالٍ»، و «غضبتُ من لا شيءٍ»، وذلك لتعذّر تقدير «مِن» بعدها، إذ لا يجوز: «بلا مِن مال» وأيضًا فإنّ عَمَل «لا» إنما كان لمشابهتها «إنَّ»، كما يجيء، وبتوسّطها يَبطل الشبه، لأنَّ «إنَّ» لا بدَّ لها من التصدُّر، وربَّما فُتح[٢]، نظرًا إلى لفظ «لا»، فقيل: «كنت بلا مالَ»، وذلك كما بُني مع «لا» الزائدة، نظرًا إلى لفظها، كما أنشد الأخفش [من البسيط]:

٢٤٥ ـ لَو لَم تَكُنْ غَطَفانٌ لا ذنوبَ لها إذًا، لَـلامَ ذَوُو أحْسـابِـهـا عُـمَـرا

= جملة «إنّ الشباب. . .» الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «مجد عواقبه» الاسميّة: لا محل لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول. وجملة «فيه نلذّ. . .» الفعليّة: في محلّ رفع خبر «إنّ». وجملة «لا لذات للشيب» الاسميّة: استئنافية لا محل من الإعراب.
الشاهد فيه قوله: «ولا لذات» حيث جاء اسم «لا»، وهو قوله: «لذات» جمع مؤنث سالمًا، ووردت الرواية ببنائه على الفتح، وروي أيضًا بالبناء على الكسرة، والوجهان جائزان.

(١) تعليل لما ذهب إليه المازنيّ.

(٢) أي: بُني الاسم الواقع بعد «لا» المسبوقة بحرف الجرّ على الفتح.

٢٤٥ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٢٣٠؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣٠، ٣٢، ٥٠؛ والدرر ٢/ ٢٢٦؛ وشرح التصريح ١/ ٢٣٧؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٣٢٢؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٦؛ ولسان العرب ٩/ ٢٦٩ (غطف)؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٧.
اللغة: غطفان: إحدى قبائل العرب الشمالية قاتلوا النبي ﷺ في وقعة الخندق، ثم دخلوا الإسلام وارتدّوا، حاربوا مع عائشة (ض) في موقعة الجمل، وساعدوا الأمويين في معركة الزاب.
الأحساب: ج الحسب، وهو الأصل الشريف.
المعنى: لو كانت غطفان بريئة من الذنوب للاَمَ عقلاؤها عمر بن هبيرة بسبب قدحه وذمّه، ومنعوه من التمادي في الفساد.
الإعراب: **«لو»**: حرف شرط غير جازم، حرف امتناع لامتناع. **«لم»**: حرف جزم. **«تكن»**: فعل مضارع ناقص مجزوم وهو فعل الشرط. **«غطفان»**: اسم «تكن» مرفوع. **«لا»**: زائدة. **«ذنوب»**: اسم «لا» مبنيّ في محلّ نصب. **«لها»**: جار ومجرور متعلّقان بخبر «لا» المحذوف. **«إذًا»**: حرف جواب. **«للام»** اللام واقعة في جواب «لو»، **«لام»**: فعل ماضٍ. **«ذوو»**: فاعل مرفوع بالواو لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. **«أحسابها»**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«عمرا»**: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.
جملة «لو لم تكن. . .»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا ذنوب لها»: في محلّ نصب خبر «تكن». وجملة «للام. . .»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.
الشاهد فيه قوله: «لا ذنوب لها» حيث جاءت «لا» زائدة، والنكرة بعدها مبنيّة على الفتح، وعمل «لا» الزائدة شاذ، وأصل الكلام: «لو لم تكن ذنوب لغطفان».

فـ «لا» زائدة، وقد اعتبرت فبُني الاسم لها، فما ظنك بجواز البناء مع عدم زيادتها؟ لكنه، مع ذلك، قليل.

ونحوُ قوله تعالى: **﴿لا تثريب عليكم اليوم﴾**(١)، عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفيّ لا يتعلق بالمنفي، وإلا كان مضارعًا للمضاف فانتصب، كما في: «لا خيرًا مِن زيد عندنا»، بل الظرف متعلّق بمحذوف، وهو خبر المبتدأ كما في قولك: «عليك تثريب»، و «اليومَ» معمول لـ «عليكم»، ويجوز العكس.

وكذا قوله تعالى: **﴿لا عاصمَ اليوم من أمر الله﴾**(٢)، «اليومَ» خبر المبتدأ وإن كان جُثَّة، إذ المعنى: لا وجود عاصم، على حذف المضاف. وقوله: «من أمر الله»، خبر مبتدأ محذوف، أي: العصمة المنفية من أمر الله؛ وهذه الجملة التبيينية لا محل لها، كما قلنا في «سقيًا لك»: إنّ التقدير: هو لك، وإنما لم يكن للجملة المبينة محلّ، لأنها مستأنفة لفظًا. أو قوله: «من أمر الله» متعلّق بما دلَّ عليه: «لا عاصم»، أي: لا يعصم من أمر الله.

فلا تظنّن أن مثل هذا الجار والمجرور متعلّق بالمنفي، وإن أوهمت ذلك في الظاهر، بل مثله متعلّق بمحذوف، وكلّ مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر، يجوز جعل ذلك الجارّ خبرًا عن ذلك المصدر، مثبتًا كان أو منفيًا، كما تقول: «الاتكال عليك»، و «إليك المصير»، و «منك الخوف»، و «بك الاستعانة»، و «ما عليك المعوّل»، و «ليس بك الالتجاء». ومنه: **﴿لا تثريب عليكم﴾**(٣)، وذلك لأن الخبر المقدَّر ههنا، أعني ما يتعلق به الجار، فيه معنى المبتدأ لتضمنه خبره؛ ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل، فلا تقول: «بِك مارٌّ»، على أن «بك» خبر عن «مارّ». فلذا قدَّرنا مدلول «لا عاصم» لقوله(٤): «من أمر الله».

وتقول: «لا مصلِّيًا في الجامع»، إذا نفيت في الوجود من يوقع صلاته في الجامع، أي: ليس في الوجود من يصلّي في الجامع، ويجوز أن يكون مستقرًّا في الجامع من يُصلّي في غيره، وإذا قلت: «لا مصلِّيَ في الجامع»، فالمعنى: ليس في الجامع مصلٍّ، سواء صَلَّى في الجامع أو في غيره.

هذا وحَكَى أبو عليّ عن البغداديّين أنهم يجوّزون كون الظرف والجار في «لا

---

(١) يوسف: ٩٢.
(٢) هود: ٤٣.
(٣) يوسف: ٩٢.
(٤) أي: ليعلّق به الجارّ والمجرور في «من أمر الله».

آمِرَ بالمعروف»، و ﴿ولا عاصمَ اليوم من أمر الله﴾[١] من صلة المنفيّ، وفيه نظر، لأن المضارع للمضاف لا يُبنَى.

وذهب ابن مالك إلى أن مثل هذا مضارع معرب[٢]، لكنه انتزع تنوينه تشبيهًا بالمضاف.

* * *

قوله: «وإن كان معرفة أو مفصولاً بينه وبين «لا»، وجب التكرير والرفع». اعلمْ أنَّ «لا» التبرئة إنما تعمل لمشابهتها لِـ «إنَّ»، ووجه المشابهة أنّ «إنَّ» للمبالغة في الإثبات، إذ معناها التحقيق لا غير، و «لا» التبرئة للمبالغة في النفي، لأنها لنفي الجنس، فلما توغّلتا في الطرفين، أعني في النفي والإثبات، تشابهتا، فأُعمِلت عملَها، وعملُها مع هذه المشابهة المذكورة ضعيف لوجهين: أحدهما أن أصلها التي هي «إنَّ»، إنما تعمل لمشابهتها الفعل، لا بالأصالة، فهي مشبَّهة بالمشبّهة. والثاني أن الظاهر أنَّ بين «إنَّ» و «لا» التبرئة تنافيًا وتناقضًا، لا مشابهة ولا مقاربة.

فعلى هذا نقول: إنما لم تعمل في المعرفة، لأن وجه المشابهة، وهو كونها لنفي الجنس، لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة، إذ ليست المعرفة لفظ جنس، حتى ينتفي الجنس بانتفائها. وكذا لم تعمل في المفصول بينه وبينها، لما ذكرنا من ضعف عملها، فلا تقدر على العمل في البعيد عنها، وكما لم يجز العمل في المفصول، لم يجز بناؤه أيضًا، لأن الموجب للبناء تضمُّن «مِن» الاستغراقية، ودليل تضمّنها: «لا» التبرئة، فلما بَعُد دليلها ضعُف أمر التضمُّن.

ومَن قال: إن الفتحة إعرابية، قال: إنما حذف التنوين بعد التركيب دلالة على التركيب، وقد انتفى التركيب بالفصل.

وقيل: إنما لم يُبنَ مع الفصل، لأنهما لما مُزجا، تعدَّى البناء من «لا» إلى المنفيّ بسبب التركيب، فإذا انتفى التركيب، انتفى تعدِّي البناء إليه.

ثم نقول: ويجوز، لما ذكرنا من ضعف عملها، أن تلغيها مع كون المنفيّ نكرة غير مفصولة.

ويجب في المواضع الثلاثة التي ألغيت فيها «لا»، إمَّا وجوبًا، كما في المعرفة والمفصول، وإمَّا جوازًا، كما في النكرة المتصلة، تكرير «لا»، ولا يجب ذلك إذا أعملتها، أو بنيت اسمها، وذلك لأن المقصود قيام القرينة على كونها لنفي

---

(١) هود: ٤٣.

(٢) أي: مضارع للمضاف، وهو معرب.

الجنس، وعملها عملَ «إنَّ» أو بناءُ اسمها كافٍ في هذا الغَرَض، إذ لا يكونان إلا مع «لا» التبرئة. أما إذا أُلغِيت، فإنه جعل تكريرها منبِّهًا على كونها لنفي الجنس في النكرات، لأن نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة؛ وأمَّا في المعارف، فالتكرير جُبران لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن أن يحصل في المعرفة.

وأجاز أبو العباس، وابن كيسان، عدم تكرير «لا» في المواضع الثلاثة، أمَّا مع المعرفة فنحو: «لا زيد في الدار»، وقولهم: «لا نولُك أن تفعل كذا»، وأمَّا مع المفصول فنحو: «لا فيها رجل»، قال [من الطويل]:

٢٤٦ ـ بَكَتْ جَزَعًا واسْتَرْجَعَتْ ثم آذَنَتْ كتائِبُها أن لا إلينا رجوعُها

وأمَّا مع المنكر المتصل، فنحو: «لا رجلٌ في الدار»، قال [من الطويل]:

٢٤٧ ـ وأنْتَ امْرُؤٌ مِنّا خُلِقْتَ لغيرِنا حياتُكَ لا نَفْعٌ وموتُكَ فاجِعُ

---

٢٤٦ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٣٤؛ والدرر ٢/ ٢٣٣؛ ورصف المباني ص ٢٦١؛ وشرح المفصل ٢/ ١١٢؛ والكتاب ٢/ ٢٩٨؛ والمقتضب ٤/ ٣٦١؛ والمقرب ١/ ١٨٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٨.

اللغة: الجزع: الخوف. استرجعت: طلبت الرجوع من الرحيل لصعوبة فراق الأحبّة. آذنت: أعلمت. الركائب: المطيّ.

المعنى: يصوّر الشاعر جزع محبوبته التي فارقته وبكاءها وكيف استرجعت لفراقه.

الإعراب: **«بكت»**: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. **«جزعًا»**: مفعول لأجله منصوب. **«واسترجعت»**: الواو: حرف عطف، **«استرجعت»**: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. **«ثمّ»**: حرف عطف. **«آذنت»**: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. **«كتائبها»**: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«أن»**: تفسيريّة أو مخفّفة من «أنّ» واسمها ضمير الشأن. **«لا»**: حرف نفي. **«إلينا»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم. **«رجوعها»**: مبتدأ مؤخر، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة.

جملة «بكت»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «استرجعت»: معطوفة على سابقتها. وجملة «آذنت»: معطوفة أيضًا على الجملة السابقة. وجملة «لا إلينا رجوعها»: تفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه: جواز عدم تكرير «لا» مع المفصول عند المبرّد وابن كيسان، «لا إلينا رجوعها»، وهذا عند غيرهما شاذّ.

٢٤٧ ـ **التخريج**: البيت للضحاك بن هنّام في الاشتقاق ص ٣٥٠؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣٦، ٣٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٢١؛ ولأبي زيد الطائي في حماسة البحتري ص ١١٦؛ ولرجل من سلول في الكتاب ٢/ ٣٠٥؛ وبلا نسبة في الأزهيّة ص ١٦٢؛ والدرر ٢/ ٢٣٥؛ وشرح المفصل ٢/ ١١٢؛ والمقتضب ٤/ ٣٦٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٨.

اللغة: منّا: من نسبنا. خلقت لغيرنا: أي أنّ نفعك لسوانا. =

ومثله قولهم: «لا سواءٌ»، وقوله [من مجزوء الكامل]:

مَـــنْ صَـــدَّ عَـــنْ نـــيـــرانِـــهـــا فـــأنـــا ابـــنُ قَـــيـــسٍ لا بَـــراحُ[1]

وقوله [من البسيط]:

٢٤٨ ـ تَرَكْتَني حين لا مالٍ أعيشُ بِهِ وحِـيـنَ جُـنَّ زمـانُ الـنـاسِ أو كَـلِـبـا

= **المعنى**: إنّك من نسبنا غير أنّ نفعك لغيرنا لعدم مشاركتك لنا، فحياتك لا تنفعنا، ولكنّ موتك يفجعنا لأنّك واحد منّا.

الإعراب: **«وأنت»**: الواو: بحسب ما قبلها، و «أنت»: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. **«امرؤ»**: خبر المبتدأ مرفوع. **«منّا»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ «امرؤ». **«خلقت»**: فعل ماضٍ للمجهول، والتاء: ضمير متّصل في محلّ رفع نائب فاعل. **«لغيرنا»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «خلقت» وهو مضاف، و «نا»: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«حياتك»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والكاف»: ضمير متّصل مبنيّ في محل جرّ بالإضافة. **«لا»**: حرف نفي. **«نفع»**: خبر المبتدأ مرفوع، وقيل مبتدأ مرفوع خبره محذوف تقديره «واقع فيها» وجملة المبتدأ والخبر في محلّ رفع خبر المبتدأ. **«وموتك»** الواو: حرف عطف، «موتك»: مبتدأ مرفوع وهو مضاف، والكاف: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«فاجع»**: خبر المبتدأ مرفوع.

جملة «أنت أمرؤ منّا»: بحسب ما قبلها. وجملة «خلقت...»: في محل رفع نعت «امرؤ». وجملة «حياتك لا نفع»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «موتك فاجع»: معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه: جواز عمد تكرير «لا» مع المنكّر غير المفصول مع إلغائها عند المبرّد وابن كيسان، «حياتك لا نفع»، وهذا عند غيرهما شاذّ.

(١) تقدَّم بالرقم ٨٠.

٢٤٨ ـ **التخريج**: البيت لأبي الطفيل عامر بن واثلة في خزانة الأدب ٤/ ٣٩، ٤٠، ٤١؛ والدرر ٣/ ١٤٨؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٢١٨.

اللغة: جُنَّ الزمان: اشتدّ، وكذلك كَلِبَ.

المعنى: يخاطب الشاعر ابنه الذي خطفته يد المنون، فيقول: لقد فارقتني في وقت لا أجد فيه ما أعيش به.

الإعراب: «تركتني»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به محله النصب. **«حينَ»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بـ «تركتني». **«لا»**: نافية مهملة. «مالٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«أعيش»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره أنا. **«به»**: جار ومجرور متعلقان بـ (أعيش). **«وحينَ»**: الواو: حرف عطف، «حين»: معطوف على (حينَ) الأولى. **«جُنَّ»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«زمانُ»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«الناس»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«أو»**: حرف عطف. **«كَلِبا»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والألف: للإطلاق، وفاعله مستتر جوازًا تقديره: هو.

جملة «تركتني»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أعيشُ»: صفة لـ «مالٍ»، محلها الجر. وجملة «جُنَّ زمانُ الناس»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «كَلِب»: معطوفة على جملة (جُنَّ).

الشاهد فيه قوله: «حين لا مالٍ» حيث أُلغي عمل «لا»، ولم تكرَّر، وعدم تكريرها في مثل هذا شاذّ.

وأجيب بأن قولهم: «لا نولُك أن تفعل كذا»، بمعنى: لا ينبغي لك أن تفعل، فهي في المعنى، هي الداخلة على المضارع، وتلك لا يلزم تكريرها، والنول: مصدَر بمعنى التناول، وهو ههنا بمعنى المفعول، أي: ليس متناوَلك ومأخوذك هذا الفعل، أي: لا ينبغي لك أن تأخذه وتتناوله.

وبشذوذ[١] قوله: «أن لا إلينا رجوعُها»، و «لا نفعٌ»، و «لا براحُ»، و «لا مستصرخ»[٢]، و «لا مال»، وقولهم: «لا سواءٌ».

أو بكون «لا» في «لا سواءٌ» عوضًا من المبتدأ المحذوف، إذ لا يقال: «هما لا سواءٌ» على ما ذهب إليه سيبويه[٣]، وأما وجوب حذف المبتدأ فلكثرة الاستعمال.

أو بأنَّ «لا براح»، و «لا مستصرخ»، و «لا مال» بمعنى: «ليس»؛ وقد ذكرنا في المرفوعات أنه لم يثبت إعمال «لا» عملَ «ليس».

والأَولى حمل ذلك كلّه على الضرورة والشذوذ، وإلاّ فهو تحكّم.

فعلى هذا نقول: يجب في الاختيار تكرير «لا» المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل، إلا في موضعين:

أحدهما: أن تكون داخلة على الفعل تقديرًا، وذلك إذا دخلت على منصوب بفعل مقدَّر، نحو: «لا مرحبًا»، أي: لا لاقيتَ مرحبًا، أو لا رحُب موضعك؛ و«لا أهلاً»، أي: لا أتيتَ أهلاً؛ و «لا سهلاً»، أي: لا وَطِئت سهلاً؛ و «لا نعمة»، أي: لا نعمت عينُك نعمة؛ وكذا «لا مسرَّة»، و «لا كرامة».

أو إذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء، نحو: «لا سلام عليك»، و«لابك السوء»، لأن الدعاء بالفعل أولى وأكثر، لأنه في الأصل أمر أو نهي، فكأنه قيل: «لا سلِمت سلامًا»، كما ذكرناه في أول المبتدأ؛ و «لا أصابك السوء»؛ أو إذا دخلت على «نولك»، نحو: «لا نولُك أن تفعل كذا»، أي: لا ينبغي كما مرَّ.

وإنما لم تكرَّر «لا» في هذه المواضع، لأنها إذا دخلت على الفعل، لم يجب تكريرها، إلا إذا كان الفعل ماضيًا غير دعاء، نحو قوله تعالى: ﴿**فلا صدَّق ولا صلَّى**﴾[٤].

---

(١) قوله: «بشذوذ» معطوف على قوله: «وأجيب بأنّ قولهم». وكذلك قوله الآتي: «أو بكون».

(٢) قوله: «ولا مستصرخ» ليس من الأمثلة التي ذكرها الرضيّ، ولعلّه في بعض النسخ، وهو في الكتاب ١/ ٣٠٣.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٠٢.

(٤) القيامة: ٣١.

وثانيهما: أن تكون «لا» بمعنى «غير» مع أحد ثلاثة شروط: أحدها أن تدخل على لفظ «شيء»، سواء انجرَّ بالإضافة، نحو: «هو ابن لا شيء»؛ أو بحرف الجر، أيِّ حرف كان، نحو: «كنت بلا شيء»، و «غضبت من لا شيء»، و «ما أنتَ إلا كلاَ شيء»، و «خلقت من لا شيء»؛ أو انتصب، نحو: «إنَّكَ ولا شيئًا سواء»؛ أو ارتفع، نحو: «أنت لا شيء». وثانيها أن ينجرَّ ما بعد «لا» بباء الجرِّ قبلها، نحو: «كنت بلا مال»، ولا ينجرّ إذا لم يكن لفظ شيء، إلاَّ بها من بين حروف الجر؛ ولم يثبت انجراره بالإضافة؛ وأمَّا قول جرير [من البسيط]:

٢٤٩ ـ ما بالُ جَهْلِكَ بَعْدَ الحِلْمِ والدّينِ وقَدْ علاكَ مَشيبٌ حينَ لا حينِ

فالأَولى أن «لا» زائدة، كما في قوله [من الرجز]:

٢٥٠ ـ في بئْرِ لا حُورٍ سَرَى وما شَعَرْ

---

٢٤٩ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٥٥٧؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٠٥، ٤/ ٤٧؛ والدرر ٣/ ٨٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٣٠؛ والكتاب ٢/ ٣٠٥؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١٩٧.

اللغة: البال: الحال والشأن. الجهل: نقيض الحلم والعقل والخبرة، والمراد هنا: الفعل المستهجن. حين لاحين: حين حدوثه ووجوبه.

المعنى: يخاطب الشاعر نفسه، ويستنكر ما يبدر منه من أفعال، فيقول: ما هذا الطيش الذي يعتريك؟، وأين منك عقلك وحكمتك ودينك؟، وكيف يكون منك هذا وقد تقدّمت بك السنّ ووخطك الشيب؟

الإعراب: «**ما**»: اسم استفهام مبني، في محل رفع خبر مقدّم. «**بال**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «**جهلك**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والكاف: ضمير متصل، في محل جر مضاف إليه. «**بعد**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالمصدر «جهلك». «**الحلم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة «**والدين**»: «الواو»: حرف عطف، «الدين»: معطوف على «الحلم» مجرور مثله بالكسرة. «**وقد**»: الواو: حالية، «قد»: حرف تحقيق. «**علاك**»: فعل ماض مبني على الفتح المقدر، والكاف: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «**مشيب**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**حين**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «علاك». «**لا**»: زائدة. «**حين**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

جملة «ما بال جهلك»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «علاك مشيب»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «حين لا حين» حيث اعتبر أن من الأولى كون «لا» زائدة.

٢٥٠ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٢٠؛ والأزهيَّة ص ١٥٤؛ والأشباه والنظائر ٢/ ١٦٤؛ وخزانة الأدب ٤/ ٥١، ٥٢، ٥٣؛ وشرح المفصل ٨/ ١٣٦؛ ولسان العرب ٤/ ٢١٧ (حور)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٥٢٥؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٢٤؛ والخصائص ٢/ ٤٧٧؛ ولسان العرب ٤/ ٢٢٢ (حور).

اللغة: الحُور: المهلكة التي يهلك فيها المسافر.

المعنى: يريد العجاج أن الحروري في اختياره الديني سار في طريق الضلال من غير أن يدري، فهو كمن سرى ليلاً في بئر مهلكة دون أن يعرف ذلك.

=

أي: عَلاَكَ الشيب في وقت: وقت الشيب، أي: لم تشِب قبل أوانه، أي: في وقت يكون في أثنائه وقتُ الشيب، والأَوَّل، أي الوقت الأول[1]: من الثلاثين إلى ما فوقها، مثلاً؛ فأضاف الأول إلى الثاني لاشتماله عليه.

وقال أبو علي: «لا» غير زائدة، على تأويل: وقت لا وقت اللهو؛ كما فوق الثلاثين، وأمَّا قول الشاعر [من الرجز]:

٢٥١ ـ حنَّتْ قَلوصي حينَ لا حينَ مَحَنّ

فـ «حين» الأول مضاف إلى الجملة، أي: حينَ لا حنين حاصل.

وثالثها: أن يعطف ما بعد «لا» على المجرور بـ «غير»، كقوله تعالى: ﴿**غيرِ المغضوب عليهم ولا الضالِّين**﴾[2]؛ وقولك: «زيد غير الفارس ولا الشجاع»، ولا يجوز: «أنت غير زيد ولا عمرو»، قالوا: لأنهم[3] راعوا صورة «لا» غيرَ مجعولة بمعنى «غير»، فإنها يلزم تكريرها مع العَلَم.

وأمَّا المعرَّف باللام، فإنّ التعريف فيه غير مقصود قصدُه، فهو في حكم المنكر، ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل جعلها بمعنى «غير»، نحو: «لا رجل ولا غلام رجل» بخلاف العَلَم.

= **الإعراب**: «**في بئر**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «سرى». «**لا**»: زائدة. «**حُوْرٍ**»: مضاف إليه مجرور. «**سرى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف. «**وما**»: الواو: حالية، «ما»: نافية. «**شعر**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل مستتر تقديره هو، عائد على الحروري كما هو الأمر في الفعل «سرى».
جملة «سرى في بئر حورٍ»: في محل نصب حال، وكذلك جملة «**ما شعر**»، والأولى حال من فاعل «اختار» المذكور في البيت السابق، والثانية حال من فاعل «سرى».
الشاهد فيه: زيادة «لا» لفظًا ومعنًى في قوله: «في بئر لاحورٍ».

(١) أي: الأوّل من لفظي الوقت المذكورين في تفسير البيت.

٢٥١ ـ التخريج: الرجز للعجاج في الكتاب ٢/ ٣٠٤؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٤٥، ٤٦، ٤٩؛ والمقتضب ٤/ ٣٥٨.
اللغة: القلوص: الناقة الفتية الشابَّة. الحنين: الصوت شوقًا.
المعنى: يريد أن ناقته حَنَّت في وقت غير مناسب. أي: حَنَّت إلى أصحابها وهي بعيدة، فلا سبيل إلى هؤلاء الأصحاب.
الإعراب: «**حَنَّتْ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها. «**قلوصي**»: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم للاشتغال بالكسر المناسب للياء، والياء: مضاف إليه محله الجر. «**حين**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بـ «حَنَّت». «**لا**»: نافية للجنس. «**حينَ**»: اسم «لا» منصوب. «**مَحنّ**»: مضاف إليه، وخبر «لا» محذوف.
جملة «حَنَّت قلوصي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لا حين محن»: مضاف إليها محلها الجر.
الشاهد فيه: إضافة «حينَ» إلى جملة «لاحينَ محن». والتقدير: حين لاحين حنينٌ حاصل.

(٢) الفاتحة: ٧. (٣) تعليل لعدم جواز نحو: «أنت غير زيد ولا عمرو».

وأمَّا المعرَّف باللام مع «لاء»[١] التبرئة، فلا بدَّ معه من تكريرها في نحو: «لا الرجل في الدار ولا المرأة»؛ استضعف هذا التعريف بعد خروج «لا» إلى معنى «غير»، ولضعفها أيضًا بهذا الخروج، فَجُوِّز عدم تكريرها، نحو: «أنت غير الفارس ولا الشجاع»، وألزمت التكرير قبل خروجها لقوتها.

هذا، وإن كانت «لا» بمعنى «غير»، مجرَّدة عن هذه الشروط، لزم تكرارها، أيضًا، نحو قوله تعالى: ﴿... **إلى ظلٍّ ذي ثلاث شعب * لا ظليل ولا يغني من اللهب**﴾[٢]، وقولك: «زيدٌ لا راكبٌ ولا ماش»، و «جاءني زيد لا راكبًا ولا ماشيًا».

وأمَّا قول العوامِّ: «أنا لا راكب»، و «اللاإنسان أعم من اللاحيوان» فغير مستند إلى حجة.

وجواز ترك التكرير مع الشرط الأول معلَّل بكثرة استعمال «لا» مع شيء، وهو[٣] مع الشرط الثاني معلَّل ببعد «لا» عن أصلها أعني كونها للتبرئة، وذلك بتعذر تقدير «مِن» الاستغراقية بعد «لا»، لتعذّر دخول حرف الجر على حرف الجر، فلذا جاز: «جئت بلا زيد»، من غير تكرير مع العلَم، وهو مع الشرط الثالث معلَّل بكونها كالمكررة، لأن «غير» بمعناها.

ونعني بكون «لا» بمعنى «غير»، كونها لنفي الاسم الذي بعدها كـ «غير»، فلا يكون لها صدر الكلام، وبكونها للتبرئة: أنها لنفي مضمون الجملة فيلزمها التصدُّر.

واعلمْ أنه قد يؤوَّل العَلَم المشتهر ببعض الخِلال بنكرة، فينتصب بلاء التبرئة، وينزع منه لام التعريف إن كانت فيه، نحو: «لا حسنَ»، في: الحسن البصريّ، وكذا: «لا صعِق»، في الصَّعِق[٤]؛ أو ممَّا أضيف إليه[٥]، نحو: «لا امرأ قيس»، و«لا ابنَ زُبير»؛ ولا تجوز هذه المعاملة في لفظتي: عبد الله، وعبد الرحمن، إذ «الله» و «الرحمن» لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدَّر تنكيرهما؛ قال [من الرجز]:

---

(١) زاد الرضيّ على كلمة «لا» همزةً، لأنَّه قصد لفظها فأعربها.

(٢) المرسلات: ٣٠ ـ ٣١.

(٣) أي: جواز ترك التكرير.

(٤) هو خويلد بن نُفيل بن عمرو بن كلاب الكلابيّ. سُمِّي «الصَّعق» لأنّه عمل طعامًا لقومه بعُكاظ، فجاءت ريح، بغبار فسبَّها ولعنها، فأرسل الله عليه صاعقةً فأحرقته. وقيل: سُمِّي الصَّعِق لأنَّ بني تميم ضربوه على رأسه، فكان إذا سمع الصوت الشديد صعق، فذهب عقله. (خزانة الأدب ١/ ٤٣٠).

(٥) أي: أو تُنزع اللام ممّا أُضيف إليه.

٢٥٢ ـ لا هَيْثَمَ الليلةَ للمَطِيِّ [ولا فَتَى مثلُ ابنِ خَيْبَرِيِّ]

وقال [من الوافر]:

٢٥٣ ـ أرَى الحاجاتِ عِنْدَ أبي خُبَيبٍ نَكِدْنَ ولا أميَّةَ في البلادِ

ولتأويله بالمنكَّر وجهان: إمَّا أن يقدَّر مضاف هو «مثل»، فلا يتعرَّف بالإضافة

---

٢٥٢ ـ التخريج: الرجز لبعض بني دبير في الدرر ٢/ ٢١٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربيَّة ص ٢٥٠؛ والأشباه والنظائر ٣/ ٨٢، ٨/ ٩٨؛ وتخليص الشواهد ص ١٧٩؛ وخزانة الأدب ٤/ ٥٧، ٥٩؛ ورصف المباني ص ٢٦٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٥٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٥؛ وشرح المفصل ٢/ ١٠٢، ٤/ ١٢٣؛ والكتاب ٢/ ٢٩٦؛ والمقتضب ٤/ ٣٦٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٥.

اللغة: هيثم: اسم رجل، وهو هيثم بن الأشتر اشتهر بحسن حدائه للإبل. ابن خيبريّ: هو جميل ابن عبد الله بن معمر، وكان شجاعًا يحمي أدبار الإبل من الأعداء، وقيل المراد به علي بن أبي طالب.

الإعراب: **«لا»**: نافية للجنس. **«هيثم»**: اسم «لا» مبنيّ في محلّ نصب. **«الليلة»**: ظرف زمان متعلّق بمحذوف خبر «لا». **«للمطيّ»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «لا». **«ولا»**: الواو: حرف عطف، «لا» نافية للجنس. **«فتى»**: اسم «لا» مبنيّ في محلّ نصب. **«مثل»**: خبر «لا» مرفوع، وهو مضاف. **«ابن»**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. **«خيبري»**: مضاف إليه مجرور.

جملة «لا هيثم...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا فتى...»: معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه قوله: «لا هيثم» حيث عملت «لا» النافية للجنس في معرفة، «هيثم»، وهو اسم علم.

٢٥٣ ـ التخريج: البيت لعبد الله بن الزبير في ملحق ديوانه ص ١٤٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ٦١، ٦٢؛ والدرر ٢/ ٢١١؛ وشرح المفصل ٢/ ١٠٢، ١٠٤؛ والكتاب ٢/ ٢٩٧؛ ولفضالة بن شريك في الأغاني ١٢/ ٦٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٦٩؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٦١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٩؛ والمقتضب ٤/ ٣٦٢؛ والمقرب ١/ ١٨٩.

اللغة: أبو خبيب: عبد الله بن الزبير بن العوام. نكدن: من النكد، وهو ضيق العيش وتعسّره. أميّة: أي بني أميّة.

والمعنى: إنّ حياة أبي خبيب أضحت متعسّرة، لأنّه لم يُمنح ما أراد، فلا يستطيع أن يعطي السائلين كما يفعل بنو أميّة الذين يعطون بلا حساب.

الإعراب: **«أرى»**: فعل مضارع، والفاعل: أنا. **«الحاجات»**: مفعول به أول منصوب بالكسرة لأنّه جمع مؤنث سالم. **«عند»**: ظرف متعلّق بمحذوف حال من «الحاجات»، وهو مضاف. **«أبي»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. **«خبيب»**: مضاف إليه مجرور. **«نكدن»**: فعل ماضٍ، والنون: فاعل. **«ولا»**: الواو: حالية، «لا»: نافية للجنس. **«أميّة»**: اسم «لا» مبنيّ على الفتح في محل نصب. **«في البلاد»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «لا».

جملة «أرى الحاجات...» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية. وجملة «نكدن» الفعليّة: في محلّ نصب مفعول به ثان لـ «أرى». وجملة «لا أميّة في البلاد» الاسميّة: في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «ولا أميّة» حيث وقع اسم «لا» النافية للجنس معرفة، وأوّل على تقدير: ولا مثل أميّة.

لتوغّله في الإبهام، وإنّما يجعل في صورة المنكَّر بنزع اللام، وإن كان المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرَّف بالإضافة إلى أيّ معرَّف كان، لرعاية اللفظ وإصلاحه؛ ومِن ثمَّ قال الأخفش: على هذا التأويل يمتنع وصفه؛ لأنه في صورة النكرة، فيمتنع وصفه بمعرفة، وهو معرفة في الحقيقة، فلا يوصف بنكرة.

وإمَّا أن يجعل العَلَم[١] لاشتهاره بتلك الخَلَّة[٢]، كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى؛ لأن معنى «قضيّةٌ ولا أبا حَسَن لها»[٣]: لا فيصل لها، إذ هو، كرَّم الله وجهه، كان فيصلاً في الحكومات، على ما قال النبي ﷺ: «أقضاكم عليٌّ»[٤]، فصار اسمه، رضي الله عنه، كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع، كلفظ الفيصل، وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر، وهذا كما قالوا: «لكل فرعونٍ موسى»[٥]، أي: لكلّ جبَّارٍ قهَّار، فيُصرف «فرعون»، و «موسى»، لتنكيرهما بالمعنى المذكور.

وجوَّز الفرّاء إجراء المعرفة مجرى النكرة بأحد التأويلين في الضمير واسم الإشارة أيضًا، نحو: «لا إيَّاه هنا»، أو: «لا هذا»، وهو بعيد غير مسموع.

* * *

٢ ـ حكم اسم «لا» إذا تكرَّرتْ

قال ابن الحاجب:

وفي مثل: «لا حول ولا قوة إلا بالله»، خمسة أوجه: فتحهما، ونصب الثاني، ورفعه، ورفعهما، ورفع الأول على ضعف، ويكون «لا» بمعنى «ليس»، وفتح الثاني.

* * *

---

(١) الوجه الثاني من وجهي التأويل.

(٢) الخَلَّة: الخصلة، الصفة. (٣) أي: الإمام عليّ بن أبي طالب.

(٤) ورد الحديث في كشف الخفاء ١/ ١٨٤؛ وفتح الباري ١٠/ ٥٩٠.

(٥) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في خزانة الأدب ٧/ ٢٤٠، ٢٤١. وفرعون: لقب ملك مصر في التاريخ القديم، ويُعنى به كلّ عاتٍ متجبِّر. والكلمة منحوتة من لفظين مصريَّين قديمين هما: «پر» و «عو»، ومعناهما البيت الأعظم، كانت نعتًا للقصر الملكيّ، ثمّ أصبحت علَمًا على ملوك مصر منذ الألف الأولى للميلاد. وموسى هو النبيّ موسى بن عمران، وقصّته مع فرعون مشهورة. انظر: سورة الأعراف، الآية ١٠٣ وما بعدها، وسورة يونس، الآية ٧٥ وما بعدها، ومعجم أعلام القرآن ص ١٥٩.

قال الرضيّ:

يعني إذا كررت «لا»، مع أن عقيب كل منهما[1] بلا فصل: نكرة، جاز في المجموع خمسة أوجه:

الأول: فتحهما، ووجهه أن تجعل «لا» في الموضعين للتبرئة، فتبني اسميها، كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتها، ويجوز، على مذهب سيبويه[2]، أن تقدر بعدهما خبرًا لهما معًا، أي: لا حول ولا قوة لنا، أي: موجودان لنا، لأن مذهبه أن «لا» المفتوح اسمها لا تعمل عمل «إنَّ» في الخبر، فهما في موضع الرفع، فـ «لا قوة»، معطوف على مبتدأ، والمقدَّر مرفوع بأنه خبر المبتدأ، لا خبر «لا»، فيكون الكلام جملة واحدة، نحو: «زيد وعمرو ضاربان»، ويجوز، أيضًا، عنده، أن تقدِّر لكلٍّ واحد منهما خبرًا، أي: لا حول موجود لنا، ولا قوة موجودة لنا، فيكون الكلام جملتين.

وأمَّا على مذهب غيره، وهو أن «لا» المفتوح اسمها عاملة في الخبر عمَل «إنَّ» فيه، كما عملتْ «لا» المنصوب اسمها فيه، فيجوز أيضًا أن تقدِّر لهما خبرًا واحدًا، وذلك الخبر يكون مرفوعًا بـ «لا»، الأولى، والثانية معًا، وهما، وإن كانا عاملين، إلا أنهما متماثلان، فيجوز أن تعملا في اسم واحد عملاً واحدًا، كما في: «إنّ زيدًا وإن عمرًا قائمان»، كأنهما شيء واحد، وإنما الممتنع أن يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملاً واحدًا في معمول واحد، قياسًا على امتناع حصول أثر واحد من مؤثِّرين.

ويجوز، أيضًا، عندهم أن تقدِّر لكل واحد منهما خبرًا على حياله.

والثاني: فتح الأول ونصب الثاني، على أن تكون «لا» الثانية زائدة لتأكيد نفي الأولى، كما في قولك: «ما جاءني زيد ولا عمرو»، فكأنك قلت: لا حولَ وقوةً، كقوله [من الطويل]:

٢٥٤ ـ فلا أبَ وابنًا مثلَ مروانَ وابْنِهِ [إذا هــوَ بـالــمـجْـدِ ارْتَـدَى وتـأزَّرا]

---

(١) أي: كلّ من لفظي «لا». (٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٢.

٢٥٤ ـ التخريج: البيت للربيع بن ضبع الفزاري في شرح شواهد الإيضاح ص ٤١٣، ٤١٤؛ وخزانة الأدب ٤/ ٦٧، ٦٨؛ وشرح التّصريح ١/ ٢٤٣؛ والمقاصد النحويَّة ٢/ ٣٥٥؛ وللفرزدق أو لرجل من عبد مناة في الدرر ٦/ ١٧٢؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤١٩، ٢/ ٥٩٣، ٨٤٧؛ وأوضح المسالك ٢/ ٢٢؛ وجواهر الأدب ص ٢٤١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٥٣؛ وشرح المفصّل ٢/ ١٠١، ١١٠؛ والكتاب ٢/ ٢٨٥؛ واللامات ص ١٠٥؛ واللمع ص ١٣٠؛ والمقتضب ٤/ ٣٧٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤٣.

=

على ما يجيء، فلا يجوز، عند سيبويه: أن تقدِّر لهما خبرًا واحدًا بعدهما، لأنّ خبر «لا حول» مرفوع عنده بالابتداء، وخبر «قوّة»، مرفوع بـ «لا»، لأنّ الناصبة لاسمها عاملة عنده في الخبر، وفاقًا لغيره، فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين، ولا يجوز؛ فيجب أن تقدِّر لكل منهما خبرًا على حياله. وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما، لأن العامل فيه عندهم، إذن، «لا» وحدها، ويجوز أن تقدّر عندهم لكلٍّ خبرًا.

والثالث: فتح الأول ورفع الثاني على أنّ «لا» زائدة، كما في الوجه الثاني، إلاّ أن العطف ههنا على الحمل، كما يجيء في: «لا أبَ وابنٌ».

فعند سيبويه: يجوز أن تقدِّر لهما معًا خبرًا واحدًا، أي: لا حولَ وقوّةٌ موجودان، لكونه خبر المبتدأ، وعند غيره: لا بدّ لكل واحد من خبر منفرد، لئلاّ يجتمع الابتداء ولفظ «لا» في رفع الخبر. ويجوز أن تجعل «لا» غير زائدة، بل

= **اللغة**: مروان: هو مروان بن الحكم، وابنه: هو عبد الملك بن مروان. ارتدى بالمجد: أي ظهر بمظاهر العظمة والشرف. تأزّر: لبس الإزار.

المعنى: ما من أب وابن يشبهان مروان بن الحكم وابنه عبد الملك لحرصهما على المجد والشهرة.

الإعراب: **«فلا»**: الفاء: حرف استئناف، و «لا»: نافية للجنس. **«أب»**: اسم «لا» مبنيّ على الفتح في محلّ نصب. **«وابنًا»**: الواو: حرف عطف، و «ابنًا» معطوف على محل اسم «لا» منصوب بالفتحة، ويجوز فيه الرفع على أنّه معطوف على محلّ «لا» مع اسمها أي في محلّ رفع مبتدأ. **«مثل»**: نعت اسم «لا» منصوب، والخبر محذوف تقديره: «لا أب وابنًا... موجودان»، ويجوز رفعه على أنه خبر «لا»، وهو مضاف. **«مروان»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون. **«وابنه»**: الواو: حرف عطف، و «ابنه» معطوف على «مروان» مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«إذا»**: ظرف يتضمّن معنى الشرط مبنيّ في محلّ نصب مفعول فيه، متعلّق بجوابه، ويجوز أن تكون بمعنى «إذ» الدالة على التعليل. **«هو»**: فاعل لفعل محذوف يفسّره ما بعده، أو توكيد لفظي للضمير المستتر في الفعل المقدّر الذي يفسّره الفعل الظاهر. **«بالمجد»**: الباء: حرف جرّ، و «المجد»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «ارتدى». **«ارتدى»**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **«وتأزّرا»**: الواو: حرف عطف، «تأزرا»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والألف: للإطلاق، والفاعل...: هو.

جملة: «فلا أب...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ارتدى هو» المحذوفة: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «ارتدى بالمجد»: تفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تأزّر»: معطوفة على جملة «ارتدى».

الشاهد فيه قوله: «فلا أب وابنًا» حيث عطف على اسم «لا» النافية للجنس ولم يكرّرها، وجاء بالمعطوف منصوبًا، لأنّه عطفه على اسم «لا»، وهو مبنيّ على الفتح في محلّ نصب. ويجوز فيه الرفع على أنه معطوف على محلّ «لا» مع اسمها، فإنّهما معًا في محلّ رفع مبتدأ.

لنفي الجنس، لكن تلغيها عن العمل، لما ذكرنا قبلُ من جواز إلغائها مع كون اسمها نكرة غير مفصولة، لضعف «لا» في العمل، وقد حصل ههنا شرط الإلغاء، كما تقدَّم، وهو تكرير «لا»، لأن التكرير حاصل سواء ألغيت الأولى والثانية معًا، كما في: «لا حولٌ ولا قوةٌ»، أو ألغيت الأولى دون الثانية، كما في: «لا حولٌ ولا قوَّةَ»، على ما يجيء بُعَيْدُ، أو ألغيت الثانية دون الأولى، كما في مسألتنا، وهي: «لا حولَ ولا قوةٌ».

وتقدير الخبر مع جعل الثانية «لا» التبرئة، مثله مع جعلها زائدة، سواءٌ؛ ولا نقول إن «لا» الثانية ههنا تعمل عمل «ليس»، كما قال بعضهم، لِما قدّمنا: أنه لم يثبت في كلامهم عمل «لا» عمل «ليس»، بل لم يَرووا إلاّ كون الاسم بعدها مرفوعًا والخبر محذوف، نحو: «لا براحٌ»، و «لا مستصرخٌ»، فظنّوا أنها عاملة عملَ «ليس». والحقّ أنها «لا» التبرئة، ملغاة، لم تكرر للضرورة.

والرابع: رفعهما على ما ذكرنا أنه يجوز إلغاء «لا» التبرئة لضعف عملها، ويلزمها التكرار، كما تقدم، فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء، و «لا» الثانية إمَّا زائدة، كما في الوجه الثاني، وإمَّا ملغاة غير زائدة كـ «لا» الأولى، ومذهب سيبويه وغيره في تقدير الخبر، في هذا الوجه، واحد، إذ لا عامل ههنا إلاّ الابتداء فقط، فإمَّا أن تقدِّر لكلٍّ واحد منهما خبرًا، والكلام جملتان، أو تقدِّر لهما معًا خبرًا واحدًا، والكلام جملة واحدة.

والخامس: رفع الأوَّل وفتح الثاني، على أنّ «لا» الأولى للتبرئة لكنها ملغاة، لما ذكرنا من جواز ذلك، لضعفها، وقد حصل شرط الإلغاء، وهو التكرير، ولا يلزم من تكرير «لا» أن يتوافق الاسمان بعدهما[1] في الإعراب، إذ التكرير هو الشرط فقط، وقد حصل كما ذكرنا.

فإذا تقرَّر هذا، فلا حاجة بنا إلى ما ذكر المصنف من قوله: «ورفع الأول، على ضعف لكونها بمعنى «ليس»»؛ فإنَّا لا نضعف هذا الوجه، بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سواء، في حصول التكرير وتطابقُ الاسمين إعرابًا ليس بشرط؛ و«لا» في الجميع للتبرئة، أُلغيت، فلم يبق فيها النصوصيَّة على الاستغراق[2]، وتقدير الخبر في هذا الوجه، كما في الثالث، سواء؛ على المذهبين.

* * *

(١) أي: بعد لفظي «لا» المكرَّرة.
(٢) أي: الدلالة القاطعة على الاستغراق.

٣ ـ دخول الهمزة على «لا»

قال ابن الحاجب:

وإذا دخلت الهمزة، لم تغيِّر العمل، ومعناها: الاستفهام، والعَرْض، والتمنِّي.

* * *

قال الرضيّ:

قال الأندلسيّ: لا أعرف أحدًا يقول: تلحق ألف الاستفهام أداة النفي، فتكون لمجرَّد الاستفهام، بل لا بدَّ أن تكون إمَّا زائدة للإنكار، أو للتوبيخ، أو للتمنِّي، أو للعرض.

وهذا الذي قاله مخالف لظاهر قول سيبويه، لأنه قال[1]: اعلم أن «لا» في الاستفهام أو العرض تعمل فيما بعدها، كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر.

فمن ذلك قول حسَّان [من البسيط]:

٢٥٥ ـ ألاَ طِعانَ ألا فرسانَ عادية إلاَّ تجشُّؤكُمْ حولَ التَّنانيرِ

---

(١) انظر الكتاب ٢/ ٣٠٦.

٢٥٥ ـ **التخريج**: البيت لحسّان بن ثابت في ديوانه ص ١٧٩ (الحاشية)؛ وتخليص الشواهد ص ٤١٤؛ والجنى الداني ص ٣٨٤؛ وخزانة الأدب ٤/ ٦٩، ٧٧، ٧٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢١٠؛ والكتاب ٢/ ٣٠٦؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٦٢؛ ولخداش بن زهير في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٨٨؛ ولحسّان أو لخدّاش في الدرر ٢/ ٢٣٠؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٨٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٥٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣١٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٧.

اللغة: الطعان: الضرب بالرمح. الفرسان العادية: المقاتلون الظالمون، أو كثيرو العدو وسريعوه. التجشؤ: معروف، صوت يصدر عند امتلاء المعدة. التنانير: جمع تنور وهو الموقد الذي كانوا يخبزون فيه.

المعنى: ليس لكم قتال ولا مقاتلون أشدّاء، بل أنتم كسالى تجلسون متراضين أمام المواقد، شبعانين كالبهائم.

الإعراب: **«ألا»**: الهمزة: حرف استفهام لا محلّ له، «لا»: نافية للجنس تعمل عمل «إن». **«طعان»**: اسم (لا) منصوب بالفتحة، وخبرها محذوف. **«ألا فرسان»**: ذات الإعراب لـ (ألا طعان). **«عادية»**: صفة (فرسان) منصوبة بالفتحة. **«إلا»**: حرف حصر. **«تجشؤكم»**: بدل من محل (ألا طعان) على المحل، مرفوع بالضمّة، و«كم»: ضمير متصل في محلّ جر مضاف إليه. **«حول»**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بالمصدر (تجشؤ). **«التنانير»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «ألا طعان»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «ألا فرسان»: استئنافية كذلك لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «ألا» حيث جاء بها للتوبيخ والإنكار، ودخول الهمزة على (لا) النافية للجنس، لم يغيّر من عملها.

وفي مثل: «ألا قِماص بالعَير»[١]، يضرب لمن ذلَّ بعد عزَّة، فمعنى الاستفهام فيما ذكر من الشعر والمثَل ظاهر، ولم يذكر سيبويه أن حال «إلاّ» في العرض كحاله قبل الهمزة، بل ذكره السيرافي، وتبعه الجزولي والمصنّف، وردَّ ذلك الأندلسي، وقال: هذا خطأ، لأنها إذا كانت عَرْضًا، كانت من حروف الأفعال كـ «إنْ»، و «لو»، وحروف التحضيض، فيجب انتصاب الاسم بعدها في نحو: «ألاَ زيدًا تكرمه».

وأمَّا إذا كان «أَلاَ» بمعنى التمنِّي، كقوله [من البسيط]:

٢٥٦ ـ ألاَ سبيلَ إلى خَمْرٍ فأشربَها ألاَ سبيلَ إلى نَصرِ بنِ حجَّاجِ

فالمازني والمبرِّد قالا: حكمها حكم المجرَّدة، فيجوز عندهما العطف والوصف على الموضع، نحو: «ألاَ مالَ كثيرٌ أنفقه»، و «ألاَ ماءَ وخمرًا أشربهما»، وخبرها عندهما إمَّا ظاهر أو مقدَّر، كما في المجرَّدة.

واختار المصنف والجزولي مذهبهما؛ وقال سيبويه[٢]: لا يجوز حمل التابع علىَ الموضع، ولا خبرَ لها، إذ التمني يغنيها عن الخبر، ويصير معنى اسمها معنى المفعول، فمعنى «ألاَ غلامَ»: أتمنَّى غلامًا، فلا تحتاج إلى خبر لا ظاهر ولا مقدر، فهو كقولهم: «اللهمَّ غلامًا»، أي: هَبْ لي غلامًا.

---

(١) المثل برواية «أفلا قِماص بالبعير» في لسان العرب ٧/ ٨٢ (قمص)؛ وبرواية «ما بالعير من قماص» في جمهرة الأمثال ٢/ ٢٣٧؛ وكتاب الأمثال ص ١٢٢؛ والمستقصى ٢/ ٣١٧؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٢٦٨؛ وبرواية «أما بالعير من قماص» في جمهرة الأمثال ٢/ ٢٣٧؛ وكتاب الأمثال ص ١٢٢.
وقمصت الدابّة: نفرتْ وضربت برجليها، أو عدت في مرح ونشاط.

٢٥٦ ـ **التخريج**: البيت لفريعة بنت همام في خزانة الأدب ٤/ ٨٠، ٨٤، ٨٨، ٨٩؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٩٤ (مني)؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ص ٢٧١؛ وشرح المفصل ٧/ ٢٧.
اللغة والمعنى: نَصر بن حَجّاج هذا رجل شُهر بجماله في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهذه الشاعرة التي تعرف بالمتمنية تتمنى الخمر لتشربها كما تتمنىٰ أن تُلِمَّ بنصر بن حجاج هذا.
الإعراب: «**ألا**»: الهمزة: للاستفهام، «لا» نافية للجنس. «**سبيل**»: اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب. «**إلى خمر**»: جار ومجرور متعلقان بخبر «ألا». «**فأشربها**»: الفاء: عاطفة وسببية. «أشربَها»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة بعد الفاء السببية، و «ها»: مفعول به محله النصب، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**ألا سبيل إلى نصرٍ**» مثل «ألا سبيلَ إلى خمر». «**ابن**»: صفة لـ «نصر» مجرورة مثله. «**حجاجٍ**»: مضاف إليه مجرور، والمصدر المؤول من «أن» المضمرة بعد الفاء، ومن الفعل «أشرب» معطوفٌ على مصدر منتزع من قبل، والتقدير: ألا يكون خمر فَشُرْب لهذه الخمْر.
جملة «ألا سبيل إلى خمر»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ألا سبيل إلى نصر»: استئنافية لا محل لها.
الشاهد فيه: أن «ألا» فيه للتمني. ولهذا سُمّيتْ قائلة هذا الشعر بالمتمنية.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٩.

وأمَّا ما يَلي «لا»، أي: اسمها فلا خلاف بينهم أن لفظه على ما كان عليه قبل الهمزة، من النصب في المضاف والمضارع له، والبناء في المفرد المنكر؛ وأمَّا قوله [من الوافر]:

ألاَ رجـــلاً جـــزاه الله خـــيـــرًا يـــدلُّ عـــلـــى مـــحـــصِّـــلـــة تـــبـــيـــتُ[١]

والبيت مضمَّن[٢]، فقال يونس: نوَّنه ضرورة، وقال الخليل: «ألا» حرف تحضيض، كـ «هلاّ»، وسيذكر في قسم الحروف، والفعل محذوف، أي: هلاَّ تُرُونَني رجلاً.

ورُوِي الإلغاء في «ألا» التي للتمني، نحو: «ألا رجلٌ جزاه الله خيرًا»، ورُوِي: «ألا رجلٍ بالجرّ»، أي: ألاَ مِن رجل.

* * *

٤ ـ النعت والعطف بعد اسم «لا»

قال ابن الحاجب:

ونعت المبنيّ الأول مفردًا يليه: مبنيّ؛ ومعرب رفعًا ونصبًا، نحو: «لا رجلَ ظريفَ، وظريفًا وظريفٌ»، وإلاَّ فالإعراب. والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز، مثل: «لا أبَ وابنًا».

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «نعت» مبتدأ، و «الأوّل» صفة، و «مبنيّ» خبره، وقوله: «مفردًا يليه» حالاَن من الضمير في «مبنيّ»، والعامل: مبني، أي: يُبنَى النعت إذا وَليَ مبنيًّ «لا»، وكان مفردًا.

وإنّما جاز بناء النعت المذكور، مع انفصاله عن «لا»، التي هي سبب البناء، إذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجِب لتضمّن «مِن»؛ لاجتماع ثلاثة أشياء فيه: أحدها: كونه في المعنى هو المبني الذي وَليها، أعني اسم «لا»، وفي اللفظ متصلاً به. والثاني: كون النفي في المعنى داخلاً فيه، لأن المنفيّ في قولك: «لا رجل

---

(١) تقدَّم بالرقم ١٥٨.

(٢) أي: إنّ معناه مرتبط بالبيت الذي بعده، وهو:

تـــرجّـــل لِـــمَّـــتـــي وتَـــقُـــمُّ بـــيـــتـــي وأعـــطـــيـــهـــا الإتـــاوَةَ إنْ رضـــيـــتُ

فقوله: «ترجّل» خبر «تبيت» في آخر البيت السابق.

ظريف» هو الظرافة لا الرجل؛ فكأن «لا» دخلت عليه، فكأنك قلت: «لا ظريف»، فلذا لم تُبنَ صفة المنادى في نحو: «يا زيدُ الظريف»، لأن النداء متعلِّق بالموصوف. والثالث: قربه من «لا» التي هي سبب البناء، إذ الفاصل بينهما ليس إلا واحدًا هو هو[1].

فلِبناء النعت أربع شرائط: أن يكون نعتَ المبنيّ بـ «لا»، لا نعت المعرب، احترازًا عن نحو: «لا غلامَ رجل ظريفًا». وأن يكون النعتَ الأوَّل، لا الثاني وما بعده، فلا يُبنى «كريم» في نحو: «لا رجل ظريف كريم». وأن يَلي النعتُ المبنيَّ، فلا يفصل بينهما، فلا يبنى الوصف في نحو: «لا غلامَ فيها ظريف». وأن يكون نعتًا مفردًا، فلا يُبنى في نحو: «لا رجل حسن الوجه».

وإنّما لم يُبن نعت المعرب، لانتفاء الوجه الأول والثالث فيه، من الأوجه الثلاثة المذكورة[2]؛ إذ ليس هو المبنيّ بـ «لا»، وأيضًا، بَعُد منها، ولم يُبنَ النعت الثاني وما بعده لانتفاء الأول والثالث، ولانتفائهما لم يُبن النعت المفصول من المبني بغير النعت أيضًا.

وإنما لم يُبن النعت المضاف، والمضارع له، لأنهما لا يبنيان إذا ولِيَا «لا» اسمين لها، فكيف يبنيان بجريهما مجرى اسمها؟

ولا نقول في هذا النعت المبنيّ إنّه مع المنعوت كـ «خمْسَةَ عشر»، لأنه يحتاج، إذن، في دفع الاعتراض الوارد في جعل ثلاث كلمات، كلمةً واحدة إلى تكلّفات مستهجنة.

وقال ابن بَرهان، والسيرافي، تفصّيًا[3] من هذا: ليست «لا» في هذا الموضع خاصة مركَّبة مع المنفيّ، بل هي داخلة على الموصوف المركَّب مع صفته، تعمل في محلهما، كما تعمل في «خمسة عشر»، إذا قلت: «لا خمسة عشر».

ولنا مندوحة، على ما ذكرنا، من ارتكاب تركب «لا» مع المنفيّ في هذا الموضع وفي غيره، وعن تركّب المنفيّ ههنا مع نعته.

* * *

قوله: «ومعرب رفعًا ونصبًا»، سواء كانت الصفة مفردة أو مضافة أو مضارعة لها.

وقال يحيى بن معطٍ: صفة المبني المضافة منصوبة لا غير، نحو: «لا عبدَ

---

(١) أي: هو اسم «لا» في المعنى.

(٢) يعني في قوله: «لاجتماع ثلاثة أشياء».

(٣) أي: تخلّصًا من التكلّفات المستهجنة.

كريمَ الحَسَب»؛ ولعلّه قاسها على صفة المنادى المبنيّ المضموم مضافة؛ ولفارق أن يفرّق بأنّ «يا» لو باشرت المضاف، لم يكن فيه إلا النصب، فلزمه النصب لمّا وقع صفة ما باشرته، ويجوز في المضاف الذي باشرته «لا» رفعه، وذلك إذا كررت «لا»، نحو: «لا غلامُ رجل في الدار ولا غلام امرأة»؛ فلم يلزمه النصب لمّا وقع صفةَ ما باشرته. وأيضًا الضمّ في المنادى بنائيّ، فكان حملُ وصفه المضاف، الذي يجب نصبه لو وقع منادى، على النصب الذي هو حركته الإعرابية، واجبًا، بخلاف المنفي بـ «لا»، فإنّ الفتح فيه بنائيّ على قول، وإعرابيّ ضعيف على آخر، والرفع إعرابي، فكان حمل وصفه المضاف، الذي لا يمتنع رفعه لو وقع منفيًّا، على الرفع الذي هو حركته الإعرابية جائزًا.

وذهب ابن بَرهان إلى أن اسم «لا» إذا انتصب بكونه مضافًا أو مضارعًا له، لم يجز رفع وصفه، بل الواجب نصبه كالموصوف، وإلى هذا ذهب المصنِّف، كما مرَّ في خبر «لا» التبرئة.

ومذهب ابن برهان، أيضًا، أن رفع وصف مبنيّ «لا» في: «لا غلام ظريفٌ»، دليل على أنّ «لا» غير عاملة في محلّ الاسم ولا في الخبر، بل هي ملغاة، والخبر المقدّر مرفوع بكونه خبرَ المبتدأ، إذ لو عملت النصب في المبتدأ، وهي مغيِّرة معنى الكلام، لكانت كـ «ليتَ»، و «لعلّ»، و «كأنَّ»، ونحوها، فلم يجز رفع وصف اسمها، كما لم يجز رفع أوصاف أسماء تلك، لانتفاء معنى الابتداء معها كلّها.

ولقائل أن يفرّق بين «لا» وبين «ليت» و «لعلَّ» ونحوها، بضعف عمل «لا»، ألا ترى أنه يبطل بالفصل، وبدخولها على المعرفة، وبجواز الإلغاء مع التكرير، ومن دونه أيضًا، على رأي المبرّد، فهي عامل ضعيف، تعمل لمشابهتها بالمشبَّهة، أعني «إنَّ»، مشابهة ضعيفة، فلا جَرَم، يجوز اعتبار اسمها الأصليّ[1]، أعني الرفع، فعلى هذا يجوز: «لا غلام أو: لا غلام رجل ظريفٌ أو حسنُ الوجه»، فيرفع وصف المنفي، مضافًا كان المنفيّ أو مفردًا، ومضافًا كان الوصف أو مفردًا.

هذا، والإعراب في النعت المذكور أكثر من البناء.

وإنما جاز الرفع حَمْلاً على المحل، بل كان هو القياس، لأن التوابع تتبع متبوعاتها في الإعراب، لا في الحركة البنائية، نحو: «جاءني هؤلاءِ الكرامُ» بالرفع.

---

(١) أي: اعتبار محلّه.

وإنما جاز النصب حَمْلاً على الحركة البنائية لمشابهتها الإعرابية بعروضها مع عروض «لا»، وزوالها بزوالها، فكأنها عاملة محدثة لها، كما مرَّ في نحو: «يا زيد الظريف»؛ ويجوز أن نقول: إن النصب في الصفة، حملاً على محل اسمها المنصوب، لأنها تعمل عمل «إنَّ»، فمحلّ اسمها المبنيّ: رفع ونصب.

* * *

قوله: «والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز»، لِمَا قلنا في الصفة، سواء. هذا إذا لم يكن المعطوف معرفة، فإن كان معرفة فرفعه واجب، نحو: «لا غلامَ لك والعباس»، وكذا في سائر توابع المنفيّ المبنيّ.

ومَن قال: «رُبَّ شاة وسخلتها»[1]، لم يمنع نحو: «لا غلام لكَ وأخاه»، لأنّ مثل هذا المضاف نكرة، كما يجيء في باب المعرفة.

ولا يجوز البناء في المعطوف، كما جاز في الوصف، لانتفاء مصحِّح البناء، وهو ما ذكرنا من اجتماع الأمور الثلاثة، فلا يجوز: «لا أبَ وابنَ»، كما قلت في النداء: «يا زيدُ وعمرُو»، وذلك لضعف «لا» عن التأثير إلاَّ فيما يليها، أو كان في حكم ما يليها، أي: النعت المذكور.

على أنه قد نُقِل نحو: «لا رجلَ وامرأةَ» بالفتح في المعطوف.

وقياس قول مَن جَعل العامل في خبر المبنيّ نفس «لا» لا المبتدأ أنَّه لا يُجيز رفع المعطوف حملاً على المحل، إلاَّ بعد الخبر، كما في «إنّ».

وقال الأندلسيّ: الذي بقي من التوابع بعد الوصف والعطف، من البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظيّ، فلا نصَّ لهم فيها، لكن ينبغي أن يكون حكمها[2] مع اسم «لا» النكرة حكمها مع المنادى المضموم، ففي البدل يجوز البناء إن كان مفرداً نكرة، نحو: «لا رجلَ صاحبَ لي».

وقال ابن مالك: البدل إن كان نكرة، كان مرفوعاً أو منصوباً، وإن كان معرفة وجب رفعها.

وقول الأندلسيّ أقرب، إذا لم يُفصل البدل المفرد المنكَّر عن المنفيّ، لأنّه لا يقصر عن النعت الذي يُبنى جوازاً، إذا جَمع الشرائط، بل يُربي عليه[3] من حيث كونه هو المقصود بالنسبة.

---

(١) أي: بعطف الاسم المشتمل على ضمير النكرة، على تلك النكرة.

(٢) أي: التوابع الباقية.

(٣) أي: يزيد عليه.

ولعلَّ ابن مالك فرَّقَ بين البدل والوصف بأنّ الوصف متركّب كالموصوف، فتركيب «لا» مع الموصوف كتركيبها مع الوصف، وأمَّا البدل فيجعل المبدل منه في حكم الساقط، فلا يبقى البدل مركَّباً مع المبدل منه لكونه في حكم الساقط، ولا مع «لا»، لأنها داخلة على البدل في التقدير، والتركيب أمر لفظيّ لا تقديريّ.

أقول: قد تقدَّم أنه لم يقم دليل على التركيب بين «لا» واسمها ولا بين الوصف والموصوف.

وأمَّا عطف البيان فهو البدل، كما يجيء في بابه؛ ونذكر في باب البدل أنه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلاً، وأخرى غير مستقلّ في باب «لا» التبرئة، وباب النداء، كما تقول: «لا مثله أحد»، و «لا كزيد رجل»، و «لا كعمرو أحد»؛ قال امرؤ القيس [من البسيط]:

٢٥٧ - وَيْلُمِّها في هواءِ الجوّ طالبَةً ... ولا كهذا الذي في الأرضِ مطلوبُ

وهذا يدل على أنه يجوز رفع المضاف، حملاً على المحل، إذ لا فرق بين

---

٢٥٧ - **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٢٢٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ٩٠، ٩١، ٩٢؛ وسر صناعة الإعراب ص ٢٣٥؛ وشرح المفصل ٢/ ١١٤؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٩٩٨؛ ورصف المباني ص ٤٣؛ ولسان العرب ١٥/ ٤١٨ (ويا).

اللغة: ويلمِّها: الأصل: ويلُ أمها، أو ويلٌ لأمِّها.

المعنى: وصف عُقابًا تتبع ذئبًا لتصيده، فتعجب منها في شدة طلبها، ومنه في سرعته، وشدّة هروبه.

الإعراب: **«ويلمّها»**: «ويل»: مبتدأ مرفوع بالضمة، خبره متعلّق الجار والمجرور الذي بعده، والأصل: ويلٌ لأمّها. فحذف تنوين «ويلٌ» وأدغمت لامه في اللام الخافضة ثم حذفت إحدى اللامين بعد حذف همزة «أمّ» تخفيفًا، فحركت اللام بحركة الضم التي كانت لها قبل حذف التنوين وقبل الإدغام، و «أمها»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و «ها»: مضاف إليه محله الجر. **«في هَوَاء»**: جار ومجرور متعلقان بحال من «ها» في «ويلمّها». **«الجو»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«طالبة»**: تمييز منصوب بالفتحة. **«ولا»**: الواو: حرف استئناف، «لا»: نافية للجنس. **«كهذا»**: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل نصب اسم (لا)، و «هذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بالإضافة. **«الذي»**: اسم موصول مبني على السكون في محل جر صفة لـ (هذا). **«في الأرض»**: جار ومجرور متعلقان بفعل جملة الصلة المحذوف، والتقدير: الذي استقرّ في الأرض. **«مطلوب»**: بدل أو عطف بيان لاسم «لا» مرفوع على المحل، **وقيل**: إن (مطلوب) مرفوع على أنه مبتدأ. **«لا»**: مهملة. **«كهذا»**: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف.

جملة «ويلمّها»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لا كهذا مطلوب»: استئنافية لا محل لها. وجملة «استقرّ في الأرض»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها.

الشاهد فيه: مجيء «مطلوب» بدلاً أو عطف بيان لاسم «لا» وقد تبعه على المحل، باعتبار أن «لا» مع اسمها في محل رفع على الابتداء.

عطف البيان والوصف، وإذا حملت على اللفظ قلت: «لا مثله أحداً ولا كزيد رجلاً»، ويجوز أن يحمل انتصاب مثل هذا على التمييز، كما في قولك: «لي مثلُه رجلاً، وملؤُه عَسَلاً»؛ وأمّا قول جرير [من الكامل]:

٢٥٨ ـ يا صاحِبَيَّ دنا الرَّواحُ فَسِيرا   لا كـالـعَـشِـيَّـةِ زائـراً ومَـزورا

فقيل: انتصاب «زائراً» بتقدير فعل، أي: لا أرى كعشيّة اليوم، أي: كزائر عشية اليوم زائراً، كما تقول: «ما رأيت كاليوم رجلاً»، وذلك أن العشية ليست بالزائر حتى يكون عطف بيان لها.

وأقول: مع تقدير: «كزائر عشية اليوم زائراً»، صار الآخر هو الأصل الأول، كما في قولك: «لا كالعشيةِ عشيَّةً وعشيَّةٌ»، فيجوز أن يكون «زائراً» تابعاً على اللفظ.

وأمّا التأكيد، فلا يجوز تأكيد المنفيّ المبنيّ تأكيداً معنويًا، لأن المنكَّر لا يؤكّد ذلك التأكيد، كما يجيء في باب التأكيد؛ وإن كان لفظيًا فالأَولى، كما ذكرناه في المنادى: كونه على لفظ المؤكَّد مجرداً عن التنوين، وجاز الرفع والنصب، كما ذكرناه هناك.

وإن كرَّرتَ منبيّ «لا» بلا فصل بين الاسم وذلك المكرَّر، ثم وصفتَ الثاني، نحو: «لا ماءَ ماءَ بارداً»، فإن شئت بنيتَ الثاني، نظراً إلى كونه تكريراً لفظيًا، وإن

---

٢٥٨ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٢٢٨؛ وخزانة الأدب ٤/ ٩٥، ٩٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٥٦؛ وشرح المفصل ٢/ ١١٤؛ وبلا نسبة في مجالس ثعلب ص ٣٢١؛ والمقتضب ٢/ ١٥٢.

اللغة: الرواح: السير بالعشيّ.

المعنى: لقد حان وقت المسير في هذه العشية التي لم أر زائرًا ولا مزورًا يشبه مَنْ رأيتُه فيها.

الإعراب: **«يا»**: حرف نداء. **«صاحبي»**: منادى مضاف منصوب بالياء لأنه مثنى، والياء: (الثانية) مضاف إليه محله الجر. **«دنَا»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. **«الرّواحُ»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«فسيرا»**: الفاء: استئنافية، «سيرا»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، وألف الاثنين: فاعل. **«لا»**: نافية لا عمل لها. **«كالعشية»**: جار ومجرور متعلقان بحال مقدم من «زائرًا». **«زائرًا»**: مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: لا أرى زائرًا كزائر العشية. **«ومزورًا»**: الواو: حرف عطف، «مزورًا»: معطوف على «زائرًا»، ويمكن أن تكون الكاف في «كالعشية» اسمًا بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل نصب حال من (زائرًا) والأصل أن يكون صفةً له، ولكنه تقدم على الموصوف، فصار حالاً له.

جملة «يا صاحبي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «دنا الرَّواح»: استئنافية لا محل لها. وجملة «سيرا»: استئنافية لا محل لها. وجملة «لا أرى كالعشية زائرًا»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه: نصب (زائرًا) بفعل مضمر والتقدير: لا أرى كالعشية زائرًا، وحذف اختصارًا لعلم السامع.

شئت أعربته رفعاً ونصباً، وذلك لأنك لمَّا وصفته، صار مع وصفه كأنه وصف للأول، كالحال الموطِّئة في نحو قوله تعالى: ﴿إنّا أنزلناه قرآناً عربيًا﴾[1]، فالإعراب في المكرر الموصوف أَولى، نظراً إلى كونه كالصفة، من الإعراب[2] في المكرَّر غير الموصوف؛ وأمَّا وصف المكرَّر، أعني «بارداً» فليس فيه إلا الإعراب.

* * *

٥ ـ استعمال «لا أبا له»، ونحوه

قال ابن الحاجب:

ومثل: «لا أبا له»، و «لا غلامَيْ له»، جائز لشبهه بالمضاف لمشاركته له في أصل معناه، ومِن ثَمَّ لم يجز: «لا أبا فيها»، وليس بمضاف لفساد المعنى، خلافاً لسيبويه.

* * *

قال الرضيّ:

يعني أنَّ الكثير أن يقال: «لا أبَ له»، و «لا غلامَين له»، فيكونان مبنيَّين، على ما ذكرنا، وجاز، أيضاً، على قلَّة، لكن لا إلى حدّ الشذوذ في المثنّى وجمع المذكّر السالم، وفي «الأب» و «الأخ» من بَين الأسماء الستة، إذا وليها لام الجر: أن تعطي حكم الإضافة بحذف نوني التثنية والجمع وإثبات الألف في «الأب» و «الأخ»، فيقال: لا «غلامَيْ لَك»، و «لا مسلِمِي لكَ»، و «لا أخا له»، فتكون معربة اتفاقاً.

وأجاز سيبويه أن يكون: «لا غلامَ لك» مثله، أعني أن يكون مضافاً واللام زائدة فيكون معرباً.

ثم اعلم أن مذهب الخليل، وسيبويه، وجمهور النحاة، أن هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى؛ فقيل لهم: اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف إلَيه، بل تقدر؛ أجابوا بأن اللام ههنا، أيضاً مقدَّرة، وهذه الظاهرة تأكيد لتلك المقدَّرة، كـ «تيمَ»، الثاني في: «يا تيمَ تيمَ عديّ»[3]، على مذهب من قال إن «تيم» الأول مضاف إلى «عديّ» الظاهر، فيكون الفصل بين المضاف والمضاف إليه كلا فصل؛ فقيل لهم: ما الذي حملهم في هذه الإضافة على الفصل بين المضاف

(١) يوسف: ٢.
(٢) قوله: «من الإعراب» متعلّق بقوله: «أولى». (٣) راجع الشاهد الرقم ١٢٨.

والمضاف إليه باللام المقحمة توكيداً دون سائر الإضافات المقدَّرة باللام؟ أجابوا بأنَّهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرَّف بـ «لا»، من غير تكريرها تخفيفاً، وحق المعارف المنفية بـ «لا» الرفع مع تكرير «لا»، ففصلوا بين المتضايفين لفظاً، حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف، فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير «لا». والدليل على قصدهم[1] لهذا الغَرَض، أنهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفيَّ المضاف إلى النكرة، فلا يقولون: «لا أبا لرجل حاله كذا»، و «لا غلامَي لشخص نعته كذا»، والدليل على أنه مضاف قوله [من الطويل]:

٢٥٩ ـ وقَدْ ماتَ شَمّاخٌ وماتَ مزرِّدٌ وأيُّ كـريـمٍ لا أبـاكِ يُـمَـتَّـعُ[2]

فصرَّح بالإضافة، وهو شاذٌ لا يقاس عليه، فلا يقال: «لا أخاك»، و «لا يَدَيك»، وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لهذا الغَرَض، في المنادى، وهو شاذ، كقوله [من البسيط]:

[قالتْ بنو عامر خالوا بني أسدٍ] يا بُؤْسَ لـلـجَـهْـل ضراراً بـأَقْـوام[3]

قال المصنف: لا يجوز أن يكون مضافاً حقيقة، إذ لو كان كذا، لكان معرفة، فوجَب رفعه وتكرير «لا». والجواب: لم يُرفع ولم يكرر لكونه في صورة

---

(١) أي: قصد المتكلمين بهذا الكلام.

٢٥٩ ـ التخريج: البيت لمسكين الدارميّ في ديوانه ص ٣١؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٤٢؛ وشرح المفصل ٢/ ١٠٥؛ وكتاب اللامات ص ١٠٣؛ ولسان العرب ١٤/ ١٢ (أيي)؛ والمقتضب ٤/ ٣٧٥.

اللغة: الشماخ: شاعر معروف، ومُزرِّد هو أخو الشماخ.

المعنى: لن يخلد أحدٌ فسيموت الغني والفقير، والمشهور والمغمور.

الإعراب: **«وقد»**: الواو: بحسب ما قبلها، «قد» حرف تحقيق. **«مات»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«شمَّاخ»**: فاعل مرفوع. **«ومات»**: الواو: حرف عطف، «مات»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«مزرد»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«وأيُّ»**: «الواو»: حرف استئناف، «أيُّ»: اسم استفهام مرفوع على أنه مبتدأ. **«كريم»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«لا»**: نافية للجنس. **«أباك»**: اسم «لا» منصوب بالألف، لأنه من الأسماء الستة، والكاف: مضاف إليه محله الجر. **«يمتَّع»**: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة، ونائب الفاعل مستتر جوازًا تقديره: هو.

جملة «مات شمَّاخ»: بحسب الواو. وجملة «مات مزردٌ»: معطوفة على جملة «مات شماخٌ». وجملة «أيُّ كريم يمتّع»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يمتَّعُ»: خبر المبتدأ (أي) محلها الرفع. وجملة «لا أباك مع الخبر المحذوف»: اعتراضية لا محل لها.

الشاهد فيه: حذف اللام الجارة، إذ الشائع في الاستعمال أن يقال: لا أبالك، وقد قيل في البيت (لا أباك) شذوذًا عمّا هو شائع.

(٢) في المطبوعة «يخلَّدُ»، والبيت من قصيدة عينيّة.

(٣) تقدَّم بالرقم ١٠١.

النكرة، والغَرَض من الفصل باللام ألاَّ يُرفع ولا يكرَّر، فكيف يرفع ويكرر مع الفصل باللام؟

وقال أيضاً: «لا أبا لك»، و «لا أبَ لك» سواءٌ في المعنى اتفاقاً، و «لا أب لك»، نكرة بلا خلاف، فكذا يلزم أن يكون: «لا أبا لك»، إذ المعرفة لا توافق النكرة معنى؛ والجواب أنهم اتفقوا على أن معنى الجملتين، أعني: «لا أبا لك» و «لا أب لك» سواء، ولم يتفقوا على أن «أبَا لك»، و «أبَ لك» بمعنى واحد، وقد يكون المقصود من الجملتين واحداً، مع أن المسند إليه في إحداهما معرفة، وفي الأخرى نكرة، فالمسند، أي: خبر «لا» في «لا أبا لك» محذوف، أي: لا أبا لك موجود، وأمَّا في «لا أبَ لك»، فهو «لَك» أي: لا أب موجود لك، فالجملة الأولى بمعنى: لا كان أبوك موجوداً، والثانية بمعنى: لا كانَ لك أب، ولا خلاف في اتحاد فحوى الجملتين مع كون المسند إليه في إحداهما معرفة وفي الأخرى نكرة.

ثم قال المصنف: إن الوجه في مثله أن يقال: هو، وإن لم يكن مضافاً للفساد المذكور، لكنه مشابه للمضاف، فأعطي حكمَ المضاف من إثبات الألف في «أبا»، و «أخا»، وحذف النون في «غلامَي» و «مسلِمِي».

ولا يريد بمشابهته للمضاف أنه مضارع للمضاف بالتفسير الذي مرَّ في باب المنادى، إذ لو كان كذلك لوجَب تنوينه، كما في «لا حسناً وجههُ»، و «لا حافظاً لكتاب الله»، وأيضاً «فإنّ أبا لَك» و «أبَ لك» عنده شيء واحد من حيث المعنى، و «لك» في «لا أبَ لك» إمَّا خبر «لا»، أو صفة لاسمها، واسم «لا» لا يصير بالصفة ولا بالخبر مضارعاً للمضاف، بدليل أنك تقول «لا رجلَ في الدار»، و «لا غلامَ ظريفاً»، ولو كان مضارعاً للمضاف، لقلت: «لا رجلاً في الدار»، و «لا غلاماً ظريفاً».

* * *

قوله: «لمشاركته له»، أي: لمشاركة نحو: «أبا لك»، لِـ «أباك»، المضاف في أصل معناه، أي: في أصل معنى المضاف، وذلك أنَ أصل معنى المضاف الذي هو «أبوك»، وأصله «أبٌ لك»، كان تخصيص «الأب» بالمخاطب فقط، ثم لمَّا حذف اللام وأضيف، صار المضاف معرفة، ففي «أبوك» تخصيص أصليّ وتعريف حادث بالإضافة كما يجيء في باب الإضافة، و «أبٌ لك» يشارك «أبوك» في التخصيص الذي هو أصل معناه؛ ومِن ثَمَّ لم يجز، أي من جهة أنَّ إعطاءَه حكم المضاف لمشاركته له في أصل معناه، لم يجز «لا أبا فيها»، و «لا رقيبَيْ عليها»، لأن المضاف قبل الإضافة لم يكن بمعنى «في»، و «على».

* * *

قوله: «لفساد المعنى»، يعني أن المعرَّف لا يكون بمعنى المنكَّر، كما ذكرنا من تقديره.

ولو كان كما ذكر المصنّف، لجاز أيضاً في المنكَّر «لا أبا لرجل طويل» ونحوه، تشبيهاً بالمضاف، ولم يختصّ هذا الحكم بالمعرَّف.

فإذا قلت: «لا غلامين ظريفين لك»، لم تحذف النون من «غلامين»، اتفاقاً، أمَّا على مذهب النحاة فلامتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف؛ وأمَّا على مذهب المصنّف، فللفصل بين شبه المضافين بما لا يُفصل به بينهما.

وأمَّا إن فصلت بالظرف أو الجار والمجرور الناقص، دون الظرف المستقرّ، نحو: «لا يَدَيْ بها لك»، و «لا غلامَي اليومَ لك»، فأجازه يونس اختياراً، لأن الفصل كلا فصل لكثرة ما يُتَّسع في الظروف.

ولم يجزه سيبويه والخليل، بل أوجبا إثبات النون، إلا لضرورة الشعر، كقوله [من البسيط]:

٢٦٠ ـ كأنَّ أصْواتَ مِنْ إيغالِهِنَّ بنا أواخِرِ المَيسِ إنقاضُ الفراريجِ

* * *

٢٦٠ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٩٩٦؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٠٨، ٤١٣، ٤١٩؛ والحيوان ٢/ ٣٤٢؛ والخصائص ٢/ ٤٠٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ١٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٩٢؛ والكتاب ١/ ١٧٩، ٢/ ١٦٦، ٢٨٠؛ ولسان العرب ٧/ ٢٤٤ (نقض)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٦٣؛ ورصف المباني ص ٦٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٨٣؛ وشرح المفصل ١/ ١٠٣، ٣/ ٧٧، ٤/ ١٣٢؛ وكتاب اللامات ص ١٠٧؛ والمقتضب ٤/ ٣٧٦.

اللغة: الإيغال: الإبعاد. الميس: شجر تتخذ منه الرحال والأقتاب. الفراريج: جمع فرّوج، وهو الصغير من الدجاج. إنقاض: صوت.

المعنى: إن أصوات الرّحال والأقتاب عند ابتعاد الإبل بنا أصبحت ضعيفة مثل أصوات الدجاج.

الإعراب: **«كأن»**: حرف مشبه بالفعل. **«أصوات»**: اسم «كأن» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. **«من»**: حرف جر. **«إيغالهن»**: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة، والجار والمجرور متعلقان بحال محذوفة من اسم «ليس»، «هن»: ضمير متصل في محلّ جر مضاف إليه. **«بنا»**: جار ومجرور متعلقان بالمصدر «إيغال». **«أواخر»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«الميس»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة **«إنقاض»**: خبر «كأن» مرفوع بالضمة. **«الفراريج»**: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، جملة «كأن أصوات... إنقاص...»: ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «كأن أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس» حيث فصل بين المضاف «أصوات» والمضاف إليه «أواخر الميس» بالجارين والمجرورين «من إيغالهن بنا» وأصل الكلام: كأن أصوات أواخر الميس من إيغالهنّ بنا إنقاض الفراريج.

٦ ـ حذف اسم «لا»

قال ابن الحاجب:

ويُحذف في مثل «لا عليك».

* * *

قال الرضيّ:

أي: لا بأس عليك، أي: يحذف اسم «لا» في «لا عليك»، ولا يحذف إلا مع وجود الخبر، كما لا يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم، لئلا يكون إجحافاً.

وقولهم «لا كزيد»، إنْ جعلنا الكاف اسماً، جاز أن يكون «كزيد» اسماً، والخبر محذوف، أي: لا مثلَه موجود، وجاز أن يكون خبراً، أي: لا أحدَ مثل زيد.

وإن جعلنا الكاف حرفاً، فالاسم محذوف، أي: لا أحد كزيد.

* * *

خبر «لا» و «ما» المشبَّهتين بـ «ليس»

قال ابن الحاجب:

خبر «ما»، و «لا» المشبَّهتين بــ «ليس»، هو المسند بعد دخولهما، وهي حجازية؛ وإذا زيدت «إنْ» مع «ما»، أو انتقض النفي بــ «إلاّ»، أو تقدم الخبر، بَطَل العمل، وإذا عطف عليه بموجب فالرفع.

***

قال الرضيّ:

قوله: «المسند بعد دخولهما»، أي: دخول «ما» في مسألتها، و «لا» في مسألتها، لا أنهما تجتمعان معاً، والاعتراض عليه كما في خبر «كان».

قوله: «وهي حجازية» أي: هذه اللغة، وهي إعمال «ما» و «لا» عملَ «ليس»، وقد ذكرنا[1] أنهم لا ينقلون عن أحد، لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم رفع اسم «لا» ونصب خبرها في موضع، فاللغة الحجازيَّة إذن، إعمال «ما» وحدَها دون «لا» عملَ «ليس» بشروط ستجيء.

وغير الحجازيين وهم بنو تميم، لا يعملونها مطلقاً.

قوله: «وإذا زيدت «إن» مع «ما»...»، هذه شروط عملها عملَ «ليس»:
أحدها: ألاَّ يليها «إنْ» كقوله [من الوافر]:

٢٦١ ـ وما إنْ طبُّنا جُبْنٌ ولكنْ منايانا ودَوْلَةُ آخرينا

---

(١) راجع باب اسم «ما» و «لا» في الجزء الأول من كتابنا هذا، وباب خبر «لا» النافية للجنس المتقدِّم على هذا الباب.

٢٦١ ـ **التخريج**: البيت لفروة بن مسيك في الأزهية ص ٥١؛ والجنى الداني ص ٣٢٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ١١٢، ١١٥؛ والدرر ٢/ ١٠٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٨١؛ ولسان العرب ١/ ٥٥٤ (طبب)؛ ومعجم ما استعجم ص ٦٥٠؛ وللكميت في شرح المفصل ٨/ ١٢٩؛ وللكميت أو لفروة في تلخيص الشواهد ص ٢٧٨؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٠٧؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٤١، ٢١٨؛ والخصائص ٣/ ١٠٨؛ ورصف المباني ص ١١٠، ٣١١؛ وشرح المفصل ٥/ ١٢٠، ٨/ ١١٣؛ والكتاب ٣/ ١٥٣، ٤/ ٢٢١؛ والمحتسب ١/ ٩٢؛ والمقتضب ١/ =

اعلمْ أنَّ الأصل في «ما» ألاَّ تعمل، كما في لغة بني تميم، إذ قِياس العوامل أن تختصَّ بالقبيل الذي تعمل فيه، من الاسم، أو الفعل، لتكون متمكِّنة بثبوتها في مركزها، و «ما» مشتركة بين الاسم والفعل.

وأمَّا الحجازيّون فإنّهم أعملوها مع عدم الاختصاص، لقوة مشابهتها لِـ«ليس»، لأنّ معناهما في الحقيقة سواء، وذلك لأن معنى «ليس» في الأصل: ما كان، ثم تجرَّدت عن الدلالة على الزمان، فبقيت مفيدة لنفي الكون، ومعنى «ما» مجرد النفي، ومعلوم أن نفي الشيء بمعنى نفي كونه سواء من حيث الحقيقة، كما ذكرنا في باب الاستثناء.

وعند النحاة أن «ما» و «ليس»، كلاهما لنفي الحال؛ والحق، أنهما لمطلق النفي، كما يجيء في الأفعال الناقصة.

فلمَّا كان قياس إعمالها(١) ضعيفاً، انعزلت لأدنى عارض؛ فمن ذلك(٢) مجيء «إنْ» بعدها، وإنما عزلتها، لأنها وإن كانت زائدة، لكنها تشابه «إن» النافية لفظاً، فكأنَّ «ما» النافية دخلت على نفي، والنفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب، فصارت «إنْ» كـ «إلاّ»، الناقضة لنفي «ما» في نحو: «ما زيدٌ إلاّ منطلقٌ»، ويجوز أن يقال: إنما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف.

وقَد جاءت «إن» بعدها غيرَ كافَّة، شذوذاً، وهو عند المبرّد قياس؛ أنشد أبو عليّ [من البسيط]:

= ٥١، ٢/ ٣٦٤؛ والمنصف ٣/ ١٢٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٣.

اللغة: طبّنا: عادتنا أو شأننا. منايانا: ميتاتنا، جمع منيّة وهي الموت. الدولة: الغلبة والانتصار في الحرب.

المعنى: ليس الخوف والجبن من عادتنا، ولكن أقدارنا حكمت علينا بانتصار الآخرين علينا.

الإعراب: **«وما»**: الواو: استئنافية، «ما»: نافية تعمل عمل ليس. **«إن»**: زائدة كفّت «ما» عن العمل. **«طبنا»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **«جبن»**: خبر مرفوع بالضمّة. **«ولكن»**: الواو: للاستئناف، «لكن»: حرف استدراك لا عمل لها. **«منايانا»**: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على الألف، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. وخبرها محذوف تقديره (منايانا حلّت أو قدّرت). **«ودولة»**: الواو: للعطف، «دولة»: اسم معطوف على (منايا) مرفوع مثله. **«آخرينا»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم، والألف: للإطلاق.

جملة «طبنا جبن»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «منايانا قدّرت»: استئنافية كذلك.

الشاهد فيه قوله: «ما إن» حيث زيدت (إن) بعد (ما) فلم تعمل (ما) عمل (ليس).

(١) أي: إعمال «ما».

(٢) أي: من العوارض التي تعزلها (أي: تكفّها عن العمل).

٢٦٢ ـ بني غدانَةَ ما إنْ أنْتُمْ ذَهَباً ولا صَرِيفاً ولكنْ أنْتُمُ الخَزَفُ

و «إن» العازلة عند الكوفيين نافية لا زائدة[١]، ولعلهم يقولون: هي نافية زيدت لتأكيد نفي «ما»، وإلاّ[٢] فإنّ النفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب.

ورُدَّ عليهم بأنه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى إلاّ مفصولاً بينهما، كما في «إنَّ زيداً لقائم»[٣]، وأمَّا الجمع بين اللام و «قد» في نحو: ﴿لقد سمع﴾[٤]، مع أنّ في كليهما معنى التحقيق والتأكيد، فلأنّ «قد» يشوبها معنيان آخران؛ وهما التقريب والتوقع، فلم تكن بحتاً للتحقيق، وكذا في «ألا إنَّ»، مع أن في «ألاَ» معنى التحقيق، لأن فيها[٥] معنى التنبيه أيضاً، وأنشد الفرّاء [من البسيط]:

٢٦٣ ـ [وقفتُ فيها أُصَيْلالاً أسائِلُها عَيَّتْ جواباً وما بالرَّبْعِ مِنْ أحِدِ]

---

٢٦٢ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٣٤٠؛ وأوضح المسالك ١/ ٢٧٤؛ وتخليص الشواهد ص ٢٧٧؛ والجنى الداني ص ٣٢٨؛ وجواهر الأدب ص ٢٠٧، ٢٠٨؛ وخزانة الأدب ٤/ ١١٩؛ والدرر ٢/ ١٠١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢١؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٨٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢١٤؛ وشرح قطر الندى ص ١٤٣؛ ولسان العرب ٩/ ١٩٠ (صرف)؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٥؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٩١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٣.

اللغة والمعنى: غدانة: حيّ من بني يربوع. الصريف: الفضّة الخالصة. الخزف: الفخّار.

يهجو الشاعر بني غدانة وينعتهم بالحقارة، وأنّهم ليسوا بأشراف الناس وأسيادهم.

الإعراب: «**بني**»: منادى منصوب بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «**غدانة**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف. «**ما**»: حرف نفي. «**إنْ**»: زائدة. «**أنتم**»: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ رفع اسم «ما». «**ذهبًا**»: خبر «ما» منصوب بالفتحة. «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «لا»: لتأكيد النفي. «**صريفًا**»: معطوف على «ذهبًا». «**ولكن**»: الواو: حرف استئناف، «لكن»: حرف استدراك. «**أنتم**»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «**الخزف**»: خبر المبتدأ مرفوع.

جملة «بني غدانة» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «ما إن أنتم ذهب» الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة. وجملة «أنتم الخزف» الاسميّة: استئنافية لا محل من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «ما إن أنتم ذهبًا» حيث زيدت «إنْ» بعد «ما» ولم يبطل عملها، ويروى «ما إن أنتم ذهب» بإبطال عملها، وهو القياس.

(١) انظر المسألة التاسعة والثمانين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص ٦٣٦ ـ ٦٤٠.

(٢) أي: وإنْ لم يكن هذا هو وجهة نظر الكوفيين.

(٣) في هذا المثال جُمع بين «إن» واللام، وكِلاهما يفيد التوكيد.

(٤) آل عمران: ١٨١.

(٥) أي: في «ألا»، والمقصود: جاز الجمع بين «ألا» و «إنّ» لأنَّ في «ألا» معنى التنبيه.

٢٦٣ ـ **التخريج**: البيتان للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٤، ١٥؛ والأغاني ١١/ ٢٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٢٢، ١١/ ٣٦؛ والدرر ٣/ ١٥٩، ٦/ ٢٥٧؛ وجمهرة اللغة ص ٩٣٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٥٤؛ والكتاب ٢/ ٣٢١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٩١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣١٥، ٥٧٨؛ ـ

إلاَّ أواريَّ مـــا إنْ لا أبــيِّـــنـــهــــا [والنؤيُ كالحَوْضِ بالمظلُومَةِ الجَلَدِ]

بالجمع بين ثلاثة أحرف نافية، والرواية: لأيًا ما أبيِّنها.

ومما يعزلها عن العمل انتقاضُ نفيها، لأن عملها إنما كان لأجل النفي الذي به شابهت «ليس»، فكيف تعمل مع زوال المشابهة؟

ونقل عن يونس أنه يجوز إعمالها مع انتقاض نفيها بـ «إلاّ»، وأنشد في ذلك [من الطويل]:

٢٦٤ ـ وما الدَّهْرُ إلاّ مَنْجَنُوناً بأَهْلِهِ وما صاحبُ الحاجاتِ إلاّ مُعَذَّبا

= والمقتضب ٤/ ٤١٤؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٨/ ١٢٩.

اللغة: أصيلالاً: تصغير أصيل وهو وقت ما قبل الغروب. عيّت جوابًا: عجزت عنه. الأواري: جمع آريّ وهو حبل تشدّ به الدّابة في محبسها. النؤي: ما يحفر حول الخيمة ليمنع دخول المطر إليها. المظلومة: الفلاة التي حفر فيها حوض لغير إقامة. الجلد: الصلبة.

المعنى: توقّفت أسائلها عند الغروب، ولم يكن في الدار أحد، وقد عجزت عن جوابي، أما مرابط الدوابّ فلم أتبيّنها إلا بعد وقت، والحفر التي كانت حول الخيم صارت كالحوض الذي حفر في فلاة صلبة.

الإعراب: «**وقفت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**فيها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (وقفت). «**أصيلالاً**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بـ «وقفت». «**أسائلها**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره أنا، و«ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «**عيَّتْ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة والتاء: للتأنيث، والفاعل: ضمير مستتر تقديره هي: . «**جوابًا**»: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة. «**وما**»: الواو: للاستئناف، «ما»: حرف يعمل عمل «ليس». «**بالربع**»: جار ومجرور متعلقان بخبر (ما)، والتقدير (ما أحدٌ موجودًا بالربع) «**من**»: حرف جر زائد. «**أحد**»: اسم مجرور لفظًا، مرفوع محلاً على أنه اسم (ما). «**إلا**»: حرف استثناء. «**أواريّ**»: مستثنى منصوب بالفتحة. «**ما**»: حرف نفي زائد. «**إنْ**»: حرف نفي زائد. «**لا**»: حرف نفي. «**أبينها**»: فعل مضارع مرفوع، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: أنا. «**والنؤي**»: الواو: استئنافية، «النؤي»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**كالحوض**»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل رفع خبر لـ «النؤي»، «الحوض»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «**بالمظلومة**»: جار ومجرورة متعلقان بحال محذوفة من (الحوض). «**الجلد**»: صفة (المظلومة) مجرور بالكسرة.

جملة «وقفت»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «أسائلها»: في محل نصب حال. وجملة «عيَّت»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «ما بالربع من أحد»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «أبينها»: في محلّ نصب حال. وجملة «النؤيُ كالحوض»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «ما إن لا أبيّنها» حيث جمع الشاعر بين ثلاثة أحرف نافية. والرواية: «لأيًا ما أبيّنها» ولا شاهد في البيت على هذه الرواية.

٢٦٤ ـ **التخريج**: البيت لأحد بني سعد في شرح شواهد المغني ص ٢١٩؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٢٧١؛ والجنى الداني ص ٣٢٥؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٣٠، ٩/ ٢٤٩، ٣٥٠؛ والدرر ٢/ ٩٨، ٣/ ١٧١؛ ورصف المباني ص ٣١١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢١؛ وشرح التصريح ١/ =

وأجيب بأن المضاف محذوف من الأول، أي: دَوَران منجنون، وكذا «معذباً» مصدر، كقوله تعالى: ﴿ومزّقناهم كلَّ ممزَّق﴾(١)، فيكون مثل قولك: «ما زيد إلاّ سيراً». على ما مضى في المفعول المطلق.

ومن ذلك: أن يتقدَّم نفس الخبر، ظرفاً كان أو غيره، نحو: «ما قائم زيد»، و «ما في الدار زيد»، وذلك لضعفها في العمل، فلا تتصرَّف في العمل بأن تعمل النصب قبل الرفع، كالفعل.

وقال ابن عصفور، وتبعه العبديّ(٢)، لا يبطل عملها إذا كان الخبر المتقدم ظرفاً أو جارًا ومجروراً، لكثرة التوسّع فيه، كما تعمل «إنّ» وأخواتها.

قال أبو علي: زعموا أن قوماً جوَّزوا إعمالها متقدّمة الخبر، ظرفاً كان، أو غيره، قال الربَعي(٣): الإعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي.

وأمّا قول الفرزدق [من البسيط]:

٢٦٥ ـ فأَصْبَحُوا قَدْ أعادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيشٌ وإذْ ما مِثْلَهم بَشَرُ

= ١٩٧؛ وشرح المفصل ٨/ ٧٥؛ ومغني اللبيب ص ٧٣؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٩٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٣، ٢٣٠.

اللغة: المنجنون: الدولاب الذي يستقى عليه، وهو مؤنث.

المعنى: إن الدهر يدور بالناس كما تدور المنجنون، وأشدّ من يتعذّب في هذه الحياة هو صاحب الحاجات لكثرة العقبات التي تقف حجر عثرة أمام تحقيق أهدافه.

الإعراب: **«وما»**: الواو: بحسب ما قبلها، و «ما»: من أخوات «ليس». **«الدهر»**: اسم «ما» مرفوع. **«إلا»**: حرف استثناء وحصر. **«منجنونًا»**: خبر «ما» منصوب. **«بأهله»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ «منجنون»، وهو مضاف، والهاء: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«وما»**: الواو: حرف عطف، و«ما»: من أخوات «ليس». **«صاحب»**: اسم «ما» مرفوع، وهو مضاف. **«الحاجات»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«إلاّ»**: حرف حصر. **«معذّبًا»**: خبر «ما» منصوب.

جملة «ما الدهر..»: بحسب ما قبلها. وجملة «ما صاحب..»: معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه: إعمال «ما» مع انتقاض خبرها بـ «إلاّ»، وهذا شاذّ، وخُرِّج على أنّه بتقدير: وما الدهر إلاّ يشبه منجنونًا، وما صاحب الحاجات إلاّ يشبه معذّبًا، فهما منصوبان بالفعل الواقع خبرًا. وقيل: يجوز أن يكون «منجنونًا» منصوب على الحال، والخبر محذوف، أي: وما الدهر إلاّ مثل المنجنون لا يستقرّ على حاله، وعلى هذا تكون عاملة قبل انتقاض نفيها، وكذا يكون التقدير في الثاني، أي: وما صاحب الحاجات موجودًا إلاّ معذبًا، ولا تقدَّر هنا «مثل»، لأنَّ الثاني هو الأوّل.

(١) سبأ: ١٩.

(٢) هو أحمد بن بكر، نحويّ من علماء القرن الرابع للهجرة.

(٣) هو أبو الحسن علي بن عيسى، نحويّ من علماء القرن السادس للهجرة.

٢٦٥ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨٥؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٢٠٩، ٣/ ١٢٢؛ وتخليص الشواهد ص ٢٨١؛ والجنى الداني ص ١٨٩، ٣٢٤، ٤٤٦؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٣٣، ١٣٨؛ =

فإنَّ سيبويه حَكى أنّ بعض الناس ينصبون «مثلَهم»، وقال: هذا لا يكاد يعرف[1]؛ وقيل إن خبر «ما» محذوف، أي: إذ ما في الدنيا بَشَر، و «مثلهم»: حال من «بشَر» مقدَّم عليه؛ وجوَّز الكوفيّون انتصابه على الظرف، أي: في مثل حالهم، وفي مثل مكانهم من الرفعة.

ويُروى: «ما مسيئاً من أعتب»[2].

قالوا: ونحو قوله [من الوافر]:

٢٦٦ - لَوَ انَّكَ يا حُسينُ خُلِقْتَ حُرًّا وما بالحُرِّ أَنْتَ ولا الخليقِ

= والدرر ٢/ ١٠٣، ٣/ ١٥٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٦٢؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٣٧، ٢/ ٧٨٢؛ والكتاب ١/ ٦٠؛ ومغني اللبيب ص ٣٦٣، ٥١٧، ٦٠٠؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٩٦؛ والمقتضب ٤/ ١٩١؛ والهمع ١/ ١٢٤؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣١٢؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢٢؛ ومغني اللبيب ص ٨٢؛ والمقرب ١/ ١٠٢.

المعنى: إنّهم قد أعيدوا إلى كرمهم المعهود، وهم من قريش أشرف بني البشر.

الإعراب: **«فأصبحوا»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «أصبحوا»: فعل ماض ناقص، والواو: ضمير في محلّ رفع اسم «أصبح»، والألف: فارقة. **«قد»**: حرف تحقيق. **«أعاد»**: فعل ماض. الله اسم الجلالة فاعل مرفوع. **«نعمتهم»**: مفعول به منصوب، وهو مضاف، و «هم»: ضمير في محل جرّ بالإضافة. **«إذ»**: حرف تعليل. **«هم»**: ضمير رفع منفصل، مبتدأ. **«قريش»**: خبر مرفوع. **«وإذ»**: الواو: حرف عطف، و «إذ»: حرف تعليل. **«ما»**: من أخوات «ليس». **«مثلهم»**: خبر «ما» مقدّم منصوب، وهو مضاف، و «هم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«بشر»**: اسم «ما» مؤخّر مرفوع بالضمّة.

وجملة «أصبحوا...»: بحسب ما قبلها. وجملة «قد أعاد الله نعمتهم»: في محلّ نصب خبر «أصبح». وجملة «هم قريش»: تعليليّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إذ مثلهم بشر»: معطوفة على جملة «هم قريش».

الشاهد فيه قوله: «إذ ما مثلهم بشر» حيث عملت «ما» الحجازية مع تقدّم خبرها على اسمها.

(١) انظر: الكتاب ١/ ٦٠.

(٢) روايته بالرفع في لسان العرب ١/ ٥٧٨ (عتب). تقول: أعتبني فلان، أي: ترك ما كنتُ أجد عليه من أجله، ورجع إلى ما أرضاني عنه بعد إسخاطه إياي عليه.

٢٦٦ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٠٠؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٤١، ١٤٣، ١٤٥، ١٠/ ٨٢؛ والجنى الداني ص ٢٢٢؛ وجواهر الأدب ص ١٩٧؛ والدرر ٤/ ٩٦، ٢١٩؛ ورصف المباني ص ١١٦؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١١١؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٠٩؛ والمقرب ١/ ٢٠٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٨، ٤١.

اللغة: الخليق: الجدير، المناسب.

المعنى: يهجو حُسينًا هذا بأنه لم يخلق حرًّا، ولا يناسبه أن يكون حرًّا، فهو غير جدير بالحريّة.

الإعراب: **«لو»**: حرف تمنٍّ، لا محل له من الإعراب. **«أنّك»**: «أنّ»: حرف مشبّه بالفعل، والكاف: ضمير متصل في محل نصب اسمها. المصدر المؤول من «أنّ» ومعموليها في محل رفع فاعل لفعل محذوف، تقديره: ثبت. **«يا حسين»**: «يا»: حرف نداء، «حسين»: منادى مفرد علم مبني على الضمّ في محلّ نصب على النداء. **«خُلقت»**: فعل ماض للمجهول، و«التاء»: ضمير =

دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب، إذ الباء لا تدخل إلا على الخبر المنصوب دون المرفوع؛ وعلى هذا بَنى أبو عليّ والزمخشري امتناع دخولها على خبر «ما» التميمية، وأجازه الأخفش، وهو الوجه، لأنها تدخل بعد «ما» المكفوفة بـ «إنْ» اتفاقاً، نحو: «ما إنْ زيد بقائم»، قال [من المتقارب]:

٢٦٧ ـ لَعَمْرُكَ ما إن أبو مالكٍ بواهٍ ولا بضعيفٍ قُواهْ

ومنع أبو علي والأخفش دخولها على خبر «ما» المتقدِّم خلافاً للرَّبَعي، والبيت المذكور[1] شاهد له[2].

ولا يمنع دخول الباء في خبر «ليس» غير انتقاض النفي بـ «إلاّ»، وذلك لأنّ

= متصل في محلّ رفع نائب فاعل. «حرًا»: حال منصوبة بالفتحة. «وما»: الواو: حرف استئناف، «ما»: حرف نفي يعمل عمل ليس. «بالحرّ»: الباء حرف جرّ زائد، «الحرّ»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه خبر «ما». «أنت»: اسم «ما» مبني في محل رفع. «ولا»: الواو: حرف عطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «الخليق»: اسم معطوف على «الحر» مجرور مثله لفظاً بالكسرة.
جملة «الو أنك يا حسين...»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «خلقت»: في محل رفع خبر «أن». وجملة النداء اعتراضية لا محلّ لها. وجملة «ما بالحر أنت»: استئنافيه لا محلّ لها من الإعراب.
الشاهد فيه قوله: «وما بالحر أنت» حيث تقدّم خبر «ما» الحجازية على اسمها.

٢٦٧ ـ التخريج: البيت للمتنخل الهذليّ في الأغاني ٢٣/ ٢٦٥؛ وأمالي المرتضى ١/ ٣٠٦؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٤٦؛ والدرر ٢/ ١٢٣؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٧٦؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٦٤؛ ولذي الإصبع العدواني في خزانة الأدب ٤/ ١٥٠؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٥٣؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٤٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٧.
اللغة: أبو مالك: كنية أبي الشاعر واسمه عويمر، واسم الشاعر مالك بن عويمر. الواهي: الضعيف.
المعنى: إنّ أبا مالك كان شهمًا قويًا، شديد الخصومة، لا يكل أمره إلى أحد.
الإعراب: «لعمرك»: اللام: للابتداء، «عمرك»: مبتدأ مرفوع وهو مضاف، والكاف: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة، وخبره محذوف تقديره: قسمي. «ما»: حرف نفي. «إن»: زائدة. «أبو»: مبتدأ مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «مالك»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «بواه»: الباء: حرف جرّ زائد، «واه»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنّه خبر المبتدأ. «ولا»: الواو: حرف عطف، «لا»: لتوكيد النفي. «بضعيف»: معطوف على «واه». **قواه:** فاعل للصفة المشبّهة «ضعيف»، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.
جملة «لعمرك...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ما أبو مالك بواه»: جواب القسم لا محلّ لها من الإعراب.
الشاهد فيه قوله: «ما إن أبو مالك بواه» حيث زاد الباء في خبر «ما» التي بطل عملها بسبب اقترانها بـ «إن» الزائدة.

(١) أي: الشاهد المتقدّم بالرقم ٢٦٦.
(٢) أي: شاهد لما ذهب إليه أبو علي والأخفش.

الباء لتأكيد النفي، فلا تدخل بعد انتقاضه؛ وقد تدخل هذه الباء على خبر مبتدأ بعد «هل»، نحو: «هل زيد بخارج»، وفي الخبر المنفيّ في باب «ظنَّ»، نحو: «ما ظننته بخارج»؛ وقد تزاد في خبر «لا» التبرئة، نحو: «لا خيرَ بخير بعده النار»(١)، وقيل: هي بمعنى «في».

وربَّما زيدت في الحال المنفية(٢)، نحو: «ما جاءني زيد براكب»، وفي خبر «أن» الآتية بعد باب «رأيت» منفيًّا، كقوله تعالى: **﴿أوَ لم يَروا أن الله الذي خلق السموات والأرضَ ولم يعيَ بخلقهنَّ بقادر﴾**(٣).

وقد تزاد بعد «ليت»، قال [من الوافر]:

٢٦٨ ـ نَدِمْتُ على لسانٍ كانَ مِنِّي ... فَلَيْتَ بأنَّهُ في جوفِ عِكْمِ

وممَّا يبطل عمل «ما» أن يتقدَّم ما ليس بظرف على الاسم المتقدِّم على الخبر، فلا يجوز «ما زيداً عمرو ضارباً»، بخلاف ما إذا كان ظرفاً، كقوله تعالى: **﴿فما منكم مِن أحدٍ عنه حاجزين﴾**(٤).

---

(١) هذا القول للإمام علي في نهج البلاغة ص ٤١٦.

(٢) واستشهدوا له بقول القحيف العقيليّ [من الوافر]:

فما رجعتْ بخائبةٍ رِكابٌ ... حكيمُ بنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهاها

انظر: خزانة الأدب ١٠/ ١٣٧؛ وتخليص الشواهد ص ١٧٧؛ والجنى الداني ص ٥٥؛ وجواهر الأدب ص ٥٤؛ والدرر ٢/ ١٢٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٣٩؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٩٣ (مني)؛ ومغني اللبيب ١/ ١١٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٧.

(٣) الأحقاف: ٣٣.

٢٦٨ ـ **التخريج**: البيت للحطيئة في ديوانه ص ١٢٢؛ وتخليص الشواهد ص ٢٩٢؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٥٢، ١٥٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٠٣؛ ولسان العرب ١٢/ ٤١٥ (عكم)، ١٣/ ٣٨٥ (لسن)؛ ونوادر أبي زيد ص ٣٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٢٤٤.

اللغة: اللسان هاهنا: الكلام، وقيل: هو الرسالة. كان (هنا): تامة بمعنى حَدَث، أو جرى. العِكْم: العِدْل.

المعنى: ندم الشاعر على ما بدر منه من الكلام على أحد الناس، ويتمنى لو لم يذع هذا الكلام.

الإعراب: **«نَدمتُ»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. **«على لسان»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «ندمتَ». **«كان»**: فعل ماض مبني **على** الفتح، وفاعله مستتر تقديره هو. **«مني»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «كان». **«فليت»**: الفاء: استئنافية، «ليت»: حرف مشبه بالفعل. **«بأنَّه»**: الباء: زائدة، «أنَّه»: حرف مشبه بالفعل، والهاء: اسمه محله النصب. **«في جوف»**: جار ومجرور متعلقان بخبر «أنَّ» المحذوف. **«عكم»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «ندمت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «كان»: صفة لـ «لسانه» محلها الجر. وجملة «ليت بأنه في جوف عكم»: استئنافيه لا محل لها.

الشاهد فيه: زيادة الباء شذوذًا في اسم «ليت» وهو المصدر المؤول من «أنَّ» ومعموليها في قوله: «ليت بأنَّه في جوف عكم»، والتقدير: ليت كونه في جوف عكم.

(٤) الحاقة: ٤٧.

وأمَّا الخبر إذا تقدَّم وكان ظرفاً، فقد ذكرنا حاله؛ وقال الكوفيون: الاسمان بعد «ما» مبتدأ وخبر، وانتصاب الثاني بنزع الخافض أعني الباء، وليس بشيء، لأن الباء زائدة، فإذا لم تثبت، لم يحكم بأنها محذوفة، وأيضاً ليس المجرور بها مفعولاً حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول الفعل إليه، كما في: «استغفرتُ الله ذنباً»، وذلك لأن الناصب ليس نزعَ الخافض، بل الناصب هو الفعل أو شبهه، يَنصب المجرور محلاً لكونه مفعولاً، إذ لا يمكن نصبه لفظاً بسبب الجارّ، فإذا عدم الجار، ظهر عمله المقدر. هذا، مع أن حذف الجار ونصب المفعول بعده، أيضاً، ليس بقياس إلا مع «أنَّ» و «أنْ».

وأجاز الأخفش حذف اسم «ما»، استغناءً ببدل موجَب، نحو: «ما قائماً إلاّ زيدٌ»؛ وليس بشيء، لِما ذكرنا أن المستثنى في المفرَّغ قائم مقام المتعدّد المقدَّر، فيكون قد أعمل «ما»، على هذا، في الاسم مع تأخّره عن الخبر، وانتقاض النفي، وأحدهما مبطل لعملها، فكيف إذا اجتمعا؟

ولا يجوز أن يُقال: «ما إلاّ زيد قائماً»، لتقدّم المستثنى المفرَّغ على الحكم، ولا يجوز، أيضاً، أن تعمل «ما» مع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف ومع انتقاض النفي.

* * *

قوله: «وإذا عطف عليه»، أي: على خبر «ما»، سواء كان منصوباً أو مجروراً بالباء الزائدة.

قوله: «بموجِب»، وذلك إذا عطفت عليه بـ «بَلْ»، أو «لكن»، لأنهما للإثبات بعد النفي، كما يجيء في حروف العطف.

قوله: «فالرفع»، أي: الرفع واجب، وذلك لزوال علة العمل وهي النفي؛ وقد ذكرنا وجه الرفع فيه في باب الاستثناء، فلا نعيده.

وقال عبد القاهر: هو خبرٌ لمبتدأ محذوف، أي: ما زيد بقائم، لكن هو قاعد، فعلى هذا، ليس هذا عنده ممَّا نحن فيه، أي: من باب عطف المفرد على المفرد، ولا يمكن أن يكون منه، لامتناع عطفه عنده على الخبر وحده، إذ يلزمه النصب عنده، فهو، على هذا، من باب القطع، كما يجيء في باب العطف.

وقال ابن جعفر[1]: هو عطف على التوهّم، لأنَّه كثيراً ما يقع خبر «ما»

---

(١) لعلّه محمد بن جعفر الأنصاري المرسيّ.

مرفوعاً، عندما تنعزل عن العمل، فتوهّموا أنّ الأوّل مرفوع، وهذا كتوهّم الجرِّ في قوله[من الطويل]:

٢٦٩ ـ مشائِيمُ ليسوا مُصْلحينَ عَشيرةً ولا نـاعِـبٍ إلاّ بِـبَـيْـنٍ غُـرابُـهـا

وليس ما ذهب إليه بشيء، لأن مثل ذلك ليس بمطرد، ولا في سعة الكلام.

وإذا عطفت على خبر «ما» أو خبر «ليس» المجرور بالباء منفيًّا، نحو: «ما زيد بقائم ولا قاعد»، جاز في المعطوف الجرّ حَمْلاً على اللفظ، والنصب حَمْلاً على المحلّ، قال [من الوافر]:

مـعـاوِيَ إنّـنـا بَـشَـرٌ فَـأَسْـجِـحْ فَلَـسْـنـا بـالـجـبـالِ ولا الـحـديـدَا(١)

ويجوز الرفع على أن يكون من باب عطف الجملة على الجملة، والمبتدأ محذوف، أي: ولا هو قاعد.

وقد يُجرُّ المعطوف على خبرهما المنصوب أيضاً، مع الرفع والنصب، نحو: «ما زيد قائماً، ولا قاعداً، ولا قاعدٌ، ولا قاعدٍ»، وذلك لتوهّم الباء

---

٢٦٩ ـ **التخريج**: البيت للأخوص (أو الأحوص) الرياحي في الحيوان ٣/ ٤٣١؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٥٨، ١٦٠، ١٦٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٨٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٧١؛ وشرح المفصل ٢/ ٥٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٧٤، ٢/ ١٠٥؛ والكتاب ١/ ١٦٥، ٣٠٦؛ ولسان العرب ١٢/ ٣١٤ (شأم)؛ والمؤتلف والمختلف ص ٤٩؛ وهو للفرزدق في الكتاب ٣/ ٢٩؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٥٥؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٣٤٧، ٤/ ٣١٣؛ والخزانة ٨/ ٢٩٥، ٥٥٤؛ والخصائص ٢/ ٣٥٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٢؛ وشرح المفصل ٥/ ٦٨، ٧/ ٥٧؛ ومغني اللبيب ص ٤٧٨؛ والممتع في التصريف ص ٥٠.

اللغة: المشائيم: جمع مشؤوم وهو الرّجل الذي يجرّ على قبيلته الشؤم. ناعب: مصوّت. البين: الفراق.

المعنى: يصف قومًا بأنهم نذير شؤم لمن حولهم، وليسوا بمصلحين بين الناس، ولا يصيح غرابهم إلاّ بالفراق وتصدّع الشمل.

الإعراب: «**مشائيم**»: خبر مرفوع بالضمّة لمبتدأ محذوف تقديره: هم «**ليسوا**»: فعل ماضٍ ناقص، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع اسمها. «**مصلحين**»: خبر «ليس» منصوب بالياء لأنه جمع مذكّر سالم. «**عشيرة**»: مفعول به منصوب بالفتحة لاسم الفاعل (مصلحين). «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «لا»: حرف نفي. «**ناعب**»: اسم معطوف على مجرور (على التوهّم) مجرور بالكسرة. «**إلا**»: حرف استثناء وحصر. «**ببين**»: جار ومجرور متعلّقان باسم الفاعل (ناعب). «**غرابها**»: فاعل (ناعب) مرفوع بالضمّة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة.

جملة «هم مشائيم»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «ليسوا...»: في محلّ رفع صفة لـ «مشائيم».

الشاهد فيه قوله: «ليسوا مصلحين ولا ناعب» حيث جرّ (ناعب) على توهّم جرّ خبر ليس (مصلحين).

(١) تقدَّم بالرقم ١٢٠.

فيه لكثرة دخولها على خبرهما، وذلك كما في قوله:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة... البيت[١]

وأمَّا في غير خبرهما[٢]، نحو: «هل زيد خارج أو داخلٍ» بالجرّ، فضعيف نادر، لأنه لا تكثر الباء في مثله حتى يكون المعدوم كالثابت.

وقد يعامَل هذه المعاملة المعطوفُ على منصوب اسم الفاعل، بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل، على توهّم إضافته إليه، نحو: «زيد ضارب عمراً وبكرٍ».

فإن عطفت على خبر «ليس» أو «ما» المنصوب وصفاً منفياً مرتفعاً به بعده ما هو من سبب اسمها، نحو: «ما زيد قائماً، ولا قاعداً غلامه»، جاز لك في ذلك الوصف وجه آخر، وهو أن ترفعه على عطف جملة ابتدائية متقدّمة الخبر على الجملة التي هي: «ما زيد قائماً»، لا على: «زيد قائماً»، فيكون عطف اسميّة على اسمية، ويجوز مثل ذلك في نحو: «ما كان زيد قائماً ولا قاعدٌ غلامه»، فيكون من عطف اسمية على فعلية، ويكون مضمون المعطوف عليه ههنا ماضياً، لأنّ «ما كان» لنفي الماضي، ومضمون المعطوف حال، لأنه ليس مبنيًّا على «ما كان»، بل هو كقولك: «غلامه قاعد»، فظاهره الحال.

وأمَّا في «ما»، و «ليس»، فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال، رفعت الوصف الذي بعد حرف العطف أو نصبته، لأن «ما» و «ليس»، للنفي المطلق، فظاهرهما الحال.

وتقول، على هذا: «ما كان زيد قائماً، ولا عمرو قاعداً أو قاعدٌ»، فإذا نصبتَ فالقيام والقعود منفيّان في الماضي، وإذا رفعت فالقيام منتفٍ في الماضي، والقعود في الحال؛ وأمَّا في «ما زيد، أو ليس زيد قائماً، ولا عمرو قاعداً أو قاعدٌ»، فالجملتان حاليتان، رفعت «قاعداً»، أو نصبته، لما ذكرنا.

فنصب «قاعداً» في المواضع الثلاثة، أعني: «ما كان»، و «ليس»، و «ما»، عطف على الاسم والخبر، ورفعه على عطف الجملة على: «ما كان زيد قائماً»، و«ليس زيد قائماً»، و «ما زيد قائماً».

ويجوز في «ما زيد قائماً ولا قاعدٌ أبوه»، برفع «قاعد»، أن يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر، إلاّ أنه لمَّا تقدَّم الخبر في المعطوف، بطل عمل «ما»، ولا يجوز ذلك في «ما كان زيد قائماً ولا قاعدٌ أبوه»، ولا في «ليس»، إذ لا يَبطل عملهما بتقديم خبرهما على اسمهما، بل يجب أن يكون ذلك فيهما على عطف الاسمية على الفعلية.

---

(١) انظر الشاهد المتقدِّم بالرقم ٢٦٩.

(٢) المناسب القول: في خبر غيرهما.

ويجوز في نصب «قاعداً» في «ليس زيد قائماً ولا قاعداً أبوه»، أن يكون لأجل عطف الخبر على الخبر، و «أبوه» فاعله، ويجوز هذا الوجه في «ما زيد قائماً ولا قاعداً أبوه»، وأن يكون لكونه خبراً مقدّماً على الاسم، ولا يجوز هذا الوجه في «ما كان».

ويجوز في هذه المسألة جرّ المعطوف على توهّم الجرّ في المعطوف عليه، ويكون من عطف المفرد على المفرد؛ ولو جعلناه على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر، جاز في «ليس»، على تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين، على ما سيجيء من مذهب الأخفش، وجاز في «ما» على تقدير جواز دخول الباء على خبر «ما» المتقدّم. وكذا إن أظهرت الباء في هذه المسألة في «قائماً»، نحو: «ليس زيد أو ما زيد بقائم، ولا قاعد أبوه»، جاز لك في «قاعد» الرفع والنصب والجر، على الوجه المذكور، سواء[1].

ولو جعلت مكان السبب المذكور أعني «أبوه» اسمَ «ما» مكرراً، فقلت: «ما زيد بقائم ولا قاعد زيد»، فالرفع أجود من النصب والجر، لأن الكلام مع الرفع جملتان، ومع النصب والجر جملة واحدة، وتكرير الاسم في الجملة الواحدة ضعيف غير كثير، نحو: «زيدٌ ضربت زيداً»؛ على إقامة الظاهر مقام الضمير، لأنّ الضمير أخفّ، إلاّ أن يكون في موضع التفخيم، نحو قوله تعالى: ﴿**القارعة ما القارعة**﴾[2]، وأمّا في الجملتين فكثير، وإن اتصلتا، كقوله تعالى: ﴿**لن نُؤمِنَ حتى نؤتَى مثلَ ما أُوتي رسُل الله، الله أعلم**﴾[3].

وإن جعلت موضع السبب اسمه[4] بلا ضمير يرجع إلى الاسم[5]، نحو: «ما زيد قائماً عمرو»، وعمرو أبو زيد، لم يجز، لأنك لم تجعله في اللفظ مربوطاً به، بخلاف تكرير الاسم في نحو: «ما زيد ضارباً زيد»، فإنّ فيه ربطاً، بتكرار الاسم لفظاً، فلذا جاز مع ضعفه على ما ذكرنا.

ولو قلت: «ما أبو زينب ذاهباً ولا مقيمة أمها»، لم يجز نصب «مقيمة»، لخلوّها مع المرفوع بعدها من العائد إلى الاسم، أي: أبو زينب.

وإن جعلت موضع السببي أجنبيًا، نحو: «ما زيد بقائم أو قائماً، ولا قاعد عمرو»، فليس مع «ما» نصبُ «قاعد»، لأنّ «عمراً» لا يصلح أن يكون فاعلاً لِـ «قاعد»، على عطف الخبر على الخبر، لأنّ المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له،

---

(١) أي: الرفع والنصب والجرّ سواء.
(٢) القارعة: ١ ـ ٢.
(٣) الأنعام: ١٢٤.
(٤) أي: الاسم الموضوع لذلك السببي.
(٥) أي: اسم «ما».

وقد وجَب في المعطوف عليه أن يكون فيه، أو في معموله ضمير يرجع إلى اسم «ما» لكونه مشتقاً، فكذا يجب في المعطوف الذي هو «قاعد»، ولا ضمير فيه لو رفع «عمرو»، ولا في معموله. فإذا لم يجز عطف الخبر على الخبر، لم يبق إلاّ عطف الجملة على الجملة، فوجَب إمَّا رفع «قاعد»، لتقدّمه على الاسم، أو جرّه، إن جوَّزنا دخول الباء على خبر «ما» المتقدّم على الاسم، على ما هو مذهب الرَّبَعي.

هذا في «ما»، وأمَّا في «ليس»، فيجوز نصب «قاعداً» على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر، ويجوز الرفع على عطف الاسميّة على الفعليّة، ويجوز الجرّ على ما ذهب إليه الأخفش من تجويز العطف على عاملين مختلفين، لأنه لا يشترط في المعطوف عليهما ما يشترطه المصنِّف من كون الأول مجروراً والثاني منصوباً أو مرفوعاً، كما يجيء في باب العطف.

وبعض القدماء مَنَع مِن نحو: «ما زيد قائماً، ولا عمرو ذاهباً»؛ ونَقَض سيبويه[1] عليهم ذلك بجواز: «ما زيد ولا أبوه ذاهبين»؛ إجماعاً، والعامل في المعطوف عنده هو العامل في المعطوف عليه، لا المقدَّر، كما يجيء في التوابع.

* * *

وأجاز المبرّد إعمال «إنْ» النافية عملَ «ليس» مستشهداً بقوله [من المنسرح]:

٢٧٠ ـ إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً على أَحَدِ إلاّ عَلَى أَضْعَفِ المجانينِ

وليس بمشهور.

وجميع النحاة جوَّزوا إعمال «لا» عملَ «ليس»، على الشذوذ، وفيه النظر الذي تكرر ذكره.

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٦٠ ـ ٦١.

٢٧٠ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في الأزهيّة ص ٤٦؛ وأوضح المسالك ١/ ٢٩١؛ وتخليص الشواهد ص ٣٠٦؛ والجنى الداني ص ٢٠٩؛ وجواهر الأدب ص ٢٠٦؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٦٦؛ والدرر ٢/ ١٠٨؛ ورصف المباني ص ١٠٨؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢٦؛ وشرح التصريح ١/ ٢٠١؛ وشرح ابن عقيل ص ١٦٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢١٦؛ والمقاصد النحويَّة ٢/ ١١٣؛ والمقرب ١/ ١٠٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٥.

اللغة: إن: ما. مستوليًا: مسيطرًا.

والمعنى: إنّه لضعفه لا يستطيع التأثير إلاّ على ضعاف العقول.

الإعراب: **«إنْ»**: حرف نفي يعمل عمل «ليس». **«هو»**: ضمير منفصل في محلّ رفع اسم «إن». **«مستوليًا»**: خبر «إن» منصوب. **«على أحد»**: جار ومجرور متعلقان بـ«مستوليًا». **«إلاّ»**: حرف حصر. **«على أضعف»**: جار ومجرور متعلقان بـ«مستوليًا»، وهو مضاف. **«المجانين»**: مضاف إليه مجرور.

جملة **«إن هو مستوليًا»** الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية.

الشاهد فيه قوله: «إنْ هو مستوليًا» حيث أعمل «إنْ» عمل «ليس»، فرفع بها المبتدأ ونصب الخبر.

قال الأندلسي: ينبغي في «لا» العاملة عملَ «ليس» مراعاة الشروط المعتبرة لإعمال «ما»، بل هي فيها أولى، فإنها أضعف من «ما».

قال: لكن النحاة لا يذكرون في كتبهم إلاّ شرطاً واحداً وهو كون معمولها نكرة، اسماً كان أو خبراً، قال: ومَن رأى إعمال «إنْ» عملَ «ليس» يعتبر، أيضاً، هذه الشروط.

وقد تلحق «لا» التاء، نحو: «لاتَ»، فتختصّ بلفظ «الحين» مضافاً إلى النكرة، نحو: ﴿ولات حينَ مناص﴾[1]، وقد تدخل على لفظة «أوان» ولفظة «هَنَّا» أيضاً. وقال الفرّاء: تكون مع الأوقات كلها.

وأنشد [من الكامل]:

٢٧١ ـ نَدِم البُغاةُ ولاتَ ساعةَ مَنْدَم والبغيُ مَرْتَعُ مُبتغيهِ وخَيمُ

والتاء في «لات» للتأنيث، كمَا في: «رُبَّت» و «ثمَّتَ»، قالوا: إمَّا لتأنيث الكلمة، أي «لا»، أو لمبالغة النفي، كما في «علاَّمة».

فإذا وليها «حين»، فنصبه أكثر من رفعه، ويكون اسمها محذوفاً، و «حين» خبرها، أي: لات الحينُ حينَ مناص.

وتعمل عمل «ليس»، لمشابهتها لها بكسع التاء[2]، إذ تصير على عدد حروفها ساكنة الوسط؛ ولا يجوز أن يقال بإضمار اسمها كما يجيء في نحو: «عبد

---

(١) ص: ٣.

٢٧١ ـ **التخريج**: البيت لمحمد بن عيسى بن طلحة، أو للمهلهل بن مالك الكناني في المقاصد النحوية ٢/ ١٤٦؛ ولأحدهما أو لرجل من طيّيء أو لمحمد بن عيسى أو للمهلهل في خزانة الأدب ٤/ ١٨٧؛ والدرر ٢/ ١١٧؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢٦؛ وشرح ابن عقيل ص ١٦٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٦.

اللغة: البغاة: ج الباغي وهو كلّ من تجاوز حدوده، الظالم. مرتع: مكان اللهو. وخيم: سيّيء العاقبة.

المعنى: يقول: ندم الظالمون على ما فرّطوا في ساعة القصاص، غير أن ندمهم لا ينفعهم شيئًا، لأنّ أوانه قد فات، ولأنّ مصير الظلم وخيم وسيّيء العاقبة.

الإعراب: **«ندم»**: فعل ماضٍ. **«البغاة»**: فاعل مرفوع. **«ولات»**: الواو: حالية، لات: حرف نفي يعمل عمل «ليس»، واسم «لات» محذوف تقديره: «لات الساعة ساعة مندم». **«ساعة»**: خبر «لات» منصوب، وهو مضاف. **«مندم»**: مضاف إليه مجرور. **«والبَغْيُ»**: الواو: حرف استئناف، البغي: مبتدأ أوّل مرفوع. **«مرتع»**: مبتدأ ثانٍ مرفوع، وهو مضاف. **«مبتغيه»**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. والهاء: في محلّ جرّ بالإضافة. **«وخيم»**: خبر المبتدأ الثاني.

جملة «ندم البغاة»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية. وجملة «لات ساعة مندم»: في محل نصب حال. وجملة «والبغي...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافية. وجملة «مرتع مبتغيه وخيم»: في محلّ رفع خبر المبتدأ الأوّل «البغي».

الشاهد فيه قوله: «لاتَ ساعة مندم» حيث أعمل «لات» في «ساعة»، وهي بمعنى الحين.

(٢) أي: بإلحاق التاء.

الله ليس منطلقاً»، لأنّ الحرف لا يضمر فيه، وإن شابه الفعل.

وإذا رفعت «حين» على قِلَّته، فهو اسم «لا» والخبر محذوف، أي: لات حينُ مناصٍ حاصلاً، ولا تستعمل إلا محذوفة أحد الجزأين.

هذا قول سيبويه، وعند الأخفش أن «لات» غير عاملة، والمنصوب بعدها بتقدير فعل، فمعنى «لات حينَ مناص»، أي: لا أرى حينَ مناص، والمرفوع مبتدأ محذوف الخبر؛ وفيه ضعف، لأن وجوب حذف الفعل الناصب، أو خبر المبتدأ، له مواضع متعينة.

ولا يمتنع دعوى كون «لات» هي «لا» التبرئة، ويقوِّيه لزوم تنكير ما أضيف «حين» إليه، فإذا انتصب «حين» بعدها، فالخبر محذوف، كما في: «لا حولَ»، وإذا ارتفع، فالاسم محذوف، أي: لات حين حين مناص، كما في: «لا عليك».

ونقل عن أبي عُبيد أنّ التاء من تمام «حين»، كما جاء [من الكامل]:

٢٧٢ ـ العاطفون تحينَ ما مِنْ عاطِفٍ والمُطْعِمونَ زمانَ أينَ المُطْعِمُ(١)

وفيه ضعف، لعدم شهرة «تحين» في اللغات، واشتهار: «لاتَ حين»، وأيضاً،

---

٢٧٢ ـ التخريج: البيت لأبي وجزة السعدي في الأزهية ص ٢٦٤؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٧٥، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٠؛ والدرر ٢/ ١١٥، ١١٦، ولسان العرب ٢/ ٨٧ (ليت)، ٩/ ٢٥١ (عطف)، ١٣/ ٤٣ (أين)، ١٣٤ (حين)، ١٥/ ٤٧٢ (ما)؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٨٧؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٨٣؛ والدرر ٢/ ١٢٢؛ ورصف المباني ص ١٦٣، ١٧٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٦٣؛ وشرح الأشموني ٣/ ٨٨٢؛ ومجالس ثعلب ١/ ٢٧٠؛ والممتع في التصريف ١/ ٢٧٣؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٦.

اللغة: العاطف: الذي يميل في الكرّ والحمل على الأعداء.

المعنى: هم الشجعان الذين يكرون على الأعداء في الوقت الذي يحجم فيه الآخرون عن الإقدام والذين يطعمون الناس في وقت العسر.

الإعراب: «**العاطفون**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هم» مرفوع بالواو لأنه جمع مذكّر سالم. «**تحين**»: التاء: زائدة، و «حين»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة. «**ما**»: حرف نفي «**من**»: حرف جر زائد. «**عاطف**»: اسم مجرور لفظًا، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: «كائن». «**والمطعمون**»: الواو: عاطفة، «المطعمون»: اسم معطوف على (العاطفون) فهو مثله في محل رفع. «**زمان**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بـ «المطعمون». «**أين**»: اسم استفهام مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم. «**المطعم**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة.

جملة «هم العاطفون»: ابتدائيّة لا محلّ لها. وجملة «أين المطعم»: في محلّ جرّ بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: «تحين» حيث زعم أبو عبيد أن التاء في قولهم «لات حين..» من تمام «حين» كما في هذا البيت.

(١) رواية العجز في المطبوع:

* والمُطعمون زمان ما من مطعمِ *

وهذا تحريف.

فإنهم يقولون: «لات أوان»، و «لات هنًّا»، ولا يقال: «تأوان»، ولا: «تهنًّا».

وأمَّا: «لات أوَانٍ» بكسر النون، فعند الكوفيين: «لات» حرف جر، كما ذكر السيرافي عنهم وليس بشيء؛ إذ لو كان، لجرَّ غير «أوان»، واختصاص الجارّ ببعض المجرورات نادر، ولم يسمع: «لات حينِ مناص» بجرِّ «حين» إلا شاذاً. وأيضاً، لو كان جارًّا، لكان لا بدَّ له من فعل أو معناه يتعلق به؛ و «أوان» عند السيرافي والمبرّد مبنيّ لكونه مضافاً في الأصل إلى جملة، فمعنى قوله [من الخفيف]:

٢٧٣ - طَلَبُوا صُلْحَنا ولات أوانٍ فَأَجَبْنا أَنْ لَيسَ حِينَ بَقاءِ

أي: لات أوانَ طلبوا، ثم حذفت الجملة، وبُني «أوان» على السكون، ثمّ أبدل التنوين من المضاف إليه كما في «يومئذٍ»، فكسر النون لثلاثة سواكن[١]، كما كسر ذال «إذ»، أو نقول: حذفت الجملة، وبني على الكسر للساكنين، لا على السكون لئلا يلزم اجتماع ساكنين، ثم أتي بتنوين العوض، ولا يعوَّض التنوين في المبنيّات من المضاف إليه إلا إذا كان جملة، فلا يُبدَل[٢] في نحو: «من قَبْلُ».

---

٢٧٣ - **التخريج**: البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ٣٠؛ وتخليص الشواهد ص ٢٩٥؛ وتذكرة النحاة ص ٧٣٤؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٨٣، ١٨٥، ١٩٠؛ والدرر ١١٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٤٠، ٩٦٠؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٥٦؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٤٩؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٦٩، ٦/ ٥٣٩، ٥٤٥؛ والخصائص ٢/ ٣٧٠؛ ورصف المباني ص ١٦٩، ٢٦٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٥٠٩؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢٦؛ وشرح المفصل ٩/ ٣٢؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٠ (أون)، ١٥/ ٤٦٦ (لا)، ١٥/ ٤٦٨ (لات)؛ ومغني اللبيب ص ٢٥٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٦.

اللغة: لات أوان: ليس زمان.

المعنى: لقد طلبوا مصالحتنا ولكن الزمان ليس زمان صلح، فأجبناهم لا يكون الصلح وقت النزاع على الاستمرار والبقاء.

الإعراب: «**طلبوا**»: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**صلحنا**»: مفعول به منصوب بالفتحة، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**ولات**»: الواو: حالية، «لات»: حرف جرّ (على مذهب الكوفيين). «**أوانٍ**»: اسم مجرور بالكسرة. «**فأجبنا**»: الفاء: عاطفة، «أجبنا»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نا»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**أن**»: حرف تفسير. «**ليس**»: فعل ماضٍ ناقص (من أخوات كان). «**حين**»: خبرها منصوب بالفتحة (ليس الحينُ حينَ): «**بقاء**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «طلبوا»: ابتدائية لا محلّ لها (بحسب ما قبلها). وجملة «فأجبنا»: معطوفة على جملة «طلبوا» لا محلّ لها. وجملة «لات أوان»: في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «ولات أوانٍ»، حيث جاء «لات» حرف جرّ على مذهب الكوفيين. وقيل: «أوان»: اسم مجرور بحرف جر مضمر هو «من» الاستغراقية، وقيل: إنّ الأصل: «ولات أوان صلح»، ثمّ بني المضاف لقطعه عن الإضافة، وكان بنائه على الكسر لشبهه بـ «نزالِ» وزنًا.

(١) هي الألف، والنون المفروض أنّها بُنيت على السكون، والتنوين.

(٢) أي: لا يُؤتى بالتنوين بدلاً من المضاف إليه.

وقيل: إنّ «أوان» مجرور بـ «من» مقدَّرة بعد «لات»، أي: لات مِنْ أوانٍ، فكذا يكون: «ولاتَ حينِ مناص»(١) على القراءة الشاذَّة، كما قالوا: «لا رجلٍ»، أي: لا مِن رجل.

وأمَّا: «لاتَ هنَّا»، فـ «هَنّا» في الأصل للمكان، استعير للزمان، قال [من الكامل]:

٢٧٤ ـ حنَّتْ نوارُ ولاتَ هَنَّا حَنَّتِ وبدا الذي كانَتْ نوارُ أَجنَّتِ

وهو يضاف إلى الجملة الفعليَّة، وقد يقطع عن الإضافة، قال [من الطويل]:

٢٧٥ ـ أفي أَثَرِ الأَظْعانِ عينُكَ تَلْمَحُ نَعَمْ، لاتَ هنَّا إنَّ قَلْبَكَ مِتْيحُ

---

(١) وهي قراءة عيسى بن عمر. انظر: البحر المحيط ٧/ ٣٨٣؛ والكشاف ٣/ ٣٥٩.

٢٧٤ ـ **التخريج**: البيت لشبيب بن جعيل في الدرر ١/ ٢٤٤، ٢/ ١١٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٩١٩؛ والمؤتلف والمختلف ص ٨٤؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤١٨؛ ولحجل بن نضلة في الشعر والشعراء ص ١٠٢؛ ولهما معًا في خزانة الأدب ٤/ ١٩٥؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٣٠؛ وتذكرة النحاة ص ٧٣٤؛ والجنى الداني ص ٤٨٩؛ وجواهر الأدب ص ٢٤٩؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٦٣؛ وشرح الأشموني ١/ ٦٦، ١٢٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٧٨، ١٢٦.

المعنى: لقد اعتمل الشوق في روح نوار إلى أهلها فأعلنته، وليس هذا هو الزمن المناسب لذلك.

الإعراب: «**حنت**»: فعل ماض مبني على الفتحة الظاهرة والتاء: للتأنيث. «**نوار**»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «**ولات**»: الواو: حالية، و «لات»: حرف نفي يعمل عمل «ليس». «**هَنَّا**»: اسم إشارة في محل نصب خبر «لات»، واسمه محذوف. «**حنت**»: فعل ماض مبني على الفتح الظاهر والتاء: للتأنيث، والفاعل: ضمير مستتر جوازًا تقديره هي. «**وبدا**»: الواو: حرف عطف، «بدا»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر. «**الذي**»: اسم موصول في محل رفع فاعل. «**كانت**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة الظاهرة والتاء: للتأنيث. «**نوار**»: اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة. «**أجنت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة والتاء: للتأنيث، والفاعل: ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي.

جملة «حنت نوار»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ولات هنا حنت»: في محل نصب حال. وجملة «حنت»: في محل جر بالإضافة. وجملة «بدا»: معطوفة على جملة «حنت» لا محل لها. وجملة «كانت نوار..»: صلة موصول لا محل لها. وجملة «أجنت»: في محل نصب خبر كان.

الشاهد فيه قوله: (لات هنا حنت) حيث خرجت (هنا) عن الظرفية المكانية إلى الظرفية الزمانية.

٢٧٥ ـ **التخريج**: البيت للراعي النميري في ديوانه ص ٣٤؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٣٠؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٠٣؛ ولسان العرب ١/ ١٨٤ (هنأ)، ٢/ ٤١٨ (تيح)، ١٣/ ٤٣٨ (هنن)، ١٥/ ٤٨٣ (هنا)؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٣١٨؛ وتذكرة النحاة ص ٧٣٤؛ وجمهرة اللغة ص ٣٨٧.

اللغة: المِتْيَح: العود الذي يأخذ في كلّ الجهات لعدم استقراره. الأظعان: جمع ظعينة، وهي المرأة في هودجها.

المعنى: يوبِّخ الشاعر نفسه على شدة تعلُّقها بالنساء، وعلى اشتغالها بذلك عن مهمات الأمور، فالوقت وقت جد وعمل، لا وقت لهو وعبث. =

أي: ليس هَنَّا تلمح.

ورفع ما بعد «إلاَّ» في نحو: «ليس الطيبُ إلاّ المسك» لغة تميم، وذلك لحملهم «ليس» على «ما»[١]. وقال أبو علي: في «ليس» ضمير الشأن، والجملة بعدها خبرها؛ ولا يطّرد ذلك العذر[٢]؛ لوروده في كلامهم، نحو: «الطيبُ ليس إلاّ المسكُ»، بالرفع.

وجوّز أيضاً أن يكون «إلا المسك» إمّا بدلاً من «الطّيب»، أو صفة له، والخبر محذوف، أي: ليس إلا المسك في الدنيا، ويشكل ذلك بلزوم حذف الخبر بلا سادٍّ مسدَّه، إذن، ولم يثبت.

* * *

= **الإعراب**: **«أفي»**: الهمزة: حرف استفهام. **«في أثر»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تلمح». **«الأظعان»**: مضاف إليه. **«عينك»**: مبتدأ مرفوع بالضمة، والكاف: مضاف إليه محله الجر. **«تلمحُ»**: فعل مُضَارع مرفوع بالضمة، وفاعله مستتر تقديره: هي. **«نعم»**: حرف جَوَاب لا محل له. **«لات»**: حرف نافٍ عامل عمل «ليس». **«هنا»**: مفعول فيه ظرف مكان مبني على السكون في محل نصب خبر «لات»، واسمه محذوف، والتقدير «ولات الحين حين لمح عينك». **«إنَّ»**: حرف مشبه بالفعل. **«قلبك»**: اسم «إن» منصوب بالفتحة، والكاف: مضاف إليه محله الجر. **«مِتْيَحُ»**: خبر «إن» مرفوع.

جملة «عينك تلمح»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تلمح»: خبر للمبتدأ «عينك» محلها الرفع. وجملة «لات هنا»: استئنافية لا محل لها، وكذلك جملة «إنَّ قلبك مِتْيَحُ».

الشاهد فيه قوله: إن «هنا» فيه ظرف زمان مقطوع عن الإضافة، والأصل: ولات هنا تلمح، فحذف «تلمح» لدلالة ما قبله عليه.

(١) فهم لا يُعملون «ليس» حَمْلاً على «ما» التي لا تعمل عندهم.

(٢) أي: التعليل.

المجرورات

١ ـ تعريفها

قال ابن الحاجب:

المجرورات: هو ما اشتمل على عَلَم المضاف إليه.

* * *

قال الرضيّ:

يتبيَّن شرحه بما مضى في حدِّ المرفوعات؛ وعَلَم المضاف إليه، كما مضى، ثلاثة: الكسر، والفتح، والياء.

* * *

٢ ـ تعريف المضاف إليه

قال ابن الحاجب:

والمضاف إليه كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظًا، أو تقديرًا، مرادًا.

* * *

قال الرضيّ:

بَنى الأمر أوّلاً على أن المجرور بحرف جر ظاهر: مضاف إليه، وقد سماه سيبويه أيضًا مضافًا إليه؛ لكنه خلاف ما هو المشهور الآن، من اصطلاح القوم، فإنه إذا أطلق لفظ «المضاف إليه»، أريد به: ما انجرَّ بإضافة اسم إليه، بحذف التنوين من الأول للإضافة.

وأمَّا من حيث اللغة، فلا شك أن «زيدًا» في قولك: «مررت بزيد» مضاف إليه، إذْ أضيف إليه المرور بواسطة حرف الجر.

قوله: «لفظًا»، نحو: «زيد» في: «مررت بزيد». قوله: «تقديرًا» كما في: «غلام زيد»، و «خاتم فضّة».

والظاهر أن انتصاب «لفظًا»، و «تقديرًا»، على الحال، وذو الحال: «حرف جر» وإن كان نكرة، لاختصاصه بالإضافة، والعامل: معنى واسطة، أي: يتوصَّل بالحرف ظاهرًا أو مقدّرًا. قوله: «مرادًا»، حال بعد حال، أي مقدرًا مرادًا.

قال[١]: احترزت بـ«مرادًا»، عن المفعول فيه، والمفعول له، لأن الحرف مقدر فيهما، لكنه غير مراد.

ولقائل أن يقول: إن أردت أنه غير مراد معنى، لم يجز، إذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر[٢]، وأيضًا أنت مقِرّ بتقدير الحرف فيهما، وكل مقدَّر مرادٌ معنى، إذ لا معنى له إلا هذا؛ وإن أردت أنه غير مراد لفظًا، أي: ليس في حكم الملفوظ به من حيث إنه لم يَجُرّ، والمقدّر في الإضافة مراد، أي: عملُه وهو الجرّ باق، كان[٣] كأنك قلت: المضاف إليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جرّ مقدّر، فيكون، على ما أنكرت من حدِّهم المعرب بأنه ما يختلف ويفضي إلى الدور[٤]، كما ألزمتهم، إذ كون المضاف إليه مجرورًا يحتاج إلى معرفة حقيقة المضاف إليه، حتى إذا عُرِفت حقيقته، جُرَّ بعد ذلك، كما قلت في الفاعل، إنَّما نحدُّه ليُعرف فيرفع؛ ثم جعلت من حدِّك معرفة حقيقته محتاجة إلى كونه مجرورًا، إذ معنى «مرادًا» على ما ذكرنا: باقيًا على عمله في الجرِّ.

واعلم أن المضاف إليه إضافة لفظية خارج عن هذا الحد، إذ ليس «الوجه» في قولنا: «زيد حسن الوجه» مضافًا إليه «حَسَن» بتقدير حرف الجر، بل: هو هو، وكذا في: «ضارب زيد»، لأن «ضارب» وإن كان مضافًا إلى «زيد» لكنه بنفسه لا بحرف الجر، كما كان مضافًا إليه من حيث المعنى حيث نصبه أيضًا؛ ولم يحتج في إضافته إليه، لا في حال الإضافة ولا قبلها، إلى حرف جرّ.

بَلَى، قد يُدعم اسم الفاعل بحرف جرّ في بعض المواضع، وإن كان من فعل متعدٍّ بنفسه، نحو: «أنا ضاربٌ لزيد»، لكونه أضعف عملاً من الفعل.

هذا، وفي العامل في المضاف إليه خلاف بينهم، كما مرَّ في أول الكتاب[٥]، وفي العامل في المضاف إليه اللفظي إشكال، إن قلنا: إن العامل هو الحرف المقدر، إذ لا حرفَ فيه مقدَّرًا؛ وكذا إن قلنا: إنّ العامل معنى الإضافة،

---

(١) أي: ابن الحاجب، وقوله هذا في شرحه للكافية.

(٢) أي: معنى الظرفيّة في الظرف ظاهر، وكذلك معنى التعليل في المفعول لأجله.

(٣) قوله: «كان» جواب قوله: «إن أردت».

(٤) راجع فصل «حكم المعرب من الأسماء» في الجزء الأول من هذا الكتاب.

(٥) راجع فصل «العامل» في الجزء الأول من هذا الكتاب.

لأنّا لا نريد بها مطلق الإضافة، إذ لو أردنا ذلك، لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال، وكل معمول للفعل، بل نريد الإضافة التي تكون بسبب حرف الجر؛ وكذا إن قلنا إن العامل هو المضاف، لأن الاسم، على ما قال أبو عليّ، في هذا الباب لا يعمل الجرّ إلاّ لنيابته عن الحرف العامل، فإذا لم يكن حرف، فكيف ينوب الاسم عنه؟

ويجوز أن يقال[1]: عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقي، بتجرده عن التنوين أو النون، لأجل الإضافة.

قال جار الله[2]: الإضافة مقتضية للجرّ، والفاعلية للرفع، والمفعولية للنصب، وهي غير العوامل، يعني أن العامل ما به تقوم هذه المعاني المقتضية كما تقدَّم في أول الكتاب، وإنما نسب العمل إلى ما تقوَّم به المقتضي، لا إلى المقتضي، فقيل: الرافع هو الفعل ولم يُقَل هو الفاعلية، لكون المقتضي أمرًا خفيًّا معنويًّا، وما تقوَّم به المقتضي أمرًا ظاهرًا جليًّا في الأغلب.

***

٣ ـ تقدير حرف الجرّ

قال ابن الحاجب:

فالتقدير شرطه أن يكون المضاف اسمًا مجرَّدًا تنوينه لأجلها.

***

قال الرضيّ:

قال في الشرح[3]: الغَرَض أن يندرج فيه اللفظيّ والمعنويّ، ثم ينفصل اللفظيّ عن المعنوي بقوله بعد: فالمعنوية أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها.

وفيه نظر، لأن اللفظي، كما ذكرنا، كـ «الحسن الوجه»، و «مؤدِّب الخُدَّام»، و «ضارب زيد»، ليس الحرف فيه مقدّرًا، فكيف يندرج في التقديريّ.

وإنما قال: «اسمًا»، ليخرج المضاف بالحرف الظاهر، نحو: «مررت بزيد»، فإنّ المضاف فيه يكون فعلاً، أو بمعنى الفعل.

قوله: «مجردًا تنوينه»، أي: التنوين، أو ما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع، وكذا ما ليس فيه التنوين والنون، يقدر أنه لو كان فيه تنوين لحذِف لأجل

---

(١) لدفع ما أشار إليه من الإشكال.

(٢) انظر: المفصل ص ١٠٣.

(٣) أي: في شرح ابن الحاجب على كافيته.

الإضافة، كما في: «كم رجلٍ»، و «هنَّ حواجُّ بيت الله»، و «الضارب الرجل»؛ وإنما حذف التنوين أو النون، لأنها دليل تمام ما هي فيه، كما ذكرنا في إعراب المثنى والمجموع، فلما أرادوا أن يمزجوا الكلمتين مزجًا تكتسب به الأولى من الثانية التعريف أو التخصيص، حذفوا من الأولى علامة تمام الكلمة؛ وقد يحذف من المضاف هاء التأنيث إذا أُمِن اللَّبس، كقوله تعالى: ﴿**وإقام الصلاة وإيتاءِ الزكاة**﴾[1]، وقولهم: «هو أبو عذرها»[2]، ولا يقاس على ذلك، وقالوا إن الفرّاء يقيس عليه.

* * *

(١) الأنبياء: ٧٣.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ٢/ ٣٦٩؛ ولسان العرب ٤/ ٤٠٩ (شعر) والعذرة البكارة في المرأة. أبو عذرة المرأة أو أبو عذرها: الذي يفتضّ بكارتها، ثم استُعمل لكلّ من يأتي بشيء لم يُسبق إليه.

الإضافة المعنوية

١ ـ تعريفها

قال ابن الحاجب:

وهي معنوية ولفظية، فالمعنوية أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها؛ وهي بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه، أو بمعنى «مِن»، في جنس المضاف، أو بمعنى «في» في ظرفه، وهو قليل، نحو: «غلام زيد»، و «خاتم فضّة»، و «ضرب اليوم»؛ وتفيد تعريفًا مع المعرفة، وتخصيصًا مع النكرة؛ وشرطها تجريد المضاف من التعريف، وما أجازه الكوفيون من: «الثلاثة الأثواب»، وشبهه من العدد، ضعيف.

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أنه لا تلتبس المعنوية إلا باللفظيّة، ففسّر المعنوية بمضادّتها اللّفظية التي هي كون المضاف صفة مضافة إلى معمولها، فقال: المعنوية ألاَّ يكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها، أي: هي على ضربين، إمَّا ألاَّ يكون المضاف صفة، نحو: «غلام زيد»، أو يكون صفة، لكن لا تكون الصفة مضافة إلى معمولها، نحو: «مُصارع مِصر»، و «الله خالق السموات»، لأن اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل، فلا يكون له معمول حتى يضاف إليه.

ثم قسّم المعنوية ثلاثة أقسام: إمَّا بمعنى اللام، أو بمعنى «مِنْ»، أو بمعنى «في». قوله: «فيما عدا جنس المضاف»: «ما» كناية عن المضاف إليه، أي: في مضاف إليه هو غير جنس المضاف، وغير ظرفه، ويَعني بكون المضاف إليه جنس المضاف: أن يصحَّ إطلاقه على المضاف ويصح على غيره، أيضًا، فيكون نحوَ: «بعض القوم»، و «نصف القوم»، و «ثلثهم»: بمعنى اللام، لأنك تريد بالقوم: الكلّ، والكلّ لا يطلق على بعضه، وكذا: «يَدُ زيد»، و «وجهه»، بمعنى اللام، وإن كان يقال: بعضٌ منه، ونصف منه، ويدٌ منه، لأن «مِن» التي تتضمنها الإضافة هي التبيينيَّة، كما في: «خاتم حديد»، و «أربعة دراهم»، وشرط «مِن» المبينة أن يصحّ إطلاق اسم

المجرور بها على المبيَّن، كما في قوله تعالى: ﴿**فاجتنبوا الرجس من الأوثان**﴾[١].

وأمَّا قولك: «ثلاثة دراهم»، و «راقود خلّ»، فإنّما كنَّيت فيه بالمقدار عن المقدَّر، كما يجيء في باب العدد، فالثلاثة هي الدراهم، والراقود هو الخل، ومن ثَمَّ تقول: «دراهم ثلاثة»، و «خلٌّ راقودٌ»، و «ثوبٌ ذراعان»، وإن كان المقدار في الأصل غير المقدَّر به.

وبقولنا: يصح إطلاقه على غير المضاف، أيضًا، خرج نحو: «جميع القوم»، و «عينُ زيد»، و «طور سيناء»، و «يوم الأحد»؛ فجميعها، **إذن**، بمعنى اللام، وكذا «سعيد كرز»، و «مسجد الجامع»، على ما يجيء من التأويل، لأن الثاني، أعني «الجامع» غَلَب وتخصَّص، حتى إذا أطلق لم يتناول إلاّ الأول، فالجامع في العرف، هو المسجد لا غير.

ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يجوز التصريح بها، بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام، فقولك: «طور سيناء»، و «يوم الأحد»، بمعنى اللام، ولا يصحّ إظهار اللام في مثله، فالأولى، إذن، أن نقول: نحو: «ضربُ اليوم»، و «قتيل كربلاء»، بمعنى اللام كما قاله باقي النحاة، ولا نقول: إن إضافة المظروف إلى الظرف بمعنى «في»، فإن أدنى ملابسة واختصاص يكفي في الإضافة بمعنى اللام، كقول أحد حاملي الخشبة لصاحبه: «خُذ طَرَفك»، ونحو: «كوكب الخرقاء» لسُهيل[٢]، وهي التي يقال لها إضافة لأدنى ملابسة؛ فنقول: كل ما لم يكن فيه المضاف إليه جنس المضاف بالتفسير الذي مرَّ، مِن الإضافة المحضة، فهو بمعنى اللام، وكلّ إضافة كان المضاف إليه فيها جنس المضاف، فهي بتقدير «مِن» ولا ثالث لهما.

قوله: «وتفيد تعريفًا مع المعرفة وتخصيصًا مع النكرة»، يعني أنّ الإضافة المعنويّة بخلاف اللفظية؛ وإنما أفادت تعريفًا مع المعرفة، لأن وضعها لتفيد أنَّ لواحدٍ مما دلَّ عليه المضاف، مع المضاف إليه خصوصيَّةً ليست للباقي معه[٣]، مثلاً إذا قلت: «غلام زيد راكب»، ولزيد غلمان كثيرون؛ فلا بدَّ أن تُشير به إلى غلام مِن بين غلمانه، له مزيد خصوصيَّة بزيد، إمَّا بكونه أعظم غلمانه، أو اشتهر بكونه غلامًا له دون غيره، أو بكونه غلامًا معهودًا بينك وبين المخاطب، وبالجملة، بحيث يرجع إطلاق اللفظ إليه دون سائر الغلمان.

وكذا كان الحال في: «ابن الزبير»، و «ابن عباس» قبل العلمية؛ هذا أصل

---

(١) الحج: ٣٠.
(٢) أي: يطلق تعبير «كوكب الخرقاء» على النجم المعروف بـ «سهيل».
(٣) أي: ليست لبقيّة أفراد المضاف إليه.

وضعها، ثمّ قد يقال: «جاءني غلام زيد» من غير إشارة إلى واحد معيَّن، وذلك كما أن أصل ذي اللام في أصل الوضع لواحد معيَّن، ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى معيَّن، كما في قوله [من الكامل]:

وَلَقَدْ أمرُّ على اللئيمِ يَسُبُّني فأعفُّ ثُمَّ أقولُ لا يعنيني[١]

وذلك على خلاف وضعه.

فلا تظنَّنَّ من إطلاق قولهم في مثل: «غلام زيد»، إنه بمعنى اللام: أنّ[٢] معناه ومعنى: «غلام لزيد»، سواء، بل معنى «غلام لزيد»: واحد من غلمانه غير معيَّن، ومعنى «غلام زيد» الغلام المعيَّن من بين غلمانه إن كان له غلمان جماعة، أو ذلك الغلام المعلوم لزيد إن لم يكن له إلا واحد.

* * *

قوله: «وتخصيصًا مع النكرة»، نحو قولك: «غلام رجل»، إذ تخصص مِن غلام امرأة.

قوله: «وشرطها»، أي: شرط الإضافة الحقيقية، تجريدُ المضاف من التعريف، فإن كان ذا لام، حذفت لامه، وإن كان عَلَمًا، نُكِّر بأن يُجعل واحدًا من جملة مَن سُمِّي بذلك اللفظ، نحو قوله [من الطويل]:

عَلاَ زيدُنا يومَ النقى رأسَ زيدِكم بأبيضَ ماضي الشفرتينِ يماني[٣]

ولا يجوز إضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها، وعندي أنه يجوز إضافة العَلَم مع بقاء تعريفه، إذ لا مانع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا، كما ذكرنا في باب النداء، وذلك إذا أضيف العَلَم إلى ما هو متَّصف به معنًى، نحو: «زيدُ الصدق»، يجوز ذلك، وإن لم يكن في الدنيا إلا زيد واحد، ومثله قولهم: «مضر الحمراء»، و «أنمار الشاء»، و «زيد الخيل»، فإن الإضافة فيها ليست للاشتراك المتفق[٤].

هذا، وإنما يجرد المضاف في الأغلب من التعريف، لأن الأهمّ من الإضافة إلى المعرفة تعريفُ المضاف، وهو حاصل للمعرفة، فيكون تحصيلاً للحاصل؛ والغرض من الإضافة إلى المنكَّر تخصيصُ المضاف، وفي المضاف المعرف التخصيصُ مع الزيادة وهي التعيين.

* * *

---

(١) تقدَّم بالرقم ٥٦.

(٢) قوله: «أنّ معناه» مفعول قوله «تظنّنّ».

(٣) تقدّم بالرقم ١١٤.

(٤) الحاصل اتفاقًا بغير قصد.

٢ - حكم الأسماء المتوغّلة في الإبهام في الإضافة

واعلمْ أنّ بعض الأسماء قد توغل في التنكير، بحيث لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة إضافة حقيقية، نحو: «غيرك»، و «مثلك»، وكل ما هو بمعناها من: «نظيرك»، و «شبهك»، و «سواك»، وشبهها. وإنما لم يتعرف «غيرك» لأن مغايرة المخاطب ليست صفة تخصّ ذاتًا دون أخرى، إذ كل ما في الوجود إلاّ ذاته[١] موصوف بهذه الصفة، وكذا مماثلة «زيد» لا تخصّ ذاتًا. بَلَى، نحو: «مثلك» أخصّ من «غيرك»، لكن المثلية أيضًا يمكن أن تكون من وجوه، من الطول والقصر، والشباب والشيب، والسواد، والعِلم، وغير ذلك مما لا يُحصى.

قال ابن السريّ[٢]: إذا أضفت «غيرًا» إلى معرَّف له ضدّ واحد فقط تعرَّف «غير» لانحصار الغيريَّة، كقولك: «عليك بالحركة غير السكون»، فلذلك كان قوله تعالى: ﴿**غير المغضوب عليهم**﴾[٣]، صفة: ﴿**الذين أنعمت عليهم**﴾[٤]، إذ ليس لِمَن رضي الله عنهم ضدّ غير المغضوب عليهم، فتعرَّف ﴿**غير المغضوب عليهم**﴾ لتخصُّصه بالمرضيّ عنهم.

وكذا إذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الأشياء، كالعلم أو الشجاعة، أو نحو ذلك، فقيل: «جاء مثلك»، كان معرفة إذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني، واعتبار المعرفة والنكرة بمعانيهما[٥]، فكلّ شيء خَلَص لك بعينه من سائر أمّته فهو معرفة.

وقدح ابن السَّراج في قوله[٦] هذا، بقوله تعالى: ﴿**نعمل صالحًا غيرَ الذي كنّا نعمل**﴾[٧]؛ مع أن معنى «غير الذي كنا نعمل» أي: الصلاح، لأن عملَهم كان فسادًا؛ وبقول الشاعر [من الكامل]:

٢٧٦ - إنْ قلْتُ خَيْرًا قالَ شَرًّا غَيْرَه ... أو قلتُ شرًّا مَدَّه بمدادِ

---

(١) أي: ذات المقصود بهذه الكلمة.

(٢) أي: الزجّاج.

(٣) الفاتحة: ٧.

(٤) الفاتحة: ٧.

(٥) أي: إن الحكم على الاسم بالتعريف والتنكير راجع إلى ما يدل عليه من المعنى.

(٦) أي: في قول الزجّاج.

(٧) فاطر: ٣٧.

٢٧٦ - **التخريج**: البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٣٢؛ وخزانة الأدب ٤/٢٠٧، ٢٠٩.

اللغة: مَدّه بمداد: زاده شرًّا على ما فيه من الشر.

والجواب[١]: أنه على البدل، لا الصفة، أو حُمِل «غير» على الأكثر، مع كونه صفة، لأن الأغلب فيه عدم التخصص بالمضاف إليه.

وقد جاء قبل «غير» معمول لما أضيف إليه «غير» نحو: «أنا زيدًا غيرُ ضاربٍ»، مع أنه لا يجوز إعمال المضاف إليه فيما قبل المضاف، فلا تقول: «أنا زيدًا مثل ضارب».

وإنما جاز هذا[٢]، لحملهم «غير» على «لا»، فكأنك قلت: «أنا زيدًا لا ضارب»، وما بعد «لا» يعمل فيما قبلها، وذلك كما تقدم في باب المنصوب بلاء التبرئة من حمل «لا» على «غير». والدليل على تآخيهما العطفُ على «غير» بتكرير «لا»، كما في قوله تعالى: ﴿**غير المغضوب عليهم ولا الضالين**﴾[٣]، كأنه قال: لا المغضوب عليهم ولا الضالِّين.

وسمع سيبويه: «لي عشرون مثله»، وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع «عشرون غيرُه»، ومنعهما الفرّاء، والسَماع لا يُردّ، ولا سيَّما إذا عضده القياس، وكلهم منعوا: «عشرون أيّما رجل وأيّ رجل» لعدم السماع، وإن لم يمنعه القياس.

= **المعنى**: يصف الشاعر صاحبًا له مولعًا بالعناد والمخالفة حتى إنه لا يستريح أحد إلى عشرته، فهو يزوّر ما يبدو عن الشاعر من خير، ويزيد عنه ما يصدر من الشر شرًا.

الإعراب: «**إن**»: حرف شرط جازم. «**قُلْتُ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. «**خيرًا**»: مفعول به منصوب. «**قال**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، فاعله مستتر تقديره: هو. «**شرًا**»: مفعول به. «**غيره**»: صفة لـ «شرًا» منصوبة مثله، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**أو**»: حرف عطف «**قُلْتُ شرًا**»: مثل «قلت خيرًا». «**مَدَّه**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والهاء: مفعول به محله النصب، والفاعل مستتر تقديره: هو. «**بمداد**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «مَدَّه».

جملة «إن قلت خيرًا قال شرًا»: خبر لـ «إنَّ» المذكورة في البيت السابق محلها الرفع. وجملة «قلت»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها، والفعل «قلت» محله الجزم. وجملة «قال»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها، والفعل «قال» محله الجزم بـ «إن». وجملة «قُلْتُ»: مثل «قُلت» الأولى، وكذلك جملة «مَدَّه» مثل جملة «قال»، والتركيبُ الشرطي بعد «أو» على تقدير «إن» محذوفة لدلالة «إن» الأولى عليها، هذا التركيب معطوفٌ على التركيب الشرطي السابق، فله محله الإعرابي، وهو الرفع على أنه خبر «إنَّ» المذكورة في البيت السابق.

الشاهد فيه: أنَّ ابن السرّاج نقض بهذا البيت ما ذهب إليه الزجّاج من أن «غيرًا» إذا أضيف إلى مُعَرَّف له ضدٌ واحد تعرَّف. كقولك: عليك بالحركة غير السكون. ووجه النقض: أنَّ «غيرًا» في البيت قد أضيف إلى ضمير «الخير»، وهو ضد الشر، ولم يتعرَّف بدليل وقوعها صفة لقوله: «شرًا».

(١) أي: الجواب على ابن السّراج.

(٢) أي: أن يجيء قبل «غير» معمول لما أضيف إليه «غير».

(٣) الفاتحة: ٧.

قالوا: ولفظ «شبيه» يتعرَّف بالإضافة، لانحصار الشَبَه في جميع الوجوه، وذلك لأجل المبالغة التي في هذا التركيب، كما في «عليم» و «سميع»، فمعنى «مررت بالرجل شبيهك»، أي: مَن يشبهك في جميع الوجوه.

وقال أبو سعيد في «مثلك»، و «غيرك»، وما في معناهما، أنها لم تتصرف لكونها بمعنى اسم فاعل مضاف إلى مفعوله، أي: مماثلك، ومشابهك، ومغايرك.

فإن قيل[١]: «غير»، و «شبه»، مطلق[٢]، وإضافة اسم الفاعل إنما تكون لفظية إذا أردت الحال أو الاستقبال. فالجواب: أنَّه لما فاتت موازنة المضارع، لم يشترط فيه أحد الزمانين، أو تقول: شرط كون إضافة اسمي الفاعل والمفعول لفظية ألاّ يكونا بمعنى الماضي، لا أن يكونا بمعنى الحال أو الاستقبال، كما سيجيء في هذا الباب، أو الاستمرار[٣]، كما يجيء بعد، والإطلاق يفيد الاستمرار.

وقالوا في «حسبك»، و «شرعك»، و «كافيك»، و «ناهيك»، و «كفيك»، و«نهيك»، و «نهاك»، إنها لم تتعرَّف لكونها بمعنى الفعل، لأن معنى «حسبك زيد»: ليكفك زيد، وكذا أخواته، وإنما بني «قدك»، و «قطك»، و «بَجَلك» دون «حسبك» وأخواته، لأنها صارت أسماء أفعال، كما يجيء في باب اسم الفعل، بخلاف «حسبك» وأخواته، ويدخل عليها[٤] من نواسخ الابتداء «إنّ» فقط، كقوله تعالى: ﴿**فإن حسبَك الله**﴾[٥]، لأنها لا تغيِّر معنى الكلام، ولا تقع إذا جاوزت هذا الموضع إلاّ موقعًا يصحّ وقوع الفعل فيه، لأدائها معنى الفعل، وتكون صفة للنكرة، نحو: «مررت برجل حسبك وكفيك»، وحالاً من المعرفة، نحو: «هذا عبد الله حسبَك وشرعَك»، منصوبين.

ولم يُتصرَّف في هذه إلاّ في الإعراب، فلم تثنَّ ولم تجمع، لمشابهة «قدك» و «قطك» غير المتصرِّفين، وعلى هذا قالوا: «مررت برجل كافيك من رجل»، و«برجلين كافيك من رجلين»، و «بامرأة كافيك من امرأة»، إجراءً له في عدم التصرف مجرى «قدك» و «قطك».

وقد استعمل «ناهيك» على أصله من التصرف، فقيل: «مررت برجلين ناهيَيك من رجلين، وبامرأة ناهيتك من امرأة»، وكذا سائر تصرفاته؛ وقالوا:

---

(١) أي: إن قيل في الاعتراض على ما ذهب إليه أبو سعيد السِّيرافي.

(٢) أي: غير محدَّد بزمان.

(٣) أي: تقول: إنّ الشرط هو أن يكونا للاستمرار.

(٤) أي: على «حسب» وأخواته.

(٥) الأنفال: ٦٢.

«مررت برجل هدَّك من رجل، وبرجلين هدَّك من رجلين، وبرجال هدَّك من رجال، وبامرأة هدَّك من امرأة».

ومعنَى «هدَّك»: أي: أثقلك وصف محاسنه، فأجرَوه مجرى «قَدْك» في عدم التصرّف، لإفادته فائدته؛ وربَّما جاء فعلاً متصرِّفًا، نحو: «برجلين هدَّاك مِن رجلين، وبرجال هدُّوك، وبامرأة هدَّتك، وبامرأتين هدَّتاك، وبنسوة هدَدْنك».

ويجوز أن يقال في «حسبك»، و «هدّك»، و «نهيك»، و «نهاك»، و«شرعك»: إنها لم تتصرَّف، لكونها في الأصل مصادر.

وبعض العرب يجعل «واحدَ أمِّه» و «عبد بطنه»: نكرتين، قال حاتم [من الطويل]:

٢٧٧ ـ أماويَّ، إنِّي رُبَّ واحدِ أمِّهِ أخذْتُ فلا قَتْلٌ عليهِ ولا أَسْرُ

وليست العلّة في تنكيرهما ما قال بعضهم: إنّ «واحد أمه» مضاف إلى «أمّ»، و «أمّ» مضاف إلى ضمير «واحد»، فلو تعرَّف بضميره، لكان كتعرّف الشيء بنفسه؛ وذلك[1] لأن الضمير في مثله لا يعود إلى المضاف الأول، بل إلى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف، نحو: «ربَّ رجل واحد أمّه»، فالهاء عائدة إلى «رجل»، وكذا في قوله: «ربَّ واحد أمّه»، أي: ربَّ رجل واحد أمه، وسيجيء في

---

٢٧٧ ـ **التخريج**: البيت لحاتم الطائي في ديوانه ص ٢٠١؛ والأغاني ١٧/ ٢٩٥؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢١٠، ٢١١؛ ولسان العرب ٣/ ٤٤٩ (وحد)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٥٦٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤٧.

اللغة: ماويَّ: ترخيم ماوية، وهي زوجة حاتم الطائي.

المعنى: يقول حاتم لزوجته إنّه كثيرًا ما كان يجير الناس من القتل والأسر.

الإعراب: **«أماويَّ»**: الهمزة. حرف نداء، «ماويَّ» منادى مفرد علم مبني على الضم المقدر على التاء المحذوفة للترخيم، فالأصل أماوية. **«إني»**: حرف مشبه بالفعل، وياء المتكلم اسم «إن» محله النصب. **«ربَّ»**: حرف جر شبيه بالزائد. **«واحد»**: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنّه مفعول به للفعل «أخذت». **«أمّه»**: مضاف إليه، والهاء: مضاف إليه محله الجرّ. **«أَخَذْتُ»**: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. **«فلا»**: الفاء استئنافية، «لا» نافية. **«قَتْل»**: مبتدأ مرفوع. **«عليه»**: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. **«ولا»**: الواو: حرف عطف، «لا»: نافية. **«أَسْرُ»**: مبتدأ مرفوع خبره محذوف.

جملة «أماويَّ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «إني رب واحد أُمّه أخذت»: استئنافية لا محل لها. وجملة «أخذت»: خبر «إنَّ» محلها الرفع. وجملة «فلا قتل عليه»: استئنافية لا محل لها، وعطف عليها جملة«ولا أسر».

الشاهد فيه: أن «واحد أمّه» نكرة لا يَعرَّف بالإضافة، وإن أضيف إلى المعرفة لتوغله في الإبهام، فهو نظير «غيرك» و «مثلك» ولذلك وقع مجرورًا لـ «ربّ».

(١) تعليل لقوله: «وليست العلّة في تنكيرهما».

باب المعرفة والنكرة أنّ الضمير الراجع إلى نكرة غير مختصة نكرةٌ، كقولك: «ربَّ شاةٍ وسخلتها»، فإن كان ذلك المضاف معرفةً تعرَّف المضاف لكون الضمير معرفة، نحو: «زيد واحد أمه»، وكذا إن كان نكرة مختصة، نحو: «رأيت رجلاً هو واحد أمه»؛ وكذا ينبغي أن يكون قول: «صَدْر بلده»، و «رئيس قبيلته»، و «ابن أمه»، و «ونادرة دهره»، ونحو ذلك.

وأجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف، لنيَّة الانفصال، نحو: «ما جاءني غلام زيد، ظريفٌ»، أي: غلام لزيد، كما يجوز ذلك في المعرف باللام، كقوله [من الكامل]:

وَلَقَدْ أمرّ على اللئيم يسبُّني[1]

وقد يكتسي المضافُ التأنيث من المضاف إليه، إن حَسُنَ الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عنه، بالمضاف إليه، يقال: «سقطت بعض أصابعه»، إذ يصح أن يقال: «سقطت أصابعه»، بمعناه، قال [من الكامل]:

٢٧٨ ـ لَمَّا أَتى خَبَرُ الزُّبَير تواضَعَتْ سُورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ

إذ يصح أن يقال: «تواضعت المدينة»، وقال [من الوافر]:

٢٧٩ ـ إذا بَعْضُ السنينِ تَعَرَّقَتْنا كَفَى الأيتامَ فَقْدَ أبي اليتيمِ

(١) تقدّم بالرقم ٥٦.

٢٧٨ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٩١٣؛ والأشباه والنظائر ٢/ ١٠٥، ٢٢٠، ٢٢٥؛ وجمهرة اللغة ص ٧٢٣؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٧؛ ولسان العرب ٢/ ١٣٧ (حرث)، ٤/ ٣٨٥ (سور)، ٦١٠ (أفق)؛ ولجرير أو للفرزدق في سمط اللآلي ص ٣٧٩، ٩٢٢؛ وليس في ديوان الفرزدق؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤١٨؛ ورصف المباني ص ١٦٩؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٦٧؛ والمقتضب ٤/ ١٩٧.

اللغة: تواضعت وقعت على الأرض. الخشّع: جمع خاشع وهو اللاطىء بالأرض.

المعنى: عندما أتى خبر مقتل الزبير بن العوام وقعت الجبال الثابتة وسور المدينة على الأرض.

الإعراب: «**لما**»: ظرف زمان في محلّ نصب مفعول فيه، متضمّن معنى الشرط، متعلق بالجواب. «**أتى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**خبر**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**الزبير**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**تواضعت**»: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «**سور**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**المدينة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**والجبال**»: الواو: حرف عطف، «الجبال»: معطوف على (سور) مرفوع بالضمة.

جملة «أتى»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «تواضعت»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «تواضعت سور المدينة» حيث أنّث (سور) بسبب إضافته إلى (المدينة) فأنث الفعل (تواضع).

٢٧٩ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٢١٩؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٢٠، ٢٢١؛ وشرح أبيات سيبويه

وقال [من الرجز]:

٢٨٠ ـ مَرُّ الليالي أَسْرَعَتْ في نَقْضي أَخَـذْنَ بَـعْـضـي وَتَـرَكْـنَ بَـعْـضـي

إذا يقال: «السنون تعرّقتنا»، و «الليالي أخذن»، ومنه قوله [من الوافر]:

= ١/٥٦؛ والكتاب ١/٥٢، ٦٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/١٩٧؛ وشرح المفصل ٥/٩٦؛ ولسان العرب ٢/٥٧ (صوت)، ١٠/٢٤٥ (عرق)؛ والمقتضب ٤/١٩٨.

اللغة: تَعرَّقْتُ العظم: أزلت كلَّ ما عليه من اللحم. السنة هنا: القحط والجدب. كفى هنا: أَغْنَى.

المعنى: يمدح جرير هشامَ بن عبد الملك بالكرم، فيقول: إن هشامًا هذا كريم، لا يشعر معه اليتيم أيام الجدب بفقد أبيه، لأن هشامًا بمنزلة الأب لهذا اليتيم.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف لما يُسْتَقْبل من الزمان متضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل «كفى». «**بعض**»: فاعل لفعل محذوف. «**السنين**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «**تعرّقتنا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء للتأنيث لا محل لها، والفاعل مستتر تقديره: هو، و «نا»: مفعول به محلّه النصب. «**كَفَى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل مستتر تقديره: هو. «**الأيتام**»: مفعول به أول. «**فَقْد**»: مفعول به ثان. «**أب**»: مضاف إليه، وكذلك «**اليتيم**».

جملة «إذا تعرقتنا بعض السنين.. كفى»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تعرقتنا بعض السنين»: مضاف إليها محلها الجرّ. وجملة «تعرقتنا»: تفسيرية لا محل لها. وجملة «كفى»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

الشاهد فيه: أن «بعضًا» اكتسب التأنيث مما أضيف إليه، وهو «السنون»، لذلك أنّثَ الفعل بعده، فقال: «تعرّقتْنا».

٢٨٠ ـ **التخريج**: الرجز للأغلب العجليّ في الأغاني ٢١/٣٠؛ وخزانة الأدب ٤/٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٣٦٦؛ وشرح التصريح ٢/٣١؛ والمقاصد النحوية ٣/٣٩٥؛ وله أو للعجّاج في شرح شواهد المغني ٢/٨٨١؛ وللعجّاج في الكتاب ١/٥٣؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٠٦؛ والخصائص ٢/٤١٨؛ وشرح الأشموني ٢/٣١٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٥٢؛ ومغني اللبيب ٢/٥١٢؛ والمقتضب ٤/١٩٩، ٢٠٠.

اللغة: نقضي: تحطيمي.

المعنى: بدأت السنون تحطمني، فأخذت بعض أولادي.

الإعراب: «**مرُّ**»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**الليالي**»: مضاف إليه مجرور. «**أسرعت**»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: هي. «**في نقضي**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أسرعت»، وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**أخذن**»: فعل ماضٍ، والنون ضمير في محل رفع فاعل. «**بعضي**»: مفعول به منصوب وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**وتركن بعضي**»: معطوفة على «أخذن بعضي» وتعرب إعرابها.

جملة «مرّ الليالي...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أسرعت»: في محلّ رفع خبر المبتدأ «مرّ». وجملة «أخذن»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تركن»: معطوفة على الأولى.

الشاهد فيه قوله: «مرّ الليالي أسرعت» حيث أعاد الضمير مؤنثًا في قوله: «أسرعت» على مذكر «مرّ»؛ والذي سوّغ ذلك إضافته إلى المؤنّث «الليالي» فاكتسب التأنيث منه.

٢٨١ ـ فما حُبُّ الديارِ شَغَفْنَ قَلْبي ولكنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الديارا

فاكتسى التأنيث والجمع، وقد يكتسي المضاف البناءَ من المضاف إليه، كما يجيء في الظروف المبنيَّة.

* * *

قوله: «وشرطها تجريد المضاف من التعريف» قد مرَّ وجهه. وقوله: «وما أجازه الكوفيون...»؛ نَقَل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف إلى معدوده، نحو: «الثلاثة الأثواب».. إلى العشرة، و «المائة الدرهم» و «الألْف الرجل»، وهو ضعيف قياسًا واستعمالاً[١]، أمَّا القياس فلأن تعريف المضاف يحصل بالمضاف إليه، فيكون اللام في المضاف ضائعًا؛ وأمَّا الاستعمال فلأنّهم نقلوه عن قوم غير فصحاء، والفصحاء على غيره.

قيل: وجهه[٢]، على ضعفه، أن المضاف من حيث المعنى هو المضاف إليه، والمضاف هو المقصود بالنسبة، وإنما جيء بالمضاف إليه لغرض بيان أن المضاف من أيّ جنس هو، فعرِّف المقصود بالنسبة تعريفًا من حيث ذاته، لا تعريفًا مستعارًا من غيره، ثم أضيف بعد التعريف، لغرض تبيين أن هذا المعرَّف من أي نوع هو، كأنك كنت ذكرت أوّلاً أن عندك ثلاثة، مثلاً، ولم تذكر من أي نوع هي،

---

٢٨١ ـ **التخريج**: البيت للمجنون في ديوانه ص ١٣١؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٢٧، ٣٨١؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٦٩؛ ومغني اللبيب ٢/ ٥١٣.

اللغة: شغفه: أصاب شغاف قلبه، وشغاف القلب هو غلافه أو سويداؤه؛ ويستخدَم بمعنى شدة الحب.

المعنى: ليست الديار ما يشغل فؤادي، بل حلوتي التي تسكنها هي التي أصابت قلبي بهواها.

الإعراب: «**فما**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «ما»: حرف نفي يعمل عمل ليس. «**حبُّ**»: اسم «ما» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «**الديار**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**شغفن**»: فعل ماض مبني على السكون، ونون النسوة في محلّ رفع فاعل. «**قلبي**»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والياء: في محل جرّ مضاف إليه. «**ولكن**»: الواو: حرف استئناف، «لكن»: حرف استدراك وابتداء. «**حبّ**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة وخبره محذوف بتقدير «شاغف»، وهو مضاف. «**من**»: اسم موصول في محل جرّ مضاف إليه. «**سكن**»: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. «**الديار**»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف للإطلاق.

جملة «ما حبّ الديار»: حسب الفاء. وجملة «شغفن»: في محلّ نصب خبر «ما». وجملة «حُبُّ...»: استئنافية لا محل لها. وجملة «سكن الديارا»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «حب الديار شغفن» حيث أعاد الضمير في الفعل «شغفن» مؤنثًا على المبتدأ المذكر «حب» الذي اكتسب تأنيثه من المضاف إليه «**الديار**».

(١) ومع ضعفه في القياس والاستعمال، نرى الرضيّ يستخدمه.

(٢) أي: وجه استخدام نحو «الثلاثة الدراهم».

ثم رجعت إلى ذكرها فقلت: بعت الثلاثة، أي: تلك الثلاثة ثم بيَّنت نوعها، فقلت: «الثلاثة الأثواب».

وهذا هو الوجه لمَن قال: «الثلاثة أثواب»، وإن كان أقبح من الأَوَّل، لإضافة المعرفة إلى النكرة، ولا نظير له لا في المعنوية، ولا في اللفظية، كأنهم لما عرَّفوا الأول، استغنوا عن تعريف الثاني، لأنه هو، ولأن الإضافة لبيان نوعه لا للتعريف.

وفي هذا الاعتذار[1] نظر، أمَّا أولاً، فلأن المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المميِّز، وإنما جيء بالعدد لنصوصيَّة كمية المميِّز، ألا ترى أن المفرد والمثنى نحو: «رجل»، و «رجلان»، لمَّا دلاَّ على النصوصيَّة لم يؤت بالعددين، وأيضًا الأغلب وصف المضاف إليه، لا المضاف، كقوله تعالى: ﴿**سبع بقرات سمان**﴾[2]. وأمَّا ثانيًا، فلأن كلَّ ما ذكر حاصل في «خاتم فضّة»، ولم يسمَع «الخاتم الفضة»، ولا «الخاتم فضة».

* * *

(١) أي: التعليل بأنّ المضاف من حيث المعنى هو المضاف إليه، والمضاف هو المقصود بالنسبة...

(٢) يوسف: ٤٣.

الإضافة اللفظية

قال ابن الحاجب:

والللفظية: أن يكون صفة مضافة إلى معمولها، مثل: «ضارب زيد» و«حسن الوجه»، ولا تفيد إلا تخفيفًا في اللفظ، ومن ثمّ جاز: «مررت برجل حسن الوجه»، وامتنع: «مررت بزيد حسنِ الوجه»، وجاز: «الضاربا زيد»، وامتنع: «الضارب زيد» خلافًا للفرّاء، وضعُف: «الواهب المائة الهجان وعبدها»[(١)] وإنما جاز: «الضارب الرجل» حَمْلاً على المختار في «الحسن الوجه»، و «الضاربك» وشبهه فيمَن قال: إنه مضاف حملاً على: «ضاربك».

***

قال الرضيّ:

قوله: «أن يكون صفة»، أي: يكون المضاف صفة، احتراز عن نحو: «غلام زيد»، و «باب ساج». قوله: «مضافة إلى معمولها»، أي: إلى مرفوعها، أو منصوبها، وهو احتراز عن الصفة المضافة لا إلى معمولها، نحو: «مُصارع مصر»، و «خالق السموات»، و«زيد مضروب عمرو»، فإن جميعها مضافة لا إلى معمولها، فإضافتها محضة.

قال المصنف[(٢)]: ومن ذلك: ﴿**مالك يوم الدين**﴾[(٣)]، على الأصحّ.

وهذا منه عجيب، وذلك أن «يوم الدين»، إمّا أن يكون بمعنى «في» كما يدَّعي المصنف في: «ضرْب اليوم»، فيكون المضاف إليه مفعولاً فيه من حيث المعنى، فيكون معمولَ اسم الفَاعل، فهو صفة مضافة إلى معمولها، وليس كـ «ضرْب اليوم»، لأنه، وإن كانت مضافًا إلى معموله، لكنه ليس صفة، فإضافته حقيقية[(٤)]، وإمّا أن يكون ممّا كان مفعولاً فيه، فاتُّسِع فيه فأُلحق بالمفعول به، كما يدَّعيه النحاة في نحو:

يا سارق الليلة أهلَ الدار[(٥)]

---

(١) هذا صدر بيت، وسيأتي بالرقم ٢٨٥.

(٢) أي: ابن الحاجب في شرحه للكافية.

(٣) الفاتحة: ٤.

(٤) أي: الإضافة في «ضرب اليوم».

(٥) تقدّم بالرقم ١٦٨.

فهو أيضًا معمول الصفة، فتكون الإضافة غير محضة؛ قال [من الرجز]:

٢٨٢ ـ رُبَّ ابنِ عمٍّ لسُليمى مُشْمَعِلْ   طبَّاخِ ساعاتِ الكرى زادَ الكَسِلْ

ولعلَّ المصنف جعل ﴿مالك يوم الدين﴾(١) بتقدير اللام، كـ «مُصارع مصر»، فلذا قال: «ومن ذلك: مالك يوم الدين»، لكن ذلك مخالف لإطلاق قوله قبلُ: أو بمعنى في، في ظرفه.

والوجه في تعرُّف ﴿مالك يوم الدين﴾، حتى وقع صفة «لِلَّه»: أنه بمعنى اللام، نحو: «قتيل كربلاء»(٢)، رضي الله عنه؛ أو أنه بمعنى الماضي، كأنه قال: مَلَكَ يومَ الدين، أي: أمرَ يوم الدين، فيكون كـ «خالق السموات»(٣)، وإيراده ماضيًا على طرز قوله تعالى: ﴿وسيق الذين﴾(٤)، ﴿ونادى أصحاب النار﴾(٥)، لكونه من الأمر المحتوم، فكأنه وَقَع ومضى.

وقيل: ﴿مالك يَوم الدين﴾، نكرة جَرَت على «الله»، تعالى، على وجه البدل، والأوَّل أولَى.

والمتفق عليه من الإضافة اللفظية ثلاثة أشياء: اسم الفاعل المضاف إلى فاعله أو مفعوله، كما يجيء، واسم المفعول المضاف إلى مفعول ما لم يُسمَّ فاعله

---

٢٨٢ ـ **التخريج**: الرجز للشماخ في الكتاب ١/ ١٧٧؛ ولجبار بن جزء في ديوان الشماخ ص٣٨٩؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٧، ٨/ ٢١٢، ٢١٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٦٧؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٢/ ٤٦؛ ولسان العرب ١١/ ٤٤٧ (عسل)؛ ومجالس ثعلب ١/ ١٥٢.

اللغة: المشمعل: الجاد في الأمر. الكرى: النعاس. الكَسِل: الكسلان.

المعنى: إذ كسل أصحاب ابن عم سليمى عن طبخ الزاد آخر الليل، كفاهم ذلك وشمّر في خدمتهم.

الإعراب: «**رب**»: حرف جرّ شبيه بالزائد. «**ابن**»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، وهو مضاف. «**عم**»: مضاف إليه مجرور. «**لسليمى**»: جار ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة لابن عم. «**مشمعل**»: خبر مرفوع بالضمّة، وسكّن لضرورة القافية. «**طباخ**»: صفة لابن مجرورة (على اللفظ). «**ساعات**»: مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الكسرة، وهو مضاف. «**الكرى**»: مضاف إليه مجرور. «**زاد**»: مفعول به منصوب، وهو مضاف. «**الكسل**»: مضاف إليه مجرور، وسكّن للضرورة.

جملة «ربّ ابن عم...»: ابتدائية لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «طباخ ساعات» حيث كانت «ساعات» مفعولاً فيه في الأصل، فاتّسع فيه فألحق بالمفعول به وأضيف إلى «طبّاخ».

(١) الفاتحة: ٤.

(٢) هو الإمام الحسين بن عليّ بن أبي طالب.

(٣) أي: في كون إضافته لفظيّة.

(٤) الزمر: ٧١، ٧٣.

(٥) الأعراف: ٥٠.

أو إلى المنصوب المفعول[١]، والصفة المشبَّهة المضافة إلى ما هو فاعلها معنًى، بعد جَعله في صورة المفعول لفظًا، على ما يجيء في بابها إن شاء الله تعالى.

والمختلف فيه: هل هو لفظي أو معنوي: ثلاثة أشياء: إضافة ما ظاهره أنه موصوف مضاف إلى صفته، وما ظاهره أنه صفة مضافة إلى موصوفها، وإضافة أفعل التفضيل بمعنى «مِن»، وسيجيئك بيانها بعون الله تعالى.

أمَّا إضافة اسم الفاعل والمفعول إضافة لفظية، فنقول:

كون إضافة الصفة إضافة لفظية مبنيّ على كونها عاملة في المضاف إليه رفعًا أو نصبًا، وذلك لأنه إذا كان كذا، فالذي هو مجرور في الظاهر ليس مجرورًا في الحقيقة، والتنوين المحذوف في اللفظ مقدَّر منويّ، فتكون الإضافة كلا إضافة، وهو المراد بالإضافة اللفظية.

فالصفة، إمَّا أن تكون صفة مشبهة، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو أفعل تفضيل.

أمَّا أفعل التفضيل فسيجيء حكمه بعد، وأمَّا الصفة المشبهة فهي أبدًا جائزة العمل، فإضافتها، أبدًا، لفظية. وأمَّا اسما الفاعل والمفعول، فعملهما في مرفوع هو سبب[٢] جائز مطلقًا، سواء كانا بمعنى الماضي، أو بمعنى الحال، أو بمعنى الاستقبال؛ أو لم يكونا لأحد الأزمنة، بل كانا للإطلاق المستفاد منه الاستمرار، نحو: «زيد ضامرٌ بطنه، ومسوَدٌّ وجهه، ومؤدَّبٌ خُدَّامُه». وذلك لأن أدنى مشابهة للفعل تكفي في عمل الرفع، لشدة اختصاص المرفوع بالفعل، وخاصَّةً إذا كان سببًا. ألاَ ترى إلى رفع الظرف، والمنسوب في نحو: «زيد في الدار أبوه»، على مذهب أبي علي، ونحو: «مررت برجل مصريٍّ حمارُه»، وكذا «برجل خزٍّ صُفَّة سرجه»[٣]؛ وإذا كانا كذا، فإضافتهما إلى سبب هو فاعلهما معنى لفظيَّة دائمًا من حيث اللفظ، وأمَّا من حيث المعنى، فلأن المضاف في الحقيقة نعت المضاف إليه، ألا ترى أنك إذا قلت: «زيد قائم الغلام»، فالمعنى: له غلام قائم، وكذا «مؤدَّب الخدَّام»، و «حسن الوجه». والنعت هو المعيِّن للموصوف والمخصِّص له، لا المتعيِّن منه والمتخصص، فلم يمكن تعيين هذه الثلاثة بما أضيفت إليه، ولا تخصصها منه، بخلاف: «خاتم فضة»، و «غلام زيد»، فإن المضاف إليه في

(١) وذلك إذا كان اسم المفعول من المتعدِّي إلى مفعولين.
(٢) أي: في الاسم المرفوع المشتمل على ضمير يعود على الموصوف باسم الفاعل أو اسم المفعول.
(٣) صفَّة السرج: التي تضمّ العرقوتين والبدادين من أعلاهما وأسفلهما (لسان العرب ٩/ ١٩٥ (صفف)).

الحقيقة ههنا صفة للمضاف، لأن المعنى: خاتم من فضة وغلام لزيد.

ويعمل، أيضًا، اسما الفاعل والمفعول الرفعَ في غير السبب، بمعنى الإطلاق كانا، أو بمعنى أحد الأزمنة الثلاثة، نحو: «مررت برجل نائم في داره عمرو، ومضروب على بابه بكرٌ»، لكن لا يضافان إلى مثل هذا المرفوع، إذ لا ضمير فيه يصحّ انتقاله إلى الصفة وارتفاعه بها، فيبقى بلا مرفوع في الظاهر، ولا يجوز ذلك لقوة شبههما بالفعل، كما سيجيء. وكذا يعملان في الظرف، والجار والمجرور مطلقًا، لأن الظرف يكفيه رائحة الفعل، نحو: «مررت برجل ضارب أمس في الدار، ومضروب أوّل من أمس بالسوط»، وكذا ينبغي أن يكون الحال[1]، لمشابهته للظرف، وكذا المفعول المطلق، لأنه ليس بأجنبيّ.

وأمّا عمل اسمي الفاعل والمفعول في المفعول به، وغيره من المعمولات الفعلية، فمحتاج إلى شرط، لكونها أجنبية؛ وهو[2] مشابهتهما للفعل معنًى ووزنًا، ويحصل هذا الشرط لهما، إذا كانا بمعنى الحال أو الاستقبال، أو الإطلاق المفيد للاستمرار، لأنهما، إذن يشبهان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلاثة، الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول، بخلاف الماضي؛ أمّا صلاحيّته[3] للحال والاستقبال فظاهرة، وأمّا صلاحيته للإطلاق المفيد للاستمرار، فلأن العادة جارية منهم، إذا قصدوا معنى الاستمرار أن يُعبِّروا عنه بلفظ المضارع، لمشابهته للاسم الذي أصل وضعه للإطلاق، كقولك: «زيد يؤمن بالله»، و «عَمْرو يسخو بموجوده»؛ أي: هذه عادته.

فإذا ثبت أن اسمي الفاعل والمفعول يعملان في الأجنبي، إذا كانا بأحد هذه المعاني الثلاثة، فإضافتهما، إذن، إلى ذلك الأجنبي لفظية، لأن هذا مبني على العمل، كما تقدَّم.

وأبنية المبالغة، لمّا كانت للاستمرار، لا لأحد الأزمنة، عمِلت، نحو: «إنه لمنحارٌ بوائكها»[4]، و [من الطويل]:

٢٨٣ـ ضروبٌ بنَصْلِ السيفِ سوقَ سِمانها [إذا عَدِموا زادًا فإنَّكَ عاقِرُ]

---

(١) أي: الاسم المنصوب على أنّه حال.

(٢) الشرط المطلوب.

(٣) أي: الفعل المضارع.

(٤) المنحار: الكثير النحر. البوائك: جمع بائكة، وهي الناقة السمينة الفتيّة (لسان العرب ١٠/٤٠٣ (بوك)).

٢٨٣ ـ **التخريج**: البيت لأبي طالب بن عبد المطّلب في خزانة الأدب ٤/٢٤٢، ٢٨٥، ٨/١٤٦، ١٤٧، =

واسم الفاعل، واسم المفعول لا يضافان، من بين مطلوباتهما، إلا إلى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه، لشدة طلبهما لها، دون سائر معمولاتهما.

وقد جاءَ بعض الأسماء مؤوَّلاً باسم الفاعل المستمر، فكانت إضافته لفظية، كقوله:

بمنجرد قيد الأوابد هيكل[1]

أي: مقيّد الأوابد، ومنه قولهم: «هذه ناقة عَبرُ الهوَاجر»[2]، أي: عابرة، كقوله:

يا سارقَ الليلة أهل الدار[3]

وأمّا إذا كانا بمعنى الماضي، فإضافتهما محضة، لأنهما لم يوازنا الماضي، فلم يعملا عمله، إلاّ عند الكسائي فإنه[4] عنده يعمل، فتكون إضافته عنده لفظية؛ والدليل على أن كونهما[5] بمعنى الماضي محضة، قوله تعالى: ﴿**الحمد لله فاطِر**

= ١٥٧؛ والدرر ٥/ ٢٧١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٧٠؛ وشرح التصريح ٢/ ٦٨؛ وشرح المفصّل ٦/ ٧٠؛ والكتاب ١/ ١١١؛ والمقاصد النحويَّة ٣/ ٥٣٩؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٢٢١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٤٢؛ وشرح قطر الندى ص ٢٧٥؛ والمقتضب ٢/ ١١٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩٧.

اللغة: ضروب: كثير الضرب. نصل السيف: حديدته. السوق: جمع ساق. سمان: جمع سمين. عدموا: فقدوا.

المعنى: إنّه كريم ينحر للأضياف سمين النوق.

الإعراب: **«ضروب»**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو. **«بنصل»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «ضروب»، وهو مضاف. **«السيف»**: مضاف إليه مجرور. **«سوق»**: مفعول به لصيغة المبالغة «ضروب»، وهو مضاف. **«سمانها»**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«إذا»**: ظرف يتضمّن معنى الشرط متعلّق بجوابه. **«عدموا»**: فعل ماضٍ، والواو: فاعل. **«زادًا»**: مفعول به منصوب. **«فإنّك»**: الفاء: واقعة في جواب الشرط، «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل، والكاف: في محلّ نصب اسم «إنّ». **«عاقر»**: خبر «إنّ» مرفوع.

جملة (... ضروب) الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية، أو استئنافية. وجملة (عدموا...) الفعلية: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة (إنّك عاقر) الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم.

الشاهد فيه قوله: «ضروب بنصل السيف سوق سمانها» حيث عملت صيغة المبالغة، وهي قوله «ضروب» عمل الفعل، فرفعت الفاعل، وهو الضمير المستتر فيه، ونصبت المفعول، وهو قوله: «سوق».

(١) تقدم بالرقم ١٧٧.
(٢) الهواجر: جمع هاجرة، وهي شدّة الحرّ.
(٣) تقدم بالرقم ١٦٨.
(٤) أي: الوصف، والمقصود اسم الفاعل واسم المفعول.
(٥) أي: إضافتهما.

السموات والأرض جاعلِ الملائكةِ رسلاً﴾[1]؛ جعل «فاطر» و «جاعل» صفتين للمعرَّف.

هذا من حيث اللفظ، وأما من حيث المعنى، فلأن ملابسة المضاف للمضاف إليه قد حصلت في الماضي واشتهرت، في نحو: «ضارب زيد أمس»، فيصحّ أن يتخصص المضاف به كتخصص الغلام بزيد في «غلام زيد»، حين اشتهر بمملوكيته، وأمَّا الحال فلم يتمّ بعدُ حصوله، والمستقبل مترقّب، فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف إليه بحيث يتعيَّن المضاف بها أو يتخصَّص.

واسم الفاعل أو المفعول المستمرّ يصحّ أن تكون إضافته محضة، كما يصحّ ألاّ يكون كذلك، وذلك لأنَّه وإن كان بمعنى المضارع، إلا أنّ استمرار ملابسة المضاف للمضاف إليه، يصحِّح تعيُّنه به أو تخصّصه، ولا سيّما إذا كان معنى الاستمرار في الفعل غير وضعيّ؛ فإن وضعه على الحدوث.

قال سيبويه[2]: تقول: «مررت بعبد الله ضاربك»، كما تقول: «مررت بعبد الله صاحِبك»، أي: المعروف بضربك، كما تقول: «بزيد شبيهك»، أي: المعروف بشبهك، فإذا قصدت هذا المعنى، لم يعمل الفاعل[3] في محلّ المجرور به نصبًا، كما في «صاحبك»، وإن كان أصله اسم فاعل من: «صحِب يصحَب»، بل نقدّره كأنه جامد، قال تعالى: **﴿حم * تنزيلُ الكتابِ من الله العزيز العليم * غافِرِ الذنبِ وقابل التَّوب﴾**[4].

ومثال اسم المفعول المضاف إلى الأجنبيّ، أي المنصوب قولك: «زيد معطَى الدار»، أي يُعطَى الدار، و «عمرو مكسوّ الجبَّة»، أي: يُكسى الجبَّة: وحاله كحال اسم الفاعل المضاف إلى المنصوب، كما مرَّ.

واعلم أن حال المصدر بخلاف الصفة، فإنّ إضافته إلى معموله محضة، وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظًا ومعنى، أمَّا لفظًا، فلعدم موازنته، وأمَّا معنًى فلأنه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فائدته إلا مع ضميمة وهي «أنْ»، بخلاف الصفة، فإنّها تؤدِّي معنى الفعل بلا ضميمة، تقول: «أعجبني ضرْبُ زيدٍ عَمْرًا»، أي: أن ضَرَب زيدٌ عمرًا، وتقول: «زيد ضاربٌ عَمْرًا»، أي: يضرب عمرًا، فلقوة شبه الصفة، لم يكن لها بدٌّ من مرفوع إمَّا ظاهر أو مضمر، بخلاف المصدر كقوله تعالى: **﴿أو إطعامٌ في يوم ذي مَسْغَبةٍ يتيمًا﴾**[5]، فإنه مجرَّد عن المرفوع،

(١) فاطر: ١.
(٢) انظر: الكتاب ١/٤٢٨.
(٣) أي: اسم الفاعل.
(٤) غافر: ١ ـ ٣.
(٥) البلد: ١٤ ـ ١٥.

وكقولك: «أعجبني ضرب»، فإنّه مجرَّد عن المرفوع والمنصوب، فلمّا كانت الصفة أقوى شبهًا بالفعل، كانت أولى بعملها عمل الفعل، فكان تقدير الانفصال[١] فيها أظهر، فمن ثمَّ كانت إضافتها إلى معمولها لفظية، وإضافة المصدر إلى معموله محضة، فيختص المصدر، أو يتعرف، بنسبته إلى فاعله أو مفعوله، لاشتهاره به، كاختصاص الغلام برجل، وتعرفه بزيد.

فإن قلت: فمقتضى ما ذكرت أن يكون عملُ الصفة عملَ الفعل أولى من عمل المصدر عملَه، والأمر بالعكس، وذلك أن المصدر في عمله لا يحتاج إلى شرط، بخلاف الصفة، فإنّها تحتاج إلى الاعتماد، واسم الفاعل واسم المفعول محتاجان إلى كونهما بمعنى المضارع، مع الاعتماد، كما سيأتي في أبوابها.

قلت: إن الأمر كذلك؛ إلاَّ أن المصدر أَطْلَب لما هو فاعل له، ومفعول من الصفة، لأنه يطلبهما لكونهما من ضروريَّاته عقلاً لا وضعًا، فبعد حصولهما له، يكفيه للعمل فيهما أدنى مشابهة للفعل؛ واسما الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمّنهما معنى المصدر الطالب لهما، فبعد حصولهما لَهما يحتاجان إلى مشابهة قوية مع الفعل، وشروط، حتى يعملا عملَ الفعل.

فالمحصول أنّ طلب المصدر للفاعل والمفعول قويّ لكونه لذاته، وعمله فيهما ضعيف لكونه لمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظًا ومعنًى، فلهذا كان المصدر المضاف إلى أحدهما أكثر استعمالاً من المصدر المُعمَل فيهما، وطلب الصفة[٢] للفاعل والمفعول ضعيف، لكونه يتضمن المصدر، وعملها فيهما قويّ، لكونه لمشابهة قوية مع الفعل لفظًا ومعنًى، فلهذا، إذا جرَرْت في اللفظ فاعلَها، فلا بدَّ من تقدير ضمير فيها قائم مقام الفاعل، مرفوع، وإن لم يكن في الحقيقة فاعلاً، كـ«قائم الغلام»، و «حسن الوجه»، فإذا كانت أقوى في العمل من المصدر، كانت إضافتها بتقدير الانفصال أولى من المصدر، لأن انفصال الإضافة مبنيّ على العمل، كما ذكرنا، لا على طلب الفاعل والمفعول.

* * *

قوله: «ولا تفيد إلا تخفيفًا في اللفظ»، وذلك لِما قلنا إنّ مشابهتها للفعل قوية، فكان إعمالها عملَ الفعل أولَى، إلا أنه يُطلب التخفيف اللفظي، والتخفيف في اسمي الفاعل والمفعول المضافين إلى الأجنبي لا يكون إلا في المضاف،

---

(١) الذي هو معنى الإضافة اللفظية.

(٢) المقصود ما يشتمل اسم الفاعل واسم المفعول.

وذلك بحذف التنوين أو النونين، نحو: «ضاربُ زيد»، و «مُعطَى الأجرة»، و«ضاربًا عمرو»، و «مكسوُّ الفِراء»؛ وأمّا في اسمي الفاعل والمفعول المضافين إلى السَّبَبين؛ والصفة المشبهة، فقد يكون[1] في المضاف والمضاف إليه معًا، نحو: «زيد قائم الغلام، ومؤدّب الخدّام، وحسن الوجه»، فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين، وفي المضاف إليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة، وقد يكون في المضاف وحدَه، كـ «قائمُ غلامه»، «مؤدَّب خدّامه»، و «حسن وجههِ» عند من جوَّز ذلك، كما سيجيء في أبوابها، وقد يكون في المضاف إليه وحده، كـ «القائم الغلام»، و «المؤدَّب الخُدَّام»، و «الحسن الوجه».

فإن قلت: كيف ادَّعيتَ أنها لم تُفِد إلاّ التخفيف، وقد علمنا بالضرورة أن التخصيص الذي في «ضارب زيد» لا ينقص عمّا في «غلام رجل»، إن لم يزد عليه.

قلنا: التخصيص لم يحصل بإضافة «ضارب» إلى «زيد»، بل كان حاصلاً لـ«ضارب» من «زيد»، حينَ كان منصوبًا به أيضًا، بلا تفاوت في التخصيص بين نصبه وجرِّه، ومقصودنا أنَّ الإضافة غير مخصِّصة ولا معرِّفة.



قوله: «ومِن ثمَّ جاز: مررت برجل حسن الوجه»، أي من جهة أنها لم تفد تعريفًا، بل أفادت تخفيفًا؛ فمِن جهة أنها لم تفد تعريفًا جازت هذه المسألة، وامتنع: «بزيد حسن الوجه» فلو أفادت تعريفًا لم تجز الأولى للزوم كون المعرفة صفة للنكرة، ولجازت الثانية، لكون المعرفة، إذن، صفة للمعرفة، ومن جهة أنها تفيد تخفيفًا، جاز: «الضاربا زيد»؛ لحصول تخفيف بحذف النون، وامتنع: «الضارب زيد»، لعدم التخفيف، لأن التنوين في الأوّل[2] سقط للألف واللام، لا للإضافة.

قال المصنف: أجاز الفرّاء نحو: «الضارب زيد»، إمّا لأنه توهّم أن لام التعريف دخلته بعد الحكم بإضافته، فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة، ثم عُرِّف باللام؛ وإمّا لأنه قاسه على «الضارب الرجل»، و «الضاربك»؛ فإن جازت الإضافة فيهما مع عدم التخفيف، فلتجز فيه أيضًا؛ قال: وكلا الأمرين غير مستقيم.

---

(١) أي: التخفيف.

(٢) أي: في المضاف.

أمَّا قوله: لأن لام التعريف دخلت بعد الحكم بإضافته، فإنه رجمٌ بالغيب، ومِن أين له ذلك؟ ونحن لا نحكم إلا بالظاهر، فإنه، وإن أمكن ما قال، إلا أننا نرى اللام سابقة حسًّا على الإضافة، والإضافة في الظاهر إنما أتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام، فكيف يُنسب حذف التنوين إلى الإضافة بلا دليل قاطع، ولا ظاهر مرجِّح.

وأمَّا قياسه على: «الضارب الرجل»، فليس بوجه، وذلك أن «الضارب الرجل»، وإن لم يحصل فيه تخفيف بالإضافة إلا أنه محمول على ما حصل فيه التخفيف، ومشبَّه به، وذلك هو[1]: «الحسن الوجه»، والجرُّ فيه هو المختار، وذلك لأنك لو رفعت «الوجه»، لخلت الصفة من الضمير، وهو قبيح، كما يأتي في باب الصفة المشبهة، وأمَّا النصب في مثله فتوطئة للجرّ. وذلك أنهم لما أرادوا الإضافة في «الحسن وجهُه» بالرفع، قصدًا للتخفيف، حذفوا الضمير، واستتر في الصفة، وجيء باللام في المضاف إليه، ليتعرَّف «الوجه» باللام، كما كان متعرِّفًا بالضمير المضاف إليه، واللام بدلٌ من الضمير في مثل هذا المقام[2] مطردًا، وفي غيره أيضًا، عند الكوفيين، كما في قوله [من الطويل]:

٢٨٤ ـ لِحافي لحافُ الضَّيفِ والبُرْدُ بُرْدُهُ [ولم يُلْهني عَنْهُ غزالٌ مقنَّعُ]

---

(١) أي: المحمول عليه.

(٢) أي: في باب الصفة المشبَّهة.

٢٨٤ ـ **التخريج**: البيت لطفيل الغنوي في ديوانه ص ١٠٣؛ ولعروة بن الورد في ديوانه ص ١٠١؛ ولمسكين الدارمي في ديوانه ص ٥١؛ ولعتبة بن مسكين الدارمي في الحماسة البصرية ٢/ ٢٤٧؛ ولعتبة بن بجير في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٧١٩؛ ولطفيل أو لعتبة أو لمسكين في خزانة الأدب ٤/ ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٤؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/ ٤٧٥؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٨٧، ٧/ ٢٣٣، ٨/ ٢٢٨؛ ولسان العرب ٧/ ٧ (بصص).

اللغة: لم يلهني: لم يشغلني. والمقَنَّعُ: الذي أُلبِس المِقْنَع، وهو ما تغطي به المرأة رأسها، ولم يقل المقنعة لأنه جرى على لفظ الغزال.

المعنى: يريد أنّه يكرم ضيفه ويُعْنَى به ولا يشغله عنه أي أمر آخر، ولو كان الشاغل امرأة جميلة كالغزال.

الإعراب: «**لحافي**»: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم لاشتغال المحل بالكسر المناسب للياء، والياء مضاف إليه محلّه الجرّ. «**لحاف**»: خبر مرفوع بالضمّة. «**الضيف**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**والبرد**»: الواو: حرف عطف، «البرد»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**برده**»: خبر مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**ولم**»: الواو: حرف استئناف، «لم»: حرف نفي وقلب وجزم. «**يلهني**»: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به محله النصب. «**عنه**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يلهني». «**غزال**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**مُقَنَّعُ**»: صفة لـ «غزال» مجرورة مثله. =

والأولى أنه يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير، كما في البيت المذكور، أما في الصلة أو الصفة إذا كانت جملة، وغير ذلك مما يشترط فيه الضمير، فلا.

فلما جيء[١] باللام مع قصد الإضافة، نصبوا أوّلاً ما قصدوا جعله مضافًا إليه، تشبيهًا بالمفعول، فقيل: «الحسن الوجهَ»، كما يقال: «الضارب الرجلَ»، لتصحَّ الإضافة إليه، لأنهم لو أضافوا إلى المرفوع، لكان إضافة الوصف إلى موصوفه، إذ الرافع من الصفات، نعت للمرفوع، بخلاف الناصب مع المنصوب، ألا ترى أن في قولك: «زيد ضاربٌ غلامه عمرًا»: الضارب هو الغلام، دون عمرو، وهم يراعون في الإضافة اللفظية حال الإضافة المحضة، فكما لا يجوز في المحضة إضافة الصفة إلى موصوفها على الأصح، كما يجيء، لم يجيزوا في اللفظية، أيضًا، مثلَ ذلك، لكونها فرعها؛ فجعلوا المرفوع في صورة المنصوب، حتى لا تكون كأنك أضفت الصفة إلى موصوفها.

فتبيَّن من هذا التطويل أنَّ المختار في: «الحسن الوجه» جرّ «الوجه»، وأن نصبه تشبيه له بالمفعول في نحو: «الضارب الرجلَ»، وأن التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير واستتاره.

ثم نقول: كما شبِّه «الحسن الوجهَ» في النصب بـ «الضارب الرجلَ»، مع أن حقّه الرفع، ليصحَّ إضافة الصفة إليه على ما تقدم، شبِّه: «الضارب الرجلِ»، على سبيل التقاصّ[٢]، في الجر، بـ «الحسن الوجهِ»، مع أنَّ حقه النصب.

وليس للفرّاء أن يقول: فليشبَّه «الضارب زيد»، بـ «الحسن وجهٍ»، وذلك لأنّ «الحسن وجه» لا يجوز، لما ذكرنا أنّ الإضافة اللفظية مُجراة مجرى المحضة، فكما لا يجوز في المحضة إضافة المعرفة إلى النكرة، فكذلك لم يجوِّزوا ذلك في اللفظية.

ونَسَب ابن مالك إلى الفرّاء أنه يجيز إضافة نحو: «الضارب» إلى المعرَّف من العَلَم وغيره، أمَّا إلى المنكَّر فلا، فعلى هذا، له أن يقول: «الضارب زيد» يشابه «الحسن الوجه» أيضًا من حيث كون المضاف إليه معرَّفًا، وإن اختلف التعريفان.

= جملة «لحافي لحاف الضيف»: ابتدائية لا محل لها، وعطف عليها جملة «البرد برده». وجملة «لم يلهني عنه غزال»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه: أن «أل» في «البرد» عند الكوفيين عوض عن المضاف إليه، والتقدير: وبردي برده. قال البغدادي: وهو المناسب لقوله: «لحافي لحاف الضيف».

(١) قوله: «جيء باللام» مرتبط بقوله: «وجيء باللام في المضاف إليه».

(٢) أي: بأن يقتص كلٌّ منهما من الآخر، فيأخذ منه مثل ما أعطاه.

والظاهر أنّ الفرّاء لا يفرّق بين المعرَّف والمنكَّر، كما نقل عنه السيرافي، فإنَّه قال: إن الفرّاء يجيز: «هذا الضارب زيد»، و «هذا الضارب رجل»، ويزعم أنّ تأويله: هذا «الْ هُو» ضارب زيد، وهذا «الْ هُو» ضارب رجل، أي: هذا الذي هو ضارب زيد، وضارب رجل؛ فيجعل ما بعد الألف واللام جملة اسمية في التقدير، ولا يوجِب كون صلة الألف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة[١].

قال السيرافي: هذا قول فاسد. قال: ويلزمه «هذا الحسن وجهٍ» على تقدير: هذا الذي هو حسن وجهٍ، وهذا الغلامُ زيدٍ، أي: هذا الذي هو غلام زيد[٢].

قال المصنف: وأما قياسه على «الضاربك»، فلا يجوز، وذلك لأن في «الضاربك» قولين، كما يجيء عن قريب: أحدهما أنه ليس بمضاف، بل الكاف منصوب على أنه مفعول به، فقياس الفرّاء، حينئذ، عليه مندفع من أصله، والثاني أنه مضاف، إلا أنه حُمِل في صحة الإضافة، وإن لم يحصل بها تخفيف على «ضاربك»، فإنّه أضيف بلا نظر إلى التخفيف، وإنّما قلنا: إنّ إضافة «ضاربك» ليست للتخفيف، لأنها لو كانت لأجله، لم تلزم، لأن الإضافة المقصود بها التخفيف لا تلزم الكلمة، كما في «ضارب زيدٍ»، و «ضاربٌ زيدًا»، وإنّما لزم نحو: «ضاربك» الإضافة، لأن في آخره إمَّا تنوينًا أو نونًا، وهما مشعران بتمام الكلمة، والضمير المتصل في حكم تتمة الأول، فلو لم يحذفا[٣]، ولم تضف الكلمة، لزم كون الضمير متَّصلاً منفصلاً في حالة واحدة؛ فلمّا التزموا الإضافة في «ضاربك» من غير نظر إلى تخفيف، حُمل «الضاربك» عليه، فأضيف، أيضًا، بلا تخفيف، لأنهما مِن باب واحد، لا فرق بينهما إلاّ اللام.

هذا زبدة كلام المصنّف، وفيه نظر، وذلك أن للفرّاء أن يقول: إذا جاز لك حمل ذي اللام في «الضاربك» في وجوب الإضافة، على المجرد منها لعلّة في المجرد، دون ذي اللام، وهي اجتماع النقيضين[٤] لو لم يضف، لما ذكرت أنهما من باب واحد؛ فهلاّ جاز لي حملُ ذي اللام في «الضارب زيد» على المجرد منها، وهو: «ضارب زيد» في صحة الإضافة، لعلة حاصلة في المجرد، دون ذي اللام، وهي حصول التخفيف بناءً على أنهما من باب واحد.

---

(١) يقول النحاة: إن أصل الألف واللام جملة فعليّة، وجيء بها على صورة المشتقّ، لأنّ حرف التعريف لا يدخل على الفعل.

(٢) يعني: وهذا لا يجوز.

(٣) أي: النون والتنوين.

(٤) يقصد جعل الضمير متصلاً ومنفصلاً في الوقت نفسه.

هذا، وينبغي أن يعرف حال إضافة اسم الفاعل واسم المفعول مجرَّدين من اللام، ومعها، وكذا حال الصفة المشبهة.

فاعلمْ أوّلاً أن اسمي الفاعل والمفعول المضافين إلى ما هو من سببهما، في حكم الصفة المشبَّهة، كما يجيء، وأمّا اسما الفاعل والمفعول المضافان إلى الأجنبيّ المنصوب بهما، فنقول:

إمّا أن يكون كل واحد منهما مجردًا عن اللام، أو معها، وكل واحد منهما إمّا أن يلِيَه مفعول ظاهر أو مضمر.

فالظاهر إن وَليَ المجرَّد، جازت إضافته إليه ولم تجب، نحو: «ضارب زيد»، وإن ولي المقرون باللام، جازت الإضافة إذا كان المقرون بها مثنّى أو مجموعًا بالواو والنون، لحصول التخفيف بحذف النونين، نحو: «الضاربا زيد»، و «الضاربو زيد»، وكذا يجوز إن كان المفعول به معرَّفًا باللام وإن كان الوصف المقرون بها خاليًا من نون المثنى والمجموع، نحو: «الضارب الرجل»، و «الضاربات الرجل»، و «الضوارب الرجل»، لمشابهته لِـ «الحسن الوجهِ»، كما تقدم، أو مضافًا(١) إلى المقرون بها... وهلمَّ جرًّا(٢)، نحو: «الضارب وجهِ فرسِ غلامِ أخي الرجل»؛ قال ابن مالك: أو مضافًا إلى ضمير المعرَّف بها، نحو: «الرجل الضارب غلامه»؛ وذلك لجَرْي ضمير المعرَّف باللام، عنده، مجرى المعرَّف باللام.

وكان على قياس قوله: إنّه يجوز «الضاربه»، على الإضافة إذا عاد الضمير على ذي اللام، ومذهبه أنّ «الضاربه» ليس بمضاف. بَلَى، قد يُجعل ضمير المعرَّف باللام مثل المعرَّف باللام في التابع، كقوله [من الكامل]:

٢٨٥ ـ الواهبُ المِائةِ الهجانِ وعَبْدِها [عُـوذًا تُـزَجِّـي خَـلْـفَـهـا أَطْـفـالَـهـا]

---

(١) قوله: «أو مضافًا» معطوف على قوله: «معرَّفًا باللام».

(٢) بأن يكون هناك عدّة مضافات منتهية بمضاف مُعرَّف بـ«أل».

٢٨٥ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ٧٩؛ وأمالي المرتضى ٢/ ٣٠٣؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٥٦، ٥/ ١٣١، ٦/ ٤٩٨؛ والدرر ٥/ ١٣؛ والكتاب ١/ ١٨٣؛ والمقتضب ٤/ ١٦٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤٣٩؛ وجمهرة اللغة ص ٨٢٠؛ والدرر ٦/ ١٥٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٦٧؛ والمقرب ١/ ١٢٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤٨، ١٣٩.

اللغة: الهجان: ج الهجين، وهو الأبيض، ويعدّ من الإبل أكرمها. العوذ: ج العائذ، وهي الحديثة النتاج. تزجّي: تسوق.

المعنى: يقول: إنّ ممدوحه يهب المئة من الإبل، مع راعيها، وتتبعها صغارها.

الإعراب: «**الواهب**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو، وهو مضاف. «**المائة**»: مضاف إليه مجرور. =

لأنه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع، كما يجيء عن قريب.

وإن ولي المقترن باللام المجرد عن التنوين غير ما ذكرنا من المظهرات، لم تجز إضافته إليه، خلافًا للفرّاء، كما مرّ.

وإن وَلي المجرَّد عن اللام، أو المقرون بها مضمر، فحذف النون، أو التنوين فيهما واجب، على الصحيح المشهور.

وحكى بعضهم جوازَ: «ضاربُنْك، وضاربني»، في الشعر، وأنشد [من البسيط]:

٢٨٦ ـ [ألاَ فتًى من بني ذبيانَ يَحْمِلُني] وليسَ حامِلَني إلا ابنُ حمَّالِ

وقيل: بل النون للوقاية؛ وأنشد أيضًا [من الطويل]:

٢٨٧ ـ هم الفاعلونَ الخيرَ والآمرونَهُ إذا ما خَشُوا من مُحْدَثِ الأمْرِ مُعْظَما

= «الهجان»: نعت «المائة» مجرور. و «عبدها»: الواو: حرف عطف، «عبدها»: يجوز فيها الكسر والفتح؛ أمّا الكسر فلأنّها معطوفة على لفظ «المائة»، وأمّا الفتح فلأنّها معطوفة على المحلّ. «عوذًا»: حال منصوبة. «تزجّي»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هي. «خلفها»: ظرف مكان متعلق بـ «تزجّي»، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «أطفالها»: مفعول به لـ «تزجّي» منصوب، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

جملة «. . . الواهب»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تزجّي»: في محلّ نصب نعت «عوذًا».

الشاهد فيه قوله: «عبدها» حيث وردت بالجرّ عطفًا على «المئة»، وهو مضاف إلى ما ليس فيه «أل» فجعل ضمير المعرَّف باللام في التابع مثل المعرَّف باللام. واغتُفر هذا لكونه تابعًا، والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع.

٢٨٦ ـ **التخريج**: البيت لأبي محلم السعدي في خزانة الأدب ٤/ ٢٦٥، ٢٦٦، ٦/ ٣٩٦؛ والكامل ص ٤٦٤.

اللغة: حاملني: حاملي، ودخول نون الوقاية على الاسم شذوذ.

الإعراب: «ألا»: حرف استفتاح. «فتى»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدّرة على الألف للتعذّر. «من بني»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لِـ «فتى». و «بني»: مضاف. «ذبيان»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «يحملني»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. والنون حرف للوقاية، والياء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «وليس»: الواو: استئنافية، «ليس»: فعل ماض ناقص. «حاملني»: «حامل»: خبر «ليس» منصوب بالفتحة، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «إلا»: حرف حصر. «ابن»: اسم «ليس» مرفوع بالضمة. «حمال»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «ألا فتى يحملني»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يحملني»: في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة «ليس حاملني»: استئنافية لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «حاملني» حيث دخلت نون الوقاية على الاسم، وهذا شذوذ.

٢٨٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٩١؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٠؛ =

قال سيبويه: البيت مَصْنوع(١)، وأنشد أيضًا [من الطويل]:

٢٨٨ ـ ولم يَرْتَفِقْ والناسُ مُحْتَضِرونَهُ جَميعًا وأيدي المعتفينَ رواهِقُهْ

قال سيبويه: هذا لضرورة الشعر(٢)، وجعل الهاء كناية(٣). وقال المبرّد:

= والدرر ٦/ ٢٣٥؛ وشرح المفصل ٢/ ١٢٥؛ والكتاب ١/ ١٨٨؛ ولسان العرب ٨/ ٢٣٦ (طلع)، ١٣/ ١٣٥ (حين)، ١٥/ ٤٨٠ (ها)؛ ومجالس ثعلب ١/ ١٥٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧.

اللغة: المعظم: الأمر الذي يعظم دفعه.

المعنى: إنهم يفعلون الخير، ويأمرون به، حينما يكون الناس بحاجة ماسة لهم، واقعين في كرب لا يقدرون على دفعه.

الإعراب: **«هم»**: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **«الفاعلون»**: خبر المبتدأ مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم. **«الخير»**: مفعول به منصوب لاسم الفاعل. **«والآمرونه»**: الواو: حرف عطف، «الآمرون»: معطوف على «الفاعلون» مرفوع مثله، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به لاسم الفاعل «الآمرون». **«إذا»**: ظرف متضمن معنى الشرط متعلّق بجوابه. **«ما»**: زائدة. **«خشوا»**: فعل ماضٍ مبني على الضمّ، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف: للتفريق. **«من محدث»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (خشوا)، وهو مضاف. **«الأمر»**: مضاف إليه مجرور. **«معظمًا»**: مفعول به منصوب.

جملة «هم الفاعلون»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «خشوا»: في محلّ جرّ بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: «والآمرونه» حيث جمع النون والضمير ضرورةً. والصواب: والآمروه.

(١) في الكتاب ١/ ١٨٨: «وزعموا أنّه مصنوع».

٢٨٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٢٦٦، ٢٧١؛ وشرح المفصل ٢/ ١٢٥؛ والكتاب ١/ ١٨٨؛ والمقرب ١/ ١٢٥.

اللغة: يرتفق: يتكىء على مرفقه، وهي هنا كناية عن الانشغال. محتضرونه: حاضروه وشاهدوه. المعتفون: جمع المعتفي وهو طالب الإحسان. رواهقه: من يغشونه ويأتون إليه.

المعنى: ولم ينشغل عن قضاء حوائج الناس، وهم لديه كثيرون يطلبون عطاءه، ويفدون عليه طمعًا بكرمه.

الإعراب: **«ولم»**: الواو: بحسب ما قبلها، «لم»: حرف جزم وقلب ونفي. **«يرتفق»**: فعل مضارع مجزوم، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: هو. **«والناس»**: الواو: واو الحال، «الناس»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«محتضرونه»**: خبر المبتدأ مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به لاسم الفاعل. **«جميعًا»**: حال منصوبة بالفتحة. **«وأيدي»**: الواو: حالية، «أيدي»: مبتدأ مرفوع بضمة مقدّرة على الياء، وهو مضاف. **«المعتفين»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم. **«رواهقه»**: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة.

جملة «لم يرتفق»: بحسب ما قبلها. وجملة «الناس محتضرون»: في محلّ نصب حال، وكذلك جملة «أيدي المعتفين رواهقه».

الشاهد فيه قوله: «محتضرونه» حيث جمع بين النون والهاء، فأضاف «الهاء» لاسم الفاعل تشبيهاً بإضافتها للفعل، وقيل إن هذا البيت وسابقة مصنوعان.

(٢) في الكتاب ١/ ١٨٨: «وقد جاء في الشعر».

(٣) لم يذكر ذلك سيبويه.

الهاء في «الآمرونه»، و «محتضرونه» للسكت، لم يحذفها إجراءً للوصل مجرى الوقف، وحرَّكها تشبيهًا لها بهاء الضمير لمَّا ثبتت وصلاً.

ثم إنّ الضمير بعد المجرد في موضع الجرّ بالإضافة، إلاّ عند الأخفش، وهشام، فإنه، عندهما، في موضع النصب، لكونه مفعولاً، وحذف التنوين والنون ليس عندهما للإضافة، بل للتضادّ بينهما وبين الضمير المتصل على ما مرّ[1]. وأمّا الضمير بعد ذي اللام، فقال سيبويه: إن لم يكن ذو اللام مثنى أو مجموعًا بالواو والنون، فهو منصوب لا غير، نحو: «الضاربه»، لاعتباره المضمر بالمظهر[2]، فـ«الضاربه»، عنده، كـ«الضارب زيدًا»، لا يجوز فيه إلا النصب، ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون أن يكون مجرورًا على الإضافة، ومنصوبًا، كما في قوله [من المنسرح]:

٢٨٩ ـ الحافظو عورةَ العشيرة [لا يأتيهمُ مِنْ ورائنا نَطَفُ]

بالنصب.

وقال الرمَّاني والمبرّد، في أحد قوليه، وجار الله: إن الضمير بعد ذي اللام، مفردًا كان؛ أو مثنى، أو مجموعًا: مجرور بالإضافة.

---

(١) يعني: لأن كلاً من النون والتنوين يدلّ على تمام الكلمة، وكون الضمير متصلاً ينافي ذلك، فالإضافة تؤدي إلى جعل الضمير متصلاً منفصلاً.

(٢) أي: لقياسه الضمير على الاسم الظاهر، والظاهر لا يجوز أن يضاف إلى المعرَّف بـ «أن».

٢٨٩ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن امرىء القيس في خزانة الأدب ٤/ ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٦؛ والدرر ١/ ١٤٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٧؛ ولقيس بن الخطيم في ديوانه ص ١١٥؛ وملحق ديوانه ٢٣٨؛ ولعمرو بن امرىء القيس أو لقيس بن الخطيم في لسان العرب ٩/ ٣٦٣ (وكف)؛ ولشُريح بن عمران أو لمالك بن العجلان في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٠٥؛ ولرجل من الأنصار في خزانة الأدب ٦/ ٦؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٣٢٤؛ وإصلاح المنطق ص ٦٣؛ وجواهر الأدب ص ١٥٥؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٢٢، ٤٦٩، ٨/ ٢٩، ٢٠٩؛ ورصف المباني ص ٣٤١؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٨؛ والمحتسب ٢/ ٨٠؛ والمقتضب ٤/ ١٤٥؛ والمنصف ١/ ٦٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٩.

اللغة: العَورة: المكان الذي يُخشى إتيان العدو منه لأنه لم يحفظ، والنَّطَفُ: الذَّنب، أو التلطيخ بالعيب.

المعنى: نحن قوم نحفظ عورة عشيرتنا إذا هُزِموا ولا نخذلهم، فلا يلحقهم العارُ.

الإعراب: «**الحافظو**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (نحن الحافظو). «**عورة**»: مفعول به لاسم الفاعل (الحافظو). «**العشيرة**»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة. «**لا**»: نافية لا عمل لها. «**يأتيهم**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدَّرة على الياء للثقل، و «هم»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «**من ورائنا**»: جار ومجرور متعلقان بـ «**يأتيهم**» و «نا»: ضمير في محل جر بالإضافة. «**نَطَفُ**»: فاعل مرفوع بالضمة.

جملة «نحن الحافظو»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لا يأتيهم نَطَف»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه: أن الضمير بعد الوصف المعرف بـ «أل» المثنى والمجموع يحتمل عند سيبويه أن يكون مجرورًا على الإضافة، أو منصوبًا، كما ورد الظاهر «عورةَ» منصوبًا بعده في هذا البيت.

هذا كله فيما أضيف إليه اسم الفاعل والمفعول؛ وأمّا في تابع المضاف إليه، فسيبويه يُجيز فيه ما لا يجوز في المتبوع، فأجاز: «الضارب الرجل، وزيدٍ»، و «هذا الضارب الرجلِ زيدٍ»، على أن يكون «زيد» عطف بيان، وهو في الحقيقة البدل، على ما يأتي في بابه، فإن قدرت البدل قائمًا مقام المبدل منه، لم يجز ذلك. وإن لم تقدره كذلك، جاز، كما ذكرنا في باب المنادى في نحو: «يا عالمُ زيدُ»، و «يا عالم زيدٌ وزيدًا».

وقال المبرّد: لا يتبع مجرور اللام إلاّ ما يمكن وقوعه موقع متبوعه، وأنشد [من الوافر]:

٢٩٠ - أنا ابن التارك البكريِّ بشْرًا ... [عليهِ الطيرُ ترقُبُهُ وُقُوعًا]

بنصب «بشر»، لا غير، حَمْلاً على محلّ «البكريّ». وقال: قد يعطف على مجرور ذي اللام ما يكون في قوة ما يمكن وقوعه موقعه، يعني المضاف إلى ضمير

---

٢٩٠ - **التخريج**: البيت للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٦٥؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٨٤، ٥/ ١٨٣، ٢٢٥؛ والدرر ٦/ ٢٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦؛ وشرح التصريح ٢/ ١٣٣؛ وشرح المفصّل ٣/ ٧٢، ٧٣؛ والكتاب ١/ ١٨٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٢١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤٤١؛ وأوضح المسالك ٣/ ٣٥١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤١٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٩١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٥٤، ٥٩٧؛ وشرح قطر الندى ص ٢٩٩؛ والمقرب ١/ ٢٤٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٢.

اللغة: بشر: هو بشر بن عمرو بن مرثد. البكري: نسبة إلى بكر بن وائل. ترقبه: تنتظر خروج الروح لتقع عليه، لأنّ الطيور لا تقع إلاّ على الموتى.

المعنى: أنا ابن ذلك الفارس المغوار الذي ترك بشرًا جريحًا ترقبه الطيور ليلفظ أنفاسه كي تقع عليه وتنهشه.

الإعراب: **«أنا»**: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **«ابن»**: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. **«التارك»**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. **«البكريّ»**: مضاف إليه مجرور. **«بشرًا»**: عطف بيان على «البكري» منصوب (تبعه على المحل، ومحلّه النصب على المفعوليّة). **«عليه»**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ «الطير». **«الطير»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع. **«ترقبه»**: فعل مضارع مرفوع. والفاعل: هي، والهاء: ضمير في محلّ نصب مفعول به. **«وقوعًا»**: حال منصوبة.

جملة (أنا ابن..) الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية. وجملة (عليه الطير) الاسميّة: في محلّ نصب حال. وجملة (ترقبه وقوعًا) الفعليّة: في محَلّ نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «بشرًا» فهو عند المبرّد منصوب لا غير حَمْلاً على محل «البكريّ»، لأنّه عند المبرّد لا يتبع مجرور ذي اللام إلاّ ما يمكن وقوعه موقع متبوعه.

وأنشده سيبويه بجر «بشر» على أنّه بدل أو عطف بيان للفظ «البكريّ»، وإن لم يكن في «بشر» الألف واللام. وجاز ذلك عنده لبعده عن الاسم المضاف، ولأنه تابع، والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع.

ما فيه الألف واللام، لأنه في قوة المضاف إلى ما فيه الألف واللام، كقوله:

الواهب المائة الهجان وعبدها(١)

وتقديره: وعبد المائة، قال: وأمَّا إذا عطف عليه نحو: «زيدًا، وغلامَ زيد»، فليس فيه إلا النصب حَمْلاً على محلّ المجرور.

ومذهب سيبويه قويّ، إذ قد يُحتمل في التابع ما لا يُحتمل في المتبوع، لأن القبح فيه ليس بظاهر، بل يظهر بالتقدير، ألاَ ترى إلى جواز قولهم: «يا زيدُ والحارث»، وغير ذلك.

وأمَّا الصفة المشبهة، واسما الفاعل والمفعول اللازمان، فإمَّا أن تكون مجرَّدة من اللام أو مقرونة بها.

فإن وَلِيَ المجرَّدة منها ظاهر سببيّ مرفوع بها، جاز إضافتها إليه بعد نصبه، كما ذكرنا، وجاز تركها(٢)؛ سواء كان ذلك الظاهر محلًّى باللام بدرجة أو درجات(٣)، أو منكرًا كذلك، نحو قولك: «حسن الوجه»، و «حسن وجهِ أبي الغلام»، و «حسن وجهٍ»، و «حسن وجهِ أبي غلام»، أو مضافًا إلى ضمير ذي اللام كذلك، إذا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة، نحو: «حسن وجه الأخ جميل فعلِه».

وقد تضاف إلى ظاهرٍ مضاف إلى ضمير صاحبها، نحو: «زيد حسن وجهِه»، وهو قبيح عند سيبويه، إلا للضرورة، قال [من الطويل]:

٢٩١ ـ أقامَتْ على رَبْعَيْهما جارتا صَفًا كُميتَا الأعالي جَوْنَتا مصطلاهما

(١) تقدّم بالرقم ٢٨٥. (٢) أي: ترك الإضافة.
(٣) بأن يتعدَّد المضاف حتى ينتهي إلى المعرَّف بـ «ألْ».

٢٩١ ـ **التخريج**: البيت للشماخ في ديوانه ص ٣٠٧ ـ ٣٠٨؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٩٣؛ والدرر ٥/ ٢٨١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٧؛ وشرح المفصل ٦/ ٨٣، ٨٦؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢١٠؛ والكتاب ١/ ١٩٩؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٥٨٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩٩؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٢٢٠، ٢٢٢؛ والمقرب ١/ ١٤١.

اللغة: الربعان: الدار والمنزل. الصفا: الصخر الأملس، والجارتان هما الأثفيتان. الكميت: اللون بين الأسود والأحمر. الجونة: السواد. المصطلى: موضع احتراق النار.

الإعراب: **«أقامت»**: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. **«على ربعيهما»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «أقامت»، وهو مضاف، و «هما»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«جارتا»**: فاعل مرفوع بالألف لأنّه مثنّى، وهو مضاف. **«صفا»**: مضاف إليه مجرور. **«كميتا»**: نعت «جارتا» مرفوع بالألف لأنه مثنّى، وهو مضاف. **«الأعالي»**: مضاف إليه مجرور. **«جونتا»**: نعت «جارتا» مرفوع بالألف لأنه مثنّى، وهو مضاف. **«مصطلاهما»**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و «هما»: ضمير متّصل مبني في محل جرّ بالإضافة. جملة «أقامت. . . . جارتا صفًا»: ابتدائية لا محل لها.

وكذا ما هو في حكم المضاف إلى ذلك الضمير، كقوله [من الطويل]:

٢٩٢ - رَحيبُ قطابِ الجيبِ منْها رفيقَةٌ بِجَسِّ النَّدامَى بَضَّةُ المُتَجَرَّدِ

إذا حذفت التنوين من «رحيب»؛ ومثل هذا جائز مطلقًا عند الكوفيِّين.

وقال المبرّد: الضمير الذي في «مصطلاهما» لِـ «الأعالي»، لأن المعنى: كميتا الأعلَيَين، فيكون مثل: «حسن وجه الأخ جميل فعله».

وقد يجيء[1] في باب الصفة المشبهة علّة استقباحهم لمثل: «زيد حسن وجهه»، بالإضافة، والرواية الصحيحة في بيت طرفة: «رحيبٌ» بالتنوين.

وإن وَلِي المجردة ضمير بارز هو فاعلها، وجب إضافتها إليه، نحو: «زيد حسن الغلام كريمُه»، خلافًا للكسائي، على ما نقل عنه ابن مالك.

ولعلَّه يجوِّز النصب فيه تشبيهًا بالمفعول، كما في: «حسن الوجه»، ويحذف التنوين والنون للمعاقبة، لا للإضافة كما ذكرنا من مذهب الأخفش وهشام في اسم الفاعل المجرد.

وإن وَلِيَ ذات اللام ظاهر سببيّ مرفوع بها، فإن أضفتها إليه، وجبَ أن يكون ذا لاَمٍ بدرجة أو درجات، نحو: «الحسن وجه أبي الغلام»، إذ لا يجوز: «الحسن وجهٍ»، ولا: «الحسن وجهِه»، كما يجيء في باب الصفة المشبهة.

وجوّز ابن مالك أن يكون مضافًا إلى ضمير المعرَّف باللام، نحو: «الحسن

= **الشاهد فيه قوله:** «جونتا مصطلاهما» حيث أضاف الصفة المشبهة إلى ظاهر مضاف إلى ضمير صاحبها. وهذا للضرورة.

٢٩٢ - **التخريج:** البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٣٠؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣٠٣، ٨/ ٢٢٨؛ والمحتسب ١/ ١٨٣؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ٨٣.

اللغة: الرحيب: المتّسع. قِطابُ الجيب: مجتمعه حيث قُطِبَ، أي: جُمِع، وهو مخرج الرأس من الثوب. رفيقة: ليِّنَة. الجسُّ: اللمس. البضّة: البيضاء الناعمة البدن الرقيقة الجلد. المتجرَّد: ما تستره الثياب من الجسد.

المعنى: وصف قطاب جيب هذه القينة بالسعة لأنها كانت توسعه ليبدو صدرها، فينظر إليه، ويتلذذ به، وهي تلمس أوتار عودها برفق، وهي بضة الجسم عند تجردها من الثياب.

الإعراب: **«رحيبُ»**: صفة لـ «قينة» المرفوعة لأنها خبر والمذكورة في البيت السابق. **«قطاب»**: مضاف إليه مجرور. **«الجيب»**: مضاف إليه أيضًا. **«منها»**: جار ومجرور متعلقان بحال من «الجيب». **«رفيقة»**: صفة ثانية لـ «قينة» مرفوعة مثلها. **«بجس»**: جار ومجرور متعلقان بـ «رفيقة». **«الندامى»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. **«بضّة»**: صفة ثالثة لـ «قينة». **«المتجرّد»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد فيه: أن إضافة «رحيب» إلى «قطاب» في حكم إضافة «جونتا» إلى «مصطلاهما» في القبح.

(١) يقصد: سيجيء.

الأخ»، و «الجميل وجه غلامه»، وليس بوجه، إذ ليس في الإضافة، إذن، تخفيف، وأيضًا يلزم تجويز: «الحسن الغلام والجميله»، ولا يجوز اتفاقًا. بَلَى، القياس جواز إضافة ذات اللام التي فيها نون المثنى والمجموع إلى أيِّ ضمير كان، أو إلى المضاف إلى الضمير، لحصول التخفيف بحذف النون، كقولك: «مررت بالرجلين الحَسَنَيْ غلامِهما والجميلَيْهِ»، وكذا «بالرجال الحسنِي الغلام والجميلي وجهه»؛ ويجيء في باب الصفة المشبهة لهذه الوجوه مزيد شرح إن شاء الله تعالى.

ولا تضاف الصفة إلى مرفوع بها غير سببي، نحوقولك: «مررت برجل طيِّب في داره نومُك»، لئلاّ تبقى الصفة بغير مرفوع بها في الظاهر، كما ذكرنا في اسمي الفاعل والمفعول.

قوله: «المائة الهجان»، أي: مائة الناقة، والهجان: البيض، يستوي فيه الواحد والجمع كـ «الفُلك» على ما يجيء في باب الجمع.

قوله: «وعبدها»، أي: العبد الذي يرعاها، وتمام البيت[1]:

عوذًا تُزَجِّي خلفها أطفالَها

«العُوذ» جمع «عائذ»، وهي الحديثة النتاج، و «زجّى» أي: ساق.

* * *

(١) المتقدم بالرقم ٢٨٥.

إضافة الموصوف إلى الصفة والعكس

قال ابن الحاجب:

ولا يضاف موصوف إلى صفته، ولا صفة إلى موصوفها، ونحو: «مسجد الجامع»، و «جانب الغربي»، و «صلاة الأُولى»، و «بقلة الحمقاء» متأوَّل؛ ومثل: «جَرد قطيفة»، و «أخلاق ثياب» متأوَّل، ولا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص كـ «ليث» و «أسد»، و «حبْس» و «مَنْع»، لعدم الفائدة، بخلاف: «كلّ الدراهم» و «عَين الشيء»، فإنّه يختص، وقولهم: «سعيد كرز» ونحوه متأوَّل.

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أن الاسمين الجائز إطلاقهما على شيء واحد، على ضربين، إمَّا أن يكون في أحدهما زيادة فائدة، كالصفة والموصوف، والاسم والمسمَّى، والعامّ والخاصّ؛ أو لا يكون.

والأَوَّل على ضربين: إمَّا أن تجوز إضافة أحدهما إلى الآخر اتفاقًا، كالمسمَّى إلى الاسم، والعامّ إلى الخاصّ؛ أو تجوز على الخلاف، كالصفة والموصوف وعلى العكس.

والمتفق على جواز إضافة أحدهما إلى الآخر، إمَّا أن يحتاج ذلك إلى التأويل، أو لا يحتاج، فالذي لا يحتاج إلى التأويل، العامُّ غير لفظي: «الحيّ»، و «الاسم»، إذا أضيف إلى الخاص، نحو: «كل الدراهم»، و «عين زيد»[1]، و «طور سيناء»، و «يوم الأحد»، و «كتاب المفصل»، و «بلد بغداد»، ونحو ذلك.

وإنما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العامّ من ذلك الخاص، ولا ينعكس الأمر، أي: لا يضاف الخاص إلى العام المبهم، لتحصيل الإبهام، فلا

---

(١) المراد: ذات زيد.

يقال مثلاً: «زيد عين»، لأن المعلوم المتعيّن بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسي من غيره الإبهام.

والذي يحتاج إلى التأويل المسمّى المضاف إلى الاسم، كالاسم المضاف إلى لقبه، نحو: «سعيد كرز»[(١)]، ونحو: «ذو»، و «ذات»، مضافين إلى المقصود بالنسبة، نحو: «ذا صباح»، و «ذات يوم»؛ وكذا لفظ «الاسم» المضاف إلى المقصود بالنسبة، كـ «اسم السلام»، و «اسم الشّيب»، ولفظ «الحيّ»، مضافًا إلى المقصود بالنسبة، نحو: «قالهنَّ حيّ رِباح»[(٢)].

أمَّا الاسم المضاف إلى اللقب، فنقول: إذا اجتمع الاسم مع اللقب، وجب تأخير اللقب، لأنه أبيَن وأشهر من الاسم، كما يجيء في باب العَلَم، ويجيء هناك أنه يجوز نصب اللقب المؤخر، ورفعه على القطع، سواء كانا مفردين، أو مضافين، أو أحدهما مفردًا دون الآخر، وأنه إذا كانا مفردين أو أوّلهما، جاز إضافة الاسم إلى اللقب، وهي الأكثر.

وظاهر كلام البصريين أنك إذا لم تقطع الثاني رفعًا أو نَصْبًا، وجب إضافة الأول إليه، وقد أجاز الزجّاج والفرّاء الإتباع على أنه عطف بيان، وهو الظاهر، نحو: «جاءني قيس قفّة».

وإن كانا مضافين أو أولهما، لم تجز الإضافة، بل يجب إمَّا القطع، لتضمّن اللقب مدحًا أو ذمًا؛ أو الإتباع، على أن الثاني عطف بيان، لأنه أشهر.

فإذا تقرر هذا، قلنا: إنّ تأويل نحو: «سعيد كرز»، أن يقال: المراد بالمضاف الذات، وبالمضاف إليه: اللفظ، وذلك أنه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله، يطلق أيضًا مع القرينة، ويراد به ذلك اللفظ الدالّ، تقول مثلاً: «جاءني زيد»، والمراد: المدلول، و «تكلمت بزيد» والمراد اللفظ، فمعنى «جاءني سعيد كرز»: أي: ملقّب هذا اللقب، ولا ينعكس التأويل، أي: لا يقال إنّ الأول دالّ والثاني مدلول حتى يكون معنى «سعيد كرز» اسم هذا المسمَّى، لأنهم ينسبون إلى الأول ما لا يصحّ نسبته إلى الألفاظ، نحو: «ضربت سعيد كرز»، و «قال سعيد كرز».

فإن قلت: فلِمَ لَمْ يُقدِّموا اللقب مضافًا إلى الاسم أو غير مضاف؟ قلت: قد

---

(١) الكُرْز: ضرب من الجُوالق، وقيل: هو الجوالق الصغير. وسعيد كُرْز: لقب. (لسان العرب ٥/ ٣٩٩ (كرز)).

(٢) قيل في قصة هذا القول: إن الأخفش سمع أعرابيًا يُنشد شعرًا، فقال: لمن هذه الأبيات؟ فقال الأعرابيّ: قالهنّ حيّ رِباح.

تقدم أن المقصود ذكرهما معًا، ولو قدّم اللقب لأغنى عن الاسم، إذ اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة وصف تُمدَح به الذات أو تُذمّ، فالذات باللقب أشهر منها بالاسم.

وأمَّا: «ذو»، و «ذات» وما تصرَّف منهما إذا أضيفت إلى المقصود بالنسبة، فتأويلها قريب من التأويل المذكور، إذ معنى «جئت ذا صباح»، أي وقتًا صاحب هذا الاسم، فـ «ذا»، من الأسماء الستة، وهو صفة موصوف محذوف، وكذا: «جئت ذات يوم»، أي: مرّة صاحبة هذا الاسم، واختصاص «ذا» بالبعض، و «ذات» بالبعض يحتاج إلى سماع.

وأمَّا: «ذا صَبوح» و «ذا غبوق»، فليس من هذا الباب، لأن الصَّبوح والغبوق ليسا زمانين، بل ما يشرب فيهما، فالمعنى: جئت زمانًا صاحب هذا الشراب، فلم يضف المسمّى إلى اسمه؛ وقوله [من الطويل]:

٢٩٣ - إليكُمْ ذَوي آلِ النبيِّ تَطَلَّعَتْ ... نوازعُ مِنْ قَلْبي ظِماءٌ وأَلْبُبُ

أي؛ أصحاب هذا الاسم، و «جاءني ذوا سيبويه»، أي: صاحبا هذا الاسم كما يجيء في باب الجمع.

وأمَّا قولهم: «آل حاميم»(١)، و «آل مرامر»(٢)، في السُّور، فليس من هذا

---

٢٩٣ - **التخريج**: البيت لكميت بن زيد في خزانة الأدب ٤/ ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩؛ والخصائص ٣/ ٢٧؛ وشرح المفصل ٣/ ١٢؛ ولسان العرب ١/ ١١٦ (ظمأ)، ٧٣٠ (لبب)، ١٥/ ٣٢٢ (نسا)، ١٥/ ٤٥٧ (ذو)، ٤٦١ (ذا)؛ والمحتسب ١/ ٣٤٧؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١١٢؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٣٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٠٦.

اللغة: آل النبي: أهل بيت النبي ﷺ. تَطَلَّعَتْ: تَشَوَّفت. نَوازع: جمع نازعة من نزعتِ النفسُ إلى الشيء، أي: اشتاقت إليه. الظُّماء: العِطاشُ. أَلْبُبُ: جمع لُبٍّ، وهو العقل.

المعنى: لقد تشوفتُ إلى لقائكم يا أهل بيت النبي مدفوعًا إلى ذلك برغبة جامحة.

الإعراب: «**إليكم**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تَطَلَّعَتْ». «**ذوي**»: منادى مضاف منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «**آلِ**»: مضاف إليه مجرور. «**النبيّ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**تَطَلَّعت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها. «**نوازعُ**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**من قلبي**»: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ «نَوَازع». «**ظِمَاءٌ**»: صفة لـ «نوازع» مرفوعة مثله. «**وألبُبُ**»: الواو: حرف عطف، «ألبب»: اسم معطوف على «نوازع» مرفوع مثله.

جملة «تطلعت نوازع»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ذوي آل النبي»: اعتراضية لا محل لها.

الشاهد فيه: أنَّ إضافة «ذوي آل النبي» من إضافة المسمَّى إلى الاسم، أي: يا أصحاب هذا الاسم، وأراد الرضي بذلك الردَّ على من زعم أن «ذا» في مثل هذا الاستعمال زائدة.

(١) يريد سُوَر القرآن الكريم المبدوءة بـ «حم».

(٢) كذا في النسخة المطبوعة، ولعلّه تحريف صوابُه «آل المر».

الباب، إذ معناه: السور المنسوبة إلى هذا اللفظ، كما أنّ «آل موسى»، بمعنى: الجماعة المنسوبة إلى موسى.

وأمّا «حيّ» في نحو قولهم: «هذا حيّ زيدٍ»، فتأويله: شخصه الحيّ، فكأنك قلت: «شخص زيد»، فهذا من باب إضافة العام إلى الخاص، وإنما ذكروا لفظ «الحيّ» مبالغةً وتأكيدًا، فمعنى «هذا حيّ زيد»: أي: المشار إليه عينه وذاته لا غيره، وإنما ذكروا الذات بلفظ الحيّ، توغّلاً في باب المبالغة، فإذا قلت: «فَعَلَه حيّ زيد»، فكأنك قلت: فعله هو بنفسه، وهو حيٌّ موجود، لا أنه نُسب إليه الفعل وهو معدوم، و «هذا حيّ زيد»: أي: هو هو بعينه حيًّا قائمًا لا رَيب فيه، ثم صار يستعمل في التأكيد بمعنى «ذاته» و «عينه»، وإن كان المشار إليه ميتًا، قال [من الوافر]:

٢٩٤ ـ ألاَ قَبَّحَ الإلهُ بني زيادٍ وَحَيَّ أبيهمُ قبْحَ الحِمارِ

وقال [من الكامل]:

٢٩٥ ـ يا قُرَّ إنَّ أبَاكَ حَيَّ خويلِدٍ قَدْ كُنْتُ خائِفَهُ على الإحْماقِ

---

٢٩٤ ـ **التخريج**: البيت ليزيد بن مفرغ في ديوانه ص ١٤٣؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣٢٠، ٣٢١؛ وذيل الأمالي ص ٥٤؛ وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٥٥٠؛ وشرح المفصل ٣/ ١٥؛ ولسان العرب ١٤/ ٢١٣ (حيا)؛ والمحتسب ١/ ٣٤٧.

اللغة: قَبح الله فلانًا يقبَحُه: نحّاه عن فعل الخير. وبنو زياد: هم أبناء زياد بن أبيه، وهو زياد بن سُمَيّة.

المعنى: يدعو الشاعر على هؤلاء القوم أن يبعدهم الله عن فعل المكرمات.

الإعراب: **«ألا»**: حرف لوم وتوبيخ. **«قَبح»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«الإله»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«بني»**: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. **«زيادِ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«وحيَّ»**: الواو: حرف عطف، **«حَيَّ»**: معطوف على «بني» منصوب مثله، ولكن بالفتحة الظاهرة. **«أبيهم»**: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء لأنه من الأسماء الستة؛ و «هم»: مضاف إليه محله الجر. **«قبْحَ»**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. **«الحمار»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «قبح الإله»: ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه: أنَّ كلمة «حَيٌّ» من نحو «حَيِّ زيد» و «حيِّ أبيهم» تستعمل في التأكيد بمعنى ذات الذي أضيفت إليه، وإن كان ميتًا بعد أن كان هذا اللفظ يدل على ضد الميت.

٢٩٥ ـ **التخريج**: البيت لجَبّار بن سلمى بن مالك في خزانة الأدب ٤/ ٣٣٤؛ وذيل سمط اللآلي ص ٥٤؛ ونوادر أبي زيد ص ١٦١؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٤٣؛ والخصائص ٣/ ٢٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٥٣؛ وشرح المفصل ٣/ ١٣؛ والمقرب ١/ ٢١٣.

اللغة: قُرَّ: ترخيم قُرّة. الإحماق: مصدر أَحْمَق الرجل: إذا ولد له وَلَد أحْمَقُ، وكذا «أَحْمَقَتِ المرأة».

=

وقد حكم بعض النحاة بإلغاء لفظ «حيّ»، وزيادته في مثل هذا الموضع، كما حكموا بزيادة لفظ «الاسم» في قوله [من الطويل]:

٢٩٦ - إلى الحولِ ثمّ اسمُ السلامِ عليكما ومَنْ يَبكِ حَولاً كامِلاً فَقَدِ اعْتَذَرْ

وفي قوله [من الطويل]:

تداعَيْنَ باسمِ الشِّيبِ في مُتَثَلِّمٍ جَوانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وسِلامِ[1]

وفي قوله [من البسيط]:

= **المعنى**: إنني كنت أرى من أبيك مَعَالمَ تدل على أنّه سيلد ولدًا أحمق، وقد تحقَّقَتْ نبوءتي بولادته إياك ياقرة.

الإعراب: **«يا»**: حرف نداء. **«قرَّ»**: منادى مفرد علم مبني على الضم المقدَّر على التاء المحذوفة للترخيم، والتقدير: **يا قرّةُ**. فالترخيم على لغة من ينتظر. **«إنَّ»**: حرف مشبه بالفعل. **«أباك»**: اسمه منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، والكاف: مضاف إليه محله الجر. **«حيَّ»**: بدل من «أباك» منصوب بالفتحة. **«خويلد»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«قدْ»**: حرف تحقيق. **«كنت»**: فعل ماض ناقص مبني على السكون، والتاء: اسم «كان» محله الرفع. **«خائفه»**: خبر «كان» منصوب بالفتحة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. **«على الإحماق»**: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل «خائف».

جملة «ياقرَّ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «إنَّ أباك... كنت خائفه»: استئنافية لا محل لها. وجملة «كنت خائفة»: خبر «إنّ» محلها الرفع.

الشاهد فيه: أن كلمة «حَيِّ» تؤكد عَيْنَ ما أضيفت إليه، ولا تدل على عكس الميت كما هو الحال في البيت السابق.

٢٩٦ - **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢١٤؛ والأشباه والنظائر ٧/ ٩٦؛ والأغاني ١٣/ ٤٠؛ وبغية الوعاة ١/ ٤٢٩؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣٣٧، ٣٤٠، ٣٤٢؛ والخصائص ٣/ ٢٩؛ والدرر ٥/ ١٥؛ وشرح المفصل ٣/ ١٤؛ والعقد الفريد ٢/ ٧٨، ٣/ ٥٧؛ ولسان العرب ٤/ ٥٤٥ (عذر)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٧٥؛ والمنصف ٣/ ١٣٥؛ وبلا نسبة في أمالي الزجّاجي ص ٦٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٠٧؛ والمقرب ١/ ٢١٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤٩، ١٥٨.

الإعراب: **«إلى الحول»**: جار ومجرور متعلقان بـ «قوما» في بيت سابق. **«ثم»**: حرف استئناف. **«اسم»**: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف. **«السلام»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«عليكما»**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ. **«ومن»**: الواو: حالية، «من»: اسم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ. **«يبك»**: فعل مضارع مجزوم لأنّه فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **«حولاً»**: ظرف زمان متعلّق بـ «يبك». **«كاملاً»**: نعت «حولاً» منصوب. **«فقد»**: الفاء: رابطة جواب الشرط، **«قد»**: حرف تحقيق. **«اعتذر»**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح وسكّن مراعاة للروي، وهو جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو.

جملة «اسم السلام عليكما»: استئنافية لا محل لها. وجملة «من يبك»: حالية محلها النصب. وجملة «قد اعتذر»: في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة الشرط وجوابه: في محلّ رفع خبر «من».

الشاهد فيه قوله: «اسم السلام» حيث أقحم «اسم» بحيث إذا سقط لا يختلّ المعنى.

(١) تقدّم بالرقم ٨.

٢٩٧ - لا يَنعشُ الطرفَ إلاّ ما تَخَوّنَهُ داعٍ يناديهِ باسمِ الماءِ مَبْغُومُ

وبإلغاء لفظ «المقام» في قول الشماخ [من الوافر]:

٢٩٨ - ذعرتُ بهِ القطا ونَفَيْتُ عَنْهُ مقامَ الذئب كالرَّجلِ اللعينِ

---

٢٩٧ - **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٣٩٠؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣٤٤؛ والخصائص ٣/ ٢٩؛ ومراتب النحويين ص ٣٨.

اللغة: لا يَنْعَشُ الطرف: لا يرفع طرفه أو جفنه من كثرة النوم والنعاس. تخوَّنَه: تَعهَّد به، أو تنقَّصه شيئًا ما. ماء: اسم صوت أم الغزال. مَبْغوم: غير مفهوم.

المعنى: إن هذا الغزال ناعس الطرف شديد النوم، فهو لا يرفع جفنه إلا عندما تدعوه أمه بصوتها عندما تتعهده بالرعاية.

الإعراب: **«لا»**: نافية. **«يَنْعَشُ»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة وفاعله مستتر تقديره: هو، يعود على الغزال الذي يصفه الشاعر. **«الطرف»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«إلا»**: حرف حصر. **«ما»**: مصدرية زمانية. **«تخوّنَه»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والهاء: مفعول به محله النصب. **«داع»**: فاعل «تخوّن» مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين. **«يناديه»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والهاء: مفعول به، محله النصب، والفاعل مستتر تقديره: هو. **«باسم»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يناديه». **«الماء»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«مبغوم»**: صفة لـ «داع» مرفوعة مثله، وقيل: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: «دعاءُ هذا الداعي مبغومٌ». والمصدر المؤول من «ما» والفعل «تخونه» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بالفعل «ينعش».

جملة «لا ينعَشُ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يناديه»: صفة لـ «داع» محلها الرفع.

الشاهد فيه قوله: «اسم الماء» حيث جاءت كلمة «اسم» فيه زائدة مقحَمة.

٢٩٨ - **التخريج**: البيت للشماخ بن ضرار في ديوانه ص ٣٢١؛ وجمهرة اللغة ص ٩٤٩؛ وخزانة الأدب ٤/٣٤٧، ٣٤٨؛ وشرح المفصل ٣/ ١٣؛ ولسان العرب ١٣/٣٨٨ (لعن)؛ والمعاني الكبير ١/ ١٩٤؛ والمنصف ١/ ١٠٩؛ وبلا نسبة في مجالس ثعلب ٢/ ٥٤٣؛ والمحتسب ١/ ٣٢٧.

اللغة: ذَعَرْتُ: خَوَّفتُ، ونَفَّرْتُ. نَفَيْتُ: طَرَدْتُ. اللعين: المطرود.

المعنى: يوضح الشاعر مشقة الرحلة التي قام بها ليصل إلى أروى، فيقول ربما مررت في طريق إليها بماء لا يؤمه بشر، فأنفّر ما عليه من الطيور والحيوانات شأني في ذلك شأن الرجل الطريد الذي هام على وجهه لا يدري إلى أين ستفضي به رحلته.

الإعراب: **«ذعَرتُ»**: فعل ماضٍ مبني على السكون. والتاء: فاعل محله الرفع. **«به»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «ذَعَرْتُ»، أو بحال من «القطا». **«القطا»**: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر. **«ونَفَيْتُ»** الواو: حرف عطف، «نَفَيْتُ»: مثل «ذَعَرْتُ». **«عنه»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «نفيت». **«مقامَ»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«الذئب»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«كالرجل»**: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل نصب حال من فاعل «نَفَيْت»، وهو مضاف، و «الرجلِ»: مضاف إليه، والتقدير: نفيت مقام الذئب مشبِهًا الرجل اللعين في ذلك. **«اللعين»**: صفة لـ «الرجل» مجرورة مثله.

جملة «ذَعَرْتُ»: ابتدائية لا محل لها، وعطف عليها جملة «نفيتُ».

الشاهد فيه قوله: «مقام الذئب» حيث جاءت كلمة «مقام» زائدة مقحمة.

والحقّ أنّ الاسم في هذه المواضع المذكورة له معنى، فقوله: «اسم السلام»، أي: لفظه الدال عليه وكلمته، يعني: سلام عليكم، و «اسم الماء» و «اسم الشِّيب»، أي: صوت الماء، وصوت الشيب، إذ الاسم هو اللفظ والصوت، والمسمَّى هو مدلول اللفظ والصوت؛ والدليل على أن زيادة الاسم في مثله للتنصيص على أن المراد هو اللفظ، لا المدلول، أنهم لا يقولون: «جاءني اسم زيد»، بزيادة «اسم»، بل لا يكون لفظ «اسم» المحكوم بزيادته إلا مع ما يتعلَّق باللفظ، نحو: «تداعين»، و «يناديه».

فـ «اسم السلام» من باب: «عين زيد»، لأن «السلام» لفظ، وكذا «اسم الماء»، و «اسم الشِّيب»، أي: صوت الماء، وصوت الشيب، فإنّ «الماء» و «الشيب» صوتان[1]. وأمَّا قوله: «مقام الذئب»، فهو من باب الكنايات، تقول: «مكانك مني بعيد»، أي: أنت مني بعيد، لأن مَن بَعُد مكانه فقد بَعُد هو، وإذا بعَّدت الذئب، فقد بعَّدت مكانه الذي هو فيه.

والمختلف في جواز إضافة أحدهما إلى الآخر الموصوفُ وصفته، فالكوفيون جوَّزوا إضافة الموصوف إلى صفته، وبالعكس[2]، استشهادًا للأول بنحو: «مسجد الجامع»، و ﴿**جانب الغربي**﴾[3]، وللثاني بنحو «جَرْد قطيفة» و «أخلاق ثياب»، وقالوا: إن الإضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما في «جرد قطيفة»، أو بحذف اللام، كـ «مسجد الجامع»، إذ أصلهما: «قطيفة جردٌ» و «المسجد الجامع»، وهذه الإضافة ليست كإضافة الصفة إلى معمولها عندهم، إذ تلك لا تخصّص ولا تعرف، بخلاف هذه، فإن الأول ههنا هو الثاني من حيث المعنى، لأنهما موصوف وصفته، فتخصُّص الثاني وتعرُّفُه يُخصِّصُ الأَوَّل ويعرِّفه.

وأمَّا نحو: «الحسن الوجه»، فـ «الحسن»، وإن كان هو الوجه معنًى، إلاّ أنك جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع إلى غيره، فبعَّدته في اللفظ عن المجرور به غاية التبعيد، فعلى هذا نقول: «هذا مسجد الجامع الطيبُ» برفع الصفة.

والبصريون قالوا: لا يجوز إضافة الصفة إلى الموصوف، ولا العكس، ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة إذا أريد الإضافة إليه في نحو: «حسن الوجه»، كما مرَّ،

(١) أي: من أسماء الأصوات.
(٢) انظر المسألة الحادية والستين في «الإنصاف في مسائل الخلاف» ص ٤٣٦ ـ ٤٣٨.
(٣) القصص: ٤٤.

وذلك لأن الصفة والموصوف واقعان على شيء واحد، فهو إضافة الشيء إلى نفسه.

ولا يتمُّ لهم هذا مع الكوفيين، لأنهم يجوِّزون إضافة الشيء إلى نفسه، مع اختلاف اللفظين، كما يجيء من مذهب الفرّاء، ولو لم يجوِّزوه أيضًا، لجاز هذا، لأن في أحدهما زيادة فائدة كما في «نفس زيد».

وقال المصنف: لا يجوز ذلك(١)، لأن توافق الصفة والموصوف في الإعراب واجب؛ وليس بشيء، لأن ذلك إنما يكون إذا بقيا على حالهما، فأمَّا مع طلب التخفيف بالإضافة فلا نسلِّم له، وهو موضع النزاع.

فعند البصريين، نحو «بقلة الحمقاء»، كـ «سيف شجاع»(٢)، أي المضاف إليه في الحقيقة هو موصوف هذا المجرور، إلاَّ أنه حذف وأقيمت صفته مقامه، أي: بقلة الحبَّة الحمقاء؛ وإنما نسبوها إلى الحمق لأنها تنبت في مجاري السيول، ومواطىء الأقدام؛ ومسجد الوقت الجامع(٣)، وذلك الوقت هو يوم الجمعة، كأن هذا اليوم جامع للناس في مسجده للصلاة، وجانب المكان الغربيّ(٤)، وصلاة الساعة الأولى(٥)، أي: أول ساعة بعد زوال الشمس.

ويجعلون نحو: «جرد قطيفة» بالتأويل، كـ «خاتم فضَّة»، لأن المعنى: شيء جرد، أي: بالٍ، ثم حذف الموصوف وأضيفت صفته إلى جنسها للتبيين، إذ الجرد يحتمل أن يكون من القطيفة ومن غيرها؛ كما كان «خاتم» محتملاً أن يكون من الفضة ومن غيرها، فالإضافة بمعنى «مِن».

ويجوز، عندي، أن تكون أمثلة إضافة الموصوف إلى صفته من باب «طور سيناء»، وذلك بأن يجعل الجامع مسجدًا مخصوصًا، والغربيّ جانبًا مخصوصًا، والأولى صلاة مخصوصة، والحمقاء بقلة مخصوصة، فهي من الصفات الغالبة؛ ثم يضاف «المسجد»، و «الجانب»، و «الصلاة»، و «البقلة»؛ المحتملة(٦) إلى هذه المختصة، لفائدة التخصيص، فتكون «صلاة الأولى»، كـ «صلاة الوتيرة»(٧)،

(١) أي: لا يجوز إضافة الصفة إلى الموصوف.
(٢) التقدير: كسيف رجلٍ شجاع.
(٣) يقصد تأويل «مسجد الجامع».
(٤) يقصد تأويل «جانب الغربي».
(٥) يقصد تأويل «صلاة الأولى».
(٦) قوله: «المحتملة» صفة للأشياء المذكورة، وهي المسجد وما عُطف عليه.
(٧) كذا في النسخة المطبوعة، ولعلّ الصواب «صلاة الوِتر».

و «بقلة الحمقاء»، كـ «بقلة الكزبرة»، و «جانب الغربي». كـ «جانب اليمين».

وأمّا الاسمان اللذان ليس في أحدهما زيادة فائدة، كـ «شحط النوى» و «ليث أسد»، فالفرّاء يجيز إضافة أحدهما إلى الآخر للتخفيف، قال: إن العرب تجيز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، كقوله [من الطويل]:

٢٩٩ ـ فَقُلْتُ انجُوَا عَنْهَا نَجَا الجِلْدِ إنَّهُ سَيُرْضِيكُمَا مِنْهَا سَنَامٌ وغَارِبُهْ

والنجا هو الجلد؛ والإنصاف أنّ مثله كثير لا يمكن دفعه، كما في نهج البلاغة: «لنسخ الرجاءَ منهم شفقاتُ وَجَلهم»[1]، وقوله[2]: «ورخاء الدَّعة»؛ و«سكائك الهواء»[3]، ولو قلنا إن بين الاسمين في كل موضع فرقًا لاحتجنا إلى تعسُّفات كثيرة.

* * *

٢٩٩ ـ **التخريج**: البيت لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت أو لأبي الغَمر الكلابي في خزانة الأدب ٤/ ٣٥٨، ٣٥٩؛ ولأبي الجراح في المقاصد النحوية ٣/ ٣٧٣؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٩٤؛ وجمهرة اللغة ص ٤٩٧؛ ولسان العرب ١٥/ ٣٠٧ (نجا).

اللغة: نجا جلد البعير: كشطه وسلخه. السنام: حدبة الجمل. الغارب: ما بين العنق والسنام من البعير.

الإعراب: **«فقلت»**: الفاء: بحسب ما قبلها، و «قلت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«انجوا»**: فعل أمر مبنيّ على حذف النون، والألف: ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل. **«عنها»**: جار ومجرور متعلقان بـ «انجوا». **«نجا»**: مفعول به منصوب، وهو مضاف. **«الجلد»**: مضاف إليه مجرور. **«إنّه»**: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب اسم «إنّ». **«سيرضيكما»**: السين: للاستقبال، و «يرضيكما»: فعل مضارع مرفوع، و «كما»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **«منها»**: جار ومجرور متعلقان بـ «يرضي». **«سنام»**: فاعل مرفوع. **«وغاربه»**: الواو: حرف عطف، «غاربه»: معطوف على «سنام» مرفوع، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة.

جملة «قلت...»: بحسب ما قبلها. وجملة «انجوا...»: في محلّ نصب مفعول به. وجملة «يرضيكما...»: في محلّ رفع خبر «إنّ».

الشاهد فيه قوله: «نجا الجلد» حيث أجاز الفرّاء إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، فالنجا والجلد مترادفان، وقد أضاف النجا إلى الجلد.

(١) نهج البلاغة ص ١١٠.

(٢) أي: الإمام علي، وقوله في نهج البلاغة ص٨٢.

(٣) السكائك: جمع السُّكاك. والسُّكاك والسُّكاكة: الجوّ، وهو ما بين السماء والأرض (لسان العرب ١١/ ٤٤١ ـ ٤٤٢ (سكك)) وانظر: نهج البلاغة ص ٢٦.

إضافة اسم التفضيل

ومما اختلف فيه: هل إضافته محضة أو لا، على ما تقدَّم، أفعل التفضيل، فنقول: هو في حال الإضافة على ضربين: أحدهما يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من أمثاله التي دلَّ عليها لفظ المضاف إليه وثانيهما لا يراد به ذلك، وقد يجيء ذكر أحكامه في بابه، والمقصود ههنا أن إضافته بالمعنى الأول فيها الخلاف، فعند ابن السراج، وعبد القاهر، وأبي علي، والجزولي، هي غير محضة، لكونها بمعنى «مِن»، فإنّ الجارَّ في قولك: «أفضل من القوم» لابتداء الغاية، والجار والمجرور مفعول «أفضل»، فـ «أفضل»، في «أفضل القوم»، صفة مضافة إلى معمولها الذي هو المجرور بعده، سواء انجرَّ بـ «مِنْ» ظاهرة، أو مقدَّرة، فهو كاسم فاعل مضاف إلى مفعوله، نحو: «ضارب زيد»، ومعنى «مِن» الابتدائية في نحو: «أفضل من القوم»، أنه ابتدأ زيد في الارتقاء والزيادة في الفضل من مبدأٍ هو القوم، بعد مشاركتهم له في أصل الفضل، إلاّ أنه لنقصان درجته في مشابهته اسمَ الفاعل، عن الصفات المشبهة، كما يجيء في بابه، لا يرفع فاعلاً مظهرًا، إلا بشرائط تأتي في بابه، ولا ينصب مفعولاً صريحًا، ولا شِبهَ مفعول، فلا يقال: «أحسن الوجهَ»، بل يرفع مضمرًا، ويعمل نصبًا في محلّ الجارّ والمجرور، لضعفه، وينصب التمييز الذي تنصبه الجوامد، أيضًا، كما في «عشرون درهمًا»، نحو: «أحسن وجهًا»، ودليل تنكيره قول الشاعر [من الخفيف]:

٣٠٠ ـ مَلِكٌ أَضْلَعُ البريَّةِ لا يُو جَدُ فيها لما لَدَيه كِفاءُ

---

٣٠٠ ـ **التخريج**: البيت للحارث بن حلزة في ديوانه ص ٢٩؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣؛ وشرح القصائد السبع ص ٣٧٦؛ وشرح القصائد العشر ص ٣٩١؛ وشرح المعلقات السبع ص ٢٢٧؛ وشرح المعلقات العشر ص ١٢٢.

اللغة: الملك المقصود هنا هو المنذر بن ماء السماء. أضلعُ البرية: أشَدُّ البرية إضلاعًا لما يحمل، أي: هو أَحْمَلُ الناس لما يحمل من أمر ونهي وعطاء وغير ذلك. الكِفاءُ: المِثْلُ والنظير.

المعنى: يمدح الشاعر بهذه الصفات المنذر بن ماء السماء.

الإعراب: «**مَلِك**»: خبر لمبتدأ ذكر في بيت سابق. «**أَضْلَعُ**»: صفة لـ «ملك» مرفوعة مثله. «**البرية**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**لا**»: نافية مهملة. «**يُوْجَدُ**»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع =

وقوله [من الطويل]:

٣٠١ - ولَمْ أرَ قَوْمًا مِثْلَنا خَيرَ قومِهِمْ أَقَلَّ بـه مِـنَّـا عـلـى قـومِـهِـمْ فَـخْـرا

ومذهب سيبويه أن إضافة أفعل التفضيل حقيقيَّة مطلقًا، وذلك أنه في حال الإضافة على ضربين: أحدهما أن يكون بعض المضاف إليه، كـ «أيّ»، فيدخل فيه دخولَ «أيّ» فيما أضيف إليه، فإنَّ «زيدًا» في قولك: «زيد أظرف الناس»، مفضَّل في الظرافة على كل واحد ممَّن بقي بعد زيد من أفراد الناس، فالمعنى: بعضهم(١) الزائد في الظرافة على كل واحد ممَّن بقي منهم بعده، ولا يلزمه تفضيل الشيء على نفسه، لأنك لم تفضله على جميع أجزاء المضاف إليه، بل على ما بقي من المضاف إليه بعد خروج هذا المفضَّل منه، فالإضافة في هذا المعنى بتقدير اللام، كما في قولك: «بعض القوم» و «ثلثهم» و «أحدهم»؛ ولو كان بتقدير «مِن»

= بالضمة. «**فيها**»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «يُوْجَد». «**لِمَا**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يُوْجَدُ» أو بحال من «كفاء». «**لديه**»: مفعول فيه ظرف مكان مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل «استقر» المحذوف. «**كفاء**»: نائب فاعل مرفوع بالضمة.

جملة «لا يُوْجَدُ. . . كفَاءُ»: صفة أخرى لـ «ملك» محلها الرفع. وجملة «استقر» المحذوفة المقدرة في قوله «لما استقرَّ لديه»: صلة الموصول لا محل لها.

الشاهد فيه: أن إضافة أفعل التفضيل عند أبي بكر بن السراج ومن تبعه لفظية لا تفيد تعريفًا. ففي هذا البيت أضاف «أَضْلَعُ» إلى «البرية»، ومع ذلك وصف به النكرة «ملك»، فلو كانت إضافة «أضلع» أفادته تعريفًا لما صَحَّ وصف النكرة به، لأنه الصفة توافق الموصوف في التعريف والتنكير.

٣٠١ - **التخريج**: البيت لزيادة بن زيد الحارثي في خزانة الأدب ٤/ ٣٦٤، ٥/ ٢٢٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٤٤.

اللغة: واضحة.

المعنى: يريد أنهم أقَلّ الناس فخرًا بأفضالهم على أقوامهم، وذلك تَوَاضُع منهم.

الإعراب: «**ولم**»: الواو: بحسب ما قبلها، وهذا البيت مطلع القصيدة، لذا روته معظم الكتب مخرومًا بلا واو. «**لم**»: حرف نفي وقلب وجزم. «**أر**»: مُضَارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**قومًا**»: مفعول به أول منصوب بالفتحة. «**مِثْلَنا**»: صفة لـ «قومًا» منصوبة مثله، و «نا»: مضاف إليه محله الجر. «**خَيْر**»: صفة ثانية لـ «قومًا» منصوبة مثله. «**قومهم**»: مضاف إليه مجرور، و «هم»: مضاف إليه محله الجر. «**أقَلَّ**»: مفعول به ثان لـ «أرى» منصوب بالفتحة. «**به**»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر «فخرًا». «**منا**»: جار ومجرور متعلقان باسم التفضيل «أقَلَّ». «**على قومهم**»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر «فخرًا». «**فخرًا**»: تمييز منصوب بالفتحة.

جملة «لم أر»: ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه كالشاهد في الذي قبله: فقد وصف النكرة، وهي «قومًا» بـ«خير» وهو بمعنى التفضيل المضاف إلى «قومهم»، ولو كانت الإضافة معنوية للتعريف لما وقع صفة للنكرة.

(١) قوله: «بعضهم» كناية عن «زيد» في المثال المتقدّم.

الابتدائية، لجاز: «زيد أفضل عمرو»، كما يجوز: «زيد أفضل من عمرو»، ولو كان بتقدير «مِن» المبيِّنة، كما في «خاتم فضة»، لوقع اسم المضاف إليه مطردًا على المضاف كما ذكرنا في صدر هذا الباب[١]، ولا يقع[٢]، كما في نحو: «هذا أفضل القوم»؛ فإذا كانت إضافته بهذا المعنى، كإضافة «بعض القوم»، فهو بتقدير اللام مثله، فتكون محضة، بدليل قوله تعالى: ﴿**فتبارك الله أحسن الخالقين**﴾[٣].

وقوله: «ملك أضلعُ البريّة»[٤]، خبر مبتدأ محذوف، أي: هو أضلع البرية، و «خيرَ قومهم»[٥]، نصب على المدح.

وثانيهما[٦]: أن يكون «أفعل» مفضَّلا على جميع أفراد نوعه مطلقًا، ثم تضيفه إلى شيء للتخصيص، سواء كان ذلك الشيء مشتملاً على أمثال المفضل، نحو: «زيد أفضل إخوته»، أو لم يكن، نحو: «زيد أفضل بغداد»، أي: أفضل أفراد نوع الإنسان وله اختصاص ببغداد، فالإضافة لأجل التخصيص كما في «غلام زيد»، و «مُصارع مصر»، لا لتفضيله على أجزاء المضاف إليه، فهذه الإضافة محضة اتفاقًا بمعنى اللام.

ثم نقول: «أَفْعَل» بالمعنى الأوَّل، إمَّا أن تضيفه إلى المعرفة، أو إلى النكرة، فإن أضفته إلى المعرفة، لم يجزْ أن تكون مفردة، نحو: «أفضل الرجل» و «أفضل زيد»، إذ لا يمكن كونه بعض المضاف إليه. بَلَى، إذا كان ذلك الواحد من أسماء الأجناس التي يقع لفظ مفردها على القليل والكثير، نحو: «البَرنيّ أفضل التمر»، جاز[٧]، و «الرجل»، ليس جنسًا بهذا المعنى، فتقول: «زيد أفضل الرجلين»، أي: أحدهما المفضَّل على الآخر، و «أفضل الرجال»، أي: أحدهم المفضَّل على كل واحد من الباقين.

وأمَّا إذا أضفته إلى نكرة، فيجوز إضافته إلى الواحد والمثنى والمجموع، نحو: «زيد أفضل رجل»، و «الزيدان أفضل رجلين»، و «الزيدون أفضل رجال»، فيتطابق صاحب «أفْعَل»، والمضاف إليه، إفرادًا وتثنيةً وجمعًا.

ويجوز إفراد المضاف إليه وإن كان صاحب «أَفْعَل» مثنى أو مجموعًا، قال الله تعالى: ﴿**ولا تكونوا أوَّل كافرٍ به**﴾[٨].

---

(١) أي: في بيان الإضافة التي للتبيين.
(٢) أي: وهو لا يقع.
(٣) المؤمنون: ١٤.
(٤) راجع الشاهد الرقم ٣٠٠.
(٥) راجع الشاهد الرقم ٣٠١.
(٦) أي: ثاني الوجهين المذكورين في بيان مذهب سيبويه.
(٧) أي: جاز أن يُضاف.
(٨) البقرة: ٤١.

وحكم «أيّ» في الإضافة حكم «أَفْعَل»، يعني أنَّكَ إذا أضفت «أيًا» إلى المعرفة، فلا بدَّ أن يكون المضاف إليه مثنًى أو مجموعًا؛ وإذا أضفته إلى نكرة، جاز كون المضاف إليه مفردًا أو مثنًى أو مجموعًا، والعلة في ذلك أنَّ «أيًا»، استفهامًا كان أو شرطًا، أو موصولاً، موضوع ليكون جزءًا من جملة معيَّنة[1] بعده، مجتمعة منه ومن أمثاله، وكذا «أفعل» المضاف بالمعنى الأول.

فقولنا: «جزءًا من جملة» يخرج نحو: «الفرسُ أفرهُ البغال»، و «يوسفُ أحسنُ إخوته»، فإنه لا يجوز مثله، بالمعنى الأول، إذ ليس جزءًا من جملة بعده. وقولنا: «معيَّنة»، ليخرج نحو: «زيد أفضل رجلين وأفضل رجال»، فإنه لا يجوز، إذ لا فائدة في كونه أفضل من بين جملة غير معينة من عُرض الرجال، وكذا يخرج نحو: «أيّ رجلين زيد»؟ و «أيّ رجال هو»؟ فإنه لا يجوز، إذ وضع «أيّ» للتعيين، وكيف يتعيَّن واحد من جملة غير معينة؟

وقولنا: «مجتمعة منه ومِن أمثاله» ليخرج نحو: «وجه زيد أحسنه»، ونحو قولك: «أيُّ زيد أحسن؟ أوَجهه أم يَدُه أم رِجْله»، فإنه لا يجوز؛ لأن زيدًا لم يجتمع من الوجه وأمثاله، وكذا لا يجوز: «أيّ بغداد أطيب»؟، أي: أيّ دورها أطيب، إلاَّ أَن يُقدَّر المضاف، أيْ: أَحسن أعضائه، و: أيّ أعضاء زيد، و: أيّ دور بغداد؛ فـ «أيّ»: موضوع لتعيين بعضٍ من كل معيَّن، و «أفْعَل»، بالمعنى الأول، لتفضيل بعض من كل معيَّن بعدَه، علَى سائر أبعاضه.

فإذا تقرَّر هذا، قلنا: لم يجز «زيد أفضل الرجل»، و «أي الرجل هذا»؟ لأنّ «الرجل» ليس كلاً يشمل زيدًا وغيره، بخلاف قولك: «البَرْنيّ أطيبُ التمر»، وقولك: «أيّ التمر هذا»؟ لكون التمر جِنسًا يقع على الكثير، وجاز: «أفضل الرجلين»، و «أيّ الرجلين»، و «أيّ الرجال»، سواء أردت بهذا الجمع معهودين معيَّنين، أو جنس الرجال، إذ هو على كلا التقديرين جملة معيَّنة.

وإنما جاز «أيّ رجل هو»؟ و «أيّ رجلين هما»؟ و «أيّ رجال هم»؟ مع أن المجرور في جميعها، ليس في الظاهر جملة معيَّنة كما شرطنا؛ لأن المراد بكلّ واحد من هذه المجرورات: الجنس مستغرقًا مجتمعًا من المسؤول عنه ومن أمثاله، فتكون، في الحقيقة، منقسمة إلى المسؤول عنه وأمثاله، كما شرطنا.

فمعنى «أيّ رجل»: أيّ قسم من أقسام الرجال إذا قسِّموا رجلاً رجلاً، و «أيّ رجلين»، أيْ: أيّ قسم من أقسام هذا الجنس إذا قسِّم رجلين رجلين، و «أيُّ

---

(١) أي: من شيء متعدِّد.

رجال»، أيْ: أيُّ قسم من أقسام هذا الجنس إذا صنّفوا رجالاً رجالاً.

وكذا في «أَفْعَل»، نحو «زيدٌ أفضلُ رجلٍ»، أي: أفضل أقسام هذا الجنس إذا كان كلّ قسم منه رجلاً، و «الزيدان أفضل رجلين»، أيْ: أفضل أقسام هذا الجنس إذا كان كلّ قسم رجلين، والزيدون أفضل رجال، أيْ: أفضل أقسام هذا الجنس إذا كان كل قسم منه رجالاً.

فـ «أَفْعَل» سواء أضفته إلى المعرفة أو إلى النكرة: لتفضيل صاحبه على كلّ ما هو مثله من أجزاء ما بعده، إفرادًا أو تثنية أو جمعًا، فلهذا لم يجز «الزيدان أفضل الرجلين»، لأن «الرجلين» ليس لهما أجزاء مثل الزيدين تثنية، بل هو جزء واحد مثل الزيدين، وجاز: «زيد أفضل الرجال»، و «الزيدان أو الزيدون أفضل الرجال»، لأنّ «الرجال» يصحّ تجزئتها رجلاً رجلاً كزيد، ورجلين رجلين، كالزيدَين، ورجالاً رجالاً، كالزيدِين.

ولا تظنَّنَّ أنَّ صاحب أفعل التفضيل مفضَّل على مجموع أقسام المضاف إليه، فتقول في «زيد أفضل الرجال»: إنَّه أفضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعًا، فإنَّه غلط، بل معناه أنه أفضل من كل رجل رجل، هو قسم من أقسام الرجال، كما كان في النكرة، سواء[1].

وكذا «أيّ» لتعيين قسم من أقسام المضاف إليه، معرفة كان أو نكرة، فلا يجوز: «أيّ الرجلين هذان»؟ إذ ليس للرجلين أقسام كل واحد منها مثنى حتى يُعيَّن أحد تلك الأقسام، ويجوز: «أيّ الرجال هذا»؟ و «أيّ الرجال هذان، أو هؤلاء»؟ لأنّ «الرجال»، كما قلنا، يصحّ تجزئتها أفرادًا، أو مثنّيات، أو جموعًا.

فإنْ قيل: فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس بأحد أفراده في النكرة، حتى قلت: «أفضل رجل»، و «أفضل رجلين»، و «أفضل رجال»، ولم يجز ذلك في المعرفة؟

قلت: لأنَّ المنكَّر لا يختصّ في أصل الوضع بواحد بعينه، فصح أن يُعبَّر به عن كلّ واحد واحد، على البدل، إلى أن يغني الجنس تحقيقًا، بخلاف المعرفة، فإنَّها لتخصيص بعض الأجزاء وتعيينه، فلا تطلق مع ذلك التعيين على غيره، و «أيّ» و «أَفعَل»، لا يضافان إلاّ إلى جملة ذات أجزاء، كما قلنا؛ ولا يضافان إلى ما يكون تجزُّؤه بالعطف، نحو: «أيّ زيد وعمرو»؟ ولا: «زيد أفضل زيد وعمرو».

---

(١) أي: الأمران سواء.

فإن تكرَّر المجرور بالعطف فيهما، فلأجل تكرر المسؤول عنه في «أيّ» والمفضل في «أَفْعَل»، نحو: «زيد وهند، أفضل رجل وامرأة»؛ و «أيّ رجل وامرأة هذا وهذه».

وأمّا قولهم: «أيِّي وأيُّك»، فالمراد به: «أيُّنا»، لكنَّهم قصدوا التنصيص على أن المراد: المتكلم والمخاطب، إذ كان لا يدلّ عليه[1] الضمير في «أيّنا»، فصرَّحوا بالضميرين، فوجب إعادة «أيّ» للمحافظة على اللفظ لا المعنى، كما في قولك: «بيني وبينك»؛ مع أنّ مثل هذا[2]، لا يكون إلاّ في ضرورة الشعر، قال [من الوافر]:

٣٠٢ ـ فـأيِّـي، مـا، وأيُّـكَ كـانَ شـرًا   فَـقِـيـدَ إلـى الـمـقـامَـةِ لا يَـراهـا

وجاء مثله في الضرورة [من الرجز]:

٣٠٣ ـ [يا ربّ موسى] أَظْلَمي وأَظْلَمُهْ   [فـاصبُبْ عـلـيـه مَـلَـكًـا لا يَـرْحَـمُـهْ]

(١) أي: على التنصيص على المتكلّم والمخاطب.

(٢) أي: تكرير «أيّ» بالعطف.

٣٠٢ ـ **التخريج**: البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٤٨؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣٦٧، ٣٦٨؛ وذيل الأمالي ص ٦٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٩٣؛ وشرح ديوان زهير ص ١١٣؛ وشرح المفصل ٢/ ١٣١؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٠٦ (قوم)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٤/ ٥٦ (أيا).

اللغة: المقامة: جماعة الناس، وقيل مجلسُ إقامتهم.

المعنى: يريد من كان منا شرًا أعماه الله في الدنيا، فلا يبصر حتى يقاد إلى مجلسه.

الإعراب: **«فأيّي»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «أيي»: اسم شرط جازم مرفوع بالضم لأنه مبتدأ، وحُرِّك بالكسر لمناسبة ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محله الجر. **«ما»**: زائدة للتوكيد. **«وأيُّك»**: الواو: حرف عطف، «أيك»: معطوف على (أيِّي) مرفوع بالضمة، والكاف: مضاف إليه محلُّه الجر. **«كان»**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسمه ضمير مستتر تقديره: هو. **«شرًا»**: خبر (كان) منصوب بالفتحة. **«فقيدَ»**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، ودخلت على الماضي لأنه إنشاء في المعنى فهو دعاء، «قيد»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب الفاعل مستتر تقديره: هو. **«إلى المقامة»**: جار ومجرور متعلقان بـ (قيد). **«لا»**: نافية لا محل لها. **«يراها»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: هو، و «ها»: مفعول به محله النصب.

جملة «أيِّي ما وأيُّك كان شرًا فقيد»: بحسب ما قبلها. وجملة «كان شرًا»: خبر المبتدأ (أيِّي) محلُّها الرفع، ويمكن أن تكون جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها، والخبر في هذه الحالة هو مجموع جملتي الشرط وجوابه. وجملة «قيد»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم.

الشاهد فيه: إفراد (أي) لكل واحد من الاثنين، وهذا للضرورة والقياس أن يقال: أيُّنا.

٣٠٣ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٤٦٩، ٣٧٠؛ والدرر ٢/ ٣٨؛ وشرح التصريح ١/ ٢٩٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٥٣؛ وهمع الهوامع ١/ ١١٠.

=

و «أيّ» معرب، مع أن فيه، إمّا معنى الشرط، أو الاستفهام، أو هو موصول؛ للزومه الإضافة المرجّحة لجانب الاسمية المقتضية للإعراب، ولا يحذف المضاف إليه إلاً مع قيام قرينة تدلّ عليه، نحو قوله تعالى: ﴿**أيًا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى**﴾(١)، أي: أيَّ اسم.

وتجريدها من التاء مضافة إلى مؤنّث أفصح من إلحاق التاء، كما يجيء في الموصول، قال الله تعالى: ﴿**بأيّ أرض تموت**﴾(٢).

قوله: «ولا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم»، أي: لا يقال: كل الجميع، ولا جميع الكِل، فإنهما متماثلان في العموم.

قوله: «كليث وأسد، وحَبْس ومنع»، مثالان للخصوص، إلاّ أنَّ الأول عَين(٣)، والثاني معنًى(٤).

قوله: «عَين الشيء»، يريد بالشيء شيئًا معيَّنًا، كـ «زيد» و «عمرو»، كما تقول: «عين زيد»، وإلاّ، فالشيء أعمّ من العَين(٥).

* * *

= **المعنى**: يدعو الشاعر على الأظلم منهما بمَلَكٍ يشدد النكير على هذا الأكثر ظلمًا من صاحبه.
الإعراب: **«يا»**: حرف نداء. **«رَبِّ»**: منادى منصوب، لأنه مضاف. **«موسى»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة المقدرة على الألف لأنه ممنوع من الصرف. **«أَظْلَمي»**: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم لاشتغال المحل بالكسر المناسب لياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محله الجر. **«وأظلمه»**: الواو: حرف عطف، «أَظْلَمُه»: معطوف على «أظلمي» مرفوع مثله ولكن بضمة ظاهرة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. **«فاصبب»**: الفاء: زائدة، «اصبب»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره: أنت. **«عليه»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «اصبب». **«مَلَكًا»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«لا»**: نافية مهملة. **«يرحمه»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر تقديره: هو، والهاء: مفعول به محله النصب.
جملة «يا رب موسى»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أظلمي وأظلمه اصبب عليه..»: استئنافية لا محل لها. وجملة «اصبب»: خبر للمبتدأ «أظلمي» محلها الرفع. وجملة «لا يرحمه»: صفة لـ «ملكًا» محلها النصب.
الشاهد فيه قوله: «أظلمي وأظلمه» حيث أضاف اسم التفضيل إلى المفرد، فقال: «أظلمي، وأظلمه» لأنه بمعنى «أظلمنا» وقد حمل الرضي الإضافة إلى المفرد على الضرورة الشعرية، فالقياس: «أظلمنا» بالإضافة إلى الجمع.

(١) الإسراء: ١١٠.
(٢) لقمان: ٣٤.
(٣) أي: اسم عين، وهو ما دلّ على شيء محسوس قائم بنفسه، ويُسمَّى أيضًا «اسم ذات».
(٤) هو ما دلّ على معنى غير محسوس، أي: على شيء قائم بغيره.
(٥) وذلك لأن الشيء معناه الموجود عينًا كان أو معنى.

أحكام الإضافة التي أخلّ بها المصنّف

وقد أخلَّ المصنِّف ببعض أحكام الإضافة، فلا بأس أن نذكرها.

أحدها: حذف المضاف، إذا أُمِن اللبس، وجاء، أيضًا، في الشعر مع اللبس، قال [من الطويل]:

٣٠٤ - فَهَلْ لَكُمُ فيها إليَّ فإنَّني بَصِيرٌ بما أعيا النطاسِيَّ حِذْيَما

أي: ابن حذيم، فإذا حذف، فالأَولى والأشهر قيام المضاف إليه مقام المضاف في الإعراب، كقوله تعالى: ﴿**واسأل القرية**﴾(١).

---

٣٠٤ - **التخريج**: البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ١١١؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٦؛ وشرح شواهد الشافية ص ١١٦، ١١٧؛ ولسان العرب ٦/ ٢٣٢ (نطس)، ١٢/ ١١٩ (حذم)، ١٥/ ٤٣٦ (إلى)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٣٨، ١٣٢٧؛ والخصائص ٢/ ٤٥٣؛ وشرح المفصل ٣/ ١٥.

اللغة والمعنى: حِذْيَم: المراد به ابن حذيم رجل من تَيْم الرباب كان أَطَبّ العرب. النِّطاسي: الخبير. الضمير في «فيها» لمعزى الشاعر التي كان قد غنمها بنو الحارث بن سدوس بن شيبان الذين يطالبهم الشاعر بردها مهددًا إياهم بمقدرته على أن ينتقم منهم، وعلى رَدّ معزاه.

الإعراب: «**فهل**»: الفاء: استئنافية، «هل»: حرف استفهام. «**لكم**»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف، والتقدير: هل لكم رغبة في رَدِّ المعزى إليَّ. «**فيها**»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر «رغبة» وهو المبتدأ المقدر المحذوف، وفي «فيها» حذف وإقامة المضاف إليه مقام المضاف والتقدير «هل لكم رغبة في رَدِّها إلي» فحذف المضاف «رَدَّ» وأبقى المضاف إليه، وهو «ها». «**إليّ**»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر «رَدّ» المحذوف والمقدر. «**فإنني**»: الفاء: استئنافية، «إنَّني»: حرف مشبه بالفعل والنون للوقاية، وياء المتكلم اسم «إنَّ» محله النصب. «**بصيرٌ**»: خبر «إن» مرفوع. «**بما**»: الباء حرف جر. «**ما**»: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالحرف، والجار والمجرور متعلقان بالصفة المشبهة «بصيرٌ». «**أعيا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف، والفاعل مستتر تقديره: هو، يعود على «ما». «**النِّطاسيَّ**»: مفعول به للفعل «أعيا». «**حذيما**»: بدل من «النطاسي» منصوب مثله.

جملة «هل لكم فيها إليَّ»: استئنافية لا محل لها، وكذلك جملة «إنني بصيرٌ».

الشاهد فيه قوله: «حذيم» على حذف المضاف، وإبقاء المضاف إليه مع اللبس، إذ إنّ اسم هذا الطبيب هو ابن حذيم وهذا الحذف للضرورة. وقيل: إن اسمه حذيم كما أورده الشاعر، فلا ضرورة على ذلك ولا شاهد في البيت.

(١) يوسف: ٨٢.

وقد يترك، عند سيبويه(١)، على إعرابه، إن كان المضاف معطوفًا على مثله مضافًا إلى شيء، كما يقال في المثل: «ما كلُّ سوداء تمرة، ولا بيضاء شحمة»(٢)، أي: ولا كلّ بيضاء. قال: ولو لم يقدَّر هنا مضاف معطوف على المضاف الأول، لكان عطفًا على عاملين مختلفين(٣)، ولا يجوز عنده؛ وعند غيره يجوز ذلك فلا يقدَّر مضافًا.

وتقول: «ما مثل عبدِ الله يقول ذلك، ولا أخيه»، و «ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذلك»، أي: ولا مثل أخيه، ولا مثل أبيك؛ قالوا: يجب إضمار(٤) المضاف ههنا، فيكون ممَّا حذف المضاف فيه، وأُبقي المضاف إليه على إعرابه. وذلك لأن «أخيه» لو كان معطوفًا على «عبد الله»، لكان المعنى: ما رجل هو مثلهما يقول ذلك، وليس هو المراد، بل المعنى: ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك. وأيضًا، لو كان معطوفًا عليه، لكان قد فُصِل بين المعطوف والمعطوف عليه المجرور، بأجنبيّ، وذلك لا يجوز، كما يجيء في باب العطف. ولو كان «أبيك» في المسألة الثانية عطفًا على «أخيك» لم يقل: «يقولان»، بل: «يقول». وأيضًا، لو لم يقدَّر المضاف في المسألتين، لكان الداخل عليه «لا» المزيدة لتأكيد النفي، معطوفًا على غير ما نسب إليه الحكم المنفي، ولا يجوز، لأنك تقول: «ما جاءني زيد ولا عمرو»، ولا يجوز: «ما جاءني غلام زيد ولا عمرو»، بجرِّ «عَمْرو»، إذ إنّ المجيء ليس منفيًّا عن زيد، بل عن غلامه.

وأجاب المصنف عن الاستدلالات كلها بأن «مثل» ههنا كناية، وليس بمقصود، فكأنه معدوم، يقال: «مثلك لا يفعل هذا»، أي: أنت لا ينبغي أن تفعل، وذكر المثل كناية، ولو كان مقصودًا لم يكن المخاطب مرادًا، وعند ذلك يفسد المعنى، لأنه لا يمتنع حينئذ أن يكون المعنى: مثلك لا يفعله وأنت تفعله، كما تقول: «أخو زيد لا يفعل هذا ولكنْ زيدٌ يفعله»، لما كان الأخ مقصودًا، فكأنهم قالوا: «ما عبد الله ولا أخوه، وما أخوك ولا أبوك»، فلا تجيء الفسادات المذكورة.

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٦٥ ـ ٦٦.

(٢) ورد المثل في جمهرة الأمثال ٢/ ٢٨٧؛ وزهر الأكم ١/ ٣٤٣؛ والفاخر ص ١٩٥؛ والوسيط في الأمثال ص ١٦١؛ ولسان العرب ١١/ ٥٩١ (كلل)؛ والمستقصى ٢/ ٣٢٨؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٢٨١. يُضرب في اختلاف أخلاق الناس وطباعهم. وقيل: يُضرب في موضع التهمة.

(٣) أي: على معمولي عاملين مختلفين.

(٤) المقصود بالإضمار هنا التقدير، لا الإضمار الاصطلاحيّ.

قال بعضهم: إنَّ في هذا الجواب نظرًا، وذلك لأنَّه، وإن كان المثل مُقحمًا، مِن حيث المعنى، والمقصود هو المضاف إليه، لكن المعاملة لفظًا مع هذا المضاف، ألاَ ترى أنك لا تقول: «مِثْلي لا أقول»، و «مثلك لا تقول» بالتاء، و «مثلكما لا تقولان»، و «مثْلكم لا تقولون».

أقول: أداء لفظ المفرد معنى المثنى والمجموع غير عزيز في كلامهم، كأسماء الأجناس، فإنّه يصحّ إطلاقها على المثنى والمجموع، وكذلك استعمال المجرَّد من علامة التأنيث مجرى[1] المؤنث كثير، فعلى هذا لا منع من اكتساء المضاف معنى التأنيث، والتثنية والجمع من المضاف إليه، إن حسُن الاستغناء، في الكلام الذي هو فيه، عن المضاف بالمضاف إليه؛ أمَّا التأنيث فكما مرَّ من قوله:

طول الليالي أسرعت في نقضي[2]

وأمَّا التثنية، فكقولك: «ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان»، وأما الجمع فكقوله:

وما حبّ الديار شَغَفن قلبي[3]

وأمَّا أداء ألفاظ الغيبة معنى الخطاب، فلم يجئ إلاَّ مع حرف الخطاب، نحو: «يا زيدُ»، فمن ثمّة لم يجز: «ما مثلك تقول» بالخطاب، كما جاز في المثنى: «ما مثل أخيك وأبيك يقولان»، وفي التأنيث، كقوله عليه الصلاة والسلام: «ما رأيت مثل الجنة نام طالبها»[4].

وقد يقوم المضاف إليه مقام المضاف في التذكير، قال [من الكامل]:

٣٠٥ - يَسْقُون مَنْ وَرَدَ البريصَ عَلَيهِمُ بَرَدَى يُصَفَّقُ بالرحيقِ السَّلْسَلِ

---

(١) أي: استعمال.
(٢) تقدّم بالرقم ٢٨٠.
(٣) تقدَّم بالرقم ٢٨١.
(٤) ورد الحديث في حلية الأولياء ٨/ ١٧٨؛ والكامل في الضعفاء ٥/ ١٨٩٧؛ وتاريخ جرجان ص٣٤٣، ٣٧٧؛ وميزان الاعتدال الرقم ٩٥٨١.

٣٠٥ - **التخريج**: البيت لحسان بن ثابت في ديوان ص ١٢٢؛ وجمهرة اللغة ص ٣١٢؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣٨١، ٣٨٤، ١١/ ١٨٨؛ والدرر ٥/ ٨؛ وشرح المفصل ٣/ ٢٥؛ ولسان العرب ٣/ ٨٨ (برد)، ٧/ ٦ (برص)، ١٠/ ٢٠٢ (صفق)؛ ومعجم ما استعجم ص ٢٤٠؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٥١؛ وشرح المفصل ٦/ ١٣٣؛ ولسان العرب ١١/ ٣٤٥ (سلسل)، ١٤/ ٤٧٨ (ضحا)؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥١.

اللغة: ورد: (هنا) جاء. البريص: اسم موضع، وقيل اسم نهر. بردى: اسم نهر. يصفّق: يُخلط. الرحيق: الخمرة البيضاء، وقيل: هي أجود أنواع الخمر. السلسل: السائغ الشراب.

المعنى: إنهم كرام يقدّمون للوافدين عليهم أجود أنواع الخمر أو الشراب الممزوج بالماء العذب. =

أي: ماءَ بردى، وهي نهر، فقال: يصفق بالتذكير. ويقوم مقامه في التأنيث، أيضًا، نحو: «قطعتُ السارقَ فاندملت»، أي: قطعت يده، وفي العقل، كقوله تعالى: ﴿وكم مِن قرية أهلكناها فجاءَها بأسنا بياتًا أو هم قائلون﴾(١)، فقال: هم.

وقال الخليل: يقوم مقامه في التنكير إن كان معرفة أضيف إليها «مثل»، كما ذكرنا في المفعول المطلق في قوله: «فإذا له صوتٌ صوتُ حمار»، برفع «صوت» الثاني، أي: مثلُ صوت حمار، فأجاز أن تقول: «هذا رجل أخو زيد»، أي: مثل أخي زيد، واستضعفه سيبويه(٢)، وقال: لو جاز هذا، لجاز: «هذا قصيرٌ الطويل»، أي: مثل الطويل، وهو قبيح جدًّا.

وأمَّا قولهم: «قَضيَّةٌ ولا أبا حَسَن لها»، فلِجَعْل العَلَم المشتهر بمعنى، كالجنس الموضوع لذلك المعنى، نحو: «لكلّ فرعونٍ موسًى»، كما ذكرنا في: «لا» التبرئة.

وقد يحذف مضاف بعد مضاف، وهلمَّ جرًّا، لقيام المضاف إليه الأخير مقامه، كقوله [من الطويل]:

٣٠٦ ـ [فَأَدْرَكَ إرقالَ العَرادَةِ ظَلْعُها] وَقَدْ جَعَلَتْني مِنْ حَزيمَةَ إصْبَعا

= **الإعراب**: **«يسقون»**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محلّ رفع فاعل. **«من»**: اسم موصول مبنيّ في محلّ نصب مفعول به أوّل. **«ورد»**: فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **«البريص»**: مفعول به منصوب. **«عليهم»**: جار ومجرور متلعقان بـ «ورد». **«بردى»**: مفعول به ثانٍ منصوب. **«يصفق»**: فعل مضارع للمجهول مرفوع، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **«بالرحيق»**: جار ومجرور متعلقان بـ «يصفق». **«السلسل»**: نعت «الرحيق» مجرور.

جملة «يسقون..»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ورد...»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يصفّق»: في محل نصب حال من «ماء بردى».

الشاهد فيه قوله: «بردى يصفّق» حيث حذف المضاف، وهو «ماء» وأبقى المضاف إليه «بردى» وأقامه مكانه من حيث الإعراب فأصبح مفعولاً.

(١) الأعراف: ٤.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٦١.

٣٠٦ ـ **التخريج**: البيت للكلحبة اليربوعي في خزانة الأدب ٤/ ٤٠١؛ وشرح اختيارات المفضل ص ١٤٦؛ ولسان العرب ١٢/ ١٢٧ (حرم)، ١٤/ ٨١ (بقي)؛ وللأسود بن يعفر في شرح المفصل ٣/ ٣١؛ وللأسود أو للكلحبة في المقاصد النحوية ٣/ ٤٤٢؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٢٥.

اللغة: إرقال: نوع من السير، أو هو ما تدخره الخيل من النشاط. العرادة: اسم فرسه. الظلع: العرج الخفيف. حزيمة: اسم علم.

المعنى: إن فرسي أصيبت بالعرج فلم أستطع أسر حزيمة فقد بقي بيني وبينه مسافة إصبع، وإلا كنت أسرته. =

أي: ذا مقدارِ مسافةِ إصبع.

وثانيها: حذف المضاف إليه، فإن كان المضاف ظرفًا فيه معنى النسبة كـ «قبل»، و «بعد»، في الزمان، و «أمام» و «خلف»، في المكان، أو مشبهًا به في الإبهام، كـ «غير»، و «حسب»، ولم يعطف على ذلك المضاف مضاف آخر إلى مثل ذلك المحذوف، فالبناء على الضمّ، وتسمَّى الظروف غايات، ومنها: «قطّ»، و «عَوض»، و «مُنْذ»، و «حيث»، كما يجيء في الظروف المبنيَّة جميع أحكامها.

وإن كان عطف على ذلك المضاف مضاف آخر إلى مثل ذلك المنويّ، سواء كان المضاف الأول من الظروف المذكورة، كـ «قبلَ وبعدَ زيد»، أو من غيرها، كقوله [من المنسرح]:

يا مَنْ رَأَى عارِضًا أُسَرُّ بِهِ بينَ ذراعَي وجَبْهَةِ الأَسَدِ[1]

وقوله [من الكامل]:

إلاّ علالَةَ أو بُدا هَةَ سابحٍ نَهْدِ الجُزارَهْ[2]

لم يُبدل مِن المضاف إليه تنوين، ولم يُبن المضاف، لأن المضاف إليه كالباقي بما يفسِّره الثاني[3].

هذا على قول المبرّد، ومذهب سيبويه: أنَّ الأوَّل مضاف إلى المجرور الظاهر، والثاني مضاف في الحقيقة إلى ضميره، والتقدير: إلا علالة سابح أو بداهته، ثم حذف الضمير، وجُعل المضاف الثاني بين المضاف الأول والمضاف إليه، ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف، على ما ذكرنا في باب النداء في:

يا تَيْمَ تيمَ عديٍّ لا أبا لكم[4]

= **الإعراب**: **«فأدرك»**: الفاء: حسب ما قبلها، «أدرك»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. **«إرقال»**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف، **«العرادة»**: مضاف. إليه مجرور بالكسرة الظاهرة على آخره. **«ظلعها»**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف، و «ها»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. **«وقد»**: الواو: حالية، «قد»: حرف تحقيق. **«جعلتني»**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والتاء: للتأنيث، و «النون»: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. **«من حزيمة»**: «من»: حرف جر، «حزيمة»: اسم مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للتأنيث المجازي، والجار والمجرور متعلقان بالفعل جعلتني. **«إصبعا»**: مفعول به ثان منصوب بالفتحة والألف للإطلاق.

جملة **«فأدرك»**: حسب الفاء. وجملة «جعلتني»: في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «إصبعا» فقد حذف ثلاث كلمات متضايفات، والتقدير: ذا مقدار مسافة إصبع.

(١) تقدَّم بالرقم ١٣٢.
(٢) تقدَّم بالرقم ٢٣.
(٣) أي: بسبب تفسير الثاني له.
(٤) تقدّم بالرقم ١٢٨.

ومذهب سيبويه في: «زيد وعمر قائم» أنَّ خبرَ المبتدأ الأول محذوف، وهو مغاير لمذهبه هنا.

ومذهب المبرّد أقرب، لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه في السَّعة، وأمّا نحو: «يا تيم تيمَ عديٍّ»، فربَّما يغتفر فيه، لأن الفاصل بلفظ المضاف ومعناه، فكأنه لا فصل.

وإن لم يكن المضاف من الظروف المذكورة، ولم يعطف عليه ما ذكرنا، وجَب إبدال التنوين من المضاف إليه، وذلك في «كل»، و «بعض»، و «إذْ»، و «أوان»، كقوله تعالى: ﴿**وكُلاً ضربنا له الأمثال**﴾[(١)]، و: ﴿**ورفعنا بعضهم فوق بعضٍ درجات**﴾[(٢)].

وإذا قطع «كل» و «بعض» عن الإضافة، فالأكثر إبدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما، وبعضهم جوَّزه.

وقد ينصب «كل» على الحال، نحو: «أخذ المالَ كُلاً»، وذلك لكونه في صورة المنكر، وإن كان معرفة حقيقة، لكونه بتقدير «كله».

وقد حكى الخليل في المؤنث: «كلّتهنّ»، وليس بمشهور.

وثالثها: الفصل بين المتضايفين؛ اعلم أن الفصل بينهما في الشعر بالظرف والجار والمجرور، غير عزيز، كقوله [من السريع]:

٣٠٧ ـ لمّا رَأَتْ ساتيدَما اسْتَعْبَرَتْ ... لـلّـهِ دَرُّ الـيـومَ مَـنْ لامَـهـا

---

(١) الفرقان: ٣٩. (٢) الزخرف: ٣٢.

٣٠٧ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن قميئة في ديوانه ص ١٨٢؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١١، ٤١٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٧؛ وشرح المفصل ٣/ ٢٠، ٧٧؛ والكتاب ١/ ١٧٨؛ ومعجم البلدان ٣/ ١٦٨ (ساتيدما)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٢؛ والكتاب ١/ ١٩٤؛ واللامات ص ١٠٧؛ ومجالس ثعلب ص ١٥٢؛ والمقتضب ٤/ ٣٧٧.

اللغة: ساتيدما: اسم جبل. استعبرت: بكت.

المعنى: لما رأت تلك المرأة جبل ساتيدما تذكرت بلادها فبكت شوقًا إليها، فواعجبي ممن يلومها على بكائها وشوقها لبلادها.

الإعراب: «**لما**»: اسم شرط غير جازم مبني على السكون في محل نصب، ظرف زمان، متعلق بالفعل (استعبرت). «**رأت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة، والتاء: تاء التأنيث الساكنة، والفاعل: ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «**ساتيدما**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. «**استعبرت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة، والتاء: تاء التأنيث الساكنة، و الفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «**لله**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «**درّ**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «**اليوم**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل (لامها). «**من**»: اسم موصول مبني على=

وقوله [من البسيط]:

كأنّ أصواتَ من إيغالهنَّ بنا أواخرِ الميس إنقاضُ الفراريجِ(١)

وبغيرهما عزيز جدًا، نحو قوله [من الطويل]:

٣٠٨ ـ تَمُرُّ على ما تَسْتَمِرُّ وقَدْ شَفَتْ غلائلَ عبدُ القيسِ منها صدورِها

وحَكى ابن الأعرابي: «هذا غلام، إن شاء الله، ابنِ أَخيك».

وقد يفصل في السَّعة بينهما قليلاً بالقسم، نحو: «هذا غلام، والله، زيدٍ»، وذلك لكثرة دَوره(٢) في الكلام.

وقد جاء في السعة الفصل بالمفعول، إن كان المضاف مصدرًا، والمضاف إليه فاعلاً له، كقراءة ابن عامر: ﴿.. قَتْلَ أولادَهم شركائهم﴾(٣)، وهو مثل قوله [من مجزوء الكامل]:

= السكون في محل جر مضاف إليه. «لامها»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة، والفاعل: ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، و «ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به.
جملة «لما رأت استعبرت» الشرطية: ابتدائية لا محل لها. وجملة «رأت»: في محل جر بالإضافة. وجملة «استعبرت»: جواب شرط غير حازم لا محلّ لها. وجملة «لامها»: صلة الموصول الاسمي لا محلّ لها.
الشاهد فيه قوله: «لله درّ اليوم من لامها» حيث فصل بين المضاف «در» والمضاف إليه «مَنْ» بالظرف «اليوم».

(١) تقدّم بالرقم ٢٦٠.

٣٠٨ ـ **التخريج:** البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٤١٣، ٤١٨.
اللغة: الغلائل: جمع غليل، وهو الضِّغن.
الإعراب: «**تمرّ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «**على**»: حرف جر. «**ما**»: اسم موصول بمعنى الذي، مبني على السكون في محل جر بـ «على»، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «يمر». «**تستمرّ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «**وقد**»: «و»: حالية، «قد»: حرف تحقيق. «**شَفَتْ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة، والتاء: تاء التأنيث الساكنة. «**غلائل**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**عبد القيس**»: «عبد»: فاعل مرفوع بالضمة وهو مضاف، «القيس»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**منها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «شفت». «**صدورها**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، «ها»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة.
جملة «تمر»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تستمر»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «وقد شفت»: في محل نصب حال.
الشاهد فيه قوله: «شفت غلائل عبد القيس منها صدورها» حيث فصل بين المضاف «غلائل» والمضاف إليه «صدورها» بأجنبي وهو فاعل «شفت» الذي هو «عبد القيس».

(٢) أي: دورانه. (٣) الأنعام: ١٣٧.

٣٠٩ ـ فَـزَجَـجْـتُـهـا بِـمِـزَجَّـةٍ زجَّ الـقـلـوصَ أبـي مـزادَهْ

وقوله [من البسيط]:

٣١٠ ـ تَنْفي يداها الحَصَى في كلِّ هاجِرَةٍ نَـفْـيَ الـدراهِـيـمَ تَـنْـقـادِ الـصَّـيـاريـفِ

٣٠٩ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٨٢؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤١٥، ٤١٦، ٤١٨، ٤٢١، ٤٢٢؛ والخصائص ٢/ ٤٠٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٧؛ وشرح المفصل ٣/ ١٨٩؛ والكتاب ١/ ١٧٦؛ ومجالس ثعلب ص ١٥٢؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٦٨؛ والمقرب ١/ ٥٤.

اللغة: زججتها: طعنتها بالزُّجّ، والزُّجّ: الحديدة التي تركب في أسفل الرّمح. المزجّة: الرمح القصير. القلوص: الناقة الشابة. أبو مزادة: كنية رجل.

المعنى: فطعنتها بأسفل الرّمح مثلما يطعن أبو مزادة القلوص.

الإعراب: «**فزججتها**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «**زججتها**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل، «**ها**»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «**بمزجّة**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (زجج). «**زجّ**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. «**القلوصَ**»: مفعول به للمصدر (زج) المضاف إلى (أبي) منصوب بالفتحة. «**أبي**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والياء: مضاف إليه. «**مزادة**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة (ممنوع من الصرف)، ووقف عليه بالسكون لضرورة الشعر.

جملة «زججتها»: بحسب ما قبلها.

الشاهد فيه قوله: «زجّ القلوصَ أبي مزادة» حيث فصل بين المضاف الذي هو قوله: «زج»، والمضاف إليه الذي هو قوله «أبي مزادة» بمفعول المضاف الذي هو قوله «القلوص».

٣١٠ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في الإنصاف ١/ ٢٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤٢٤، ٤٢٦؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٧١؛ والكتاب ١/ ٢٨؛ ولسان العرب ٩/ ١٩٠ (صرف)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٢١؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٤٥؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٢٩؛ وأوضح المسالك ٤/ ٣٧٦؛ وتخليص الشواهد ص ١٦٩؛ وجمهرة اللغة ص ٧٤١؛ ورصف المباني ١٢، ٤٤٦؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٦٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤٧٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٤١٦؛ ولسان العرب ١/ ٦٨٣ (قطرب)، ٢/ ٢٩٥ (سحج)، ٣/ ٤٢٥ (نقد)، ٨/ ٢١١ (صنع)، ١٢/ ١٩٩ (درهم)، ١٥/ ٣٣٨ (نفي)؛ والمقتضب ٢/ ٢٥٨؛ والممتع في التصريف ١/ ٢٠٥.

اللغة: تنفي: تفرّق، تدفع. الحصى: الحجارة الصغيرة. الهاجرة: اشتداد الحر عند الظهيرة. تنقاد: من نقد الدنانير أي نظر فيها ليميّز جيّدها من رديئها. الصياريف: ج صيرفي.

المعنى: يقول الشاعر واصفًا ناقته بأنّها تفرّق الحصى بيديها عند الظهيرة، وقت اشتداد الحرّ، كما يفرّق الصيرفيّ الدنانير.

الإعراب: «**تنفي**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدّرة على الياء للثقل. «**يداها**»: فاعل مرفوع بالألف لأنّه مثنّى، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**الحصى**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر. «**في**»: حرف جرّ. «**كلّ**»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «تنفي»، وهو مضاف. «**هاجرة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**نفي**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**الدراهيم**»: مفعول به للمصدر «تنقاد». «**تنقاد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «**الصياريف**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

عند مَن رَوى بنصب «الدراهيم»، وجرّ «تنقاد».

وأنكر أكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السَّعة، ولا شك أن الفصل بينهما في الضرورة بالظروف ثابت، مع قلّته وقبحه، والفصل بغير الظرف في الشعر، أقبح منه بالظرف، وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر أقبح منه في الشعر، وهو عند يونس قياس، كما مرَّ في باب «لا» التبرئة، والفصل بغير الظرف في غير الشعر أقبح من الكلِ، مفعولاً كان الفاصل، أو يمينًا أو غيرهما، فقراءة ابن عامر ليست بذاك، ولا نسلِّم تواتر القراءات السبع، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين.

* * *

= جملة «تنفي يداهت الحصى»: ابتدائية لا محل لها.
الشاهد فيه: الفصل بالمفعول بين المتضايفين، فإن أصله: «نفي تنقاد الصياريف الدراهيم»، ففصل بالمفعول، وهو «الدراهيم» بين المتضايفين. وروي الشاهد بإضافة «نفي» إلى «الدراهيم» ورفع «تنقاد»، فيكون من إضافة المصدر إلى فاعله.

المضاف إلى ياء المتكلم

قال ابن الحاجب:

وإذا أضيف الاسم الصحيح أو الملحق به إلى ياء المتكلِّم، كُسِر آخره والياء مفتوحة أو ساكنة، فإن كان آخره ألفًا ثبتت، وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء؛ وإن كان ياء أُدغمت، وإن كان واوًا، قُلبت ياء وأدغمت، وفتحت الياء للساكنين.

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «الاسم الصحيح»، «الصحيح» في اصطلاح النحاة: ما حرف إعرابه صحيح، كـ «عمرو»، و «دعد»، و «زيد»؛ ويعني بـ «الملحق به»: ما آخره ياء أو واو، قبلها ساكن، كـ «ظبي»، و «دلو»، و «مدعوّ»، و «كرسيّ»، و «أبيّ»، ومعنى «إلحاقه بالصحيح»: إعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح، وإنّما احتملها، لأن حرف العلة يخفّ النطق به، وإن كان متحركًا، إذا سكن ما قبله، كما يخفّ النطق به، إذا سكن هو نفسه.

قوله: «كسِر آخره»، إنما ألزم ما قبل ياء المتكلم الكسر، دون الضم والفتح، ليناسبها، ولهذا جوّز هذيل[1] قلب ألف المقصور ياءً وإن كان الألف أخفَّ من الياء، فقالوا: «قفيَّ»: ولهذا، قالوا في الأفصح: «فيَّ»[2]، بقلب الواو ياء؛ كما يجيء.

قوله: «والياء مفتوحة أو ساكنة»، يعني الياء اللاحقة للصحيح والملحق به، وأمّا اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكنين، كما يجيء.

وقد تقدَّم في باب المنادى الخلاف في أن أصلها السكون أو الفتح؛ ويجوز حذف الياء قليلاً في غير المنادى كما تقدم هناك.

---

(١) المقصود: قبيلة هذيل، وقد استخدم الفعل «جوّز» بالتذكير، باعتبار «قوم هذيل».
(٢) المقصود: «فو» المضاف إلى ياء المتكلِّم.

قوله: «فإن كان آخره ألفًا»، يعني إن لم يكن صحيحًا ولا ملحقًا به، فلا يخلو آخره من أن يكون ألفًا، أو واوًا، أو ياءً؛ والألف تثبت في اللغة المشهورة الفصيحة، للتثنية، كانت، كـ «مسْلمايَ»، أو لا، كـ «فتايَ» و «حُبلايَ»، و «مِعْزايَ». وهذيل تجيز قلب الألف التي ليست للتثنية ياء، كأنهم لمَّا رأوا أن الكسر يلزم ما قبل الياء، للتناسب في الصحيح والملحق به، ورأوا أن حروف المد من جنس الحركة، على ما ذكرنا في أول الكتاب، ومن ثم نابت عن الحركة في الإعراب، جعلوا الألف قبل الياء كالفتحة قبلها، فغيَّروها إلى الياء لتكون كالكسرة قبلها.

وأمَّا ألف التثنية، فلم يغيِّروها، لئلاّ يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الألف، وأمَّا في المقصور، فالرفع والنصب والجرّ ملتبس بعضها ببعض، لكن لا بسبب قلب الألف ياء، بل لو أبقيت الألف أيضًا، لكان الالتباس حاصلاً.

فإن قيل: فكان الواجب على هذا ألاّ يقلب واو الجمع في: «جاءني مسلموي» لئلا يلتبس الرفع بغيره.

قلت: بينهما فرق، وذلك أن أصل الألف عدم القلب قبل الياء، لخفَّتها، كما هو اللغة المشهورة الفصيحة؛ وإنما جوَّز هذيل قلبها لأمر استحساني، لا موجب عندهم أيضًا، فالأَولى تركه، إذا أدَّى إلى اللبس، بخلاف قلب الواو في «مسلموي»، فإنه لأمر موجِب للقلب عند الجميع، وهو اجتماع الواو والياء وسكون أولهما. ولا يُترك هذا الأمر المطرد اللازم، لالتباس يَعرِض في بعض المواضع، ألاَ ترى أنك تقول: «مختار»، و «مضطرّ»، في الفاعل والمفعول معًا.

وقد جاء في الشعر قلب الألف ياء مع الإضافة إلى كاف الضمير، قال [من الرجز]:

٣١١ - يا بنَ الزُّبَير طالمَا عصيكا وطالَما عنَّيتَنا إليكا

لَنَضرِبَنْ بَسْيفِنا قفيكا

---

٣١١ - **التخريج**: الرجز لرجل من حمير في خزانة الأدب ٤/٤٢٨، ٤٣٠؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٢٥؛ وشرح شواهد المغني ٤٤٦؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٤٥ (تا)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٩١؛ ونوادر أبي زيد ص ١٠٥؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٦٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٨٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٣٣، ٣/ ٨٢٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٠٢؛ ولسان العرب ١٥/ ١٩٣ (قفا)؛ والمقرب ٢/ ١٨٣؛ والممتع في التصريف ١/ ٤١٤.

اللغة: عصيكا: عصيت، أبدل التاء كافًا. عنّاه: أتعبه.

قوله: «وإن كان ياءً»، أي: إن كان آخر الاسم ياءً، وذلك في المنقوص، نحو: «قاضِيَّ»، وفي المثنى والمجموع نصبًا وجرًّا، نحو: «مسلمَيَّ» و «مسلِميَّ».

قوله: «وإن كان واوًا»، وذلك في المجموع بالواو والنون رفعًا؛ وإنما قلبت الواو ياءً، لأن قياس لغتهم، كما يجيء في التصريف، إذا اجتمعت الواو والياء، وسكنت أولاهما، قلبُ الواو ياءً، وإدغام أولاهما في الثانية؛ وإنما لم تبقيا كراهة لاجتماع المتقاربين في الصفة، أي اللين، فخفّف بالإدغام، فقلب أثقلهما، أي: الواو، إلى الأخف، أي: الياء وسهّل أمر الإدغام تعرضهما له بسكون الأول؛ وتقلب الواو ياء، سواء كانت أوّلاً، كـ «طيّ»، أو ثانيًا كـ «سيّد»، وأصلهما: «طوْي» و «سَيْود»؛ فإذا حصل الإدغام، فإن كان قبل الياء الأولى فتحة، بقيت على حالها لخفتها، نحو: «مصطفيّ» و «أعَليّ» في: «مصطفوْن» و «أعلَوْن»، وإن كان قبلها ضمة، فإن لم تؤدّ إلى لَبس وزن بوزن، وجب قلبها كسرة، لأجل الياء كما في «مسلميّ»، وسهّل ذلك قربها من الأخير الذي هو محل التغيير، فلهذا[1] لم تقلب في: «سُيَّل»[2] و «مُيَّل»[3]، وأيضًا، فإنهم لما شرعوا في التخفيف في «مسلميّ» بالإدغام تمّموه بقلب الضمة كسرة بخلاف «مُيَّل».

= **المعنى**: يا عبد الله بن الزبير لقد طال عصيانك، وهذا ما حَمّلنا مشقة المجيء لقتالك طالما لم تطع الأوامر، وكثيرًا ما أتعبتنا في سبيل الوصول إليك.

الإعراب: **«يا بن»**: «يا»: حرف نداء، «ابن»: منادى مضاف منصوب بالفتحة. **«الزبير»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«طالما»**: فعل ماض مكفوف عن طلب الفاعل، «ما»: زائدة كافة. **«عصيكا»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، وقلبت كافًا للضرورة، والألف: للإطلاق. **«وطالما»**: الواو: للعطف، «طالما»: فعل ماضٍ، مكفوف عن طلب الفاعل، «ما»: زائدة كافة. **«عنيتنا»**: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «نا»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **«إليكا»**: جار ومجرور متعلّقان بـ(عنيتنا)، والألف: للإطلاق. **«لنضربن»**: اللام: للابتداء، «نضربن»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والنون: حرف توكيد. **«بسيفنا»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «نضرب». **«قفيكا»**: مفعول به منصوب بالفتحة على الألف التي قلبت ياءً، والكاف: ضمير، في محل جر بالإضافة، والألف: للإطلاق.

جملة «يابن الزبير»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «طالما عصيكا»: استئنافية. وجملة «طالما عنيتنا إليكا»: معطوفة على سابقتها. وجملة «النضربن..»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «قفيكا» (والأصل: قفاكا) حيث قلبت الألف ياء مع الإضافة إلى كاف الضمير.

(١) أي: لأنّ القرب من الطرف مبرّر للتغيير.

(٢) جمع «سائل». (٣) جمع «مائل».

وإن أدّى إلى اللبس، فأنت مخيَّر في قلبها كسرة وإبقائها، نحو: «لُيّ» في جمع «أَلْوي»، إذ يشتبه «فُعْل» بـ «فِعْل».

قوله: «وفتحت الياء للساكنين»، يعني إذا كان قبل ياء الضمير ألف، أو ياء، أو واو ساكنة، فلا يجوز فيها السكون، كما جاز في الصحيح والملحق به، وذلك لاجتماع الساكنين، وقد جاء الياء ساكنًا مع الألف في قراءة نافع: **﴿ومحيايْ ومماتي﴾**(١)، وذلك، إمَّا لأن الألف أكثر مدًّا من أخويه، فهو يقام مقام الحركة من جهة صحّة الاعتماد عليه؛ وإمَّا لإجراء الوصل مجرى الوقف. ومع هذا فهو، عند النحاة، ضعيف.

وجاء في لغة بني يَربوع فيها الكسر مع الياء قبلها، وذلك لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء، كما في «فيه» و «لَدَيهِ»، ومنه قراءة حمزة: **﴿وما أنتم بمُصْرِخيِّ﴾**(٢)، وهو عند النحاة ضعيف؛ قال [من الرجز]:

٣١٢ ـ قال لها: هل لكِ ياتا، فيِّ

* * *

(١) الأنعام: ١٦٢.

(٢) إبراهيم: ٢٢.

٣١٢ ـ التخريج: الرجز للأغلب العجلي في ديوانه ص ١٦٩؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤٣٠.

اللغة: تا: اسم إشارة منادى بمعنى: هذه.

المعنى: رجل لقي امرأة ففرض نفسه عليها.

الإعراب: **«قال»**: فعل ماض مبني على الفتح، فاعله مستتر، تقديره: هو. **«لها»**: جار ومجرور متعلقان بـ «قال». **«هل»**: حرف استفهام لا محل له. **«لك»**: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف. **«يا»**: حرف نداء. **«تا»**: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب على النداء.

جملة «قال»: جواب شرط غير جازم ذكر قبلاً لا محل لها. وجملة «هل لك في»: مقول القول محلها النصب. وجملة «ياتا»: اعتراضية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «فيِّ» حيث كسر ياء المتكلم على لغة بني يربوع والنحاة يستضعفون ذلك.

الأسماء الستة مع ياء المتكلم

١ ـ حكمها

قال ابن الحاجب:

وأمَّا الأسماء الستة، فـ «أبي» و «أخي»، وأجاز المبرّد: «أبيّ» و «أخيّ»، وتقول: «حمِي» و «هنِي»، ويقال: «فيّ»، في الأكثر، و «فمي».

* * *

قال الرضيّ:

هذا حكم الأسماء الستة عند إضافتها إلى ياء المتكلّم، وهي، باعتبار الإضافة، على ضربين: ضرب لا يقطع عن الإضافة، ولا يضاف إلى مضمر، وهو: «ذو» وحدَه، فلا كلام فيه في هذا الباب، إذ نحن نتكلم على المضاف إلى ياء المتكلم وهي ضمير، وضرب يقطع، ويضاف إلى مضمر، وهو الخمسة الباقية، وهي على ضربين: ضرب إعرابه عين الكلمة[1]، ولامها محذوف، وهو: «فوك»؛ وضرب إعرابه لام الكلمة وهو الأربعة الباقية، أعني: «أبوك»، و«أخوك»، و «هنوك»، و «حَمُوك».

أمَّا «فوك» فحالاته ثلاث: قطع الإضافة، وإضافته إلى ياء المتكلّم، وإضافته إلى غيرها، أمّا في حال القطع، فيجب إبدال الواو ميمًا، لامتناع حذفه وإبقائه[2]، أمَّا الحذف[3]، فلبقاء الاسم المتمكّن على حرف واحد، ولا يجوز؛ لأن الإعراب إنما يدور على آخر الكلمة، فلا يدور على كلمة آخرها أولها.

وأمَّا الإبقاء[4]، فلأدائه منونًا إلى اجتماع الساكنين، فيؤول أمره إلى البقاء على حرف، وذلك لأن أصله «فَوْه» بفتح الفاء وسكون العين، أما فتح الفاء فلأن «فَمٌ» بفتح الفاء أكثر وأفصح من الضم والكسر، وأما سكون العين، فلأنه لا دليل على الحركة، والأصل السكون، فحذفت لامه نسيًا منسيًا، فلو لم تقلب الواو

(١) انظر فصل «الأسماء المعربة» فقرة «آراء العلماء في إعراب الأسماء الستّة».

(٢) أي: الواو. (٣) أي: أمّا علة امتناع حذف الواو.

(٤) أي: أمّا علّة امتناع إبقاء الواو.

ميمًا، لدار الإعراب على العين كما في: «يد»، و «دَم»، فوجب قلبها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيلتقي ساكنان: الألف والتنوين، فتحذف الألف؛ فلمَّا امتنع حذفها وإبقاؤها، قلبت إلى حرف صحيح قريب منها في المخرج وهو الميم، لكونهما شفويَّتين؛ وأمَّا قوله:

خالَطَ من سَلْمَى خياشيمَ وفا(١)

فقيل: حذف المضاف إليه ضرورة، وأصله: وفاها، قال أبو علي، يجوز أن يكون على لغة مَن لم يبدل من التنوين ألفًا في النصب، كما في الرفع والجر، كما قال [من الوافر]:

٣١٣ ـ كَفَى بالنَّأْيِ مِنْ أَسْماءَ كافي [وليسَ لِحُبِّها إذْ طالَ شافي]

وقال [من المتقارب]:

٣١٤ ـ [إلى المرءِ قيسٍ أطيلُ السُّرَى] وآخُذُ مِنْ كُلِّ حيٍّ عُصُمْ

---

(١) راجع الشاهد الرقم ٢٣٤.

٣١٣ ـ التخريج: البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ١٤٢؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤٣٩، ١٠/ ٤٧٧، ٤٨٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٩٤؛ ولأبي حيّة النميريّ في لسان العرب ١٥/ ١٩٥ (قفا)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٤٨، ١١٢؛ وتخليص الشواهد ص ٢٩٩؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٤٣، ٦/ ٣٩٧؛ والخصائص ٢/ ٢٦٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٧٠؛ وشرح المفصل ٦/ ٥١، ١٠/ ١٠٣؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٣٥، والمقتضب ٤/ ٢٢؛ والمنصف ٢/ ١١٥.

اللغة: النأي: البعد والفراق.

المعنى: لتكفّ سلمى عن مباعدتها عَنِّي فليس لي ما يشفيني مما خَلَّفَه في نفسي حُبها من الضعف.

الإعراب: **«كفى»**: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. **«بالنأي»**: الباء: حرف جَرّ زائد، «النأي»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنه فاعل لـ «كفى». **«من أسماء»**: جار، ومجرور بالفتحة، لأنه ممنوع من الصرف، والجار والمجرور متعلقان بحال من «النأي». **«كافي»**: مفعول مطلق منصوب بفتحة مقدرة للضرورة، كما سنرى بعد قليل. **«وليس»**: الواو: حالية، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. **«لحبها»**: جار ومجرور متعلقان بـ «شافي». **«إذ»**: حرف تعليل. **«طال»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح والفاعل مستتر تقديره: هو. **«شافي»**: اسمها مرفوع بضمة مقدرة، وخبرها محذوف، والتقدير: وليس شاف لحبها كائنًا عندي. وروي «لنأيها» مكان «لحبها».

جملة «كفىٰ بالنأي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ليس لحبها شاف»: في محل نصب حال. وجملة «طال»: اعتراضية لا محل لها.

الشاهد فيه: أن الوقف على الاسم المنصوب بالسكون لغة، فإنَّ كافيًا مفعول مطلق، وهو مصدر مؤكِّد لقوله: «كفىٰ» وكان القياس أن يقول: كافيًا بالنصب، لكنه حذف التنوين ووَقَفَ بالسكون، والمنصوب حَقه أن يبدل تنوينه ألفًا في الوقف، أو ما في منزلته.

٣١٤ ـ التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٨٧؛ والخصائص ٢/ ٩٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٧٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٩١؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٥؛ وسرّ صناعة =

وهذه لغة حكاها الأخفش، فالألف عين الكلمة، فلا يبقى المعرب على حرف.

وأمَّا إضافته إلى ياء المتكلِّم فهو فيها على لغتين: أشهرهما «فيَّ» في الأحوال الثلاث، وقياس أصله: «فَوِي»، كـ «غَدِي»، ثمّ: «فايَ»، لتحرّك الواو وانفتاح ما قبلها، إلاَّ أنه لمَّا جَرَت العادة فيما أعرب بالحركات إذا أضيف إلى الياء أن يقتصر من جملة الحركات الثلاث على الكسر للتناسب، وكانت العين ههنا، كالحركة الإعرابية، الواو كالضمة، والياء كالكسرة، والألف كالفتحة: ألزمت الياء في الأحوال الثلاث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة، وإن لم تكن الكسرة إعرابية، تشبيهًا للكسرة التي ليست بإعراب ولا بناء، عند المصنف، أو الكسرة البنائية عند النحاة[1]، بالكسرة الإعرابية لعروضها؛ وذلك كما شبهت الضمة البنائية في «يا زيدُ» بالإعرابية، فجيء بدلها بالواو، والألف في: «يا زيدان» و «يا زيدون»؛ وكما شبهت الفتحة البنائية في «لا رجلَ»، بالإعرابية فجيء بدلها بالياء، فقيل: «لا رجلين ولا مسلمين»؛ كل ذلك للعروض؛ فلما صارت الياء التي هي عَين في «فيَّ»، مشبهة بالإعرابية، وما قبل الياء الإعرابية في الأسماء الستة مكسور؛ كسرت الفاء في «فيَّ».

وقد يقال: «فمي» و «فمه»، و «فم زيد»[2]، في جميع حالات الإضافة، قال [من الرجز]:

٣١٥ ـ كالحوتِ لا يُرْويه شيءٌ يَلْقَمُه   يُصْبِحُ ظَمْآنَ وفي البَحْرِ فَمُهْ

= الإعراب ٢/ ٦٧٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٩؛ وشرح المفصل ٩/ ٧٠؛ ولسان العرب ٩/ ١١٢ (رأف).

اللغة: السُّرى: المسير ليلاً. العُصم: العهد بالسلامة.

المعنى: يصف ما تجشّمه من المشاق في السير إلى ممدوحه ليجزل له العطاء. يقول: أطيل المسير إلى قيس هذا طالبًا من كل حيٍّ العهد بعدم التعرض إليّ.

الإعراب: **«إلى المرءِ»**: جار ومجرور متعلقان بـ «السرى». **«قَيْس»**: بدل من «المرء». **«أطيل»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره: أنا. **«السُّرى»**: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر. **«وآخذ»**: الواو: حرف عطف، «آخذ»: مثل «أطيل». **«من كل»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «آخذ». **«حيّ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«عُصمْ»**: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة، كما سيتضح في الحديث عن موطن الشاهد.

جملة «أطيلُ»: ابتدائية لا محل لها، وعطف عليها جملة «آخذُ».

الشاهد فيه قوله: «آخذ عُصمْ» حيث وقف على المنصوب المنون بالسكون، ولم يبدل تنوين النصب ألفًا، وهذه لغة، وكان القياس أن يقال: عُصما.

(١) يرى بعض النحاة أنّ الكسرة قبل ياء المتكلّم هي لمناسبة الياء، فهي لا إعرابيّة ولا بنائيّة، ويرى بعض النحاة أن المضاف إلى ياء المتكلّم مبني على الكسر، فالكسرة عنده حركة بناء.

(٢) هذه هي اللغة الثانية المقابلة لقوله: أشهرهما «فيَّ».

٣١٥ ـ التخريج: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٥٩؛ والحيوان ٣/ ٢٦٥؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤٥١، ٤٥٤؛ =

والأَوَّل أصحّ وأفصح، لأن علة الحاجة إلى إبدال الواو ميمًا عند القطع عن الإضافة، هي خوف سقوط العين للساكنين، ولا ساكنين في حال الإضافة، إذ لا تنوين في المضاف، فالأَولى ترك إبدالها ميمًا.

وقد جمع الشاعرُ بين الميم والواو، قال [من الطويل]:

٣١٦ ـ هُما نَفَثا في فِيَّ مِنْ فَمَوْيهما عـلـى الـنـابِـحِ الـعـاوي أشـدَّ رِجـامِ

= والدرر ١/ ١١٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٦٧؛ والمقاصد النحوية ١/ ١٣٩؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٣١؛ وشرح التصريح ١/ ٦٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٠.

اللغة: يَلْقمه: يبتلعه.

المعنى: شبه الشاعر نفسه وهو محتاج إلى العون والمساعدة مع أن كلّ شيءٍ حوله بالحوت العطِش مع أنّه دائمًا في الماء، ولعله قصد أن الملوحة التي تحول دون شرب الحوت لماء البحر، فتبقيه عطشًا مع أنه في الماء، كالمصاعب التي تحول دون حصول المرء على ما يريد مع أن هذا الذي يريده بمتناول يده.

الإعراب: «**كالحوت**»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، و «الحوت» مضاف إليه. «**لا**»: نافية مهملة. «**يرويه**»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والهاء: مفعول به محله النصب. «**شيءٌ**»: فاعل. «**يَلقمُه**»: فعل مضارع مرفوع، فاعله مستتر تقديره: هو، يعود على «الحوت»، والهاء: مفعول به محله النصب يعود على «شيء». «**يصبح**»: فعل مضارع ناقص مرفوع، اسمه مستتر تقديره: هو. «**ظمآن**»: خبر «يصبح» منصوب. «**وفي**»: الواو: حالية، «في البحر»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم للمبتدأ «فمه» والهاء في «فمه»، مضاف إليه محله الجر.

جملة «هو كالحوت»: استئنافية لا محل لها. وجملة «لا يرويه شيءٌ»: حال من «الحوت» محلها النصب، وجملة «يَلقمه»: صفة لـ «شيءٌ» محلها الرفع. وجملة «في البحر فمه»: حالية محلها النصب، وكذلك جملة «يصبح ظمآن».

الشاهد فيه: أنّه قد يقال في غير الأفصح: «فمي، وفمه، وفمُ زيد» في جميع حالات الإضافة.

٣١٦ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢١٥؛ وتذكرة النحاة ص ١٤٣؛ وجواهر الأدب ص ٩٥؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤٦٠، ٤٦٤، ٧/ ٤٧٦، ٥٤٦؛ والدرر ١/ ١٥٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٤١٧، ٢/ ٤٨٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٥٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ١١٥؛ والكتاب ٣/ ٣٦٥، ٦٢٢؛ ولسان العرب ١٢/ ٤٥٩ (فمم)، ١٣/ ٥٢٦، ٥٢٨ (فوه)؛ والمحتسب ٢/ ٢٣٨؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٥؛ والأشباه والنظائر ١/ ٢١٦؛ وجمهرة اللغة ص ١٣٠٧؛ والخصائص ١/ ١٧٠، ٣/ ١٤٧، ٢١١؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٣١٥؛ والمقتضب ٣/ ١٥٨؛ والمقرب ٢/ ١٢٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٥١.

اللغة: النّابح: الكلب الذي ينبح. العاوي: الذي لوى خطْمه ثمّ صوّت. أشد رجام: أكثر مبالغة في قبيح الكلام.

المعنى: هما (إبليس وابنه) أفرغا أقبح الكلام في فمي من فميهما، لأصبّه على الكلاب التي تعوي وتنبح، يقصد الناس التي تتفاخر بما ليس فيها.

الإعراب: «**هما**»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «**نفثا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وألف الاثنين: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**في فيّ**»: جار ومجرور بالياء لأنه من الأسماء الستّة، =

وهو جمع بين البدل والمبدل منه.

وتكلَّف بعضهم معتذرًا بأن قال: الميم بدل من الهاء التي هي لام، قدِّمت على العين؛ وأمَّا إضافته إلى غير المتكلم، فالأعرف فيها إعرابه بالحروف، كما ذكرنا، وجاء: «فمُ زيد»، كما مرَّ.

وأمَّا الأربعة الباقية[١]، فلها، أيضًا، ثلاثة أحوال[٢]، إحداها القطع عن الإضافة؛ والأعرف فيها حذف لاماتها، وقد ثبتت في بعضها، كما يجيء في ذكر لغاتها. وثانيتها: الإضافة إلى غير ياء المتكلم. فالأعرف، إذن، في «أبوك»، و«أخوك» جعل لامَيْهما إعرابًا؛ وفي «حم» و «هن» حذف اللام، كما يجيء في لغاتها. وثالثتها: الإضافة إلى ياء المتكلم، قال الجمهور: يجب حذف اللامات، إذ ردّها في حال الإضافة إلى غير ياء المتكلم، إنما كان لغرض جعلها إعرابًا، والإعراب لا يظهر في المضاف إلى ياء المتكلم، فلا معنى لردِّها معها.

وأجاز المبرِّد، قياسًا على الإضافة إلى غير ياء المتكلم، ردَّ اللام في أربعتها كما نقل عنه ابن يعيش[٣]، وابن مالك، وفي: «أب» و «أخ» فقط، كما نقل عنه جار الله[٤] والمصنف، ولمَّا ردَّها ألزم الياء، لما قلنا في «فيَّ» على الأصح، وشبهته قول الشاعر [من الكامل]:

٣١٧ ـ [قَدَرٌ أحلَّكَ ذا المجازِ وقَدْ أرَى] وأبـيَّ مـا لـكَ ذو الـمـجـاز بـدارِ

= متعلّقان بـ (نفثا)، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٌ بالإضافة. «**من فمويهما**»: جار ومجرور متعلقان بـ (نفثا)، و «هما»: ضمير متصل في محل جرٌ بالإضافة. «**على النابح**»: جار ومجرور متعلقان بـ (نفثا). «**العاوي**»: صفة مجرورة بالكسرة المقدّرة على الياء. «**أشدّ**»: مفعول به منصوب. «**رجام**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «هما نفثا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «نفثا»: في محلّ رفع خبر لـ (هما).

الشاهد فيه قوله: «فمويهما» حيث جمع بين البدل والمبدل منه، وهما الميم والواو.

(١) أي: بقيّة الأسماء الستة.

(٢) قوله: «ثلاثة أحوال» على أن «الحال» مذكّر، وهو يذكّر ويؤنّث، ثمّ قال: إحداها وثانيتها....

(٣) انظر: شرح المفصل ٣/ ٣٦.

(٤) انظر: المفصل ص ١٣٤.

٣١٧ ـ **التخريج**: البيت للمؤرج السلمي في خزانة الأدب ٤/ ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٢؛ ومعجم ما استعجم ص ٦٣٥؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٠٢؛ وإنباه الرواة ٢/ ٢٦٩، ٢٧٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٢؛ وشرح المفصل ٣/ ٣٦؛ ولسان العرب ١١/ ٦٥٣ (نخل)؛ ومجالس ثعلب ص ٥٤٤.

اللغة: ذو المجاز: سُوق للعرب مثل عكاظ.

المعنى: إنه قدرك الذي أوصلك إلى ذي المجاز وقد حصل رغم كرهك له ومحاولتك الابتعاد عنه. =

وأجيب بأنه يحتمل أن يكون جمعًا لِـ«أب»، مضافًا إلى الياء، إذ يقال في، «أبِ»: «أبون»، قال [من المتقارب]:

٣١٨ ـ فَلَمَّا تبيَّنَّ أصواتَنا بَكَيْنَ وفدَّيْنَنا بالأبينا

كما قيل في «أخ»: أخون، قال [من الوافر]:

= الإعراب: «قدر»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. «أحلك»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والكاف: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «ذا المجاز»: «ذا»: مفعول به ثانٍ منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، «المجاز»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «وقد أرى»: الواو: حالية، «قد»: للتحقيق، «أرى»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «وأبي»: الواو: واو القسم، «أبي»: اسم مجرور وعلامة جره الياء لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره: أقسم. «ما»: حجازية. «لك»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة. «ذو»: اسم «ما» مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «المجاز»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «بدار»: الباء: زائدة، «دار»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه خبر «ما».

جملة «قدر أحلك»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أحلك»: في محل رفع خبر. وجملة «وقد أرى»: في محل نصب حال. وجملة «وأبي»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «وما ذو المجاز بدار»: في محل نصب مفعول به.

الشاهد فيه قوله: «وأبيَّ» حيث ردّ لام «أبو» في حالة الجر، وهي الياء، ثم أدغمها في ياء المتكلم.

٣١٨ ـ التخريج: البيت لزياد بن واصل السلمي في خزانة الأدب ٤/ ٤٧٤، ٤٧٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٨٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٨٦؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٠٨، ٤٦٧؛ والخصائص ١/ ٣٤٦؛ وشرح المفصل ٣/ ٣٧؛ ولسان العرب ١٤/ ٦ (أبى)؛ والمحتسب ١/ ١١٢؛ والمقتضب ٢/ ١٧٤.

اللغة: تبيَّنَّ: معناه تعرّفن، وبه روي أيضًا. فَدَّيْنَنا: أي قُلْنَ: جعل الله آباءنا فِداءً لكم.

المعنى: البيت من أبيات يفخر فيها الشاعر بآباء قومه وأمهاتهم، وأنهم قد أبلوا في الحرب، فلما عادوا إلى نسائهم، وعرَفن أصواتهم، فَدَّينهم، لأنهم أبلوا في الحرب.

الإعراب: «فلما»: الفاء: بحسب ما قبلها، و «لما»: اسم زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل «بكَيْنَ». «تبيَّنَّ»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: فاعل مبني على الفتح في محل رفع. «أصواتنا»: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، و «نا»: مضاف إليه محله الجر. «بكينَ»: مثل (تبيَّنَّ). «وفدَّيْننا»: الواو: حرف عطف، «فَدَّيْننا»: مثل (تبيَّنَ) أيضًا، و«نا»: مفعول به محله النصب. «بالأبينا»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «فَدَّينَ»، وعلامة جر المجرور هنا الياء لأنه حمل على جمع المذكر السالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والألف للإطلاق.

جملة (بكين لما تبيَّن): بحسب الفاء. وجملة (تبيَّن): مضاف إليها محلُّها الجر. وجملة (فَدَّيْننا): معطوفة على جملة (بكين).

الشاهد فيه: جمع (أب) مُسَلَّمًا، وهو جمع غريب، لأن جمع السلامة إنما يكون في الأعلام والصفات المشتقة الجارية على الفعل كـ (مسلمين) و (مسلمات).

٣١٩ ـ [وكانَ لنا فزارة عَمَّ سُوءٍ] وكُنْتُ لَهُ كَشَرِّ بني الأخينا

والمذهب لا يثبت بالمحتملات.

* * *

٢ ـ اللغات في الأسماء الستّة

قال ابن الحاجب:

وإذا قطعت قيل: «أخ»، و «أب»، و «حم»، و «هن»، و «فم»، وفتح الفاء أفصح منهما، وجاء «حمٌ» مثل: «يد»، و «خبء»، و «دلو» و «عصًا»، مطلقًا، وجاء: «هن» مثل «يد»، مطلقًا، و «ذو» لا يضاف إلى مضمر، ولا يُقْطَع.

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أن في: «أب»، و «أخ»، أربع لغات، وفي: «أخ»، خامسة.

فاللغات المشتركة أن يكونا محذوفي اللام مطلقًا، أي: مضافين ومقطوعين، فيكونان كـ «يدٍ»، فتثنيتهما: «أبانِ» و «أخان»، والجمع: «أبون»، و «أخون»، كما مرَّ.

والثانية أن يكونا مقصورَين مطلقًا، كـ «عصًا»، والثالثة أن يكونا مشدَّدي العين مطلقًا مع حذف اللام. والرابعة، وهي أشهرها حذف اللام والإعراب على العين، مقطوعين، وإعرابهما بالحروف مضافين.

واللغة المختصّة بـ «أخ»: أخو، كـ «دَلْو»، مطلقًا.

---

٣١٩ ـ **التخريج**: البيت لعقيل بن علفة المرّيّ في خزانة الأدب ٤/ ٤٧٨، ٤٧٩؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٠ (أخا)؛ ونوادر أبي زيد ص ١١١، ١٩١؛ وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ١٧٤.

اللغة: يريد أنَّ عَمَّهم فزارة كان يُسيءُ إليهم، وأنهم كانوا يسيئون إليه.

الإعراب: **«وكان»**: الواو: بحسب ما قبلها، «كان»: فعل ماض ناقص مبني على الفتح، **«لنا»**: جار ومجرور مُتعَلّقان بحال من «فَزارة». **«فزارة»**: اسم «كان». **«عمَّ»**: خبر منصوب. **«سوء»**: مضاف إليه. **«وكنتُ»**: الواو: للحال، «كنتُ»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والتاء: اسمه محله الرفع. **«له»**: جار ومجرور متعلقان بالخبر، أي كُنت بسببه مثل شَرِّ بني الأخينا. **«كَشَرِّ»**: الكاف اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل نصب خبر «كنت»، «شرّ»: مضاف إليه. **«بني»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. **«الأخينا»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والألف للإطلاق.

جملة «كان لنا فزارة عَمَّ سوءٍ»: بحسب الواو. وجملة «كنت له كشرّ»: في محل نصب حال.

الشاهد فيه: جمع «أخ» جمع مذكر سالمًا، وذلك في قوله: «الأخين» كما يجمع الأب على «أبين».

وفي «حَم» ست لغات. أبتدىء منها بالأفصح فالأفصح على الترتيب. أولاها: إعرابه بالحروف في الإضافة إلى غير الياء، ونقصه حالَ القطع عنها، وإعرابه على العين.

وثانيتها: أن يكون كـ «دَلْو» مطلقًا، أي في الإضافة والقطع.

والثالثة: أن يكون كـ «عصًا»، مطلقًا، والرابعة: أن يكون كـ «يدٍ» مطلقًا.

والخامسة: أن يكون كـ «خبْءٍ» مطلقًا. والسادسة: أن يكون كـ «رشأ»، مطلقًا.

وأمّا «هَن»، ففيه ثلاث لغات: أشهرها: النقص مطلقًا، كـ «يد»، وبعدها الإعراب بالحروف في حال الإضافة إلى غير الياء، والنقص في غيرها.

ولما لم تكن هي المشهورة، زعم صدر الأفاضل، أنه ليس من الأسماء الستة، ولم يذكرها، أيضًا الزجّاجيّ فيها. وثالثتها تشديد نونه مطلقًا.

وأمّا إسكان النون في الإضافة، نحو قوله [من السريع]:

٣٢٠ - رحْتِ وفي رِجْلَيْكِ ما فيهما وقَدْ بدا هَنْكِ مِنَ المِئْزَرِ

فللضرورة، وليس بلغة رابعة.

---

٣٢٠ - **التخريج**: البيت للأقيشر الأسدي في ديوانه ص ٤٣؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤٨٤، ٤٨٥، ٨/ ٣٥١؛ والدرر ١/ ١٧٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٩١؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٥١٦؛ وللفرزدق في الشعر والشعراء ١/ ١٠٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٦٥، ٢/ ٣١؛ وتخليص الشواهد ص ٦٣؛ والخصائص ١/ ٧٤، ٣/ ٩٥، ٣١٧؛ ورصف المباني ص ٣٢٧؛ وشرح المفصل ١/ ٤٨؛ والكتاب ٤/ ٢٠٣؛ ولسان العرب ١١/ ٧١٦ (وأل)، ١٥/ ٣٦٧ (هنا)؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٤.

اللغة: هنك: فرجك. المئزر: الرداء.

المعنى: يردّ على امرأة لامته على شربه الخمر، بأنها لو شربتها لراحت لا تدري بحالها، ولظهرت عورتها.

الإعراب: «رحت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «وفي»: الواو: حالية، «في»: حرف جر. «رجليك»: اسم مجرور بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل في محل جرّ مضاف إليه، والجار والمجرور متعلّقان بخبر محذوف. «ما»: اسم موصول في محلّ رفع مبتدأ. «فيهما»: جار ومجرور متعلّقان بخبر محذوف للمبتدأ. «وقد»: الواو: حالية، «قد»: حرف تحقيق. «بدا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر. «هنك»: فاعل مرفوع وسكّن للضرورة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل في محل جر مضاف إليه. «من المئزر»: جار ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة لـ«هنك».

جملة «رحت»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب (وقد تقدمت «لو» وفعلها في بيت سابق). وجملة «في رجليك ما فيهما»: في محل نصب حال. وجملة «قد بدا»: في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «هنك» حيث سكّن النون للضرورة وليست لغة في «هن».

وفي «فم» لغات؛ أشهرها وأفصحها إعرابه بالحروف في الإضافة إلى غير الياء؛ وفتح الفاء مع خفة[1] الميم حال القطع، وإبدال الواو ياءً عند الإضافة إلى ياء المتكلم.

والثانية، والثالثة، والرابعة: فَمٌ مثلث الفاء، محذوف اللام نسيًا مطلقًا مع إبدال الواو ميمًا؛ وتثليثُ الفاء، بناء على أنَّ الواو التي أبدلت منها الميم تقلب في حال الإضافة ألفًا وياء، فتكون الفاء في الحالات الثلاث، إذن، مثلَّثة، لا للإعراب، فيجوز تثليثها في الإفراد لغير الإعراب.

والخامسة والسادسة والسابعة: «فَمًا»، مثلَّث الفاء مقصورًا مطلقًا، وكأنه جمع بين البدل والمبدل منه، أو الميم بدل من اللام قدِمت على العين، كما مرّ، فيكون قوله: «فمويهما»[2]، مثنى «فَمًا».

والثامنة والتاسعة: «فمّ»، مشدَّد الميم مطلقًا، ومضموم الفاء أو مفتوحها، قال [من الرجز]:

٣٢١ ـ حتى إذا ما خَرَجَتْ مِنْ فُمِّهِ

قال ابن جني: هو للضرورة، وليس بلغة، وكأن الميمين مبدلان من العين واللام، والجمع «أفمام».

العاشرة: إتباع الفاء الميمَ في الحركات، نحو: «هذا فُمٌ»، و «رأيت فَمًا»، و«نظرت إلى فِمٍ»، وكأنه نظر فيها إلى حالة الإضافة بلا ميم، أعني: «فوك»، و«فاك»، و «فيكَ».

---

(١) أي: تخفيف.

(٢) راجع الشاهد الرقم ٣١٦.

٣٢١ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٢٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤٩٣، ٤٩٦؛ والدرر ١/ ١٠٩؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٩٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٤١٥؛ وشرح المفصل ١٠/ ٣٣؛ ولسان العرب ١٣/ ٥٢٩ (فوه)؛ والمحتسب ١/ ٧٩؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٩١؛ وهمع الهوامع ١/ ٣٩.

اللغة: الهاء في «فمّه» قيل: إنها الكلمة، وروي: ياليتها قد خرجت من فمه.

الإعراب: **«حتى»**: حرف غاية وابتداء. **«إذا»**: ظرفية شرطية غير جازمة مبنية على السكون في محل نصب متعلقة بجواب الشرط المحذوف. **«ما»**: زائدة. **«خرجَتْ»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وتاء التأنيث لا محل لها، والفاعل: هي، قيل المقصود به الكلمة. **«من فمه»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «خرجت»، والهاء: مضاف إليه محله الجر.

جملة «خرجَتْ»: مضاف إليها محلها الجرّ. وجملة «إذا ما خرجت» مع الجواب المحذوف: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «فُمّه» فَشدَّد ميم «فم» وضم الفاء، وذلك ضرورة عند ابن جني لا لغة.

وقد يتبع فاء «مَرْء» أيضًا حرف إعرابه، فيقال: «مُرْءٌ» و «مَرءًا»، و «مِرِئٍ»؛ وعين «امرِئ» و «ابنم» تابعان لحرف الإعراب اتفاقًا.

وفي «دَم» ثلاث لغات: القصر كـ «عصًا»، والتضعيف، كـ «مدّ»، وحذف اللام مع تخفيف العين، وهو المشهور كـ «يد».

قوله: «وذو لا يضاف إلى مضمر ولا يقطع»، إنما لم يقطع، لأنه ليس مقصودًا لذاته، وإنما هو وصلة إلى جعل أسماء الأجناس صفة، وذلك أنهم أرادوا، مثلاً، أن يصفوا شخصًا بالذهب، فلم يتأتَّ لهم أن يقولوا: «جاء رجل ذهبٌ»، فجاؤوا بـ «ذو»، وأضافوه إليه، فقالوا: «ذو ذهب».

ولما كان جنس المضمرات والأعلام ممَّا لا يقع صفة، كما يجيء، لم يُتوصَّل بـ «ذو»، إلى الوصف بها، وإن كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف إليه؛ وأمَّا أسماء الأجناس التي هي نحو: «الضرب» و«القتل»، فإنَّها، وإن لم تكن مما يوصف به، إلاَّ أنها من جنس ما يقع صفة، أي: اسم الجنس كـ «ضارب» و «قاتل»؛ وأيضًا لو حذف المضاف الموصوف به[1]، والمضاف إليه ضمير، أو علَم، لم يجز قيامهما مقامه؛ لامتناع الوصف بهما.

وأمَّا قولهم: «صلَّى الله على محمد وذويه»، فشاذّ، كما أن قطعه عن الإضافة، وإدخال اللام عليه في قوله [من الوافر]:

فلا أَعْني بذلِكَ أسْفَليكم ولكنِّي أُريدُ بهِ الذَّوينا[2]

شاذّان، وذلك لإجرائه[3] مجرى «صاحب».

وأمَّا قولهم: «ذو زيد»، و «ذوي آل النبيّ»[4]، فإنما جاز، لتأويل العَلَم بالاسم، أي: صاحب هذا الاسم، وأصحاب هذا الاسم.

* * *

٣ ـ أصل الأسماء الستة

قالوا: وأصل الأسماء الستة كلها: «فَعَل»، بفتح الفاء والعين، إلاّ «فُوك»، كما ذكرنا، فكان قياسها أن تكون في الإفراد[5] مقصورة، لكن لما كثرت الإضافة فيها، وصار إعرابها معها بالحروف، كما مرَّ في أول الكتاب،

---

(١) أي: الموصوف بـ «ذو».
(٢) تقدَّم بالرقم ١٦.
(٣) أي: لإجراء «ذو».
(٤) راجع الشاهد الرقم ٢٩٣.
(٥) أي: عدم الإضافة.

ولم تكن فيها مقصورة، حملوها في ترك القصر، مفردة، على حال الإضافة.

أمَّا كون «أب»، و «أخ»، و «حَم»، مفتوحة العين، فلجمعها على «أَفْعال»، كـ «آباء»، و «آخاء»، و «أَحْماء»، لأن قياس «فَعَل» صحيح العين «أَفْعال»، كـ«جَبَل» و «أَجْبال».

وأمَّا «ذو» فلا دليل في «أذواء» على فتح عينه، لأن قياس «فَعْل» ساكن العين معتلّها[1]: «أَفْعال»، أيضًا، كـ «حَوْض وأحواض»، و «بيت وأبيات».

ودليل تحرك عينه: مؤنثه، أعني: «ذات»، وأصلها: ذواة، كـ «نواة»، لقولهم في مثناها: «ذواتا»[2]، فحذفت العين في «ذات» لكثرة الاستعمال، ولو كانت ساكنة العين، لقلت في المؤنث: «ذيّة»، كـ «طيّة».

وقال الخليل: وزن «ذو»: فَعْل؛ بالسكون؛ واللام محذوفة في جميع متصرَّفات «ذو» إلا في «ذات»، و «ذوات».

وقال الفرّاء: «الأخ» ساكن العين في الأصل؛ ولعلَّه قال ذلك، لقلَّة «آخاء».

وأمَّا «هَن» فلم يُسمع فيه «أَهْناء»، حتى يُستدلّ به على تحريك عينه، ومؤنثه وهو «هَنَة» بالتحريك لا يدلّ على تحرك عينه، لأنه يمكن أن يكون ساكنها، لكن لما حذفت اللام فتحت العين، لأن ما قبل تاء التأنيث لا بدَّ من فتحه، وكذا لا دليل في: «هَنَوات»، لأنه يمكن أن يكون كـ «تَمَرات».

وأمَّا «فوك» فأصله «فَوْه» بسكون الواو كما ذكرنا، إذ لا دليل على حركتها، و «أَفْواه» لا يدلّ عليها، كما لا يدل «أَذْواء»؛ ولام «فوك» هاء، لقولهم: «أفواه»، و «فُوَيه».

ولام «ذو» ياء، لأن عينه واو، بدليل: «ذواتا»، و «ذوات»، و «أَذْواء»، وباب «طويت» أكثر من باب القوَّة، والحمل على الأكثر أولَى، إذا اشتبه الأمر؛ ولام «أب»، و «أخ»، و «حم»، و «هن»: واو، لقولهم: «أبوان» و «أخوان» و«حَمَوان» و «هنوان»، و «إخوة»، و «أَخَوات»؛ وأمَّا «هنيهة» في «هنيَّة»، فلأنّ لامَه ذات وجهين[3]، وكذا لام «حم» قد تكون همزة، كما تبيَّن[4].

* * *

(١) وكذلك قياس «فَعْل» ساكن العين صحيحها.

(٢) ومنه الآية الكريمة ﴿ذواتا أفنان﴾ [الرحمن: ٤٨].

(٣) فهي مثل «سنة» و «شفة»، لامه واو أو هاء.

(٤) أي: كما تقدَّم في ذكر اللغات المتقدّمة قبل قليل في الأسماء الستة.

التوابع

قال ابن الحاجب:

التوابع كلّ ثان أُعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة.

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «كل ثان»، يشمل التوابع، وخبر المبتدأ، وكل ما أصله خبر المبتدأ، كخبَري «كان» و «إنَّ»، وأخواتهما، ويشمل الحال، وثاني مفعولي «أعطيت». قوله «بإعراب سابقه»، أي: مع إعراب سابقه، يخرج الكلّ، إلاً خبر المبتدأ، وثاني مفعولي: «ظننت»، و «أعطيت»، والحال عن المنصوب، نحو: «ضربت زيدًا مجرّدًا»، والتمييز عن المنصوب نحو: ﴿**وفجّرنا الأرض عيونًا**﴾[1].

قوله: «من جهة واحدة»، قال المصنف: يخرج هذه الأشياء، لأن ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ، وارتفاع الخبر من جهة أخرى، وهي كونه خبر المبتدأ، وكذا انتصاب أوّل المفعولين من جهة كونه أولهما، وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما، وانتصاب الأول[2] في: «ضربت زيدًا قائمًا»، من جهة كونه مفعولاً به، وانتصاب الثاني من جهة كونه حالاً؛ وكذا في: ﴿**وفجّرنا الأرض عيونًا**﴾[3]، انتصاب الأول، من جهة كونه مفعولاً به والثاني من جهة كونه تمييزًا.

وفيه نظر، لأن ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة، وهي كونهما عمدتي الكلام، كما تقرر في أول الكتاب، وانتصاب الأسماء المذكورة من جهة واحدة، وهي كونها فضلات؛ وإن قلنا بتغير الجهات بسبب تغيّر اسم كل واحد من الأول، والثاني، فلنا أن نقول: ارتفاع «زيد» في: «جاءني زيد الظريف» من جهة كونه فاعلاً، وارتفاع «الظريف» من جهة كونه صفته، وكذا باقي التوابع؛ ثم نقول:

---

(١) القمر: ١٢. (٢) أي: أوّل الاسمين. (٣) القمر: ١٢.

الأخبار المتعددة لمبتدأ، نحو: ﴿**وهو الغفور الودود * ذو العرش المجيد**﴾[١] الآية، وكذا المسندات في نحو: «علمت زيدًا عالمًا عاقلاً ظريفًا»، وكذا الأحوال المتعددة، نحو: ﴿**فتقعد مذمومًا مخذولا**﴾[٢]، وكذلك المستثنى بعد المستثنى، نحو: «جاءني القوم إلا زيدًا، إلاّ عمرًا»؛ لا تتغير أسماؤها، ولا جهات إعرابها، فينبغي أن تدخل في حدّ التوابع.

ولو قال: كل ثانٍ أعرب بإعراب سابقه لأجله، أي: إعراب الثاني لأجل إعراب الأول، لم يرد عليه ما ذكرنا.

وقوله: «كل ثانٍ» فيه نظر أيضًا، لأن المطلوب في الحدّ بيان ماهيّة الشيء، لا قصد حصر جميع مفرداته؛ ويدخل في قوله «ثانٍ»: النعت الثاني فما فوقه، وكذا التأكيد المكرر، وعطف النسق المكرر، لأن كلاً منها ثانٍ للمتبوع كالتابع الأول.

وأمّا الكلام في عوامل التوابع، ففيه تفصيل.

أمّا الصفة، والتوكيد، وعطف البيان، ففيها ثلاثة أقوال:

قال سيبويه[٣]: العامل فيها هو العامل في المتبوع؛ وقال الأخفش: العامل فيها معنوي، كما في المبتدأ أو الخبر، وهو كونها تابعة؛ وقال بعضهم: إن العامل في الثاني مقدَّر من جنس الأول.

ومذهب سيبويه أولى، لأن المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم، منسوب إليه مع تابعه، فإنّ المجيء في «جاءني زيد الظريف»، ليس في قصده منسوبًا إلى زيد مطلقًا، بل إلى زيد المقيَّد بقيد الظرافة، وكذا في «جاءني العالم زيد»، و«جاءني زيد نفسه». فلمّا انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنًى، حتى صار التابع والمتبوع معًا كمفرد منسوب إليه، وكان الثاني هو الأول في المعنى؛ كان الأَولَى انسحاب عمل المنسوب عليهما معًا تطبيقًا لِلَّفظ بالمعنى؛ أمّا إذا قلت: «جاءني غلام زيد»، فالمنسوب إليه، وإن كان الغلامَ مع زيد، إلاّ أن الثاني ليس هو الأولى معنًى، فلم يعمل العامل فيهما معًا، وجعله معنويًا، كما ذهب إليه الأخفش، خلاف الظاهر، إذ العامل المعنويّ في كلام العرب بالنسبة للّفظيّ، كالشاذ النادر، فلا يحمل عليه المتنازع فيه.

وتقدير العامل خلاف الأصل أيضًا، فلا يُصار إلى الأمر الخفيّ، إذا أمكن العمل بالظاهر الجليّ.

---

(١) البروج: ١٤ ـ ١٥. (٢) الإسراء: ٢٢.
(٣) انظر: الكتاب ١/ ٤٢١ ـ ٤٤١؛ ٢/ ٥ ـ ١٢٥.

وأمَّا البدل، فالأخفش، والرمَّانيّ، والفارسيّ، وأكثر المتأخرين، على أن العامل فيه مقدَّر من جنس الأول، استدلالاً بالقياس والسماع.

أمَّا السماع، فنحو قوله تعالى: ﴿لَجعلنا لِمَن يكفر بالرحمن لِبيُوتهم﴾[١] وغير ذلك من الآي، والأشعار.

وأمَّا القياس فلكونه مستقلاً، ومقصودًا بالذكر، ولذا لم يُشترط مطابقته للمبدل منه تعريفًا وتنكيرًا.

والجواب عن الأوّل[٢] أن «لبيوتهم»، الجار والمجرور، بدل من الجار والمجرور، والعامل، وهو «لجعلنا»، غير مكرر، وكذا في غيره.

فإن قيل: لو لم يكن المجرور وحده بدلاً من المجرور، لم يسمَّ هذا بدل الاشتمال، لأن الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار والمجرور، بل البيت مشتمل على الكافر، وكذا في قوله تعالى: ﴿للذين استُضْعِفوا لِمَن آمَن منهم﴾[٣]: مَن آمَن بعض الذين استضعفوا.

قلنا: لمَّا لم يحصل من اللام فائدة إلاَّ التأكيد، جاز لهم أن يجعلوه كالعدم، ويسمُّوه بدل الاشتمال، نظرًا إلى المجرور؛ ولا يكرَّر في اللفظ في البدل من العوامل إلا حرف الجر، لكونه كبعض المجرور.

والجواب عن القياس أن استقلال الثاني وكونه مقصودًا، يؤذن بأن العامل هو الأول، لا مقدَّر آخر، لأن المتبوع، إذن، كالساقط، فكأنّ العامل لم يعمل في الأول ولم يباشره، بل عمِل في الثاني.

ومذهب سيبويه، والمبرّد، والسيرافي، والزمخشري، والمصنف، أنَّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، إذ المتبوع في حكم الطرح، فكأنَّ عامل الأول باشر الثاني.

هذا، وستعرف في باب عطف البيان أنّه في الحقيقة هو البدل، فحكمه فيما ذكرنا حكم البدل.

وأمَّا عطف النسق، ففيه ثلاثة أقوال: قال سيبويه: العامل في المعطوف هو الأول بواسطة الحرف، وقال الفارسيّ في الإيضاح الشعري وابن جنّي في سرّ الصناعة: إن العامل في الثاني مقدَّر من جنس الأول، لقولك: «يا زيدُ وعمرُو».

---

(١) الزخرف: ٣٣.

(٢) أي: عن الرأي القائل: إنّ العامل في البدل مقدَّر.

(٣) الأعراف: ٧٥.

وأقول: لا دليل فيه، إذ علة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه، مع عدم المانع من البناء، كما كان[١] في: «يا زيد والحارث» أعني اللام[٢]، وإنما كان اللام مانعًا، لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضي للبناء، فلما ارتفع المانع[٣]، صار كأن حرف النداء باشر التابع، لا أنه يقدر له حرف آخر.

واستدل[٤] أيضًا بقولهم: «قيام زيد وعمرو»، وقال: العَرَض الواحد لا يقوم بمحلَّين.

والجواب أنَّ القيام ههنا ليس بعَرَض واحد، بل هو مصدر، والمصدر يصلح للقليل والكثير، بلفظ الواحد، والمراد ههنا القيامان بقرينة قولك: و «عمرو»؛ وكذا لا حجة له في «قام زيد وعمرو»، إذ هو متضمّن للقيام الصالح للقليل والكثير، ولو كان العامل مقدَّرًا، لوجَب تعدد «الغلام» في «جاءني غلام زيد وعمرو»، وهو متَّحد، ولكان معنى «كلّ شاة وسخلتها بدرهم»: كل شاة بدرهم، وكلّ سخلتها بدرهم، والمراد: هما معًا بدرهم.

وأيضًا، لم يجز: «يا زيد والحارث»، ولم يجز: «ما زيد قائمًا ولا عمرو قاعدًا»، و «ليس زيد وعمرو ذاهبَين»، إذ لا يجوز تقدير «ما» و «ليس» بعد «لا»، وأيضًا لم يجز: «زيد ضربت عمرًا وأخاه»، إذ يبقى خبر المبتدأ بلا ضمير، مع كونه جملة.

وقال بعضهم[٥]: العامل حرف العطف بالنيابة؛ وهو بعيد لعدم لزومه لأحد القبيلين، كما هو حق العامل.

وفائدة الخلاف في هذا كله جوازُ الوقف على المتبوع دون التابع عند مَن قال: العامل في الثاني غير الأول، وامتناعه عند مَن قال: العامل فيهما هو الأول.

هذا، وإنما قدَّم المصنف النعت على سائر التوابع، لكونه أكثر استعمالاً.

* * *

---

(١) أي: المانع، وهو حرف التعريف.

(٢) أي: حرف التعريف «ألْ».

(٣) يعني في المثال الذي قاسوا عليه.

(٤) أي: الفارسي.

(٥) هذا هو القول الثالث، بعد قول سيبويه (وهو القول الأوَّل)، وقول الفارسي وابن جنّي (وهو القول الثاني).

النعت

١ ـ تعريفه

قال ابن الحاجب:

النعت تابع يدلّ على معنًى في متبوعه مطلقًا.

* * *

قال الرضيّ:

قال في شرح المفصل[1]: الصفة تطلق باعتبارين: عام، وخاص، والمراد بـ«العام»: كلّ لفظ فيه معنى الوصفية، جَرى تابعًا أو لا، فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال في نحو: «زيد قائم»، و «جاءني زيد راكبًا»، إذ يقال هما وصفان؛ ونعني بـ «الخاص»: ما فيه معنى الوصفية إذا جرى تابعًا، نحو: «جاءني رجل ضارب» قال: حدّ «العام» ما دلَّ على ذات باعتبار معنى هو المقصود.

وينتقض حدُّه بأسماء الآلة، والمكان والزمان، إذ «المَقْتَل» مثلاً دالّ على ذات، وهو الموضع، باعتبار معنى، وهو القتل، هو المقصود من وضع هذا اللفظ، على ما فسَّر.

ثم سأل نفسه وقال: إن أسماء الأجناس كلّها تدل على ذات باعتبار معنى، وليست بصفات، فإن «رجلاً» موضوع لذات باعتبار الذكورة والإنسانية.

قال: والجواب أنَّا احترزنا عن مثله بقولنا: «هو المقصود»، فإنّ أسماء الأجناس المقصودُ بها هو الذات، والصفاتِ المقصودُ بها المعنى لا الذات.

ولقائل أن يمنع في الموضعين، أي في الأسماء والصفات؛ ويقول: إن أردت بقولك: «في أسماء الأجناس» أنّ المقصود بها الذات وحدها، من دون المعنى، فلا نسلم، إذْ قَصد الواضع بوضع «رجل»: ذات فيها معنى الرجولية، بلا خلاف، وإن أردت أن المقصود الذات، سواء كان المعنى أيضًا مقصودًا معها أو

---

(١) أي: قال ابن الحاجب في شرحه لمفصَّل الزمخشريّ.

لا، فلا ينفعك، لأن الصفات أيضًا، إذا ذكرتها مجردة من متبوعاتها، فلا بدَّ فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلّق بها، وكذا إذا ذكرتها مع متبوعاتها، لأن معنى «ضارب»: ذو ضَرْب، ولا شك أن معنى «ذو»: ذات، ومعنى «ضَرْب»: معنى في تلك الذات، ولو لم يدلّ إلا على المعنى، لكانت الصفة هي الحدث، كـ«الضرب» و «الحسن».

ثم نقول: قولك في الصفات: «إن المقصود بها المعنى، لا الذات»، مناقض لقولك في حدّ الصفة العامة: «ما دلَّ على ذات باعتبار معنى»، وكيف تدلّ بالوضع على الذات مع أن المقصود بها ليس ذاتًا، وهل دلالة اللفظ على شيء إلا مع القصد بذلك اللفظ إلى ذلك الشيء؟

وإن قال: المراد بالقصد: القصد الأهم، فإنّ نحو: «ضارب»، وإنْ دلَّ على الذات، إلاّ أنّ المقصود الأهم به: الحدث القائم بالذات المطلقة، التي دل عليها هذا اللفظ؛ فلمانع أن يمنع أن المقصود الأهمّ من هذا اللفظ بيان المعنى، بل المعنى كان يدل عليه تركيب «ض ر ب»؛ فلم تُصَغْ منه هذه الصيغة المختصة إلا للدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى، وكذا نحو: «المضروب» و «المحبوس»، فإنَّه موضوع لذات مطلقة يقع عليها الضرب والحبس.

قال[1]: والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقًا. قال[2]: تابع، يدخل في «تابع» جميع التوابع، ويخرج منه خبر المبتدأ، والمفعول الثاني، لما ذكرنا في حدّ التابع، وقولنا: «يدلّ على معنى في متبوعه»، يخرج عنه ما سواه.

قلت: يدخل فيه البدل في نحو قولك: «أعجبني زيد علمه»، ولو قال: يدلّ على معنى في متبوعه أو متعلقه، لكان أعمَّ، لدخول نحو: «مررت برجل قائم أبوه» فيه.

ثم نقول: أمّا خروج البدل، وعطف البيان، وعطف النسق والتأكيد الذي هو تكرير لفظي، أو معنوي، فظاهر، وأمّا التأكيد المفيد للإحاطة فداخل في هذا الحد، إذ «كلهم» في «جاءني القوم كلهم» يدلّ على الشمول الذي في «القوم».

فإن قال: شرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف ألاّ يفهم من المتبوع، والشمول يفهم من القوم، وكذا في: «جاءني الزيدان كلاهما»؛ فالجواب أنَّ ذكر هذا الشرط ليس في حدِّك، مع أنه يلزم منه ألاّ يكون «واحدة»، و «اثنين»

---

(١) أي: ابن الحاجب في شرحه لمفصّل الزمخشري.
(٢) أي: ابن الحاجب أيضًا، وهو سيشرح التعريف الذي جاء به.

في قوله تعالى: ﴿نفخة واحدة﴾[١]، و ﴿إلهين اثنين﴾[٢] نعتًا.

قوله: «مطلقًا»، قَصَد به إخراج الحال في نحو قولك: «ضربت زيدًا مجرَّدًا»، فإن «مجرَّدًا» دالّ على معنى في «زيد»، لكن لا مطلقًا، بل مقيَّدًا بحال الضرب.

أقول: قد خرج الحال عن الحدِّ بقوله: تابع، بزعمه[٣]، لأنه ليس بإعراب سابقه من جهة واحدة.

هذا، ولا يَبعد، لو حَدَدنا الوصف العامّ، أي: ما وضع من الأسماء وصفًا، سواء استعمل تابعًا، أو لا، بأن نقول: هو اسم وُضع دالاً على معنًى غير الشمول وصاحبه، صحيح التبعية لكلّ ما يخصّص صاحبه.

فقولنا: «اسم» يُخرج الجمل الاسميَّة والفعليَّة، وإن صح وقوعها نعتًا تابعًا في نحو: «جاءني رجل ضَرَب أبوه»، أو: «أبوه ضارب»؛ وقولنا: «وُضِع» يُخرج ألفاظ العدد في نحو: «جاءني رجال ثلاثة»، لأن وضعها لمجرد العدد، وكذا سائر المقادير، نحو: «عندي زيت رطل»، ويخرج أسماءَ الأجناس سواء وقعت صفات، نحو: «[مررت] برجل أسد»، أو لا، نحو: «زيد أسد»؛ فإنها، وإن دلّت على معانٍ، لكنها ليست كذلك بحسب الوضع؛ وكذا يخرج نحو: «صَوم» و «عَدْل» في: «[مررت] بِرجُل صوم وعدل»، لأنه ليس بالوضع، فلا يدخل في الصفات العامة. بَلَى، يدخل في حدِّ الصفة الخاصة، كما يجيء، فيقال: إنّ «أسد»، و«صوم» في: «برجل أسد»، و «برجل صوم»، صفة، وكذا نحو: «أيّ رجل»، لأنه في الأصل للاستفهام.

وقولنا: «على معنى» يخرج ألفاظ التوكيد إلاَّ التي للشمول، فإنّ نحو: «نفسه» لا يدلّ على معنًى في شيء، بل مدلوله نفس متبوعه. وقولنا: «غير الشمول» يخرج ألفاظ الشمول في التوكيد، نحو: «كلاهما»، و «كلّه»، و«أجمع»، ومرادفاته؛ و «جاءني القوم ثلاثتهم»، عند التميميين، كما مرَّ في الحال، إذ كلّ ذلك يدل على الشمول وصاحبه، أي: جميعها أو جميعهم.

وقولنا: «وصاحبه» يخرج المصادر، ويدخل أسماء الزمان والمكان والآلة. وقولنا: «صحيح التبعية» يخرج هذه الأسماء، لأنها لم توضع صحيحة التبعية لغيرها، بل لو جَرَتْ صفات في بعض المواضع، نحو: «رجل مِثقَب»[٤]،

---

(١) الحاقة: ١٣.
(٢) النحل: ٥١.
(٣) أي: كما زعم ابن الحاجب في تعريفه للتابع.
(٤) أي: ثاقب الرأي.

فليس ذلك من حيث الوضع، كـ «حمار» في: «مررت برجل حمار».

وقولنا: «لكلّ ما يخصِّص صاحبه» يُخرج أسماء الأجناس، فإنَّها لا يصحّ أن تتبع بالوضع إلا المبهم فقط، دالةً على معنًى فيه، نحو: «هذا الرجل»، و «أيُّها الرجل»، ومع هذا، فهي أسماء لا صفات عامة، وكذا يخرج اسم الإشارة لخصوصه[1]، كما يجيء، ببعض الموصوفات، ويدخل في قولنا: «صحيح التبعية» الحال، وخبر المبتدأ، وغير ذلك، في نحو: «جاءني زيد راكبًا»، و «زيد عالم»، و «العالم زيد»، فإنّها صفات، وإن لم تتبع شيئًا، لكنه يصحّ تبعيتها وضعًا.

وتقول في حدّ الوصف الخاص، أي التابع: هو تابع دالّ على ذات ومعنى غير الشمول، في متبوعه أو متعلقه مطلقًا، فيدخل فيه التابع في نحو: «هذا الرجل»، و «برجل أيّ رجل»، و «برجل تميميّ»، و «برجل حسن وجهه»، و«برجل حمارٍ»، وغير ذلك، ويخرج البدل في نحو: «أعجبني زيد علمه».

* * *

٢ ـ فائدة النعت

قال ابن الحاجب:

وفائدته تخصيص أو توضيح، وقد يكون لمجرّد الثناء أو الذمّ أو التأكيد، نحو: ﴿نفخة واحدة﴾[2].

* * *

قال الرضيّ:

معنى «التخصيص» في اصطلاحهم: تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، وذلك أن «رجل» في قولك: «جاءني رجل صالح»، كان بوضع الواضع محتملاً لكل فرد من أفراد هذا النوع، فلما قلت: «صالح»، قلّلت الاشتراك والاحتمال؛ ومعنى «التوضيح» عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف، أعلامًا كانت، أو لا، نحو: «زيد العالم»، و «الرجل الفاضل».

قوله: «قد يكون لمجرَّد الثناء...»، لفظة «قد» التي هي للتقليل في المضارع مؤذنة بأن مجيئه لمجرد الثناء، أو الذم، أو التأكيد: قليل.

وإنما يكون لمجرد الثناء أو الذم، إذا كان الموصوف معلومًا عند المخاطب، سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم، نحو: **﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾**[3]،

---

(١) أي: لاختصاصه. (٢) الحاقة: ١٣. (٣) النمل: ٣٠.

إذ لا شريك له، تعالى، في اسم «الله»، ونحو: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»؛ أو كان ممَّا له شريك فيه، نحو: «أتاني زيد الفاضل العالم، أو الفاسق، الخبيث»، إذا عرف المخاطب زيدًا الآتي، قبل وصفه، وإن كان له شركاء في هذا الاسم.

وإنَّما يكون الوصف للتأكيد، إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرَّحًا به بالتضمن، نحو: **﴿نفخة واحدة﴾**[1] و: **﴿إلهين اثنين﴾**[2]، فإن كان ذلك المعنى المصرَّح به في المتبوع، شمولاً، أو إحاطة، فالتابع تأكيد، لا صفة، نحو: «الرجلان كلاهما والرجال كلهم»، وإن لم يكن، فهو صفة كما في قوله تعالى: **﴿إلهين اثنين إنما هو إله واحد﴾**[3]، وإن كان معنى التابع معنى المتبوع سواء بالمطابقة، فالتابع تأكيد تكرير، نحو: «الرجل نفسه» و «زيد زيد»؛ وقد يجيء لمجرد الترحم، نحو: «أنا زيد البائس الفقير».

* * *

٣ ـ النعت المشتقّ

قال ابن الحاجب:

ولا فرق بين أن يكون مشتقًّا وغيره، إذا كان وضعه لغرض المعنى، عمومًا، مثل: «تميميّ»، و «ذي مال»، أو خصوصًا مثل: «مررت برجل أيِّ رجل»، و «مررت بهذا الرجل وبزيد هذا».

* * *

قال الرضيّ:

قال في الشرح[4]: يعني أنّ معنى النعت أن يكون تابعًا يدل على معنى في متبوعه، فإذا كانت دلالته كذلك، صحَّ وقوعه نعتًا، ولا فرق بين أن يكون مشتقًّا أو غيره، لكن، لمَّا كان الأكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق، توهَّم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط حتى تأوَّلوا غير المشتق بالمشتق. هذا كلامه.

اعلم أن جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق، فلذلك استضعف سيبويه: «مررت برجل أسد»، وصفًا، ولم يستضعف: «بزيد أسدًا»، حالاً، فكأنه يشترط في الوصف، لا الحال، الاشتقاق؛ وفي الفرق نظر.

---

(١) الحاقة: ١٣. (٢) النحل: ٥١.
(٣) النحل: ٥١.
(٤) أي: قال ابن الحاجب في شرحه على الكافية.

والنحاة يشترطون ذلك فيهما معًا؛ والمصنّف لا يشترطه فيهما، ويكتفي بكون الوصف دالاً على معنًى في متبوعه، مشتقًا كان، أو لا، وبكون الحال هيئة للفاعل أو المفعول.

قوله: «إذا كان وضعه لغرض المعنى عمومًا»، أي: وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعمالاته، كالمنسوب، و «ذو» المضاف إلى اسم الجنس، فإن لهما موصوفًا في جميع المواضع، إمّا ظاهرًا، أو مقدّرًا، فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عمومًا: الوصف العام، وقد حددناه.

ومن الجامد الموضوع كذلك كل موصول فيه الألف واللام، كـ «الذي»، و«التي»، وفروعهما، و «ذو» الطائية؛ لأن «الذي قامَ» بمعنى: القائم.

قوله: «أو خصوصًا»، يعني به أن يوضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعمالاته، وهي كاسم الجنس الجامد بالنظر إلى اسم الإشارة، نحو: «هذا الرجل»، كما ذكرنا في باب النداء، أمّا إذا جعلته صفة لغير اسم الإشارة، نحو: «مررت بزيد الرجل»، أي الكامل في الرجوليّة، فليس الجنس موضوعًا لمعنى في متبوعه، لأن استعمال «الرجل» بمعنى الكامل في الرجوليّة ليس وضعيًّا، كما أن استعمال «أسد» بمعنى «شجاع» في قولك: «مررت برجل أسد»، ليس وضعيًّا.

فإن قيل: لِمَ لَمْ يجزْ أن يوصَف بأسماء الأجناس باقيًا معناها على ما وُضِعت له سائرُ المبهمات التي هي غير أسماء الإشارة، كما جاز وصفها بها، فيقال: «مررت بشخص رجل، وبسبع أسد»، كما يقال: «بهذا الرجل»، و «بذاك الأسد»، فإنّ «شخصًا» و «سبعًا» مبهمان، كاسم الإشارة؟

قلت: لتجرّد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من أسماء الأجناس لو لم تقع صفات، إذ قولك: «مررت برجل» يفيد الشخصيّة، و«أسد» يفيد السبُعيّة، بخلاف: «رجل طويل»، و «رجل عالم»، فإن العلم والطول يكونان في غير الرجل أيضًا؛ ولهذا يحذف الموصوف في الأغلب، مع قرينة دالة عليه، نحو قوله [من البسيط]:

٣٢٢ ـ ربّاءُ شَمّاءَ لا يَأْوي لِقُلَّتِها إلاّ السحابُ وإلاّ الأوبُ والسَّبَلُ

---

٣٢٢ ـ **التخريج**: البيت للمتنخّل الهذلي في خزانة الأدب ٥/ ٣، ٧؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٨٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣١٥؛ وشرح المفصل ٣/ ٥٨، ٥٩؛ وللهذلي في لسان العرب ١/ ٢٢٠ (أوب).

اللغة: رَبّاءُ: صيغة مبالغة من «ربأ قومَه يربؤهم» إذا كان طليعة لهم فوق موضع مرتفع. شَمّاء: مرتفعة. يأوي: معناه هنا يصل إلى قُلّتها. وقُلّةُ الشيء وقُنّته: رأسه. الأوب: النحل، وقيل: هو الريح، وقيل: المطر. السَّبل: المطر.

وكـ «الأورق» في الحمام، و «الأطلس» في الذئب، و «الغبراء» و «الخضراء»، في الأرض والسماء.

أمَّا قولك: «هذا الرجل»، فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرًا معيَّنًا، وفي: «يا أيها الرجل»: للموصوف فائدة منع حرف النداء من مباشرة ذي اللام.

ومن الموضوع للدلالة على معنًى في متبوعه خصوصًا، على ما قال المصنف: «أيّ»، واسم الإشارة، في نحو: «مررت برجل أيِّ رجل وبزيد هذا»، فـ «أيّ» إنَّما تقع صفة للنكرة فقط، بشرط قصدك للمدح، واسم الإشارة يقع وصفًا للعَلَم، وللمضاف إلى المضمر، وإلى العَلَم، وإلى اسم الإشارة، لأن الموصوف أخصّ، أو مساوٍ، وأمَّا في غير هذه المواضع فلا يقع صفة.

والذي يَقوَى عندي، أن «أيّ رجل»، لا يدلّ بالوضع على معنًى في متبوعه، بل هو منقول عن «أيّ» الاستفهاميَّة، وذلك أن الاستفهاميَّة موضوعة للسؤال عن التعيين، وذلك لا يكون إلا عند جهالة المسؤول عنه، فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال في معنًى مِن المعاني والتعجب مِن حاله. والجامع بينهما أنَّ الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يُتعَجَّب منه؛ يكون مجهول الحال بحيث يحتاج إلى السؤال عنه؛ ومن ثمَّ، قال الفرّاء في «ما أحسن زيدًا»: إنّ «ما» استفهامية، ولهذا المعنى شرِط في «أيّ» الواقعة صفة أن تكون صفة للنكرة حتى تضاف إلى النكرة، لأن المضافة إلى المعرفة ليس فيها إبهام كامل، إذ معنى: «أيّ الرجلين هو»؟ مَن هو مِن بين هذين الرجلين؛ وكذا: «أيّ الرجال»، بخلاف: «أيّ رجل هو»؟ فمعناه: أيّ فرد هو من أفراد هذا الجنس، كما مرَّ في باب الإضافة.

= **المعنى**: يريد المتنخِّل الهذلي: أن ابنه الذي يرثيه بأبيات منها هذا الشاهد كان طليعة قومه يرقب لهم الأعداء على ظهر قلة عالية لا يبلغها إلا النحل والسحاب والمطر.

الإعراب: «ربّاءُ»: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو ربّاءُ، وهو مضاف. «شمّاء»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة لأنه ممنوع من الصرف. «لا»: نافية مهملة. «يأوي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل. «لقلتها»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يأوي». و «ها»: مضاف إليه محله الجر. «إلا»: حرف حصر. «السحاب»: فاعل مرفوع بالضمة. «وإلا»: الواو: حرف عطف. «إلا»: زائدة لتوكيد الاستثناء والحصر. «الأوب»: معطوف على السحاب مرفوع مثله، وكذلك «السبل».

جملة «هو ربّاءُ شماءَ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لا يأوي.. إلا السحاب»: صفة لـ «شمّاءَ» محلها الجر.

الشاهد فيه قوله: «رَبّاءُ شماءَ» حيث حذف الموصوف، وأقيمَتْ الصفة مقامه، والتقدير: «هو رجلٌ رَبّاءُ هضبة شَمّاءَ» وهذا الحذف لا يكون إلا مع قرينة تدل على الموصوف كأن تغلب الصفة على الموصوف حتى يُعْرَفَ بها وإن لم يذكر معها.

وإذا جاءت بعد المعرفة فانصبها على الحال، نحو: «هذا زيد أيَّ رجل»؛ وتجوز المخالفة بين الموصوف والمضاف إليه لفظًا، إذا توافقا معنى، نحو: «مررتُ بجارية أيّما أَمَة، وأيّتما أمة».

وأما اسم الإشارة فإنَّما يقع وصفًا للعَلَم، والمضاف إلى المضمر، وإلى العَلَم وإلى اسم الإشارة، لأن الموصوف أخصّ أو مساوٍ، وأمَّا في غير هذه المواضع فلا يقع صفة، فلذا عُدَّ من الموضوع للدلالة على المعنى خصوصًا.

وجميع ما ذكر من الجوامد قياسيّ، عمومًا كان، كالمنسوب، و«ذو»، والموصول ذي اللام، و«ذو» الطائية؛ أو خصوصًا، كـ «أيّ» التابع للنكرة، واسم الجنس التابع لاسم الإشارة، واسم الإشارة التابع لما ذكرنا.

وقد بقي من الجوامد الواقعة صفة أشياء لم يذكرها المصنف، وهي على ضربين: قياسيّ وسماعيّ.

فمن القياسيّ «كلّ»، و «جدّ»، و «حقّ»، تابعةً للجنس، مضافة إلى مثل متبوعها لفظًا ومعنًى، نحو: «أنت الرجل كلّ الرجل، وجدّ الرجل، وحق الرجل»؛ هذا هو الأغلب الأحسن، ويجوز، على ضعف: «أنت المرء كل الرجل وجدّ الرجل وحق الرجل». ولا تتبع غير الجنس، فلا يقال: «أنت زيد كل الرجل»، وذلك لأن الوصف بهذه الألفاظ الثلاثة كالتأكيد اللفظيّ، فلهذا لم يحسُن: «أنت المرء كلّ الرجل»، وليس في لفظ «زيد» معنى الرجوليّة حتى يؤكَّد بـ «كلّ الرجل»؛ ويوصف بها النكرات أيضًا، فيقال: «أنت رجل كل رجل، وحق رجل، وجدّ رجل».

ومعنى «كل الرجل» أنه اجتمع فيه مِن خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال، ومعنى «جدّ الرجل»، أي: كأنَّ ما سواك هزل، و «حق الرجل»، أي: مَن سواك باطل، وهي من باب «جَرد قطيفة»[1].

ويقال أيضًا، في الذمّ: «أنت اللئيم جدّ اللئيم وحقّ اللئيم»، و «أنت لئيم جدّ لئيم وحق لئيم»، ومنه قولك: «ما شئت من كذا» مقصورًا على نكرة، نحو قولك: «جاءني رجل ما شئت من رجل». و «ما» إمَّا نكرة موصوفة بالجملة بعدها، أو موصولة، وهي خبر مبتدأ محذوف على الحالين، والجملة صفة للنكرة؛ أي: هو الذي شئته، أو هو شيء شئته، ويجوز أن تكون موصوفة بالجملة بعدها وهي للنكرة قبلها.

وإنَّما استعمل «ما» دون «مَن»، لأن «ما» للمبهم أمره وإن كان من أولي

---

(١) أي: ما ظاهره إضافة الصفة إلى الموصوف.

العلم، كقوله تعالى: ﴿**وما ربّ العالمين**﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿**إنّي نذرت لك ما في بطني محرّرًا**﴾[٢]، وما نحن فيه موضع الإبهام.

وفي معنى قولك: «رجل ما شئت من رجل»: «عندي رجل شرعك من رجل ورجلان حسبك من رجلين، ورجال نهيك أو نهاك أو كفيك من رجال، ورجل همّك من رجل، وهدّك من رجل»، كما ذكرنا في باب الإضافة.

والجار والمجرور في جميع ذلك يفيد أنَّ المذكور هو المخصوص بالمدح من بين أقسام هذا الجنس، إذا صُنِّفوا رجلاً رجلاً، ورجلين رجلين، ورجالاً رجالاً، كما قلنا في «أفضل رجل»، و «أفضل رجلين»، و «أفضل رجال».

ويجيء مثل ذلك بعد كثير مما يقصد به المدح والتعجب، نحو: «يا لَكَ من ليل»! و «للّهِ درُّ زيدٍ من رجل»! و «قاتله الله من شاعر»! و «قال عزَّ من قائل»! والمعنى في الجميع واحد، أي: هو الممدوح والمتعجب منه خاصة من جملة هذا الجنس، إذا فُصِّلوا وقُسِّموا هذا التقسيم.

وقولهم: «همّك من رجل» مصدر بمعنى المفعول، أي: مهمومك، أي: مقصودك، أو، مِن همّه، أي: أذابه، أي: يذيبك وصف محاسنه، كقولهم: «هدّك من رجل»، أي: يثقل عليك عَدُّ مناقِبه، من «هَدَّته المصيبة»، أي: أوهنته وكسَّرَتْه.

ومن المقيس أيضًا أن تكرّر الموصوف وتضيفه إلى نحو: «صدق»، و«سوء»، نحو: «عندي رجلُ، رجلُ صدق، وحمار، حمار سوء»؛ والمراد بـ«الصدق» في مثل هذا المقام: الجودة، لا الصدق في الحديث، وذلك لأن الصدق في الحديث مستحسن جيِّد عندهم، حتى صاروا يستعملونه في مطلق الجودة، فيقال: «ثوب صدق»، و «خلّ صادق الحموضة»؛ كما أن الكذب مستهجن عندهم، بحيث إذا قصدوا الإغراء بشيء، قالوا: «كذب عليك»، قال عمرو بن معديكرب، لِمَن شكا إليه المَغَص: «كذب عليك العَسَل»، أي: العَسَلان[٣]، بمعنى: عليك به، والزمه، ويجوز أن يريد بـ «العَسَل»: العسل المعروف؛ وقال [من الوافر]:

٣٢٣ - وذُبْيانيَّةٍ أَوْصَتْ بَنيها ... بأنْ كَذَبَ القَراطِفُ والقُروفُ

---

(١) الشعراء: ٢٣. (٢) آل عمران: ٣٥.

(٣) العَسَلان والعَسَل: ضَرْب من العدْو السريع.

٣٢٣ - التخريج: البيت لمعقر بن حمار البارقي في إصلاح المنطق ص ١٥، ٦٦، ٢٩٣؛ وخزانة الأدب=

أي: عليكم بهما.

والإضافة في نحو: «رجل صدق»، و ﴿دائرة السَّوْء﴾[(١)]، للملابسة، وهم كثيرًا ما يضيفون الموصوف إلى مصدر الصفة، نحو: «خبر السوء»، أي: الخبر السيّئ، فمعنى «رجل صدق»: رجل صادق، أي: جيِّد، فكأنك قلت: «عندي رجل، رجل صادق». فلما كان المراد من ذكر «رجل» الثاني، صفته، صار «رجل» مع صفته صفةً للأول، كما مرَّ في باب «لا» التبرئة في نحو: «لا ماء ماءً باردًا»، ويجوز أن يكون الثاني بدلاً من الأول، كما قيل في قوله تعالى: ﴿بالناصية ناصيةٍ كاذبةٍ خاطئة﴾[(٢)]، إلا أن وجوب تطابقهما تعريفًا وتنكيرًا يرجح كونه صفة.

ومن القياسيّ الوصفُ بالمقادير، نحو: «عندي رجال ثلاثة»، قال عليه الصلاة والسلام: «الناس كإبل مائة، لا تجد فيها راحلة واحدة»[(٣)].

وتقول: «عندي بُرّ قفيزان»[(٤)] وكذا الوصف بـ «الذراع» و «الشبر» و «الباع»، وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك.

والسماعيّ[(٥)] على ضربين: إمَّا شائع كثير، وهو الوصف بالمصدر،

= ٥/ ١٥، ٦/ ١٩٩؛ وسمط اللآلي ٤٨٤؛ ولسان العرب ١/ ٧١٠ (كذب)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ١٨٨؛ ولسان العرب ٦/ ١١٤ (شمس)، ٩/ ٢٨٢ (قرطب).

اللغة: القراطِف: جمع «قَرْطَف» وهو كساء مخمل. القُرُوف: جمع «قَرْف»، وهو وعاء من جلد يُدْبغ بالقِرفة.

المعنى: تحض هذه المرأة بنيها على أن يحرصوا في غاراتهم على هذه الأشياء التي ذكرتها، فيغتنموها.

الإعراب: «**وذبيانيةٍ**»: الواو: واو «رب»، «ذبيانيةٍ»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «**أَوْصَتْ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والفاعل مستتر، تقديره: هي. «**بنيها**»: مفعول به منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم و «ها»: مضاف إليه محله الجر. «**بأن**»: الباء: حرف جَر، «أنْ»: حرف مصدري. «**كَذَبَ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح والمصدر المؤول من «أن» والفعل «كذب» في محل جر بالباء، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «أوصت». «**القراطِفُ**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**والقروف**»: الواو: عاطفة، «القروف»: معطوف على «القراطفُ».

جملة «ذبيانية أوصتْ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أوصت»: خبر للمبتدأ «ذبيانية» محلها الرفع.

الشاهد فيه: أنّ الكذب مستهجن عندهم بحيث إذا قَصَدوا الإغراء بشيءٍ قالوا: كذب عليك.

(١) التوبة: ٩٨؛ والفتح: ٦.

(٢) العلق: ١٥ ـ ١٦.

(٣) ورد الحديث في مسند أحمد بن حنبل ٢/ ٧، ٤٤، ٧٠، ٨٨، ١٠٩، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٣٠؛ وسنن الترمذي آداب ٨٢؛ وسنن ابن ماجه فتن ١٦.

(٤) البُرّ: الحنطة. والقفيز: مكيال.

(٥) أي: والسماعيّ من الجوامد الواقعة صفةً.

والأغلب أن يكون بمعنى الفاعل، نحو: «رجل صوم، وعَدل»؛ وقد يكون بمعنى المفعول، نحو: «رجل رِضًى» أي: مرضيّ؛ قال بعضهم: هو على حذف المضاف، أي: «ذو صوم»، و «ذو رضًى»؛ والأَولى أن يقال: أُطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة، كأنهما من كثرة الفعل، تجسّما منه.

وإمَّا غير شائع، وهو ضرُوب:

أحدها: جنس مشهور بمعنى من المعاني يوصف به جنس آخر، كقولك: «برجل أسد»، قال المبرّد: هو بتقدير «مثل»، أي: مثل أسد، ويقوِّي تأويله قولهم: «مررت برجل أسدٍ شدَّةً»، أي: يشابه الأسدَ شدَّة، فانتصاب «شدة» على التمييز عن نسبة «مثل» إلى ضمير المذكور، كما في قولك: «الكوز ممتلئٌ ماءً»، على ما ذكرنا في الحال في قولهم: «هو زهيرٌ شعرًا».

وقد يقال: «برجل الأسد شدّة»، وهو بدل عند سيبويه، ويجوز، عند الخليل، أن يكون صفة بتأويل: مثل الأسد، كما ذكرنا في قولهم: «له صوتٌ صوت حمار».

ويقولون: «مررت برجل نارٍ حمرة»، أي: مثل نارٍ حمرة؛ ويجوز أن يكون: «أسد شدّة»، و «نار حمرة»، بمعنى: كامل شدة، وكامل حمرة، فلا يكون بتقدير المضاف، بل يكون كقولهم: «أنت الرجل علمًا»، كما ذكرنا في باب الحال.

والمنصوب في هذا الوجه أيضًا، تمييز عن نسبة «الكامل» إلى ضمير المذكور.

وقال غير المبرّد: بل بتأويل الجوهر في مثل هذا[1]، بما يليق به من الأوصاف، فمعنى: «برجل أسد»، أي: جريء، و «برجل حمار»، أي: بليد، ولا معنى للتمييز في نحو: «برجل أسد شدّة» على هذا التأويل، قال الشاعر [من الطويل]:

٣٢٤ ـ وليل يقولُ الناسُ مِنْ ظُلُماتِهِ ... سَواءٌ صَحيحاتُ العيونِ وعورُها

---

(١) أي: اسم الذات الواقع نعتًا.

٣٢٤ ـ التخريج: البيتان للأعشى في ديوانه ص ٤٢٣؛ ولمضرس بن ربعي في الحماسة الشجرية ٢/ ٧١٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٨؛ وديوان المعاني ١/ ٣٤٣؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٢/ ٣٠٢ (سوج).

اللغة: المسُوح: جمع مِسْح. وهو الثوب الخشن المنسوج من الشعر الأسود. الساج: ضَرْب من الشجر، وهو أيضًا الطيلسان الأخضر، وهو هنا ألوان متقاربة يطلق كل منها على الآخر.

المعنى: يقول كم من ليلة مظلمة يستوي فيها الأعمى والبصير كأني فيها تحت قبة نُسِجَ أعلاها من=

كـأنَّ لـنـا مِـنْـهُ بـيـوتًـا حَـصِـيـنَـةً مُـسُـوحًـا أعـالـيـهـا وسـاجًـا سُـتـورُهـا

أي: سودًا أعاليها، وكثيفًا ستورها.

وثانيها: جنس يوصف به ذلك الجنس، فيكرر اللفظ، بمعنى الكامل، نحو: «مررت برجل رجل»، أي: كامل في الرجولية؛ و «رأيت أسدًا أسدًا»، أي: كاملاً.

وثالثها: جنس مصنوع منه الشيء، يوصف به ذلك الشيء، نحو: «هذا خاتم حديدٌ»، قال سيبويه: يستكره نحو: «خاتم طين»، و «صُفَّة خزّ»، و «خاتم حديدٌ»، و «بابٌ ساج» في الشعر أيضًا، قال السيرافي: إذا قلت: «مررت بسرج خزٍّ صفَّته، وبصحيفة طينٍ خاتمها، وبرجلٍ فضةٍ حِليةُ سيفه، وبدار ساج بابُها»، وأردت حقيقة هذه الأشياء، لم يجز فيها غير الرفع، فيكون كقولك: «مررت بدابة أسدٌ أبوها»، وأنت تريد بـ «الأسد»: السبُع بعينه، لأن هذه جواهر، فلا يجوز أن يُنعت بها؛ وأن أردت المماثلةَ والحمل على المعنى جاز؛ هذا كلامه[1]. قلت: وما ذكره خلاف الظاهر، لأن معنى «فضّة حلية سيفه» أنها فضة حقيقية، وكذا في: «طين خاتمها»، لكنه جُوِّز على قبح الوصف بالجواهر، على المعنى، بتأويل معمول من طين، ومعمول من فضة.

= الشعر الأسود، وتدلت جوانبها من الطيلسان الأخضر تجاوزتها حتى انقشع ظلامها.

الإعراب: **«وليلٍ»**: الواو: واو «رب»، «ليلٍ»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنَّه مبتدأ، خبره جملة «تجاوزته» في بيت لاحق. **«يقول»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة. **«الناسُ»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«من ظلماته»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يقول»، والهاء: مضاف إليه محله الجر. **«سواءٌ»**: خبر مقدم مرفوع. **«صحيحات»**: مبتدأ مؤخر مرفوع. **«العيون»**: مضاف إليه مجرور. **«وعورها»**: الواو: حرف عطف، «عورها»: معطوف على «صحيحات» مرفوع مثله، و «ها»: مضاف إليه محله الجر. **«كأن»**: حرف مشبه بالفعل. **«لنا»**: جار ومجرور متعلقان بخبر «كأن». **«منه»**: جار ومجرور متعلقان بحال من «بيوتًا». **«بيوتًا»**: اسم «كأن» منصوب بالفتحة. **«حصينةً»**: صفة لـ «بيوتًا» منصوبة مثله. **«مسوحًا»**: صفة ثانية لـ «بيوتًا». **«أعاليها»**: فاعل «مسوحًا» مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، و «ها»: مضاف إليه محله الجر. **«وساجًا»**: الواو: حرف عطف، «ساجًا»: صفة ثالثة لـ «بيوتًا». **«ستورها»**: فاعل مرفوع بالضمة، و«ها»: مضاف إليه محله الجر.

جملة «ليل... تجاوزته»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يقول الناس»: صفة لـ «ليلٍ» محلها الجر على اللفظ، والرفع على المحل. وجملة «سواء صحيحات العيون وعورها»: مقولُ القول محلها النصب. وجملة «كأن من لنا منه بيوتًا»: صفة ثانية لـ «ليل».

الشاهد فيه قوله: «مُسُوحًا» و «ساجًا» نعتان لقوله: «بيوتًا» وصحّ النعت بهما مع أن كلاً منهما اسم جَوْهر، أي: جسم، وذلك لتأويلهما بالمشتق، والتقدير بعد التأويل: سودًا أعاليها، وكثيفًا ستورها.

(١) أي: كلام السيرافي.

وقريب منه قولهم: «مررت بقاع عرفج كلّه»، أي: كائن من عرفج؛ و«مررت بقوم عربٍ أجمعون»، أي: كائنين عربًا، أجمعون.

وإن أريد التشابه، كان معنى «بسرج خزٍّ صُفَّته»، أي: بسرج ليِّن صفته كالخز، وليس بخز؛ وكذا «فضة حلية سيفه»، أي: مشرقة وإن لم تكن فضة؛ وأمّا «طين خاتمها» فالتشبيه فيه بعيد.

ومن غير الشائع قولهم: «مررت برجل أبي عشرة، وأخٍ لك وأبٍ لك».

* * *

٤ ـ وصف النكرة بالجملة الخبريّة

قال ابن الحاجب:

وتوصف النكرة بالجملة الخبرية، ويلزم الضمير.

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أن الجملة ليست نكرة ولا معرفة، لأن التعريف والتنكير من عوارض الذات، إذ التعريف جعل الذات مشارًا بها إلى خارج إشارة وضعية، والتنكيرُ ألاّ يشار بها إلى خارج في الوضع، كما يجيء في باب المعرفة والنكرة. وإذا لم تكن الجملة ذاتًا، فكيف يعرض لها التعريف والتنكير؛ فيخصص قولهم: «النعت يوافق المنعوت في التعريف والتنكير» بالنعت المفرد.

فإن قيل: فإذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة، فلِمَ جاز نعت النكرة بها دون المعرفة؟

قلت: لمناسبتها للنكرة، من حيث يصحّ تأويلها بالنكرة، كما تقول في «قام رجل ذَهَب أبوه، أو: أبوه ذاهب»: «قام رجل ذاهب أبوه»، وكذا تقول في «مررت برجل أبوه زيد»: إنه بمعنى: كائن أبوه زيدًا.

وكلّ جملة يصح وقوع المفرد مقامها[1]، فلتلك الجملة موضع من الإعراب، كخبر المبتدأ، والحال، والصفة، والمضاف إليه.

ولا نقول: إن الأصل في هذه المواضع هو المفرد، كما يقول بعضهم، وأن الجملة إنما كان لها محل لكونها فرع المفرد، لأن ذلك دعوى بلا برهان، بل

(١) أي: موقعها.

يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعُها موقعًا يصح وقوع المفرد هناك[١]، كما في المواضع المذكورة.

وقال بعضهم: الجملة نكرة، لأنها حكم؛ والأحكام نكرات؛ إشارة[٢] إلى أن الحكم بشيء على شيء يجب أن يكون مجهولاً عند المخاطب؛ إذ لو كان معلومًا، لوقع الكلام لغوًا، نحو: «السماء فوقنا، والأرض تحتنا».

وليس بشيء، لأن معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولاً، بل معناه في اصطلاحهم: ما ذكرتُ الآن[٣]، أعني كون الذات غير مشار بها إلى خارج إشارة وضعيَّة. ولو سلَّمنا أيضًا أنّ كون الشيء مجهولاً، وكونه نكرة بمعنى واحد، قلنا: إن ذلك المجهول المنكَّر ليس نفس الخبر والصفة، حتى يجب كونهما نكرتين، بل المجهولُ انتساب ما تضمّنه الخبر والصفة مضافًا إلى المحكوم عليه، كـ «عِلم زيد»، في «جاءني زيد العالم»، و «زيد هو العالم»؛ وكذا زيديَّة[٤] المتكلم هي المجهولة في «أنا زيد»؛ فلا يلزم من تنكير المضمون تنكير المتضمِّن الذي هو نفس الخبر والصفة. ولو لزم ذلك، لزم تنكير كل خبر وكل نعت، لأنهما حكمان، فكان يلزم بطلان نحو: «جاءني زيد العالم»، و «أنا زيد»، وجواز هذا مقطوع به.

وإنّما وَجَب في الجملة التي هي صفة، أو صلة، كونها خبرية، لأنك إنما تجيء بالصفة والصلة لتعرِّف المخاطب بالموصوف والموصول المبهمين، بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوفَ والموصولَ، من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة، فلا يجوز، إذن، إلاَّ أن تكون الصفة والصلة جملتين متضمِّنتين للحكم المعلوم عند المخاطب حصولهُ قبل ذكر تلك الجملة، وهذه هي الخبريَّة، لأن غير الخبريّة إمَّا إنشائية، نحو: «بِعت»، و «طلَّقت»، و «أنت حرّ»، ونحوها، وإمَّا طلبية كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعَرض، ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما إلاّ بعد ذكرهما[٥].

ولمَّا لم يكن خبر المبتدأ معرِّفًا للمبتدأ، ولا مخصِّصًا له، جاز كونه إنشائية، كما مرَّ في بابه.

ويتبيَّن بهذا وجوب كون الجملة، إذا كانت صفة أو صلة، معلومةَ المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول.

---

(١) أي: في الموقع الذي يصحّ وقوع المفرد فيه.
(٢) أي: اعتمادًا.
(٣) أي: في هذا الفصل.
(٤) أي: كون المتكلّم مسمًّى بـ «زيد».
(٥) أي: إلاّ بعد ذكر النوعين: الإنشائية، والطلبيّة.

وقد يوصف بالجملة، معرَّف بلام، لا تشير بها إلى واحد بعينه، كقوله:

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبُّني[1]

لأن تعريفه لفظيّ، على ما يجيء في باب المعارف؛ ولا تقدِر على إدخال الألف واللام في الوصف ليطابق الموصوف لفظًا في التعريف.

وهذا كما قال الخليل في النعت المفرد في نحو: «ما يَحسُن بالرجل مثلك أن يفعل ذلك»، و «ما يحسُن بالرجل خيرٍ منك أن يفعل ذلك»: إنّ «مثلك» و «خير منك» نعتان، على نيّة الألف واللام.

وإنّما جرَّأهم على ذلك اجتماع شيئين، كون التعريف في الموصوف لفظيًّا لا معنى تحته، فلا يجوز في العَلَم «ما يحسن بعبد الله مثلك»؛ وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقًا للموصوف بإدخال اللام عليه، فلا يجوز: «ما يحسن بالرجل شبيهٍ بك»، لأن تقدِر على إدخال الألف واللام، نحو: «بالرجل الشبيه بك».

ولا يكون ذلك[2] في كل جملة، بل في الجملة المصدرة بالمضارع، فلا تقول: «بالرجل قال»، ولا «بالرجل أبوه قائم»، وذلك لأن اللام في الوصف مقدّرة، ليطابق الموصوف تقديرًا، وإنما تقدّر اللام في الاسم، أو في المضارع للاسم، نحو: «يقول»، و «يفوهُ»، ونحوه.

وقال ابن مالك: «خير منك»، و «مثلك» بدل لا صفة.

* * *

قوله: «ويلزم الضمير»، إنما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصوف وصفته، والموصول وصلته، فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصفة والصلة، فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصّص أو تعرّف، فلو قلت: «مررت برجل قام عمرو»، لم يكن الرجل متصفًا بقيام عمرو بوجه، فلا يتخصّص به، فإذا قلت: «قام عمرو في داره»، صار الرجل متصفًا بقيام عمرو في داره.

وقد يحذف الضمير، كما مرَّ في خبر المبتدأ.

وقد تقع الطلبية صفة، لكونها محكية بقول محذوف، هو النّعت في الحقيقة، كقوله:

جاؤوا بمذْقٍ هل رأيتَ الذئبَ قط[3]

(١) تقدّم بالرقم ٥٥.
(٢) أي: وصف النكرة بالجملة.
(٣) تقدّم بالرقم ٩٤.

أي: بمذق مقول عنده[١] هذا القول؛ كما تقعُ حالاً، نحو: «لقيت زيدًا اضربْه، أو اقتلْه»، أي: مقولاً في حقه هذا القول؛ ومفعولاً ثانيًا في باب «ظنَّ»، نحو: «وجدتُ الناس: اخْبُرْ تَقْلِه»[٢].

* * *

٥ ـ النعت الحقيقي والنعت السببيّ

قال ابن الحاجب:

ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه، نحو: «مررتُ برجل حسن غلامُه»؛ فالأول يتبعه في الإعراب، والتعريف، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث؛ والثاني يتبعه في الخمسة الأُول؛ وفي البواقي كالفعل.

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «بحال الموصوف»، الجار والمجرور في محل الرفع [نائب][٣] فاعل «يوصف»، أي: يُجعل حالُ الموصوف، أي هيئته وصفًا له، وهو الكثير، كما في: «رجلٌ قائم، ومضروب، وحَسَن»، وقد يُجعل حال متعلق الشيء وصفًا لذلك الشيء، لتنزيله منزلة حاله، نحو: «. . . برجل مصري حمارُه»، في حصول الفائدة بذلك[٤]؛ وهذا السَّببيّ، إن كان منوَّنًا، فهو يجري على الأول رفعًا ونصبًا وجرًّا، بلا خلاف فيه بينهم، نحو: «مررتُ برجل ضارب أبوه زيدًا، وضاربٍ أباهُ زيدٌ»، ولا يكون، إذن، اسما الفاعل والمفعول الناصبان للمفعول به ماضيين، لما تقدَّم مِن أنهما لا ينصبان مفعولاً به، بمعنى الماضي[٥]. وإن كان[٦] مضافًا، فلا يخلو من أن يكون صفة مشبهة، أو غيرها.

والصفة يجب إضافتها إلى فاعلها إن أضيفت، نحو: «برجل حسنِ الوجه»، إذ لا مفعول لها؛ وغير الصفة، إمَّا أن يكون ماضيًا[٧]، أو غيره[٨]، فالماضي

---

(١) أي: عند رؤيته.
(٢) أي: مقول فيهم: اختبِرْ تقلِ (أي: تبغض) والهاء للسكت.
(٣) زيادة يقتضيها الإعراب.
(٤) قوله: «في حصول الفائدة بذلك» متعلّق بقوله: «لتنزيله».
(٥) أي: لا يعملان إذا كانا بمعنى الماضي.
(٦) أي: النعت السببيّ الواقع صفة.
(٧) أي: بمعنى الماضي.
(٨) أي: بمعنى الحال والاستقبال.

اللازم مضاف إلى الفاعل، نحو: «برجل قائم الغلام»، ولا يتعرَّف لإضافته إلى معموله؛ ولا يجوز إضافة الماضي المتعدِّي إلى الفاعل، لأنك إن أضفته إلى الفاعل، بلا ذكر المفعول به، نحو: «برجل ضارب الغلام»، التبس الفاعل بالمفعول، فلا يُعلم أن اسم الفاعل سببيّ. وإن ذكرت المفعول به، لم يجز أيضًا، لأنّ اسم الفاعل الماضي لا ينصب مفعولاً به. وإن أضفته إلى المفعول به، فلا بدَّ من ذكر الفاعل بعده مرفوعًا، نحو: «بزيد ضاربِ عمروٍ غلامُه أمس»، و «بزيد ضاربِ غلامِه عمرٌو أمس»، إذ لو لم تذكر الفاعل، لكان اسم الفاعل غير سببيّ، ويتعرّف بالإضافة، لأنه مضاف إلى غير معموله.

وإن لم يكن السببيّ ماضيًا، جاز، عند سيبويه، أن يُنعت به مطلقًا كما في المنوَّن، سواء كان حالاً أو مستقبلاً، نحو: «برجل ضاربِ غلامِهِ زيدٌ، الآن أو غدًا»، وسواء كان علاجًا، وهو ما كان محسوسًا يُرى، كـ «القاتل»، و «الضارب»، أو غير علاج، كـ «العالم»، و «العارف»، و «المخالط»، و «الملازم».

وقال يونس: لا يخلو من أن يكون حالاً أو مستقبلاً، فالحال يجب نصبه على الحال، وإن كان عن نكرة، سواء كان علاجًا، أو لا، نحو: «مررت برجل ضاربَه عمرو، وبزيدٍ مخالطَه داء».

وألزمه سيبويه[1]: تجويز نصبه على الحال مع كونه معرفة[2]، لأن المانع عنده من إجرائه على الأول الإضافة، فينبغي أن يجوز: «بزيدٍ الضاربَ الرجلِ غلامُه»، بنصب «الضارب»، على الحال.

وأمَّا نصبه في «بزيد المخالطَه داء»، فربَّما لا يلزمه، لارتكابه أنه ليس بمضاف إلى الضمير، وكلامنا في المضاف، بل نقول: الضمير في محل نصب، على أنّه مفعول، كما مرَّ في باب الإضافة على مذهب بعضهم.

والمستقبل، عند يونس، يجب رفعه، علاجًا كان، أو لا، على أن يكون هو والمرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة، نحو: «مررت برجل ضاربُه عمرٌو».

وسيبويه[3] يوافقه في جواز النصب في الأول والرفع في الثاني، ويخالفه في وجوبهما، مستشهدًا بقول ابن ميَّادة [من الكامل]:

٣٢٥ ـ [وارتَشْنَ حينَ أردْنَ أن يرميننا نَـبْـلاً بـلا ريـشٍ ولا بِـقـداحِ]

(١) انظر: الكتاب ٢/ ١٨ ـ ٢٠. (٢) أي معرَّفًا بـ «أل».
(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٢٠.
٣٢٥ ـ التخريج: البيتان لابن ميادة في ديوانه ص ١٠٠؛ والأغاني ٢/ ٢٨٤؛ والحماسة البصرية ٢/ =

ونَـظَـرْنَ مِـنْ خـلَـلِ الـسـتـورِ بـأَعْـيُـنٍ   مَـرضـى مـخـالـطِـهـا الـسـقـامُ صـحـاحِ

واسم الفاعل ههنا للإطلاق، وحكمه حكم الحال والمستقبل، كما مرَّ في باب الإضافة، قال[1]: والرواية: «مخالطِها» بِالجر[2]؛ وأنشد غيره [من الطويل]:

٣٢٦ ـ حَمَينَ العراقيبَ العصا وترَكْنَهُ   بــهِ نَـفَـسٌ عــالٍ مــخـالِـطُــهُ بُـهْـرُ

= ١١٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٤؛ والكتاب ٢/ ٢٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٣٣؛ والأوّل منهما له في لسان العرب ٦/ ٣٠٩ (ريش).

اللغة: ارتشن: اتخذن ريشًا لسهامهن. والقداح جمع قِدْح، وهو عود السهم قبل أن يُوضع فيه النصل والريش. والخَلَل: كلُ فرجة تقع في شيء. والخُدور: جمع خِدر، وهو السترُ. والعيون المرضى: التي في طرفها فتور. والسقام: المرض الطويل.

المعنى: وصف نساء يصبن القلوب بعيون فاترة وحسن قاتل، وشبّه أشفار هذه العيون بالريش.

الإعراب: «**وارتشن**»: الواو: بحسب ما قبلها، و «ارتشن»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: فاعل محله الرفع. «**حين**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ «ارتشن». «**أردن**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: فاعله محله الرفع. «**أن**»: حرف ناصب. «**يرميننا**»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل نصب بـ «أن»، والنون: فاعل محله الرفع، و «نا»: مفعول به محله النصب. والمصدر المؤول من «أن» والفعل بعدها في محل نصب مفعول به. «**نبلاً**»: مفعول به لـ (ارتشن) لأنه بمعنى (رشَن) أو لـ «رِشن» مقدَّر، كأنه قال بعد قوله: ارتشَنَ: فَرِشن نبلاً. «**بلا**»: الباء: حرف جر، و«لا»: نافية لا عَمَل لها. «**ريشٍ**»: مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلقان بـ (يرميننا)، ويمكن تعليقهما بصفة لـ (نبلاً). «**ولا**»: الواو: حرف عطف، و «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «**بقداح**»: جار ومجرور معطوف على (بلا ريشٍ). «**ونظرن**»: الواو: حرف عطف، «نظرن»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: فاعل محله الرفع. «**من خلل**»: جار ومجرور متعلقان بـ (نظرن). «**الستور**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**بأعين**»: جار ومجرور متعلقان بـ (نظرن). «**مرضى**»: صفة لـ (أعين) مجرورة بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. «**مخالطها**»: صفة ثانية لـ (أعين)، و «ها»: مضاف إليه محله الجر. «**السقام**»: فاعل لاسم الفاعل (مخالط) مرفوع بالضمة. «**صحاح**»: صفة ثالثة لـ «أعين» مجرورة بالكسرة.

وجملة «ارتشن»: بحسب ما قبل الواو. وجملة «أردن»: مضاف إليها محلّها الجرّ. وجملة «نظرنَ» معطوفة على جملة (ارتشن).

الشاهد فيه: أن «مخالطها» بالجر صفة لـ «أعين».

(١) أي: سيبويه، انظر: الكتاب ٢/ ٢٠.

(٢) وهذا دليله على جواز الإتباع، ومراده الردّ على يونس في زعمه أن الوصف إذا كان للاستقبال يجب رفعه على الابتداء.

٣٢٦ ـ **التخريج**: البيت للأخطل في ديوانه ص ٤٢٢؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٦، ٢٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥١٢؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٤/ ١٩٨ (هما).

اللغة: العراقيب: جمع عُرقوب، وهو من رِجل الدابة بمنزلة الركبة في يدها، وكل ذي أربع عُرقوباه في رجليه، وركبتاه في يديه، والبُهر: تتابع النفس من التعب. =

برفع «مخالطه»؛ وليونس أن يحمل رفعه على الابتداء[١].

وقال عيسى بن عمر: إن كان علاجًا، وجب رفعه على الابتداء، حالاً كان، أو مستقبلاً، وأمَّا غير العلاج، فإن كان حالاً، وجَب نصبه على الحال، وإن كان مستقبلاً وجَب إتباعه للأول. وسيبويه ينازعه في الوجوب لا في الجواز؛ وألزمهما سيبويه[٢] بما لا محيص عنه؛ وذلك أنه قال: المضاف إضافة لفظية كالمنوَّن عند العرب وعند النحاة، والمنون، سببيًا كان أو غيره، يجوز جريه على الأول، علاجًا كان أو لا، حالاً كان أو مستقبلاً.

وكذا ينبغي أن يكون المضاف المنوَّن تقديرًا؛ ولا سبب في الإضافة عارض لإيجاب الرفع، فإيجاب أحدهما بلا موجب تحكُّم.

هذا كلّه إذا أردتَ إعمال اسم الفاعل عملَ الفعل، أمَّا إذا لم ترد ذلك، وجعلته اسمًا، فليس فيه إلا الرفع على كل حال، نحو: «مررت برجل ملازمُه رَجل»، أي: صاحب ملازمته رَجل؛ جعلتَ «ملازمه» بمنزلة ما لم يؤخذ من الفعل، كما تجعل «صاحبه» كذلك؛ فعلى هذا تقول في المثنى والمجموع: «برجل ملازماه الزيدان، وملازموه بنو فلان».

وممَّا يقع سببيًا قياسًا من غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة الاسمُ المنسوب، نحو: «برجل مصريٍّ حماره»، لكونه بمعنى: منسوب، فيعمل عملَه.

= **المعنى**: إنها إبل سريعة فلا تمكّن حاديها من نفسها، فتقي عراقيبها عصا الحادي، وتتركه يلهث خلفها.

الإعراب: **«حمين»**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: فاعل محله الرفع. **«العراقيب»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«العصا»**: مفعول به ثانٍ لـ «حمين» منصوب بالفتحة. **«وتركنه»**: الواو: حرف عطف، «تركنه»: فعل ماضٍ مبني على السكون، لاتصاله بنون النسوة، والنون: فاعل محله الرفع، والهاء: مفعول به محله النصب. **«به»**: جار ومجرور متعلقان بالخبر. **«نفسٌ»**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. **«عالٍ»**: صفة لـ «نَفَسٌ» مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين. **«مخالطُه»**: صفة ثانية لـ (نَفَسٌ) مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. **«بُهر»**: فاعل لـ «مخالط» مرفوع بالضمة.

جملة «حمين»: جواب لشرط غير جازم ذكر في بيت سابق لا محل لها. وجملة «تركنه»: معطوفة على (حمين). وجملة «به نفسٌ»: مفعول به ثانٍ لـ «ترك» محلها النصب.

الشاهد فيه قوله: (مخالِطُه) بالرفع صفة لـ «نفسٌ» لما في (مخالط) من نية التنوين، والمراد أنَّ الإضافة فيه لفظية.

(١) فلا يصلح دليلاً على الإتباع.

(٢) أي: ألزم كلاً من يونس وعيسى بن عمر. انظر: الكتاب ٢/ ٢١.

ومما جاءَ من ذلك سماعيًا على قبح «سواء»، نحو: «مررتُ برجل سواءٍ هو والعدم»، و «سواءٍ أبُوه وأمُّه»، والفصيح المشهور رفعُ «سواء» على الابتداء والخبر؛ فعلى هذا يقبح كون: «أأنذرتهم أم لم تنذرهم» في محل الرفع بأنه فاعل «سواء»، في قوله تعالى: ﴿**سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم**﴾(١)؛ على أن يكون «سواء» وحده مرفوعًا على أنه خبر «أنَّ»؛ بل الوجه ارتفاعه وما بعده على الابتداء والخبر.

وقد جاء: «مررتُ برجلٍ سواءٍ درهمُه»، أي: تامّ، فيطلب فاعلاً واحدًا، بخلاف الأول، لأنه بمعنى «مستوٍ»، فهو من اثنين فصاعدًا.

ومن السماعيّ القبيح قولك: «برجل حسبك فضله»، و «مررت برجلٍ رجلٍ أبوه»، وكذا المقادير، نحو: «برجل عشرةٍ غلمانهُ»، و «بجبَّة ذراع طولها»، وكذا الجنس المصنوع منه الشيء، نحو: «بسرج خزٍّ صُفَّته»، و «بكتاب طين خاتمه»، وكذا قولك: «برجل مثله أبوه»، و «برجل أبي عشرة أبوه»، وهذه كلها من الجوامد التي تقع صفات على القياس، كما تقدم ذكرها.

* * *

قوله: «فالأول يتبعه...»، أي: الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف في أربعة أشياء من جملة العشرة الأشياء(٢) المذكورة.

أحد تلك الأربعة: واحد من الثلاثة التي هي الإفراد والتثنية والجمع، وأمَّا «بُرمة أعشار وأكْسار»، و «ثوب أسْمال»، و «نطفة أمشاج»، فلأنّ البرمة مجتمعة من الأكسار والأعشار، وهي قِطَعها، والثوب مؤلَّف من قطع، كل واحد منها سمِل أي خلق، والنطفة مركبة من أشياء كل منها مشيج؛ فلما كان مجموعُ تلك الأجزاء ذلك الشيء المركب منها، جاز وصفه بها، وجرَّأهم على ذلك كون «أفعال» جمع قلَّة، فحكمه حكم الواحد، قال الله تعالى: ﴿**نسقيكم مما في بطونه**﴾(٣) والضمير لِـ «الأنعام».

وقال سيبويه(٤): «أَفْعال» واحد لا جمع.

وجاء: «قميص شراذم»(٥)، و «لحم خراديل».

---

(١) البقرة: ٦.

(٢) يُكثر الرضي من استخدام هذا الأسلوب في تعريف العدد، وهو في الوقت نفسه يُنكره خلافًا للكوفيين.

(٣) النحل: ٦٦.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٢٣٠؛ وفيه: «وأمّا أفعال فقد يقع للواحد».

(٥) راجع الشاهد الرقم ٣٤.

وثانيها[١]: واحد من التعريف والتنكير؛ وأجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة، فيما فيه مدح أو ذم، استشهادًا بقوله تعالى: **﴿ويلٌ لكلّ هُمزَة لُمزة * الذي جمع مالا﴾**[٢]؛ والجمهور على أنه بدل، أو نعت مقطوع رفعًا أو نصبًا، كما يجيء في موضعه.

وأجاز الأخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة، قال: «الأَولَيان»، صفة لِـ«آخران» يقومان مقامهما[٣]، والأولى أنه بدل، أو خبر مبتدأ محذوف.

وثالثها: واحد من التذكير والتأنيث.

ورابعها: واحد من أنواع الإعراب التي هي الرفع والنصب والجر.

وإنما تبعه في هذه العشرة[٤]، لكونه إياه في المعنى.

* * *

قوله: «والثاني يتبعه في الخمسة الأُوَل»، أي: النعت بحال المتعلَّق يتبع الموصوف في اثنين من جملة الخمسة الأُول، أعني: واحد من ثلاثة أنواع الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير.

* * *

قوله: «وفي البواقي كالفعل»، أي: هذا السَّببيّ في الخمسة البواقي، أي: الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، كالفعل، أي: ينظر إلى فاعله، فإن كان الفاعل مفردًا أو مثنى أو مجموعًا، أُفرِد السَّببيّ، كما يُفرد الفعل، وإن كان الفاعل مذكَّرًا أو مؤنثًا، طابقه السَّببي، كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث، أو يذكَّر إذا كانت الفاعل غير حقيقيّ التأنيث أو حقيقيًا مفصولاً كالفعل.

ولو نظرت حقَّ النظر، لوجدت الأوَّل، وهو الوصف بحال الموصوف أيضًا، في الخمسة البواقي، منظورًا إلى فاعله، وكائنًا كالفعل، لأن فاعله، حينئذ، الضمير المستكن فيه، الراجع إلى موصوفه، والفعل إذا أُسنِد إلى الضمير، يلحقه الألف في التثنية، والواو في جمع المذكر العاقل، والنون في جمع المؤنث،

---

(١) أي: ثاني الأمور التي يتبع فيها النعت متبوعه.

(٢) الهمزة: ١ ـ ٢.

(٣) إشارة إلى الآية: **﴿فإن عُثر على أنهما استحقا إثماً فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوْلَيان﴾** [المائدة: ١٠٧].

(٤) وهي: الإفراد، والتثنية، والجمع، والتعريف، والتنكير، والتذكير والتأنيث، والرفع، والنصب، والجر.

ويؤنث في الواحد المؤنث، فلذلك قلت: «... برجل ضارب وبرجلين ضاربين، وبرجال ضاربين، وبامرأة ضاربة، وبامرأتين ضاربتين، وبنسوة ضاربات»، كما تقول في الفعل: «يضرب»، و «يضربان»، و «يضربون»، و «تضرب»، و«تضربان»، و «يضربْنَ».

* * *

قال ابن الحاجب:

ومِن ثَمَّ حسُن: «قامَ رجلٌ قاعدٌ غلمانه»، وضعُف: «قاعدون»، ويجوز: «قُعودٌ غلمانه».

* * *

قال الرضيّ:

أي: ومن جهة أنّ السَّببيّ في هذه الخمسة كالفعل، حسُن «قاعد غلمانه»، كما حَسُن «يقعد غلمانه»، وحسُن أيضًا «قاعدة غلمانه»، لأن الفاعل مؤنث غير حقيقي، كما حسُن «تقعد غلمانه». وضعُف: «جاءني رجل قاعدون غلمانه»، لأنه بمنزلة: «يقعدون غلمانه»، ولحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل المسند إلى ظاهر المثنى والمجموع(١) ضعيف، كما يجيء في آخر الكتاب؛ لكن ضَعْف «قاعدون غلمانه» أقلّ من ضَعْف «يقعدون غلمانه»، لأنّ الألف والواو، في الفعل، فاعل في الأغلب الأكثر، وتجريدهما(٢) علامتين للتَّثنية والجمع ضعيف كما يجيء، بخلاف الألف والواو في مثنى الاسم ومجموعه، فإنهما حرفان وُضِعا علامتين للمثنى والمجموع، كما مضى في أول الكتاب، ولو كانا فاعلين، لم ينقلبا في حالتي النصب والجر، نحو: «رأيت قاعِدَين وقاعِدِين»؛ بل هما في المشتق مثلهما في غير المشتق الذي لا فاعل له، نحو: «الزيدان» و «الزيدون».

وإنما جاز «قام رجل قعود غلمانه»، وإن كان «قعود» جمعًا، كـ «قاعدون»، لأنك إذا كسرت الاسم المشابه للفعل، خرج لفظًا عن موازنة الفعل ومناسبته، لأنَّ الفعل لا يكسَّر، فلم يكن في «قعود غلمانه»، شبه اجتماع فاعِلَين، كما كان في «قاعدون غلمانه»، لمشابهته لِـ «يقعدون غلمانه»، الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر، إلاَّ أن تخرج الواو عن الاسمية إلى الحرفية، أو تجعل المظهر بدلاً من المضمر، أو تجعل الفعل خبرًا مقدَّمًا على المبتدأ، فعلى هذا يضعف: «مررتُ

(١) أي: إلى الظاهر من المثنى والمجموع.
(٢) أي: كونهما مجرَّدين للعلامة.

برجل قاعِدَين أبواه»، لأنه كـ «يقعدان أبواه»، بل الوجه: «قاعدٍ أبواه»، أو «برجل قاعدان أبواه»[١].

* * *

٦ ـ امتناع وصف الضمير والوصف به

قال ابن الحاجب:

والمضمر لا يوصَف ولا يوصف به.

* * *

قال الرضيّ:

اعلمْ أنَّ المضمر لا يوصف ولا يوصف به، أمَّا أنه لا يوصف، فلأن المتكلم والمخاطب منه أعرف المعارف، والأصل في وصف المعارف أن يكون للتوضيح، وتوضيح الواضح تحصيل للحاصل؛ وأمَّا الوصف المفيد للمدح أو الذمّ، فلم يستعمل فيه، لأنه امتنع فيه ما هو الأصل في وصف المعارف[٢].

ولم يوصف الغائب، إمَّا لأن مفسَّره في الأغلب لفظيّ، فصار بسببه واضحًا غير محتاج إلى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الأغلب، وإمَّا لحمله على المتكلم والمخاطب، لأنه من جنسهما.

وأمَّا أنه لا يوصف به، فلِما يجيء من أن الموصوف في المعارف ينبغي أن يكون أخصَّ أو مساويًا، ولا أخصَّ من المضمر، ولا مساوِيَ له، حتى يقع صفةً له.

وقولُ بعضهم: «لم يقع صفة لأنه لا يدل على معنى»، فيه نظر، إذ هو يدلّ على ما يدلّ عليه مفسِّره، فلو رجع إلى دالٍّ على معنى كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، لدلّ أيضًا عليه، كقولك: «زيد كريم وأنت هو».

وأجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى: ﴿**لا إله إلا هو العزيز الحكيم**﴾[٣] وقولك: «مررت به المسكين»، والجمهور يحملون مثله على البدل.

ولم يذكر المصنف أنه لا يوصف بالضمير[٤]، لأنه يتبيَّن ذلك من قوله بعد:

---

(١) الوصف في هذا المثال بالجملة الاسمية.

(٢) أي: التوضيح، فالوصف للمدح والذمّ خلاف الأصل.

(٣) آل عمران: ٦.

(٤) بل ذكر المصنِّف ذلك، ويظهر أن الرضي ينقل عن نسخة من الكافية لم يأتِ فيها ذكرُ ذلك.

«والموصوف أخص أو مساوٍ»، فإنّه لا شيء أخص من المضمر ولا مساوِيَ له.

* * *

٧ ـ شرط الموصوف

قال ابن الحاجب:

والموصوف أخصّ أو مساوٍ، ومن ثمَّ، لم يوصف ذو اللام إلا بمثله، أو بالمضاف إلى مثله.

* * *

قال الرضيّ:

ينبغي أن تعرف أوّلاً، أنّه ليس مرادهم بهذا أنه ينبغي أن يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الأفراد أقلَّ مما يطلق عليه لفظ الصفة أو مساويًا له، فإنّ هذا لا يطرد في المعارف ولا في النكرات.

أمّا في المعارف، فأنت تقول: «جاءني الرجل العاقل، وهذا الرجل»، و«لقيتُ الشيء العجيب»، وأمّا في النكرات، فأنت تقول: «رأيت شيئًا أبيض»، و«هذا ذات قديمة، أو واجبة الوجود».

بل مرادهم أن المعارف الخمس، أعني المضمرات، والأعلامَ، والمبهمات، وذا اللام، والمضافَ إلى أحدها، لا يوصف مَا يصحّ وصفه منها بما يصح الوصف به منها، إلاّ أن يكون الموصوف أخصَّ، أي: أعرف من صفته، أو مثلها في التعريف؛ فقولك: «الرجل العاقل»، الثاني فيه وإن كان أخصَّ من الأول من جهة مدلول اللفظ، إلاّ أنهما من جهة التعريف الطارىء على مدلوليهما الوضعيَّين متساويان، وفي قولك: «هذا الرجل»، لفظ «هذا» أعمّ من «الرجل» من حيث إنّه يصحّ أن يُشار به بوضع واحد إلى أيّ مشار إليه كان؛ لكن التعريف الإشاري أقوى من تعريف ذي اللام كما يجيء.

فعلى هذا، يختص قولهم: «الموصوف أخصّ أو مساوٍ» بالمعرفة، فينبغي أن تعرف مراتب المعارف في كون بعضها أقوى من بعض، حتى تبني عليه الأمر في قولهم: «الموصوف أخصّ أو مساوٍ».

فالمنقول عن سيبويه، وعليه جمهور النحاة، أن أعرفها المضمرات، ثم الأعلام، ثم اسم الإشارة، ثم المعرَّف باللام والموصولات.

وكون المتكلِّم أعرف المعارف ظاهر، وأمَّا الغائب، فلأن احتياجه إلى لفظ يفسِّره جَعَله بمنزلة وضع اليد(١).

وإنما كان العلَم أخصّ وأعرف من اسم الإشارة، لأن مدلول العَلَم ذات معيَّنة مخصوصة عند الواضِع كما عند المستعمِل، بخلاف اسم الإشارة، فإن مدلوله عند الوضع أيُّ ذات معيَّنة كانت، وتعيينها إلى المستعمِل بأن يقترن به الإشارة الحسية، فكثيرًا ما يقع اللّبس في المشار إليه إشارة حسيّة، فلذلك كان أكثر أسماء الإشارة موصوفًا في كلامهم.

ولذا لم يُفصل بين اسم الإشارة ووصفه، لشدة احتياجه إليه، وإنّما كان اسم الإشارة أخصَّ وأعرف من المعرَّف باللام، لأن المخاطب يَعرف مدلول اسم الإشارة بالعين والقلب معًا، ومدلول ذي اللام يُعرَف بالقلب دون العين، فما اجتمع فيه معرفة بالقلب والعين أخصّ مما يُعرف بأحدهما، ولضعف تعرُّف ذي اللام، يستعمل بمعنى النكرة، نحو قوله تعالى: **﴿لئن أكله الذئب﴾**(٢) كما يجيء في باب المعرفة والنكرة. والموصول كذي اللام. وأمَّا المضاف إلى أحد الأربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف إليه، سواء(٣)، لأنه يكتسب منه التعريف.

هذا عند سيبويه؛ وأمَّا عند المبرّد، فإنّ تعريف المضاف أنقص من تعريف المضاف إليه، لأنه يكتسب التعريف منه، ولذا يوصف المضاف إلى المضمر، ولا يوصف المضمر، فعنده نحو «الظريف» في قولك: «رأيت غلام الرجل الظريف» بدلٌ لا صفة، وعند سيبويه هو صفة لِـ «غلام».

ومذهب الكوفيين أنّ الأعرف: العَلَم، ثم المضمر، ثم المبهم، ثم ذو اللام، ولعلهم نظروا إلى أنّ العلم من حين وُضع لم يقصد به إلا مدلول واحد معيَّن، بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله، وإن اتفق مشاركته، فبوضع ثانٍ، بخلاف سائر المعارف كما يجيء في باب المعارف.

وعند ابن كيسان: الأوَّل المضمر(٤)، ثم العَلَم، ثم اسم الإشارة، ثم ذو اللام والموصول، وعند ابن السَّرَّاج أعرفها اسم الإشارة، لأن تعريفه بالعين والقلب، ثم المضمر، ثم العَلَم، ثمّ ذو اللام.

وقال ابن مالك: أعرفها ضمير المتكلِّم، ثم العَلَم الخاصّ، أي: الذي لم

---

(١) أي: لا يستفيد التعريف من ذاته، بل من مُفسِّره.
(٢) يوسف: ١٤.
(٣) أي: هما سواء.
(٤) أي: أعرف المعارف المضمرُ.

يتفق له مشارك، وضمير المخاطب، جَعَلهما في درجة واحدة، ثم ضمير الغائب السالم من الإبهام، أي: الذي لا يشتبه مفسّره، ثم المشار به والمنادى، ثم الموصول وذو الأداة؛ والمضاف بحسب المضاف إليه.

أقول: المشهور الذي عليه الجمهور. فإذا تقرر ذلك، فإن وجدت الأخصّ في مذهب تابعًا لغير الأخصّ، فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لا صفة؛ فاسم الإشارة في قولك: «يزيد هذا»، بدل عند ابن السَّراج، صفة عند غيره، وعليه فقِس.

وإنما لم يجز أن يكون النعت أخصّ من المنعوت، لأن الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أخصّ، فإن اكتفى به المخاطب، فذاك ولم يحتج إلى نعت، وإلاّ زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة.

فإذا ثبت ذلك، رجعنا إلى التفصيل، وبنينا على مذهب سيبويه في ترتيب المعارف، إذ هو أولى وأشهر، فنقول:

المضمر لا يوصف ولا يوصف به كما تقدَّم؛ والعَلَم لا يوصف به لأنه لم يوضع إلا للذات المعيَّنة، لا لمعنًى في ذات، ولذلك، إذا نقل إلى العلمية عن الجنسية اسمٌ دالّ على معنى، انمحى ذلك المعنى بالتسمية، نحو: «أحمر»، و«أشقر»، إذا سميتَ بهما.

ولا يقع من الموصولات وصفًا إلاّ ما في أوله اللام، نحو: «الذي»، و«التي»، و «اللاتي»، وبابها، لمشابهته لفظًا للصفة المشبهة في كونه على ثلاثة أحرف فصاعدًا، بخلاف «مَنْ» و «مَا»؛ وأمّا «أيّ» الموصول فلم يقع وصفًا، لأن الأغلب فيه الشرط والاستفهام، ووقوعه موصولاً قليل، فروعي ذلك الأكثر.

وإنما يوصف بـ «ذو»، الطائية وإن كانت على حرفين، كما في قوله [من الطويل]:

٣٢٧ ـ فَقُولا لهذا المرءِ ذو جاءَ ساعِيًا ... هَلُمَّ فإنَّ المشرفيَّ الفرائِضُ

---

٣٢٧ ـ **التخريج**: البيت لقوال الطائي في خزانة الأدب ٥/ ٢٨، ٦/ ٤١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٤٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٧٢.

اللغة: ذو: الذي. ساعيًا: جامعًا الزكاة ممن حقّت عليهم. المشرفي: السيف المصنوع في قرى المشارف.

المعنى: يتهكّم الشاعر من المكلّف بجمع الزكاة من قومه، فيقول لصديقيه: قولا له: إنّ سيوفنا هي ما سندفعه.

الإعراب: «**فقولا**»: الفاء: حرف استئناف. «**قولا**»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من=

لمشابهته لِـ «ذو» الموضوع للوصف بأسماء الأجناس، نحو: «رجل ذو مال».

وأمّا وقوع الموصول موصوفًا، فلم أعرف له مثالاً قطعيًا. بَلَى، قال الزجّاج: إن «الموفون»[1] صفة، لِـ «من آمن»، كما يجيء. والظاهر أنه مستغنٍ بالصلة عن الصفة.

فالعَلَم ينعت بالمبهمين[2]، وذي اللام، وبالمضاف إلى العَلَم وإلى أحد المبهمين وإلى ذي اللام، ولا ينعت بالمضاف إلى المضمر، لأنه أعرف من العَلَم، إذ اعتبار المضاف في التعريف بالمضاف إليه.

وأمّا اسم الإشارة، فلا يوصف إلا بذي اللام والموصول لما يجيء. وكان القياس أن يوصف بكلّ واحد من المبهمين، وبذي اللام، وبالمضاف إلى أحد هذه الثلاثة.

وذو اللام لا يوصف إلا بمثله، أو بالمضاف إلى مثله، أو بالموصول، لأنه مثله، على ما بيّنّا. وزعم بعضهم أنه يوصف بجميع المضافات، فأجاز: «بالرجل صاحبك، وصاحبِ زيد». قال: والمنع منه تعسّف.

وعلى مذهب سيبويه، لو جاء مثل ذلك، فهو بدل، لا صفة.

فإن جعلنا المضاف موصوفًا، قلنا: المضاف إلى المضمر يوصف بكلّ واحد من المبهمين، وبذي اللام، وبالمضاف إلى المضمر وإلى العلم، وإلى كل واحد من المبهمَين وإلى ذي اللام؛ وأمّا المضاف إلى اسم الإشارة، فينعت بكل من

= الأفعال الخمسة، والألف: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«لهذا»**: اللام: حرف جر، «هذا»: اسم إشارة في محلّ جرّ بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بـ (قولا). **«المرء»**: صفة مجرورة بالكسرة. **«ذو»**: اسم موصول بمعنى الذي في محلّ جرّ صفة لـ (المرء). **«جاء»**: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. **«ساعيًا»**: حال منصوبة بالفتحة. **«هلمّ»**: اسم فعل أمر بمعنى (أقبل) مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. **«فإنّ»**: الفاء: للاستئناف، «إنَّ»: حرف مشبّه بالفعل. **«المشرفي»**: اسم **«إن»** منصوب بالفتحة. **«الفرائض»**: خبر «إن» مرفوع بالضمّة.

جملة «قولا»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «جاء»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «هلم»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «إنّ المشرفي الفرائض»: استئنافية لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «المرء ذو جاء» حيث جاءت «ذو» الطائية صفةً، وإن كانت على حرفين، لمشابهتها لـ «ذو» الموضوعة للوصف بأسماء الأجناس.

(١) في الآية: ﴿**ولكنّ البرّ من آمن... والموفون بعهدهم**﴾ [البقرة: ١٧٧].

(٢) يقصد أسماء الإشارة والمقرون بـ «ألْ» من أسماء الموصول.

المبهمين وبذي اللام، وبالمضاف إليه، وكذا المضاف إلى الموصول، ينعت بهما؛ هذا كله على مذهب سيبويه الذي عليه الجمهور.

ولك، بعد أن عرفت مذهب غيره، أن تصف المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهبهم، وإن جاء على غير ما يقتضيه مذهب بعضهم، فهو بدل عنده لا وصف، على ما مرَّ.

وقد تبيَّن مما ذكرنا، معنى قوله: «ومن ثَمَّ لم يوصف ذو اللام إلا بمثله، أو بالمضاف إلى مثله»؛ ويوصف بالموصول أيضًا، كقوله:

... لـهـذا الـمـرء ذو جـاء سـاعـيًـا[1]

* * *

٨ ـ لزوم وصف اسم الإشارة بذي اللام

قال ابن الحاجب:

وإنَّما التزم وصف باب «هذا» بذي اللام، للإبهام، ومن ثمَّ ضعف: «مررت بهذا الأبيض».

* * *

قال الرضيّ:

كأنه سُئِل، فقيل: كان الواجب بناءً على قولك: إنّ الموصوف أخص أو مساوٍ، أن يوصَف اسم الإشارة بكلّ واحد من المبهمين، وبذي اللام، وبالمضاف إلى أحد هذه الثلاثة، و «هذا»، لا يوصف إلا بذي اللام والموصول، نحو: «بهذا الرجل»، و «بهذا الذي قال كذا»، و «بهذا ذو قال كذا» على اللغة الطائية[2].

فأجاب بقوله: «للإبهام»، أي: اسم الإشارة مبهم الذات، وإنما تتعين الذات المشار إليها به؛ إمَّا بالإشارة الحسِّيَّة، أو بالصفة، فلمّا قصد تعيينه بالصفة، لم يمكن تعيينه بمبهم آخر مثله، لأن المبهم مثله لا يرفع الإبهام، فلم يبق إلا الموصول وذو اللام، أو المضاف إلى أحدهما، وتعريف المضاف بالمضاف إليه. والأليق بالحكمة أن يرفع إبهام المبهم بما هو متعيِّن في نفسه، كذي اللام، لا بالشيء الذي يكتسب التعريف من معرَّف غيره، ثمّ يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار. فاقتصر على ذي اللام، لتعيُّنه في نفسه، وحمل الموصول عليه، لأنه

---

(١) تقدّم بالرقم ٣٢٧.

(٢) أي: في لغة قبيلة طيِّىء التي تستخدم «ذو» بمعنى «الذي».

مع صلته بمعنى ذي اللام، فـ «الذي ضرب»، بمعنى: الضارب؛ وأيضًا الموصول الذي يقع صفة ذو لام، وإن كانت زائدة، إلا «ذو» الطائية.

وقد ذكرنا طرفًا من حال المبهم الموصوف بذي اللام في باب المنادى فليرجع إليه. وقد ذكرنا هناك أنّ بعضهم يقول: إنَّ ذا اللام عطف بيان لاسم الإشارة.

* * *

قوله: «ومن ثمَّ ضعُف»، أي من جهة أنّ المراد من وصف المبهم تبيين حقيقة الذات المشار إليها، ضعُف بهذا الأبيض، لأن الأبيض عامٌّ لا يخص نوعًا دون آخر، كالإنسان والفرس والبقر، وغيرها، بخلاف: «هذا العالِم»، فإنّ «العالم» مختص بنوع من الحيوان، فكأنك قلت: «بهذا الرجل العالِم».

* * *

ولا بأس أن نذكر بعض ما أغفله المصنف من أحكام النعت، وهي أقسام:

أحدها: جمع الأوصاف مع تفرّق الموصوفات:

اعلمْ أنه إذا كان العامل واحدًا، وله معمولان متفقان في الإعراب بسبب عطف أحدهما على الآخر، فإن اتفقا تعريفًا وتنكيرًا، جاز إفراد كل واحد منهما بوصف، وجاز جمعهما في وصف واحد.

فالأول نحو: «جاءني زيد الظريف، وعمرو الظريف»، والثاني نحو: «جاءني زيد وعمرو الظريفان»، و «رأيت رجلاً وامرأة ظريفين»، وإذا جمعتهما في النعت، غلَّبت التذكير على التأنيث كما رأيت، والعقلَ على غيره، نحو: «مررت بالزيدين وفرسَيهما المقبِلين»، وكذا في خبر المبتدأ، والحال، ونحوهما، نحو: «الزيدان والحُمُر مقبلون»، و «جاءني زيد وهند والحمار مسرعين».

وإن اختلفا تعريفًا وتنكيرًا، لم يمكن جمعهما في وصف واحد، فلا تقول: «هذه ناقة وفصيلها الراتعان»، ولا: «راتعان»، لامتناع تخالف النعت والمنعوت تعريفًا وتنكيرًا، فإمّا أن تفرد كل واحد منهما بنعت، أو تجمعهما في نعت مقطوع، نحو: «جاءني رجلٌ وزيدٌ الظريفَين».

وإن اتفقا إعرابًا لا بسبب العطف، نحو: «أعطيت زيدًا أباه»، فلا يجوز جمعهما في وصف واحد، بل تفرد كلًّا منهما بوصف، أو تجمعهما في نعت مقطوع، لأن التابع في حكم المتبوع إعرابًا، فلا يكون اسم واحد مفعولاً أوّل وثانيًا.

فإن كان العامل واحدًا، ومعمولاه مختلِفَي الإعراب، فإن اختلفا معنى أيضًا، لم يجز جمعهما في وصف واحد؛ فإمَّا أن تفرد كلاً منهما بوصف، أو تجمعهما في نعت مقطوع، فإن أفردت، فالأَوْلَى أن يكون نعت كل واحد إلى جنبه، نحو: «لقِي زيدٌ الظريفُ عمرًا الظريفَ»، ويجوز جمعهما[1]، نحو: «لقي زيدٌ عمرًا الظريفَ الظريفُ»، نعت الثاني بجنبه ونعت الأول بعد نعتِ الثاني. لأنه إذا كان لا بدَّ من الفصل بين النعت ومنعوته، ففَصْل أحدهما من صاحبه أولى من فصلهما معًا، كما مضى مثله في الحال.

وكذا حالهما عند البصريين إذا اتفقا معنًى، نحو: «ضَارَب زيدٌ عمرًا».

وأجاز هشام وثعلب جمعهما في نعت، نظرًا إلى المعنى، إذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى، إلاَّ أن هشامًا يغلِّب مراعاة جانب الفاعل، لأنه معتمدَ الكلام، فيرفع الوصف، نحو: «ضَارَب زيدٌ عمرًا الظريفان». وثعلب يسوِّي بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى.

وإن لم يكن العامل واحدًا؛ فإمَّا أن يكون العمل واحدًا، أو لا؛ وفي الأول: إن كان العامل مكررًا للتوكيد، جاز جمعهما في وصف، نحو: «قام زيد وقام عمرو الظريفان». وإن لم يكن مكرَّرًا للتأكيد، فإن كان العاملان من نوع واحد، أي: كانا رافعين أو ناصبين، أو كانا اسمين جارَّين، أو مبتدأين أو خبرين، وكان أحدهما معطوفًا على الآخر، والمعمولان مشتركان في اسم واحد، كأن يكونا فاعلين، أو مفعولين، أو خبرين، أو مبتدأين؛ جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في وصف، إذا اتفقا تعريفًا وتنكيرًا، نحو: «قام زيد وقعد عمرو الظريفان»، و«ضربتُ زيدًا وأكرمت بكرًا الطويلين»، و «جاءني غلام زيد وأبو عمرو الظريفان، وأخوك زيد وأبوك عمرو الظريفان»، سواء كان «الظريفان» صفةً للمبتدأين أو للخبرين.

والمبرّد والزجّاج وكثير من المتأخرين يأبون جواز ذلك إلاَّ إذا اتفق العاملان معنًى مع الشروط المذكورة، نحو: «جلسَ أخوك وقعد أبوك الكريمان».

والمبرّد يمنع نحو: «هذا رجل وتلك امرأة منطلقان» لاختلاف اسمي الإشارة قربًا وبعدًا، خلافًا لسيبويه، فإنه جَعَل خبريهما كفاعلَي الفعلين المختلفين.

فإن لم يُعطف أحدهما على الآخر، أو لم يشترك المعمولان في اسم خاص، أو لم يتفقا تعريفًا وتنكيرًا، لم يجز جمعهما في وصف، فلا تقول: «هذه جاريةُ

---

(١) أي: ذكرهما معًا بعد ذكر منعوتيهما.

أخَوَي ابنين لفلانٍ كرام»، على أن «كرام» وصف لِـ«أَخَوَي» و«ابنين»، معًا، بل تقول: «كرامًا» على القَطع، وكذا تقطع نحو: «هذا فرس أخوي ابنيك: العقلاء الحكماء»، وذلك لأن أحدهما ليس معطوفًا على الآخر.

وكذا لا تقول: «هذا رجل وفي الدار آخر كريمان»[١]، لأن المعمولَين لم يشتركا في اسم خاص، لأن أحدهما مبتدأ، والآخر خبر؛ وكذا لا تقول: «جاءني زيد وذهب رجل كريمان»؛ بل تقطع، لاختلاف المعمولَين تعريفًا وتنكيرًا.

وذهب بعض المتأخّرين إلى وجوب القطع عند اختلاف العامِلَين مطلقًا، لأن العامل في النعت والمنعوت شيء واحد على الصحيح، فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين.

وإن لم يكن العاملان من نوع واحد، نحو: «ضربت زيدًا»، و «إنّ عمرًا قائم»، ونحو «هذا لِغلامِ زيد»، فالجمهور منعوا جمعهما في وصف واحد، وأجازه بعضهم، نحو: «بغلام زَيد الظريفَين».

وإن اختلف العاملان والعمل معًا؛ فالجمهور على إيجاب قطع النعت المشترك فيه، إلاّ الكسائي، فإنه أجاز جمعهما في وصف عند تقارُب المعنى، نحو: «ضربت زيدًا، والمُهان عمرو، الظريفان»، لأن زيدًا وعمرًا مُهانان معًا.

واعلم أنه لا يجوز نحو: «مَن عمرو؟ وهذا زيد الرجلين الصالحين» على القطع، لأنك لا تُثْني إلاّ على مَن أثبتَّه وعلمته، ولا يجوز أن تخلط مَن تعلم بمن لا تعلم، فتجعلهما بمنزلة واحدة.

وثانيها:[٢] تفريق الصفات مع جمع الموصوفات:

اعلم أن الموصوف إذا كان مجموعًا متغاير الصفات، فإمّا أن تجيء بالصفات على وفق عدده، أو أقلّ، ففي الأول يجوز الإتباع والقطع إلى الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ محذوف الخبر، تقول: «مررت بثلاثة رجال: شاعر، وكاتب، وبزّاز»[٣]؛ وإذا رفعت، فالتقدير: بعضهم شاعر، وبعضهم كاتب، وبعضهم بزاز، أو: هم شاعر وكاتبٌ وبزّاز، أو: منهم شاعر، ومنهم كاتب، ومنهم بزاز.

---

(١) أي: لا يجوز هذا القول على الإتباع، أمّا على القطع، أي: على جعل «كريمان» خبرًا لمبتدأ محذوف، فجائز.
(٢) أي: ثاني الأحكام التي أغفلها ابن الحاجب، فاستدركها الرضيُّ عليه.
(٣) البزّاز: بائع البزّ، وهي الثياب.

ولو تخالفا[(١)] تعريفًا وتنكيرًا، فقطع الوصف إلى الرفع فقط أولَى، إن لم يكن هناك للحال معنًى، نحو: «بالرجلين: قصيرٌ وطويل»، ويجوز قطعه إلى النصب أيضًا، على الحال إن كان لها معنى، نحو: «بالرجلين ضاحكًا وباكيًا»، ولا يمتنع في الوجهين الإتباع على البدل.

ويجوز القطع إلى الرفع في خبر نواسخ الابتداء، نحو قوله [من الطويل]:

٣٢٨ ـ فلا تَجْعلي ضَيْفَيَّ ضَيفٌ مُقَرَّبٌ وآخرُ معزولٌ عنِ البيتِ جانبُ

أي: منهما ضيف مقرب، ومنهما آخر معزول؛ وقوله [من الطويل]:

٣٢٩ ـ فأَصْبَحَ من حَيثُ التقينا شريدُهم طليقٌ ومكتوفُ اليدينِ ومُزْعَفُ

(١) أي: النعت ومنعوته.

٣٢٨ ـ **التخريج**: البيت للعجير السلولي في خزانة الأدب ٥/ ٣٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٣٥.

اللغة: الجانِبُ: الغريب المبْعد.

المعنى: أكرمي جميع ضيفاني، ولا تجعليهم بمنزلتين، بعضهم مُقرَّب مُكرم، والآخر مُبْعدٌ مهمل.

الإعراب: **«فلا»**: الفاء: بحسب ما قبلها و «لا»: ناهية جازمة. **«تجعلي»**: فعل مضارع مجزوم بـ «لا» وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، وياء المؤنثة المخاطبة: فاعل محله الرفع. **«ضيفي»**: مفعول به أول منصوب بالياء لأنه مثنى، وياء المتكلم: مضاف إليه محله الجر. **«ضيفٌ»**: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: أولهما ضيف مقرب، ويمكن أن يكون مبتدأ محذوف الخبر. **«مُقرب»**: صفة لـ (ضيف) مرفوع بالضمة. **«وآخر»**: الواو: حرف عطف، و «آخر»: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وثانيهما آخر معزول، أو مبتدأ محذوف الخبر. **«معزولٌ»**: صفة لـ (آخر) مرفوع بالضمة. **«عن البيت»**: جار ومجرور متعلقان بـ (معزول). **«جانِبُ»**: صفة ثانية لـ (آخر).

جملة «تجعلي»: بحسب الفاء. وجملة «أولهم ضيف مقرب»: مفعول به ثانٍ لـ «تجعلي» محلها النصب. وجملة «ثانيهما آخر معزول عن البيت»: معطوفة على جملة «أولهما ضيف مقرَّب».

الشاهد فيه: رفع (ضيف) على القطع ولو نصب، لجاز.

٣٢٩ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٩؛ وجمهرة أشعار العرب ص ٨٨٨؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٦، ٣٨.

اللغة: الشَّريدُ: الطَّريد. والطليق: الأسير الذي فُكَّ إساره. والمُزْعَف: الصريع المقتول.

المعنى: لقد أذقنا أعداءَنا الويلاتِ، فبعضهم فرٌ، وبعضهم أسير، وبعضهم صريع قتيل.

الإعراب: **«فأصبح»**: الفاء: بحسب ما قبلها، والواضح مما قبلها أنها عاطفة، و «أصبح»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. **«من حيث»**: جار ومجرور مبني على الضم في محلّ جر بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلقان بـ «أصبح»، أو بـ «طليق» عند من لا يجيز التعليق بالفعل الناقص. **«التقينا»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نا»: فاعله محله الرفع. **«شريدُهم»**: اسم «أصبح»، و «هم»: مضاف إليه محله الجرّ. **«طَلِيقٌ»**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: بعضهم طليقٌ. **«ومكتوف»**: الواو: حرف عطف، و «مكتوف»: معطوف على «طليق». **«اليدين»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، والنون: عِوَض عن التنوين في الاسم المفرد. **«ومزعف»**: الواو: حرف عطف، «مزعف»: معطوف على (طليق).

=

أي: منهم طليق... وقوله: «مزعَف»، أي: أزعفه الموت، أي: قارَبَه.

وفي الثاني، أي فيما كانت الصفات فيه أقلَّ، الرفع لا غير، على القطع، نحو: «رأيت ثلاثة رجال: كاتب وشاعر».

وقد أجاز بعضهم وصف البعض دون البعض محتجًا بقوله [من الوافر]:

٣٣٠ ـ كأنَّ حمُولَهمْ لمَّا اسْتَقَلَّتْ ثلاثةُ أَكْلُبٍ يتطاردانِ

وأمَّا إن كان الموصوف متحدًا[1]، والصفات متعددة، نحو: «مررت برجل شاعر كاتب بزاز»، فالأَولى الإتباع، ويجوز القطع على تقدير: هو شاعر... ولا يجوز تقدير «منهم كاتب»، ولا: «بعضهم كاتب».

وثالثها: قطع الصفة رفعًا أو نصبًا:

اعلمْ أنَّ جواز القطع مشروط بألاَّ يكون النعت للتأكيد، نحو: «أمس الدابر»، و ﴿**نفخة واحدة**﴾[2]، لأنَّه يكون قطعًا للشيء عمّا هو متصل به معنى، لأن

= جملة «أصبح شريدهم» مع الخبر: بحسب ما قبل الفاء. وجملة «بعضهم طليق»: خبر (أصبح) محلُّها النصب.

الشاهد فيه: رفع (طليق) وما بعده على القطع.

٣٣٠ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ٣٩.

اللغة: الحُمُول: الإبل التي عليها الهوادج. استقلَّتْ: ارتحلت. التطارد: أن يحمل بعضهم على بعضٍ في الحرب.

المعنى: في هذا البيت مبالغة في الهجاء والوصف بالبخل والخسة والقلة فإن الإبل التي يعدونها عندهم كثيرة عدتها ثلاثة لا غير، وهي صغيرة الجثة جدًا حتى إنها مع ما عليها في مقدار جسم الكلب، وليس عليها ما يثقلها على قلتها، لذلك يطارِد بعضها بعضًا.

الإعراب: «**كأن**»: حرف مشبه بالفعل. «**حُمُولَهم**»: اسم «كأنَّ» منصوب، «هم» مضاف إليه محله الجر. «**لما**»: مفعول فيه ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بـ «كأن» لما فيه من معنى التشبيه، ويمكن أن يعلق بحال من «حمولهم». «**استقلّتْ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وتاء التأنيث لا محل لها. «**ثلاثة**»: خبر «كأن» مرفوع. «**أكلبٍ**»: مضاف إليه مجرور. «**يتطاردان**»: مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة والألف فاعل.

جملة «كأن حمولهم... ثلاثة أكلب»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «استقلّت»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «يتطاردان»: صفة لـ «ثلاثة» محلها الرفع، أو لـ «أكلب» محلها الجر. وقد روي: «متطاردان» وعلى ذلك المفرد صفة لـ «ثلاثة» وصفة المرفوع مرفوعة مثله، وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

الشاهد فيه قوله: «ثلاث أكلب يتطاردان» حيث وصف بعض الجمع، وترك بعضه الآخر، ونقل البغدادي عَمَّن لم يحدده أن هذا البيت مصنوع وضع على الخطأ ليعلم السائل كيف فَهْمُ المسؤول.

(١) أي: واحدًا مفردًا غير مجموع.

(٢) الحاقة: ١٣.

الموصوف في مثل ذلك نصٌّ في معنى الصفة دالٌّ عليه، فلهذا لم يقطع التأكيد في: «جاءني القوم أجمعون أكتعون».

والشرط الآخر أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم، لأنه إن لم يعلم، فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبيِّنه ويميِّزه، ولا قطعَ مع الحاجة، وكذلك إذا وصفت بوصف لا يعرفه المخاطب، لكن ذلك الوصف يستلزم وصفًا آخر، فَلَكَ القطع في ذلك الثاني اللازم، نحو: «مررت بالرجل العالم المبجَّل»، فإنّ العِلم في الأغلب مستلزم للتبجيل.

ومع الشرطين، جاز القطع وإن كان نعتًا أوَّل، كقوله تعالى: **﴿وامرأته حمّالة الحطب﴾**(١)، وقولك: «الحمد لله الحميدُ». وشَرَط الزجَّاجيّ في القطع تكرار النعت؛ والآية ردٌّ عليه.

فنقول: إن كان النعت المراد قطعه معرفة، وجب ألاّ يكون المنعوت اسم الإشارة، لما ذكرنا أنّ اسم الإشارة محتاج إلى نعته لتبيين ذاته.

وإن كان نكرة، فالشرط سَبْقُه بنعت آخر مُبيِّن، وألاّ يكون النعت الثاني أيضًا لمجرد التخصيص، لأنه إذا احتاجت النكرة إلى ألف نعت لتخصيصها، لم يجز القطع، إذ لا قطع مع الحاجة.

والأعرف مجيء نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل، إذ ظاهر النكرة محتاج إلى الوصف، فأكد القطع بحرف هو نصٌّ في القطع، أعني الواو، قال [من المتقارب]:

ويَأوي إلى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وشُعْثًا مراضيعَ مثلَ السعالي(٢)

ويجوز في المعرفة، أيضًا، القطع مع الواو، كقول الخرنق [من الكامل]:

٣٣١ ـ لا يَبْعَدَنْ قومي الذين هُمُ سمُّ العداةِ وآفةُ الجُزْرِ

---

(١) المسد: ٤.

(٢) تقدم بالرقم ١٤٨.

٣٣١ ـ **التخريج**: البيتان للخرنق بنت هفّان في ديوانها ص ٤٣؛ والأشباه والنظائر ٦/ ٢٣١؛ وأمالي المرتضى ١/ ٢٠٥؛ والإنصاف ٢/ ٤٦٨؛ والحماسة البصرية ١/ ٢٢٧؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤١، ٤٢، ٤٤؛ والدرر ٦/ ١٤؛ وسمط اللآلي ص ٥٤٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٦؛ وشرح التصريح ٢/ ١١٦؛ والكتاب ١/ ٢٠٢، ٢/ ٥٧، ٥٨، ٦٤؛ ولسان العرب ٥/ ٢١٤ (نضر)؛ والمحتسب ٢/ ١٩٨؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٦٠٢؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤١٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٩٩.

اللغة: يبعدن: يهلكن. سمّ العداة: أي قاهر الأعداء. الآفة: العاهة المهلكة. الجزر: ج الجزور، =

النازلين بكلّ معتركٍ والطيِّبون معاقدَ الأزرِ

والواو في النعت المقطوع اعتراضية، نصبته أو رفعته.

ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت، تعريفًا وتنكيرًا، كقوله تعالى: ﴿ويلٌ لكلّ هُمَزَةٍ لُمزة * الذي جَمَع مالاً وعدَّده﴾[1].

وإذا كثرت نعوت شيء معلوم أُتبعت، أو قُطِعت، أو أتبع بعضٌ دون بعض بشرط تقديم الإتباع، إذ الإتباعُ بعد القطع قبيح.

والأكثر في كل نعت مقطوع أن يكون مدحًا أو ذمًّا أو ترحُّمًا، نحو: «الحمد لله الحميدُ» و«مررت بزيد الفاسقُ، وبعمرو المسكين»، وقد يكون تشنيعًا، نحو: «بزيد الغاصبُ حقِّي».

وقد ذكرنا في النداء حال هذه المنصوبات والمرفوعات[2]؛ ويونس أوجب الإتباع في الترحُّم، إمَّا على النعت فيما أمكن، وإمَّا على البدل فيما لم يمكن، نحو: «رأيته البائس ومررت به المسكين».

والخليل أجاز قطعه رفعًا ونصبًا، كما في المدح والذم.

ولو لم يتضمن النعت شيئًا من المعاني المذكورة، لم يجز قطعه، كقولك:

= وهو من الإبل ما يعدّ للذبح للضيفان. المعترك: موضع الاقتتال. معاقد الأزر: كناية عن العفّة.

المعنى: تفخر الشاعرة بقومها فتدعو لهم بألاّ يهلكوا، فهم الأبطال الشجعان الذين يفتكون بالأعداء، وينحرون الجُزُر للضيفان، لا يهابون نار الوغى، ويتصفون بالطهارة والعفة.

الإعراب: **«لا»**: ناهية جازمة للدعاء. **«يبعدن»**: فعل مضارع مبنيّ لاتصاله بنون التوكيد، في محل جزم بـ «لا»، والنون للتوكيد. **«قومي»**: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والياء في محلّ جرّ بالإضافة. **«الذين»**: اسم موصول في محلّ رفع نعت «قومي». **«هم»**: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **«سم»**: خبر المبتدأ وهو مضاف. **«العداة»**: مضاف إليه. **«وآفة الجزر»**: معطوفة على «سم العداة». **«النازلين»**: مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعني. **«بكل»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «النازلين»، وهو مضاف. **«معترك»**: مضاف إليه. **«والطيبون»**: الواو اعتراضيّة، «الطيبون»: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالواو. **«معاقد»**: منصوب على أنه مشبّه بالمفعول به، وهو مضاف. **«الأزر»**: مضاف إليه مجرور.

جملة «لا يبعدن...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هم سم العداة»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أعني النازلين»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «وهم الطيبون»: اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيهما قوله: «والطيبون» حيث قطع النعت مع الواو.

(١) الهمزة: ١ ـ ٢.

(٢) يعني محل جملة النعت المقطوع، فهي إما استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وإمّا في محل نصب حال.

«بزيد البزَّاز، أو صاحب الثِّياب»، إلا بعد «بلْ»، و «لكنْ»، فإنه يجوز قطع ما بعدهما على الرفع، قصدت المعاني المذكورة، أو لا؛ وسواء كان المعطوف عليه نعتًا، أو لا؛ لأنهما حرفان للإضراب والاستدراك، فهما مؤذنان بالقطع، تقول: «مررت برجل قائم، بل قاعدٌ»، وفي غير النعت: «ما زيد قائمًا بل قاعدٌ، أو لكن قاعد».

وربَّما قُطِع النعت الأول بالواو، والإتباع باقٍ بحاله، إذا طال ذيل المنعوت، كما قال الزجَّاج في: ﴿**ولكن البرَّ مَن آمَن**﴾ إلى قوله: ﴿**والموفون بعهدهم**﴾(١)، إنْ «الموفون» صفة «مَن آمن».

وهذا الذي ذكرناه من شروط النعت المقطوع إنّما يعتبر إذا جاز الإتباع على النعت أيضًا، فأمَّا إذا لم يجز، كما في الأمثلة المذكورة في القسم الأول، أي: في جمع الأوصاف مع تفرق الموصوفات، فلا.

ورابعها: حذف الموصوف:

اعلم أنّ الموصوف يحذف كثيرًا، إن عُلِم ولم يوصَف بظرف أو جملة، كقوله تعالى: ﴿**وعندهم قاصرات الطرف عِين**﴾(٢)؛ فإن وُصِف بأحدهما جاز كثيرًا أيضًا بالشرط المذكور بعدُ، لكن، لا كالأوَّل في الكثرة، لأن القائم مقام الشيء ينبغي أن يكون مثله، والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف، وكذا الظرف والجار، لكونهما مقدَّرين بالجملة على الأصح.

وإنما يكثر حذف موصوفهما، بشرط أن يكون الموصوف بعض ما قبله المجرور بـ «مِنْ» أو «في»، قال تعالى: ﴿**ومِنّا دونَ ذلك**﴾(٣)، وقال: ﴿**وما مِنّا إلاّ له مقام معلوم**﴾(٤)، أي: ما مِن ملائكتنا إلا مَلَك له مقام معلوم، وقال الشاعر [من الطويل]:

٣٣٢ ـ وما الدهرُ إلا تارتانِ فمنْهما أموتُ وأُخْرى أبتغي العيشَ أَكْدَحُ

(١) البقرة: ١٧٧. (٢) الصافات: ٤٨.

(٣) الجن: ١١. (٤) الصافات: ١٦٤.

٣٣٢ ـ **التخريج**: البيت لتميم بن مقبل في ديوانه ص ٢٤؛ وحماسة البحتري ص ١٢٣؛ والحيوان ٣/ ٤٨؛ وخزانة الأدب ٥/ ٥٥؛ والدرر ٦/ ١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١١٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٣٤؛ والكتاب ٢/ ٣٤٦؛ ولسان العرب ٢/ ٥٦٩ (كدح)؛ ولعجير السلولي في سمط اللآلي ص ٢٠٥؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ١٧٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٤٧؛ ولسان العرب ٤/ ٩٧ (تور)؛ والمحتسب ١/ ٢١٢؛ والمقتضب ٢/ ١٣٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٠.

المعنى: العمر حالتان: واحدة أكدح فيها وأرغب بعيش مريح، وثانية أموت فيها وأنتهي من عذابي. =

أي: منهما تارة أموت فيها... وحكى سيبويه: ما منهم مات إلا رأيته في حال كذا[1].

وقال [من الطويل]:

٣٣٣ ـ وكَلَّمْتُها ثِنتينِ كالماءِ مِنْهما وأخرى على لَوْحٍ أحرَّ مِنَ الجَمْرِ

= **الإعراب**: «**وما**»: الواو: بحسب ما قبلها، «ما»: نافية. «**الدهر**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**إلا**»: حرف حصر. «**تارتان**»: خبر المبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى. «**فمنهما**»: الفاء: حرف استئناف، «منهما»: جار ومجرور متعلّقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف. «**أموت**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا. «**وأخرى**»: الواو: حرف عطف، «أخرى»: صفة لـ «تارة» المقدّرة، مرفوع بالضمّة المقدّرة على الألف. «**أبتغي**»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا. «**العيش**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**أكدح**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر تقديره: أنا.

جملة «وما الدهر...»: بحسب ما قبلها. وجملة «أموت»: في محل رفع صفة للمبتدأ المحذوف «تارة». وجملة «أبتغي»: في محل رفع خبر المبتدأ المحذوف قبل «أخرى». وجملة «أكدح»: في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «فمنهما أموت» حيث حذف الموصوف قبل الجار والمجرور.

(١) ربَّما يريد أنّه رأى في منامه ذلك.

٣٣٣ ـ **التخريج**: البيت لابن ميادة في ملحق ديوانه ص ٢٥٠؛ والمستقصى ١/ ٦٣؛ ولأبي العميثل في البيان والتبيين ١/ ٢٨٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٥٩، ٦١، ٦٦؛ ودرّة الغوّاص ص ٧٢؛ وديوان المعاني ١/ ٢٧٣؛ وسمط اللآلي ص ٣٠٨.

اللغة: اللوح: العطش.

المعنى: يريد أنّه كلّمها كلمتين كانت إحداهما كالماء عند العطش، فزال بها ما وجده من الحرارة، وكانت الثانية أحرّ من الجمر، فالتهب قلبه من حرارتها.

الإعراب: «**وكلمتها**»: الواو: حرف عطف. «كلمتُها»: فعل ماض مبني على السكون والتاء فاعل محله الرفع، و «ها»: مفعول محله النصب. «**ثنتين**»: مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه ملحق بالمثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «**كالماء**»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل رفع صفة لـ «كلمة» المحذوفة المرفوعة على الابتداء، والتقدير: «كلمة كالماء منهما»، «الماء»: مضاف إليه مجرور. «**منهما**»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف، والتقدير كما ذكرنا «كلمة كالماء منهما»، «هما»: مجرور بـ «من» محله الجر. «**وأخرى**»: الواو: حرف عطف، «أخرى»: صفة لمبتدأ محذوف، مرفوعه بضمة مقدرة على الألف للتعذر. «**على لوح**»: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة. «**أحرَّ**»: صفة مجرورة بالفتحة لأنها على وزن «أفعل». وقد ضبط في الخزانة أولاً بفتح «أحر» ثم ضبطه البغدادي ثانية بالرفع ولم يشر في الإعراب إلى الفتح الذي يخرّج على أنّه يجوز النصب في النعت المقطوع. «**من الجمر**»: جار ومجرور متعلقان بـ «أحَر».

جملة «كلمتها»: معطوفة على ابتدائية لا محل لها. وجملة «منهما كلمة كالماء»: صفة لـ «ثنتين» محلها النصب، وعطف عليها جملة «أخرى على لوح أحَر من الجمر».

الشاهد فيه: أن الموصوف يحذف إذا كان بعضًا منْ مجرور بـ «من» سواء تقدم المجرور، أو تأخر كما هنا، فالتقدير: كلمتُها كلمتين منهما كلمة كالماء، وكلمة أخرى على لوح أحَر من الجمر.

وقال [الرجز]:

٣٣٤ ـ لو قُلْتَ ما في قومها، لم تِيثَمِ يَفْضُلُها في حَسَبٍ ومِيسَمِ

فإن لم يكن كذا(١)، لم تقم الجملة، والظرف مقامه إلا في الشعر، قال [من الوافر]:

أنا ابنُ جَلاَ وطلاَّعُ الثنايا متى أَضَعِ العمامَةَ تعْرِفُوني(٢)

وقال [من الرجز]:

٣٣٥ ـ ما لَكَ عندي غيرُ سَهْمٍ وحَجَرْ وغيرُ كَبْداءَ شديدةِ الوَتَرْ

تُرمى بِكفَّي كانَ مِنْ أَرْمى البَشَرْ

٣٣٤ ـ **التخريج**: الرجز لحكيم بن معيّة في خزانة الأدب ٥/ ٦٢، ٦٣؛ وله أو لحميد الأرقط في الدرر ٦/ ١٩؛ ولأبي الأسود الحماني في شرح المفصل ٣/ ٥٩، ٦١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٧١؛ ولأبي الأسود الجمالي (وهذا تصحيف) في شرح التصريح ٢/ ١١٨؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٧٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٤٧؛ والكتاب ٢/ ٣٤٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٠.

اللغة: لم تيثم: أي لم تقع في الإثم أي الخطأ والكذب. يفضلها: يزيدها بالفضل. الحسب: الشرف. الميسم: الجمال.

المعنى: لو قلت إنّها تفوق بنات قومها في الحسن والجمال لم تخطىء، فهي في الحقيقة تفوقهنّ حسبًا وجمالاً.

الإعراب: «**لو**»: حرف شرط غير جازم. «**قلت**»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**ما**»: حرف نفي. «**في قومها**»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «ما في قومها أحد...»، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**لم**»: حرف جزم. «**تيثم**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون وحرّك بالكسر للضرورة الشعريّة. «**يفضلها**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «ها»: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**في حسب**»: جار ومجرور متعلقان بـ «يفضلها». «**وميسم**»: الواو: حرف عطف، «ميسم»: معطوف على «حسب» مجرور بالكسرة.

وجملة «لو قلت...» الشرطية: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة. «ما في قومها»: في محلّ نصب مقول القول. وجملة «يفضلها»: في محل رفع صفة المبتدأ المحذوف. وجملة «لم تيثم»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «ما في قومها يفضلها» حيث حذف الموصوف، وأبقى الصفة وهو جملة «يفضلها»، وأصل الكلام: «لو قلت ما في قومها أحد يفضلها».

(١) أي: إن لم يكن المنعوت مستوفيًا للشرط المذكور، وهو كونه مسبوقًا باسم يشمله مجرور بـ «من» أو «في».

(٢) تقدم بالرقم ٣٨.

٣٣٥ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ٦٥؛ والخصائص ٢/ ٣٦٧؛ والدرر ٦/ ٢٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠١؛ وشرح التصريح ٢/ ١١٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٦١؛ وشرح عمدة=

وقال [من الوافر]:

٣٣٦ ـ كَأَنَّكَ مِنْ جِمالِ بني أُقَيشٍ يُقَعْقَعُ بينَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ

= الحافظ ص ٥٥٠؛ وشرح المفصل ٣/ ٦٢؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٧٠ (كون)، ٤٢١ (منن)؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٥١٣؛ والمحتسب ٢/ ٢٢٧؛ ومغني اللبيب ١/ ١٦٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٦٦؛ والمقتضب ٢/ ١٣٩؛ والمقرب ١/ ٢٢٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٠.

اللغة: الكبداء: القوس الواسعة المقبض. الوتر: مجرى السهم من القوس. أرمى: اسم تفضيل من رمى يرمي، أي الأشدّ رماية وإصابة.

المعنى: يهدّد أحدهم بقوله: ليس لك عندي خير، بل سهم مصيب، وحجر قاتل، وقوس شديدة، تعطي أفضل ما لديها عندما يستخدمها من كان أفضل الرّماة.

الإعراب: **«ما»**: نافية لا عمل لها. **«لك»**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم. **«عندي»**: «عند»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، متعلق بمحذوف خبر مقدم، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **«غير»**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. **«سهم»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«وحجر»**: الواو: حرف عطف، «حجر»: اسم معطوف على مجرور، مجرور مثله بالكسرة، وسكّن لضرورة الشعر. **«وغير»**: الواو: حرف عطف، «غير»: اسم معطوف على مرفوع، مرفوع مثله بالضمّة. **«كبداء»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. **«شديدة»**: صفة كبداء مجرورة بالكسرة. **«الوتر»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكّن لضرورة الشعر. **«ترمى»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. **«بكفي»**: جار ومجرور بالياء لأنه مثنى، متعلقان بـ «ترمى». **«كان»**: فعل ماضٍ ناقص. **«من أرمى»**: جار ومجرور بالكسرة المقدّرة على الألف متعلّقان بخبر «كان» المحذوف. **«البشر»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكّن لضرورة الشعر.

جملة «ما لك عندي»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «ترمى»: في محلّ جرٍّ صفة لـ «كبداء». وجملة «كان»: في محل جرٍّ صفة للمضاف إليه المحذوف (بكفي رجلٍ كان).

الشاهد فيه قوله: «بكفي كان» حيث حذف الموصوف (رجل) وأبقى صفته، وهي جملة: (كان من أرمى البشر)، والتقدير: (بكفّي رجل كان من أرمى البشر).

٣٣٦ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٢٦؛ وخزانة الأدب ٥/ ٦٧، ٦٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٥٨؛ وشرح المفصل ٣/ ٥٩؛ والكتاب ٢/ ٣٤٥؛ ولسان العرب ٦/ ٣٧٣ (وقش)، ٨/ ٢٨٦، ٢٨٧ (قعع)، ١٣/ ٢٤١ (شنن)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٦٧؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠١؛ وشرح المفصل ١/ ٦١؛ ولسان العرب ٤/ ٢٣١ (خدر)، ٦/ ٢٦٤ (أقش)، ١٤/ ٢٧٢ (دنا)؛ والمقتضب ٢/ ١٣٨.

اللغة: يقعقع: يصوّت. الشن: القربة اليابسة.

المعنى: يصف مهجوّه بالجبن والضعف، ويشبّهه بجمال يقرع لها بين أقدامها فتفرّ مذعورة.

الإعراب: **«كأنك»**: حرف مشبّه بالفعل، والكاف: ضمير متصل في محلّ نصب اسمها. **«من جمال»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لخبر كأن المحذوف، بتقدير «كأنك جمل معروف من جمال...». **«بني»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. **«أقيش»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«يقعقع»**: فعل مضارع للمجهول مرفوع، ونائب الفاعل: ضمير مستتر تقديره: هو. **«بين»**: ظرف مكان متعلّق بـ «يقعقع»، وهو مضاف. **«رجليه»**: مضاف =

وإنما كثر بالشرط المذكور، لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله، فيكون كأنه مذكور.

ثم اعلم أنه إن صلح النعت لمباشرة العامل إيَّاه، جاز تقديمه وإبدال المنعوت منه، نحو: «مررت بظريف رجل»، قال [من البسيط]:

٣٣٧ ـ والمؤمنِ العائذاتِ الطيرَ يَمْسَحُها رُكبانُ مَكَّةَ بينَ الغِيلِ والسَّندِ

وقريب منه قوله تعالى: ﴿وغرابيب سُود﴾[1]، لأن حقَّ «غِربيب» أن يتبع «أسود» لكونه تأكيدًا له، نحو: «أحمر قانيء»[2].

= إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل في محل جر مضاف إليه. «بشن»: جار ومجرور متعلّقان بـ«يقعقع».
جملة «كأنك...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يقعقع»: في محل رفع صفة لخبر كأن المحذوف.
الشاهد فيه قوله: «كأنك من جمال» حيث حذف الموصوف دون أن يكون بعضًا من مجرور.

٣٣٧ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٥؛ وخزانة الأدب ٥/ ٧١، ٧٣، ١٨٣، ٨/ ٤٥٠، ٤٥١؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٣٨٦؛ وشرح المفصل ٣/ ١١.
اللغة: المؤمن: الذي يحمي حمام مكة من الذبح، لأنها لما لجأت إلى مكة حرمَ قتلها. والعائذات: ما عاذ، أي: التجأ إلى البيت الحرام من الطير. الركبان: جمع ركب وهم الحجاج. السنَدُ: ما قابلك من الجبل وعلا عن السَّفح. الغِيْل: ماء بعينه.
المعنى: والله الذي يؤمن الطير التي تعوذ بالحرم حتى إنَّ الحجاج تمسحها، فلا تفزع منها.
الإعراب: **«والمؤمن»**: واو: حرف عطف. «المؤمن»: معطوف على اسم مجرور بالإضافة، فهو مجرور مثله. **«العائذاتِ»**: مفعول به لاسم الفاعل «مؤمن» منصوب وعلامة نصبه الكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. **«الطير»**: بدل من «العائذات» منصوب وعلامة نصبه الفتحة. **«يمسحها»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و «ها»: مفعول به محله النصب. **«ركبانُ»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«مكة»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. **«بين»**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «يمسحها» أو بحال من الضمير المتصل في «يمسحها». **«الغيل»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«والسند»**: الواو: حرف عطف، «السند»: معطوف على «الغيل» مجرور مثله بالكسرة.
جملة «يمسحها ركبان مكة»: حال من «العائذات» محلها النصب.
الشاهد فيه: أن «العائذات» كان في الأصل نعتًا للطير، فلما تقدم، وكان صالحًا لمباشرة العامل أعرب بمقتضى العامل وصار المنعوت بدلاً منه. فالطير بدل من «العائذات»، وهو منصوب إن كان «العائذات» منصوبًا بالكسرة على أنه مفعول به لـ «المؤمن» ومجرور إن كان «العائذات» مجرورة بإضافة «المؤمن» إليه والأصل على الأول: «والمؤمن الطير» بنصب الأول بالفتحة، والثاني بالكسرة. وعلى الثاني: «والمؤمنِ الطيرِ العائذات» بجرهما بالكسر، فلما قُدِّم النعت أعرب بحسب العامل.

(١) فاطر: ٢٧. وغربيب: شديد السواد.
(٢) قانيء: شديد الحمرة.

وإن لم يصلح لمباشرة العامل إيَّاه، لم يقدَّم إلاَّ ضرورة، والنيَّة به التأخير، كما تقول في: «إن رجلاً ضربك، في الدار»[١]: إنَّ ضَرَبك رجلاً، في الدار.

وإذا وصفت النكرة بمفرد، وظرف أو جملة، قدِّم المفرد، وأُخِّر أحد الباقيين، في الأغلب، كقوله تعالى: ﴿**وهذا ذكر مبارك أنزلناه**﴾[٢]، وليس ذلك بواجب خِلافًا لبعضهم، والدليل عليه[٣] قوله تعالى: ﴿**وهذا كتاب أنزلناه مبارك**﴾[٤]، وقوله: ﴿**فسوف يأتي الله بقوم يحبُّهم ويحبُّونه أذلَّة**...﴾[٥]، وقال الشاعر [من الطويل]:

كِليني لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةُ ناصِبِ ... ولَيلٍ أقاسيهِ بطيءِ الكواكبِ[٦]

وربَّما نُويت الصفة ولم تذكر للعلم بها، قال [من الطويل]:

٣٣٨ ـ أَلاَ أيها الطيرُ المُرِبَّة بالضُّحَى ... على خالدٍ لَقَدْ وَقَعْتِ على لَحْمِ

أي: لحم أيِّ لحم.

وإذا وَلي النعت «لا» أو «إمَّا» وجب تكريره، كما ذكرنا في الحال، قال الله تعالى: ﴿... **لا فارضٌ ولا بكر**﴾[٧]، وتقول: «لقيت رجلاً إمَّا عالمًا وإمَّا جاهلاً».

---

(١) «في الدار» جار ومجرور متعلقان بخبر «إنّ».
(٢) الأنبياء: ٥٠. (٣) أي: على عدم وجوبه.
(٤) الأنعام: ٩٢، ١٥٥. (٥) المائدة: ٥٤.
(٦) تقدّم بالرقم ١٣٣.

٣٣٨ ـ **التخريج**: البيت لأبي خراش الهذلي في خزانة الأدب ٥/ ٧٥، ٧٦، ٧٨، ٨١، ١١/ ٤٧؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٢٦؛ ومجالس ثعلب ص ١٥١، ٢١٢؛ ولأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ٥/ ٨٥؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٢٠٨.
اللغة: المربّة: المقيمة الملازمة لجثة المقتول، من «أربَّ بالمكان» إذا أقام به.
المعنى: أيها الطيور المقيمة في الضحىٰ على جثة هذا الرجل لقد أصبت لحم رجل كريم.
الإعراب: «**ألا**»: حرف استفتاح وتنبيه. «**أيها**»: منادىٰ مبني على الضم في محل نصب، و«ها»: للتنبيه. «**الطيرُ**»: بدل من «أي» مبني على الضم في محل نصب. «**المربَّةُ**»: صفة لـ «الطير» مرفوعة مثله. «**بالضحى**»: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل «المربة». «**على خالدٍ**»: جار ومجرور متعلقان بـ «المربّة» أيضًا. «**لقد**»: اللام: للتوكيد، وقيل: رابطة لجواب قسم. «قدْ»: حرف تحقيق. «**وقعْتِ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. «**على لحم**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «وقعت».
جملة «أيها الطير»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لقد وقعت»: جواب قسم لا محل لها عند مَنْ جعل اللام في «لقد» رابطة لجواب القسم، أمَّا مَن جعلها للتوكيد، فالجملة عنده استئنافية لا محل لها.
الشاهد فيه: أنَّ الصفة قد تنوىٰ، ولم تذكر للعلم بها كما هنا، فإنَّ التقدير: على لحمٍ أيِّ لحمٍ.
(٧) البقرة: ٦٨.

وقد يوصف المضاف إليه لفظًا، والنعت للمضاف، إذا لم يُلبس؛ ويقال له الجرُّ بالجِوار، وذلك للاتّصال الحاصل بين المضاف والمضاف إليه، فجُعِل ما هو نعت للأول معنًى، نعتًا للثاني لفظًا، وذلك كما يضاف لفظًا، المضاف إليه، إلى ما ينبغي أن يضاف إليه المضاف، نحو: «هذا جحر ضَبِّي»، و «هذا حبّ رمّاني»، والذي لك هو الجحر والحبّ، لا الضبّ، ولا الرمان؛ والخليل يشترط في الجرّ بالجوار توافق المضاف والمضاف إليه إفرادًا وتثنية وجمعًا، وتذكيرًا وتأنيثًا، فلا يجيز إلاّ «هذان جحرا ضبٍّ خَرِبان»، ولا يجيز: «خربين»، خلافًا لسيبويه(١).

واستشهد سيبويه(٢) بقوله [من الوافر]:

٣٣٩ ـ فـإيَّـاكُـمْ وحـيَّـةَ بَـطْـنِ وادٍ ... هَـمـوزِ الـنـابِ لـيـسَ لَـكُـمْ بـسِـيٍّ

بجرّ «هموز».

(١) انظر: الكتاب ١/ ٤٢٧.

(٢) لم أقع على الشاهد التالي في كتاب سيبويه، وفيه استشهاده بقول العجّاج [من الرجز]:

* كـأنَّ نَـسْـجَ الـعـنـكـبـوتِ الـمُـرْمَـلِ *

٣٣٩ ـ **التخريج**: البيت للحطيئة في ديوانه ص ١٣٩؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٨٦، ٩٦؛ والخصائص ٣/ ٢٢٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٣٠؛ وشرح المفصل ٢/ ٨٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٥٥؛ ولسان العرب ١٤/ ٤١١ (سوا)؛ وبلا نسبة في الصاحبي في فقه اللغة ص ١٣٨؛ والمنصف ٢/ ٢.

اللغة: الهموز: فَعُول من الهمز بمعنى الضغط. السيُّ: المثل، وليس لكم بسيٍّ، أي: لا تستوون معه، بل هو أشرف منكم، ويعني الشاعر بذلك نفسه.

المعنى: يحذر الحطيئة أعداءه من نفسه، فيقول: إنه يحمي ناحيته، ويُتَّقىٰ منه كما يُتَّقىٰ من الحية الحامية لبطن واديها، والمانعة له.

الإعراب: **«فإياكم»**: الفاء: استئنافية، «إياكم»: ضمير نصب منفصل مبني على السكون في محل نصب بفعل محذوف، والكاف: للخطاب، والميم: علامة جمع الذكور العقلاء. **«وحية»**: الواو: حرف عطف، «حية»: مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: أبعدوا إياكم، واحذروا الحية. **«بطنِ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«وادٍ»**: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين. **«هموز»**: صفة لـ «حية» منصوبة مثلها بفتحة مقدرة لاشتغال المحل بحركة المجاورة، وهي الكسرة. **«الناب»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«ليس»**: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: هو، يعود على الحية. **«لكم»**: جار ومجرور متعلقان بحال من «سيٍّ». **«بسيٍّ»**: الباء: حرف جر زائد، **«سيٍّ»**: مجرور لفظًا منصوبًا محلاً على أنه خبر «ليس».

جملة «أبعدو إياكم»: استئنافية، وعطف عليها جملة «احذروا حية». وجملة «ليس لكم بسيٍّ»: صفة ثانية لـ «حية بطن وادٍ» محلها النصب.

الشاهد فيه قوله: «هموزِ الناب» بجر «هموزِ» على الجوار، وبهذا الشاهد رَدَّ سيبويه على الخليل في =

وقال بعض النحويين: إن التقدير: هذا جحر ضبٍّ خَرِبٍ جُحره، بحذف المضاف إلى الضمير، فاستتر الضمير المرفوع في «خَرِب» لكونه مرفوعًا، لقيامه مقام المضاف المرفوع، فيكون أصل قوله: «هموز الناب»: هموز نابُ حيَّته، ثم حذف المضاف، أي: «حيَّة»، فبقي: هموز نابُه، ثم لما أضيف «هموز» إلى «الناب»، استتر الضمير فيه، كما في «حسن الوجه».

* * *

= زعمه أنّه لا يجوز الجر على الجوار إلا إذا اتفق المضاف والمضاف إليه في الأمور التي ذكرها الشارح كاتفاقهما في التذكير والتأنيث، وهذا البيت يرد عليه، فإن «هموز» نعت لـ «الحية» المنصوبة، وجُرَّ لمجاورته لأحد المجرورين، وهما: بطن وادِ.

عطف النسق

١ ـ تعريفه

قال ابن الحاجب:

العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسَّط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، وستأتي، نحو: «قام زيد وعمرو».

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «مقصود بالنسبة» يخرج الوصف، وعطف البيان، والتأكيد، على ما قال[1]، لأن المقصود في هذه الثلاثة هو المتبوع، وذلك لأنك تبيِّن بالوصف المتبوعَ بذكر معنًى فيه، وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر أشهر اسميه، ولا شك أنك إذا بيَّنت شيئًا بشيء، فالمقصود هو المبيَّن والبيان فرعه؛ وكذا إنما تجيء بالتأكيد إمَّا لبيان أن المنسوب إليه مقدَّمًا هو المنسوب إليه في الحقيقة، لا غيره، لم يقع فيه غلط، ولا مجاز في نسبة الفعل إليه، وإمَّا لبيان أنّ المذكور باقٍ على عمومه، غير خاص.

ويعني بـ «النسبة» نسبة الفعل إليه، فاعلاً كان أو مفعولاً، ونسبة الاسم إليه إذا كان مضافًا.

قوله: «مع متبوعه» يخرج البدل، لأنه هو المقصود عندهم دون متبوعه، وسنذكر الكلام عليه في بابه، ونذكر أن عطف البيان هو البدل.

ويخرج بقوله: «مع متبوعه»، العطف بـ «لا»، و «لكنْ»، و «أَمْ»، و «إمَّا»، و «أَوْ»، لأن المقصود بالنسبة معها أحد الأمرين من المعطوف والمعطوف عليه.

قوله: «يتوسط بينه» إلى آخره، ليس من تمام الحدّ، بل هو شرط عطف النسق، ذكره بعد تمام حدِّه. قال[2]: ولم أستغنِ في الحدّ بقولي: «تابع يتوسط

---

(١) أي: ابن الحاجب في شرحه على الكافية.

(٢) أي: ابن الحاجب في شرحه على الكافية.

بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة»، لأنّ الصفات يعطف بعضها على بعض، كقوله [من المتقارب]:

إلى الملكِ القرمِ وابنِ الهمام ولَيْثِ الكتيبةِ في المزْدَحَمْ(١)

وقوله [من السريع]:

٣٤٠ ـ يا لَهْفَ زيَّابَةَ للحارثِ الـ ـصابحِ فالغانِمِ فالآيبِ

ويجوز أن يعترض على حدِّه بمثل هذه الأوصاف، فإنّه يطلقَ عليها أنها معطوفة، إلاَّ أن يدَّعي أنها في صورة العطف، وليست بمعطوفة، وإطلاقهم العطف عليها مجاز.

* * *

٢ ـ العطف على الضمير

قال ابن الحاجب:

وإذا عُطِف على المرفوع المتَّصل، أُكِّد بمنفصل، مثل: «ضربتُ أنا وزيد»، إلاَّ أن يقع فَصْل، فيجوز تركه مثل: «ضربتُ اليومَ وزيد»؛ وإذا عُطِف على المضمر المجرور، أعيد الخافض، مثل: «مررت بك وبزيد».

* * *

---

(١) تقدّم بالرقم ٧٤.

٣٤٠ ـ **التخريج**: البيت لابن زيابة في خزانة الأدب ٥/ ١٠٧؛ والدرر ٦/ ١٦؛ وسمط اللآلي ص ٥٠٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٦٥؛ ومعجم الشعراء ص ٢٠٨؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٦٥؛ وخزانة الأدب ١١/ ٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١١٩.

اللغة: يا لهف: لفظ يستخدم للاستغاثة والاستنجاد؛ واللهف: الحزن. زيابة: اسم أمّ الشاعر، وابن زيّابة: كنيته، واختلف في اسمه فقيل: عمرو بن لأي، وقيل غير ذلك، وهو من بني تيم اللات بن ثعلبة (الأعلام: ٥/ ٨٤). الحارث: هو الحارث بن همام بن مرّة. الصابح: المغير صباحًا. الغانم: كاسب الغنيمة، وهي ما تحصل عليه بعد الحرب من فوائد. الآيب: الراجع.

المعنى: يا لحزن أمّي وأساها، إذا ما جاء الحارث صباحًا فهاجم حيًّا، وحصل على غنيمته، وعاد سالمًا إلى أهله.

الإعراب: **«يا لهف»**: «يا»: حرف ندبة، «لهف»: مندوب مضاف منصوب بالفتحة. **«زيابة»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. **«للحارث»**: جار ومجرور متعلقان بـ (لهف). **«الصابح»**: صفة (الحارث) مجرورة بالكسرة. **«فالغانم»**: الفاء: للعطف، «الغانم»: معطوف على (الصابح) مجرور بالكسرة. **«فالآيب»**: الفاء: للعطف، «الآيب»: معطوف على (الغانم) مجرور بالكسرة.

والبيت كلّه جملة واحدة ابتدائية لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «الصابح فالغانم فالآيب» حيث عطف الصفات بالفاء لتدلّ على ترتيب معانيها في الوجود فهو صبّح أوّلاً، ثم غَنِم ثانيًا، ثم آبَ ثالثًا.

قال الرضيّ:

إنَّما أُكِّد بالمنفصل في الأوّل، لأن المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظًا من حيث إنّه متصل لا يجوز انفصاله، كما جاز في الظاهر والضمير المنفصل، ومعنًى من حيث إنه فاعل، والفاعل كالجزء من الفعل، فلو عطف عليه بلا تأكيد، كان كما لو عُطف على بعض حروف الكلمة، فأُكِّد أولاً بمنفصل، لأنه بذلك يظهر أن ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة، بدليل جواز إفراده مما اتصل به بتأكيده، فيحصل له نوع استقلال.

ولا يجوز أن يكون العطف على هذا التأكيد الظاهر، لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه، فكان يلزم، إذن، أن يكون هذا المعطوف أيضًا تأكيدًا للمتصل، وهو محال.

فإن كان الضمير منفصلاً، نحو: «ما ضربتَ إلاّ أنت وزيد»، لم يكن كالجزء لفظًا، وكذا إن كان متصلاً منصوبًا، نحو: «ضربتكَ وزيدًا»، لم يكن كالجزء معنًى؛ ويجوز تأكيد المتصل المرفوع، لا لغرض العطف، نحو: «ضربتَ أنت، وضربتُ أنا».

* * *

قوله: «إلاّ أن يقع فصل فيجوز تركه»، سواء كان الفصل قبل حرف العطف، كقوله [من الوافر]:

٣٤١ ـ فَلَسْتُ بنازِلٍ إلاّ أَلَمَّتْ ... بِرَحْلي أو خيالتُها الكذوبُ

٣٤١ ـ **التخريج**: البيت لرجل من بني بحتر في الدرر ٦/ ١٥٩؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ١١٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣١٠؛ ولسان العرب ١١/ ٢٣٠ (خيل)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٧٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤١.

اللغة: لست بنازل إلا ألَمّتْ: لم أنزل منزلاً إلا زارتني زيارة لا لبث فيها. الخيالة: الطيفُ، يقال: خيال وخيالة. والكذوب صفة لـ «خيالتها». الرحل: كل ما يُعَدُّ للرحيل من وعاء ومتاع.

المعنى: لا أنزل محلاّ إلا رأيت هذه المرأة ملمةً برحلي: أي: متصورة لي بهذه الصورة تشوقًا مني إليها، وهذا في حال اليقظة، أو رأيت خيالها الكاذب الذي لا حقيقة له، وهذا في حال النوم.

الإعراب: «**فلَسْتُ**»: الفاء: بحسب ما قبلها، علمًا أن الشاهد مطلع. «**لسْت**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والتاء: اسمه محله الرفع. «**بنازلٍ**»: الباء: حرف جر زائد، «نازلٍ»: مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه خبر «ليس». «**إلا**»: حرف حصر. «**ألَمَّتْ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والفاعل مستتر، تقديره: هي. «**برحلي**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «ألمّت»، وياء المتكلم: مضاف إليه محله الجر. «**أو**»: حرف عطف. «**خيالتُها**»: اسم =

أو بعده، كقوله تعالى: ﴿ما أشركنا ولا آباؤنا﴾[١]، فإن المعطوف هو «آباؤنا»، و «لا» زائدة، لتأكيد النفي.

ومع الفصل قد يؤكَّد بالمنفصل، كقوله تعالى: ﴿فكُبكِبوا فيها هم والغاوون﴾[٢]، و ﴿ما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا﴾[٣]، وقد لا يؤكّد، والأمران متساويان. فلذا قال: «ويجوز تركه». وإنما جاز الترك لأن طول الكلام قد يغني عمَّا هو الواجب، فيحذف طلبًا للاختصار، نحو قولك: «حضر القاضي امرأة»، و:

الحافظو عورةَ العشيرة[٤]

بالنصب، فكيف لا يغني عما ليس بواجب؟ بل هو الأَولى، وذلك أن مذهب البصريين أن التأكيد بالمنفصل هو أولى، ويجوّزون العطف بلا تأكيد ولا فصل، لكن على قبح، لا أنهم حظروه أصلاً بحيث لا يجوز أن يرتكب.

وأمَّا الكوفيون فيجوِّزون العطف المذكور بلا تأكيد ولا فصل، من غير استقباح[٥].



قوله: «وإذا عطف على المضمر المجرور أُعيد الخافض»، إنما لزم ذلك، لأن اتصال الضمير المجرور بجارِّه أشدُّ من اتصال الفاعل المتصل، لأن الفاعل إن لم يكن ضميرًا متَّصلاً جاز انفصاله، والمجرور لا ينفصل من جارِّه سواء كان ضميرًا أو ظاهرًا، فكره العطف عليه، إذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة، فمن ثَمَّ لم يجز، إذا عطفت المضمَر على المجرور، إلاّ إعادة الجارِّ أيضًا، نحو: «مررتُ بزيد وبك»، و «المال بين زيد وبينك»، وليس للمجرور ضمير منفصل، كما يجيء في المضمرات، حتى يؤكّد به أوَّلاً ثم يعطف عليه، كما عُمل في المرفوع المتصل، فلم يبقَ إلاّ إعادة العامل الأوَّل،

= معطوف على الفاعل، وهو الضمير المستتر في «ألمَّت»، و «ها»: مضاف إليه محله الجر.
«الكذوبُ»: صفة لـ «خيالتها» مرفوعة مثلها بالضم.
جملة «لست بنازل»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ألمَّت»: في محل نصب حال.
الشاهد فيه قوله: «خيالتها» معطوف كما لاحظنا على الضمير المستتر في «ألمَّت» وجاز عدم تأكيد المستتر بمنفصل لوجود الفصل قبل حرف العطف، وهو قوله: «برحلي».

(١) الأنعام: ١٤٨. (٢) الشعراء: ٩٤.
(٣) النحل: ٣٥. (٤) تقدّم بالرقم ٢٨٩.
(٥) انظر المسألة السادسة والستين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف» ص ٤٧٤ ـ ٤٧٨.

سواء كان اسمًا، نحو: «المال بيني وبين زيد»، أو حرفًا، نحو: «مررت بك وبزيد».

ولا يُعاد العامل الاسميّ إلاّ إذا لم يُشكّ أنه لم يُجلب إلاّ لهذا الغرض، وأنه لا معنى له، كما في قولنا: «بينك وبين زيد»، إذ لا يمكن أن يكون هناك بينان: بين بالنسبة إلى زيد وحدَه، وبَين آخر بالنسبة إلى المخاطب وحدَه، لأن البينيَّة أمر يقتضي طرفين، فعلمنا أن تكرير الثاني لهذا الغرض فقط؛ فإن ألبس، نحو: «جاءني غلامك وغلام زيد»، وأنت تريد غلامًا واحدًا مشتركًا بينهما، لم يجز. بَلَى، يجوز إذا قامت قرينة دالة على المقصود.

فإن قلت: فما تقول بعد إعادة الخافض؟ أتقول: الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور، أم تقول: المجرور عطف على المجرور؟

قلت: النظر المستقيم يقتضي أن القول بالثاني أولى، وذلك لأن القول به في نحو: «المال بيني وبينك» متعيِّن، إذ لا معنى للمضاف الثاني، كما مرَّ، فلا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى.

وفي نحو: «مررتُ بك وبزيد»، وإن أمكن أن يكون للباء الثانية فيه معنًى، إذ لا تقتضي الباء الأولى من حيث المعنى اسمين ينجرّان بها، كما اقتضى معنى «بين» ذلك، إذ يمكن أن يكون استؤنف معنى الجار والمجرور، فيكون بسبب الاستئناف، للباء الثانية معنى، ولا يمكن ذلك في «بَين» الثانية؛ إلاّ أننا لما عرفنا أن الباء الثانية مجتلبة لمثل الغرض الذي اجتُلبت له «بَين» الثانية، بعينه، وَجَب الحكم بكون المجرور عطفًا على المجرور ههنا، كما في مسألة «بَين».

فإذا تقرَّر هذا، فَلَنا أن نقول: المعطوف مجرور مع تكرر العامل بما كان مجرورًا به قبل تكرره، أعني العامل الأول، لأن وجود الثاني لأمر لفظيّ، وهو من حيث المعنى كالعدَم، كما قال سيبويه في نحو: «لا أبا لزيد»، إنَّ جرَّه بالإضافة، لا باللام الظاهرة.

والأولى أن نحيل جرَّه على العامل المتكرّر[1]، إذ ليس بأقلّ من الحروف الزائدة، نحو: «كفى بزيد»، فإنها لا تلغى مع زيادتها.

وهذا الذي ذكرنا أعني لزوم إعادة الجارّ في حال السَّعة والاختيار مذهب

(١) هذا القول يتعارض مع قوله منذ قليل: «المعطوف مجرور مع تكرّر العامل بما كان مجرورًا به قبل تكرّره، أعني العامل الأوّل». وربّما كان الرضيّ قد قصد المثال «لا أبا لزيد» حيث قال سيبويه إنّ «زيدًا» مجرور بالإضافة لا باللام الظاهرة.

البصريين، ويجوز عندهم تركها[١] اضطرارًا، كقوله [من البسيط]:

٣٤٢ ـ فاليومَ قرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتُمُنا فاذْهَبْ فما بكَ والأيامِ مِنْ عَجَبِ

وأجاز الكوفيون[٢] ترك الإعادة في حال السعة مستدلِّين بالأشعار، ولا دليل فيها، إذ الضرورة حاملة عليه، ولا خلاف معها؛ وبقوله تعالى: ﴿**تساءلون به والأرحام**﴾[٣]، بالجرّ، في قراءة حمزة.

وأجيب بأن الباء مقدَّرة، والجرّ بها؛ وهو ضعيف، لأن حرف الجرّ لا يعمل مقدَّرًا في الاختيار إلاّ في نحو: «اللَّهِ لأفعلنَّ»، وأيضًا لو ظهر الجارّ فالعمل للأول، كما ذكرنا، ولا يجوز أن تكون الواو للقسم لأنه يكون، إذن، قَسَمَ السؤال، لأن قبله: ﴿**واتقوا الله الذي تساءلون به**﴾ وقَسَم السؤال لا يكون إلا مع الباء كما يجيء.

---

(١) أي: ترك الإعادة.

٣٤٢ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الإنصاف ص ٤٦٤؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٢٣، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٣٠؛ والدرر ٢/ ٨١، ٦/ ١٥١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٠٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٦٢؛ وشرح المفصل ٣/ ٧٨، ٧٩؛ والكتاب ٢/ ٣٩٢؛ واللمع في العربية ص ١٨٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٦٣؛ والمقرب ١/ ٢٣٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٩.

المعنى: ها أنت اليوم تشتمنا وتسبّنا بعدما نلت خيراتنا فلن نستغرب أو نعجب من تصرفاتك، ولا من الزمن العجيب بتغيّره.

الإعراب: «**فاليوم**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «اليوم»: مفعول فيه ظرف زمان متعلّق بالفعل «قربت». «**قربت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «**تهجونا**»: فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، و «نا»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. وكذلك إعراب «**تشتمنا**»، والواو: للعطف. «**فاذهب**»: الفاء: استئنافية، «اذهب»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. «**فما**»: الفاء: استئنافية، «ما»: نافية تعمل عمل ليس. «**بك**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر (ما) المحذوف. «**والأيام**»: الواو: حرف عطف، «الأيام»: اسم معطوف على كاف الخطاب في (بك) مجرور. «**من**»: حرف جر زائد. «**عجب**»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنه اسم «ما» المؤخر، بتقدير: «فما عجب موجودًا بك وبالأيام».

جملة «قربت»: بحسب ما قبلها. وجملة «تهجونا»: في محلّ نصب حال وكذلك جملة «تشتمنا» المعطوفة عليها. وجملة «فاذهب»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فما بك..»: استئنافية أيضًا لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «فما بك والأيام» حيث جرّ الأيام بدون إعادة الجارّ قبلها، وهذا ضرورة تبلغ حد الشذوذ.

(٢) انظر المسألة الخامسة والستين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف» ص ٤٦٣ ـ ٤٧٤.

(٣) النساء: ١.

والظاهر أنَّ حمزة جوَّز ذلك بناءً على مذهب الكوفيين لأنه كوفي، ولا نسلم تواتر القراءات[1].

وذهب الجرمي وحدَه إلى جواز العطف على المجرور المتصل بلا إعادة الجارّ، بعد تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع، نحو: «مررتُ بكَ أنتَ وزيد»؛ قياسًا على العطف على الضمير المتصل المرفوع؛ وليس بشيء لأنه لم يُسمع ذلك، مع أن تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس، وإعادة الجار أقرب وأخفّ.

فإن قيل: كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو: «جاؤوني كلّهم»، والإبدال منه، نحو: «أعجَبْتَني جمالُك»، من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل، وجاز أيضًا، «أعجبتُ بك جمالِك» من غير إعادة الجارّ؛ ولم يجز العطف في الأول إلاَّ بعد التأكيد بالمنفصل، وفي الثاني إلاَّ مع إعادة الجارّ؟

فالجواب أن التأكيد والبدل ليسا بأجنبيَّيْن منفصلين عن متبوعهما، لا لفظًا ولا معنى، أمَّا معنًى فلأن البدل، في الأغلب، إمَّا كل المتبوع أو بعضه أو متعلِّقه، والغَلَط قليل نادر؛ والتأكيد عين المؤكّد؛ وأمَّا اللفظ فلأنه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كما في عطف النسق، فلم يُنكر جَرْي ما هو كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء من عامله، لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزء مما قبله، ومتصل به؛ وأمَّا عطف النسق فمنفصل عن متبوعه لفظًا بحرف العطف ومعنًى من حيث إن المعطوف، في الأغلب، غير المعطوف عليه، فأُنكِر جَرْي ما هو مستقلّ وكالأجنبيّ من متبوعه، على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع.

فإن قلت: فهلاَّ طَرَدوا الحكم على هذا الوجه في جميع التواكيد، إذ كلها متصلة بمتبوعاتها كما قلت، ولِمَ أفردوا «النفس» و «العين» بتأكيد متبوعهما الذي هو مرفوع متصل، أوّلاً بالمنفصل، قبل التأكيد؟

قلت: ذلك لعلة أخرى، وذلك لأن «النفس» و «العين» كثيرًا ما يَلِيان العامل ويقعان غير تأكيد، نحو: «طابت نفسُ فلان»، و «لقِيتُ عينه»، فلو لم نؤكّد معهما أوّلاً بالمنفصل، لالتبس الفاعل إذا كان غائبًا أو غائبة بالتأكيد، نحو: «زيد جاءني نفسه»، و «هند جاءتني نفسها»، ثم طُرِد الحكم في البواقي، مع أن ضمائرها بارزة، نحو: «ضرَبْتَني أنت نفسك»، وإن لم يلتبس.

---

(١) موقف الرضيّ هذا من تواتر القراءات تكرر في كتابه هذا، وقد تقدَّم مثله في الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

وأمّا «كلّ»، و «أجمع»، فلا يلتبسان بالفاعل[١] في نحو: «الكتاب قُرِئ كلُّه»، لأنّ «كُلاًّ» لا يلي العوامل الظاهرة أصلاً، فلا تقول: «جاءني كلُّكم»، ولا «قتلتُ كلَّكم»، ولا «مررتُ بكلِّكم». بَلَى، قد استَعمل مبتدأ، لا غير، إمَّا لأنَّ العامل معنويّ، كما هو مذهب الجمهور، أو لأنَّ مرتبته التأخّر، أعني خبر المبتدأ، كما اخترنا في أول الكتاب.

هذا وقد علَّل المصنف اختصاص «النفس» و «العين» بتقدّم تأكيد مؤكَّدهما بالمنفصل، بأنهم كرهوا أن يؤكّدوا الجزء بما هو كالمستقل، قال: لأن «النفس» تستعمل غير تأكيد، ولفظ «كل» لا يستعمل إلا تأكيدًا؛ وهذه العلّة تبطل عليه في قولهم: «مررت بك نفسك»؛ فالأَولى ما قدَّمناه.

* * *

٣ ـ حكم المعطوف

قال ابن الحاجب:

والمعطوف في حكم المعطوف عليه، ومِن ثَمَّ لم يجز في «ما زيد بقائم أو قائمًا ولا ذاهبٌ عمرو» إلاّ الرفع، وإنما جاز: «الذي يطير فيغضب زيد: الذُّبابُ»، لأنها فاء السببيّة.

* * *

قال الرضيّ:

لا يريدون بقولهم: «إنّ المعطوف في حكم المعطوف عليه»: أنَّ كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقًا، يجب ثبوت مثله للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس، بل المراد أنَّ كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله، لا بالنظر إلى نفسه، يجب ثبوته للمعطوف، كما إذا لزم في المعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائد إليه[٢] لكونه صلة له، لزم مثله في المعطوف؛ وكما إذا اقتضى ما قبله كونه نكرة، كمجرور «ربَّ»، أو المجرور بـ «كَمْ»، وجب كون المعطوف كذلك، فلذا ضَعُف:

الواهبُ المائة الهجان وعبدها[٣]

(١) الصواب: «بنائب الفاعل».
(٢) أي: إلى المتقدّم على المعطوف عليه.
(٣) تقدّم بالرقم ٢٨٥.

وتقول في: «ربَّ شاة وسخلتها»: إن المعطوف نكرة، كما يجيء في باب المضمرات؛ وكان يجب على الأصل المتقدم ألاَّ يجوز نحو قوله [من الرجز]:

علفتها تبنًا وماءً باردًا[1]

وقوله [من مجزوء الكامل]:

٣٤٣ - [يا ليتَ بعلك في الوغى] مُتقلِّدًا سَيْفًا ورمْحا

لكنه إنما جاز، لأن المنصوب بعد العاطف ههنا معمول لعامل مقدَّر معطوف على العامل الأول، حذف اعتمادًا على فهم المراد، أي: علفتها تبنًا وسقيتها ماءً باردًا، ومتقلدًا سيفًا وحاملاً رُمحًا.

وكذا وَجَب، بناءً على الأصل المتقدم[2]، ألاَّ يجوز: «يا زيدُ والحارث» لوجوب تجرُّد المعطوف عليه من اللام، بالنظر إلى «يا»، لكن لما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء، ولم يجتمعا حال كون اللام في المعطوف، جاز، كما في: «يا أيُّها الرجل».

وإن وَجَب للمعطوف عليه حكم بالنظر إلى نفسه وإلى غيره معًا، وَجَب مثله للمعطوف، إن كان في نفسه مثل المعطوف عليه، فلذا، وَجَب بناء المعطوف في: «يا زيدُ وعمرُو»، لأنَّ ضمّ المنادى بالنظر إلى حرف النداء وإلى كونه مفردًا معرفة.

---

(١) تقدم بالرقم ١٧١.

٣٤٣ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٨، ٦/ ٢٣٩؛ وأمالي المرتضى ١/ ٥٤؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٣١، ٣/ ١٤٢، ٩/ ١٤٢؛ والخصائص ٢/ ٤٣١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٨٢؛ وشرح المفصل ٢/ ٥٠؛ ولسان العرب ١/ ٤٢٢ (رغب)، ٢/ ٢٨٧ (زجج)، ٥٩٣ (مسح)، ٣/ ٣٦٧ (قلد)، ٨/ ٤٢ (جدع)، ٥٧ (جمع)، ١٥/ ٣٥٩ (هدى)؛ والمقتضب ٢/ ٥١.

المعنى: يا ليت زوجك قد غدا في الحرب حاملاً رمحه، وواضعًا سيفه على كتفه.

الإعراب: **«يا ليت»**: «يا»: حرف تنبيه، «ليت»: حرف مشبه بالفعل، **«بعلك»**: اسم ليت منصوب بالفتحة، والكاف: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. **«في الوغى»**: جار ومجرور بالكسرة المقدرة على الألف، متعلقان بخبر محذوف تقديره موجود. **«متقلدًا»**: حال منصوبة بالفتحة. **«سيفًا»**: مفعول به لاسم الفاعل «متقلدًا» منصوب بالفتحة. **«ورمحا»**: «الواو»: عاطفة، «رمحا»: اسم معطوف منصوب بالفتحة، أو مفعول به لفعل محذوف.

جملة «يا ليت بعلك في الوغى»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «رمحًا» حيث عطف «رمحًا» على «سيفًا» وإن كان الرمح لا يتقلد فـ **«متقلدًا»** مسلطٌ عليه وعاملٌ في المعطوف والمعطوف عليه جميعًا.

(٢) وهو أنّ المعطوف في حكم المعطوف عليه.

وكان يجب بناء المعطوف على هذا الأصل في «لا رجلَ وامرأة»، كما في النداء، لكن العلّة قد تقدمت في المنصوب بلاء التبرئة.

وإن لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه، لم يجب فيه ما وَجَبَ في المعطوف عليه، فلذا لم يُضمَّ المعطوف في «يا زيدُ وعبدَ اللّه»، لأن ضمّ المنادى ليس لحرف النداء، فقط، بل لذلك ولكونه مفردًا معرفة، كما قلنا.

وكذا لم ينصب المعطوف في «لا رجلَ ولا زيد عندي»، لأن نصب اسم «لا»، بالنظر إلى «لا» وإلى قابل النصب وهو المنكر المضاف والمضارع له، لا بالنظر إلى «لا» وحدها، فنقول:

يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق، نحو: «زيد أحمر ورجل شجاع»، وذلك لأن الضمير في المشتق الواقع خبرًا، لم يجب لكونه خبرًا فقط، إذ خبر المبتدأ يتجرَّد أيضًا عن الضمير إذا كان جامدًا، بل بالنظر إلى نفسه أيضًا وهو كونه مشتقًّا، إذ الخبر المشتقّ لا بدَّ من ضمير فيه أو في معموله.

فالمقصود أنَّ المعطوف يجب أن يكون بحيث لو حُذِف المعطوف عليه، جاز قيامه مقامه.

***

قوله: «ومِن ثمَّ لم يجز في «ما زيد بقائم أو قائمًا، ولا ذاهب عمرو» إلاّ الرفع»، وذلك لأنه لما وجب لقولك: «بقائم، أو: قائمًا» الضمير، لكونه خبرًا مع كونه مشتقًا، وجَب أن يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه، وهو قولك: «ولا ذاهب عمرو»، لأن الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر إلى كونه خبرًا وإلى كونه مشتقًّا، والمعطوف مشتق مثله، ولا ضمير في: «ذاهب عمرو»، بالجر، ولا في: «ذاهبًا عمرو».

فإن قلت: فجوِّز: «ولا ذاهبًا عمرو»، على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر. قلت: ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله في حكم الإعراب، لأن الاسم في الأول مقدَّم على الخبر، فجاز عمل «ما» فيهما، بخلاف الثاني، فصار في عطف الجملة على الجملة مثل: «لا غلام رجل، ولا زيدٌ عندي» في عطف المفرد على المفرد، فيجب الرفع في «ذاهب» على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر، إذ لا يجوز عطف الخبر وحده على الخبر، لما تقدم من عدم الضمير؛ وقد ذكرنا وجوه هذه المسألة مستوفاةً قبلُ[1]، فليُرجَع إليه.

---

(١) راجع باب إعمال «ما» عمل «ليس» في هذا الجزء.

وإنما جاز: «مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين»، وإن لم يكن في «قاعدَين» ضمير راجع إلى الموصوف، حَمْلاً على المعنى، لأن المعنى: لا قاعد أبواه، فهو في حكم ما يثبت فيه الضمير، وذلك لأن الضمير المستكن المثنى في «قاعدَين» راجع إلى المضاف مع المضاف إليه، أعني «أبواه»، والمضاف إليه ضمير راجع إلى الموصوف؛ وكذا قولك: «برجلٍ حَسَنةٍ جاريتهُ لا قبيحة»، لأنه بتقدير: لا قبيحة جاريته.

* * *

قوله: «وإنما جاز: الذي يطير فيغضب زيد: الذباب»؛ جواب عن سؤال مقدَّر، وهو أن يقال: إنك إذا أخبرت عن الذباب في قولك: «يطير الذباب فيغضب زيد»، تقول: «الذي يطير فيغضب زيد: الذباب»، فقولك: «يغضب زيد»، عطف على «يطير»، الذي هو صلة، فوجَب أن يكون فيه ضمير، كما في المعطوف عليه، وهو خالٍ منه، فوجب ألاَّ يجوز.

وأجاب[1] بأن هذه الفاء للسببيَّة لا للعطف المجرَّد، وكلامنا في المعطوف. هذا الذي قاله المصنف. والذي يَقوَى عندي أنّ الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدأ، والصفة، والصلة؛ إذا عطفت عليها جملة أخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى، بكون مضمونها بعد مضمون الأولى، مُتراخيًا، أو لا، أو بغير ذلك؛ جاز تجرُّد إحدى الجملتين عن الضمير الرابط، اكتفاءً بما في أختها التي هي قرينتها وكجزئها، سواء كان مضمون الأولى سببًا لمضمون الثانية، كما في مسألة الذباب، أو لا، كما تقول مخبرًا عن زيد في: «جاءني زيد فغربت الشمس»: «الذي جاء فغربت الشمس: زيد»؛ لأن المعنى: الذي يعقب مجيئه غروب الشمس: زيد، وتقول مخبرًا عن الشمس: «التي جاء زيد فغربت: الشمس». وليس مجيء زيد سببًا لغروب الشمس.

وكذا يجوز مع «ثمَّ» إذ مضمون معطوفها بعد مضمون الأولى وإن كان متراخيًا، تقول: «الذي جاء ثم غربت الشمس: زيد»، إذ المعنى: الذي تراخى عن مجيئه غروب الشمس: زيد، وكذا: «التي جاء زيد ثم غربت: الشمس».

وكذا تقول في خبر المبتدأ: «زيد قام فغربت الشمس»، و «زيد غربت الشمس فقام»؛ لا منع من جميع هذا. وهذا كما تعطف على الضمير الرابط في

(١) أي: ابن الحاجب.

الجملة التي يلزمها الضمير، اسمًا ظاهرًا نحو: «زيد ضربته وعمرًا»، أو تعطف ضميرًا على بعض أجزاء الجملة اللازمة للضمير الخالية منه، نحو: «زيد ضربت عمرًا وأَبَاه»؛ وإنَّما جاز ذلك لأن في أجزاء الجملة المذكورة ضميرًا، لأن ذلك المفرد المعطوف صار من جملة أجزائها بسبب العطف، إذ لا يستقلّ المفرد، فلمّا لم تستقلّ الجملة المعطوفة بالفاء و «ثم»، وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة، لتعقُّب مضمونِها مضمونَها، صارت كأحد أجزائها، فاكتفى بالضمير في إحداهما.

وأمّا إن لم يكن للجملة تعلّق معنويّ بالمعطوف عليها، نحو: «الذي قام وقعدت هند: زيد»، لم يجز، إلا أن يتعلق المضمون بالمضمون معنًى، فتقول: «الذي قام وقعدت هند في تلك الحال: زيد»، و «الذي تزول الجبال ولا يزول: أنا»، و «الذي تقوم القيامة ولا ينتبه: أنت»، لأن الاقتران معلوم من قرينة الحال، وإذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يجز، لأن الواو لمطلق الجمع، لا دلالة فيها على الاقتران وغيره، كما كان في الفاء، وثمّ تعلّق معنويّ بين المضمونين.

هذا، وقولك: «هند لقيت زيدًا وإياها»، جائز اتفاقًا، وفي المسألة إذا ذكرت مقام الواو[1]: الفاء، أو «ثمّ»، أو «أو» خلاف.

فلا يجيزها قوم، لأن الاجتماع ليس بحاصل مع الفاء و «ثمّ» و «أو»، فيحتاج إلى تقدير فعل آخر للمعطوف، فتبقى الجملة الأولى بلا ضمير عائد على المبتدأ، بخلاف الواو، فإنها للجمع فلا تحتاج إلى تقدير فعل.

وليس بشيء[2]؛ لأن العامل ليس بمقدر في المعطوف، كما تبيَّن في حدِّ التوابع؛ ولو سلمنا أيضًا، جازت على ما ذكرنا، لأن للجملة الثانية مع الفاء و «ثمَّ» و «أو» تعلّقًا معنويًا بالأولى.

وأمّا إنْ صرَّحْتَ بالفعل في الثاني مع الواو، نحو: «زيد أكرمت عمرًا وأكرمت أباه»، فإن قصدت بالتكرير التأكيد، جازت المسألة، وإن قصدت الاستئناف، امتنعت الأولى لخلو الجملة الخبرية[3] عن الضمير.

* * *

(١) أي: وفي المسألة إذا أقمت مقام الواو. . . .
(٢) أي: ليس المذهب (أو الرأي) المتقدِّم بشيء.
(٣) أي: الجملة الواقعة خبرًا.

٤ ـ العطف على عاملين مختلفين

قال ابن الحاجب:

وإذا عطفت على عاملين لم يجز، خلافًا للفرّاء، إلا في نحو: «في الدار زيد، والحجرة عمرو»، خلافًا لسيبويه.

* * *

قال الرضيّ:

معنى قولهم: «العطف على عاملين»: أن تعطف بحرف واحد معمولَين مختلفين كانا في الإعراب كالمنصوب والمرفوع، أو متفقين كالمنصوبين أو المرفوعين، على معمولَي عاملين مختلفين؛ نحو: «إن زيدًا ضَرب عمرًا؛ وبكرًا خالدًا»، وهذا عطف متفقي الإعراب على معمولي عاملين مختلفين؛ وقولك: «إنّ زيدًا ضُرِب غلامُه، وبكرًا أخوه»، عطف مختلفي الإعراب. ولا يعطف المعمولان على عاملين، بل على معموليهما، فهذا القول منهم على حذف المضاف.

وأمّا عطف المعمولين، متفقين كانا أو مختلفين على معمولَي عامل واحد، فلا بأس به، نحو: «ضرب زيدٌ عَمْرًا، وبكرٌ خالدًا»؛ و «ظننت زيدًا قائمًا وعمرًا قاعدًا»؛ و «أَعلَم زيدٌ عَمْرًا بكرًا فاضلاً، وبشرٌ خالدًا محمدًا كريمًا»[١]، وذلك لأن حرف العطف كالعامل، ولا يقوى حرف واحد أن يكون كالعاملين، ويجوز أن يكون كعامل واحد يعمل عَمَلَين أو ثلاثة، أو أكثر.

واعلم أنّ الأخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقًا، إلا إذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور، نحو: «دخل زيد إلى عمرو، وبكرٌ خالدٍ»، فهذا لا يجوز إجماعًا منهم، ممَّن جوَّز العطف على عاملين، ومَن لم يجوِّز؛ أمّا عند مَن جوَّز فللفصل بين العاطف الذي هو كالجارّ، وبين المجرور، وأمّا عند مَن لم يجوِّز، فلهذا وللعطف على عاملين.

وليس الأمر كما زعم المصنِّف من قوله: يجيزه بعض الكوفيين، فإن كلَّهم[٢] أطبقوا على المنع مما ذكرنا، لما ذكرنا.

فإن وَليَ المجرورَ في المسألة المذكورة حرفُ العطف، نحو: «زيد في

(١) في هذا المثال عطف ثلاثة معمولات على ثلاثة معمولات لعامل واحد.

(٢) تقدَّم منذ قليل قول الرضي: إن لفظ «كلهم» لا يلي العوامل الظاهرة، ومع هذا القول نراه يستخدم ما يُخطئه.

الدار، والحجرة عمرو»، أجازه الأخفش على ما نقل عنه الجزولي وغيره؛ لأن المانع عنده إنما كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجارّ وبين المجرور، ولا يجوز؛ كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور، وقد زال المانع بإيلاء المجرور للعاطف، فلهذا جوَّز الأخفش: «ما زيد بقائم ولا قاعدٍ عمرو».

ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقًا، وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين، فنحو قولهم: «مررت إلى الغزو بجيش، والحجّ بركبٍ»، لا يجوز إجماعًا، أيَّ الاسمين أوليتَ حرفَ العطف، إذ الآخر يبقى مفصولاً بينه وبين العاطف الذي هو كالجارّ، ولا يجوز ذلك؛ سواء كان الفاصل ظرفًا، نحو: «مررت اليوم بزيد وأمس عمرو»، أو غيره، بل يجب أن تقول: «وأمس بعمرو».

وأما الفصل بالظرف أو غيره بين العاطف والمرفوع أو المنصوب، فمختلف فيه، مَنَع منه الكسائي والفرّاء وأبو علي في السَّعة، وذلك إذا لم يكن الفاصل معطوفًا، بل يكون معمولاً من غير عطف، لعامل المعطوف المرفوع، أو المنصوب الذي بعده، نحو: «ضرب زيدٌ، وعمرًا بكرٌ»، و «جاءني زيد واليومَ عمرو»؛ وقد فصل الشاعر بالظرف، قال [من الطويل]:

٣٤٤ ـ أَتَعْرِفُ أَمْ لا رَسْمَ دارٍ مُعَطَّلا ... مِنَ العامِ يَغْشاهُ ومِنْ عامٍ أَوَّلا

---

٣٤٤ ـ **التخريج**: البيتان للقحيف العقيلي في خزانة الأدب ٥/ ١٣١؛ ولسان العرب ١١/ ٢٨٧ (رعل)؛ ونوادر أبي زيد ص ٢٠٨.

اللغة: الرسم: الأثر. المعطَّل: الرسم الخالي من الساكن. يغشاه: يأتيه. قِطار: جمع قَطْر: وهو المطر. تاراتٍ: مراتٍ. الخريقُ: الريح الباردة الشديدة. مضلّة: فاقدة. البو: جلد الحُوار، أي: ولد الناقة يحشىٰ إذا مات، فتعطف عليه الناقة، فتدر. الرعيل: الجماعة من الخيل. تعجَّل: أسْرعَ.

المعنى: هل تعرف هذا الرسم المقفر منذ العام الماضي، والذي تهطل عليه الأمطار وتعبث فيه الرياح مدوية دوي ناقة أضاعت بوها في جماعة من الخيل مسرعةٍ.

الإعراب: **«أتعرف»**: الهمزة: حرف استفهام، «تعرفُ»: فعل مضارع مرفوع فاعله مستتر وجوبًا تقديره: أنت. **«أم»**: حرف عطف. **«لا»**: نافية، والمعطوف محذوف والتقدير: أم لا تعرف. **«رسم»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«دارٍ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«معطلاً»**: صفة لـ «رسم» منصوبة مثله. **«من العام»**: جار ومجرور متعلقان بـ «مُعطَّلاً». **«يغشاه»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر والهاء مفعول به محله النصب. **«ومن عام»**: الواو: حرف عطف، «من عام»: جار ومجرور معطوفان على «من العام». **«أولاً»**: صفة لـ «عام» مجرور وعلامة جره الفتحة لأنه ممنوع من الصرف، والألف للإطلاق. **«قطارٌ»**: فاعل «يغشاه» مرفوع بالضمة. **«وتاراتٍ»**: الواو: حرف عطف، «تاراتٍ»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الكسرة لأنه جمع مؤنث سالم، متعلق بالفعل «يغشاه». **«خريق»**: معطوف على «قطارٌ» مرفوع مثله. **«كأنّها»**: حرف =

قِطارٌ وتاراتٍ خَرِيقٌ كَأَنَّها مُضِلَّةُ بَوٍّ في رَعيلٍ تَعَجَّلا

فإن كان الفاصل، أيضًا، معطوفًا على مثله، لم يُختلَف في جوازه في المرفوع والمنصوب، وفي عدم جوازه في المجرور، نحو: «جاءني أمس عمرو، واليومَ زيدٌ»، و «ضربَ زيدٌ عَمْرًا، وبكرٌ خالدًا»، ولا يجوز: «مررت اليوم بزيد وأمس عمرٍو»؛ كما لا يجوز: «مررت بزيد وأمس خالدٍ».

قال أبو علي: إنما قَبُح الفصل بين العاطف والمرفوع أو المنصوب بما ليس بمعطوف، لأن العاطف كالنائب عن العامل، فلا يُتَّسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه، كما يُفصل بين العامل ومعموله.

وأجاز ذلك غيرهم في السَّعة، لجواز الفصل بين الرافع والناصب، ومعموليهما، وامتناع ذلك بين الجارّ والمجرور.

ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقَسَم، نحو: «قام زيد، ثم، والله، عمرو»، إذا لم يكن المعطوف جملة، فلا تقول: «ثم والله قعد عمرو»، لأنه تكون الجملة، إذن، جوابًا للقسم فيلزمها حرف الجواب، فلا يكون ما بعد القسم عطفًا على ما قبله، بل الجملة القسمية، إذن، معطوفة على ما قبلها.

ويجوز الفصل بالشرط أيضًا، نحو: «أَكرمْ زيدًا، ثم، إن أكرمتني، عَمْرًا»؛ وبالظن، نحو: «خرج محمد، أو، أظن، عمرو»، بشرط أَلاَّ يكون العاطف الفاء أو الواو، لكونهما على حرف واحد، فلا ينفصلان عن معطوفيهما، ولا «أمْ»، لأن «أم» العاطفة، أي: المتصلة، يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الأغلب، كما يجيء في حروف العطف.

ولنرجعْ إلى العطف على عاملين، فنقول:

الأخفش لا يمنع، من صور العطف على عاملين، إلاَّ ما كان فيه الفصل بين العاطف والمجرور لا غير، كما ذكرنا.

= مشبه بالفعل، «ها» اسم «كأن» محله النصب. «**مضلَّةُ**»: خبر «كأنّ» مرفوع بالضمة. «**بوٍّ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**في رعيل**»: جار ومجرور متعلقان بـ «مضلّة». «**تعجّلا**»: فعل ماض مبني على الفتح، والألف: للإطلاق، والفاعل مستتر تقديره: هو.

جملة «تعرف»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يغشاه قطارٌ»: حال من «رسمَ دارٍ» محلها النصب. وجملة «كأنّها مضلة بوٍّ»: صفة لـ «خريق» محلها الرفع. وجملة «تعجّل»: صفة لـ «رعيلٍ» محلها الجر.

الشاهد فيه: أنّه فَصَل بالظرف «تاراتٍ» بين العاطف «الواو» وبين المعطوف «خريقٌ» والأصل: «قِطارٌ وخريق تاراتٍ».

وسيبويه يمنعه مطلقًا؛ والفرّاء، كما نسب إليه ابن مالك، يوافق سيبويه ويخالف الأخفش، وهما، أي: سيبويه والفرّاء، يضمران الجارّ في كلّ صورة توهم العطف على عاملين وفيها مجرور، نحو قولهم: «ما كلّ سوداءَ تمرة، ولا بيضاءَ شحمةٌ»[١]، أي: ولا كل بيضاء، وقوله تعالى: **﴿والذين كسبوا السيئات جزاءُ سيئة﴾**[٢]، أي: وللذين، واعتذر ابن السرَّاج لهما في قوله تعالى: **﴿واختلاف الليل والنهار﴾**، إلى قوله: **﴿آياتٌ﴾**[٣]، و «آياتٍ»، على القراءتين[٤]، بأن «آيات» أعيدت توكيدًا للأولى لما طال الكلام وليس بمعطوف؛ فمذهب المتقدمين: الجواز مطلقًا، كما هو مذهب الأخفش، أو المنع مطلقًا إلا بإضمار الجارّ، كما هو مذهب سيبويه والفرّاء.

وأمّا المتأخّرون، فإن الأعلم الشنتمري، منع نحو: «زيد في الدار والحجرة عمرو»، مع تقديم المجرور إلى جانب العاطف، قال: لأنه ليس يستوي آخر الكلام وأوله، قال: فإذا قدِّمت في المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه، نحو: «في الدار زيد والحجرة عمرو»، جاز لاستواء آخر الكلام وأوّله في تقديم الخبر على المخبر عنهما.

قلت: يلزمه تجويز مثل قولنا: «زيد خرج غلامه، وعمرو أخوه»، و«إنّ زيدًا خرج غلامه وبكرًا أخوه»، لاستواء أول الكلام وآخره، وهو لا يجيزه.

والمصنّف جوّز بالقيد الذي ذكره الأعلم، أيضًا، وهو أن يتقدّم المجرور في المعطوف عليه، ويتأخّر المنصوب أو المرفوع، ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب، نحو: «في الدار زيد، والحجرةِ عمرو»، و «إنّ في الدار زيدًا والحجرةِ عَمْرًا»، لكن لا للعلّة التي ذكرها الأعلم، بل قال: لأن الذي ثبت في كلامهم ووُجِد بالاستقراء من العطف على عاملين، هو المضبوط بالضابط المذكور، فوَجَب أن يُقتصر عليه، ولا يقاس عليه غيره، إذ العطف على عاملين مختلفين مطلقًا خلاف الأصل، فإن اطّرد في صورة معينة دون غيرها، لم يُقس عليها، فلم يلزم المصنف ما لزم الأعلم من تجويز الصورتين المذكورتين؛ لكن يبقى الإشكال

---

(١) هذا القول من أمثال العرب وقد تقدم تخريجه.

(٢) يونس: ٢٧.

(٣) الجاثية: ٥.

(٤) قرأ حمزة والكسائي ويعقوب والأعمش والجحدريّ بنصب «آيات» الثانية، وقرأ باقي القرّاء بالرفع. انظر: البحر المحيط ٨/ ٤٤؛ وتفسير الطبريّ ٢٥/ ٨٤؛ والكشاف ٣/ ٥٠٨؛ وتفسير الرازي ٢٧/ ٢٥٨؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٧٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٦/ ١٤٧.

عليه في علة تخصيصهم للصورة المعيَّنة بالجواز دون غيرها، وإذا كان العطف على عاملين مختلفين مخالفًا للأصل، فهلاً اعتذر بإضمار الخافض كما فعل سيبويه والفرّاء، حتى لا يكون تحكمًا.

* * *

قوله: «خلافًا للفرّاء» يعني أن الفرّاء يجيزه مطلقًا؛ وفي هذه الإحالة نظر[١] على ما قلنا. قوله: «إلاّ في نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو» أي: يجوز مطلقًا ويقاس عليه إذا كان بالضابط المذكور. قوله: «خلافًا لسيبويه»، أي: لا يجوز عنده مطلقًا، وإن كان بالضابط المذكور.

* * *

٥ ـ بقيّة أحكام العطف

ولنذكر بقية أحكام العطف.

فمنها: أنه قد يحذف واو العطف مع معطوفه، مع القرينة، كما إذا قيل: «مَن الذي اشترك هو وزيد»؟ فقلت: «اشترك عمرو»؛ أي: اشترك عمرو وزيد، قال الله تعالى: ﴿**لا يستوي منكم مَن أنفق مِن قبل الفتح وقاتل**﴾[٢]، الآية، أي: لا يستوي مَن أنفق مِن قبلِ الفتح ومَن أنفق من بعده. وكذا «أم» مع معطوفها، كقولك لمن قال: «أنا أصلِّي ليلاً ونهارًا»: «أفي الليل تصلِّي أكثر»؟ يعني: أم في النهار؟

وقد تحذف الواو من دون المعطوف، قال أبو علي في قوله تعالى: ﴿**ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت...**﴾[٣]، أي: وقلت؛ وحكى أبو زيد: «أكلت سمكًا لبنًا تمرًا».

وقد تحذف «أو»، كما تقول لمن قال: «آكل اللبنَ والسمكَ»: «كُلْ سَمَكًا لبنًا»، أي: أو لبنًا، وذلك لقيام القرينة على أن المراد أحدهما.

وقد يحذف المعطوف عليه بعد «بَلَى» وأخواتها[٤]، تقول لمن قال: «ما قام زيد»: «بَلَى، وعمرو»، أي: بَلَى قام زيد وعمرو، لأنها حرف تصديق، فيدلّ على المعطوف عليه الذي هو المصدَّق المثبت، كما يجيء في بابها.

---

(١) قوله: «وفي هذه الإحالة نظر»، لأنّ كلام ابن الحاجب يفيد أن الفرّاء يُجيز ذلك مطلقًا، في حين أن الفرّاء يُجيزه مقيَّدًا بحالة معيَّنة كما تقدَّم.

(٢) الحديد: ١٠. (٣) التوبة: ٩٢.

(٤) أي: حروف الجواب.

وكذا تقول: «بَلَى فزيد»، و «بَلَى ثم زيد»، و «بَلَى أو زيد»، و «بَلَى لا زيد»، لأنَّ «بَلَى» للإيجاب بعد النفي، فيكون التقدير: بَلَى قام عمرو لا زيد.

وتقول لمن قال: «ما قام بكر»: «نعم، لكن زيد»، أي: نعم ما قام بكر لكن زيد، أي: لكن قام زيد، لأن «نَعَمْ» مقرِّرة لما سبقها، نفيًا كان أو إثباتًا، ولكن للإثبات بعدَ النفي في عطف المفرد، كما يجيء في حروف العطف.

وتقول لمن قال: «ما مات الناس»: «بَلَى، حتى الأنبياء»، وتقول لمن قال: «ما قام زيد»: «بَلَى، بَلْ عَمْرو»، أو: «نَعَمْ، بل عَمْرو»، أي: بَلَى قام زيد بل عمرو، ونَعَمْ، ما قام زيد بل عمرو.

ولا يُحذَف المعطوف عليه بعد حروف التصديق إذا كان العاطف «أَمْ» و«إمَّا»، وذلك لأنّ «أم» المتصلة وهي العاطفة تقتضي سبق الهمزة؛ و «إمَّا» تقتضي سبق «إمَّا» أخرى كما يجيء في حروف العطف.

وقد يحذف المعطوف عليه بـ «أَمْ»، قال الله تعالى: **﴿أمْ مَن هو قانت آناء الليل...﴾**[1]، أي: آلكافر خير، أمْ مَن هو قانت؟

ويجوز تقديم المعطوف بالواو، والفاء، و «ثمّ»، و «أَوْ»، و «لا»، في ضرورة الشعر على المعطوف عليه، نحو: «ضربتُ وعَمْرًا، أو: فَعَمْرًا، أو: ثمّ عَمْرًا، أو: أو عمرًا، أو: لا عَمْرًا: زيدًا»[2]، بشرط ألاَّ يتقدم المعطوف على العامل، فلا يجوز: «وزيد قام عمرو»، ولا: «مررت وزيد بعمرو»، وذلك لأنّ العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف، فهو[3] كالآلة للعمل، ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها؛ ولاستبشاع كون التابع مقدمًا على متبوعه وعلى متبوع متبوعه، أي: العامل في متبوعه؛ فلا يقال: «والأسدَ إيَّاك»، لأنه يكون، إذن، متقدمًا على العامل.

وكذا، لم يتقدَّم[4] على معطوف عليه لزم اتصاله بعامله، فلا يقال: «وزيدٌ ضربت أنت»؛ بالعطف على التاء.

ولم يتقدَّم على المعطوف عليه إذا كان مبتدأ مؤخَّر الخبر، دخله حرف ناسخ، أو لا؛ فلا يجوز: «إنَّ وعَمْرًا زيدًا قائمان»، و «ما وزيد عمرو قائمين»، لضعف الحرفين، فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف، وكذا لا تقول: «أمَّا وعمرو

---

(١) الزمر: ٩.
(٢) زيدًا: مفعول به لِـ «ضربت».
(٣) أي: حرف العطف.
(٤) أي: لم يتقدَّم معطوف....

زيد فمنطلقان»، و «الذي وأبوه زيد ضاربان: أنا»، و «هل وزيد عمرو قائمان»؟ و«كيف وعمرو زيد قائمان»؟ لأنه يتقدَّم على العامل أيضًا، وهو إمَّا الابتداء، أو الخبر، على المذهبين.

فإذا تقدَّم الخبر، نحو: «قائمان وزيد عمرو»، و «كيف وزيد عمرو»؟ جاز اضطرارًا، لتأخّره عن العامل، على المذهبين.

ويشترط، أيضًا، في تقديم المعطوف اضطرارًا، ألاّ يكون المعطوف عليه مقرونًا بـ «إلاّ»، أو معناها، فلا تقول: «ما جاءني وزيدٌ إلاّ عمرو»؛ ولا: «إنّما جاءني وزيد عمرو»، وذلك لما تقدم في باب الفاعل، إن ما بعد «إلاّ» في حيِّز غير حيِّز ما قبلها، لتخالفهما نفيًا وإثباتًا، كما مرَّ في باب الفاعل، فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حيِّز ما بعدها.

ومنها[1] أنّ كلّ ضمير راجع إلى المعطوف بالواو، أو «حتى» مع المعطوف عليه، يطابقهما مطلقًا، نحو: «زيد وعمرو جاءاني»، و «مات الناس حتى الأنبياء، وفَنوا»، والضمير للمعطوف والمعطوف عليه.

وأمَّا قوله تعالى: **﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها﴾**[2] فالمعنى: ولا ينفقون الكنوز، لدلالة «يكنزون» على «الكنوز».

وقوله تعالى: **﴿والله ورسوله أحقّ أن يرضوه﴾**[3]، أي: يرضوا أحدهما، لأن إرضاء أحدهما إرضاءٌ للآخر.

ويجوز: «زيد وعمرو قام»، على حذف الخبر من الأول اكتفاءً بخبر الثاني، وكذا يجوز: «زيد قام وعمرو»، على حذف الخبر من الثاني اكتفاءً بخبر الأول، أي: وعمرو كذلك، وفي الموضعين: ليس المبتدأ وحده عطفًا على المبتدأ، إذ لو كان كذلك، لقلت: «قاما».

وأمَّا الفاء و «ثمّ»، فإنْ كان الضمير في الخبر، عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه، ففي مطابقته لهما خلاف. قال بعضهم: يجب حذف الخبر من أحدهما، إمَّا من الأول، نحو: «زيد فعمرو قام»، و «زيد ثم عَمْرو قام»، أي: زيد قام، فعمرو قام؛ وإمَّا من الثاني، نحو: «زيد قام فعمرو»، أي: فعمرو قام، أو: فعمرو كذلك. قالوا[4]: ولا تجوز المطابقة، لأن تفاوتهما في الترتيب يمنع

---

(١) أي: ومن أحكام العطف أيضًا. (٢) التوبة: ٣٤.
(٣) التوبة: ٦٢.
(٤) أي: أصحاب الرأي القائل: يجب حذف الخبر من أحدهما.

اشتراكهما في الإضمار. وأجاز الباقون مطابقة الضمير، وهو الحق، نحو: «زيد ثم عمرو قاما»، إذ الاشتراكُ في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء و«ثمَّ»، إذ قد يقال: «قام الرجلان» مع ترتيب قيامهما، والإضمار والإظهار في هذا سواء، فـ «قاما»، و «قام الرجلان» مثلان في احتمال اجتماع القيامين، وترتُّبهما.

وإن لم يكن الضمير في الخبر المذكور، وجبت المطابقة اتفاقًا، نحو: «جاءني زيد فعمرو، فقلت لهما...»، و «جاءني زيد ثم بكر، وهما صديقاي».

وأمَّا «لا»، و «لكنْ»، و «بَلْ»، و «أَمْ»، و «أَوْ»، و «إمَّا»، فمطابقة الضمير معها، وتركها موكولان إلى قصدك، فإن قصدت أحدهما، وذلك واجب في الإخبار عن المعطوف بها مع المعطوف عليه مبتدأين، وجَب إفراد الضمير، نحو: «زيد لا عمرو جاءني»، و «زيد بل عمرو قام»، و «زيدٌ أو عمرو أتاك»؛ وكذا تقول: «زيدٌ أو هند جاءني»، ولا تقول: «جاءتني» إذ المعنى: أحدهما جاءني، والغلبة للتذكير.

وتقول في غير الخبر: «جاءني إما زيد وإمَّا عمرو فأكرمته»، و«أزيدًا ضربتَ أم عمرًا فأوجعته»؟ و«ما جاءني زيد لكن عمرو فأكرمته».

وإن قصدت بالضمير كليهما، وجبت المطابقة، نحو: «زيد لا عمرو جاءني مع أني دعوتهما»، و «زيد أو عمرو جاءني وقد جئتهما وأكرمتهما».

وتقول في «أو» التي للإباحة: «جالسِ الحسن[1] أو ابن سيرين وباحثْه» ويجوز: «وباحثْهما». وكذا تقول: «هذا إمَّا جوهر أو عرض»، أو: «وإمَّا عرض»، ثم تقول: «وهما مُحدثان»، وقال الله تعالى: **﴿إن يكن غنيًا أو فقيرًا فالله أولى بهما﴾**[2]. وليس «أو» بمعنى الواو كما قاله بعضهم، بل نقول: جواب الشرط محذوف، والمعنى: إن يكن غنيًا أو فقيرًا، فلا بأس، فإنّ الله أولى بالغني والفقير معًا.

وإنما قال الله تعالى: **﴿وإذا رأوا تجارة أو لهوًا انفضوا إليها﴾**[3]. بإفراد الضمير، مع أنّ الانفضاض كان إليهما معًا؛ لأن الضمير راجع إلى الرؤية المدلول عليها بقوله: «رأوا».

ولا يُستنكر عَود ضمير الاثنين إلى المعطوف بـ «أو»، مع المعطوف عليه، وإن كان المراد أحدهما، لأنه، لما استعمل «أو» كثيرًا في الإباحة، فجاز الجمع

---

(١) هو الحسن البصريّ.
(٢) النساء: ١٣٥.
(٣) الجمعة: ١١.

بين الأمرين، نحو: «جالسِ الحسنَ أو ابن سيرين»، صار كالواو، ولهذا جاز قوله [من البسيط]:

٣٤٥ ـ وكان سِيَّانِ أنْ لا يَسْرَحوا غَنَمًا ... أو يَسْرَحُوهُ بها واغْبَرَّتِ السُّوحُ

فقال مع «سِيَّان»: «أو يسرحوه»، والحق: «ويسرحوه»(١).

وتقول: «أزيدًا ضربت أم عَمْرًا»، وهما مستحقان للضرب، و «ما جاءني زيد لكن عمرو، أو: بل عمرو، وقد دعوتهما».

ومنها(٢) أنّه يُعطف الفعل على الاسم، وبالعكس، إذا كان في الاسم معنى الفعل، قال الله تعالى: ﴿**فالق الإصباح وجَعَل الليل سكنًا**﴾(٣)، على قراءة عاصم، أي: فَلَق الإصباح؛ وكذا قوله تعالى: ﴿**صافّات ويقبضن**﴾(٤) أي: يصففن ويقبضن، قال [من الرجز]:

---

٣٤٥ ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ٥/ ١٣٤، ١٣٧، ١٣٨؛ وشرح أشعار الهذليين ص ١٢٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٥؛ وشرح شواهد المغني ١٩٨؛ ولسان العرب ١٤/ ٤١٢ (سوا)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٨٩، ١١/ ٧٠؛ والخصائص ١/ ٣٤٨، ٢/ ٤٦٥؛ ورصف المباني ص ١٣٢، ٤٢٧؛ وشرح المفصل ٨/ ٩١.

اللغة: سيان: مثلان. سرح: أرسل للمرعى. السوح: جمع ساحة.

المعنى: لقد صارت الساحات ملأى بالغبار، بسبب الجفاف والجدب، فصار الأمر سواء، أرسلوا الحيوانات للمرعى أو لم يرسلوها، فلا شيء ترعاه.

الإعراب: «**وكان**»: الواو: بحسب ما قبلها، «كان»: فعل ماضٍ ناقص، واسمها محذوف تقديره (ضمير الشأن). «**سيان**»: خبر مقدّم مرفوع بالألف لأنه مثنًى. «**أن لا**»: «أن»: حرف مصدريّة ونصب، «لا»: نافية لا عمل لها. «**يسرحوا**»: فعل مضارع منصوب بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**غنمًا**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**أو يسرحوه**»: «أو»: للعطف، «يسرحوه»: فعل مضارع معطوف على منصوب منصوب مثله، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «**بها**»: جار ومجرور متعلقان بـ (يسرحوه). «**واغبرت**»: الواو: حالية، «اغبرت»: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيث لا محلّ لها. «**السوح**»: فاعل مرفوع بالضمة والمصدر المؤول من (أن) والفعل (بعدها) مبتدأ مؤخر والتقدير: كان شأنهم السرح وعدمه سيان.

جملة «وكان الشأن...»: بحسب ما قبلها، أو ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «سراحهم أو عدمه سيان»: في محلّ نصب خبر (كان). وجملة «اغبرت السوح»: في محلّ نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «سيان... أو» حيث جاءت (أو) بمعنى واو العطف، فسيان وسواء يطلبان شيئين لا واحدًا، فلو كانت (أو) بمعنى التخيير لكان المعنى طلب أحدهما فقط.

(١) أي: والصواب القول: «ويسرحوه» بواو العطف، لأنّ كلمة «سيّان» تقتضي اثنين.

(٢) أي: من الأحكام الخاصة بالعطف أيضًا.

(٣) الأنعام: ٩٦. (٤) الملك: ١٩.

٣٤٦ ـ بات يُعَشِّيها بعَضْبٍ باتِرِ   يَقْصِدُ في أَسْوُقِها وجائِرِ

أي: ويجور. ولا يجوز: «مررت برجل طويل ويضرب»، على العطف، إذ الاسم ليس في تقدير الفعل.

ويعطف الماضي على المضارع وبالعكس، خلافًا لبعضهم، قال تعالى: ﴿**والذين يُمسِّكون بالكتاب وأقاموا الصلاة**﴾(١)؛ ونحو: ﴿**إن الذين كفروا ويَصدُّون**﴾(٢)، و ﴿**أرسل الرياح فتثير سحابًا**﴾(٣).

وكذا يجوز: «لم يقعد زيد، ولا يقعد زيد غدًا»، وبالعكس.

وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس، إذا تجانسا بالتأويل، نحو: «زيد أبوه كريم، وعالم إخوته»، لكن عطف الجملة على المفرد أولى من العكس، لكونها فرعًا عليه في كونها ذات محلّ من الإعراب، فالأولى كونها تابعة له في الإعراب، فنحو: «مررت برجل شريف وأبوه كريم»، أولى من نحو: «برجل أبوه كريم وشريفٍ»، ولا سيَّما إذا كانت الجملة والمفرد صِفتين، لأن تطابق الصفة والموصوف أكثر من تطابق المبتدأ والخبر، والحال وصاحبها؛ ألا ترى أن الأوَّلَين يتطابقان تعريفًا وتنكيرًا دون البواقي، فقولك: «جئتك أخاف، وراجيًا»، و «هند أبوها كريم وشريفة»، ليس في القبح نحو: «برجل أبوه كريم وشريف».

ويجوز عطف الاسميّة على الفعليّة، وبالعكس، قال ابن جني: وذلك بالواو، دون الفاء وأخواتها، لأصالة الواو في العطف.

---

٣٤٦ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ١٤٠، ١٤٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٣٣؛ ولسان العرب ١١/ ٦٠٠ (كهل)، ١٥/ ٦٢ (عشا)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٧٤.

اللغة: العضب: السيف. الباتر: القاطع.

الإعراب: «**بات**»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: هو. «**يعشّيها**»: فعل مضارع مرفوع، و «ها»: ضمير في محلّ نصب مفعول به وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. «**بعضب**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يعشي». «**باتر**»: نعت «عضب» مجرور. «**يقصد**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. «**في أسوقها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يقصد»، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**وجائر**»: الواو: حرف عطف، «جائر»: معطوف على محل جملة «يقصد» الواقعة نعتًا لـ «عضب».

جملة «بات يعشيها»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يعشّيها»: في محلّ نصب خبر «بات». وجملة «يقصد»: في محلّ جرّ نعت «عضب».

الشاهد فيه قوله: «يقصد في أسوقها وجائر» حيث عطف اسم الفاعل «جائر» على الفعل «يقصد» وذلك لأنّ اسم الفاعل فيه معنى الفعل «يجور».

(١) الأعراف: ١٧٠.

(٢) الحج: ٢٥.   (٣) فاطر: ٩.

واعلمْ أنه تجوز المخالفة في الإعراب، إذا عُرف المراد، نحو: «مررت بزيد وعمرٌو»، أي: وعمرو كذلك، و «لقيت زيدًا وعمرو»؛ أي: وعمرو كذلك، قال [من الطويل]:

٣٤٧ ـ وعضُّ زَمانٍ يا بنَ مروانَ لم يَدَعْ مِنَ المالِ إلاّ مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ

المسحت: المذهَب، والمجلَّف: المأخوذ الجوانب الذي بقيت منه بقيَّة. فقوله: «مجلف» حملاً على المعنى، إذ معنى «لم يَدع إلاّ مسحتًا»: لم يَبقَ من جَوره[1] إلاّ مُسحتٌ، ويجوز أن يكون المعنى: أو هو مجلف، و «أو» منقطعة[2]، أي: بل هو مجلّف، كما يجيء في حروف العطف؛ أو يكون «مجلَّف» مصدرًا عطف على «عضّ»، كما مرّ في قوله تعالى: **﴿ومزّقناهم كلَّ ممزَّق﴾**[3].

* * *

٣٤٧ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٦؛ وجمهرة أشعار العرب ص ٨٨٠؛ وجمهرة اللغة ص ٣٨٦، ١٢٥٩؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٣٧، ٨/ ٥٤٣؛ والخصائص ١/ ٩٩؛ ولسان العرب ٢/ ٤١ (سحت)، ٨/ ٣٨٢ (ودع)، ٩/ ٣١ (جلف)؛ وجمهرة اللغة ص ٤٨٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٧٩؛ وشرح المفصل ١/ ٣١، ١٠/ ١٠٣؛ والمحتسب ١/ ١٨٠، ٢/ ٣٦٥.

اللغة: عِضّ الزمان: شدّته. المسحت: المستأصل الذي لم يبق منه شيء. المجلّف: المستأصل الذي بقي منه شيء يسير. ابن مروان: عبد الملك بن مروان.

المعنى: إن شدّة الزمان وقسوته لم تتركا لنا من الرّزق إلا القليل اليسير، فارحمنا يا بن مروان.

الإعراب: **«وعضّ»**: الواو: بحسب ما قبلها، **«عض»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«زمان»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«يا»**: حرف نداء. **«ابن»**: منادى مضاف منصوب بالفتحة. **«مروان»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. **«لم»**: حرف جزم ونفي وقلب. **«يدع»**: فعل مضارع مجزوم بالسكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. **«من المال»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «يدع». **«إلا»**: حرف حصر. **«مسحتًا»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«أو»**: حرف عطف **«مجلّف»**: فاعل لفعل محذوف تقديره (أو بقي مجلّف) مرفوع بالضمّة.

جملة «عضّ زمان»: بحسب ما قبلها. وجملة «لم يدع»: في محلّ رفع خبر للمبتدأ (عضُّ). وجملة «بقي مجلف»: في محلّ رفع معطوفة على جملة (لم يدع).

الشاهد فيه قوله: «مسحتًا أو مجلف» حيث رفع «مجلف» على أنه يستأنف الكلام لجملة جديدة من مبتدأ وخبر (أو مجلف كذلك)، أو أن «مجلف» فاعل لفعل محذوف مفهوم من السياق تقديره «بَقي» وللعلماء في تخريج هذا الكلام شيءٌ كثير، ومنهم من غيّر رواية البيت ليتحاشى التفسيرات هذه.

(١) أي: من جور الزمان.
(٢) أي: للإضراب.
(٣) سبأ: ١٩.

التأكيد

١ ـ تعريف التأكيد

قال ابن الحاجب:

التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة والشمول.

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «يقرِّر»، التقرير ههنا أن يكون مفهوم التأكيد ومؤدَّاه ثابتًا في المتبوع، ويكون لفظ المتبوع يدلّ عليه صريحًا، كما كان معنى «نفسه» ثابتًا في قولك: «جاءني زيد نفسه»، إذ يفهم من «زيد»: نفس زيد.

وكذا، كان معنى الإحاطة الذي في «كلهم» مفهومًا من «القوم» في: «جاءني القوم كلهم»، إذ لا بدَّ أن يكون القوم إشارة إلى جماعة معيَّنة، فيكون حقيقة في مجموعهم؛ ثم إن التأكيد يقرر ذلك الأمر، أي: يجعله مستقرًّا متحققًا بحيث لا يُظنُّ به غيره، فرُبَّ لفظ دالٍّ وضعًا على معنى، حقيقة فيه، ظَنَّ المتكلم بالسامع أنه لم يحمله على مدلوله، إمَّا لغفلته، أو لظنه بالمتكلم الغلط، أو لظنه به التجوّز.

فالغَرَض الذي وُضِع له التأكيد أحد ثلاثة أشياء:

أحدها: أن يدفع المتكلّم ضَرَر غفلة السامع عنه. **وثانيها**: أن يدفع ظنه بالمتكلم الغلط، فإذا قصد المتكلم أحد هذين الأمرين، فلا بدَّ أن يكرِّر اللفظ الذي ظنَّ غفلة السامع عنه، أو ظن أن السامع ظنَّ به الغلط فيه، تكريرًا لفظيًّا، نحو: «ضرب زيد زيد»، أو «ضرب ضرب زيد»، ولا ينجع هنا التكرير المعنوي، لأنك لو قلت: «ضرب زيدٌ نفسُه»، فربَّما ظن بك السامع أنك أردت: «ضرب عمرو»، فقلت: «نفسه»، بناءً على أن المذكور «عمرو»؛ وكذا إن ظننت به الغفلة عن سماع لفظ «زيد»، فقولك: «نفسه»، لا ينفعك.

وربما يكرر غير المنسوب، والمنسوب إليه[١]، لظنك غفلة السامع عنه، أو لدفع ظنه بك الغلط، وذلك إمَّا في الحرف، نحو: «إنَّ إنَّ زيدًا قائم»، أو في الجملة، نحو قوله تعالى: ﴿**فإنّ مع العسر يسرًا * إنّ مع العسر يسرًا**﴾[٢].

ولا يدخل هذا النوع من التأكيد في حدّ المصنف، لأنّه يقرر أمر المتبوع، ولكن لا في النسبة والشمول؛ ولا يضرُّه ذلك[٣] لأنه في حدِّ التأكيد الاسميّ.

والغرض **الثالث**[٤]: أن يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوّزًا، وهو ثلاثة أنواع:

أحدها: أن يظن به تجوّزًا في ذكر المنسوب، فربما تَنسب الفعل إلى الشيء مجازًا وأنت تريد المبالغة، لا أن عين ذلك الفعل منسوب إليه، كما تقول: «قُتِل زيد»، وأنت تريد: ضُرب ضربًا شديدًا، أو تقول: «هذا باطل»، وأنت تريد: غير كامل، فيجب أيضًا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «أيّما امرأة نكحت بغير إذن وليها، فنكاحها باطل باطل باطل»[٥].

والثاني: أن يظن السامع به تجوُّزًا في ذكر المنسوب إليه المعيَّن، فربَّما نسب الفعل إلى الشيء، والمراد ما يتعلّق بذلك المنسوب إليه، كما تقول: «قَطع الأميرُ اللصَّ»، أي قطع غلامُه بأمره؛ فيجب، إذن، إمَّا تكرير لفظ المنسوب إليه، نحو: «ضرب زيد زيد»، أي ضرب هو، لا مَن يقوم مقامه، أو تكريره معنًى، وذلك بـ«النفس» و «العين»، ومتصرَّفاتهما[٦] لا غير.

والثالث: أن يظن السامع به تجوُّزًا، لا في أصل النسبة، بل في نسبة الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه، مع أنه يريد النسبة إلى بعضها، لأن العمومات المتخصصة كثيرة، فيدفع هذا الوهم بذكر «كله»، و «أجمع» وأخواته، و«كلاهما»، و «ثلاثتهم»، و «أربعتهم»، ونحوها.

فهذا هو الغرض من جميع ألفاظ التأكيد.

* * *

---

(١) يقصد المسنَد والمسنَد إليه. (٢) الشرح: ٥ ـ ٦.
(٣) أي: لا يقدح في تعريف ابن الحاجب للتأكيد.
(٤) من أغراض التأكيد.
(٥) ورد الحديث في مسند أحمد بن حنبل ٦/٦٦، ١٦٦؛ وسنن الدارمي ٢/ ١٣٧؛ وفتح الباري ٩/ ١٩١؛ وتاريخ جرجان ص ٣١٦.
(٦) أي: ما يشتق منهما في التثنية والجمع.

قوله: «أمر المتبوع»، أي: ما يتعلق به من نسبة الفعل المذكور إليه، أو كونها شاملة عامة له، فالتكرير لفظًا أو معنًى يقرّر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوبًا إليه الفعل؛ وألفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع، من اتصافه بكون ما نسب إليه عامًّا لأجزائه شاملاً.

وقوله: «في النسبة أو الشمول» بيان للأمر المراد به صفة المتبوع وشأنه، كما يقال: «شأنك في العلوّ أعظم من أن يوصف»، و «أمري في الفقر ظاهر»، أي: في باب العلوّ، وباب الفقر.

فالمعنى يقرر أمر المتبوع في باب كونه منسوبًا إليه، وفي باب كون النسبة شاملة عامة لأفراده.

فعلى هذا، يخرج عن حدّ التأكيد، نحو قوله تعالى: ﴿**لا تتّخذوا إلهين اثنين، إنّما هو إله واحد**﴾[1]، فإن «اثنين» و «واحد»، وإن قرّرا وحقّقا أمر متبوعهما، وهو الاثنينيّة والوحدة، لكن لم يكن ذلك الأمر من باب كون المتبوع منسوبًا إليه الاتخاذ الذي في قوله تعالى: ﴿**لا تتّخذوا**﴾، ولا من باب شمول الاتخاذ للإلهين؛ وكذا في قوله تعالى: ﴿**نفخة واحدة**﴾[2] فلفظ «واحدة» لم تقرّر كون «نفخة» منسوبًا إليها قوله: «نُفِخ»، ولا كون النفخ شاملاً لآحاد النفخة، إذ لا آحاد لها.

وقد أورد المصنف الاعتراض على نفسه بـ ﴿**نفخة واحدة**﴾، فقال: إن لفظة «واحدة» تقرر الوحدة التي في «نفخة»، فيجب أن تكون تأكيدًا. وأجاب بأن «نفخة» وإن دَلَّت على الوحدة، لكن ذلك دلالة تضمن لا مطابقة، لأن مدلولها بالمطابقة: «نفخٌ» موصوف بالوحدة، فمجرد الوحدة مدلول هذه اللفظة تضمنًا لا مطابقة.

ولقائل أن يقول: المدلول أعمُّ من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة، فكل مدلول لمتبوع هو أمر ذلك المتبوع وشأنه، سواء كان ذلك مطابقة أو تضمنًا أو التزامًا؛ وأيضًا: «أجمعون»، في قولك: «جاءني الرجال أجمعون»، يقرر مدلول الرجال تضمنًا لا مطابقة، لأن كونهم مجتمعين في المجيء بحيث لم يخرج منه أحد منهم: مدلول اللفظ[3] من حيث كونه جمعًا معرَّفًا باللام المشار بها إلى رجال معيَّنين، لا مدلول أصل الكلمة، أعني: كونهم رجالاً مجتمعين، وهو مركّب من الرجال ومن اجتماعهم.

---

(١) النحل: ٥١. (٢) الحاقة: ١٣. (٣) أي: لفظ «رجال».

وكذا «جاءني الرجلان كلاهما»، لفظة «كِلاَ» موضوعة للاثنينيَّة التي هي مدلول «الرجلان» ضمنًا، وهو مع ذلك تأكيد.

فإن قلت: بل معنى «كلاهما» في «جاءني الزيدان كلاهما»: كلا الزيدين، و «كلا الزيدين» هما الزيدان، فمفهوم التأكيد مفهوم المؤكد مطابقة.

قلت: هذا وَهْم، لأن التأكيد هو «كلا» المضاف، ومعناه: الاثنان، لا «هما»[1] الذي هو المضاف إليه الذي مدلوله مدلول الزيدين، فمعنى «كلا الزيدين»: اثناهما، إلا أنه لم يستعمل لفظ «اثناهما»، و «الاثنان» مدلول لفظ الزيدين تضمنًا لا مطابقة.

واعلم أنهم إذا أرادوا الوحدة، والاثنينيَّة والاجتماع، لا باعتبار نسبة الفعل، لم يضيفوا الألفاظ الدالة على هذه المعاني، نحو: «جاءني رجل واحد، ورجلان اثنان، ورجال جماعة»، ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول: «رجال ثلاثة أو أربعة أو خمسة»، وعلى هذا القياس.

أمَّا إذا أرادوا الوحدة والاثنينيَّة والاجتماع باعتبار نسبة الفعل، أضافوا الألفاظ الدالة على هذه المعاني، إلا لفظ «جميع»، فإن الأغلب فيه، كما يجيء، قطعه عن الإضافة مع قصدك اجتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل، وهذه الألفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب: فبعضها لم يجىء إلاّ منصوبًا على الحال، وهو «وحده» فقط، تقول: «جاءني زيد وحدَه»، أي: لم يشاركه أحد في المجيء. وبعضها لم يجىء إلا تابعًا على أنه تأكيد، وهو «كلا»، ومعناها: اثنان، كما ذكرنا، إلا أن «اثنان» لم يستعمل مضافًا في المشهور الفصيح، استغناء بـ «كِلا»، ويستعمل العوام: «بالزيدين اثنيهما».

و «أجمعون» ومتصرّفاته مثل «كِلا»، لا تجيء إلا تابعة مضافة في التقدير، على رأي الخليل، وربَّما نصبت «جمعاء» و «جُمَع» حالين كـ «جاءتني القبيلة جمعاءَ والقبائل جمع»، وهو قليل، وقد يضاف «أجمعون» إضافة ظاهرة، فيؤكَّد به لكن بباء زائدة، نحو: «جاءني القوم بأجمعِهم»، ولا يقال: «جاءني القوم أجمعهم»، بخلاف: «عينه»، فإنّه يؤكد به مع الباء وبدونها، نحو: «رأيته عينه وبعينِه».

وأمَّا «جميع»، فهو بمعنى «أجمعين»، ويستعمل على أحد ثلاثة أوجه: إمَّا

---

(١) أي: «هما» في «كلاهما».

مقطوعًا عن الإضافة، حالاً، كقوله تعالى: ﴿عَسَى الله أن يأتيني بهم جميعًا﴾[١]، أي: بهم أجمعين؛ وليس بمعنى مجتمعين في حال المجيء، وإن أردت ذلك المعنى، فقل: يأتيني بهم معًا، بل معناه أنه لا يتخلَّف منهم أحد، اجتمعوا في الإتيان أو افترقوا؛ كـ «أجمعين»، من حيث المعنى سواء[٢].

وإمَّا مضافًا غير تأكيد تاليًا للعوامل، نحو: «مررت بجميع القوم»، و «رأيت جميعهم».

وإمَّا مضافًا تأكيدًا، وهو أقلّ الثلاثة، نحو: «جاءني القوم جميعهم».

وبعضها يستعمل مرة تابعًا على التأكيد، ومرة حالاً، وذلك من «الثلاثة» فما فوقها، كما مرَّ في باب الحال، نحو: «جاءني القوم ثلاثتُهم» و «جاؤوني ثلاثتهم»؛ ولا يؤكَّد بـ «ثلاثة» وأخواتها إلا بعد أن يعرف المخاطب كمِّيَّة العدد قبل ذكر لفظ التأكيد، وإلاَّ لم يكن تأكيدًا، بخلاف الوصف في نحو: «جاءني رجال ثلاثة».

فتبيَّن بهذا أنك تقول في الوصف: واحد، واثنان، وجماعة لغير معيَّن العدد، وثلاثة وأربعة فصاعدًا لمعيَّن العدد؛ وتقول في التأكيد أو الحال وهما بمعنى واحد ههنا: «وحدَه»، و «كلاهما»، و «أجمعون»، وأخواته لغير معيَّن العدد. و «ثلاثتهم» و «أربعتهم» فما فوق ذلك، لمعيَّن العدد.

فإذا قصدت الوصف، لم يكن في هذه الألفاظ نظر إلى نسبة الفعل إلى متبوعاتها، وإذا قصدت بها التأكيد أو الحال، فلا بدَّ من النظر إلى متبوعها أو صاحبها.

فعلمنا أنه لا فرق بين هذه الألفاظ: تواكيد، وصفات، إلاَّ بالنظر إلى شمول النسبة، فلا تخرج هذه الألفاظ صفات عن حدِّ التأكيد، إلا بقوله: «أو الشمول»، وإلاَّ فمعناها تأكيدًا، وصفةً، سواء.

قال المصنف: يدخل عطف البيان في قولنا: يقرر أمر المتبوع، ويخرج بقولنا: في النسبة أو الشمول.

أقول: إن كان معنى التقرير ما ذكرت، وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الأول ودلّ عليه، فليس جميع ما هو عطف البيان مدلولاً عليه بلفظ المتبوع، نحو: «جاءني العالم زيد، والفاضل عمرو»، إذ لا دلالة للعالم على زيد. بَلَى، ربَّما دلَّ بعض متبوعاته عليه، لكن لا بعينه، وذلك مع قلة الاشتراك، نحو [من الرجز]:

(١) يوسف: ٨٣.

(٢) أي: هما سواء.

٣٤٨ ـ أَقْسَمَ باللَّهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ [مـا مَـسَّـهـا مِـن نَـقَـبٍ ولا دَبَـرْ]

إذا فرضنا أنه ليس هناك من سُميّ بـ «أبي حفص» إلا اثنان أو ثلاثة؛ وإن كان المراد بالتقرير: التوضيح، فالوصف داخل أيضًا، وإن كان شيئًا آخر فليس بواضح، وينبغي صيانة الحدود عن مثل هذه المحتملات.

* * *

٢ ـ أقسام التوكيد

قال ابن الحاجب:

وهو لفظيّ ومعنويّ، فاللفظي تكرير اللفظ الأول، مثل «جاءني زيد زيد»، ويجري في الألفاظ كلها؛ والمعنويّ بألفاظ محفوظة، وهي: «نفسه»، و «عينه»، و «كلاهما»، و «كله»، و «أجمع»، و «أكتع»، و «أبتع»، و «أبْصَع»؛ فالأوَّلان يعمَّان باختلاف صِيغهما وضميرهما، تقول: «نفسه»، «نفسها»، «أنفسهما» «أنفسهم»، «أنفسهنّ». والثاني للمثنى: «كلاهما» و «كلْتاهما». والباقي لغير المثنى باختلاف الضمير في: «كلّه»، و «كلّها»، و «كلّهمْ»، و «كلّهنَّ». والصيغ في البواقي: «أجمع»، «جَمْعاء»، «أجمعون»، «جُمع».

* * *

---

٣٤٨ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في شرح المفصل ٣/ ٧١؛ وليس في ديوانه، ولا يمكن أن يكون رؤبة هو قائله، ذلك أنَّ رؤبة غير معدود في التابعين، وليس هو من هذه الطبقة، وقد مات سنة ١٤٥هـ. وهو لعبد الله بن كيسبة أو لأعرابي في خزانة الأدب ٥/ ١٥٤، ١٥٦؛ ولأعرابيّ في شرح التصريح ١/ ١٢١؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ١١٥؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٢٨؛ وشرح الأشموني ١/ ٥٩؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٨٩؛ ولسان العرب ١/ ٧٦٦ (نقب)، ٥/ ٤٨ (فجر)؛ ومعاهد التنصيص ١/ ٢٧٩.

اللغة والمعنى: أبو حفص: هو عمر بن الخطاب. النقب: رقّة خفّ البعير. الدبَر: جرح الدابة.

الإعراب: **«أقسم»**: فعل ماضٍ. **«بالله»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «أقسم». **«أبو»**: فاعل مرفوع بالواو لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. **«حفص»**: مضاف إليه مجرور. **«عمر»**: عطف بيان مرفوع وسكن للضرورة الشعرية.

«ما»: حرف نفي. **«مسّها»**: فعل ماضٍ، ومفعول به. **«من»**: حرف جرّ زائد. **«نقبٍ»**: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنه فاعل «مسّ». **«ولا»**: حرف عطف، وحرف نفي. **«دبر»**: اسم معطوف على «نقب» مجرور لفظًا مرفوع محلاً، وقد سكّن للضرورة الشعريّة.

جملة (أقسم...): لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (ما مسّها): لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب القَسَم.

الشاهد فيه قوله: «أبو حفصٍ عمر»، حيث دلّ على عطف البيان بعض متبوعاته مع قلة الاشتراك. فـ«أبو حفص» وهو المتبوع، دلّ على عطف البيان وهو «عمر».

قال الرضيّ:

اعلم أن التأكيد، إمَّا لتقرير شمول النسبة، وهو بأن يكرَّر من حيث المعنى ما فهم من المتبوع تضمّنًا لا مطابقة، وذلك بـ «كِلا»، و «كلّ»، و «أجمع»، و«ثلاثتُهم»، و «أربعتهم»، ونحو ذلك.

وإمَّا لتقرير أصل النسبة، وهو إمَّا بتكرير لفظ الأوّل، أو بتكرير ما دلَّ عليه المتبوع مطابقة، وذلك بـ «النفس» و «العين»، وما يتصرف منهما.

والتكرير اللفظيّ يجري في الألفاظ كلها، أسماءً كانت، أو أفعالاً، أو حروفًا، مفردةً كانت أو جُملاً، أو غير ذلك.

والمكرَّر إمَّا مستقلّ أو غير مستقلّ. والمستقلّ ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه. وغير المستقلّ ما لا يجوز فيه ذلك، كالضمير المتصل وكل حرف، إلا التي تؤدي معنى الجملة وتحذف معها الجملة في الغالب، وهي: «لا» و «نَعَمْ»، و«بَلَى»: فإنّ جميعها يصحّ الوقف عليها مع الابتداء بها.

فغير المستقلّ إن كان على حرف واحد كواو العطف وفائه، ولام الابتداء، أو كان مما يجب اتصاله بأول نوع من الكلم[1]، كحروف الجر لأنها لا تنفك عن مجرور بعدها، أو بآخر نوع منها، كالضمائر المتصلة؛ فإنه لا يكرَّر وحده إلاَّ في ضرورة الشعر، نحو قوله [من الوافر]:

فلا واللَّهِ لا يُلْفَى لما بي ... ولا لِلِما بِهِمْ أَبَدًا دواءُ[2]

وقوله [من مشطور السريع]:

وصالياتٍ ككما يُؤثفَيْنْ[3]

والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالهما بمجرور؛ بل يكرر مع عماده، نحو: «مررت بِكَ بِكَ»، و «إنَّكَ إنَّكَ»، و «ضربت ضربت».

وإن كان العماد في الأول معمولاً ظاهرًا، فالمختار عَمد الثاني بضميره، لا بظاهره، كقولك: «زيد قائم في الدار فيها».

وإن لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال، جاز تكريره وحده، نحو: «إنَّ إنَّ زيدًا قائم»، والأحسن الفصل بينهما، نحو: «إنَّ في الدار إنَّ زيدًا قائم»، و «ليتَ بكرًا ليته قائم»، ويجوز عَمدُه بظاهر أيضًا.

---

(١) أي: الحروف التي تتصل بأوائل الكلمات.
(٢) تقدم بالرقم ١٣٠.
(٣) تقدم بالرقم ١٣١.

وقد جوَّزوا في تكرير الضمير المتصل وجهًا آخر غير تكرير العماد، وهو أن تكرِّره منفصلاً، فتقول في المرفوع: «ضربتَ أنت»، وهو من باب تكرير اللفظ، وإن كان الثاني مخالفًا للأول لفظًا، إذ الضرورة داعية إلى المخالفة، لأنه لا يجوز تكريره متصلاً بلا عماد، لئلا يصير المتصل غير متصل.

وتقول في المجرور: «مررت بك أنت»، و «مررت به هو»، لأنه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكَّد به، فاستعير له المرفوع.

وأما المنصوب المتصل فأصله ألاّ يؤكَّد إلا بالمنصوب المنفصل، إذ للمنصوب ضمير منفصل، فيقال: «رأيتُكَ إيّاكَ»، و «رأيته إيّاه»، لكنهم كما أجازوا تأكيده بالمنصوب المنفصل أجازوا تأكيده بالمرفوع المنفصل، نحو: «رأيتُكَ أنتَ»، و «رأيته هو»؛ فالمرفوع المنفصل يقع تأكيدًا لفظيًا لأي متصل كان، مرفوعًا أو منصوبًا، أو مجرورًا؛ وإنما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوَّته وأصالته، إذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور، فتُصُرِّف فيه أكثر.

ومن ثَمَّ لم يقع الفصل[1] إلاّ بصيغة المرفوع المنفصل، كما يجيء في باب الضمائر؛ ولولا هذا النظر، لكان القياس أن يؤكّد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل، لما بين الجرّ والنصب من الأخوَّة، كما مرَّ في باب المثنّى وجمعي التصحيح[2]، وباب ما لا ينصرف.

وقال النحاة: إنّ المنفصل في نحو: «ضربتك أنت» تأكيد، وفي «ضربتك إياك» بدل، وهذا عجيب، فإنَّ المعنيين واحد، وهو تكرير الأول بمعناه، فيجب أن يكون كلاهما تأكيدًا لاتحاد المعنيين، والفرق بين البدل والتأكيد معنويّ كما يظهر في حدِّ كل منهما.

وقال الزمخشري في «مررت بك بك»[3]: إنّ الثاني بدل، وهذا أعجب من الأول، إذ هو صريح في التكرير لفظًا ومعنًى، فهو تأكيد لا بَدَل، وهذا مثل قوله في باب المنادى؛ إن الثاني في «يا زيد زيد»: بدل، وجميع ذلك تأكيد لفظيّ. بَلَى، يمكن في بدل البعض وبدل الاشتمال إبدال الضمير المنصوب من المنصوب، نحو: «ثلث الرغيفين أكلتهما إياه»، و «عِلْم الزيدين استحسنتهما إيّاه»، كما يجيء في باب البدل، ولا يجوز، إذن، تخالف البدل والمبدل منه، فلا يقال: «أكلتهما هو»، كما جاز ذلك في التأكيد، لأن المقصود في البدل هو الثاني، فكأنه

---

(١) أي: ضمير الفصل أو العِماد.

(٢) يعني من ناحية الإعراب.

(٣) انظر: المفصَّل ص ١٤٩.

باشره الناصب، فلا يجيء مرفوعًا، ألا ترى أنك تقول في باب النداء: «يا زيد أخ»، فتجعله كالنداء المستقلّ.

هذا كله في غير المستقلّ؛ وأمّا المستقل فتكرّره بلا فصل، نحو: «جاءني زيد زيد»، قال [من الطويل]:

٣٤٩ ـ فَأَيْنَ إلى أَيْنَ النَّجاءُ بِبَغْلَتي أَتـاكَ أَتـاكَ الـلاحـقـونَ احْـبِـسِ احْـبِـسِ

وقال في الحرف المستقل [من الكامل]:

٣٥٠ ـ لا لا أَبُـوحُ بِـحُـبِّ بَـثْـنَـةَ إِنَّـهـا أَخَـذَتْ عَـلَـيَّ مـواثـقًـا وَعُـهُـودا

---

٣٤٩ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٢٦٧؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٥٨؛ والخصائص ٣/ ١٠٣، ١٠٩؛ والدرر ٥/ ٣٢٣، ٦/ ٤٤؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٠١؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٨٧؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ١١١، ١٢٥.

المعنى: يخاطب الشاعر من سرق بغلته بقوله: إلى أين تذهب ببغلتي، ولن تنجو لأنّ القوم أسرعوا في أثرك، فأمسكه أيها اللاحق، ولا تدعه يفرّ.

الإعراب: **«فأين»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «أين»: اسم استفهام مبنيّ في محلّ نصب مفعول فيه، متعلّق بمحذوف تقديره «تذهب» وفي رأي بعضهم أنّ المحذوف هو حرف الجرّ تقديره: «إلى أين»، وهذا الوجه ضعيف. **«إلى»**: حرف جرّ. **«أين»**: اسم استفهام مبنيّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف خبر المبتدأ. **«النجاء»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة. **«ببغلتي»**: الباء: حرف جرّ، «بغلتي»: اسم مجرور بالكسرة المقدّرة، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بـ «النجاء». **«أتاك»**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر، والكاف: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. **«أتاك»**: توكيد لفظي للأولى. **«اللاحقون»**: فاعل «أتاك» الأولى مرفوع بالواو لأنّه جمع مذكّر سالم. **«احبس»**: فعل أمر مبنيّ على السكون، وحرّك بالكسر منعًا من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. **«احبس»**: توكيد لسابقه، وحرّك بالكسر لضرورة الشعر.

جملة «النجاء ببغلتي»: حسب الفاء. وجملة «أتاك اللاحقون»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «أتاك»: توكيد لسابقتها. وجملة «احبس» الأولى: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «احبس» الثانية: توكيد للجملة السابقة.

الشاهد فيه قوله: «أتاك أتاك» و«احبس احبس»، ففي كلّ من العبارتين توكيد لفظيّ بلا فصل. وإنّما في الأولى تكرير للفظ الفعل ومفعوله، وفي الثانية تكرير للفظ الجملة المؤلّفة من الفعل وفاعله الضمير المستتر فيه وجوبًا.

٣٥٠ ـ **التخريج**: البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ٥٨؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٥٩؛ والدرر ٦/ ٤٧؛ وشرح التصريح ٢/ ١٢٩؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٣٣٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤١١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١١٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٥.

اللغة: باح بالحب: أظهره. بثنة: تصغيرها بثينة، وهي حبيبة جميل بن معمر. المواثق: ج الموثق، وهو العهد الذي توثق به كلامك، وتلتزم به.

المعنى: إنّه لن يظهر محبّته لبثينة أمام الناس، وقد تعهّد لها بذلك صونًا لكرامتها. =

أو مع فصل[١]، كقوله [من الرجز]:

٣٥١ - تَراكِها مِنْ إبِلٍ تَراكِها [ألا تَرَى الموتَ لَدَى أوراكِها]

وقال تعالى: ﴿وهم بالآخرة هم كافرون﴾[٢].

ويحسن التكرير إذا ذكرت ما يطلب شيئين، أولهما له ذيل، فيكرر المقتضى بعد تمام ذيل الأول، نحو قوله تعالى: ﴿لا تحسبنَّ﴾ بالتاء، ﴿الذين يفرحون بما أُتوا ويحبُّون أن يُحمَدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنَّهم﴾[٣] بالتاء

= **الإعراب**: «**لا**»: حرف نفي. «**لا**»: توكيد لفظي لسابقتها. «**أبوح**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «**بحبّ**»: الباء: حرف جرّ، «حب»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «أبوح»، وهو مضاف. «**بثنة**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة بدلاً من الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف للعلميّة والتأنيث. «**إنّها**»: «إن»: حرف مشبّه بالفعل، و «ها»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب اسم «إنّ». «**أخذت**»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «**عليّ**»: «على»: حرف جرّ، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «أخذت». «**مواثقًا**»: مفعول به منصوب بالفتحة، ومن حقّه المنع من الصرف لأنّه على صيغة منتهى الجموع وقد صرفه الشاعر للضرورة الشعريّة. «**وعهودًا**»: الواو: حرف عطف، «عهودًا» معطوف على «مواثقًا» منصوب بالفتحة.

جملة «لا لا أبوح...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إنّها أخذت...»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أخذت»: في محلّ رفع خبر «إنّ».

الشاهد فيه قوله: «لالا» حيث أكّد الحرف «لا» توكيدًا لفظيًّا بلا فصل.

(١) قوله: «أو مع فصل»، مقابل لقوله: «فتكرّره بلا فصل».

٣٥١ - **التخريج**: الرجز لطفيل بن يزيد في خزانة الأدب ٥/ ١٦٠، ١٦٢؛ ولسان العرب ١٠/ ٤٠٥ (ترك)؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٥٣٧؛ وجمهرة اللغة ص ٣٩٤؛ وشرح المفصل ٤/ ٥٠؛ والكتاب ١/ ٢٤١، ٣/ ٢٧١؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٢؛ والمقتضب ٣/ ٣٦٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠٧.

الإعراب: «**تراكها**»: اسم فعل أمر بمعنى «اترك» مبنيّ على الكسرة، والفاعل: أنت، و «ها»: ضمير في محلّ نصب مفعول به. «من إبل»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من المفعول به. «**تراكها**»: توكيد لسابقتها. «**ألا**»: حرف استفتاح أو تنبيه. «**ترى**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنت. «**الموت**»: مفعول به منصوب. «**لدى**»: ظرف متعلّق بمحذوف حال من الموت، وهو مضاف. «**أوراكها**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جر بالإضافة.

جملة (تراكها من إبل...) الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية. وجملة (تراكها) الثانية: توكيد للجملة الأولى، أو استئنافيّة. وجملة (ألا ترى): استئنافية لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «تراكها من إبل تراكها» حيث أكّد «تراكها» توكيدًا لفظيًّا، مع الفصل بين المؤكَّد والموكِّد بفاصل، وهو الجار والمجرور «من إبل».

(٢) يوسف: ٣٧؛ وفصلت: ٧.

(٣) آل عمران: ١٨٨.

أيضًا، ﴿بمفازة من العذاب﴾[١]؛ فإنه طال المفعول الأول بصلته.

ثمّ التأكيد اللفظيّ على ضربين، لأنك إمَّا أن تعيد لفظ الأول بعينه، نحو: «جاءني زيد زيد»، و «جاءني جاءني زيد»؛ أو تقوّيه بموازنه مع اتِّفاقهما في الحرف الأخير، ويسمَّى إتباعًا. وهو على ثلاثة أضرب، لأنه إمَّا أن يكون للثاني معنى ظاهر، نحو: «هنيئًا مريئًا»، و «هو سرّ برٌّ»، أو لا يكون له معنى أصلاً، بل ضمَّ إلى الأول لتزيين الكلام لفظًا وتقويته معنى، وإن لم يكن له في حال الإفراد[٢] معنًى، نحو قولك: «حَسَنٌ بَسَن فَسَن»[٣]، أو يكون له معنى متكلَّف غير ظاهر، نحو: «خبيث نبيث»؛ من «نبثت الشيء». أي: استخرجته.

وقولهم: «أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون» قيل: من القسم الثاني، أي: لا معنى لها مفردة؛ وقيل من الثالث، مشتقة من «حول كتيع» أي: تامّ، ومن «تبصَّع العرق» إذا سال، أو من «بصع»، أي: روي، ومن «البتع»، وهو طول العنق مع شدّة مغرزه.

وعلى الوجهين يمكن أن يحمل ما قال ابن برهان: إن هذه الألفاظ تأكيد لِـ«أجمعون»، لا للمؤكَّد الأول، فكأنه جعلها إمَّا من القسم الثاني أو من الثالث، لأنها بالنسبة لِـ «أجمعون»، كـ «حَسَن بسَن»، أو «خبيث نبيث».

وباب الإتباع بعضه مبنيّ، كـ «حَيْصَ بَيْصَ»؛ و «حيَث بَيْثَ»، كما يجيء في المركَّب، ويجب أن يراعى تجانس اللفظين في باب الإتباع بما يمكن، فلهذا قلبوا واو «بوَص» ياءً، وأصله: «حيص بوص».

وقد يكون مع التأكيد اللفظي عاطف، نحو: «والله ثم والله»، وقوله تعالى: ﴿فلا تحسبنّهم﴾[٤] بعد قوله: ﴿لا تحسبنَّ﴾، بخلاف التأكيد المعنويّ، فإنّه لا يعطف بعض ألفاظه على بعض، ولا يقطع، كما جاز العطف والقطع في الوصف، فلا يقال: «جاءني القوم كلهم وأجمعون»، ولا «جاءني القوم كلَّهم أجمعين»، لأنه إنما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلاً بنفسه مستغنيًا عمّا

---

(١) آل عمران: ١٨٨. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر وابن محيصن واليزيديّ ويعقوب وأبو جعفر والحسن: ﴿لا يَحْسَبَنَّ﴾.
البحر المحيط ٣/ ١٣٧؛ وتفسير القرطبي ٤/ ٣٠٧؛ والكشاف ١/ ٢٣٦؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٤٦.

(٢) أي: في حال استعماله منفردًا.

(٣) في كتب اللغة: «حسن بَسَن» ولا ذكر للكلمة الثالثة.

(٤) آل عمران: ١٨٨.

تقدّم عليه. وجاز القطع فيه تنبيهًا على المدح أو الذمّ أو الترحّم الذي فيه. وألفاظ التوكيد ليست مستقلّة مستغنية عما تقدم عليها، فيعطف بعضها على بعض، ولا فيها معنى المدح والذمّ والترحم فتقطع، فلو عطفت أو قطعت، لكان كعطف الشيء على نفسه، وقطع الشيء عن نفسه.

وقد يفيد بعض الأبدال معنى ألفاظ الشمول، فيجري مجرى التأكيد، وذلك قولهم: «ضُرِب زيد ظهرهُ وبطنه، أو: يدُه ورجله»، وهو بدل البعض من الكل في الأصل، ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معًا معنى «كلّه»، فيجوز أن يكون ارتفاعهما على البدل، وعلى التأكيد.

وكذا قولهم: «مُطِرنا سهلُنا وجَبَلُنا»، و «مُطِرنا زرعُنا وضَرعُنا»، والمراد بالضرع: المواشي و «مطِر قومُك ليلهم ونهارهم»، هذه الثلاثة في الأصل بدل الاشتمال، فجرت مجرى التأكيد، لأن المعنى: مطِرت أماكننا كلها، ومطرت أموالنا كلها، ومطرت أوقاتهم كلّها. على حذف المضاف من متبوعاتها؛ فيجوز أن يكون ارتفاعها على التأكيد؛ ولجريها مجرى «أجمعون» جاز حذف الضمير منها؛ ولا يطرد ذلك في بدل البعض وبدل الاشتمال، فقيل[١]: «ضُرِب زيدٌ الظهرُ والبطن»، و «ضُرب عمرو اليد والرجل»، و «مُطِرنا السهل والجبل»، و «مُطِرنا الزرع والضرع»، و «مُطر قومُك الليلُ والنهار»؛ وقولنا: «مطرت أوقاتهم»، كقولهم: «صِيدَ عليه يومان»، على إسناد الفعل المبنيّ للمجهول إلى الزمان.

وقد جاء بعض هذه الخمسة منصوبًا، نحو: «ضرِب زيدٌ ظهرَه وبطنَه»، إمّا على أنه مفعول ثانٍ[٢]، أي: على ظهره وبطنه، كقوله تعالى: ﴿**واختار موسى قومَه**﴾[٣]، أي: مِن قومه، أو على الظرف، أي: في ظهره وبطنه، نحو: «دخلت البيتَ»، و «مشيتُ الشامَ»؛ وعلى الوجهين، لا يقاس عليه، فلا يقال: «ضرِب زيدٌ اليدَ والرجل».

وتقول: «مَطَرتهم السماءُ ظَهْرًا وبَطْنًا»، نصب على الظرف أو المفعول الثاني، أو البدل، وكذا تقول: «مُطِرنا السهلَ والجبلَ» بالنصب على الظرف شاذًا، قال الخليل: يقال أيضًا: «مطِرنا الزرعَ والضرعَ»[٤] وانتصابه على أنه

---

(١) قوله: «فقيل» مرتبط بقوله: «جاز حذف الضمير منها».
(٢) أي: مفعول ثانٍ بوساطة حرف الجرّ.
(٣) الأعراف: ١٥٥.
(٤) انظر: الكتاب ١/١٥٩.

ظرف أو مفعول ثانٍ. وتقول: «مُطِر قومُك الليلَ والنهار»، على الظرف.

وهذا جميع ألفاظ التوكيد.

* * *

قوله: «فالأوَّلان»، يعني نفسه وعينه. قوله: «يعمَّان» أي: يقعان على الواحد والمثنى والمجموع، في المذكّر والمؤنث، فللواحد المؤنث تغيّر الضمير فقط، تقول في «نفسه» و «عينه»: «نفسها» و «عينها»، وتغيِّر الصيغ مع الضمير في مثنى المذكر والمؤنث ومجموعهما، نحو: «الرجلان أو المرأتان أنفسهما وأعينهما»، وقد يقال: «نفساهما» و «عيناهما»؛ على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب؛ والأَوَّل أولى، لأن نحو: «قلوبكما» أَولى من: «قلباكما» كما يجيء في باب المثنى؛ وتقول: «الرجال أنفسهم وأعينهم»، و «النسوة أنفسهن وأعينهنّ».

* * *

قوله: و «الثاني»، يعني «كلا» لمثنى المذكر، و «كلتا» لمثنى المؤنث، تقول: «كِلانا»، و «كِلْتاهما»، و «كلتاكما».

قوله: «والباقي»، أي: «كله»، و «أجمع»، إلى «أبصع»، لغير المثنى، أي: للمفردَين، والجمعين باختلاف الضمير فقط في «كله» و «كلها»، و «كلهم» و«كلهن»، وكذا: «جميعهم»، وإن لم يذكره المصنف؛ وباختلاف الصيغ في البواقي، يعني في «أجمع» وما بعده. تقول للواحد المذكر: «أجْمَع أكْتَع أبْتَع أبْصَع»، وللواحدة: «جَمْعاء كَتْعاء بَتْعاء بَصْعاء»، ولجمع المذكر العاقل: «أجْمَعُون أكْتَعُون أبْتَعون أبْصَعُون»، ولجمع المؤنث: «جُمَع كُتَع بُتَع بُصَع»، عاقلاً كان أو غيره.

ويجوز لك إجراء ما للواحدة، أعني: «جمعاء» وأخواتها على كل جمع إلاّ جمع سلامة المذكَّر، لأنه لا يؤنث كما يجيء، فتقول: «بالرجال أو بالنسوة أو بالقصور أو بالزينبات أو بالدُّور، كلّها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء»، لتأويلك لها كلها بالجماعة.

ويجوز لك، أيضًا، إجراء جميع الجموع، إلاّ جمع المذكر السالم، مجرى جمع المؤنث، نحو: «بالقصور أو بالدور كلهنَّ جُمع كُتَع بُتَع بُصَع»، كما تقول: «بالنسوة والزينبات كُلِّهنَّ جُمَعَ كُتَعَ بُتَعَ بُصَعَ».

وجوَّز الأندلسي في جمع المذكر العاقل إذا كان مكسَّرًا أن تقول: «بالرجال كلهنَّ جُمَعَ كُتَعَ...» على تأويل الجماعات، مستشهدًا بقول جرير [من الرجز]:

٣٥٢ ـ أَقْبَلْنَ مِنْ ثَهْلانَ أَوْ وادي خِيَمْ   عـلـى قِـلاصٍ مِـثْـل خـيـطـانِ الـسَّـلَـمْ

ومنه قولهم: «الخوارج»، جمع: «خارجة»، أي: فرقة خارجة، وقوله تعالى: ﴿والصافَّات صفًّا﴾[1]، أي: الطوائف الصافات.

وليس بشيء[2]، لأن ذلك إنما جاز في نحو: «الخوارج» و «الصافات»، لكون واحدها مؤنّث اللفظ، كما ذكرنا.

وقد أجاز الكوفيون والأخفش لمثنى المذكّر: أجمعان أكتعان أبتعان أبصعان، ولمثنى المؤنث: جمعاوان كتعاوان بتعاوان بصعاوان، وهو غير مسموع.

* * *

٣ ـ التأكيد بـ «كلّ»

قال ابن الحاجب:

ولا يؤكَّد بـ «كلّ» و «أَجْمَع» إلاّ ذو أجزاء يصحّ افتراقها حسًّا أو حكمًا، نحو: «أكرمت القوم كلهم»، و «اشتريت العبدَ كلَّه»، بخلاف: «جاء زيد كلّه».

* * *

٣٥٢ ـ **التخريج**: الرجز لجرير في ديوانه ١/ ٥١٢؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٦٣، ١٦٤؛ ولسان العرب ١٢/ ١٩٤ (خيم)؛ ومعجم ما استعجم ص ١٠١٤.

اللغة: النون في «أقبلن» يدل على العقلاء الذكور، وذلك لتأويله بالجماعة. ثهلان: جبل بالعالية. خِيَم: جبل أيضًا. القِلاصُ: جمع قلوص، وهي الناقة الشابة. خيطان: جمع خُوط، وهو الغصن. السلَم: ضرب من الشجر.

المعنى: يريد أنّهم جاؤوا من ذلك المكان على نوقٍ أهزلها المسير الطويل فهي كأغصان السلم في الدقة.

الإعراب: «أقبلْنَ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والنون: فاعل محله الرفع. «**من ثهلان**»: جار ومجرور بالفتحة، لأنه ممنوعٌ من الصرف، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «أَقْبَلْنَ». «**أو**»: حرف عطف. «**وادي**»: اسم معطوف على «ثهلان» مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الياء للثقل، وهو مضاف. «**خيم**»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة، وسكن للقافية. «**على قلاص**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أقبلن». «**مثلِ**»: صفة لـ «قلاصٍ» مجرورة مثلها بالكسرة. «**خيطان**»: مضاف إليه مجرور بالكسر، وكذلك «**السلَم**» إلا أنه سكّن للقافية.

جملة «أقبلن»: ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «أقبلن» فقد استدلّ به الأندلسي على جواز أن يُعَبَّر عن جمع المذكر العاقل المكسر كالرجال بضمير نون النسوة كأن يقال: الرجال كلُّهن، وكأنه يريد أن نون «أقبلنَ» ضمير العقلاء الذكور أي: الرجال أو الركب وإنّما أنّث لتأويله بالجماعة، والدليل على أن مرجع هذا الضمير مذكر قوله بَعد ذلك: «حتى أنخناها على بابَ الحكم».

(١) الصافات: ١.   (٢) أي: ليس رأي الأندلسيّ بشيء.

قال الرضيّ:

يعني بالذي يصح افتراق أجزائه حسًّا، نحو: «القوم»، و «الرجال»، فإنّ له أفرادًا يتميز في الحسّ بعضها من بعض؛ وبالذي يصحّ افتراق أجزائه حكمًا؛ مفردًا متصل الأجزاء، كـ «العبد» و «الدار» و «زيد»، فإنَّه تفترق أجزاؤه حكمًا بالنسبة إلى بعض الأفعال، كالشراء والبيع، فيجوز توكيده، إذن، بالكلّ، نحو: «اشتريت العبد كلّه»، فإنه يصحّ شراء بعضه دون الباقي، ولا تفترق أجزاؤه حكمًا بالنسبة إلى بعضها[١]، كالمجيء والذهاب، فلا تقول: «جاءني العبد كلّه»، و «ذهب زيد كلّه»، فإن أجزاء العبد لا تفترق بالنسبة إلى المجيء، بأن يجيء بعضه ولا يجيء الباقي.

فعلى هذا القياس لا يقال: «اختصم الزيدان كلاهما»، لأنّ الزيدين لا يصحّ افتراقهما بالنسبة إلى الاختصام، إذ هو لا يكون إلاّ بين اثنين أو أكثر؛ فلا يصحّ أن يقال: «اختصم زيد وحدَه»، وأجاز الأخفش: «اختصم الزيدان كلاهما»، وهو مردود بما ذكرنا، وبعدم السماع.

وقد كان يحتمل نحو: «اشتريت العبدَين» و «اشتريت العبيد»، من افتراق الأجزاء حكمًا، ما احتمل المفرد، أعني نحو: «اشتريتُ العبدَ كلَّه»، لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بالتأكيد، إذ لو قلت: «اشتريتُ العبيدَ كلهم» لِرَفع احتمال افتراق الأجزاء حكمًا، لاشتبه برفع احتمال افتراق الأجزاء حسًّا، والاحتمال الثاني أظهر، لكون الافتراق الثاني أشهر، فيسبق الفهم إليه، فلا يحصل المقصود. فإذا أردت رَفعَ أول الاحتمالين، قلت: «اشتريت جميع أجزاء العبدَين وجميع أجزاء العبيد».

وإذا كان الاسم نكرة، لم يؤكَّد، إذ التأكيد، كما ذكرنا، لرفْع احتمال عن أصل نسبة الفعل إلى المتبوع، أو عن عموم نسبته لأفراد المتبوع، ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وأنَّه أيّ شيء هو، أولى به من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته. أي الاحتمال في النسبة، فوصف النكرة لتمييزها عن غيرها أَولى من تأكيدها.

ويستثنى من الحكم المذكور، أعني منع تأكيد النكرات، شيء واحد، وهو جواز تأكيدها إذا كانت النكرة حكمًا لا محكومًا عليه، كقوله عليه الصلاة والسلام: «فنكاحها باطل باطل باطل»[٢] ومثله قوله تعالى: ﴿**دُكَّت الأرض دكًّا دكًّا**﴾[٣]،

---

(١) أي: بالنسبة إلى بعض الأفعال الأخرى.

(٢) تمامه: «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليّها، فنكاحها باطل باطل باطل» وقد ورد في مسند أحمد بن حنبل ٦/ ٦٦، ١٦٦؛ وسنن الدارمي ٢/ ١٣٧؛ وفتح الباري ٩/ ١٩١؛ وتاريخ جرجان ص ٣١٦.

(٣) الفجر: ٢١.

فهو مثل: «ضرب ضرب زيد»، وأمَّا تكرير المنكَّر في نحو قولك: «قرأتُ الكتاب سورةً سورةً»، وقوله تعالى: ﴿وجاء ربُّك والملَكُ صفًّا صفًّا﴾[1]، فليس في الحقيقة تأكيدًا، إذ ليس الثاني لتقرير ما سبق، بل هو لتكرير المعنى، لأن الثاني غير الأول معنًى، والمعنى: جميع السُّور، وصفوفًا مختلفة.

وقد أجاز الكوفيون تأكيد المنكَّر إذا كان معلوم المقدار أو مؤقتًا، كـ «درهم»، و«دينار»، و «يوم»، و «ليلة»، و «شهر»، بـ «كلّ» وأخواته لا بـ «النفس» و «العين». وليس ما ذهبوا إليه ببعيد، لاحتمال تعلّق الفعل ببعض ذلك المؤقت. فعلى هذا لا يشترط تطابق التأكيد والمؤكد تعريفًا وتنكيرًا عندهم؛ خلافًا للبصريين، وأمَّا نحو: «رجال» و «دراهم» ممَّا ليس بمعلوم المقدار، فلا خلاف في امتناع تأكيده.

واستشهد الكوفيَّة لجواز ذلك بقوله [من الرجز]:

٣٥٣ - يا لَيْتَني كُنْتُ صَبِيًّا مُرضَعا تَحمِلُني الذَّلْفاءُ حَوْلاً أَكْتَعا

وقول الآخر [من الرجز]:

قَدْ صرَّتِ البكرةُ يومًا أَجْمَعا[2]

وأمَّا قوله [من الطويل]:

٣٥٤ - أولاكَ بَنُو خَيْرٍ وشَرٍّ كِلَيْهِما جَمِيعًا ومَعْروفٍ أَلَمَّ وَمُنْكَرِ

---

(١) الفجر: ٢٢.

٣٥٣ - **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الدرر ٦/ ٣٥، ٤١؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٦٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٦٢، ٥٦٥؛ ولسان العرب ٨/ ٣٠٥ (كتع)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٩٣؛ والمقرب ١/ ٢٤٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٣، ١٢٤.

اللغة: الذلفاء: اسم امرأة. الحول: العام. أكتعا: كاملاً.

الإعراب: **«يا»**: حرف تنبيه لا محلّ له. **«ليتني»**: حرف مشبّه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب اسم «ليت». **«كنت»**: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير في محلّ رفع اسم «كان». **«صبيًا»**: خبر «كان» منصوب. **«مرضعًا»**: نعت «صبيًا» منصوب. **«تحملني»**: فعل مضارع مرفوع، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب مفعول به. **«الذلفاء»**: فاعل مرفوع. **«حولاً»**: ظرف زمان متعلّق بـ «تحمل». **«أكتعا»**: توكيد معنوي لـ «حولاً».

جملة «كنت صبيًا...»: في محلّ رفع خبر «ليت». وجملة «تحملني...»: في محلّ نصب نعت «صبيًا».

الشاهد فيه قوله: «حولاً أكتعا» حيث أكّد النكرة المحدودة بـ «أكتعا» على المذهب الكوفيّ. والبصريّون لا يُجيزون تأكيد النكرة محدودة كانت أو غير محدودة.

(٢) تقدّم بالرقم ٢٥.

٣٥٤ - **التخريج**: البيت لمسافع بن حذيفة العبسيّ في خزانة الأدب ٥/ ١٧١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٩٠؛ وبلا نسبة في حاشية يس ٢/ ١٢٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٦٥. =

فحمل «كليهما» على البدل، عند أهل المصرَين[١]، أولى، لأن «خير» و«شر» ليسا بمؤقَّتين.

ويجوز مجيء «كليهما» غير تأكيد، إذا كان تابعًا لما ليس بتأكيد، كقوله تعالى: ﴿إمَّا يبلغنَّ عندك الكِبَرَ أحدُهما أو كلاهما﴾[٢]، فإنّه عطف على «أحدهما»، وليس لفظ «أحدهما» تأكيدًا، والمعطوف في حكم المعطوف عليه، وفي قراءة[٣]: «إمَّا يبلغان»، هو بدل، لأنه معطوف على البدل.

وقد يُحذف المؤكَّد، وأكثر ذلك في الصلة، كقولك: «جاءني الذي ضربت نفسَه»، أي: ضربته نفسَه، وبعدها الصفة، نحو: «جاءني قوم ضربت كلهم أجمعين»، وبعدها خبر المبتدأ، نحو: «القبيلةُ أعطيتُ كلَّهم أجمعين»، وذلك لما عرفت في باب المبتدأ من كون حذف الضمير من الصلة أولى منه في الصفة، وكونه في الصفة أولَى منه في خبر المبتدأ، وبعضهم مَنَعَ من حذف المؤكَّد، لأن الحذف للاختصار والتأكيد للتطويل، فتنافيا.

وقال هشام: إذا عطفت على شيء لم تحتج إلى تأكيده، ولعلَّه نظر إلى أن العطف عليه دالٌّ على أنك لم تغلط فيه؛ والأولى الجواز، نحو: «ضرب زيد زيد وعمرو»، لأنك ربَّما تجوَّزت في نسبة الضرب إلى زيد، أو ربَّما غلطت في ذكر زيد وأردت: «ضرب بكر»، وعطفت بناء على أن المذكور «بكر».

* * *

= **اللغة**: المعروف: الجميل، وضده المنكر. ألَمَّ: نزل وعرض.

المعنى: يريد أن هؤلاء الذين يرثيهم يلازمون فعل الخير لأصدقائهم كما يلازمون إنزال أشد النكال بخصومهم.

الإعراب: **«أولاك»**: اسم إشارة مبني على السكون المقدرة على الألف في محل رفع مبتدأ، والكاف: حرف خطاب لا محل له. **«بنو»**: خبر مرفوع، وعلامة رفعه الواو لأنَّه ملحق بجمع المذكر السالم. **«خيرٍ»**: مضاف إليه مجرور. **«وشرٍّ»**: الواو: حرف عطف، «شر»: معطوف على «خير» مجرور مثله. **«كليهما»**: بدل من «خير وشر» مجرور وعلامة جره الياء لأنه ملحق بالمثنى، «هما»: ضمير مضاف إليه محله الجر. **«جميعًا»**: حال مؤكدة منصوبة. **«ومعروف»**: الواو: حرف عطف، «معروف»: معطوف على «خيرٍ». **«ألمَّ»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله مستتر تقديره: هو. **«ومنكر»**: الواو: حرف عطف، «منكر»: معطوف على «خيرٍ» مجرور مثله.

جملة «أولاك بنو خيرٍ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ألمَّ»: صفة لـ «معروف» محلها الجر.

الشاهد فيه: حمل «كليهما» على البدل عند الكوفيين والبصريين أولى لأنَّ «خيرًا» و «شرًا» ليسا بمؤقتين.

(١) أي: أهل البصرة والكوفة. (٢) الإسراء: ٢٣.

(٣) هي قراءة حمزة والكسائي والأعمش والجحدريّ وغيرهم. =

٤ ـ تأكيد الضمير المتصل المرفوع

قال ابن الحاجب:

وإذا أُكِّد المضمر المرفوع المتصل بـ «النفس» و «العين» أُكِّد بمنفصل، نحو: «ضربتَ أنت نفسُك».

* * *

قال الرضيّ:

قد مضى شرحه في باب العطف.

* * *

٥ ـ ترتيب ألفاظ التوكيد المعنويّ

قال ابن الحاجب:

و «أكتع» وأخواته إتباع لِـ «أجمع»، فلا تتقدّم، وذكرها دونه ضعيف.

* * *

قال الرضيّ:

اعلمْ أنَّكَ لو أردت الجمع بين ألفاظ التوكيد المعنويّ، قدمتَ «النفس» ثم «العين»، ثم «الكلّ» ثم «أجمعين»، ثم أخواته من «أكتعين» إلى «أبصعين».

أمَّا تقديم «النفس» و «العين» على «الكلّ»، فلأن الإحاطة صفة لِـ «النفس» ومعنًى فيها، فتقديم «النفس» على صفتها أَولَى، وأمَّا تقديم «النفس» على «العين» فلأن «النفس» لفظ موضوع لماهيتها حقيقة، ولفظ «العين» مستعار لها مجازًا من الجارحة المخصوصة، كالوجه في قوله تعالى: **﴿كلّ شيء هالك إلا وجهه﴾**(١) أي: ذاته.

وأمَّا تقديم «الكلّ» على «أجمع»، فلكونه جامدًا، وإتباع المشتق للجامد أولى، ولا سيَّما إذا كان المشتق على وزن الصفة، وهو «أَفْعَل»، وأيضًا، إنّ «كُلًّا» قد يقع مبتدأ دون «أَجْمَع»، فإنّه لا يقع إلاّ تأكيدًا.

وأمَّا تقديم «أَجْمَع» على أخواته، فلكونه أدلَّ على معنى الجمعية المرادة من

= انظر: البحر المحيط ٦/ ٢٦؛ والكشاف ٢/ ٤٣؛ وتفسير الرازي ٢٠/ ١٨٧؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٠٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ٣١٥.

(١) القصص: ٨٨.

جميعها[١]، وأمّا تقديم «أَكْتع»، في الصحيح، على أخويه، فلكونه أظهر في إفادة معنى الجمع منهما، لأنه من قولهم: «حول كتيع»، أي: تامّ، وهذا المعنى خافٍ فيهما.

وإن لم تقصد الجمع بين هذه الألفاظ، فلَكَ الاقتصار على أيّها شئت؛ ومن «النفس» إلى «أجمع» لا يلزم أن يكون الأخير تابعًا للمقدَّم، بل لك أن تذكر «العين» من دون «النفس»، و «أجمع» ومتصرِّفاته وأخواته، من دون «كلّ».

وأمّا «أَكْتَع» وأخواه، فالبصريون، على ما حكى عنهم الأندلسي، جعلوا النهاية «أَبْصَع» ومتصرِّفاته[٢]، ولم يذكروا «أَبْتَع» ومتصرّفاته، قال: وهذا يدلّ على قلّته؛ والبغداديَّة جعلوا النهاية «أَبْتَع» وأخواته[٣]، فقالوا: أجمع أكتع أبصع أبتع، وكذا ذكر الجزولي.

والزمخشري[٤] قدَّم «أبتع» على «أَبْصَع»، وتبعه المصنّف، ولا أدري ما صحّته؛ والمشهور «أَبْصَع» بالصاد المهملة، وقيل: بالضاد المعجمة.

والمشهور أنَّكَ إذا ذكرت أخوات «أَجْمَع»، وجب الابتداء بـ «أَجْمَع» ثم تجيء بأخواته على هذا الترتيب: أَجْمَع، أَكْتَع، أَبْصَع، أَبْتَع، ولا خلاف في أنه لا يجوز تأخير «أَجْمَع» عن إحدى أخواته.

وقال ابن كيسان: تبدأ بأيها شئت بعد «أَجْمَع»؛ والقول الثالث أنه يجوز حذف «أَجْمَع»، مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلاثة الباقية. والقول الرابع: جواز حذف «أَجْمَع»، مع جواز تقديم بعض الثلاثة الباقية على بعض.

وسُمِع: «جاءني القومُ أكتعون»، وسمع أيضًا: أجْمع أَبْصع، وجُمَع بُصَع، وأيضًا: «جُمع بُتع»، وأيضًا: «جُمع بُتَع بُصَع».

ولا خلاف أنك إذا أردت ذكر «النفس» و «العين» و «الكلّ» و «أَجْمَع» معًا، وجب الترتيب المذكور.

قال ابن بَرهان، إذا قلت: «جاءني القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون»، فـ «كلّهم» تأكيد لِـ «القوم» و «أجمعون» تأكيد لِـ «كلّهم»، وكذا البواقي: كل واحد منها تأكيد لما قبله.

---

(١) أي: بقيّة الألفاظ التابعة لـ «أجمع».

(٢) أي: متصرّفاته من تثنية وجمع وتأنيث.

(٣) أي: ما تصرّف منه من تثنية وجمع وتأنيث.

(٤) انظر: المفصل ص ١٤٠.

وقال غيره: الصحيح أنَّ كلَّها[١] تأكيد للمؤكَّد الأول، كالصفات المتتالية.

وقال المبرّد والزجّاج في قوله تعالى: ﴿**فسجد الملائكة كلّهم أجمعون**﴾[٢]: إنّ «كلّهم» دال على الإحاطة، و «أَجْمَعون» على أن السجود منهم في حالة واحدة؛ وليس بشيء، لأنك إذا قلت: «جاءني القوم أجمعون»، فمعناه الشمول والإحاطة اتفاقًا منهم، لا اجتماعهم في وقت واحد، فكذا يكون مع تقدم لفظ «كلهم»، وكأنهما كرها ترادف لفظين لمعنى واحد. وأيُّ محذور في ذلك مع قصد المبالغة.

* * *

(١) لاحظْ استخدام الرضيّ لفظه «كلّ» تالية للعوامل اللفظية، وهو يُنكر هذا الاستخدام.
(٢) الحجر: ٣٠؛ وص: ٧٣.

البدل

١ ـ تعريفه

قال ابن الحاجب:

البدل تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه.

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «مقصود بما نسب إلى المتبوع» يخرج التأكيد والوصف، وعطف البيان، كما قال[١].

قوله: «دونه» يخرج عطف النسق، لأن المقصود هناك التابع والمتبوع معًا، والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه الثاني دون الأول؛ هذا قوله، ولا يطّرد ما قاله في نحو: «جاءني زيد بل عمرو»، فإنّ المقصود هو الثاني دون الأَوَّل مع أنه عطف نسق.

أقول: وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جليّ بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلاّ البدل، كما هو ظاهر كلام سيبويه، فإنه لم يذكر عطف البيان، بل قال[٢]: «أمّا بدل المعرفة من النكرة، فنحو: «مررت برجل عبد الله»، كأنه قيل: «بِمَنْ مررت»؟ أو ظَنّ[٣] أنه يقال له ذلك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه».

ومثله قوله تعالى: **﴿وإنّك لتهدي إلى صراط مستقيم * صراط الله﴾**[٤]، ومن البدل أيضًا قولك: «مررتُ بقوم: عبد الله وزيد وخالد»؛ والرفع جيِّد، أي: هم عبدُ الله وزيدٌ وخالدٌ. قال [من البسيط]:

٣٥٥ ـ يا مَيَّ إنْ تَفْقدي قَومًا وَلَدْتِهِمُ   أو تُخْلَسيهم فإنَّ الدَّهْرَ خَلاَّسُ

(١) أي: ابن الحاجب في شرحه للكافية. (٢) انظر: الكتاب ٢/ ١٤.

(٣) أي: المتكلِّم. (٤) الشورى: ٥٢ ـ ٥٣.

٣٥٥ ـ التخريج: البيتان لمالك بن خالد الخناعي في الكتاب ٢/ ١٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٧٩؛ =

عَمْرٌو وعبدُ مَنافٍ والذي عَهِدَتْ ... بِبَطْنِ عَرعَرَ آبي الضَّيْمِ عَبّاسُ

قالوا[1]: الفرق بينهما أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فإنّه بيان، والبيان فرع المبيَّن فيكون المقصود هو الأول.

والجواب: أنّا لا نسلم أن المقصود بالنسبة في بدل الكلّ هو الثاني فقط، ولا في سائر الأبدال، إلا الغلط، فإن كون الثاني فيه هو المقصود دون الأول ظاهر.

= وشرح أشعار الهذليين ١/ ٤٣٩؛ وله أو لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ١/ ٢٢٦؛ ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأميّة بن أبي عائد الهُذلي في خزانة الأدب ١٠/ ٩٥؛ ولهم أو لعبد مناف أو للفضل بن عباس أو لأبي زبيد الطائي في خزانة الأدب ٥/ ١٧٤؛ ولأبي ذؤيب أو لأميّة أو للفضل بن عباس في شرح المفصل ٩/ ٢٠٠؛ وللهذلي في لسان العرب ٦/ ٦٥ (خلس) (البيت الأول فقط).

اللغة: تُخْلَسيهم: يؤخذون منك.

المعنى: يخاطب امرأته التي فقدتْ أولادها، فيقول إنّها طبيعة الدهر التي لا تبقي أحدًا، وتأخذ الأشياء فجأة.

الإعراب: **«يا»**: حرف نداء. **«ميّ»**: منادى مفرد علم مبني على الضمة المقدرة على التاء المحذوفة للترخيم في محل نصب. **«إن»**: حرف شرط جازم. **«تفقدي»**: فعل مضارع مجزوم، بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والياء: في محلّ رفع فاعله. **«قومًا»**: مفعول به منصوب. **«ولدتهم»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل، و «هم»: مفعول به. **«أو»**: حرف عطف. **«تخلسيهم»**: فعل مضارع مبنيّ للمجهول، مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، وياء المؤنثة: نائب فاعل محله الرفع، و «هم»: مفعول به محله النصب. **«فإنّ»**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إنّ»: حرف مشبه بالفعل. **«الدهر»**: اسم «إنّ» منصوب بالفتحة. **«خلاّس»**: خبر (إنّ) مرفوع بالضمة. **«عمرٌو»**: مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: هم عمرو، مرفوع بالضمة. **«وعبد»**: الواو: حرف عطف، **«عبد»**: معطوف على (عمرو). **«منافِ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«والذي»**: الواو: حرف عطف، «الذي»: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع لأنه معطوف على (عمرو). **«عهدت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وتاء التأنيث: لا محلّ لها، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: هي، يعود على (ميّ) لأنَّه التفتَ من الخطاب إلى الغيبة. **«ببطن»**: جارّ ومجرور متعلقان بـ (عهدت). **«عرعر»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. **«آبي»**: بدل من (الذي) مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل. **«الضَّيم»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«عباس»**: بدل من (آبي).

جملة «يا ميّ»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «إن تفقدي فإن الدهر خلاّس»: استئنافيه لا محل له. وجملة «تفقدي»: جملة فعل الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «تخلسيهم»: معطوفة على جملة «تفقدي». وجملة «ولدتهم»: صفة لـ «قوم» محلها النصب. وجملة «إن الدهر خلاّس»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلّها الجزم. وجملة «هم عمرو»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «عهدت»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها.

الشاهد فيه: قطع (عمرو) وما بعده ممّا قبله، ورفعه على الابتداء ولو نصب على البدل من «القوم»، لجاز.

(١) أي: النحاة.

وإنما قلنا ذلك، لأن الأوَّل في الأبدال الثلاثة منسوب إليه في الظاهر، ولا بدَّ أن يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يُذكر؛ كما يذكر في الأبدال الثلاثة[1]، صونًا لكلام الفصحاء عن اللغو، ولا سيَّما كلامه تعالى، وكلام نبيِّه، ﷺ، فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة، مع كونه منسوبًا إليه في الظاهر، واشتماله على فائدة يصح أن ينسب إليه لأجلها دعوى خلاف الظاهر. ثم نقول في بدل الكلّ: إنّ الفائدة في ذكرهما معًا أحد ثلاثة أشياء بالاستقراء: إمَّا كون الأول أشهر والثاني متصفًا بصفة، نحو: «بزيد رجل صالح»، أو كون أولهما متصفًا بصفة والثاني أشهر، نحو: «بالعالم زيد»، و «برجل صالح زيد»، وقد يكون[2] الثاني لمجرَّد التفسير بعد الإبهام، مع أنه ليس في الأول فائدة ليست في الثاني، وذلك لأنّ للإبهام أوّلاً ثم التفسير ثانيًا وقعًا وتأثيرًا في النفس، ليس للإتيان بالمفسَّر أولاً، وذلك نحو: «برجل زيد»، فإن الفائدة الحاصلة من «رجل» تحصل من «زيد»، مع زيادة التعريف، لكنّ الغرَضَ ما ذكرنا: ولا يجوز العكس، نحو: «بزيد رجل»، إذ لا فائدة في الإبهام بعد التفسير.

ثم يسمَّى بـ «عطف البيان» من جملة بدل الكل ما يكون الثاني فيه موضحًا للأول، وذلك إمَّا بأن يكون لشيء اسمان هو بأحدهما أشهر من الآخر وإن لم يكن أخصَّ منه، نحو قوله [من الرجز]:

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ[3]

فإنّ ابن الخطاب، رضي الله عنه، كان بـ «عُمَر»، أشهر منه بـ «أبي حفص»، ولو فرضنا أنه ليس في الدنيا مَن اسمه «عُمر»، ولا مَن كنيته «أبو حفص» إلاَّ إيَّاه.

وإمَّا بأن يكون اسمان مطلقان على ذات، ثانيهما جامد وهو بعض أفراد الأول، سواء كان أشهر من الأول لو أفرد، أو لا، كما إذا كان لك خمسة إخوة اسم أحدهم زيد، وهناك خمسة رجال مسمَّيْن بـ «زيد»: أحدهم أخوك، فإذا قيل: «جاءني أخوك زيد» فـ «زيد» أحد أفراد «أخيك»، أي: هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ «أخيك»، وكذا إن عكِس، فقيل: «جاءني زيد أخوك»، فـ «أخوك» واحد من جملة من يطلق عليهم «زيد»؛ فالثاني في الصورتين أخصّ من الأول عند الاقتران، وأمَّا عند الانفراد، فأحدهما مساوٍ للآخر في الشهرة، لأن كل واحد منهما يطلق على خمسة.

---

(١) أي: سيذكر في الأبدال الثلاثة الفائدة من ذكر المبدل منه.
(٢) هذه هي الفائدة الثالثة من ذكر المبدل والمبدل منه.
(٣) تقدّم بالرقم ٣٤٨.

والأغلب أن يكون البدل جامدًا، بحيث لو حذفت الأول، لاستقلّ الثاني ولم يحتج إلى متبوع قبله.

فإن لم يكن جامدًا، كقوله [من الوافر]:

٣٥٦ - فلا وأَبيكِ خَيْرٍ مِنْكِ إنِّي   لَيُؤْذيني التَّحَمْحُمُ والصَّهيلُ

قدِّر الموصوف، أي: فلا وأبيكِ رجلٍ خير منكِ، بخلاف الصفة، فإنك لو حذفت الأول في «جاءني زيد العالم»، لاحتاج الثاني إلى مقدر قبله، لأن الوصف لا بدَّ له من موصوف، فلذا قيل إن الثاني في: «العائذات الطير»[1] بدل، وفي: «الطير العائذات» صفة، وبخلاف التأكيد، فإنه وإن كان جامدًا، لكن كون معناه مفهومًا من المتبوع لو سكتَّ عليه، منع من اعتباره مستقلاً، ولما لم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج إلى المتبوع، كما احتاج الوصف، ولم يفهم معناه من المتبوع كما فُهِم ذلك في التأكيد، جاز اعتباره مستقلاً لفظًا، أي: صالحًا لأن

---

٣٥٦ - **التخريج**: البيت لشمير بن الحارث في خزانة الأدب ٥/ ١٧٩، ١٨٠، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧؛ ولسان العرب ١٣/ ١٠ (أذن)؛ ونوادر أبي زيد ص ١٢٤؛ وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٥٨١؛ والمقرب ١/ ٢٤٥.

اللغة: الكاف في: «أبيكِ»، و «منكِ» مكسورة، وهي خطاب للمرأة التي لامت الشاعر في حبّه الشديد للخيل. التحمحم: صوت الفرس إذا طلب العلف. وصهيل الفرس: صوته مطلقًا. ويؤذيني التحمحم معناه يغمني وليس هو لي في ملك، وقيل التقدير: ليؤذيني فقد التحمحم، وذلك على حذف المضاف.

المعنى: يقسم الشاعر مؤكدًا تعلقه الشديد بالخيل، فيوضح أنه يؤذيه عدم سماع حمحمتها وصهيلها.

الإعراب: **«فلا»**: الفاء: استئنافية، «لا»: حرف نفي لما زعمته تلك المرأة. **«وأبيكِ»**: الواو: واو القسم، «أبيك»: مقسم به مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، والكاف: مضاف إليه محله الجر. **«خيرٍ»**: بدل من «أبيك» بتقدير الموصوف أي: رجل خيرٍ. **«منك»**: جار ومجرور متعلقان بـ «خيْرٍ». **«إني»**: حرف مشبه بالفعل، وياء المتكلم: اسمه محله النصب. **«ليؤذيني»**: اللامُ: المزحلقة للتوكيد، «يؤذيني»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: مفعول به محله النصب. **«التحمحمُ»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«والصهيل»**: الواو: حرف عطف، «الصهيلُ»: معطوف على «التحمحم» مرفوع مثله.

جملة «أقسم وأبيك»: استئنافية لا محل لها. وجمْلة «إني ليؤذيني»: جواب قسم لا محل لها. وجملة «يؤذيني»: خبر «إن» محلها الرفع.

الشاهد فيه قوله: «خيرٍ» بالجر بدل من «أبيك» بتقدير الموصوف، أي: رجل خيرِ منكِ، وهذا البدل بدل كل من كل، ومع اعتبار الموصوف يكون البدل جاريًا على القاعدة، وهي أنه إذا كان البدل نكرة من معرفة وجب وصفها.

(١) راجع الشاهد الرقم ٣٣٧.

يقوم مقام المتبوع؛ ولما كان إعرابه بتبعية الأول، جاز أن يعتبر غير مستقل، أخرى[١]، فالأول نحو: «يا زيد أخ»، و «يا أخانا زيدُ» مبنيَّين؛ والثاني نحو: «يا غلام بشرٌ وبشرًا» معربًا بالوجهين، و «يا أخانا زيدًا» بالنصب وكذا قوله [من الوافر]:

أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشْرٍ عليهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعا[٢]

بالجرّ؛ وكذا المنسوق يجوز جعله مستقلاً، نحو: «يا زيد وعمرُو»، وغير مستقلّ، نحو: «يا زيد والحارث»، للعلّة المذكورة بعينها.

وإنما لم يجز: «يا زيد وعَمْرًا»، ولا: «يا زيدُ وعمرٌو» بالتنوين، كما جاز: «يا غلام بشرٌ وبشرًا» في البدل، لأن العاطف كحرف النداء، والمعطوف صالح لمباشرته له.

والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيانُ بعد الإجمال، والتفسير بعد الإبهام، لما فيه من التأثير في النفس، وذلك أن المتكلم يحقق بعد التجوّز[٣] والمسامحة بالأول، تقول: «أكلت الرغيف ثلثه»، فتقصد بالرغيف ثلث الرغيف، ثم تبيِّن ذلك بقولك: «ثلثه»؛ وكذا في بدل الاشتمال، فإنّ الأول فيه يجب أن يكون بحيث يجوز أن يطلق ويراد به الثاني، نحو: «أعجبني زيد علمه»، و «سُلِب زيد ثوبه»، فإنك قد تقول: «أعجبني زيد»، إذا أعجبك علمه، و «سُلِب زيد»، إذا سُلب ثوبه على حذف المضاف، ولا يجوز أن تقول: «ضربت زيدًا»، وقد ضربت غلامه.

وقال سيبويه[٤] في قولهم: «رأيت قومك أكثرهم»، و «صرفت وجوهها أولها»: إنَّك أرَدتَ: رأيت أكثر قومك، وصرفت وجوهَ أولها، ولكن ثنَّيتَ الاسم[٥] توكيدًا، كقوله تعالى: **﴿فسجد الملائكة كلّهم أجمعون﴾**[٦]. وهذا الذي قاله قريب، إلا أنه بالتفسير بعد الإبهام أشبه.

قالوا[٧]: والفرق الآخر أنّ البدل في حكم تكرير العامل. ولو سلمنا ذلك فيما تكرَّر فيه العامل ظاهرًا، فبأيّ شيء يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه؛ ولنا أن ندَّعي ذلك فيما سمّوه عطف البيان مع التسليم في البدل.

---

(١) أي: مرّةً أخرى.
(٢) تقدّم بالرقم ٢٩٠.
(٣) أي: يأتي بالحقيقة بعد المجاز.
(٤) انظر: الكتاب ١/ ١٥٠ ـ ١٥١.
(٥) أي: كرّرته.
(٦) ص: ٧٣.
(٧) أي: النحاة.

وفرقوا أيضًا بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفًا وتنكيرًا بخلاف عطف البيان.

والجواب: تجويز التخالف في المسمّى عطف بيان أيضًا.

هذا الذي ذكرت، هو الذي يقوى عندي.

* * *

٢ ـ أقسام البدل

قال ابن الحاجب:

وهو بدل الكل، وبدل البعض، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط، فالأول مدلوله مدلول الأول، والثاني جزؤه، والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما؛ والرابع أن تقصد إليه بعد أن غلطت بغيره.

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «فالأول مدلوله الأول» فيه تسامح، إذ مدلول قولك: «أخيك» في: «بزيد أخيك»، لو كان عين مدلول زيد، لكان توكيدًا، و «أخوك» يدلّ على أخوّة المخاطب، ولم يكن يدلّ عليها «زيد»، لكن مراده أنهما يطلقان على ذات واحدة، وإن كان أحدها يدلّ على معنى فيها لا يدل عليه الآخر.

قوله: «والثاني جزؤه»، أي: بدل البعض جزء الأول، نحو «كسَرتُ زيدًا يدَه». قوله: «والثالث بينه وبينه ملابسة» بغير الكلية والجزئية. وهذا الإطلاق يدخل فيه بدل الغلط، نحو: «جاءني زيد غلامُه، أو حمارُه»، و «لقيتُ زيدًا أخاه»، ولا شك في كونها من بدل الغلط.

وإنّما قيل لهذا: بدل الاشتمال، قال ابن جعفر: لاشتمال المتبوع على التابع، لا كاشتمال الظرف على المظروف، بل من حيث كونه دالاً عليه إجمالاً ومتقاضيًا[1] له بوجه ما؛ بحيث تبقى النفس عند ذكر الأول مشوقة إلى ذكر ثانٍ، منتظرة له، فيجيء الثاني ملخصًا لما أَجمل في الأول مبيّنًا له.

وقال المبرّد، والقولان[2] متقاربان: سُمّي بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند إلى المبدل منه على البدل، ليفيد ويتمّ، لأن الإعجاب في قولك: «أعجبني

(١) أي: طالبًا.

(٢) أي: قول المبرّد وقول ابن جعفر.

زيد حسنه»، وهو مسند إلى زيد، لا يُكتفى به من جهة المعنى، لأنه لم يعجبك للحمه ودمه، بل لمعنًى فيه.

وكذا «سُلِب زيد»، ظاهرٌ في أنه لم يُسلب هو نفسه، بل سُلب شيء منه، وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تعالى: ﴿**يسألونك عن الشهر الحرام**﴾[١]، غير مفيد إلا أن يكون لحكم من أحكامه غير معيَّن، وكذا: ﴿**قُتل أصحاب الأخدود**﴾[٢]، مطلق غير مفيد، إلا لفعلهم بذلك الأخدود ما استحقوا به اللعن؛ بخلاف «ضربت زيدًا عبدَه»، فإنه بدل الغلط، لأنّ ضَرْب زيد مفيد غير محتاج إلى شيء آخر.

ولا نقول في بدل الاشتمال[٣]، نحو: «قتل الأمير سيَّافه»، و «بنى الوزير وكلاؤه»؛ لأن شرط بدل الاشتمال ألاَّ يستفاد هو من المبدل منه معيَّنًا، بل تبقى النفس مع ذكر الأول مشتاقة إلى البيان للإجمال الذي فيه، وهنا الأول غير مجمل، إذ يستفاد عرفًا من قولك «قَتَل الأمير» أنَّ القاتل سيَّافه، وكذا في أمثاله، فلا يجوز مثل هذا الإبدال مطلقًا.

ودليل حصر الأبدال في الأربعة أنه لا يخلو مدلول الثاني من أن يكون مدلولَ الأول، أو لا؛ والأول بدل الكل، والثاني إمَّا أن يكون الثاني فيه بعض الأول، أو لا؛ والأول بدل البعض، والثاني إمَّا أن يكون فيه الفعل المسند إلى المبدل منه مشتملاً على الثاني، أي متقاضيًا[٤] له بوجه ما، أو لا، والأول بدل الاشتمال، والثاني بدل الغلط.

وهذا الذي يسمَّى بدل الغلط على ثلاثة أقسام: إمَّا بُداء، وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد وتعمُّد، ثم تُوهِم أنك غالط، لكون الثاني أجنبيًا. وهذا يعتمده الشعراء كثيرًا للمبالغة والتفنّن في الفصاحة، وشرطه أن يرتقي من الأدنى للأعلى، كقولك: «هند نجم، بدر، شمس»، كأنك، وإن كنت معتمدًا[٥] لذكرِ النجم، تغلط نفسك، وترِي أنك لم تقصد في الأول إلاَّ تشبيهها بالبدر، وكذلك قولك: «بدر شمس».

وإمَّا غلط صريح محقق، كما إذا أردت، مثلاً، أن تقول: «جاءني حمار»، فسبق لسانك إلى «رجل»، ثم تداركت فقلت: «حمار».

---

(١) البقرة: ٢١٧.
(٢) البروج: ٤؛ وفي النسخة المطبوعة «لعن»، وهذا تحريف.
(٣) يريد: لا يصحّ التمثيل لبدل الاشتمال بما ذكره من الأمثلة.
(٤) أي: طالبًا. (٥) أي: مُريدًا.

وإمَّا نسيان، وهو أن تعتمد ذكر ما هو غلط، ولا يسبقك لسانك إلى ذكره لكن تنسى المقصود، ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود.

ولا يجيء الغلط الصِّرف، ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء، وما يصدر عن رويَّة وفطانة، فلا يكون في شعر أصلاً.

وإن وقع في كلام، فحقّه الإضراب عن الأول المغلوط فيه بـ «بَلْ».

ومعنى بدل الغلط البدل الذي كان سبب الإتيان به الغلط في ذكر المبدل منه، لا أنَّ البدل هو الغلط.

وبدل الكلّ من الكلّ يجب موافقته للمتبوع في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث فقط، لا في التعريف والتنكير.

وأمَّا الأبدال الأُخَر، فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الإفراد والتذكير وفروعهما أيضًا.

* * *

٣ ـ المبدل والمبدل منه في التعريف والتنكير

قال ابن الحاجب:

ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين، وإذا كان نكرةً من معرفة، فالنعت، مثل: ﴿بالنَّاصِية ناصية كاذبة﴾[1].

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أنّ البدل والمبدل منه، في الأبدال الأربعة، يقعان معرفتين، ونكرتين، والأول معرفة والثاني نكرة، وعلى العكس.

والأربعة في أربعة: ستة عشر.

فأمثلة الكل من الكل: «بزيد أخيك»، «برجل أخ لك»، «بزيد أخ لك»، «برجل أخيك». وأمثلة البعض: «بزيد رأسه»، «برجل رأس له»، «بزيد رأس له»، «برجل رأسه». وأمثلة الاشتمال: «بزيد علمه»، «برجل علم له»، «بزيد علم له»، «برجل علمه». وأمثله الغلط: «بزيد الحمار»، «برجل حمار»، «بزيد حمار»، «برجل الحمار».

* * *

---

(١) العلق: ١٥ ـ ١٦.

قوله: «وإذا كان نكرة»، أي إذا كان نكرة مبدلة من معرفة، فنعت تلك النكرة واجب، وليس ذلك على الإطلاق، بل في بدل الكل من الكل.

وإذا رُويت «نكرة»[١] بالنصب، فالمعنى: وإذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة، قال أبو علي في الحجة[٢]، وهو الحق، يجوز تركه، أي: ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة، إذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه، كقوله تعالى: ﴿بالواد المقدّس طُوى﴾[٣]، إذا لم يجعل «طوى» اسم الوادي بل كان مثل: «حُطم»[٤] و «خُتَع»[٥]، من الطيّ، لأنه قدِّس مرتين، فكأنه طُوِي بالتقديس، وكقول الشاعر [من البسيط]:

٣٥٧ - إنّا وَجَدْنا بني جِلاّنَ كلَّهِمِ ... كساعِدِ الضَّبِّ لا طولٍ ولا قِصَرِ

أي: لا ذي طول، ولا ذي قصر، وقوله: [من الوافر]:

فلا وأبيك خير منك... البيت[٦]

---

(١) أي: كلمة «نكرة» في قول ابن الحاجب: «وإذا كان نكرة».

(٢) هو كتاب حجّة القراءة لأبي علي الفارسي.

(٣) طه: ١٢.

(٤) الحُطَم: الذي لا يشبع لأنّه يحطِم كلّ شيء، والقليل الرحمة (لسان العرب ١٢/ ١٣٨ - ١٣٩ (حطم)).

(٥) الخُتَع: الحاذق بالدلالة الماهر بها (لسان العرب ٨/ ٦٢ (ختع)).

٣٥٧ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ١٨٣؛ ولسان العرب ١١/ ١٢١ (جلل)؛ وهو في الحيوان ٦/ ١١٢ برواية: «ولا عظَمُ» (ونص محقق الحيوان أن في البيت إقواء، لمجيء بيت قبل هذا البيت بقافية مكسورة).

اللغة: الساعد: ذراع اليد. والضبُّ سواعد جميع أفراده على مقدارٍ معين خِلْقَةً.

المعنى: أراد أنَّ بني جلاّن متساوون في فضيلة رشق السهام لا يرتفع أحدهم على الآخر فيها، ولا ينحطّ عنه.

الإعراب: «**إنا**»: حرف مشبَّه بالفعل، و«نا»: اسم «إن» محله النصب. «**وَجَدْنا**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نا»: فاعلٌ محله الرفع. «**بني**»: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «**جِلاَّنَ**»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة، لأنه ممنوع من الصرف. «**كلّهم**»: توكيد معنوي لـ «بني جلان» منصوب، و «هم»: مضاف إليه محله الجر. «**كساعد**»: الكاف: اسم بمعنىً مثل مبني على الفتح في محل نصب حال، وهو مضاف، «ساعِد»: مضاف إليه مجرور، وكذلك «**الضَّبِّ**». «**لا**»: نافية مهملة. «**طول**»: بدل من «ساعد الضب» مجرور «**ولا**»: الواو: عاطفة، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «**قِصر**»: معطوف على «طول» مجرور مثله.

جملة «إنا وجدنا»: ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه: أنّه يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد في البدل ما ليس في المبدل منه كما هنا، فإنَّ قوله «طول» المنفي بدل من ساعد الضب، ومعنى الطول وما عُطِفَ عليه موجود في «ساعد الضب».

(٦) تقدّم بالرقم ٣٥٦.

إن لم تفد النكرة ما أفاده الأول، لم يجز[1]، لأنه يكون إيهامًا بعد التفسير نحو: «بزيد رجل»، وقد مرَّ أنه لا فائدة فيه.

* * *

٤ ـ إبدال الاسم من الضمير والعكس

قال ابن الحاجب:

ويكونان ظاهرين، ومضمرين، ومختلفين؛ ولا يبدل ظاهر من مضمر بدلَ الكل، إلاَّ مِن الغائب، نحو: «ضربته زيدًا».

* * *

قال الرضيّ:

هذه قسمة أخرى للأبدال الأربعة، وهي بهذا الاعتبار، أيضًا، ستة عشر: فهذه قسمة البدل باعتبار الإظهار والإضمار، وتلك كانت باعتبار التعريف والتنكير.

فأمثلة الكل من الكل وهما مظهران: «بزيد أخيك»، وإذا كانا مضمرين، فنحو: «لقيتهم إيَّاهم»، إذا تقدم لفظا «الزيدين»، و «إخوتك»، وكان «الزيدون» إخوة المخاطب، نحو: «جاءني الزيدون إخوتك»، والنحويون يوردون في هذا المقام نحو: «زيد ضربته إياه»، وهو تأكيد لفظي لرجوعهما إلى شيء واحد، وقد اتفقوا كلهم في مثل: ﴿**اسكن أنت وزوجك الجنة**﴾[2]، على أن «أنت» تأكيد، وكذا في: «مررت بك أنت، وبه هو»، فكذلك هنا.

والمضمر من المظهر نحو: «أخوك، لقيت زيدًا إياه»، بتقدير أنَّ زيدًا أخوك، ولو رجع «إيَّاه» إلى «زيد» على ما يورده النحاة، لكان تأكيدًا لفظيًا، أيضًا، لأنه يكون كقولك: «رأيت زيدًا زيدًا»، كما أن: «مررت بك أنت»، تكرير لفظي عندهم، اتفاقًا.

والمظهر من المضمر نحو: «أخوك، لقيته زيدًا»، والأخ هو زيد؛ وأمثلة البعض: «قطعت زيدًا يده»، والمضمر من المضمر: «كسرت زيدًا يده ثم قطعته إياها»، والمضمر من المظهر، نحو: «كسرت يدَ زيد وقطعت زيدًا إياها»، والنحاة يوردون في مثله نحو: «يدُ زيد قطعت زيدًا إياها»، ويقولون هو تكلف، لإعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة، ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع

(١) أي: لم يجز الإبدال.

(٢) البقرة: ٣٥.

التكلف، إن كان من أجله؛ والمظهر من المضمر، نحو: «زيد قطعتُه يدَه».

وأمثلة الاشتمال: «كرهتُ زيدًا جَهالته»، والمضمر من المضمر: «كرهت زيدًا جهالته وأبغضته إيَّاها»، والمضمر من المظهر: «كرهت جهالة زيد وأبغضت زيدًا إيَّاها»، والمظهر من المضمر: «زيد كرهته جهالته».

وأمثلة الغلط: «كرهت زيدًا دابة»، والمضمر من المضمر، نحو: «كرهته إياها»، إذا تقدَّم ذكر «زيد» و «الدابة»، والمضمر من المظهر: «كرهت زيدًا إياها» مع تقدّم ذكر «الدابة»، والمظهر من المضمر: «زيد كرهته الدابة».

وربَّما سمَّى بعضهم بدل البعض من الكل بدلَ الاشتمال أيضًا، لاشتمال الأول على الثاني، لكونه كلاًّ له، ولكن المشهور إفراده بالتسمية بـ «بدل البعض».

ولا بدَّ في بدل البعض والاشتمال إذا كانا ظاهرين من ضمير راجع إلى المبدل مِنه، حتى يُعرف تعلّقهما بالأول وأنهما ليسا ببدل الغلط.

بَلَى، يجوز ترك الضمير إذا اشتهر تعلق الثاني بالأول، كقوله تعالى: **﴿قُتل أصحاب الأُخدود النارِ﴾**[1]، لاشتهار قصتهم وأنهم ملأوا الأخدود نارًا.

وقال الكوفيون: يجوز سدُّ اللام مسدَّ الضمير، نحو قولهم: «مطِرنا السهلُ والجبل»، أي: مُطِرت أرضنا السهلُ والجبل على حذف المضاف، أي: سهلها وجَبلها، فهو نحو قوله [من الطويل]:

لحافي لِحافُ الضَّيفِ والبردُ بُرْدُهُ ... ولم يُلْهني عَنْهُ غزالٌ مُقَنَّعُ[2]

قال ابن الخشاب: لا يجوز «جاءني زيد الأخ»، أي: أخوه، اتفاقًا؛ وأمَّا الاعتذار عن نحو: «مُطِرنا السهلُ والجبل»، فقد مضى في باب التأكيد.

* * *

قوله: «ولا يبدل ظاهر من مضمر» إلى آخره. اعلمْ أن بدل البعض والاشتمال والغلط، إذا كان ظاهرًا، يجوز أن يكون من ضمير المتكلم والمخاطب. قال الشاعر في بدل البعض [من الرجز]:

٣٥٨ ـ أَوْعَدَني بالسِّجْنِ والأَداهِمِ ... رِجلي فرِجلي شَثْنَةُ المناسِمِ

---

(١) البروج: ٤ ـ ٥.
(٢) تقدَّم بالرقم ٢٨٤.

٣٥٨ ـ التخريج: الرجز للعديل بن الفرخ في خزانة الأدب ٥/ ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠؛ والدرر ٦/ ٦٢؛ والمقاصد النحويَّة ٤/ ١٩٠؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٢٢٦، ٢٩٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٢٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٣٩؛ وشرح التصريح ٢/ ١٦٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي=

وقال في بدل الاشتمال [من الوافر]:

٣٥٩ ـ ذريني إنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطاعا ... وما أَلْفَيْتني حِلْمي مُضاعا

= ص ٢١؛ وشرح ابن عقيل ص ٥١٠؛ وشرح المفصّل ٣/ ٧٠؛ ولسان العرب ٣/ ٤٦٣ (وعد)، ١٢/ ٢١٠ (وهم)؛ ومجالس ثعلب ص ٢٧٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٧.

اللغة: أوعدني: هدّدني. الأداهم: ج الأدهم، وهو القيد. الششنة: الغليظة. المناسم: ج المنسم، وهو خفّ البعير.

المعنى: هدّدني بالسجن والقيود، ولكن رجليّ قويتان تشبهان خفّ البعير (أي أنهما قادرتان على تحمّل المكروه).

الإعراب: **«أوعدني»**: فعل ماضٍ والفاعل: هو، والنون: للوقاية، والياء: في محل نصب مفعول به. **«بالسجن»**: جار ومجرور متعلقان بـ «أوعدني». **«والأداهم»**: الواو: حرف عطف، **«الأداهم»**: معطوف على السجن. **«رجلي»**: بدل من «ياء» المتكلّم في «أوعدني»، وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«فرجلي»**: الفاء: حرف استئناف، «رجلي»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«ششنة»**: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. **«المناسم»**: مضاف إليه مجرور.

جملة (أوعدني) الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة. وجملة (رجلي ششنة المناسم) الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافية.

الشاهد فيه قوله: «أوعدني... رجلي» حيث أبدل الاسم الظاهر «رجلي» من ضمير المتكلم، وهو الياء في «أوعدني» بدل بعض من كلّ.

٣٥٩ ـ **التخريج**: البيت لعديّ بن زيد في ديوانه ص ٣٥؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠٤؛ والدرر ٦/ ٦٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٢٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٨٧؛ ولرجل من بجيلة أو خثعم في الكتاب ١/ ١٥٦؛ ولعدي أو لرجل من بجيلة أو خثعم في المقاصد النحوية ٤/ ١٩٢؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٥٠٩؛ وشرح المفصل ٣/ ٦٥، ٧٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٧.

اللغة: ذريني: دعيني. ألفيتني: وجدتني. حلمي: عقلي، أو تعقّلي.

المعنى: دعيني وشأني فإني لن أطيعك، ولن أخضع لأوامرك، لأنّ عقلي لم يُفقد بعد.

الإعراب: **«ذريني»**: فعل أمر مبنيّ على حذف النون لاتصاله بياء المخاطبة، والياء: فاعل، والنون: للوقاية. والياء الثانية: في محلّ نصب مفعول به. **«إنّ»**: حرف مشبّه بالفعل. **«أمرك»**: اسم «إنّ» منصوب، وهو مضاف، الكاف: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«لن»**: حرف نفي ونصب. **«يطاعا»**: فعل مضارع للمجهول منصوب، والألف: للإطلاق، ونائب الفاعل: هو. **«وما»**: الواو: حرف استئناف، «ما»: حرف نفي. **«ألفيتني»**: فعل ماضٍ، والتاء: فاعل، والنون: للوقاية، والياء: في محلّ نصب مفعول به. **«حلمي»**: بدل من «ياء» المتكلّم في «ألفيتني»، وهو مضاف، والياء: في محلّ جرّ بالإضافة. **«مضاعًا»**: مفعول به ثانٍ لـ «ألفيتني».

جملة (ذريني...) الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (إنّ أمرك...) الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة. وجملة (لن يطاعا) الفعليّة: في محلّ رفع خبر «إنّ». وجملة (ما ألفيتني...) الفعليّة: معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «وما ألفيتني حلمي مضاعًا» حيث أبدل الاسم الظاهر «حلمي» من الضمير، وهو الياء في «ألفيتني» بدل اشتمال.

بخلاف بدل الكلّ من الكلّ، فإنّ غير الأخفش لا يجيز نحو: «بِيَ المسكين مررت»، ولا: «عليك الكريم المعوَّل». قالوا[١]: لأن البدل ينبغي أن يفيد ما لَم يفده المبدل منه، ومن ثَمَّ لم يجز: «بزيد رجل»؛ وإفادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرة، لأن مدلول هذه الثلاثة غير مدلول الأول، وأمّا بدل الكلّ، فمدلوله مدلول الأول، فلو أبدلنا فيه الظاهر من أحد الضميرين، أي: المتكلم والمخاطب، وهما أعرف المعارف كان البدل أنقص في التعريف من المبدل منه، فيكون أنقص في الإفادة منه، إذ المدلولان واحد وفي الأول زيادة تعريف.

وجواب الأخفش بمنع اتحاد المدلولين في بدل الكل، كما ذكرنا في هذا الباب[٢]، ولو اتحدا، لكان الثاني تأكيدًا لا بدلاً، وإفادة الثاني في المثالين زيادة فائدة، من صفة المسكنة والكرم ظاهرةٌ، ولا يضر نقصان الثاني في التعريف عن الأول، ألا ترى إلى جواز: «مررت بزيد رجل عاقل»، فربَّ نكرة أفادت ما لا تفيده المعرفة، وإن كان في المعرفة فائدة التعريف التي ليست في النكرة.

واستدل الأخفش بقوله تعالى: ﴿**لَيجمعنكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا**﴾[٣] والباقون يقولون: إنه نعت مقطوع للذّم إمّا مرفوع الموضع أو منصوبه. ولا يلزم أن يكون كل نعت مقطوع، يصحّ إتباعه نعتًا، بل يكفي فيه معنى الوصف، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿**ويلٌ لكلّ هُمَزةٍ لُمَزة * الذي جمع مالاً**﴾[٤].

وقال ابن مالك: لا يبدل من الضمير اللازم الاستتار، وهو في: «افعلْ» أمرًا، و «تفعل» في الخطاب، و «أفعلُ» و «نَفْعَل». وإذا وقع ما يوهم ذلك، فهناك فعل مقدّر من جنس الأول، نحو: «تُعْجبُني جَمالُك»، أي: تُعْجبُني: يعجبني جمالك؛ ولعلَّ ذلك[٥]، استقباحًا لإبدال الظاهر مما لا يقع لا ظاهرًا ولا بارزًا.

وإذا أبدِل ممَّا تضمَّن معنى الاستفهام، فلا بدَّ من اقتران الهمزة بالبدل، نحو: «مَن لقيت: أزيدًا أم عَمْرًا»؟ لبيان أنه بدل من متضمّن الاستفهام؛ وأمَّا قوله تعالى: ﴿**عمَّ يتساءَلون * عن النبأ العظِيم**﴾[٦]، فهو كأنه جواب الاستفهام وليس ببدل.

واختلف النحاة في المبدل منه، فقال المبرّد: إنه في حكم الطرح معنًى، بناءً على أن المقصود بالنسبة هو البدل لا المبدل منه.

---

(١) أي: النحاة.
(٢) راجعْ أوّل هذا الباب.
(٣) الأنعام: ١٢.
(٤) الهمزة: ١ ـ ٢.
(٥) أي: عدم الإبدال من الضمير اللازم الاستتار.
(٦) النبأ: ١ ـ ٢.

وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه، يتبيَّن أن الأول ليس في حكم الطرح معنًى إلاّ في بدل الغلط.

ولا كلام في أن المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظًا، لوجوب عود الضمير إليه في بدل البعض وبدل الاشتمال، وأيضًا في بدل الكل إذا كان ضميرًا لا يستغنى عنه، نحو: «ضربت الذي مررت به أخيك»، أو ملتبسًا بضمير كذلك، نحو: «الذي ضربت أخاه، زيد: كريم».

وقد يُعتبر الأول في اللفظ دون الثاني، قال [من الكامل]:

٣٦٠ ـ وكَأَنَّه لهقُ السَّراةِ كَأَنَّهُ ... ما حاجبيه مُعَيَّنٌ بِسَوادِ

ولم يقل معيَّنان؛ وقال [من الكامل]:

٣٦١ ـ إنَّ السيوفَ غدوَّها ورواحَها ... تَرَكَتْ هوازنَ مِثْلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ

---

٣٦٠ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في الدرر ٦/ ٢٥٤؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ١٩٧، ١٩٨؛ وشرح المفصل ٣/ ٦٧؛ ولسان العرب ٣/ ٣٠٢ (عين)؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٨.

اللغة: لهق السراة: ثور أبيض أعلى الظهر أسود الخدين.

المعنى: يصف ثورًا وحشيًا بأنه أبيض أعلى الظهر، أسود الخدين، كأن حاجبيه معينان بهذا السواد.

الإعراب: «**وكأنه**»: الواو: حسب ما قبلها، «كأن»: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب اسم (كأنّ). «**لهق**»: خبر (كأنّ) مرفوع بالضمّة. «**السراة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**كأنه**»: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: اسمها. «**ما حاجبيه**»: «ما»: زائدة، «حاجبيه»: بدل من الهاء في (كأنّه) منصوب بالياء لأنه مثنى، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**معين**»: خبر (كأن) مرفوع بالضمّة. «**بسواد**»: جار ومجرور متعلقان بـ (معين).

جملة «كأنه لهق»: حسب ما قبلها. وجملة «كأنه معين»: في محل رفع صفة لـ «لهق السراة».

الشاهد فيه: أن اعتبار المبدل منه في اللفظ دون البدل، فإن قوله «حاجبيه» بدل من ضمير «كأنه».

٣٦١ ـ **التخريج**: البيت للأخطل في ديوانه ص ٣٢٩؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٩٩، ٢٠١؛ ولسان العرب ١/ ٦٠٩ (غضب)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٥٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٤١.

اللغة: الأَعْضَب: الحيوان الذي كُسر أحد قرنيه، ومؤنثه: عَضْباء.

المعنى: يريد أن الحروب بقتلها بعض جيش هوازن جعلته كالحيوان الذي فقد أحد قرنيه لا يقوى على مواجهة خصمه.

الإعراب: «**إنّ**»: حرف مشبه بالفعل. «**السيوف**»: اسم «إن». «**غدوّها**»: بدل من «السيوف» منصوب، و «ها»: مضاف إليه محله الجر. «**ورواحها**»: الواو: حرف عطف، «رواحها»: معطوف على «غدوها» فهو مثله. «**تركَتْ**»: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والفاعل مستتر، تقديره: هي. «**هَوَازن**»: مفعول به. «**مثل**»: حال من «هوازن» منصوبة، أو مفعول به ثان لـ «تركت» وهذا أبلغ دلاليًا. «**قرن**»: مضاف إليه، وكذلك «**الأعضب**».

جملة «إن السيوف تركت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تركت»: خبر «إنَّ» محلها الرفع.

الشاهد فيه: مجيء «غدوها» بدل من «السيوف» حيث اعتبر المبدل منه في اللفظ دون البدل.

ولو كان في حكم الطرح لفظًا لم يعتبر هو دون الثاني.

وقد يبدل الفعل من الفعل، إذا كان الثاني راجح البيان على الأوّل، كقوله تعالى: ﴿ومَن يفعلْ ذلك يَلق آثامًا * يُضاعفْ له العذاب﴾[1]، وكقول الشاعر [من الرجز]:

٣٦٢ ـ إنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُبايِعا تُؤْخَذَ كرهًا أو تَجيءَ طائِعا

ولو كان الثاني بمعنى الأول سواء، لكان تأكيدًا لا بدلاً، نحو: «إن تنصر تُعِزّ أنصُرك»، ولا أعرف له شاهدًا.

والذي يفصَّل به مذكور، إن كان وافيًا بما في المذكور من الأعداد، جاز في التفصيل الإتباع والقطع رفعًا، كقوله تعالى: ﴿قد كان لكم آية في فِئتين التقتا، فئةٌ تقاتل في سبيل الله﴾[2]، أي: منهم فئة، وقال الشاعر [من الطويل]:

٣٦٣ ـ وكُنْتُ كذي رِجلَينِ: رِجْلٍ صَحِيحَةٍ ورِجْلٍ رَمَى فيها الزمانُ فَشَلَّتِ

(١) الفرقان: ٦٨ ـ ٦٩.

٣٦٢ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ٢٠٣، ٢٠٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٠٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٠؛ وشرح التصريح ١/ ١٦١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٩١؛ والكتاب ١/ ١٥٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٩٩؛ والمقتضب ٢/ ٦٣.

اللغة: عليّ الله: أي عليّ والله فحذف واو القسم ونصب «الله» على نزع الخافض. تبايع: من البيعة.

الإعراب: «**إنّ**»: حرف مشبّه بالفعل. «**عليّ**»: جار ومجرور في محلّ رفع خبر «إنّ». «**الله**»: لفظ الجلالة، اسم منصوب على نزع الخافض. «**أن**»: حرف نصب ومصدرية. «**تبايعا**»: فعل مضارع منصوب، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل نصب اسم «إنّ». «**تؤخذ**»: فعل مضارع للمجهول، منصوب لأنّه بدل من «تبايع»، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. «**كرهًا**»: مفعول مطلق لفعل محذوف، أو نعت لمفعول مطلق محذوف. «**أو**»: حرف عطف. «**تجيء**»: فعل مضارع منصوب، لأنّه معطوف على «تؤخذ»، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. «**طائعًا**»: حال منصوبة.

جملة «إن علي...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «أن تبايعا تؤخذ» حيث أبدل الفعل «تؤخذ» من الفعل «تبايع».

(٢) آل عمران: ١٣.

٣٦٣ ـ **التخريج**: البيت لكثير عزّة في ديوانه ص ٩٩؛ وأمالي المرتضى ١/ ٤٦؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢١١، ٢١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٤٢؛ والكتاب ١/ ٤٣٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٤؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٣٨؛ وشرح المفصل ٣/ ٦٨؛ والمقتضب ٤/ ٢٩٠.

المعنى: كنت كصاحب رجلين تمنيت لو شلت إحداهما حتى لا أبتعد عنها وأبقى ملازمًا لها.

الإعراب: «**وكنت**»: الواو: حسب ما قبلها، «كنت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع اسمها. «**كذي**»: الكاف: حرف جر، «ذي»: اسم مجرور بالياء=

ويروى: «ورجلٌ»، رفعًا وجرًّا.

وإن لم يفِ، تَعَيَّن الرفع، نحو: «مررت برجال، رجلٌ فاضل، ورجلٌ كريم».

وقد جاء نصب الوافي وغيره في البدل بإضمار «أعني» كما مرَّ في باب الوصف.

* * *

٥ ـ ترتيب التوابع

واعلم أنَّ التوابع إذا اجتمعت، بُدِىء بالنعت ثم بالتأكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق، أمَّا الابتداء بالنعت قبل التأكيد، فلما مرَّ في تعليل قولهم: إن النكرة لا تؤكَّد. وابن كيسان يقدم التأكيد على النعت؛ إذ النعت يفيد ما لا يفيده الأول بخلاف التأكيد. وإنما يقدم التأكيد على البدل، لأن مدلول البدل غير مدلول متبوعه في الحقيقة، ومدلول التأكيد مدلول متبوعه، وأمَّا تقديم البدل على المنسوق، فلأن البدل نسبة معنوية إلى المبدل منه، إمَّا بالكلية أو بالبعضية، أو بالاشتمال؛ وأمَّا بدل الغلط فنادر؛ والمنسوق أجنبي من متبوعه.

* * *

= لأنه من الأسماء الستة، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف. **«رجلين»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. **«رجل»**: بدل مجرور بالكسرة. **«صحيحة»**: صفة مجرورة بالكسرة. **«ورجل»**: الواو: عاطفة، «رجل»: اسم معطوف على «رجل» مجرور بالكسرة. **«رمى»**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف. **«فيها»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (رمى). **«الزمان»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«فشلت»**: الفاء: عاطفة، «شلت»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي.

جملة «كنت...»: بحسب الواو. وجملة «رمى الزمان»: في محلّ جر صفة (رجل). وجملة «فشلت»: معطوفة في محل جر.

الشاهد فيه قوله: «رجل صحيحة» و «رجل رميْ» حيث يروى «رجلِ» بالجر على أنه بدل المفرد من المثنى (بدل بعض من كل)، على إبدال التفصيل، ويروى «رجلٌ» بالرفع على أنه بدل مقطوع.

عطف البيان

قال ابن الحاجب:

عطف البيان تابع غير صفة، يوضح متبوعه، مثل: «أَقْسَم بالله أبو حفص عمر»[1]، وفصله من البدل لفظًا، في مثل: «أنا ابن التارك البكري بشرٍ»[2].

***

قال الرضيّ:

قوله: «يوضح متبوعه»، يخرج التأكيد، لأنه لا يوضح المؤكّد، بل يحقق أصل نسبته، أو شمول النسبة لأجزائه، وعدم إيضاح المنسوق لمتبوعه ظاهر، وكذا البدل عند النحاة، لأن الأوّل عندهم في حكم الطرح وفي حكم المعدوم، فلم يبق إلا الصفة وعطف البيان، فلما قال: «غير صفة»، خرجت الصفة.

والأولَى أن يُحدَّ بهذا الحدّ: الأبدال الثلاثة، فيدخل فيها عطف البيان، كما ذكرنا، ويحدّ بدل الغلط بما حدّ به المصنف مطلق البدل.

قوله: «أقسم بالله أبو حفص عمر»؛ قصته: أنه أتى أعرابي إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال: إن أهلي بعيد، وإنّي على ناقة دَبْراءَ عَجْفاء نَقْباء[3]، واستحمله، فظنّه كاذبًا فلم يحمله، فانطلق الأعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء، وجعل يقول [من الرجز]:

أَقْسَم باللَّهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ   ما مسَّها مِنْ نقبٍ ولا دبَرْ

اغْفِرْ لهُ اللهمَّ إنْ كانَ فَجَرْ[4]

---

(1) راجع الشاهد الرقم ٣٤٨.   (2) راجع الشاهد الرقم ٢٩٠.

(3) الدبراء: الناقة ذات القروح. العجْفاء: الهزيلة. النَّقْباء: الرقيقة الأخفاف.

(4) راجع الشاهد الرقم ٣٤٨.

وعمر مقبل من أعلى الوادي، فجعل إذا قال: «اغفرْ له اللهم إن كان فجر»، قال: اللهمّ صدق، حتى التقيا، فأخذ بيده فقال: ضَع عن راحلتك، فوضع فإذا هي نَقِبة عَجْفاء، فحمله على بعيره، وزوَّده وكساه.

قوله: في مثل [من الوافر]:

«أنا ابن التارك البكري بشْرٍ»(١)

قال(٢): إنما قلت: «في مثل»، إشارة إلى أنّ الفرق يقع في غير هذا الباب أيضًا، كقولك: «يا أخانا الحارث»، ولا يجوز لَو جُعلَ بدلاً، لعدم جواز «يا الحارث»، وكذا: «يا غلام زيدٌ وزيدًا»، ولو جُعل بدلاً، لوجب الضم.

وقد ذكرت ما عليه في باب البدل.

والفرّاء يجوِّز: «الضارب زيدٍ»، فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على أن الثاني عطف بيان لا بدل، والمبرّد أنكر رواية الجرّ، وقال: لا يجوز في «بشر» إلا النصب بناءً على أنه بدل، والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع(٣).

والبيت للمرار الأسدي، وتمامه:

* عليه الطير ترقبه وقوعا *

فـ «عليه الطير» ثاني مفعولي «التارك»، إن جعلناه بمعنى المصَيِّر، وإلا فهو حال. وقوله: «ترقبه» حال من الطير إن كان فاعلاً لـ «عليه»، وإن كان مبتدأ، فهو حال من الضمير المستحق المستكن في «عليه».

ونحو قولهم: «أَعْجَبني من زيد علمه، ومن عمرو جوده»، الثاني فيهما كأنه عطف بيان، والمعطوف عليه محذوف، والأصل: أعجبني شيء من أوصاف زيد: علمه، وخصلة من خصال عمرو: جوده. وكذا: «كسرتُ من زيد يَدَه»، أي: كسرت عضوًا من أعضائه، يَدَه؛ حذف المعطوف عليه، وأقيم المعطوف مقامه، كما يحذف المستثنى منه ويقوم المستثنى مقامه في نحو: «ما جاءني إلا زيد».

* * *

(١) راجع الشاهد الرقم ٢٩٠.
(٢) أي: ابن الحاجب.
(٣) أي: يجب أن يكون صالحًا لقيامه مقام المتبوع.

قال الرضيّ:

وهذا آخر قسم المعربات من الأسماء، والحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين، وصحبه أجمعين، ثم الحمد لله على دَرَك المسؤول وبلوغ المأمول.

تمَّ الجزء الأول بحمده تعالى وحسن تأييده.

* * *

فهرس محتويات

الجزء الثاني

من شرح الكافية

فهرس المحتويات